

# المحيطاليرهاني

المسائل لفيشوط والجامعين والشير والزيادات والثوادر والفتاوي والواقعات مُدلِّلة بذلاتل للتقديق رحمه للأنه

أليف

الابئام برهان زير أبي المعالى محمّوه برجسر الشرعية في مجمّازه إلين أربي وحدّ الامتعال وه م ١١٦ ه

> ، هنر برنهه دندیه نعیم آشرف نور آخرک

المجلد الرابع عشر

المعث بيرالعيث لبى

إذارَةِ الْقَسِرُانَ

## المُحْفَظُ الْمُرْهِا لَيْنَ أول طبعة كاملية في العظم الإسسلامي سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

حميع حضوق الطبع مجمّوطة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علماً بأن هذا النسخة مسجنة لدى الجهات القابرية لا يجوز إعادة طبع هذه المسخة بأية صورة أو وسيلة إلكتروبية كانت أو النسجيل أو حلامه بدون إذن كتابي مسق من النخير



ا به ۱۹۵۰ دی کار این بازد این میگود کی ۱۹۵۰ دی این در ۱۹۵۰ دی این در ۱۹۵۰ دیگرد در ۱۹۵۰ در ۱۹۵۰ دیگرد در ۱۹۵۰ در ۱۹۵ در ۱۹۵۰ در ۱۹۵۰ در ۱۹۵۰ در ۱۹۵ در ۱۹۵۰ در ۱۹۵ در ۱۹۵ در ۱۹۵۰ در ۱۹۵ در ۱۹ در ۱۹۵ در ۱۹۵ در ۱۹۵ در ۱۹ در ۱۹ در ۱۹ در ۱۹ در ۱۹۵ در ۱۹ در

ه الودم دارد را ايرال حاج رود گراسي تعود ( 194-194

• H-Kil فريد قاملو الاناديم . راهد اي يايدلان د

### P. O. Box. I. Johanne-burg 2000. South Africa. E-mail: wiskeglished on za

At Past Similal, Dist. Narsen Gujesi 196415. India	 Al-Madi ta Gardex Janasty G Read & J Karasta (17490), Pakistan

طرح في منوما المشترير (م.ك. يرك ال الريان السلطان

الله الرياض السعودية يمريبيل الرياض السعودية

مُكتِبَرُ إِنْ يُبِيدُ

المسورع بالمسلكة

## القصيل الرابع والعشرون في المتفرقات

وقال: هذه الدابة التى في بدى رجل، يشال له: محسد، فجاه وجل، يقال له: عمرو، وقال: هذه الدابة التى في بدى رجل، يشال له: محسد، أخفتها منه وديعة، شهر ددتها عليه، وقد مات زيد، فجاه وارث نزيد، وقال: هذه الدابة تصدق بها عنى آبى زيت في حباته، وأنكر محسد ذلك، فجاه عسرو مع رجل أحر، وشهده بالدابة للمدعى، فإن كان الإيداع والرد معروفًا ظاهرًا، قبلت شهادتهما للمدعى، الأن عمراً بهذه الشهادة لم يدفع عن نفسه معرماً؛ لأن عمراً بما إن كان مودع الناك، بأن كان إيداع زيد إياه قبل التصدق بها على المدعى، أو كان مودع العاصب، بأن كان الإيداع من زيد بعد التصدق هلى بها على المدعى، أو كان مودع العاصب، بأن كان الإيداع من زيد بعد التصدق هلى بها على المودع، مدواء كان المردع غاصبياً أو منائكًا، وإذا برئ بالرد لم يدفع بهذه بالرد على المودع، مدواء كان المردع غاصبياً أو منائكًا، وإذا برئ بالرد لم يدفع بهذه الشهادة عن نصبه مغربًا.

وإن كان الإبداع ظاهراً، وقم يكن الرد ظاهراً، لا نفيل شهادة عسرو، عقل محمد، فقال: لأنه دافع عن نفسه مغرماً، وطعن عبسى بن أبان، فقال: يبغى أن نقبل شهادته و لأنه لبس بلاغع عن نفسه مغرماً و وطعن عبسى بن أبان، فقال: يبغى أن نقبل شهادته و لأنه لبس بلاغم عن نفسه مغرماً و لأنه إلها يكون كذلك إن كان بضمن للمدعى المحاف للم اختيل شهادته بإقوراه السابق بالأختية، ويتقراه اللاحق أنه الملك التدعى المحاف الحاصل في ضمن الشهادة و لا يضمن و لأنه يهذه الشهددة أقر بالمت للمدعى للحاف وملك زيد كان ثابتاً بنصادفهما، و لا يداع عنه كان ظاهراً و إلا أنه وفع الشك أن الإبداع منه كان قبل التصدق كان مودع منه الموافقة على المدعى، فين كان قبل التصدق كان دودع المالك حييثه، ويكون القول قوله عن الرده و لا يجب انفسمان، وإن كان الإبداع بعد التصدق كان مودع الغاصب، فلا يحرب انفسمان، وإن كان الإبداع بعد التصدق كان مودع الغاصب، فلا يحرب انفسمان، وإن كان الإبداع بعد

الطبيعات بالنفيف، ومتى فيم يجب الطبيعان ليم يكن هو بهذه الشهادة دافعًا عن بلسبه معرمًا.

والخواب: عن هذا الطعن أنه إذا وقع الشك في كوده دافعاً عن مفسه معرماً، وقع الشك في قبول شهادته ، فاه تقبل شهادته باللك والاحتمال

وحواب أخرى وهو الصحيح، لا بل عمرو دافع بشهادته مغرماً عن غسه ستى لم يكن رده طاهراً و الاستجاب الا بل عمرو دافع بشهادته مغرماً عن غسه ستى الم يكن رده طاهراً و الأدو و المستحق تضمين عمرو إدالم يكن الرد على زيد ظاهراً والاره أثر أنا كانت في يده وديمة بالاستحقاق وينبن أنه كان مودع الفاصب، ومودع الفاصب يقسم إذا علكت الوديمة ولم يكن آثرد طاهراً و تهو بهذه السهادة للمدعى بدفع هذا العسمان عن نفسه و إذا متى قبلنا هذه الشهادة ي ومضينا بالذبة للساعى لا يكون المستحق تضمين المؤدى و الأن الذابة وصلت إلى وارث الغاصب، ووصرتها إلى وارث الغاصب عنولة وصولها إلى المناصب، ولو وصلت إلى الناصب، يبرأ المؤدى عن المصان عندا الديمة كان دوم من حداللوجه.

وإن لم يشهدوا دللك للعبت، ولا يالتسميم، وإنما يحتاج في شهادتهم في البيح اللي دقر الملك، أو التسميم مع المبع إذا كان المشهود عليه، لا مدعى الملاء المدعى من جهة من يدعى المشهود أنه الشراء منه، حياً كان أو مبتاء بل يدعى المدعى المشهود لا من جهة ذلك، أما إذ كان المشهود عليه يدعى طلك المدعى من جهة من ادعى المشهود عليه لما الدعى من جهة من ادعى المشهود عليه لما الدعى من جهة من المناهدة عليه لما الدعى من جهة من والدى الشعود عليه لما الشراء منه، فقد تست كون المسعى ملكاً الذلك المساعدات المساعد الشعود عن دكر ملكه جهند.

قال في الكتاب: لان شبهادنهم على بيع اليت منه ليس بأفل من تسهادتهم على

إقرار الميت أن الدار للدعى الشواء ، وتو شهدوا بهذا، ومدحى الميرات يدحى أب الميرات أنه عن النبت والم يلتفت إلى دعواه، وقضى بالدار للسفراله، فكذا إذا شهدوا له بالشراء من عبر ذكر ملك ولا تسليم، بخلاف ما أو أدعى المشهود عليه ملك الدارية سه و لا من حهة أحد بعينه ، حيث لا تقبل شهادتهم تجرد البيع؛ لأن هنا لو شهد الشهود أن الذي ودعى المشهود له المشراء منه وأخر أن الدر لمدعى الشراب لم نغيل هذه الشهاده على والشهواد عيبه والأنهايز عيرالللك للمقرر

فالحاصل: أنه اعتبر شهادتهم بمجر دالبيم على الشهادة بالإثرار، فض كل موضع تقبل الشهادة على إقرار من بدعي الشهرد له الشراء منه ، تقبل الشهادة بجرد البيع أيضًا، وفي كل موضع لا نفس الشهادة على إفرار من يدعى المتبهوديه الشراء منه، لا يقبل مجرد البيع والمسألة في شهادات الأصل ، وذكر منك البائع وأن البيع، ينظر في شهادات الفتاري الصغري .

١٩٣١٨ - وهي أفتاري أم الليث : رجل له تسعة أولاد، أثر في صحته وحوار إعراره أن لخميمة منز أولاده فيلان وفلان، وسيمًا هم في الصلك عليه ألف درهم، ثم مات، وأنكر سائر الورثة ذلك، فشهد الشهود بذلك عند الحاكم، وقالوا: لانعرف الأولاد المقرَّ لهم؛ لأنهم قم يكونوا حصورًا وقت الإقرار، فإن أفرَّ سائر الورثة بأسامي حؤلات ثبت المال شهادة الشهرد، وأو جد دوا ألف الدعون بأنام فالبينة على أنهم مسمون بالأسامي نائل ذكرها الشهود، فإن أقاموها، يقضى لهم مذلك إذا لم يكن في سائر الأولاد مثلهم في الأسامي.

١٤٣١٩ - قال محمد في الجَّامع الكبير": رجل في بعيه دار، أقام رجل بينة أنها دار فلان ابر: ذلان الذلائي، أودعني الدائيلة للشاخي يقعم الدار إلى المدعى؛ لأد المودع ينتصب خصماً في الدويعة في إنهات الملك للمودعة الأنه مأمور بالحفظ، والابتمكن من الخمط إلا باسترداده من طفاصت، ولا يتمكن من ذلك إلا بإثبات اللك لودع، فكان خصماً من إليات الملك للمودع، فقيلت بينته، كما أو أقامها المودع بنفسه، فإن لم يشهد شبه داندهي على هذا الوجه، ولكن شهدت شهوده أن فلانًا أودعها من المدعى، ولم بشهدوه أنها تعلقت لقلان، لا تقبل الشهادة ؛ لأن المدعى بهذه البيئة لوبلبث الملك في الدار لصحب الموديعة، إلها أثبت أنه أودعها، والإيداع كما يكون من المالك يكون من غير المالك، فلم نكن هذه الشهادة بالملك، وإنها هذه شهادة أنيا كانت في يد المودع، وقد عرف زوال ذلك اليد، فلا يجوز إثباتها بالمينة.

وكذنت لو شهدوا أنها كانت في يد المواج أمس ثم يقض القاضى بشيء؛ لأل المودّع لو كان بدعى الملك لنفسه الم يستحق بهذه الشهادة شيئاً ، وكذلك إذا كان يدعيه لغيره ، ولو ادعى المدعى رقبتها ، فشهدت شهوده أن فلانًا وهبها له ، وقيصها مه ، أو المشراحا منه ، وقيضها ، ولم يشهدوا بالملك المباشع ، ولا للواحب ، قبلت الشهادة .

وعن أبي يوسف لا تقبل: وإلى هذا أشار في الكتاب، فإنه نسب الجراب فيه إلى حنيفة ومحمد، فأبو يوسف قاس هذا أشار في الإبلاغ، والفرق ليما، وهو أن الشهود يشهدون بالإدعاء عند مباشرة سبب الملك، وهو البيع والهبة والشهادة على الهد عند سباشرة سبب الملك كالشهادة على الملك حكمًا؛ لأن الأملاك لا تعرف إلا بها، ولهذا إذا رأى عبدًا في بد إنسان، يتصرف فيه تصرف الملاك، حل له أن يشهد بالملك، فكانت هذه شهادة بالمنك للمحمود، فقيلت، بخلاف بصل الإيداع؛ لأن منك الشهود ما فهدوا باليد عند مباشرة سبب الملك؛ لأن الإيداع ليس من أسباب المنت، مل هو نقل من يد ولى يد، قلى ما مر نقل من يد ولى عد، قلم ما رأى

1077 - بشر عن أبي يوسف: شاههان شهها على رجل طلق اسرأته اللائد. فأصد الفاهدين أنها اسرأته ، تروجها قبل الذي طنفها ، وأنى عنى فلك بينة ، والمرأة تجحد، فإنه لا نقبل ذلك ، وكذلك لو تبهيكونا شهدا أنها اسرأته ، وكذلك لو تبهيكونا شهدا أنها اسرأته ، وإلفا شهدوا أنه طلق هذه تلاثا، وكذلك هذا في العنق والسع وغير ذلك إذا تبالغ معوى الشاهد، وقال: المناع لي ، وكذلك إذا قال الشاهدان: نحن أمرف بالبيع الأن ما نقد من الحكم بشهادتهم بمنزلة الإقرار منهما أنه لا حق لهما فيمه ولا في نمته وسواء كان المناع جاحدًا الليع ، أو كان الشوى حاحدًا الشراء.

ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما و ثم ادعياه لأغسهما ، فليس لهما عن ذلك دعوى، وإن كويشها عليه عنذ الحاكم، ولكن شهدا المبايعة، وحتمًا على الشياء من غير إفرار بكلام، فإن هذين لا تقبل فهما دعوي.

10771 وذكر عن محمد: رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة، ولم يشهد أنها الرأن، وأجاز القاضى شهادته عليها، ثم ادعى المناهد أنها الرأن، وقال: لم أعرفها، ولم أكل دحلت بها، قبلت بينت، وكذلت لو شهلوا "على إفراد المرأة أنها الرأت، ولم يشهدوا" أنها الرأت، هاجاز القاضى عليها إفرادها، وجعلها الرأة، ثم أقام الشاهدينة أنه تزوجها منذ سنة، وأنى لم أهرفها، قبلت بينته، ويبطل قضاء الفاضى، ودردها على الشاهد، فصار مسألة الطلاق مختلفة بن أبي يوسف ومحمد.

١٩٣٧٢ - وفي أأدت الفاضي "؛ إذا شهد شاهدان لدع على رحلين أن أحدهما ماع الدار من هذا اللدعي ، وسلم الآخر ، ولا يعرف الشهرد الباتع ، فشهادتهما باطلة ، لأن الشهود عليه مجهول .

بينانه: إن انشهادة بالسيع شهادة على البائع بزوال ملكه على البيع ببدل، وهما لم يعرفا البائع، فكان المشهود عليه مجهولا مل هذا الوجه، وكذلك إذا شهدا على رجل آنه ماع عذه النفار من أحد عذين الرحلير، ولا بعرفان المشترى بعيمه؛ لأن المشهود عليه مجهول، وهو المفتري.

قبال: ألا ترى أن بي الأول تو قباتا هذه الشهادة، فإدا استنجفت الدار من بد المنتوى، فللشترى عنى من يرجع بالنص، وقال: ألا ترى أن في العصل الثاني لو قبلنا هذه الشهادة، فعلى من يلزم الثمن، وينكره قل واحد ميما، ويدفعه عن نقسه.

وفى الوادر ابن ساماعة عن صحادة فى شاهدين شهدا على رجلي، فقالا: نشهد أن هذين ضرا فالاناً، فقتلاه ضويه أحدهما بالسيف والأخر بالعصاء الاندرى أيسا صاحب السيف، وأبهما صاحب المصاء فالشهادة باطلة؛ لأن الفتل يختلف بالحلاق، لألق، فإذا جهلا أن فعل كل واحد منهما صاد فعل كل واحد سهما مجهولا، وجهالة "الفشهودية تميم صحة الشهادة، وكذلك إذا قالا: نشهد أنهما قطعا يديه،

<sup>(</sup>١) هکذا في الأصل وم، وكان في ظام لو شهدا،

<sup>(</sup>١) وفي ط: لم يشهدا.

<sup>(</sup>٣) ومن الأصور؛ وشهادة.

فعات من ذلك قطع أحدها يهيه، والآخر بساره عبداً أحدها بحديدة والآخر بسماء ولا نفرى من قطع منهما اليدبل، ومن قطع منهما اليسار، أو قالا: جرحاه هاتين الخراحتين، لا ندرى من حرح هذه ومن جرح هنده ألل النسار، أو قالا: جرحاه هاتين الخراحتين، لا ندرى من حرح هذه ومن جرح هده ألله النساء في هذا كذه اطلقه لأن النسل يختلف باختلاف المحل، وباختلاف الأنه، فؤدا أفرا أنهما جهالا ذلك، فقد ضبعا شهادتهما حيث لم يحكمهما الشهادة على عمل معين معلوم، فلا ثقبل ضهدتهما، ونو قالا: نشهد أبهما قطعاً بديه قطع هذا يهيه أل والآخر بساره، أو جرح هذا هذه، وهذا هذه، ولا ندرى بأى شيء جرحاه والقياس أن لا تحور شهاه تهما الأكرنا أنسا ضبعاً شهادتهما بوقرارهما أنهما حهلا أنه القطع والقياس على أص الفعل، وإن اختلفا في رصفه، عقبلت شهادتهم، فيما انفقا عليه؛ ولا تهما إلى ما على أص الفعل، وإن اختلفا في رصفه، عقبلت شهادتهم، فيما انفقا عليه؛ ولا تهما إلى ما على الشهرع، مع طمهما، فلا بقنح في ذلك انشهادة، بخلاف المنال المتذهبة بدؤلان المنال المتذهبة بالمنال المناسبة بالآلة، فلا يمكن حمله على المديمة والمحاجم الآلة، فلا يمكن حمله على المديمة على المديمة الما يشهدا بالقتل بالسبق، ولا بالميت، ولا المناسبة على المديمة على المنال بالسبق، فلا نفيل طهودتهما على المديمة المنالة على المنالة الم

تم في هذه المسألة الاخيرة إدا قبلت الشهادة، وجب النال؛ لأنه تعذر إيجاب القصاص؛ لأنه يعتمد الغتل عمداً بحديدة، ونم يفيت، فوجب الدية، وإلا يجب هي ماله، ولا يجب على العاقلة لكان الشك، هذه إذا كان خطأ يجب على العاقلة، فإن كان عمداً الا يجب على العاقلة، ويحتمل كلا الأمرين، فلا يجب على العاقلة بالشك، وإن قالا: قتله خطأ الآن، تجب الدية على العاقلة؛ لاتعاقهما على وجوب الدية على والعاقلة، والقتل إذا كان خطأ بلي أنه كان، فإن موجّه على العاقلة.

قال وكل شيء من هذه الشهادة كنت اقتضى بها لوبر أالرحل من الجراصة، وأجعل في ذلك دية أو قصاصًا، فإنه أقضى به إنا منك، وأجعل على عاقلته الدية، وكل شيء كنت أعلاه لو عائل الرجل، وبرأ من الجراحة، فإنى أبطاه إدامات من ذاك؟ لأنه زغا يقضى بالدية والقصاص في حالة الحياة عند غام الحجة على الجرح واستجماع شرائط قبول الشهادة، فإذا مات منهما أخذ بموجب السراية، وإذا لم يظفى في حياته يشيء فإغالم يقض باتعدام لحجة على فعله وأو لفعدان شرائط جواز الشهامة، فإذا مات مسموء لا يكن القضاء بوجب السراية أبضًا ، ثم مسّر ذلك ، نقال: ألا ترى أنهما الو قالا : مشهد أن كل واحد تطع زحدي يعيه ، أحدهما بسيف، والأحر بعصه لا يدري أيهما صاحب السيفء وقيدم أالرجل من الجراحين أن مذا بالخلء لأنوما إدا أتوا النوما جهلا ذلك، لم يشهدا على واحد بعينه بضمل بعينه، فلا يُكن القصاء بموجب أحد الفعاين على أحد الرجمين ، ألا ترى أن موجب أحد المعلين قصائص، وموجب الأحر المية ، ولا يُدري على من يوجب القصاص، وعلى من يجمل للدية؛ لأن المفضى عليه مجهول فيهماء فكذلك إذا مات منهماء لا يحكن إيجاب القصاص والذية أيضًا ؛ لأن المعل الذي يذعبه على ذلك واحد متهما مجهول، وجهالة المنهوديه تمع صحة الشهادة، حتى لو ثبتا كالدهلي كل راحد منهما نصف الدية بنبوت الفنال عليهما

ولو قالا: نشهد أنهما فتلاه بعصا أو بسيف، فم مات الشاهدان، أو عاما أنر لا أبطل هذاء وأجعلهما ضارين بالسيفء وصاربين بالعصاء لأنهما شهدا يقتلهماء والقتار لابد وأنابكون بألة القتار

تُم لَمَّا ذكر ألة القنل عقيب فعلهما انصرف إليهما جميعًا، وكان على كل واحد منهما نصف الدية رُبُّعًا في ماله، وربعًا على العاقلة ؛ لأنه لو قتله بالسيف عبداً، وتعذُّر إرجاد والقصاص كاتك عليه الناية في مائده ولو قتله بالعصاء كاتب الدية هلي العاقلة؛ الأنه شبه العمد، فودا حمم بيمهما بوزع عليهما حكمه، ولو كانا فتلاه كان كل واحد منهما قاتلا لصفه الصف هذا التصف بسلاحه فيكون موجبه اللبية في ماله الونصف هذا النصف بعصاء فبكون مرجبه على العاقلة، كما لو تفرد به.

قال: ألا ترى أنهما لو قالا: فتلا بسيف أن هذا على سيف واحد؛ لأن العنارلما كان واحداً لا يد من أن تكون الآلة متحدة، فكذلك تولهما بسف وهمياء ولو كان الغانس واحداء فقالان مشهدان هذا فثله بسيف وعصف قراني أستحسر في هذا أن أحسزاه وأجعل علمه نصف الذية في ماله و وتصعبها على عاقلته ؛ لأبه صار قائلا فلتصف بالسيف، و حكمه و حوب الدية في ماله عند تعذر إيجاب القصاص، وقد تعذر بإيجاب القاصناص ههنذه وصنار فنائلا التصف بالعاصناه فاحكمته وحوب الدية علي عافلته، فلهذا أرجب على عافلته نصف دية النفس.

ولو قالا: نشهد أن هذا قطع بدبه حميعًا، إحداهما بالسنف، والأخرى بالمصاد الأبدري "أيهما قطعت بالسيف، وأبتهما قطعت بالعصاء فعات من ذلك، فعليه الدية نصفًا في ماله، ونصفًا على عافلته؛ الأمهما بينًا في شهادتهما قاطع البمين وخاطع البسار، وتكنهما لم بيهنا أقة الغطع، وقد ذكر أن الشهود عليه إذا كنان معلومًا، وأله الفعل غير معلومة، أن الشهادة متبولة استحساله وقاد ذكرنا وجهه.

ولو قالا. نشهد أن هذا حرحه هذا الجرح، إما يحديدة وإما بعصا، والمجروح قد بوأ من ذلك، فإن هذا جائز، وهو على الجائي في ماله إذا كان تعمد ضربه، وهو عما لا يقدر فيه على القصاص؟ لأنهما بينا الجارح، وكان المشهود عليه معلومً، وأصل فعل الجرح محلوم، ولكن الآلة غيير معلومة، وقد ذكرنا أن بيان أله الجرح والفتل ليس بشرط؛ لرجوب المال استحسالً ؛ لأن حكم المال لا يختنف، بل أصل الجرح كاف لوجوب المال، وقد ليت بشهادتهما، ولا يجب على العاقلة بالشك، وبجب في مائه.

1974 - قبال في كتباب الديات: إذا شبهد شباهدان على أنه فتله، وقبالا: لا ندري بأي شيء فتله، فالقياس في هذا أن يكوان باطلاء ولكن أسبحس أن أجير هذا ه وأحمل عليه الدية في ماله، وحمه الذياس أنهما ضيعا شهادتهما، ونسب انفسهما إلى العقلة، فلا تقبل شهادتهما.

ولأن الفاقها على فعل واحد شرط فيول شهادتهما، وإنما يتحقق الفاقهما على العل إذا اتفاقه على العل إذا اتفقا على العل إذا اتفقا على العل إذا اتفقا على الذورة التنصيص، العل إذا اتفقا على أله واحدة؛ لأنه إثما تبتحق به لألف، ولا يثبت لا فعال بين كل واحدة؛ خواز أنهما لو بينا بين كل واحد منهما أله أخرى، وذلك بأن يكول بيناتًا لكلاسه، لا أن يكول مخالفًا له، فإذا احتمل كلامهما هذا الموع من البيان، لا يتبت الاتفاق بنهما بالعليل نمحتمل.

وجه الاستحسان أن الشرط الفاقهما فيما صرّب به من الشهادة، وقد الفقا عنبه، وذلك أصل الفتل، وإنهما الفقاعليه، ولا احتمال فيه، وأصل الفتل موجب المية، فاتماقهم عليه يكون الفاقاعلي هذا الوجب، فأنا القصاص إلا يجب باعتبار

<sup>(</sup>١) مكفا في ظ، وفي الأصل: لانفري

صفة العمدية، ولم يتحرض الشهورولذك، وباعتلاف الألة إنما يختلف حكم القصاص، فإنما يعتبر تومّم الاختياناف ثم القصاص، لا فتع وجوب الديّة، فإنه لا أثر لاختلاف الألة في ذلك.

ولأنهما انتدب إلى ما نديهما الشرع، وهو الاحتيال لدو القصاص، واكتفيا بالشهادة على أصل الفتل، فلا يكون ذلك مبطلا لشهادتهما، ولكنه بقض باللدية في هائه، كما هو موجب قتل العمد، إذا وجب المان؛ ولأن الشك يقم على الوجوب على الماقلة إذا كان القتل عمداً لا يجب، وإن لم يكن يجب، ويحتمل كلا الأمرين، فلا يجب على الماقلة بالشك.

1977 وإذا خصب الرجل من أخر شيئًا، فلا يتبغى للشهود أن بشهدوا أنه خصبه، ولا أنها عليه، ويتنغى لهم أن بغولوا: عاينًا، أخذ منه ألغًا؛ لأن الشاهد لا علم له يحقيقة الغصب؛ لجواز أنه أخذ منه مائه حن الأخذ، بأن كانت هذه الألف ملكًا له، ولا تعلم الشاهد، أو كان له قبل هذا المأخرة منه ألف درهم دين بسبب من الأسساب، وقد ظفر يجنس حقه، ومن ففر بجنس حقه، كان له أن يأخذ، ولا يكون غاصبًا، بل يكون مستوفيًا حقه، وهذه المعانى غيب عن الشاهد، فتبت أنه لا علم المشاهد بحقيقة الغصب، إنما علم المشاهد بحقيقة عبد، وكذلك لا يشهد المها الفاهر، لا عبد، وكذلك لا يشهد أنها العلم بوجود الدين عبد، وكذلك لا يشهد أنها أنها شهد من الأخذ لا يتبت له العلم بوجود الدين علم، فلا يسعه أن يشهد بذلك.

1977 - قال محمد في "الجامع": إذا ادّمي رجل على رجل خمسماتة درهم، فأنكر تلدعي عليه، فحاء الدعي بشاهدين، فشهد أحد الشاهدين أذ هذ المدعى عليه أثر للمدعى بخيسمانة درهم، وشهد الآخر أن المدعى عليه أثر لي، وللمدعى بألف، فشهادة هذا الشاهد باطلة و لأنه شهد بمال مشترك بينه وبن غسره، ولا يمكن تصحيح الشهادة كذلك؛ لأنه يصير شاهدًا لنفسه، ولا رجه إلى أن يصرف الشهادة إلى نصيب الشهادة كذلك؛

فإن قال: هذا الذي شهد لضب ، وللمدعى لويكن لي على شيء، لكن أقر

١١١ هكفافي ظ، وفي الأصل: تسمية.

بدلت هندي كافياء وفال للدعى. الم يكن نشاهدي هذا شراعة في المالياً أنكم أفر يهداً بين ردية ؟ فيده فالشنهادة أيضًا بأطنة في قساس قول أبي حسمة وأبي مرسمة. وعند محمد فالشهادة حالا في

أما منذ أبي حرمة وحمه الله ؛ إنما لا تعبل ، لأن احد الشاهدين شهد مخمسماته ، والأحر بألف، وفي مثل مثا لا نقيل الشهادة عدد، ولأن الشهادة ترجت على وجه القساد، فلا تقلب جائرة ويتخار الشرقة، كالريض مرض الموت إذا أقو لوراك والأجبى يدين مسترك ، وأمكر الوارث شركة عسم لا يقمح الإتراء للاجبي عد أبي حتيهه وألى يوسعه خروجه على وجه الفساد، فلا يتقلب حالها بإنكار الدارة الدراة

وأما تمد ألى بوسف. فلا نصيل الشهددة فيناسًا على هذه المسألة دونا المسالة الأولى: الأداني المسألة الأولى فوك أبي بوسعة كفول محملة وأما مناد محمد، فنفيل الشهادة ههنا قباسًا على المسألتين صداء لكن عند محمد بفع الفراق بين مسألة الكناب وبين مدأة إفرار الويض من وجه أواتي مسألة الكناب يشترعة إنكار الشاهد الشرائة مع إنكاء المدعى الشركة، وهمان إلكار الأحتى الشوكة كاف عنده.

و نفرق: أن هذا الشاهداو الأس التبركة مقدا أقر النباهد بيطلان شهاوته و والشاهد من أقر يبطلان شهاده و بطل الشهادة وإذا أنكر الشاهد الشركة والأعى المدعى الشركة و فقد أقر الدعى وطلان الشهادة وإفرار الذعن ومعلان الشهادة يوجب طلان السهادة فقرط إنكارهم النبركة لقول الشهادة لهذا.

۱۹۳۲۹ - أما في مسألة الإلوار : إذا كان الدارث مقراً بالشركة ، وأنقر الأجنى النشركة ، قالوارث وإلى جنعل أن مقراً سطلان إفرار المربص، لكن بهيذا لا يبطن إقوار الويض ملاجنين، إذ ليس للوارث هذا لولايه ، فاكنتهي بإنكار الأحنيي الشوائدة نماة لهذا.

م ۱۵۳۴۷ - رجل ادعى على رحل سالة درصم، أو ساله من ً أحن الحسلاء أو سا أنسه ذلك، فقال اللدعى عليه . فد قليف ، أو قال القد أوصلته إلى ، أو قال بالقدرسية

فالناهكة فعي فالدو قان في الأعمل وم أوان مصل.

<sup>(2)</sup> وفي الأصل: كلُّ

كذا زرم ورسانيده ام أنجه دعوى ميكند، وجاه بشهود شهدوا أنه دفع إليه مانة درهم، وغطاه مانة من من المبطلة، ولكن لم يقل السهود: أعطاه هذه الألة التي ادعاها الدعلي، قبلت شهادتهم؛ الأنه أذى مغل منا رحب عليه، وهذا هو الواجب في قبضاه الدين، والداهو الواجب في قبضاه الدين، والداه منطقة به على منا عُرف؛ ولانه بهذه الشهادة ثبت دمع المائة من الدافع إلى المدفوع ليه، والقول قول الدافع في بيان حهة الدفع، وفي افتاوى النسفى : إن هذه الشهادة لا تقبل ما نبرشهد الشهد أللدع، وعلى افتاوى النسفى : إن هذه الشهادة لا تقبل ما نبرشهد الشهود أنه أعطاه اللذافع، وعلى افتاوى النسفى : إن هذه

1975 - وفي فتوى الفضلي : سنق عمن مات فشهد شاهدان أن هذه المرأة كانت أم أمه "أوم مات، وشهد أخران أنه كان طلقها فيل الموت، قال: بينة النكاح أولى، ويجعل كانه طأل ثم تزوج، وقال القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدي. بينة الطلاق أولى، الأنهم أثير المرزيادة أمر مع الإفرار بالنكام، وهو الطلاق.

شهد الرجل آنه وارث قلال، لا وارث له غيره، أو لا نعلم له وارثا غيره، فم شهد ترجل أخبر بعد ذلك آنه وارغه، لا وارث له عبيره، أو لا نعلم له وارثا غيره، فيلت الشهدادة، لان غيران الشاهد. لا وارث له عبيره، لا نعلم له وارثا، ليس من صلب الشهدادة، بل هو أمر زائد على ما حرف، فصار وجوده والعدم بمزالة، ولال التوفيق عكن، فإنه يكته أن يفرار. الأهنم له وارثا أخبر حال ما شهدت به، ثم علمت، والأن أكثر ما فيه أن في ضمى كلامه أن لا شهادة لي يورانة شمعى أخر، ومن قال: لا شهدادة لي قي حديثة تم شهد فيها نقبل شهادته، كنا ههنا.

19779 - إذا شهد نساهدان هلي إقرار رجل يشراء محدود، لا تفس شهادتهما وذا لم يكن مي شهادتهما أنه أقر على نفسه و لأن الإقرار كما يكون على نفسه ، يكون على غيره، وما هلي غيره لا يكون حجة، وما هلي نفسه يكون حجة، هلا بدأ من بياته .

وسنل الفقيه أنو بكر الأصيش عيش لا يحسن الدعوى إذ أمر الحاكم وجلاحتى علمه كيف يدعى ، ثم شهد ما الملم على ذلك الدعوى ، قال : لا بأس عبى الحاكم فيما فعل، ولا بصير المعمد بهذا التعليم مطمونًا ، وشهادته جائرة إذا كان عدلا .

١٩٣٠- وهي نوادر ابن سماعة "هن محمد: في رجل أشهدتني أنا لفلاة، هليه

<sup>(12</sup> هكذا في في وكان في الأصل وم: أعد.

الف درهم، تم قصاه خمسمانة، ثم جاء الشهودله يسألني النهادة، وله شاهد اخر يشهد عني الأف ، قال: لا بشهد له إلا بحسسمائة، فيكون بالنسهادة بالألف مع الشاهد الأخر بنبث الألف بشهد نهما، وبقوله. وحاء لا ينبث الفضاء خمسمانة، فيكون هو بالله هادة بالألف مسلطا القاضي على القضاء بالألف مع علمه أنه ليس له عليه إلا خمسمانة، وأنه لا يجوز، إن كره المشهود له ذلك، فليقر عند القاصي بما قبض، ثم يشهد عليه بألف قضاصه خمسمائة ليكون مؤديا ما عبد من الشهادة، ولا بكون شنهادته مسلطا الفناضي على القنضاء عليه بما ليس عليه و لأنه قد برئ عن الخمسمانة بإقرار الطالب، ولا حاجة إلى إفاته باليدة.

وفي أنو الدر ابن سماعة أعن محمد التي تساهدين شهدا أن فلايا الشهدة أله جعل الابته فلان عبداً، وقد عرفقا العن ومثل بعيد، وتشبه هذا العد هيئة مده والابن بومثل صغير في عبدالله، وذلك أاستذهم طويل، ونحن ما معرفه في هذا الساعة، لم تجز شهاد تبدا، وكلان ابن فلان ألف درهم، ونحن عرضا قلان ابن فلان ألف درهم، ونحن عرضا قلانا بوم أشهدنا عليه معينه وتسبه، ولكن فو وأبناه الساعة ثم تعرف، ثم تجز شهادتهما.

إذا شبهد أحد الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ: كوامي مي دهم كه علان چين كفت كه اكر فلان سرماه و همال فلان دهد مي ضامي كردم مر اين مال و الم وشهدات أخر كه فلان چنين كفت كه مي اين مال را ضامن كردم از فلان اين فلان را تا سرماه، الانقل هذه الشهادة ؟ لأن أحدهما شهد بصمال منجز، و الأخر شهد بصمان معلق، ويتهما مغارفه فيدم قول الشهادة

۱۹۳۴۱ وإذا شههد رجل واسرأتان على رسل أنه قبتل انه علماء جنازت شهدتهما، ولو شهد رحل وامرأتان أن قلانة قتلت زوجها عبداً، ولها مه ابن، وك ورقة غير الابن، لا نقيع الشهادة.

والعرق. إنا تش لأسالته لا يوجب الفصاص بحال، وإنما لوجب لفال، وشهادة

<sup>(</sup>١) هكفا في نظر وكاندم الوذلك مفتاو هو طريل وفي الأصل : في عباله متشرها طويل.

<sup>(</sup>٢) مكذًا في الأصل وج، وكان في ظ أشهد

النساء مع الرجال حجة في بات الحال، أما قتل الرأة زوجها يوجب الفصاص ، لم يسقط بعد دلك إذا صار مبرانًا لا براء ألا ترى أنه يتعبور استيفاء القصاص منها بحال بأن يوت الآب يعد الجراحة أولاء ثم يجوت الامن من الجراحة ، فإن في للك العسورة تقتل الرأة يزوج ها، وذا تصور الدنياة، والمسام بهذا الفتل بعال، كان هذا الفتل سوحيًا للقصاص من الانتفاء، وشهادة السام ليسب بحجة في القصاص.

ونو تمهدوا على رجلين أمهما اشتراقا في فتل ابن أحدهما. قست شهادتهم الأن هذا الفتل لا بواجب الفصاص بحال. فكان مواحبًا الدية من الابتداء، فكان شهادتهما على المان

ر جل في يعيد شيء، حادرجل، وادعى أنه استراء منه، وجحد دو البيد، قاقام المدعى شاهدين، مشهدا أنه باعد منه، ولا ندري أهو البائح، نفس الشهاده، ويفضى بذلك الشيء للمدعى.

في الزيادات أفي الدالمساومة قال محمد في الزيادات في هذا الباب أيضاً :
رحل في يديه فليلسان مساومه به رحل، فلم يخل بنهسا بع، أو باحه بشرط الخبار
لأح دهما، ثم ادعى أن الطيلسان قان لوالده يوم المساومة أو الشراء، وأن أباه حات
أمس، وثركها ميواثاً قد، أم يسمع دعواه، ولو أمّام على ذلك بينة الانقبل بينته الأله بالإداء على المساومة أو الشراء صار معراً بالملك لمسانع على رواية الجامع ، ويوالابة
البيع له على رواية الريادات أن ويصحة الشراء على الروايات كنها، فيصور بلاءوي
ملك الآب، والإرث من حهته متناقصاً، وهذا الحواب في فعيل المساومة على رواية

ولو كان الآب حباء وادعى الطيلسان لنفسه، وأقام على ذلك بينة صع دعواه، وقبلت بيسه الأنه لم يوحد من الآب ما يجماء متناة شاك وي دعوى الطيسان لنفسه، فإن مسات الأب يعدد ذلك، وورث الابن الطيلسسان، سلم له، ولم يكن للبسائع على الطيلسان، أما على رواية الزيادات! : فلان الفساوم أو الشنوى لم يصر مقواً بطلك لبيائم، وإنما أقر له الرولاية الديم ويصحة السراء، إلا أن الفاضي نسا قضى للأب

<sup>(14</sup> هكت بي ظروم، وكان في الأصل وإنا أمون.

مانطيلسان تُمِنَّ أنه لم يكن له ولاية البيع، وأن الشراء لم يكن صحيحًا، عصار مكذبًا في إفراره، فالتحق بالعدم.

وأمنا على رواية (الجنامع): فبلائه وإن صار متقرأ له بالذك، ولكن في ضميع الشراء، وقد بطل الفضاء بالطياسان للأب، فيطل ما ثبت في صعنه.

و كذلك لو قضى الشاخى بالملك للأب ولم يقيضه الأب، حتى مات، كان الطيئسان ميراثاً للابن؛ لأن الملك قد تغير للأب يقضاء الفاضى: قلا بيطل بوته، ولو لم يقضر الشاضى للأب حتى مات الأب<sup>11</sup>، يطلت البينة؛ لأن دوام الخصوصة إلى وقت القضاء شرط صححة القضاء بالبينة، وقد القطعت خصوصة الأب بالموت، والابن لا بصطح خصمة؛ لكونه متناقضاً، قطلت البينة ضرورة.

1977 - وذكر هشام عن محسد في زيادات النوادر : أن من ساوم رجلا بشيء، فم اشترى فلك الشيء من أخر، وفيضاء فللإول أن بأحده مي بده: لانه لا مساومه، فيضد أقر له به، وأنه يخالف رواية الزيادات ؛ لان المساومة على رواية "الزيادات"، ليست بافرار بالملك، بل هي إفرار بولاية البع لا غير.

وكذلك يخانف رواية الجماع ؛ لأن المساومة على رواية الجماع أوإن كان إقرارًا باللك، ولكن ظاهرًا لا قطعًا، والظاهر لا بصلح حجة للاستحقال.

1977 - ولو أن المساوم بين عند المساوسة أن هذا الطبلسان لوالده، وقد وكل هذا بالبيع، وطلب منه البيع، قلم يتفق بنهما بيع، أنم أقام المساوم بينة أنه كان لأبيه، وأمه مات أسى، وتركه ميرانًا له، قست بينته؛ لأنه لا مناقضة في هذا القصل؛ لأنه صرح عند المساومة أنه ملك أبيه، ألا ترى أنه لو الشراه، ونفذ فيته، ثم أقام بينة أنه كان لأبيه يوم الشراه، وأنه قد وكله بيبعه، وأنه مات أمس، وأن لي ثمنه، صبح دعواه، لأنه منه، وتركه بيبعه، وأنه مات أمس، وأن لي ثمنه، صبح دعواه، لأنه منه بعديد لا يناقص الأول.

و كدلك إذا ساومه تم ادعى بعد ذلك وجل في بديه طياسان، جاء رجل وادعى أن صاحب البدياع هذا الطيانسان منه بمائة دينار، ونقده الشمن، وأقام على ذلك شاهدين،

<sup>(1)</sup> وفي الأصل: حتى ماند الابن.

فشهدا أناصاحب البدياء حذا الطيلسان من فذا للدعىء وقضى الفاصي بشهادتهماء أو لمربقص حتى أقام الشاهدان يبه أن هذا الطيلسان كان لأبيهما يه وشهدا، وأنه مات وتركه ميراثا فهماء فاقفاصي لايسمع دلك ممهماء ولابقس فبهادنهماء لأمهم حين شهيدا بالبيد على صياحب البدء فقد أقوا بالملك له على رواية الجامع أ، وبولاية البيع على روابة الزيادات أنا فصدرا بهده المدعوي متخصص ساعس في مفض ما أوجبار وأتما من البيع.

وكدلك فوادعباه لعرجما بالوكانة عنه الابصح دمراهما والأن التنافص كما تمع الدعوي نصبه ، بمنع الدعوى لجيره، عُرِف دلك في كتاب الدعوى

١٩٣٣٤- ولو سنحق الطيلسان مستحق عيرهمه، وفضى لقاضي لا به، نج وصل إلى أيديمهما يوفا من الدهوم لم يؤمرا بالتسليم إلى ذلك البائم، أما على رواية الزيادات : فلأن الشهادة على البع لنس بإفرار باللك لبائع، وعلى روابة الخامع ، وإن كالذاقراراً، ولكن في مبسور الشهادة، وقد بطلت شهادتهما حين " قضي القاضي بالطبيسان المستحق فلطل مذنبت في ضمن الشهادة من الإقوار ، ولا يؤمران بالمسيم إلى المُسْتَرِي أَبِعِمًا ، وإن كانت اللهادة بالبيع لمهادة بالمنت للمشتري، ولكن في صمر البيم، وعد بطل البيم بقصاه القاصي بالطبلسان للمستحق، فبطل ما نبت في ضمته من الشهادة باللك للمشتري.

والو أن الشاهدين مِنا لَفَقَاضي يوم الشهادة على البيع، فقالاً عدا الطبلسان لناء أو قالاً. لأبياء أو قالاً الفلان، وقدياع هذا من هذا، ثم إنهما أقاما البينة أن الطبالسان لناء ورث من أبيد، أو من علان الذي أفرائه، أو قالاً افلان وكسابا لحصوصة، صح ذلك متهما؛ لأنَّ معنى الشاقض منهما هنا قد العدم؛ لأنهما لما بيه ذلك عند السنهادة لم يشهدوا بأقلك للبائع، ولا اعترفا بصحة لبيع، فصح دعو اهداء وفيت شهادتهما.

ولو أن الشاهدين لو بيبًا للقاضي شيئًا، ولم يشهدا عبد الغاضي بالبيع، ولكن قالاً للقاصي قولاً من غير شهادة ﴿ (١٠ هـ ١٠ بالطبلسة) من هذا، ثو أقاما البينة على أد فَلِكُ لَهِماء أَوْ عَلَى شيء مَا وَصِفْناه صِمَع بِسَهِماء بِحَلاف مَا إِنَّا شَهِدَ عَمَا القاصي .

 <sup>(1)</sup> مكما في طر و كان في الأمير وم. حتى.

والقرق معر أن السهادة بالنبع بطلقاً ينصرف الي مع صحيح موجب لمثلاً المشترى؛ لأن الشهادة حجة مرجبة للقصاء، فالقاضي اتنا يقصى سبع صحيح موصد للمثال المشترى، والتنهادة بصحة ليبع بأذلك للمسترى، تم الدعوى للقساء لمكان التناقص على ما مرد أما مجرد القول من عيم أن يكود شهادة، الاستمال إلى يبع صحيح الامحالة، بن يحتمل أن يكون إخباراً عن اليبع الصحيح، ويحتمل أن يكون السكام أن دا الشحمر باح بأنت أو مال أبيت وسله ذلك، وعلى هذا التندير الابتيت التنافص، فلا يتنبع الفاحور، بالشاد والاحتمال

١٥٣٢٥ - والهيمة والصدفة مع العيض بمنزلة البيع ، حس لو شهيدا على الهميد والعدمة مع القشل، فم الام الاثلاء معدفات الأسمهما، الاشمام دعواهما: الآن العلى يحمم الكل، وهو المنافض

١٩٣٣٦ - وكسفاتك اسكاح عمرانة البسيح حسن الرانسيه بدا على المكاج على الطبلسان، يأذ شهدا الله حعل الطبلسان مهراً، ثم ادهبا بعد ذلك لاتصلهما، لا بصلح دلاء، لاذكرنا

معالى المهامة على وقالك إذا شهدا بإجازة دار، ثم ادعيا الدار لا يتسهدا، أو الإيهما يوم مطلى شهدا، لم يسمع علم منهما و المكان الشافض، وحدا الجوار، وافل والله الحديم الا المطلى شهاد تهما والراوية المحديم المالك شهدا، لم يعالى شهاد تهما والراوية المحديم المالك الاستهداء أما الا يوافق روايد الربادات، الالانت بهداي المالك المسهداء أما الا يوافق روايد الربادات، الالانت بهداي المحديدة المحديدة والله الا ينافض دعوى الملك المصده، فيد في أن يسمع دعولة فيما يرحم إلى رفية المدار، وإلى المسلم دعولة فيما كدفت في عدد المسائل والاعبارة وهذا الا يسمع ديما الاكان الله المدارة المدارة وهذا الاجراء المدارة الله المدارة الله المدارة المدارة المدارة المدارة المدارة المدارة المدارة الابيال المدارة المدارة الابيال المدارة المدارة الابيال المدارة المدارة الابيال المدارة ال

بو من رواية الجامم الالان شهادتهما بمطلق الإجارة إقوار بالملك للاجر

ولو أقامة ليبينة عمر إلى الدار كانت لهماء أو كانت لأسهما يوم شهدا بالإحارف إلا أن شهودهما لم يشهدوا أن الإجراكان وكيلا عنهما، وعن أبيهما في الإحارة، لا تصح ومواهمين واهذا الحواب يوافق روابة النجاميراء الأن التوكيير أجابذت لعدم أثبيه عين التوكيل، بفي الأحر أجراً مصلفًا، وإحارة الآحر مطلقًا يكون لنفسيه على رواية أ الخامع ، وأنه بناقص دعوى طلك لنفسه .

شَمِ إذا قبلت الشهادة على نفس رفعة الدار إدا شهد شهودهما أن الأحر كان وكبلا عنهما، وعن أبههما على نحو ما ذكرتا، بنظر بعد دلك إن كان المستأجر معترفًا، كانت الشهادة الأولى، وهي الشهادة على الإجارة ماضية، وكان الأجر لهما ؛ لأنه تبن أنهما شيهدا على أنفسهماء أو على أبيهماه وشهادة الإسنان على نفسه وعني أبيه مفيدلة . غير أن في مسألة الأب يحكم ببطلان الإجازة من يوم موت الأب الأن موت الأب المؤكل في بات الإجارة، تبطل الإجارة يحلاف موت الركيل في مات الإجارة، والفرق عرف في كتاب الإحراق

وإن ؟ إن المستأجر جاحداً الإجارة، كانت الشهادة الأولى باطلة؛ لأنه تبين أنهما بالشهادة الأولى نبهدا لأنفسهما ولأبيهماء وشهادة الإنسان لنقسه ولأبه باطلف حتي لو كامات الشبهادة الأولى لأخبيهما والياني المنالة بحانها ، كالنث التمهادة؛ لأولى ماصية؛ لأنه تين أنهما بالشهادة الأولى شهدا لأخيهما، وشهادة الإنسان لأخبه مفولة.

والذي ذكرنا في مسألة الإجارة فكملك في مسأكة الشراب حتى إلى التساهنين لو قالا: الدار كانت لناء أو قالا: كانت لأبيه برم شهدنا بافيع، وأن البائع كان وكيلا عناء وعن أبية في النبوء وأقاما البينة على ذلك كله، قللت بينتهما، وهذا خراب لا يوافق رواية الخيامع ، أصابوافق رواية الربادات ، فينعند ذلك إن كنان المشترى معشرفًا بانتراب كانت الشهادة الأولى، وهي انشهادة على الشراء ماصية، وكان الثمن لهماء وإن كيان جاحينًا للشراف كنائب الشهادة الأولى باطلة على تحو ما يبّنا ، ولو كنانك الشهادة الأولى للأح، وما في المسألة بحمالها، فالشهادة الأولى مناصبة على كل حاله، حمر تحو ماك.

والأخوان إذا زواجا أحتهما، وهي صغيرة، لم أدركت وشهدا أبها اعتازت نقسها، لانقبل شهادتهما.

۱۹۳۲۸ ولو کانت آمهٔ بین رجنین، ولهها روح أعتقاها، ثم شهدا آلها اختترت نفسها، قبلت شهادتیما

10779 - في كتاب العيون التسهد النال أن زوح فيلالة قدمات، أو قابل، وشهد الثان أنه حي، فالشهادة على المود عليه وشهد الثان أنه حي، فالشهادة على الموت والقتل أولى، في وصايا عصام المهدد على، فقد إذا أقام أولئك الشهود بحر طبعه، فإن كان قال: إنه كاذبون فيما شهدوا على، فقد فسر فساقهم، فلا تعبل شادتهم له، وإن لم يزد على الإنكار، قبلت شهادتهم له، وقد مر جس هده المسألة من قبل.

۱۹۳۴ - إذا غاب الشاهدان، أو مانا بعد القضاء قبل الإمضاء، فقيما إذا قامت الشهادة على المال، وما هو نظير المال عايشيت مع الشبهات كالتكاع والطلاق الإيتع الإمضاء، وفيما إذا قامت الشهادة على الحد، إن كان الحد رجماً لا يستوفي عندنا، وإن كان تطعاء أو جلداً لا يقطع ، ولا يجلد عند أبي حنيفة أولا، شهرجع ، وقال: يقطع ويجلد، وهو قولهما، وفيما إذا قامت الشهادة على القصاص، القيامي على قول أبي حنيفة ، الأول في الخدود: إن لا يستوفى ، وهي الاستحسان؛ يستوفى.

وإن خابا أو مانا قبل القضاء، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا غابا أو مانا بعد القضاء قبل الاستيفاء، حتى إن في المال ونظائره الفاضى يقضى، وفي الحداد إن كان رجما لا يقضى، وإن كان جلالاً أو نطعاً وكذلك عند أبي حيف أولا، وفي نوله الآخر وهو فولهما: بقضى، وفي القصاص النباس على قوله الأول في للحدود أن لا يقفى، وفي الاستحسان: يقصى،

وإن فسفاء أو عمياء أو أولداء أو ذهب عقولهما، وكان ذلك بعد الفضاء قبل الإستساء، فقى المال ونظائره يحمى، وفي الحدود لا يضى، وفي القصاص يحضى فبات، وإن كان ذلك قبل القضاء، فانقاضي لا يقضى في القصول كلها فيم عدا العمى ملا خلاف، وفي العمى عند أبى حنيفة ومحمد، وقد مرّت مسألة الأحمى قبل هذا، هذكرة في كشاب أدب القاضى أن الجرح القود يست بناء با الزكين، ولا يشت بالشهادة حتى إن الشهود عليه إذا جاء يشهود بشهدون بالجرح الفرد عند الفاضي . فالفاض لا يقبل شهادتهم .

1974 - وتو جاء المشهود عليه بالمزكين حتى شهدوا بالبعرح المفرد عند الفاضى، لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب، وذكر شيخ الإسلام في أشرح كتاب العالمي": أن القياضي لا يقبل شهيادتهم وعالى، فيغال: لأن لهم يلاً من إظهيار هذه القاحشة بأن يخبروا القاضى مراً، فإذا أظهروها صارا فسفة، فلا تقبل شهادتهم، لهذا تحوز الشهادة على الشهادة.

فى شهادات الجامع فى اخر باب الشهادة على الفتل: هو ترك السنة لا يوجب منفوط المدالة، ذكر شمس الأنمة السرخس فى أشرح أدب القاض اللخصاف فى بعب شهادة الاقلف، قال: إذا ولدت أمة الرجل ولدا، وادعت أن صولاها أقربه، وجمعة الوقى ذلك، فأقامت عليه لك شاهدين، قشهد أحدهما أن ابنه، ولد على فراشه، وشهد الآخر أن المولى أقربه، فالقاضى لا يقيل شهادتهما؛ لأن أحدهما شهد على الولادة، وأنها قعل، والأخر على إقرار المولى، وأنه قول.

فإن قبل: كيف يعلم الشَّاهد ولادة الوقد على فراشه؟

قلنا: آصل الولادة يعلمها بطريقين "، بالمعاينة بأن اتفق ذلك، كما في ياب الزناء أو بالنسهرة والنسامع، وكونها على فرانسه يعلم بإقرار المولى إن كانت الوالدة أسة، وشرعًا إن كانت الوالدة متكوحة، أو أم ولد؛ لأن له فرائسًا على المنكوحة وعلى أم الولد.

قإن قبل: إن كان طريق معرفة الشاهد ولادة ولد الأمة على غراض المولى إقرار المولى آنيا ولدت، كانت الشهادة على الولادة على فراف شهادة على إقرار المولى أنها وللت، فينهني أن نقبل الشهادة في مسألتنا الأن شهادة كل واحد من الشاهدين قامت على الثول.

ظلنا: المشهود به شبيتان: الولادة والقراش، فالقراش في الأمة إن كان لايعلسه النساعد إلا بإقرار المولى، فالولادة يعلمها الشاعد بالعماينة من خير (قرار المولى،

<sup>(</sup>١) حكفًا في الأصل وم، ركان في ظ: بطرقين

. فشهادتهما في حق الفراتي إن فامت على الفوق معمّر به قشهادتهما على الولادة ما قامت على القول، فلا تنب الولادة، وما لم تثبت الولادة، فألفواتو الايكفي.

١٩٣٤٢ - وإنَّ انفق الشباه عان على إقبرار المبائي بالولادة، أو انفاقيا على نفس الولادة على فرانهم، فينت شهادتهما ؛ لاتفاقهما على القال، فرانفهم الأول، وعلى الفعل في الفصيل النائري؛ لمهد شاهدان عمر رجة بدار، فسأل الفاضي عن الضهود ابن خرابه كه كواهي ميشهبديك سنمه "أست بادر سنبه، فقال الشهرد: يك سنبه، فنظروا فإذا بعضها بدا سنبه ، وبعضها در سنه ، فقد قبل القبل هذه الشهادة؛ لجواز أنها كانت بلك مشهروقت تحمها بالشهادة والمرصيار معضها بعد دلك درامشه وأوهل وقياس حارانا شهدوا مدانة فقالوا: سه ساله الست، فنظروا فإذا هي جيار ساله ، أنه لا نقبل الشهادة. ولم بعل أحد بعبول الشهادة؛ لجواز أمها كانت منه منانه وقت تحمل الشهادة، والأن صارت جهار ساله، ينبغي أن لا تقال شهادتهم في مسألة الدار

١٥٣٤٣ - وفي قدوي شمس الإسلام" الأورحندي : امرأة ادعت أن مهرها ألف غط مفلف وشهد الشهود لهذبالف عمقية مهرهن إن الماضي بقضي مشهادة الشهودا بعثل بالعدليات

١٥٣٤٤ - ولم ادعل على الحر أنه قبض منه مائق السعض غطرانيات والسعض عدلي، والشهرد شهدوا بقيص مانة قطريفية، قال شمس الأثمة: إن شهدوا بالفيض الانفيل شهادتهم، وإن شهدوا على إفراره بالقبص تقيل، ويندني أنابقال: لا تصح هذه لدعوى؛ لأن تدعوي وقع في الجهول؛ لأنَّ المدعى ليربيليُّ قدر كلَّ واحد سيما.

وفي موضع أنضًا؛ أو كنب في المحضع صهدرا على وفق الدعوى، لا نفتي بصحة المعضرة لأن الذهادة على وفق الدعوي أنايقول الشاهد. هذه العمل سكيء كسا قال المدعر هذا العن ملكي، ادعى على أخر ألف درهير، وقال حبسمائة منها من السرا عبداء بعته منهاه وقلطيه واخمسمانة من فمن مناع بعثه ميه وفيضه واجباء بشاهدين شهد أحدهما بخميسانة من تمن عبده وشهد اخر مخميمانة من ثمن مناع، فإنه يجوز

<sup>(</sup>١) وفي الأصدر: سنيد

<sup>(</sup>٢) مكفًّا في الأحيل و م، وكان في ط : نصص الأيَّة

من ذلك خسيسانة؛ لأسيما انقفاعل اللخمس مانة، ودكر السيب ليس مثرات، مهذا يدل على أنه إداادعي دينًا سبب، وضهدته الشهدد بالسبب مطلقًا أنه تقبل الشهادة

١٥٣٤٥- ولو ادعى على رجل الف درهم، وحاء بشاهدين شهد أحدهما أنه أقر أن له عليه ألف درهم من ثمل تبات فيضها، وشهد أخر أنه أقر أن عليه ألف درهم من تُمن طعامِ قد قبضه، وقال الأدمى: قد كان أفر بذلك كله في، فإن الغاصي يقضي له بالألف.

١٩٣٤٦ - في أواقعات الناطقين: وفي أفتاه ي أن البيث : وحل تحثه أمنه، أعنفت فنسهد أحد فشاهدين أنه طنقها ثلاثا بعداما متغت وارسهد الأحر أنه طثقها ثلاثا قبل العنق، فهي بشاد قبل العنق، وله أن براجعها؛ لأن الفلاث التي نسهد بها هذا الشاهد في حاله الوفي واحدة منها ليست بشيء علم بجنمها إلا على التنبق، وتم يتعما أبضًا على أن الطلاق كان قبل العنز ، فلا لنقطع الرجعة بالشك.

إذا قال انشاهدا: كل واحد شهادة أشهار به لملان مي حادثة، فهي زور ، ثم شهد مِي ثلكِ الخَادِثَةُ لَقَلَانِ ، نَقْبَلِ شَهَادِنَهُ .

في أضاوين أبي اللبث أن في مآء المُسألة ووالناف، والإملاك إذًا قال: ليبيت لملات عندي شهادة في أمر ، ثم شهد له في حدثة ، نقبل شهادت في هذا الموضح أيضًا .

ادعى شرفودار من وجل، وجاء يشهود شهدوا على لشراه من وكيفه، لاتقبل الشهادة. وذذلك إذا شهدو. أن فلاتًا باع، وهذا المدعى عليه أحاز بيعه،

و إذا كانت الدار في بدي رجل ، ادعى أنه باعها من فلان بأنف درهم في رمكيان ، وأقام هلي دلك بينة ، وأنام دلال بينة أل صاحب البدوهمها منه في ضو أن على أن عوضه مها خمسمانة وافيضها حميف فالقاضي يقصي بالهية بشرط العوض الأفاالهية بشرط العوض بعد انصال الفيض بالبعلين والبيم سواء ، وتو أنبت المليتري بيعه من بخمسمانة في شواك، القسح الأول، وبقي الشراء بحمسمانة، فكذا رد أنت الهبة بشرط العوصي.

والوأن الدمي عليه الشراء أمريتم البينة على الهينة بشرط العوضء وإنفا أقام البينة أنه الرتهنها من صباحب البدقي شوال بحدسهانة ، قال الوحيفة وأبو يوصف البيع أرلى، ويجب على المنترى أن يقضى الباتع خسسانة أخرى سوى ما أعطاه في شوال، وقال محمد: الرمن أولى، ويكون وهنا عبد المشترى بخسسانة.

من مشابختا من قبال: الحفلاف في هذه المساكة واحع إلى الرهن إذا تأخير عن البيع، هل يضمخ البيع؟ قال أبو حديقة وأبو يومف: لا يفسخ؟ لأن الرهن دون البيع، فبيقى البيع بألف درهم صحيحًا، فصمار البائع واحاً ملك المشترى من المشترى بعضمائة، فلم يصبح إلا أن المشترى ببيئة أنه ارتبتها في شوال بخمسمائة أثبت لنفسه على البائع خصمائة درهم دينًا، وقلبائع على المشترى ألف درهم، فبشلو خمسمائة يلتفيان قصاصًا، ويجب على المشترى رد خمسمائة أخوى على البائع، وعند محمد يتسخ البع بالرهن، كما لو كان مكانه بهاً.

ومن مشابختا من قال: البيع لا ينفسخ بالرهن عند محمد، كما هو قولهما، إلا أن سجمه الا يقشى بالبيع مع فلك؛ لأن المشترى ببيت أثبت إقرار البائع أنه رهنه من المشترى في شوال، قلا نصع دعواه أنه ياخ منه في رمضان، وأبو حقية وأبو يوسفه قالا: هذا الكلام في حد التعارض؛ لأن المشترى ببيته كما أثبت إقرار البانع أنه رهن من المشترى في شوال، قاليانع ببيته أثبت إقرار المشترى أنه اشترى منه في رمضان، فلا يصبح دعواه أنه ارتهن منه في شوال، فعلم أن هذا الكلام في حد التعارض بفي ما قالا: يضبح دعواه أنه ارتهن منه في شوال،

١٥٣٤٧ - وإذا كانت الدار في يدى رجل بشراء فاستدادهاها أخراء فإن المشترى ينتصب خصمة للمدعى: لأن الشراء العاسد يقيد الملك للمشترى بعد القبض، والمالك ينتصب خصمة للمدعى.

۱۹۳۶۸ وإذا كانت الداريين شريكين شيركة ميرات أو غير ذلك، خاب أحدهما، جاء رجل وادعى على الخاضر أنه اشترى من الغائب مصيبه، فإنه لا نقبل بينته؛ لأنه يقيم بينة على الغائب، وليس عنه خصم حاضر، أما إذا كانت الشركة لا بجهة الإرث فظاهر، وأما إذا كانت الشركة بجهة الإرث؛ لأن أحد الورثة لا بشصب خصمًا عن باقى الورثة، وإنما ينتصب خصمًا عن البت فيما يدعى على باقى الورثة، وإنما ينتصب خصمًا عن البت فيما يدعى على باقى الورثة، وإنما ينتصب خصمًا عن البت فيما يدعى على المائب، لا على البت، فلم يتحب

الحاضر خصماً عن الغائب، فهذه بية قامت لا على خصير، فلا تقبل بخلاف ما لو كانت ميراتاً بينهم، وادمى حتى الناحي أنه السنري تصفها أو كلها من النب الذي ورثوها عنه حيث يقصى بذلك على خاضر والغائب؟ لأن أحد الورثة بنصب خصيماً عن البّت، وعن باني لورثة فينما يذعى على الميت، والدهوى ههنا وقع على المبت، فإن المدعى الاعى الشواء على تلبت، فانتصب الخاضر خصماً عن ناه الب، كما تو ادعى وحل دينًا على المبت، ويعمل الورثة حضوره والبعض عبّب، فإنه ينتصب الحاضر حصماً عن الغائب، كذا ههنا.

1978 قبل مصده في الآميل : ثوب في يدى رجل، فشهد شاهدان للمدعى صاحب البدأت أقر أن مفا التوب لهذا المدعى وشهد أخر أن على اللدي أنه أقر أن مفا التوب لهذا المدعى، وشهد أخر أن على اللدي أنه أقر أن مفا التوب لهائيت البيئات، ويترث الثوب في يد صاحب البد، لائه لما جهل التدريح بين الإفرادان، وينرث لائه لما جهل التدريح بين الإفرادان، وينرث التوب في يد صاحب البد، كما لو كان دار في يدى وجلين أقام قال واحد منهما بينة على أن صاحب أقر أنه بها، ووقّنا وتاريخ أحدهما أسبق، فإنه يقضى بالدر لصاحب الوقب الوقب الإخر.

هر في بين هساء وبيندا إذا لم يوقدا، فإن هنك شهاتر البينات الأوسالة ما إذا لم يوقدا بجمل كأنها الذاخ بالإذا لم يوقدا ويجدل المناب الما يجمل كأنها وقد مماً و ولو وقع الإفراران معا بطلاء فكذا إذا جملا قدلك ال إذا وقد صابر الوقت القديت بالبينة كالشاعت عبداً ، وثو صابنا أن أحدمها أثر لصاحبه مثلا متدسنة في أثر صاحبه له بعد ذلك منذ شهر ، يقصى للمفرلة أخراً الأسالاقرار الأخر ينصف الإفرار الأولى الأوراد الإقرارات بعد ذلك، فهذا الإفرار منه إفرار لصاحبه ورد للإقرار الأول، فيطل الإقرار المائر الأول المبطل الإقرار المائر الإفرار الثاني، فيض صحبها الافرار الثاني، فيض صحبها الافرار الثاني، فيض صحبها المائر الإفرار الثاني، فيض صحبها المائرة الإفرار الثاني، فيض صحبها المائر الإفرار الثاني، فيض المائرة الإفرار الثانية الإفرار الإفرار الثاني، فيض الأخرار الثاني، فيض المائرة الإفرار الثاني، فيض المائرة الإفرار الثانية المائرة الإفرار الثانية الإفرار الإفرار الثاني، فيضا الإفرار الثاني، فيضا الإفرار الإفرار الثانية الإفرار الثانية الإفرار الثانية فيضا الإفرار الثانية الإفرار الثانية الفرار الإفرار الثانية الإفرار المائرة الإفرار الثانية الإفرار الإفرار الثانية الإفرار الإفرار الإفرار الثانية الإفرار الإفرار الإفرار الثانية الفرار الإفرار الإفرار الثانية الإفرار الإفر

قبل في الكتاب. ولا يشبه هذا السع، فقد قرق من السع والإقرار، فمن المشابخ من طعن على محمد، وقال: لا فرق بينهما، فإنا في البيع متى ادعو كل واحد منهما البيع على صاحبه، ووقتا ووقت أحدهما أسبق، بأنّ ادعى أحدهما أن صاحبه باع هذا العين من هذا سنة، وادعى الأحراك صناحبه باع هذا العين منه منذ شاهير، يقبضي لأخرهما وقتًا؛ لأن التاريخ من الشرائين لبت بالسة، فمعتر به لو تبت معابية.

ولو عاينا أن أحدهما تفتري هذا العبن مو صاحبه منذسنة ، ثم اشتراه' ' صاحب منه منذ شهر ، يقضى لأحرهما وقنّاء فعدم أنه لا تفرقة بين الإقرار ربين البيد.

لعصر مشايخة أحابو المزر هذا الطعرب وقالوان ثبرير دفول بحمد بهذه التفرية في اجهاب ، والحكم في للرضعين جميعًا يقضى لأخرهما تاريخًا إلى أواديه النفرقة في النكتة، فإن النكتة في مسألة الإقرار أنه يقصي لاخرهما تاريخًا أن الإقرار التابي ينسخ الإقرار الأولء وليس نكنة مسألة البيع أنه يقصى لأحرهما ناريخا أن البيع لتامي ينسح الميم الأولى، بل يبض البيم الأول على حاله، ويصم البيم التاتي بعده، هافترانا في التكنة، رغا أو الرسدة النفرغة في البكنة

أما الجواب في الفصلين واحف ومن مشايخ من قال: أر د محمد عله دالتفرقة النشرة في الحكم والجراب، إلا أنه ثم يرد بمسألة البح ما إدا لدَّعي كل واحد مسما على صاحبه البيع، وأرَّخا وتاريح أحدهما أسنى، كان السابل أولي.

وأراد عملالة البيع ما إذا ادعى كل واحد مهم الشراء من ثالث، وأوحا وتاريخ أحدهما أصبق كالزالسابق أولي واراد تساله الإقرار ما إذاادهي كل واحد منهما إقرار صاحبه، وأرَّحا، وتاويخ أحدهما سبق، يقضى لأخرهما تاريخًا، فانتفرقة بن المسائنين على هذا الوضع ثابت، كسا ذكر محمد بعد هذا إذا أدهى كل واحد منهما الشراه على صاحبه

فشال: إذا 'دعى أحدهما عنى صاحبه أنك اشتريك هذه الغار منى سم ستنين ، وادعى صاحبه عليه ألك اشتريت هذه الدار مني ملة سنة، فهي منه سنين، ولا ينبيه هذا الإقرار ، فقاه فصر مسألة الشراه بعد ما ذكره محملا ، وتين بهذا التصمير أن موضوع المسألة التقدمة في البيم ما إذا ادحى كل واحد مهما البيم على صاحمه، كما أنَّ موضوخ مسالة الإقبرار أن كل واحد منهما ادعى الإقبرار على صاحبه، إلا أنه لم يرديقونه في مسألة البيع، فهي منذ مسنين أنه يقصي من ادعى الشراء منذ سنتيزه فإنه متى ادعى كل واحد منهما الشراه على هذا الوجه، يقصى لأخرهما وقتَّاء

<sup>(</sup>١) هكفاعي طء رفي الأصل وم: المصنودة

والما أوادره أن الشروء من سندين ناست كا المندوامة والمسقو الأن المسالين المسالين المسالين المسالين المسالين الأولى المسالين المس

1870 - وذكر شيس الاندة الدرجين في ندرجه مسألة لويدكر ما شيخ الإسلام خواهر رادم وصورتها الاراس يدي رحان بناعي كل واحد مهما أن يلالة أقر له بها، وأقاما البيت، ووقتا ادعيا الإقرار على رجر و حديث ادعيا الإقرار على ربد مثلاً، ووقت أحدهما أسيل الأرادس أحدهما الإثرار النداما، ولائن الأخر الإلرام منذ شهر، فهي لصاحب الوقت الأحراء والابنية معاظيم، يريد به إذا ادعى كل واحد منهما أن ربلاً باعها مه، ووقتا، ووقت أحداث أصلى وأقال الديات فإنه يقصى

والفرق الذهر مسأله الإواد صاحب الوقت الاخواف ، إقرار زيد اللدائد مده المهور وهذه بمع دعوى من بنيت الملك لتعسم منذ سنة وقيمة وعرى من بنيت الملك لتعسم منذ سنة والفراء إلى الإيام وصاحب الوقت الأور أبيت إفراء إلى مائدا المائد منذ سنة وقلك لا يمنع دعوى من ينبت الملك وبيها لعسمه المد شهوره فلا يسع فيوى من ينبت الملك المسلمة فيها منذ شهر الايتع زيداً من دعوى المنازة من دقت الايتازة من الأحداد المنازة المنازة من دقت لايتازعا الأحداد المنازة المنازة من دقت لايتازعا الأحداد المنازة المنازة

۱۳۳۵ - وردًا دمی نوبًا فی یدی ، حل، رفتال دهب می سدعسبره آیام، رجاه بشاهدین شهد احتمها آنه فعب مه میدعشرهٔ آیام، وشهد، لاخ آله فعب مه خمله عشر بوش لاتقبل هده الشهاره

ووقعت هذه المسالة في يعص النسخ بالذال دهت مني ، وفي معصر التسخ بالراو وهب مني ، وهكذا أثبت ، خاكم في المختصر ، وإما لم نقبل الشهادة ، لأن المدعى أكذب

<sup>418</sup> كذا في ظء ومحديد الأصل. بنسم.

شاهده الذي شهد بالهبة مند خمسة عشر

قال في المختصر : ولو لم يوقت الكدعي، جازت الشهادة، لأنه عبر مكذب واحداً متياماً، والمشهار وله فول، أو ما هو كالقول حكماً، فاعتلاف الشاهدين في الوقب لا يمنو قول الشهادة.

1976 قال محمد في الجناس الرجل مات وتراد ثلاثة بنون وداراً و فقات الثار منهم، وبقى واحد، فبعاد جراء و دعى أن الدار له، فقال الحاصر: كانت الدار لأسنا، مات وتركها مبراتًا لى والإخوالي فلان وعلان، وقبض كل واحد منها تصبيه، ثم الأسنا، مات وتركها مبراتًا لى والإخوالي فلان وعلان، وقبض قبيا بأن الدعى بينة أن الدار داره، قبلت بيشه، وقضى بالدار للمدعم، فإنه وإن تست بتصادقهما كون تأتى النار وديمة في يد الابن الحاصر، وبد المودع ليست بد خصومة، ولكن الوحم في ذلك أن تون المودع عبر خصم من وحه في حق المدعى الإينمي كونه حصمت في حقه من وجه أن

ألا ترى أدمن أودع عدا بسان شيئًا، ثم إن أفودع وقل الوقع بالخصومة في ذلك الشيء تم قامت البية على الوكي الدي هو مودّع، قبلت بينت، وههما وجد ما يجعل الابن الخاضر حصمًا في كل الدار؟ لأن الدعوى في الحقيقة وقع على الميت، وأفيهة قامت عليه، وأضه الورنة بنتصب لحصمًا عن البت وعن سائر الورنة فيصد بدعى على الحيت، بحالات المسألة المخدسة الأن هنك لم يوحد ما يوحب كونه حصمًا من وجه أخر، ومن حب كونه مودعا لا يصدح خصمًا

فيانا قضى القائس بالدار للمدس ، ثم حضر الغالبان ، فهذا على وجهين . الأولك إذا صدقا الابن الحاضر فيما قال ، وجعدا حن الناعي ، وفي هذا الوجه النشاء عليهما بافذا؛ لاد الابي الحاضر النصب خميمً عن للبت وهن بافي الورثة ، فكان القصاء عليه قصاء عن الكل

الوحد التالي: إذا كميا الاين احاضر، وادعيا تشي الدار لأنفسهما من غير ميرات الأب، لم يكن الفصاء نافداً عليهما، وود عليهما الثانان، ويُقال للمدعى: أهد بيُتلك، وإلا فلا حق لك في الثلثين، وإن كنان كذلك الأناحد الورة إنما للتصب خصيماً عن البت، وعن باقى مووقة فى تركة المبت، لا فى مال حر، ولم ينت كون نصيب الفائين من الدار بتركة البت، وبيت كون الحاصر مودعًا فى ذلك، والمودع لا مصير خصيمًا للمندعى إلا إذا رُجد ما يوحب كونه حصيمًا من جها، المودع، ولم يوجد دلت هها، فكانت البيئة فى حق التنتين الذين هما بصيبًا الغائين قائمة على غير الحصم، قلا تكون معترة.

مغازه كان حميع الدار في بدالاس الحاضر، فأما زد كان نصيب الغائب في يد رجل أخر وديمة ، فأو نودع غتل ما أفر به الإس الخاضر، وصنفه المدعى في فلفاء على النفسيس الدي تقل المدعى يحسب الغائبان، ويقضى له بنصيب الخاضر؛ لأره ثبت كومه في الإس الخاصر، لا تقبل الخصومة إلا في القدر من رجه أخر، فنطف الخصومة معه ومع الإس الخاصر، لا تقبل الخصومة إلا في القدر الذي في يديه؛ لأن أحد الورثة إلما ينصب خصاعاً عن الميث وعن يافي الورثة فيما في يديه؛ لأن ألو رسخانم مقام الميت، والميت لو كان حياً، لا يكون حصماً فيسا في يديه، فكذا لدى قام مقامه.

هذا الذي ذكر ما إذا كان التلكان في يد غير الابن الخاضر، فأما إذ كان حسيم الدار في يد غير الابن الخاضر، فأقر الذي في يديه الدار أن الدار وديعة للعاتبين، وأنها مبرات من نشب ، وصداً في الابن الحاضر المدعى في ذلك، فالكودع للس بخصم بلمناهي، و كذلك الابن الخاضر لا يكون حصماً المبدعي، أما المودع قطاهر، وأما الابن الخاضر و ولان أحد الورثة إلى ينتصب خصماً، عن أبت ويما إذا كان في يليه لا فيما كان في يد

١٥٣٥٣- وفي كتاب الرجوع شاهدان لم يداعلي شهادة شاهدين على رجل أنه أعتل همده، فلم يقص الشافس بشهادتهما حتى حضر الأصلان، وأنكرا أن يكوما أشهداهما على شيء، مثلك شهادتهما ذلال حصرة الأصول قبل انسال الفضاء بشهادة الفروع يمم الفضاء بشهادة الفروع، فكون العروع بدلاعي الأصول.

فإد انسترى العرضان دلك العبد، أو اشتراء أحدهماء لم يعنق العبد، وجاز الشراء؛ لأن الفرع ما أقر يحرية هذا العد، بل حكى إحمار الأصل أن الملك أعتقه، و تخدر بحدس الصدق و الكلاب، فلا يصبر لذم قراس باحرية ، و كذلك الأصلان إذا اشتر بالنبيد، قريدي عليهم، الانهم الكرا الإسهاد ، قدر أصبر المفران أحرة العالم

2 تا 20 - وقر اشترى هذا العدد واحداً من العرفين، ووحد من الاصين هنش د لان من رغم هذا العرج المتسرى إن شريكى في القراء وهر أحد الأصيبي أقر بعيفه، وقد ياض نصاعه في علاقه، فيدار إفراره عبيه، فيسار هذا الفرع مشراً بعني بصيب شريكه فيصير هذا عبودة عبد بين رحار، شهد أحدهما على صاحه انه أفر بعني بصيبه والكر صاحب دلك و إهاله العد يعني ويسعى أكر واحد دنهما في نصف قيمته موسرين كان يسعى أدود وياد عديه عي صف فيست على كان هذا، وقعل يسمى للشاهد، إذ كان بسعى أدود عده مصراً، وإذ كان موسراً، الإيسمى، فها كذلك

ود اشتراه الاصلاد، أو أحدهمه ما اشتراه المرحان، أو أحدهما حكم معقه الأن في وحم المستوى من التراع أف حيره حال في مداء الأعلاق أو أحدهما حقق عليه وصور دشترى من التراع أف حيره حال في مداء الأعلاق وكل من السرى عبداً أفر بحدوث بين منعه عنق حلى السرى حكم أفر رحه وقد عرف فاك في موضعه والا منعان على العدد الواحد مهماه الأدافي وعم البائح أن العبد لم يعتل على وأما معتم عداً، وكان عم منشوى أن عنق على البائح، وإني اشتريته حراً و مكان كل و حدمهما عن المحاود عن السحية على واحد مهما،

ويكون الان موقوقاه الآن قال واحد منهما بعن الدامع والتشري بشب عن نصمه . وقو الشراة المرعان أولاً مهافشراة الأصلان، لا يعتمه الان الفرعين ما أقر الحرسه. وقا حكيا إخدام الأصلين أن مالكه هـ. أعنفه، والأصلان أنكر النث الحكاية، علم بنيت الإقرار بحربته عن هر مالكه في ملكه .

1970 - فإذا الدين رحل على رحل ألف درهم، وأقاء على دلك تساهدين، تم أقام الشيهود عليه بالألف شاهدي أبه قد أبرأه مها، وقد عملوا جسعًا، وقد احتمعت البيتان جميعًا عدد الفاضي، فالصاحبي يقصى بسيده الدين شهدو بالمراء، والايقصى مشهدة الذين شهدو المبحاب الدين والأناسة مدالي الدين فلا بطنت برفراه المناص عليه بالدين؛ له ادعى البراءة، ولم تنظل بيئة البراءة، أن المدعى عابد البراءة لم يقر بالبراءة، فإذا بطلت بيئة الدعى على إيجاب الدين، صاركان الدعى عليه تفرد بإقامة البيئة، ولو تعرد برقامة البيئة، قبات بيئته على البراءة، فكذلك مذا، وكان هذا بمرفة ما لوشهد تدهدان بالسع، وشهد أخران بالإقالة، فيام يقضى بشهادة الدين لمهدوا بالإقاله؛ لأن بهة عدمى للبع قد بطلت بإفراد المدحى عليه؛ ولأن القض، بإيجاب الدين مع المرة، الا يفيذ، لأن المقصود من الإيجاب الاستيقاد ولا مكن الاستيف، مع و عود البراءة

و قرل من قال: بأد القضاء بهما منعقر • لأنهما يثبتان معاً في وفت واحده لأن الفاضي يقضي لهما في وقت واحد، والقضاء بإيجاب الدين والبراءة في وفت واحد باطل، يشكل بمبالة ذكرها في دب الرحوع عن النكاح والصلاق

۱۹۳۵ وصورتها إذا شهد شاهدى على رجل بالنكاح عهر ألف، ومهر مثله حسيسانة وضورتها إذا شهد شاهدى على رجل بالنكاح عهر ألف، ومهر مثله حسيسانة وضهد آسران بالطلاق قبل الدحول بها. فالذاضي و طريف أن بفضاء والطلاق جبيعًا و واغا بقضى بهما في وفت واحد، ومع هذا حاز ، وطريف أن بفضاء القاصى لا يفع النكاح والطلاق مكم إذ لا يتصور وقوعهما مكم ، وإى يقدان مربًا على الوحه الذي يتصور و كذلك البراءة لا تتصور إلا بعد وجوب الدين و فلا يقمان مكم لو قضى القاضى بهما ، وإلها يتعان موتبًا علمنا أن بطلان بينة المدعى بسبب إفراز المدعى عليه

قبان قبيل: إذا لمت إقرار المدعى عليه بدعواه البردة، كان يجب أن يضال: بأن شهود البرامة إدار حجوا يضمنون للسدعى والأن الدين وحب بإفرار المدعى عليه، لم يسقط بشهادتهما بالراءة مع مقا لا تصمتون؟

واجنوات: أن بقال بأن النبن وحيد على الدعى عليه بإقراره في حواصحه السراءة ولأن البراءة لا نكون إلا بعد وجوب للدين، ونكن يقضى بالإبجاب في حق الاستيقاء ولان الاستنفاء يكون بعد الوجوب كالبراءة، والبراءة بعد الرجوب ثابتة، قلا يمكن القصاء بها في حق الاستيفاء ولان إنساب حق الاستيفاء مع البراءة لا ينصووه وإذا لم يثبت الدين في حق الاستيفاء لم يصر شاهلة البراءة متلفان على صاحب المان شيقً . فلا بضمون إلا فن شيم المعنى البية . زائي: أن إد على الدين عليه أنف درهم دين بحضرة منهوه الإبراء، عاد شيدوا بدلك فسمن شاهدا الإبراء، عاد شيدوا الدين على المدعى عليه في حق شاهدى البراءة؛ لأن الشهده بالبراءة قد بعثت في حق ساهدى البراءة؛ لأن الشهاده بالبراءة قد بعثت في حق بالبراءة، والمحتود البراءة بد بعثت في حق بالبراءة، ولكن لا يعصى بزيجاب الدين في حل المدعى عليه والأن الشهادة بالبراءة قائمة في حق المدعى عليه والأن الشهادة بالبراءة قائمة في حق المدعى عليه والأن الشهادة بالبراءة قائمة في حق على المدعى المناهم والإبراءة قائمة بالبراء، وحب الفضاء، وإذا وحب القضاء بالبراء الدين والبيا في حق المود الإبراء في مناه البراء في وقامة البيئة على الدين لا حصوة الدعى عليه في الدين المحموة الدعى عليه في الدين عليه في فيشترط حصوة الدعى عليه في فيشترط حصوة المدعى عليه في فيشترط المدعى عليه في فيشترك المدعى عليه في فيشترط المدعى عليه فيشترك المدعى عليك المدعى ا

۱۹۳۵۷ مقال في تناب الرجوع ، وحل مات، ونوك عبداً قبت كف درهم . لا سال له غيره ، وقدكان أوصى بعنقه ، فشهد شاهدان من ورثة نبت أرجل أحر للمن خمسسانه على البت ، لم نمال الشهادة ، ويعنق العبد، ويسعى في التنون ، ويأحذ العربردية من هيب الوارتين .

ولو شهد بدين الك درهم حتى كان مستقرط لقتركه، جازت الشهادة وبيع العمد في الدين، والفرق بنهما أن العمل، متى جرالي نفسه بشهادته خنصًا، كان لا مستحق ولك إلا شهادته، لا تفس شهادته، فستى كان الدين أقل من قبيعة العبد، فالشاهدان بجران إلى العسبيسا معمل، كان لا يستحقال دلك قبل شهادتهما، فإيهما يتبدان شهادته، الانقسهما حق بيع العبد، وهذا في يكي ثابةً بدرن شهادتهما على ذلك

وبن قيس قبل تبوت الدين لا يتمكنان من بيعه لشوات حق العنق للعبد في مقدار التلت ، وعني ثبت الدين يتمكنان من السيع بالذين ، فهما " بيغه الشهادة يثبنان هذا، حق الأسسهمان ولهمة فيه مصدة ؛ لأنه إدابيع بالدين بطالت الوصية ، إدالا يمكن تنعيذها مع بيع العدد، فإذا قضي دين الغريم مسسمانة ، يغي لهما تحسيمانة ، وفين نوات هذا الدين

<sup>(</sup>١) وفي الأحيل فيهما

كان يعنق قلال المبد محدث ويسمى في شفي فيمنه للورث، وإذا سعى يدخس انفري في نصيبهم ويأخذ من دلك خمسه لله ويبقى لهم أفل من حمسه لله فكانا حارثى إلى أضاف مختمًا وغذا إلى أخدمهما مختمًا أفسهما مختمًا المسلمة وغذا الله مختمًا المسلمة والمناف المراجعة المسلمة والمناف المراجعة في دلك المناف المراجعة المناف ال

ولم لم يكن البند أرضى بعقمه ولكن أوصى به لرجل ، وباقى السالة يحافها . قبيت شهدتهما ، من م شهدا بدين قبل أو كثيره لأم لا متعة لهما لى ما د التنهادة ، إد لا يعود البهما شيء لم يكن لهما قبل ذبك ، لأم إذا ثبت دين خميمانة ، يباع بصف العبد الدين ، أكون تشويمي عائلت النصم والدقي ، وللم الفائلات وهذا كان ثانتًا في إهذه الشهادة ، فند يجرا إلى أنسهما معماً بشهادتهما، فتقبل شهادتهما .

الآخر بصفها، والدعر الأخر تشاها، ولا يبدى ثالثة رفظ، الدى تحديم كل الدار، والاعلى الآخر بصفها، والدعر الأخر تشاها، ولا ينة لواحد منهم، فلكل واحد منهم ما في يده، وهو بيث لذار، فادعرى كل واحد منهم تلك لذار، فادعرى كل واحد منهم ما في يده، ينصرف إلى ما في يده أولا، وقوله به مقتم على قول الحارج، وبحلف كل واحد منهم على على دعوى صدحه، وهذا لأن وسحب الدين يدعى تقليم حديج عامى يد صناحيه، وهما ينكر الافلاد، وصناحت التلقي مدعى لتفسيد بصف صنافي بلاكل واحد من وحديث ما على يد كل واحد من حديث وهما ينكر الافلاد، وصناحت المصف بلاعي ربع ما في يد كل واحد من صدحيم، وهما ينكر الافلاد، فيحلف كل واحد منهم على دعوى مناحيم، فإن حافوا من كل واحد منهم ما في يده، وهو للك عن كل واحد منهم بالدي يده، وهو للك بين كل واحد منهم بالدي يده، وهو للك بغير الافلاد، وإن يكنوا جديدًا كان الحال بعد البكول كالحال فيله الأن كل واحد منهم بالنكول الحداث في يتبه لصاحبه، ويتولد الناس بينها للهوان كه بذلك، فتبطل بغير الافرور كده، ويتولد الناس في أخدم بناساكان.

وأسا إذا حلف البعص ، وتكل البعض، فهذا على وجهير، إسال علف واحمه وبكل النان، أو حلف النان، وتكل واحد سهو، فإنا حامه الواحد، وتكل النان، بطر إن خلف صاحب الحميم ، وبكل صاحب التاني والنصف ، فإنه يسلم لصاحب الجموم جميع الدار ، لأنه لما حلف صاحب الكن لكن واحد متهماً `` ، برئ من دعواهما ، ممام لصاحب الجميم جميم ما في يده ، وهو كنائث له بذلك ، فيسلم له حميم الدار من ها، الوجه .

وإن خلاف صناحب الشائون، وتكل صناحب احسيع والنصف، سلم اصاحب الثلثين الثلث الذي في يديد، ويأخذ تصف ما في يدكل واحد من مناحب لا أنه يدعي ثائلة الفلاء الفي في يدد، وبصف ذلك، وهو الثلث في يد شنا الدار الفلسة في يدد، وبصف ذلك، وهو الثلث في يد شنا الدار الفلسة في يد في الثلاث في يد لل واحد من هذا الوجه، في يديم دلك، في التحكيم ذلك واحد من هذا الوجه، في يدم لا يكون الوجه الوجه

وإن حلف صناحب الصف، وذكل صناحب الجميع والتناؤن، فعصاحب التصف الثلث الذي في يده، ويعو بصف سندس الثلث الذي في يده، ويعو بصف سندس جميع الدارا الأن صناحب النصف يلحى أنفسه نصف الذار تلف ذلك النصف، وهو نظم جميع الدارا في يده حاصة ويلاء، وذلك وعو سندس جميع الدارا في يد صناحيه في يدكل واحد منهما، وبالمكول صدرا حمي ما يعدف السدس، وهو ربع الثلث الذي في يدكل واحد منهما، وبالمكول صدرا حمورا له يدلك .

هذا إذا حنف وتحد منهم، وتكل النائاء أما إذا لكل واحد مهم، وحلف النائا، ينظر إذا لكن صاحب الجميع لدعى الثلثين والتصف، وحلف مدعى التنزن والنصف، سلم مدعى الثلثين والنصف ما في أيديهما، وصاحب الطميع صار مقراً لهما عافي بديه عقدار ما ادميا، وصاحب الثلثي يدعى عافي يدء مدس جميع الدار، وهو رح الثلث الذي في بديه ، فسلم، دلك، وصاحب النصف بدعى عافي بدد تصف مدس حميم الذار، وهو ربع اللذي حميم الذات الذي في سد، فيهم إدالك.

يقي في يد صاحب الحريج تصنب سندس لم يقاعه أحداء فيتراك في يده، وإلى تكل صاحب التعلين لصاحبية ، وحلف صاحباه ، سند لتساحب الجميع ، وصاحب النصف

٧٠) هندا مي ظاء وكان هي الأصل وم، صباحت الكان و حدمتهماً.

ه التي أيادوه من وهما حب الثانين هما و مقراً لهما تنا ادعيا في يفيه ، وهما حب الخميع بدعي لفيته جميع ما في بده، وصاحب النصف يدعى لنفيه وبع ما في يده، فعني قول. أبي حيفة بقسم ما في يد صاحب النائين على طريق المارسة.

فتقول: لا منازعة لصاحب النصف مع صحب الجميع فيما زاد على ربع ما في يد صاحب التنفيزة، وذلك سدس جميع الدار ونصف سدس، فيسلم ذلك لصاحب الحميم بلامنازية .

بقى هنائ وبع ما فى يده ، وهو بصعه سدس جميع الدار قداستون من هتهما فيه ، فيقسم بينهما نصفان وعلى قول أبى يوسف ومحمد : بقسم ما فى يد صاحب النافن بن صاحب الجميع وبين صاحب النعيف أحماسًا على طويقة الدول والفيارية ، لأذ صاحب النعيف يدعى وبع ما مى يده ، وذلك سهم من أربعة أسهم : وصاحب الجميع يدعى جميع ما فى يده ، وذلك أوبعة أسهم ، فيقسم بينهم أخماسًا ، وإلا تكل صاحب المست ، وحلف صاحبه بعضها منم لصاحبه ما فى أبديهما ، وصاحب النافية ، صدار مقراً تهما بد فى يده ، وصاحب الخسيع يدعى جميع ما فى ينيه ، وصاحب الخسيع يدعى جميع ما فى ينيه ، وصاحب الخسيع يدعى جميع ما فى ينيه ، وصاحب النابة بدعى تعيف ما فى ينيه ، ويقسم ما فى يديه عبد أبى حيفة على طريق المناؤ عة .

فتقول: لا منازعة لصاحب التلثون فيسا والدعلي تصف ما في يده، وهو سلمس جميع الدار، فبأخذ صاحي، ب الجميع ذلك بلا منازعة.

يقي هناك مندس آخره استوت منازعتهما فيه ، فيقسم بينهما نصفان، وعندهما يقسم ما في يد صاحب النصف بين صاحبيه بطريق العول أنالالله؛ لأن صاحب النليق يدعى نصف ذلك، ودلك سهم من سهمين، وصاحب الخميع بدعى جميع ذلك، وذلك مهمان، فيقسم بينهما اللاكا لهذا.

هذا إذا لم نقم لهم بينة، فإن أقاموا جميعًا البينة، فإن بينة كل واحد منهم، تقبل على ما في بدى صاحبيه ، ولا تقبل على ما في بديه ، الأنهم ادعم ا ملكاً مطلقاً على الدار ، و قل واحد منهم في بعض الدار هاحب مد ، وفي بعضها خارج ، وبينة صاحب اليد في دعوى الملك المطلق غير مفيولة ، وبينة الخدرج مفيولة ، وإذا قبات بينة كل واحد منهم عمي ما في بدي فسأحبث لا على ما دي يدده يقسم ما في بدكل واحد مهم بين صاحبه

والقسمة عند أبي حبيفة على طريق الماؤسة، فيجعل الدار على التي عشر سهما؟ الأد تحتاج إلى عشر سهما؟ الأد تحتاج إلى حساب يمتمم ثلاثة أرباعاً الأن في يدكل واحد منهم ثلث جميع القال، والنسف الذي في يدعماب بنفسم الإباعاً لل بين، وأقل حساب بنفسم تلافة أرباعاً لني عشر، في يدكل و حد منهم أربعة أربعاً أسهم

نجى، إلى صاحب الحميع، فنقول: في يده أربعة أسهم، وبية بيما عي يديه عير مقبولة، وبينة صاحبيه فيما في يده مقبولة، بيعللي لكل واحد منهم ما دعي عا في يده مسدمه، فيقول. صاحب النظام مدعى نصف صافي بده، وذلك سهمان من أربعة، فيعطى له ذلك، وصاحب النصة ، يدعى رام ما في ياه، وذلك سهم، فيعطى له ذلك أيضًا، بقي سهم آخر عي بديه، لا يدعيه أحد، فترك ذلك له.

ثم نجىء إلى حدجب الثمنين، انقول: في يقده أربعة أسهم، وأنه مقسيرم بال صاحب الحميم، وأنه مقسيرم بال صاحب الحميم، فلحناجب النصف الثلث الذي في يده، ويأخذ ربع ما في يدكل واحد من صدحييه، وهو يضف سفس جميع الدار؛ الأن صاحب الصف يدمي لنفسه نصف الدار ثمة ذلك النصف، وهو سفس جميع الدار في بده، وثانه وهو سفس جميع الدار في بدها ويو ويع الثلث الذي في يدكل في بدكل واحد منهما نصف السفس، وهو ويع الثلث الذي في يدكل واحد منهما نصف السفس، وهو ويع الثلث الذي في يدكل واحد منهما نصف السفس،

هذا إذا حلف واحد منهم، ومكل اثنان، أسا إذا تكن واحد منهم، وحلف اتناذ ينظر إن مكن مساحب الحميع لما هي أنشيهما، وصلف ما وحلف مداعي التلين والنعسب، سعم لمدعي الثاني، والنعسب ما في أبشيهما، وصاحب الحميع صدر معراً لهما بما في بلايه بخشار ما الاعباء، وصاحب الثلبن بدعي ما في بده سدس جمسع العار، وهو وبع الثلث الذي في يذيه و فيسلم له ذلك، وصاحب التعلق بدعي مما في بده سعف سدس حميع الدار، وهو وبع الثلث الذي في يذيه، فيسلم له ذلك بفي في بد صاحب الجميع تصف مداس الهابا عد أحاء فيشوك في بدء، فيد تكل صاحب الثلين نصاحب الجميع وطف صاحباه سنم لصناحب الجميع، وصناحب النصف ما في أيديهما ، وصاحب الثانين صار مقرأ أنهما بما أدعيا في يديه ، وصناحب الجميع بدعن بنف جميع ما في يده ، وصناحت النصف يدعى لنفسه ربع منا في يده ، فعلى قبول أبي حيفة . بنسم منا في يد صناحت البلين على طريق المارعة

مقول: لا مبازعة لصاحب الصف مع صاحب الجسيع فيما را دعلي ربع ما في يذ صاحب التقين، وذلك سعس جسميع الدار ونصف سندس، فيسنو ذلك لصاحب الجسيع بلامتازعة بفي هنك ربع ما في يلد، وهو نصف سندس ذلك حميع الدار، وقد التوت منازعتهما فيه، وغسم بينهما نصمان.

وعلى قول أبى بوسف ومحمد: بقسم ما فى بدها حب الثلثين بين صاحب الثلثين بين صاحب الخسيع وين صاحب الخسيع وين صاحب الخسيع وين صاحب المساف الحربية وذلك مساحب المساف بدعى ويده وذلك مسهم من أوبعة أسهم، وصاحب المسيع بدعى جميع ما فى يده وذلك أربعة أسم، فعسم بيتم الخمامية.

وين نكل صاحب النصف، وحلف صحباه، سنم لصاحبيه ما في أبلسم، وصاحب النصف صار مقرآ لهما بما في يده، وصاحب الجميع يدعى جميع ما في يديه، وصاحب الثلاثين بناعي نصف ما في يده، فيقسم ما في يديه بسهما عند أبي حنيقة على طريق الفازعة، فنفول: لا منازهة لصاحب الثلاث فيما زاد على عصف ما في يده، وهو صفص جميع الدار، فبأخذ صاحب الجميع دلك بلا منفزعة، يفي هاك سدس أخر، استوت مازعتهما فيه، فيقسم بينهما تصفان.

وعندهما يقسم ما في بدصاحب النصف بين صاحب بطريق المول أنجاناه الأن صاحب الثلثين بدعي نصف ذلك ، وذلك سهم من سهمون، وصاحب الجميع يدعي جميع ذلك ، وذلك سهمان، مقسم بينهما أنلاقً فهذا .

هذا إذا ثم شم لهم بيئة ، فإن أقاموا جميعة البيعة ، فإن بيعة كل واحد منهم ، تعبل على ما مي يدى در محدود و لا نقبل على ما في بلاء ، لأسم ادسوا ملكة مطلقة في الدار ، وكل واحد منهم في بعض الدار صاحب بدر وفي بعضها حارج ، وبيئة صاحب البدفي دهوي الثلاء ، تطلق غير مقبولة ، وبينة دخارج مقبولة ، وإذا قبلت بينة كل واحد منهم على منافق بدى صناحيه، لا على منافق بده يقيمهم منافق يدكل واحد منهم بيل صاحبه .

FΛ

والقسمة عند أبي حتيفة على طريق المنزعة، فيجعل الدار على اثنى عشر سهما ا لأنا فحتاج إلى حساب بنفسم الالة أرباع ؛ لأنا في يد كل واحد منهم ثلث جميع الدار . والثلث الذي في يد صدحب النصف ينقسم أرباعًا عابين ، وأقل حسساب ينقسم ثلاثة أرباعًا الذي عشر ، فجعنا سهام الدار التي عشر في يندكل راحد منهم أربعة أسهم .

نجىء إلى صاحب الخميج، منقول: في بده أربعة أسهم، وبينة قيما في بديه عير مقبولة وبينة صاحبيه فيما في يلايه طبولة، فيعطي الكل واحد منهم ما ادعى عافي يده بتمامه، فقول: صاحب الثلثين يدعى تصف ما في يده، ودنك سهمان من أربعة فيمطي له ذلك، وصاحب النصف يدعى ومع مافي يده، وذلك سهم، فيعطي له ذلك أيضًا بقي سهم أخر في يديه لا يدعيه أصد، فيترك ذلك له .

ثم نجىء إلى صاحب التفتين، فقول: في يده أربعة أسهم، وأنه مغسوم بن صاحب المهنية وبن صاحب التهف مع صاحب المهنية والله عنادية أسهم وبن صاحب المهنية مع المهنية فيما زاد على ربعه وفلك ثلاثة أسهم، فسلم ذلك لصاحب الجميع بلا عنازعة، وفي الربع، وذلك سهم استوت منازعتهما، فيقسم بينهما تصفيل، فلكسرها، المسهم بالتصف، فيصعفه حتى يزول الكسر، فيجعل سهام الدار على أوبده وحشوين ألى يدكل واحد منهم أسارة، فاستألف القسمة.

وغيء إلى صناحب الجميع، ولعطى مساحب الثلثين لصداء لغي يده أرزمة، ولعطى صناحت التصف ربع منافى بده سهمنان، ويقى سهمنان لصناحب الجميع، لايذعيمنا أحد.

و بحيء إلى صنحت الثلثين، وتعطى صنحب الجمعيع ثلاثة أرباع ما في بدء بلا منزعة، وفلك منة، وتقسم الربع، وفلك سهمان بن صاحب الجميع كويين صاحب التصف نصفان؛ لامنواء منازعتهما فيه لكل واحد منهما سهم.

أثم تجيء إلى صاحب الصعب وتعطى مناحب النجميع تصف ما في وعميلا

<sup>(1)</sup> وفي الأصل، بين صاحب الثلثين.

متارعة، وذلك أربعة، بقى تما في يند أربعة بقسم بين صاحب الجميع وبين صاحب الله مع وبين صاحب الثانين نصفان؛ لاستواء منازعتها فيه، فيصبب كل واحد منهما سهمان، فقد حصل لصاحب الثاني سبعة، وعا في يد صاحب الثاني سبعة، وعا في يد صاحب الشعف سبعة، وعا في يد صاحب التعف سبعان، فذلك سنة، وحصل لصاحب الثانين عا في يد لعاحب الجميع سبعان، وعا في يد صاحب الثانين سبعه، فقال بد صاحب الثانين سبعه، فقال في يد صاحب الثانين سبعه، فقال في يد صاحب الثانين سبعه، وعا في يد صاحب الثانين سبعه، فقال في يد صاحب الثانين سبعه، فقال في يد صاحب الثانين سبعه، وعا في يد صاحب الثانين سبعه، فقال في يد صاحب الثانين سبعه،

وأما على قول أبي يوسف ومحمد: فالقسمة على طريق العول والمفسارية ، فنقول: نجعل الدار أولا على ثلاثة أسهم؛ لأن في يد كل واحد منهم ثلث الدار سهم واحده فيجيء" أصاحب الجميع وصاحب لتطون إلى مدعى انصفه فيقسمان ما في بدموعي النصف منسما أثلاثًا؛ لأن مذعى الجميع يدعى جميع ما في يده، ومدعى التنفين يدعى نصف ما في يده، فيقسم ذلك بينهما أثلاثً ، وفي يله سهم، فانكسر هذا السهم بالكف

لم يجى أأن مدعى الجميع، ويدعى الصف إلى صاحب الثلثين، ويقسمانه ما في يد صاحب الثانين بينهما أخماساً؛ لأن صاحب النصف يدعى وبع ما في يدهسهم من أربعة، وصاحب الجميع يدعى جميع ذلك، وذلك أربعة، فيقسم بينهما أخماساً، وفي يده سهم، فانكسرها السهم بالأخماس.

نم يجيء مدعى النصف، ومدعى الثلثين إلى صاحب الحسم، ويأخذان جسم ما ادعيا عالى بده، ولا يتأتى ههذا القسمة على طريقة العول، أو على طريقة النازعة؛ الأن فلك إنما بكون حالة المضايقة لا حالة السعة، ولا مضايقة فيما في يد صاحب الجميع ؛ لأن صاحب النافين يدعى ربع منافى يده، وصاحب النصف يدعى ربع منافى يده، ويأخذ كل واحد منهما تمام ما ادعى عالى يدب، وفي يدبه سهم، فيأخذ صاحب النافين نصفه، وصاحب النافين

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل، وكان في طوم: قنحيه.

<sup>(</sup>٢) هكذا من الأصل، وكان في طاوح: ضحيء.

حمالنا بالحمس والربع والشباء فيضر بالمض لكسور في للعص، فما احتمع لعبرب في أصل الحساب، وذبك ثلاثة ، فمنه نخوج المسألة.

وإلا لمست هديت ثلاثة في أوبعة ، فينصير أنى عيشو تم صويت انتي عيشو في حمسة، فيصير سين، وإنا شفت فبريت أربعة بي حبسة، فتمير عشرين، ته صربت عشرين في ثلاثة ، فتصبر منين ، وإنا شلك فيرات خمسة في ثلاثة ، فتصبي حمسة عضره توضريت حمسة عشر في أربعة ، فتصير ستين ثم نفد ب ستين في أصل الحساب، ودلك ثلاثة، فيصير هذلة وتعالى، فصار سهام الدار مانة وتماليل في بدائل واحد للتهاء وفلك متوقء فيحيء مدهي الجميدة ومدعي البلتين إلى مدعي النصف. ويقسمك عافي يدم بيسما أنلاثا ثلثاه لصاحب الجميع أرسورت وتلثه لصاحب الثلثين عشاون.

تع بجيء الدعل الحصيع ، ومدعى التصعب إلى مدعى الفلش، ويقسسان ما في مدء يبهما أخباسا أربعة أخمسه بصاحب الحبيو فمانية وأربعون وتحمية بدعر النصف اثني عشره تم يجيء مدعى النصف ومدمي الفثين إلى صاحب الحسيم، فيأخذ مدعي والتعاف وروم وأحي بقاء خمسة عشراء وبأحد مدعي الثلثين نصف ورخي يدو فلثرب ويبقي له ربع ما في بدء حبسية عشر ، فحصل بصاحب اجتجع قا في بده خيسة بيش ، و 111 هي بد فساحت النصف أربعون، وعانق بد صاحب التلازر ثمانية وأربعون و فجيلة ما حجبل لدمن منهدم الذار مبالة منهيا وثالاثة أمنهب وحبيبها الصناحب الندس عافي بد صاحب الحميم تلاتونه والافياب صاحب النصف عشرون فحملة دنك حمسون واحصل لمدعى التصف تناغي بداف حب الجميع حمسة مشراء وغاعي بداف عباحب التلفان الذاعشيراء فجمله دلك سيحه وعشرون وغوة جمعت بين جملة ما سلم لكل والحد سيم ، بلغ ذلك مانة ولماس، فهذا هو التحريج على قولهما، والله أعلم بالشير إب، و... محتم لكتاب

الازوني م وحب

#### كتاب المرجوع من الشهادات

ه 14 الكناب يشتمل حلى سنة حشر فصلان

التصل الأول. في بيان شرخ صحة الرجوع عن الشهادة، وفي بيان حكمه

العصل الذلي: في رجوع يعض الشهود عن الشهادة

النصل الثانث : في الرجوع عن الشهادة في النكاح

الفصيل الرابع أأفي الرجوع عزائشهادة في الطلاق والخلع

الفصل اخامس: في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدحول جميعاً

القيمس السائس: في الرجوع عن الشهادة في العثق والكتابة والتنبير والاستسعاء في المات

العصل السابع : في الرحوع عن الشهادة في البيع والهية

الفصل الشمن : في الرجوع عن الشهادة في الولاء والسب والولادة

القصل الناسع : في الرجوع عن الشهادة على الشهادد

القصل العاشران في لرجوع عن الشهادة في الحدود والجنابات

الفصل الحادي عشران في الرجوع عن الشهادة في الهينة والصدفة والرعن والعاربة والوديعة والبضاعة والضاربة والإجارة

الفصل الثائل عشرة في الرجوع عن الشهادة على الله وعلى الذين وعلى الإبراه عن

الدين وما بنصل بدلك

الغصل الثالث عشوا: في وجوع الشاهدين عن الشهادة في راب المواريت

الغصس الرابع عشو: عن دجوع المشاهدين عن التبهادة في الرصية

القصل الخامس عشرا أفي رجوع أهل الذمة عن الشهادة

الغصل السادس عشر: في النفر قات

# الفصل الأول في بيان شرط صحة الرجوع عن الشهادة، وفي بيان حكمه

أما بيان شرط الصحة فنقول: شرط صحته على الخصوص مجلس الفاضي حتى. لايصح الرجوع في غير مجلس الفاضي.

وشورته تظهر فيسما إذا ادعى المشهود عليه عند القاضى رجوع الشاهد في غيو مجلس القاضى، وأنكر الشاهد ذلك، فأراد المشهود عليه إثباته بالبينة، أو أراد استحلاف الشاهد، ليس له ذلك؛ لما بين بعد هذا إن شاء الله بعالى.

10509 - وإذا أقر الشاهد عند القاضي أنه رجع عند غيره، صح إقراره، وطريق صحعة أن يرجع عند غيره، صح إقراره، وطريق صحعته أن يرجع عند ألل المرجع الذي كان في غير مجلس القاضي، وإغا أشهر طنا مجلس القاضي لصحة الرجوع؛ الآن الرجوع فسخ غير مجلس القاضي، وأشات ضده، كفسح المشهادة؛ الأن بالرجوع يشت ضده، كفسح المسيع وأشباهه، فيعتبر بابنتا، الشهددة، ثم شرط الإبتداء اللهادة مجلس القاضي، فكا بشرط الإبتداء السهادة مجلس القاضي،

وأما بيان حكمه فنقول: رجوع الشاهد إن كان قبل القضاء يصبع في حق نصمه رفي حق غيره، حتى يجب على الشاهد النعزير، ولا يضفى القاضى بشهاهته على المشهود عليه، وإن كان بعد القضاء، كان أبو حنية أولا يقول: ينظر إلى حال الراجع، إن كان حاله عند الرجوع أقضل من حاله وقت الشهادة في العد لة، صح رجوعه في حق نف وفي حق غيره، حتى وجب عليه التعزير، وينقض القضاء، ويود المان على المشهود عليه.

وإن كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في المقالة أو دويه، يجب عليه التحرير، ولكن لا ينقض القضياء، ولا يرد الشهيرديه على المشهود عليه، ولايجب

<sup>(1)</sup> هكذا في طاوم، وكان في الأصور؛ شوم الانتداء

الصمان على الشاهد، وهو قول أسناته حماد، ووجه ذلك أن الرجوع كلام يحتمل الكادب والصدق، فلا يحب العمل به ما ثم يترجيد هيه جهة الصدق على منهة الكذب، وإعابتوجح جهة الصدق في الرحوع إقاكنات حال الراجع عند الرحوع في العدالة أفضل، أما إذا كان حاله في المدالة صدالوجوع مثل حاله في العدالة عبد الشهاده، علاه وهذا لأنه لوغرحم صناف في الرجوع بمثل العداله التي ترجح صدفه بها في الشهادة، فة قائمت حكمانا مندنسًا نابشيء واحدة الأنه ثبت مسدقه في النفي والإثبات بعنظلة واحدقه والنفى فمد الإباث، فلا يحور إذاتهما بشيء واحش

خَاصًا إِذَا كَانَ حَالَهِ فِي الْعَادِالَةِ عَبْدُ الرَّجُوعِ أَفْضَالٍ. وقد أَشِينَا المصدق في النفي بدليل احر غير الذي أبك الصدق به في الإثبات، وأنه جاز، وإذا كان حاله عند الرجوع في الله قالة أدفار حتى ترجع حمة الصدق في الرجوع، بترجع جهة الكذب في الشهادة، وتبين أن القضاء حصل بغير حجة . فيجب نقضه . ثم رجع عن هذا العول، وقالاً الإشبح رجوعه في حق غيره على كالحال، حتم الابتقض الفضياء "أن ولا يا يا المنبهردية عس الممهود هيمه وهو قول أي يوسف ومنحمد، ووجه ذبك أن الهاجع برجوعه يقراحاني نفسه وعلى غبره، فإنه غراأته شهد دقير حق، واستهلك على المُشهدد عليه ماله معير حق، وصار مسموحيًّا ؟ لتعزيز وانضمان، ويقر على غيره، فإنه يقر أن الفاضي فضي بغبر حزاء وأن للشهودته أمحذمك لغمر حقء ورقرار الإسنانا على نفسه

١٩٣٦٠ - ويزكان المقر فاستقًا، وإقراره على غيبره لا يصح، وإذ كان عادلا فصار في حق الفاضي وحود هذا الرجوع وعدمه تنزلة ، وبيدٌ ابين إلها نبت الصدق الي الرجوع بدليل زائد على ما أفيتنا الصدق به في الشهيدة، وهو ي نه إفراوا على نفسيه، فصدقه في الوجوع ثابت بالعمالة، وتكونه إقراراً على لصم.

وإدا صحرجوع الشاعد مظراره فاهتارن ليريكن الشبهوديه مبالا بأناكبان قصاصاً، أو تكاخأه فلا ضمان على الشاهد عند علمانته ورد صار الشاهد مناها لذلك

> (1) وتَحَفَّا فِي مَدَّوْمِ، وكَانَ فِي الأَصْلِ: المُناضَى ٢١: حكفا في هُ وَبِهِ وكان في الأصل المرجبًا

بشهادته، وإن كان مالا، فإن كان الإثلاث بعوض بعادله، خلا ضمان على الشاهد أيضًا؛ لأن الإثلاث بعوض كلا إتلاف، وإن كان بعوض لا يعدله، فيفلو العوض لا ضمان، ويجب الضمان فيما ورامه.

1971 - وإن كان الإتلاف بغير عوضي أصيلا، يبب ضبعان الكل، وهذا لأن الإثلاف الحقيق إغاوجب الغيمان على المتلف جبرا لحق المتلف هليه، وهذا المعنى موجود في الإثلاف الحكمي الحاصل بالشهادة، ثم إن كان الشهود به عيدًا، فلمشهود عليه أن بضبعن الشاهد بعد الرجوع، قبض المشهود له المين من المشهود عليه، أو لم بقبضه بعد، وإن كان المشهود به دبنًا، فلبس للمشهود عليه أن يضمن الشاهد للحال، وإنما يضمنها إذا استوفى المشهود له تلك من المشهود عليه هكذا ذكر شبخ الإسلام في شرحه، والشيخ الإسام أسمس الأثمة السرخمي في شرحه، السوى بين الدين والذين، وقال: ليس للمشهود عليه أن بضمن الشاهد في فصل الدين قبل أن يؤخذ الدين من يده، كما في فعيل الدين قبل أن يؤخذ الدين من

والقرق على ما ذكر، شيخ الإسلام أن ما يبجب على الشاهدين من الضمان عند الرجوع ضمان إتلاف، وضمان الإثلاف مقيد بالقل، نستى كان المشهوديه عينًا، فالشهود أزالو، عن ملكه بشهادتهما عند انصال القضاء بها، ألا برى أن تصرف المشهود عليه فيه بعد ذلك لم يقذ، فلو أزانا العين عن ملكهما بأخذ الضمان منهما، لا ننتغى المعافلة.

1973 - أما إداكان للشهود به دينًا، فالشهود ما أزالا هيئًا هن ملكه ، بل أوجها عليه دينًا بغير حتى ، فلو المستوفي الضهان من الشهود قبل أن يستوفى المشهود له فلك من المشهود عليه ، ينتفى به المنافلة؛ لأن المستوفى بكون هيئًا، والعين خير من اللهن و وينظر إلى قيسة المشهود به يوم القضاء ؛ لأن وجوب الضمان عليهما بالإنلاف ، والإنلاف حصل بالفضاء ، فعير القيمة يوم القضاء .

تم بين المشايخ اختلافًا أن بعد ما رجع الشاهد عن الشهادة، هل يشترط قضاء القاضى بالضمان لوجوب الضمان عليه أولا يشترط؟ وإذا كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين، وقضى القاضى بالضمان عليهما، فذلك بمنزلة إقرارهما بالدين في الرض، حتى لو مانا من مرصهما، وعليهما ديون الصحة، يبذأ يشيون الصحة؛ لأن ما وحب عليهما بذلك بجزلة إفرارها في المرض، وجب بإفرارهما أنهما شهدا بزور، فكان دين الرض من هذا الوجه.

10777 وإذا ادّعي المشهود عليه الرجوع على الشاهد، وأواد استحلاف، أو إثباته بالبيئة، قهذا على وجهيد؛ الأولى: أن يدّعي المشاهد، وأواد استحلاف، أو البيئة بالبيئة، قهذا على وجهيد؛ الأولى: أن يدّعي الرجوع عند غير الفاضي وفي هذا الرجه لا يستحلف الشاهد، ولا يسمع بنة المشهود عليه على دلك، لأنه يذعي وجوعاً باطلا لا يتعلق به حكم؛ لأذ الرجوع في عبر سجلس القضاء باطل فلم يصح دعواء، قلا يترتب عليه المتحلف وسمع البيئة، الوجه الذائي: أن يدعى وجوعاً في منبطس قاضي أخر، وأنه على وجهير أيضاً، الوجه الأول: أن يدعى وجوعهما عند والمستحبية المشهود عليه؛ لأن دعواه لم نصح؛ لأنه ادعى رجوعاً غير مرجب القسمان؛ لأن الرجوع عن الشهادة لا يصير موجها لمنسمان في فضاء القاضى، لأن الرجوع سنخ الشهادة، فيمتبر بالشهادة، والشهادة لا توجب الحكم قبل اتعبال نقضا، بها، حتى لو أو المدعى إليات ما شهد به الشهود عند قاص في مجلس قاض أخر بالميئة ليقضى له بغلك القاضى الآخر، لا تسمع بيت، فكذا الرجوع لا يصير موجها للضمال قبل اتصال القضاء به عهو معنى قولنا: إن دعواه لم تصح.

الوجه الشامي: أن يذعى رجوعًا، وقضاه الفاصي عليه بالرجوع، وفي هذا الوجه يستحلف التداهد، ويسمع بينة المشهود عليه على ذلك؛ لأنه الدعوى قد صعّ ؛ لأنه يذعى رجوعًا موجرًا للضمان، فيترتب عليه التحليف وسماع البينة

\$ ٣٣ ٤ - وإن رجع الشاهد عن شهادته عند غير الفاصى الذي شهد عنده بالمال، وفضى عليه بالضهائ، فلم يرد ذلك حتى تخاصت إلى الفاضى الذي شهد عنده أوّل مرة، فقاحت عليه البيئة بالرجوع، وبقضاه الفاضى عليه بالضمائ، فهمًا الفاصى بنقًا. ذلك عليه، فيده، ويأده الضمائ، وكدنك لو شهد عليه شاهدان عند الفاضى أنه أفر أنه رجع عند القاضى من الفضاف، وقضى عليه بالضمائ، فهذا الفاضى بقضى بهذه المنبعات، وباز به الضمائ حوالة أعلم-

#### القصل الثانى في رجوع بعض الشهود عن الشهادة

19719 - يحب أن يعلم أن العمرة في ناب الرسوع عن الشهادات في حق يقاء الحق، ووحوب الفيمان أبقاء من نقيء لا الرجوع من رجع، حتى إنه إدا شهد ثلاثة نعر على رجى بدين أنف دوهم مشلاء وقبص القياصي بشهادتهم، ثم رجع أثنال منسم، ضمنا نصف المال

ولو رجع واحده متهم، فيلا أخسسان على الواحع، وهذا لأن وجوب الحق في المختيفة بشهادة الشاهدين؛ لأن مزاد مدى الشاهدين في حلّه الحقيق فضل من حق الفضاء و إلا أن الشهود إذا كانوا أكثر من نتين، بغماف الفضاء و حوب الحق إلى الكن الفسرورة المزاحمة؛ لاستواد حالهم، فإذا رجع واحد منهم، والت المؤاجمة فإوال الاستواد، فظهر أن القضاء كان مضافًا إلى شهادة المنتي.

وَدَانَتَ هَذَا فَعَوَلَ اللَّهُ عَهِمَا لَحَقَ ثَلاتُه الوَرَجِعُ وَاحَدُ مَهُمَ الْفُقَدِ عِنْ مِن يَضُومَ يشهدونه - جمعيع الحول، والأيصنعن الراجع لمبيتًه الوافار حع الثان مهم، فقد بقى من يقوم مشهدادته - "العرف الحق، مكان التاليب بشهدادة الراجعان عصف احق، فيبحب فعمان ذلك انتصف عليهما الاستراصية في ذلك .

1975 - وإن دار و درج الى و مسرأت ناء تهرجع الم أناذه فعليهما علقه المسال، الآن المرأتين قدمت مقسمام وحيء مكأنه شهد بالحق وحلانه ورجع واحد منهماء وعالله بجدد على الراجع نسف الحق لا لأنه بقي من يقوم بشهادته نعيف الحق، وإن رجع واحدة من نفرأتها، فعليهما وبع أمال، الأنه بقي من يقوم بشهادت كلات أرباع طال

<sup>(</sup>١) هكنا في قلوم، وكايا في الأصل: لاصمات.

<sup>(</sup>٣) ريد من طوم.

١٥٣٦٧ . وإن شهد وجلال والعراق تم وحمواه فلا نسبان على الوأة الان المراة الواحدة لها شهده لا فيما يطلع عبد الرحال، فلا نضاب ثبوت احق إلى شهارتهما "

۱۹۳۹۸ وون شهد رحلان وامراتان، مورجعوا، بعلى الراتين تبت السيسان. لأن شهاده الرائين حالة الاحتلاط عمولة شهادة وحل واحد. فكأنه شهاده لحق تلاتة رجال

1979- وإن شهد رخل واحد و مشر سوة ، تم ، حمو ، فعلى قبل أبي يرسف و محمد التعديد على قبل أبي يرسف و محمد التعديد على الرحال و المصدعين السياف الأناف التحر و المحمد على السياف وإن كنون لا يقطع الحكم مقام رحل راحد، كما في حالة الاحتماع ، وصار نفاير مسألتنا: كاناوجنين فهدا مهرجع واحد مهم .

ه عند ألى حنيفة الضماد عليهم أسداماً، مدسه على الرحل، وحصله أسلامه على الشعوة التحديدة أسلامه على النسوة التحديد المحديدة أسلامه على النسوة التحديد على العالم الإيران أنه يعطع الحكم بشهددة رجل والرأتين، كسا بعطع بشهادة رحلين، وصار تعدير مسألتنا الكام شهد سنة وحال، ورحم حمسة منهم وإن وجع ممان لسوة فلا قسمان عليهم، فإن رحمت العالم في محت العالم في التمان ربع الذال، فإن رحمت العالموة بعد ذلك، عليه وعلى التمان ربع الذل، فإن رحمت العالموة بعد

1974- وإن شهد و جل وثلاث بسود أنه رجع لرحل مع الرآن فؤله يحب صبيبان بصف المال، ويكون ديك على الرحل حجية عده منا الأل السوة وإن تسرف فعندهما أقمن مقام وجل واحد حالة الاحتلاط والاعمراد حبيعًا، وكان تصف المال لات يشهدان النسوم، والاعماد فالراً مشهدان الرحن، وإدارتي الرأنان بالي الشهداد فقديقي مهم من يقوم بشهدانهما بصف المال، فعرفنا أن الحجة قد بطلت في حق النصف التاب مشهداد الرجل خاصة المكان ضدن ذلك عليه

وعلى فينامو أبي حنيفة : يجب أن يكون ضيمان ذلك النصف عليه. وعلى الراة الراجعة الإلالة الأن علده كل تشين من النساء حالة الاختلاط أصل مصام وحل واحال

<sup>.</sup> 11: مخداس شارين الأصل بيا المهدنهما

ح 2 ( - كتاب الرحوع عن الشهادات - 9 ( - العمل " رجوع بعض السهود من السهادة فكان قل امراة قائمة مقام بصف رحل فرة كانت مراة تلاث و الرحل و حماً مكانه شهاد رحلان ربصت رحل ، ثم رجع رحل وبصف رحل ويهما فال أبو حميمه الدر المحمد في هذه الصورة ، كان السمان على الرحل والسيرة " أحمالها الراقة العالمي أهانم الصواف وإليه الرجع والمأف

# الفصل الثالث في الرجوع عن الشهادة في النكاح

1974 - إذا ادعت امرأة لكاحها على رجل، وأقامت على ذلك بنة، وقضى الفاضى بالتكاح بنهما، تم رحم الشاهدان عن شهاديسا، فإنه ينظر إلى مهر مثلها وإلى المسمى، فإن كان مهر مثلها مثل المسمى، فإن كان مهر مثلها مثل المسمى، فإن كان مهر مثلها مثل والمسمى، والمسمى، والمسمى، والمسمى، والإيجاب موضى المسمى، والإيجاب موضى بعدله، لا يوجب على الشاهد شيئاً

فإن قبل: منافع البضع كيف يصلح عوصاً عن المهراء وإن المهر عين مال، ومنافع البضع ليست بعين مال، يقبل أنه يقبت الحيوة، دينًا في اللغة بدلا عنها؟

قلنا: منافع البصع حالة الدخول في الملك أعطى لها حكم المال شرعًا، بدليل أن الشرع جوزً للاب أن يزوج ابله الصغير الرأة بمهر مناها من مال الصغير، والواقد لا بملك إزالة ملك الصغير إلا بموض يعدله، ألا يوى أنه لو خالع ابنته الصغيرة بمائها، لم يحز، وإن كان المسمى مثل مهر مظها، فلما جوز الشرع للاب التكام لابته الصغير، علمنا أن منافع البضم اعتبرت مالا عند الدحول في الملك، فصلحت عوضًا.

حذا إذا كان مهرمتها مثل النسبكي أو أكثر ، آما إذا كان مهر مثله أقل من المسبكي ، بأن كان مهر مثلها ألذًا ، والمسبكي أنفيز ، فإنهما يضمنا ألف درهم للزوج ؛ لأنهما أتلفا على الزوج قدر ألف درهم من غير حوض .

۱۹۳۷۹ - قسال. ولو ادعى رجل على استرأة النكاح، وأنسام على ذلك بينة، والمرأة جاحدة، ففضى القاضى عليهما الالمائكاح بالدينة، ثم رجعاعى شيبادتهما، فإنهما لا بصمتان للمرأة شيئًا، سواء كان المسكى مثل مهر مثله، أو أقل، أو اكتر،

<sup>(1)</sup> هكذا من الأصل وم، وكان في فذ: أعليها ..

ع 1- كان الرحوح من الشهادات ( 20 الفلس) الراموخ من الشهادة في الكام و كان الشهادة في الكام و كان الشهادة في الكام و كان المنسب أن العسمان أن المنسب الكام و المناسب ا

و الخراب القدامي أن الايضامي منافع البشام بالاللاف الحقيمي [ الأن ها ينبر بهال الانقسان بدل القدامي و والما وحد ثال أنبأ مراف تعظماً الأمر العمج ، والمس الموارد في الإللاف الخميمي [ ] هذا إلى ما يقتصب الموامي، وقصية المباس اللايضيمي بالرابائال

وهمه المسألة فوج مسألة وكرفانهي الكالح و وهو أن أدو بين فتي اختف في مقتار المسلى، والفوار فوردس يشهد له مهر الله عند أبي حيمه والحمد، وحلي توال أي يوسف. القوار فيال لؤوج في الأحدال كالهام إلا أنا يدعى شيئًا استشكراً حدا، وهو أن يدعى وزار العدادة وههد عهد الله وتهاه المراة الذكار القوار وإلها

عند أبي حيفة ومحدث المهرما الفادرهم، وإذا كان مقراء فولها إذا مهرف الف درجم له فيمد كان المدحق لها على الروح أنف لا من فهما فهما الشهادتهما الطلاء علما للمحالة لمعر عوص معصمال ذلك للمراذلا واحجاء وعلى قول أبن يوسف.

والرواجر فالرج

<sup>(</sup>۲۰) مادين طام

الالعكاداهي لاصل وطعارتني ما التأميم

بـ ١٤ كتاب الرجوع هن الشهادات ٥٢٠ - الفصل ٢٠ الرجوع عن الشهادة في التكام المستحق للمرأة مانة درهم، كما يقوله الروج ؛ الأنه لم يدع شيئًا مستكراً. وإدا لم يكن ها زاد على المانة مستحقًا لها، قبل شهادتهما، فهما بشهادتهما لم يعلقًا على فرأة شيئًا مستحقًا لها، فلايضستان لها نسئًا في قول أن بوسف.

هذا إذا رجعا قبل الطلاق، فإن رجعه بعد الطلاق، فهذا على وجهين: إما إن رجعة قبل النا خول مها، أو معد الدخول مها، فإن كان بعد الشحول مها، فالجراب فيه كالحواب حال فيم النكاح ؛ لأن للسنجي بها قدر مهر مثلها، وهو أهم درهم هندهما، فأما إذ كان الطلاق قبل الدخول بها، فإنهما لا يضمنان للمر أذ تث عدهم جميعًا؛ لأن الواحب لها بالنكاح متى ورد الطلاق قبل الدخول بها في مثل هذه الصوره النعة؛ لأن التسمية لم تنبت لاختلافهما، في جدء تحكيم المنهة عندهما، والظاهر أن معت لا تزيد على خصيرن درهمًا، وقد قضيه لها يخمسين، حتى لو راد يصمنان لها لويلاة على خمسين عدهما، وعند أبي يوحه، الذول قول الزوج في الأحوال كنها، فيكون له، خمسين عدهما، وعند أبي يوحه، الذول قول الزوج في الأحوال كنها، فيكون له، خمسون درهمًا، مني طلقها في الدخول بها لا غير .

1974 - فاهدان شهدا على امرأة أن فلال تزوجها على ألف درهم، وفنضا، ذلك، وهي تحكره ومهدا على الفاحرهم، وفنضا، ذلك، وهي تحكره ومهر مشهدا خصصه عائلة وفيضا، فللمان تحكره السيادة بمان تشهده بالمعقد بالألف أولا، فقصى القاصي به، فوشدا للهان في ملك تزوج، حتيرت أموالا متفرقة صروره مقابلتا بما هو متقدم، وهو الهراء كالليم في بال البيع، فيضمنان ومدا البضع في أحد النصافان والمدمى في الآخر

والفرق بن العصلين أن الصحان إذا يجب على الشهود بسبب الإنلاف، والشاهد إدا بعد براء الفاح التصاد في الفصل الأول المساد بالمناف الشهود بالمناف المناف ا

ح 13-كند بالرحوع من السهادات - "40 العمار" الرجوع عن الشهادة في للخاج و الا الفصاء و إلا الفصاء و إلا ألف الم المام المساوي بصحها عرضا دو فها، فبليت السهادة ما فلف الله المام الله المام و إلى المام الشاهد عن شهاد كهدار صار المفار المام المفار المفار المام المفار المفار المفار المفار المام المفار المام المفار المام المفار المام المفار المام المفار المفار المام المام المفار المام المام المفار المام المفار المام المفار المام المام المام المفار المام المفار المام المفار المام المفار المام الم

# الفصل الرابع في الرجوع عن الشهادة في الطلاق والخلع

1979- وإن شهد شاعدان على رجل أنه طلق الرأته واحدت وشهد اخران أنه طلق الرأته واحدت وشهد اخران أنه طلقها ثلاثاء ولم يكل الزوج دخل بها، وفضى القاصى بالفراخة، ويتصف النهراء وجواعن شهادتهم فلا ضمال على شهود الباحدة، وعلى شهود البلاتة نصف النهراء لأن العضاء ههذا ما وقع بشهادة شهود الواحدة، وإنما وقع بشهادة شهود التلاث، فعلى شهود التلاث فعلى شهود التلاث، فعلى شهود التلاث فعلى شهود التلاث، فعلى النهراء التلاث فعلى النهراء التلاث التلاث فعلى النهراء التلاث التل

بينانه : أنه تعالَم القنضاء بالتشهادين : لأنه لو عصلي بهمه ، قزانا يفضى بأن يجعل الواحمة مما لفة على الثلاث : لأنها لا بتصور بعد إيفاع الثلاث من القضاء، والقضاء بالواحمة ، تم مائلاث لا بقيد ؛ لأن حكم الواحمة حرامة حفيفة ، ولا نتبت هذه الفائدة مع القضاء بالثلاث ، والقاضى لا يستغل بهالا بقيد ، فلا يقضى بالواحدة لعدم القائدة

1974 - وإذا شهد شاهدان على رجل و دخل بالمرأنه أنه طعقها اللائم وورق القاضى بسيساء وألوم الروج المهر المسلى، ثم رحمة عن شهاعتهما، فلاضمان عليهما التورج، ولو شهدا بالطلاق، وكان ذلك قبل الدخوا، بها، وقرق القاضى بههما، وأثرم الروج مصف المسلى، إن كان في النكاح تسمية، أو المتعد إن ثم تكن في فنكاح تسمية، المهرجعوا، فإنهما يصمنان ذلك المروع،

والعرق أن في الطلاق قبل النخول إلما وجب الضمان على الشاهد عند الرجوع يقلا عبد يقيا عبره من نصمه الهر يعدو جود سبب السقوط ، رهو الفرقة الجائية ، لا من فيل الزوج الل المحول لها، إذ الإيقاء بعد وجود سبب السقوط في معنى إيجاب منداً ، وإنما صمنا لصف اللهر لذلا عما أوجبا عليه لا يدلا عما أتلها عليه من منافع النضع ، وفي الطلاق لعد الدحول مها لا يمكننا إيجاب الضمال لذلا عما أوجبا عليه ، الأيما لم يوكذا عليه مالا يعد وجود سبب السقوط لو رحب الضمان وحب يدلا عما ألفاف عليه من ح 1 - كتاب الرجوع عن الشهادات - 00 - نصل الترجوع من الشهادة والخلع منافع اليصيع، ولا وجه إليه ( لأن القياس يأبي إيجاب الفسسان بقابلة المنافع ( لأن المنافع ليست بجال، والا عائمة بين المال وبين غير المال، وإيجاب لضمان يعتمد المدانة .

1979 - وإذا شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها زوجه: أنها اختصت من زوجها على أن أبر أنه "عن الهمر، والمرأة لم يدخل بها زوجها الها وقضى القاضى بشهادتهما وأبرهما على أن أبر أنه "عن الهمر، والمرأة تجدد، والزوج بدعى، وقضى القاضى بشهادتهما لكان يقضى لها منصف الهراء وأبرها يقتمها بضمان للمرأة بصف المهراء لأله لولا شهادتهما أكان يقضى لها منصف عنها، وقاء أتلقاه بعير عوضى؛ لأن ما أدخلا في منكها من مناهع البضم لا يصلح عوضًا عما أتلقا عليها من لقال، ولو كان الزوج قد دخل بها وباني الشآلة بحالها، فسمنا للمرأة حميع الهر؛ لأنه لولا شهادتهما لكان يقضى نها جميع المان نوقها بشهادتهما أبطلا على نفرأة جميع المان وقد أيطالا على نفرأة

1974 - وإذا شهد شاحدن على رجل أنه طلق الرأته عام أول في رمصان صل الدخل بها، فأجهز الفاضي ذلك، وأثرمه نصف المهر، ثم رجعاعي شهادتهجا، فضعتهما القاضي نصف المهر، أو لم يضعتهما حتى شهد شحدان على ازوج كه طلقها عام أول في شو ل قبل المدخول بها، لم يقبل شهادة العربو الثانى: الأتهم شهدوا بطلاق بأخل و لأنه متى طلقها قبل الدخول بها في رمضان، لا يتصور أن يطلفها بعد ذلك في شوال، علا بقبل شهادة الفريق الأول لا غبر، شوال، علا بقبل شهديها الفريق الأول لا غبر، شواد، ولو كان كذلك كان الضحات عليهم، مكذلك هذا،

ولو أقر الزوح بذلك عند الفاضى، لو يكن على التناهدين ضمان، وبرد عليهما ما كان ضما له. ويحب أن يكون هما قول أبي يوسف الاحر ومحمد، فأما على قول أبي حنيفة: فإنه لا يردعلهما ما أخذ سهما من الفسان، وهذا الأن من مذهب أبي حبيفة أن فضاء الفاضى بالطلاق بشهائة الزور نفذ ظهرًا وياضّه، وإدائمة قضاء الفاضى بالطلاق عن ومضان ظاهرًا وباطنًا، لم يصبح إفراره أنه طلقها في شوال من هذا العام، وإذا لم يصبح إفراره، عن التنف مضافًا إلى شهادتهما، الإللي إفراره. مع إلى المنطقة المطلق المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة من المستود في الطابق والطلق والمستود الطابق والمنطقة المنطقة ال

ا عندهما العقد المساوية الزور عند طاهر الاراس عداما الواران المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية الزور الداران الكاح إلى شوال عداها في الداطل كان الجراء الروح بالطلاق في شوال فول الدارا الروح بالطلاق في شوال إلى احتلف في استخ هذا الكناب، ثم قال الوالية في هذا محالف كان لشهادة على الوارا وقد أشار إلى احتلف في استخ هذا الكناب، ثم قال الوالية في هذا محالف المنافية المنافية في المنافية المنافية في المنافية ال

1977/4 فقل مصدة في البلسع الرجل ترويج الرقة، وتم يدس بها حتى دنيد ساهنان على أوج الرقة، وتم يدس بها حتى دنيد ساهنان على أوج الرقة الروح المساهنات عن تسهد نها مات الروح، فم رجع الشاهنان عن تسهد نها مات الروح، وقر مال الورثة الروح فاموا مقام الروح، والروح الوكان حبّا، ورجع الشهود عن الشهادة، عرب المتروح فاموا مقام الروح، فكذا لمن قام معامله والا بشرمان لورثة الروح فيسة منافع عند الخروج عن ملك الركة حبّا، لا يعرمان ذلك لورنته، قال: ولا يغرمان للديل أمما ويد عن ملك الروح، فكذا الإيعرمان ذلك لورنته، قال: ولا يغرمان للدرأة ما رادعلي تصد المهرم محكة دكره عن الكتاب

قان مشابختان وهذا عا بستصبوعلى عول أبى حنيته والادالساهدين عند الرحوع وإن رحما أن الطلاق فو بكن و فقد رفع الطلاق مشدة فيضاء الفاضي ، فيعتبر عاكر وقع ميشاع الزوج و وثو وقع بإيضاع الزوج مو يكن لها إلا بصف نهم ، كما إذا وقع بإيماع القانسي ، فأما على فول أبي يوسف أخراً، وهو مول محمد رحمه الله يقع الطلاق

ح 13-كتاب الرجوع عن الشهادات - 42-القصرة . الرجوع عن الشهاد من الطلاق الخلع مبتدأ بقصاء القاضى ، فكان في زعم الشاهدين أن حفهما بأي في جميع الهراء وإقادات عليها إمكان الأحد فيما زاد على النصف بشهادتهما ، فكان مفرين للمرأة بالضمان عا زاد على النصف، ويترمان في دلك .

قال: ولا ميرات للمرآد. أما إذا كانت تدعى الفرقة فظاهر، وأما إذا كانت تحجد علوه وع المرقة بيتهما بضضاء القاضى في حدل حياة الزوج، وهذا إلى يستقيم على دول أبي حيضة وأما على دول أبي يرسف أخراك وهو قول منحسد: بجد أن يكون لها حستها من البراس؛ لأن في زعمها أن الزوج لم يطلعها وقد منظها الورثة في ذلك و حيث غرص الشهود، ولم يقع الطلاق مندا بقضاء المقاضى؛ لعدم نشأه النضاء باطنا عندهما و بقيت الزوجية عند الموت و يكون فها البراث و وأما على قول أبي حيفة وقع باطلاق ما ما أيفض له لقاضى و لندة القائل عنا عندم فيه و ما لو وقع بإيفاع الوقع . ولغاخ ولوقع . ولغاخ الله وقع بالفاح .

ويستوى في حل هذه الملكم أن يكون الزوج صحيحاً أو مريضاً عند أي حنيفة الآن الزوج للم يصر فراء وإنه فه يطلقها وإله وقع الطلاق بقصاء انقاضي بالطلاق فيل الدخول بهذه لا يصير فاراء فإذا طلقها الزوج بعصم فين الدخول بهذه لا يصير فاراء فإذا طلقها الفاصي أولى، وإذا لم يوحد من الزوج المورد لم يكن فهذا أنبرات ما سيكس النكاح قالما حد موت الزوج وفيدا وتعم النكاح قبل موت الزوج بالطلاق الراقع بقصاء الفاضي عند ألى حتيمة وألى يوسف إدالم بكن لها الميرات الم بغرم الساهدان تصييما من الميراث وإن لمخلا عليها النكاح الذي هو سبب الميراث الانهما إنها شهدا بذلك الذي هو سبب الميراث النوج، أيس سبب للإرث على حياة الزوج، أيس سبب للإرث.

هذا إذا تسهدا بذلك حال حياة الزوج، فأما إذا شهدا بذلك معد موت الزوح، وباقي للسألة لحالها، صحاله نصف الصداق، لأن صداقها تأكد تنا عوب الروج ظاهرًا، فهما بشهاديما أبرأ الزوج عن نصف الهرا، قصارا متلفي ذلك عليها. فعرب

<sup>(</sup>۹) زید سر ظ

ج 12 - كتاب الرجوع عن التهادات - 40 - المعبل 1 الرجوع على الشهادة في نفلاق والحلم لها على التهادة في نفلاق والحلم لها على المدلك و بغرامان لها عومتها من الميرات الأن الميراث صدار حقّا لها عومت الزوج من حيث الطفور ، فيه ساجة ها وتهمنا ذلك على المحبقات الحقور حق، في ضمنان ذلك عند الرجوع ، بخلاف المحبقات الأولى و لأن في المحبقات الأولى ثم بنعد عليها الميراث و الأنها لم تستحق الميرات بعد، وله يتلف عليها أبضًا ما هو سبب الإرث على ما مراء فلهدا لا يضمنان لها شيئًا و الا يضمنان المورث في هذه المسألة شيئًا و الاتهما ما أتلفا على الروح شيئًا و بل إراء عن نصف المهر .

# الفصل الحامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والد خول جميعاً

1974 وإذا تبهد وجل على طلاق مرأتان على طلاق مرأة، وشهد امرأتان ورجل على دخوله بها، وقضى انقاضى بانطلاق والصداق، ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم، ايان على شاهدى الدخول ثلاثة أرباع المهر، وعلى شاهدى الطلاق ربع المهر؛ لأن شاهدى الطلاق شاهد بنصف المهر، فقد شهد بهذا النصف، شاهد الدخول بها أيضاً؛ لأنهما فهدا بقدم المهر، فكانا شاهدين بهذا النصف، فعند الرجوع ضمان عذا النصف عليهما على كل فريق نصف، وهو ربع لكن، وقد تفرد شاهد الدخول بالشهادة بنصف المهر، فكان ضمان ذلك النصف عليهما فكان على شاهدى الدخول ثلاثة أرباع الهر عن ضاهدى الدخول ثلاثة أرباع الهراء

فإن قيل "كيف بجب الضمان على الفريقين وهم بعد شهادتهم ما أوجبوا على المزوج الهرابندام، بل أيقوا ما كان عليه بعقد التكاوع

قلت الانحدا الإيقاء كان بعد وجود سبب السفوط، بيانه : أن من زعم الشهود عند الرجوع أن الفرقة الحالية لا من عند الرجوع أن الفرقة ما كانت من قبل الزوج ، بل من الفاضي، والفرقة الحالية لا من قبل الزوج برجب سفوط كل الصداق ، كما لو رئالت قبل الدخول بها، فلولا شهادتهما بالله خول أو بالطلاق ، لكن يسفط جميع الصداق عن الزوج ، وإنه ببقى جميع المهر في زعم شاهدى الطلاق مز مسهسا، وتعبله المهر في زعم شاهدى الطلاق مز مسهسا، والعبله بعد وجوب سبب السفوط في معنى إيجاب مبتدأ ، بإلى وجب الضمان عليهم من هذا الرجد.

۱۹۳۸۱ و لو رجع الرجع الشاهد على الدخول وحده، فعليه ربع المهر ؛ لأن تصف الهر ثبت بشهادة شاهدى الدخول، وشاهدى الطلاق، وقد يقى شاهداً الطلاق على شهادتهما بقالت النصف، فلا يضمن الراجع من فلك النصف شيف، والنصف الأخر تفرد به شاهداً الدخول، وقد يفى من يقوم شهادته تصف ذلك الصف، وهو ج 14 - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٦٠٠ - تنسوه: طرجوع منها في طنكاح والعلاق والدسول المرأتان، فكان التالف بشهادة هذا الراجع نصف ذلك النصف، وهو الربع، فكان عليه ضمان الربع من هذا الرجه.

۱۹۳۸۲ - ولو رجع شهر والدخول كلهم، فعليهم ضمان النصف الذي تفردوا بالشهادة به ، ولو لم يرجع شهود الدخول إنجار جع شهود الطلاق ، فلا شيء عليهم ؛ لأمه يسفى على الشهادة من يقوم بشهادته جميع ما شهد به شهود الطلاق ، ولو لم يرجعوا على هذا الوجه ، وإغار جعث امرأة من شهود الدخول ، واسوأة من شهود الطلاق ، فلا ضمان على الراجعة من شهود العلاق ، وعلى الراجعة من شهود الدخول . من المهر ، وهو ربع النصف "الذي تفرد به شهود الدخول .

الزوج: تزوجتُها يفيو شيء، وقالت المرأة: تزوجتني بألف دوهم، وجاءت بالمدين الزوج: تزوجتُها يفيو شيء، وقالت المرأة: تزوجتني بألف دوهم، وجاءت بالمدين شهدا أنه تزوجها بألف درهم، وقضى الفاضي بشهاه تهما، ثم طلق الزوج المرأة عند الفاضي، ثم رجعا عن شهادتهما، فإنهما بضمنان للزوج فضل ما بين المنعة إلى تما الخبسمانة التي غرمها الزوج؛ لأنه لولا شهادتهما بالتسمية لكان يتخلص الزوج بالمتعقد فإنها لزمه الزيادة على المتعقر شهادتهما، وهقه زيادة حصلت بغير عوض ولا لأن تبوت اللكاح غير مضاف إلى شهادتهما، وهفه زيادة حصلت الزوج من ملك منافع البضع عوضاً الكان غير مضاف الذوج من ملك منافع البضع عوضاً على الأوج من ملك منافع المنابعة بالمنابعة إلى شهادتهما، فكان ذلك إيجاباً بعرض.

1974 - ولو شهد أخوان على الدخول قبل للطلاق، ثم طلقها الزوج، وألزم الفاضى الزوج ألف محمدات خاصة، لا الفاضى الزوج ألف درهم، ثم رجعوا، فعلى شاهدى الدخول خمسمات خاصة، لا يشاركهما فيها شاهدا التسمية؛ لأنه لولا شهادة شاهدى الدخول، فكان بيراً الزوج عن خمسماتة أوجبا عليه شاهدى النسمية بالطلاق قبل الدخول، فإغابقي تلك المسماتة بشهادة شاهدى الدخول، فكان ضمان ذلك عليهما خاصة، وعلى شاهدى الدخول وشاهدى الدخول المناسبة الما المناسبة المناسبة الأخرى نصفان؛ لأن لزوم ذلك

<sup>(1)</sup> مكانا في يقية النسخ، وكان في الأصل: ألفهر ،

بغ ١ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٦ - العمل: الرجوع منها من النكام والطلاق والنخول المقدر للزوج بشهادة الفريقين لو لا شهادتهم ، لكان يتخلص الزوج بقدر المتعة هو الذي ذكرنا.

۱۹۳۸۰ - إذا طلق الزوج الراة بن يدى القداخي، فيإن لم يطافسها بين يدى الفاخي، فيإن لم يطافسها بين يدى الفاخي، فيؤن لم يطافسها بين يدى الفاخي، فيشهد شهدد شاخيران وطاوعي التسمية فضل ما بين المطلاق، ثم رجعوا عن شهادتهم فعلى شاهدى الدخول وشاهدى التسمية فضل ما بين المتعة إلى تمام الخمسمالة نصفان و لما ذكرنا، وقدر للتحة على شاهدى التسمية وعلى شاهدى الطلاق قبل الدخول أثلاثًا و لأن ذلك الفير تلف بشهدتهم جملة.

- ۱۵۲۸۹ و إذا شهد شاهدان على رجل أنه تزوج عده المراة على ألف درهم، ومهر مثلها خمسمات، والروج بجحد ذلك، وشهد آخران بالطلاق فيل الدخول، نأجاز الفاض شهادتهم ""، المرجعوا جميعًا عن شهادتهم، فإن على شاهدى النكاح ماتين وخمسين، وعلى شاهدى الطلاق ماتين وخمسين، أما على شاهدى النكاح ماتين وخمسين، أما على شاهدى النكاح ماتين وخمسين؛ لأبهما أرجبا على الزوج ألف درهم خمسمانة بعوض، فلا يجب ضمان ذلك عليهما، إلا أنهم إذا أردوا الطلاق قبل الدخول، سقط نصف المستى، وذلك خمسمانة نصف، وذلك ماتنان وخمسون عا عليهما غيمات ونصفه وفلك ماتنان وخمسون عاليس عليهما شعدان و خمسون عاليس عليهما النكاح ماتين وخمسين، وأما على شاهدى الطلاق ماتين وخمسين، مع أن المسلى النكاح ماتين وخمسين، مع أن المسلى المدي والذا عد على العلاق قبل الدخول يضمن عند الرحوع نصف المسلى، فينهى أن المسلى المدين وطلح خمسيان، وأما على شاهدى المدين وخمسين، مع أن المسلى المدين وخمسين، وأما على شاهدى المدين وخمسين، مع أن المسلى المدين والمناهد على العلاق قبل الدخول يضمن عند الرحوع نصف المسلى، فينهى أن المسلى المدين حسمانة

والجواب: أن قضية القباس أن يكون الواجب عليهما خمسمانة ، إلا أنا تركنا هذا الفياس لفسرورة ، يبان الضرورة أنه سفط بالطلاق قبل الدخول خمسمانة ، وبقى خمسمانة ، وهذه الخمسمانة الباقية نصفها من الحمسمانة التي على شاهدي التزويج ضمانها ، ونصفها من الخمسمانة التي ليس على شاهدي التزريج ضمانها النصف الذي

<sup>(</sup>١) وفيع: أبشهادتهم".

جع ۱۰ - كتاب الرحوع عن الشهادات - ۱۲ - العمل ه: الربوع منها مي الكام والفلاق والذعول ضبعته شاهد: التوويج من هذه [الشبعي]\*\* المائة ، لا يضبعه شاهدا المطلاق ، فكان على شاهدى الطلاق مائتان و خمسون من هذا الوجه .

۱۹۳۸۷ و و فضى الفاضى بشهد آخران أنه دخل بها قبل رجوع شاهدى النكاح، وشاهدى النفلاق، و فضى الفاضى بشهادتهم، وألزم الزوج إلف درهم، قم رجعوا، فإن على شاهدى النكاح خصصانة قدر ما أوجبوا على الزوج يغير عوض لا يشاركهما في ضمان مذه الخسسيانة، لا شاهدا الطلاق ولا شاهدا الدعول، أما شاهدا الطلاق لأن شاهدا الطلاق ما أوجبا على الزوج إلا تصف الألف، وقد ضمنا يقدر ما أوجباه على ما نبين أيعد هذا إن أنها المدخول لا يشاركهما في هذه الحصصانة على الزوج؛ لأنه لولا شهادتهما على الدخول، لكان يسقط خصصائة بالطلاق قبل الدخول؛ لأنهما وإن أكما هذه الحصصانة إلا أنهما لهن أنكاح بشاهدا الدخول من حيث إنهما لم يوجبا هذه الخصصانة بمنزلة صاحب الشرط، وضاهدا النكاح بمنزلة صاحب العلة، وصاحب الشرط، وضاهدا النكاح بمنزلة صاحب العلة، وصاحب الشرط، وضاهدا على صاحب العلة، على ما

وأما الخمسمانة الأخرى فقلانة أرباعها على شاهدى الدخول، ووبعها على شاهدى الدخول، ووبعها على شاهدى الطلاق؛ لأن شاهدى الدخول تفرد بإيجاب نصف هله الخمسمانة، فيكون ضمان ذلك عليهما ضمان ذلك عليهما نصفين، وصار الجواب في هذا نظير الجواب فيما إذا كان مهرها هذه الخمسمانة لا غير، وشهد شاهدان بالدخول، وشاهدا الطلاق، ثم وجعوا، وهناك ضمان الخمسمانة عليه أرباعاً، فههنا كفلك.

الجامع : وإذا شهد شاهدان [بالدخول]" لامرأة على (حل أنه نزوجها) بالفري ومهم ، ومبهر مثلها ألف درهم ، فضضى الفاضى بذلك ،

<sup>(</sup>١) زيد من بقية النسخ .

<sup>(</sup>۲) زید من ه..

<sup>(</sup>۲) زيدمن ظار

الع ١٩ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٦٣ - المعارات الرجوع بنها قر المتكام والفلاق والمتعرف وقد مشت المراة الالقيار، ثم شهد أخران أن الزوج دخل بها - وطأقها أملاتا والزوج يجعد فقر في القاضى ينهمنا المراحج الشهود جميعاً عن شهادتهم ، فالزوج داخيار المتعاد صدمن شهود النكاح الشادوهم الأنهم الرموه ألفى درهم منها بعوص وهو عنافع البضع الذي لها أوجياه بغير عوض المثال والك ألوموه بغير عوض المنال والك ألوموه بغير عوض الما أوجياه بغير عوض المؤاهم ضمائه ، والما أوجياه بغير عوض المؤاهم ضمائه ، والمناهم شهود الدخول والطلاق الفي درهم الأنهم بشهادتهم فروا عليه الفين جميعا الأن المهر قبل المرأة ، أو غير وجه ، فلهذا كان له أن يضمن شاودي والمادي والدخول الشهود النائر جماع المناهم والدخول والدخول المناهم والدخول المناهم في والدخول المناهم المناهم والمناهم والدخول المناهم والمناهم المناهم والمناهم والمناهم المناهم والمناهم والمناهم المناهم والمناهم والمناهم المناهم والمناهم المناهم المناهم والمناهم المناهم المناهم المناهم والمناهم المناهم ا

وإن ضمى شهود النكاح الف درهم، يرجع على شهود الدخول والطلاق بألف درهم أخرى شهود الدخول والطلاق بألف ورهم أخرى الأنسان إلى غام حقه ألف درهم، فرجع بذلك على شهود الطلاق والدخول، وكان تشهود النكام أن يرجمو بالألف التي ضموا للروح على شهود الطلاق والدخول؛ لأنهم بأداء الضمان فاموا مقام الزوج في المضمون، وقد كان للزوح من الرجوع عليهم بذلك الألف، فكدا في قام مقام، ثم اختلفت الروايات في حق قضر قلك الألف، ذكر في الرحوع عن الشهادات من المسوط : أن شهود التكاح هم الذين بقيضون ذلك، تم بدفعه إلى شهود التكام على شهود التكام .

موجه رواية كتاب لرحوع، وهو أن الروح لا صمن شهود النكاح العافد أقامهم مقام نفسه في الرجوع بها على شهود الطلاق، فتحول والاية القبض إليهم، كما فلما في القالك إذ ضمن الغاصب الأول، كنان للغاصب الأول أن يضمن العاصب الشائي، ويقيض الصمان يضمه للعمة لقيام مقام المالك، كما مقا وحه رواية الجامع ، وهو أن السبب الذي ضمن به شهود الطلاق ، والشهادة على ما يؤكد المهر، وهو المدحول ، وهذا السبب إغا جرى بين الزوج وبين شهود الطلاق والدخول لا بين شهود النكاح وشهود اللخول، فيكون حق القبض للروح ، وإن كان المقبوض ملكًا للغير ، وهو شاهد النكاح ، كالوكيل في باب البيع حق القبض له ، وإن كان المقبوض ملكًا للعوكل ، كفا ههنا ، بخلاف الفاصب الأول مع الغاصب الثالى ؟ لأن هنك جوى بين الغاصب الأول وبين الغاصب الثاني مبيب يوجب المصمان عليه ، وهو القصب المغوث قليد، وبأداء تخاصب الأول صار الضمان المغصوب ملكًا له من وقت الغصب الأول، فصار النصب الأول، أما ههنا بخلافه.

1878 - وتو جاء شهود النكاح وشهود اللحول والطلاق، وشهدوا عند القاض عمّا، كانت العبرة بحالة القضاء، فإن قضى القاض بشهادة شهود النكاح أولا، بأن طهرت عدائتهم أولا، فهذا والقصل الأول سواء، وإن اتصل الفضاء شهادة شهود الدخون أولا، بأن طهرت عدائتهم آولا، وصورته: أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل وتعل بهذه المرأة أول من أصل على النكاح وطلقها، وشهد أخران أن هذا الرجل تروّج هذه المرأة أول من أصل على ألفي درهم، معدلت شهود اللاخول والطلاق أولا، فقضى الفاضى على الزوج بهسمان البضع، وذلك مهر مثلها، وهو ألف درهم، ثم عدلت شهود النكاح، فقضى يضمن شهود اللاخول والطلاق (لا ألفا؛ لأنهم لم يوجدوا إلا موجب البضع، وهو يضمن شهود النكاح لا نسمية قيه، وموجبه مهر المثل لا غير، أما الزيادة إنما تكون يتسعية صحيحة في العقد، ولم يظهر ذلك بعد، ويضمن شهود النكاح الزيادة إنما تكون يتسعية صحيحة في العقد، ولم يظهر ذلك بعد، ويضمن شهود النكاح دون شهادة شهود الدخول، فيكون ضمان ذلك عليه،

ولا يرجع كل دريق على القويق الأخريشيء، أسا تسهود الدحول والطلاق فظاهر، وأما شهود النكاح ملأل الزوج لم يكن لدحق تضمين شهود الدخول والطلاق هذه الزيادة باعتبار أن الزيادة على مهر الملل ما ثبت بشهادتهم، فلا يكون ذلك أيضًا لمن وإن ظهر ب خدالة الفريقين معًا، فقصى القاضى بشهادتهم معًا، ثم رجعوا حسيعًا، فهذا وما لو قصى الفاضى بشهادة شهود النكاح أولا سواه؛ لأن القاضى إلى يقضى بالشهادة على حسب ما شهده الشهود، وشهرد الدخول إلى فسهدوا بالدخول يحكم النكاح، فأل شهدوا ما لدخول معلى النكاح، فإلا أن بشقدم الحكم ما لدخول، فيهذا وما لو قفى القاضى بالنكاح أولا سواء.

وكذلك أو كنان شهود الدخول شهدوا على إقوار الروج أنه تزوج حذه الرائه ودخل بها، وطلقها ثلاثه وقصى القاضى على الزوج بهر متلها، اعتباراً فلإقرار المثابت بالبينة بالشابت عبالاً، فلو جاءت الرأة بعد دلك بشاهدين بشهدال على إقوار الزوج أنه نزوجها على ألف درحم، وقضى القاضى عليه بالفصل للمرأة، ثم رجع الشهود جميعاً عن شهادتهم، فالجراب فيه كالجواب فيها إذا شهدوا على معايد الدحول والفلاق، وعلى معاينة الذكاء؛ لما مراعات الثابث بالبينة بالثالث عداية.

ولو أن شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق ذكر اصعًا، وقضى المناضى بشهادتهم معًا، ثم رجع شهود النكاح، ضمنهم ألف دوهم، وهو الألف الزائد على مهر اقتل لإيجاب ذلك بغير عوض، فإن رجع شهود الدخول بعد ذلك، ضمتهم الزوج اللي درهم، ألف من ذلك الروح، وألف أحرى بعطيه الزوح إلى شهود النكاح ١ لما مر قبل هذا.

وإن رجع شهود الدخول أولاء ضعنهم الزوج ألفي درهم، فلو لم يقبصها الزوج حتى رجع شهود النكاح، فلا ضعان لدروج على شهود النكاح، على محمد في الكتاب فقال: الأنه حين احتار نضيين شهود الدخول، فقد أيراً شهود النكاح.

قابان قبال: كيف يصح هذا الإبراء، وإن صحة الإبراء يعتمد تقادم الوجوب والضمان لم يكن واجبًا على شهود النكاح وقت تضمين شهود الدحول؛ لأنهم لم يرجعوا بعد.

قله: إنا صحَّ باعشبار أن يرجع شهود التكاح يظهر بعد عند الرجوع بنفس

ج 10 - كتاب الرجوع عن الشهادات - 73 - العطرة ، يرجوع عليا بر الخاج والطالب ريد فورد الشهرة دام البطهر أن الضهاف كان واجها الدارس ووه الطبيعين شهر براك خوال، فؤدا ظهر الرجوب ظهر صبحة الإبراد.

المعادلة المراة مرتدة ادعت على ويتل أنه ترويها من حال إسلامها على الفي درهم و دحل بها و وطفها ، نم كانت الرفة ، وأكثر الزوج دلك كانه و مها مناها أحران على الدخول والفلاق أسل وأنها ارتأت الروم و نفس الفاضي شهادتهم و مسهد أجران على الدخول والفلاق أسل وأنها ارتأت الروم و نفس الفاضي بشهادتهم نم وجعوا حميعًا عن شهادتهم و فشهود الثكام الا يضمون للزوج شباً والأن الشهود إلها على الروح بشهاده شهرة النكام والأنه فارت الفصاء بالهير ما يمنع بالعشاء به ، وعدودة المرافقيل بالدحول . إذ الدخول لم يكن ناماً وقت القصاء بشهادة شهود النكام ولهذا فقناد أو طاين القاضي الكانح مع السمية و تم عاين ارتبادها قبل الدحول ، مه يقصر على الروح بدى من غهر و فعام أن القاصي أو يغض بانهر بسهادة شهود النكاح و يه الم

بخلاف ما إدالم ترتف الرائد والمُسَلَّمُ بطالها، حيث بصمن شهود الكاح الروح ؛ الأناخناك وقع القضاء بشهادتهم بالمسمى، إدانتج وهو الردالم يفدره الفضاء أسات فصموا ما زاد على بهر اللل، وهو الفائد هذه أما مهما يخلافه .

قبالي. وتشهوه الدف ل والطلاق يصمتون للزوج آلفي درهم الأن العاليم إذا قبلي مألف درهم بشهادتهم [لأندلم بقاري الفيده بالهر شهادتهم]] أأم يش الفضاء . لأن ودائر أدبعه الدحول لا ينتفي الهراء فصدروا متبيني على الزوج ألف درهبره أو مؤكا بن لذلك عليه منبر عوص وصمدول ذلك له عنا الرجوع .

والوارق القصاء بالشهادين حميضًا، فهذا وما أوارق القصاء مشهاده شهوه الكاخ أولا سواهد لأي شهود الكاح يجعل مقدانًا، وشهود المعول يجمل ما أحراً عما هو الأصل، إلا إذا وحد دليل مغير، ولم يرحم

١٥٣٩١ - ولوقيضي القاضي شهادة تنجع دالدخول أولاء تم فضي بشهادة

<sup>(</sup>١٠) زيد من بقية التسح.

بع ١٤- كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٧ - المصن ه الربع عنها مي الكحر والملاق والدحل شهود الذكاح، لم وجعوا جميعاً عن شهادتهم و ضمن شهود الدخول مهر متلها الأن حال ما قصى الفاضي بشهادتهما النسمية الم تكن ثابته والدخول في لكاح لا تسمية فيه ، يوجب مهر المثل ف فحصل القصاه بشهادتهما مقدار مهر المثل لا غير ، فعد الرجوع لا يقيمتون ولا ذلك القدر ، وبضمن شهود الذكح ألمًا أخرى، وهو الألف المؤلفة على مهر المثل الأن القياضي إنها قضى بالالفين بشهادتهم [لأنه حين قيضى بشهادتهم ] كان الدخول متميًا به وردة المراة بعد الدخول لا يعانى الصداق، فحصل القضاء بشهادتهم بالأنفين، ألف من ذلك حصل بعوض، وهو منافع البصح، فلا يجب ضمانه ، وألمًا عن ذلك يؤير عوض، فيجب ضمانه .

بخيلاف ما لو قصى الفاضى بشهادة شهود النكاح أولا؛ لأن هناله النكاح مع تسبية الألفين كان ثابةً بشهادة شهود النكاح، لكن لم يقع الفصاء بالمهر بشهادتهم، وإنها وقع القضاء به بشهادة شهود الملخول والطلاق إياما بخلاف، ولابرجع أحد الفريقين على الآخر؛ لما فلنا من فيل حوالله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب -

<sup>(</sup>۱) زيد من ظار ۾.

### الفصل السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والكتابة والتدبير و الاستسعاء في الفيمة

۱۵۳۹۲ قال محمد: شهود العنق يعيمون عبدالا جوع فيمه العبدانشهودية موصورين كانا أو معمورين الآن هذا صمان وتلاف المنت، وأند [لا بختلف] الانجيمو واقتصاراه والايمتع وحوب الصمان عليهما للميساط أوجما من أو لا المدوى، الآن تولا الهبر بمان متوام فلا لعاقم عوضًا عما أتلف من ملك الرقية على المولى .

1979 - قال وشهود النديج يصندي عند الرجوع ما تنصيه النديوه الأيهم توانع المحمد النديوه الأيهم الوانع المحمد المحمد والمحمد المحمد المحمد المحمد والمحمد المحمد المح

وإن كان العدد لا يخرج من الثلث عنق ثانه مجانًا، ويسعى في تدني فيمنه الووتة . تصافر سم يرجع الشهران ويضمن الشاهدات للورثة فلك فيمة العدامديرًا «الأسما أرالا هذا القدر عن ملكهم بغير عوس ، والارجوع بهما على الحدار بذنت، وحل يضمنان فيمة التدن بنظر إن محل العدد السماية بصمنان، وإن لم محمل الاحسنان لا أن عي الرجمة الأول أرالا سكهم بصوص محمل، وهي تلوجم الشالي أرالا ملكهم بصوض مواحل، وترجمان على المند بخلك ، لأنهما عاما مقام الورثة في ذلك لم ضمناء التلات وقد كان شورثة حل نصيبن ذلك العدد ، فكذا لي قام معامر ، بدلاف صماد التلات

١٩٣٩٤ – قال. وسهره الكنابة عند الرجوع بضميرية قلمة العماء بخلاف شهود

 <sup>(\*)</sup> مقادة في طاء وفي دراء الا يحتلف الحشلات الإنسان وفي دراء وإنه يحلف باليسمان وفي الأخير ، والمتحلف دليمار

والغرق. أن سبب وحوب صمان القيمة إما إزالة اليد، أو إزالة منك الرقية، وثم يوجد شيء من ذلك في فضل التعبير إنحا وجد سبب ضمان النقصان دون القيمة، أما في قضل الكتابة سبب وحوب ضمان القيمة قد وحد، وهو زالة يد الموثى عنه من غير عوض يحصل" ته في اخال، فيصمن كما في العصيم.

وإذا ضمن الساهدان فيمه العبد للموثى وجعا على "المكاتب ببدل الكناية على جومه الأنهد بأدا المكاتب ببدل الكناية على نجومه الأنهد بأداء الصمان نامة مقام المرئى في حق منك البدل إذا لم يقوما منامه في حق منك "للكاتب، والعتبر الشاهدان في هذا بالوارث، والوارث يرجع على المكاتب ما لم يؤد بنال الكتابة إلى الشاهدين، والولاء يكون للمولى دون الوارث، فكذا هذا، وإن عجز المكاتب ورد في الرق، كان طولاه الأدا الأن الرقبة يقيت على منك المولى، فإذا التدسخت المكتابة بالعجز يقى منك المولى، ويرد الولى على الشاهدين، أخذ منهماه الإن الوجب للصيمان، وهو إزالة يد المولى، ويرول الضيمان، وهو إزالة يد

1949 من وصل في نبوال أنه المحمل في أرجام " إذا شهد شاهدان على رحل في نبوال أنه أعلى عبده في رمضان ، وكانت قيمة العبديوم الشهده ألفي درهم، وكانت قيمته في رصضان أنشا، فلم يعدلا حتى صارت قيمته تلانة ألات درهم، ثم عدلا وقضى بشهادتهم، ثم رجع ضمنا قيمة العبديوم أعنه الناصى، وذلك ثلاثة ألاف درهم؛ لأن الشهادة إغا تصير صحة بواسطة الصال القضاء بهذ، فيحبر قيمته يوم القضاء، وهذه المسالة بذلك أن العنق بنت بفضاء القاصى بنهادة الرور، وإن لم يكن له ولا بة إعناق عبد الغير.

ووجه ذلك أن القاضي إن كان لا بملث إعناق غير العبد بولاية القضاء، فالخصمان تملكان ذلك، ولما يثبت بقصاء الفاضي بشهادة النزور ما يملك الفاضي إنساء بولايه

المكاف في بقية النسخ ، وكان مي الأصل أ يحمل .

<sup>(</sup>۱) رقی تل: عن .

٣١) زيد من ظر.

ح 18 - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٧٠ - الفسال؟ الرحوع منها في العنو والندير والكتاب . الفضاء ينب ما بلكان الخصمان الشاء و وقد مراجني علما في كتاب أوب المقاض

١٥٣٩٦ - وإذا ادّعى رجع على رجل أنه عبده، والمناعى عليه بجمعد دعواه، وفضى الفاضى بكونه عبداً له ببيئة فامت عليه، ثم أعتقه على مال، ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما، فإنهما لا يضمنا للمشهود عليه شبئًا، لا بدل العنق ولا بعل ما أنلقا عليه من اخرية، أما يدل العنق؛ لأن بدل العنق وجب على المشهود عليه بصفيف، لا بشهادتهما.

فإن قبل: اكال وإن وجب على المشهود عليه بعقده إلا أنه مضطر في قبول هذا العقدة الإحياء حقه في نفسه كما كان، فهو بمؤنة صاحب العلو إذا بني السفل، وهذا الاضطرار جاء من قبل شهادتهما عليه بالرق، فكان وحوب المال مصافاً إليهما.

قلنا: المال مد وجب بفيرله وصده حتى بقال: إنه مصطر في الفيلول، فيكون الوجوب [مضافا] الها كلشهود، وإى رجب بفيوله وإيجاب الولى إو الولى غير مضافاً الله الريجاب من جهة الشاهد، فباحسار جانب المولى المولى الله الرجوب المال مضاف إلى انساهد، وباعشبار جانب العبد وجوب المال يكون مضافًا إلى الشاهد، فلا تفيد وجوب المال يكون مضافًا إلى الشاهد، فلا تفيد وقد تضاف الله يكون مضافًا إلى يضمن بالإنلاف الحقيقي ؛ لأن إيجاب صمان الحر بالإنلاف الحقيقي عرف بخلاف القياس بالنها، وللحد المفيدة الحربة، وأجزاء الحر لا يكون واردًا عي الإنلاف الحكمى، وفيه إنلاف صفة الحربة دون إجزاء الحر، فيرد عفا إلى أصل النباس، والنباس بأبي إيجاب المال بمفايا المبرعال

1079۷ و إذا شهد شاهدان أن أهنقه البنة، وشهد آخران أن أهنقه عن دبر منه . وقضى القاضى مشهدى الإعتاق . لا وقضى القاضى مشهدى الإعتاق . لا على شاهدى التدبير ؛ لأن القاضى قضى بشهادة شاهدى الإعتاق ، لا بسهادة شاهدى التدبير ؛ لأن القضاء بالتدبير مم الإعتاق لا يقيد، وإن كان بتصور وقوعهما على الصحة بأن كان التدبير أو لا رئم العنق .

<sup>---</sup>(1) (بلامز ف.

<sup>(</sup>٢٠) زيا من بقية النسخ

وإذا كان النصاء التصير لا يقيد مع المئل لا يقتلي بدر فكان بنزلة ما يا شهد شامد و بالوحدة وسهد الحراف القلاما ورجعوا أنه لا صدان على شهود الواحدة لا القصاء أنه يعم بشهادة الواحدة الأن القصاء بالواحدة مع الشامد لابتناء ولوائلها عادمها النابير أول مرة وقضى تقاضى سهادتهما في بهد ساعدا الإعتاق بالإعتاق ما وقصى القاضى بنابد الإعتاق الما عقاق التعليم وقصى القاضى بنابذ الدرجعوا وقود شاعدى لتعليم يصاعات ما تقصه التعليم ويضمى شاهد التعليم بقصاء الأن القضاء التعليم بقد حكمه الأنه بين حالة القصاء بالتعليم فيهاد بكمه ويا المئل القضاء بالتعليم بقيد حكمه ويا المئل القضاء بالتعليم فيهاد بالتعليم المنافذ بعن المهد عن المئل القضاء التعليم عالمة القلام التعليم القلام التعليم القلام التعليم القلام التعليم التعلي

وإن الدين تناهد العنق الثلث شهدا أما أصفه فل البدين المنه، وأمنياه القاشيء تم وجعوا هي سهدتهم. فسمن شاهدا العمل فيسته، ولم يصمن ساهدا الندور إذا نبن أن القصاء بالندير كان باطلا. وإذا فلهر طلان النصاب صفر بأن الذائبي لم يضير سا

وقالوا . و بجب أن يكون منا الخواب على فول أبي يوسف و مصمد ، أما على قول أبي حيقة : ينبش أن لا المنسى الناصل بشهاده العنق الأن الدسول من العنادات ط أساء ع البيلة عالى الناسر و العنق ، و دعوى العند الإعتباق قبل دعواه التدبير لا يصبح -الكان التنافس ، نقب الشهادة على العني بلا دعوى .

16749 وقد شهد ضافدان متى وقل أنه أعشر عبده عام ول يوم ومصيد . فأجار العاصل شهددتهما ، وأعشف ثم وحماض شهددتهما ، وها بديهما النبيده ، او ثم تضميما حيل شهد شافعال أنه أعتقه عنه أول في أول بره من شوال ، الانتهى شهادتها على أبل الدين عالى و الأوالما يق شهادتهما ، وينقى العدمان على الأواني فارتنف الريتيان الاستمار عنقه بعد ديك الشي مهذوا العالى والكورية الشهود في شوال، فكاله في يشهد [به] الفريق الثاني، إنما شهد به القريق الأول، قم وجعوا، وهناك بضمان قبمة تلعبد للمولى، فهناك كذلك، ثم يكون حكم الأحرار في حراحته وحدوده وقصاصه من رمصان؛ لأن الفاضي أثبت حريته من رمضان بالبينة المعادلة كالثانت معاينة، ولو عاينا أنه أعنقه في رمضان، كنان حكمه حكم الأحرار من رمضان، فكنا ههنا، ولكن لا يضمن للآولين قبمة العبديوم قصاه الفاصي يعتقه، لا في أول يوم من رمضان، قض حق إيحاب القيمة على الشاهدين جعله حراً من حيث شفى له القاضي بعثقه، ولا يضمن قيمته في رمضان، وإنما فعل كذلك، لأن الشاهد إنما يضمن بالمنع والحيارفة، والنع والحيولة من رمضان، وإنما فعل كذلك، لأن الشاهد إنما يضمن بالمنع والحيارفة، وإن كان حراً قبل المؤلى وعبده حصلت يوم المغضاء، وإن كان حراً قبل ذقت، هذا كما قائما: في المغرور يضمن قيمة الولد للمستحق يوم الخصومة والمنع، وإن

وقو شهد شاهدان على رجل أنه أعنق عبده هام أول في أول يوم من ومضاف وأحاز القاضى ذلك، وقضى به وأنفذه ثم وجعاً عن شهادتهما، قضمتهما الفاضي القيمة أو لم بصمتهما حتى شهد أخراق أنه أعظه أول يوم من رمضان أول من عام أول ، فإن شهادة الآخرين مقبولة ، ولا ضمان على الأولين، وهذا قول أبي بوسف ومحمد، رقال أبو حنيفة ؛ شهادة القربي الثاني عير مفولة ، ويجب الضمان على الأولين .

19794 - وهذه المسئلة فرع مسئلة أخرى: أن البيئة على عبن العبد من غير دعوى العبد من غير دعوى العبد من غير دعوى العبد في الفتى خطت عن العبد أنه أعتقه من عام الأول بعد دعوه أنه أعتقه في هذا الدعوى؛ لأن دعوى العبد أنه أعتقه من عام الأول بعد دعوه أنه أعتقه في هذا الدعوى؛ لأن دعوى العبد أنه أعتقه من عام الأول بعد دعوه أنه أعتقه في هذا العام، وجوده والعدم عتزلة؛ لمكان التناقض، قلا تقبل شهادة الفريق الثاني، عبد المائة عبد الفريق الفائي، عبد المائة بعالها، كنال على الفريق الأول العبد الذي فلمناه، كذا هناه وعندها دعوى العبد ليس بشوط، قتفيل شهادة الفريق الثاني، وظهر بطلال القضاء

(۱) ريد من ف

<sup>(</sup>١) وفي م: عمالة الكان المناقص

٠٠٠ ١٥٤- رانا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بألف درهم إلى منة ، وقيمة العبد حبيبهانة ووقض القاضي بالكنابة وقهر جعوا عن شهادتهم وإد الغاضي يحير الولى ، فيقول له: إن شنت احترت نفسمين الشاهدين خمسمانة فيسة العبد للحالء وإباشت اخرت اتباع الكانب يبدل الكدبة إلى أجلمه لأندوجه من الشاهدين سبب ضيبان فينمة العبد، وهو إزالة العبد عن بد الولى بالكتابة، ووجد سبب النام المكانب سفل الكتابة ، وهو عقد الكتابة ، فيحبر المولى ، والتعقيير الفيد : الأن قيمة العيد خمسمانة ، وإنها وجبت حالة على الشاهدين، وبدل الكنابة ألف درهم، وإنه مؤجل، فكان التخبر مفيداً من هذا الوجه فيخبره فإن اختار المولى تضمين الشاهدين لا يكون له التحنيبار أأبياع المكاتب مبدل الكتابة أبدأه وإن اختار اتباع المكانب لا يكون له تضمين الشاهدين أبناك إلا في خيصية والحابق وهو أن يكون المكاتب أقل من القياسة، وإلما تقيمن اختيار تضمين أحمصها إبراه الآخراء لأن الشاهلين بمنزلة الغاصين؛ لأمهما أزالا العبد من يد الولى من فير حوض يصل إليه للحال، والمكاتب بحزلة غاصب الغاصب ا لأنه تبت تلمكائب بدعلي نفسه بغير رضا المولى بعد شهادلهماء والغصوات منه مني اختار تضمين العاصب، أو تصمين غاصب الغاصب، برئ الأخو من الضمان؛ لأنه ملك الرفسة ب، كسنا في القرآ أو يذل الرفيية ، كسنا في الدبر ، وإذا مدك الرفيية من أحدمها) لا يك التمليك من الأخر، فكان اتباع أحدهما إبراء الأخر عن الضمال، فكذلك همناء

فإن التدر تضمين الشاهلين كان للشاهدين أن يرجعا على العبد ببدل الكتابة على غورمه؛ قاذكرنا أنهما بأداء الضمان بغومان مقام المولى في بدل الرفية، وهو بدل الكتابة، فإذا أدى نفكات الف درهم، وفيض الشاهدان ذلك، فإنه يطب لهما من ذلك خسمالة؛ لأنه وألى مالهما، ويتصفقان بالزيادة؛ لأنه وبح استفاده من كسب خبيث، وهي شهادنهما الباطلة، فإنها بحزلة الغصب، حكفا ذكر في الكتاب، ولم يذكر فيه خلافًا، ويجب أن يكون هذا على قول أبي حنيفة وصحمت، فأما على قول أبي يوسف: بطب خبيث.

وكان الخراب في فقد السالة كالجواردة بدن تحدث عدلاً فردنه خدسه الله فه الزدد في يده حدث صلر يساوي الله و تم عصب الدند في يده حتى صلر يساوي الله و تم عصبه الرجل الاحراء وقيست فيام على الدن النف درهود إذا فسمل الله كانت الدنسة خدد سمانة و يرجع على الدن بالنف درهم و يطلب له من ذلك خدم مانة و لانه وأمل مانه و وحصدة و بالربادة و لانه ويح استعاده من كسب حيث عناهما .

وعد أي يوسف لا يتصدق، فهذا على طلك قد ذكرنا أن الدلى إذا تبع أن الكالى إذا تبع أن الكالت وعد أي يوسف الإيتصدق، فهذا على طلك قد ذكرنا أن الدلى إذا تبع أن الكالت الكناب الكناب المستطر في الباغ المكالت الأنه عبر مصطر في الباغ المكالت الأنه عبر مصطر في الباغ المكالت المكالمكالت المكالت ال

وأما ودام بطوير حوده فكداك أوماء وكان بجب أن لا يكون الحساود الباغ المكانب وما ويا بين بجب أن لا يكون الحساود الباغ المكانب ويراد منت هذين عن العسمان الأنه مصطر المناهدين المكانب ويوعهما وعاكان مضطوا عن الناع للكانب بحث أن لا يصبى للكه يورا المناهدين الماري المكانب بحث أن لا يعلم بعلم المناهدين المعامات الأول ويرا بعلم المناهد عن المعامرة الخاصب الأول ويرا المناهدين ويصبح تضميره الخاصب الأول ويرا بعلم المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة ويحب أن يكون هها المناهدة إلى المناهدة إلى وجود عالم يوجود مست [وجوب] "القيميان من المناهدة ويه علم أنه شهد يرود واله صاص ويرا له يرجع وإدا عدم يوجود سبب العدمات أمن الشاهدة كان بريام واله صاص ويراك يرجع وإدا عدم يوجود سبن

<sup>(1)</sup> وهي في الوائح .

<sup>(</sup>۱۳ عكار في طاء وعياء وكان في م أحصية

<sup>(</sup>۱۳) ريد من ف

- 12 كتاب الرحوع عن الشهادات - 24 - اعصل الترجوع عهاض العنق والندير والكتابة الشاهب الأول، ولم يعلم بوجود مدبب الضمال [\* من الشائق، فكان مصحراً في معدين الأول، فكان عنزلة ما لو علم مغصب الثاني، إلا أنه أكرعه إنسان أن يصمن الأول، ولو كان كذلك لكان له أن بضنع تصميته، ويتبع الثامي، فكذلك هذا.

1950 - ولو أن الشاهدين حين رجعا عبد القاضى لم ينخير الفاضى الولى، ولكن الولى حعق بتقاما المكانب حتى قبض منه مائة مرهم، أو له يقبصها، برئ الشاهدان عن الضمان؛ لأن الشاهدين في حق المولى بحزنة الفاصب، والمكانب بحزلة غاصب، الفاصد، على وابينا، والمفصوب منه متى اختار نصمين أحدهما، برئ الأخر عن الفسمان، علم بوجوب الضمان على الأخر أو لم يعلم، فإنه إذا ضمن الأولى، وكان غصب منه أخر، ولم يعلم الفصمان على الأخر، ورئ الشاهدان، عن الفسمان، علم بوجوب الصمان على المناهدان، علم بوجوب الصمان على الفسمان، علم بوجوب الصمان على الفسمان، علم بوجوب الصمان على الفسمان، علم بوجوب الصمان على الشاهدين، بأن علم بوجوب الصمان على الشمان، علم بوجوب الصمان على

قال: ما خلا خصلة واحدة، وهو أن يكون الكاتبة بأقل من القيمة، بأن كانت المكاتبة أنفًا، والقيمة أنفيز، متى اتبع المكاتب بالمكاتبة، كان له أن برجع على انشاهدين بالقضل على المكاتبة إلى تمام قيمته؛ لأنهما أزالا عدا القدر عن ملك المولى بغير رضاً، ويغير عرض، فيضمنان ذلك للمولى عنى رجعة.

وكان بمنزية ما لو شهد شاهدان أنه باع عبده فلائله وقيمته ألف بخصيصته إلى ألف، والنابع يجحد، واختار التابع الباع الشنري بخصيصانة، كان له أن يرجع على الشاهدين بخصيصة أحرى؛ الأنهما أوالا هذه القدر عن ملكه بغير عوض.

عان فيل : هذا جمعل نباعه المكانب أو الشهرى إحارة مم الكتابة، والبنع من حمث إن الكتابة و لبع حصلنا بغير رضا المالك، فردا اختار الناع الكالم أو المتمرى، يجعل كأنه أجازها، والإجازة بمتزلة إنشاه الكتابة والبيع، ولو أنشأ الكتابة والبيع مخمسمانة، وفيت أنف، لم يكن له على أحد ضمان، فكذلك هذا.

 <sup>(</sup>به من ظروم، وكنان في ف الأس الشباه، عبولة ما لوجيس الساحب الأول، وهو يعمم ضحب
طناني، ولو كان كذكك بوئ التاني، وكنا هذا، فأما في مسأل الغصب ضمن الأول، ولم يعلم
بوجود ب الغيمان

 خانب الرحوع عن الشهادات - ٧٦ - المصل الرجوع شهائي العن والتعبير والتديد والدليل هليد أن محمد قال فيما إذا كانت فيمة المكانب أقار من بدل الكناف.

ر مدين واختار انباه الكاتب: أن هذا اختيار به للمكاتب.

والجواب عنه أنا يقال: الأالا احتياره الباع المكاتب والمشترى لو اعتمرت إحازة للمقال فإما يصبر إجازة من حيث الدلالة ، فإنه تم يصرح بالإجازة ، فلاتربو درجتها على درجة الصويح ، وصورح الإحارة عالا برى الشاهلين عن صحال الزياده ، لأن الإحارة من الماك لمو ؛ لأن العقد لافق غصاه القاصي ، وإحارة الناه لمو صائع ، فصار و حاردها الإجازة وعدم بمتزلة ، ولو عدم الإحارة ، لم بير الشناهد عن ضمال ما اللف عليه الزيادة الذي عرض ، فكذاك هذا

وم قال قبر هذا إن اتباعه المكانب اختيار للمكانب لم يردابه إحازة الكنانة!
الأنب نافدة، وإلها أراد مه أنه اختيار لبدل الكنانة، وإن له على المكانب بدل الكنانة المالية والله وأنه اختيار لبدل الكنانة المؤلفة وألفا اختار تبع المكانب عقد احتار بلك المكانبة منه فا أراد تقوله: اختيار للكنانة اختيار لبدل الكنانة وإنها أدعى عبد أن موالاه كاب على ألف درهم، وهي قبته وه دعى المولى أنه كانبه على ألفور، وأله على موالاه كاب على ألف درهم، وهي قبته وه دعى المولى أنه كانبه على ألفور، وأله على خال بين والله على المنانبة والمالية المنانبة والمنانبة وحيا على المكانب وبادة ألف بين عوض حميل، فإذا رجعا ضعد ذلك للمكانب؛

وكان الجواب نيه كالجواب قيما لو رقع مع هذا الاختلاف بين البائع و لشارى ا قال البائع العنك هذا العبد اللهن، وقال الشترى: لا ، يل بالف، وقيمة العبد اللها فالثام البائع بيئة على ما ادعى وقضى القائمي على المنشري باللي دوهم، ثم رجما ضمن للمشترى ألف دوهم، تم رجما ضمن للمشترى الله فالك عبر عوض حصل المسترى فضما له فلك، وكدا عدا

١٥٤٠٢ - قال: ولو أن المكاتب لم يدع الكاتبة، وقال طولي كانستك على

١١) مكما مي هاو فياوم. وكان في الأصل. أما ذان ..

<sup>(1)</sup> وفي ف أحر الزيادة

وحدًا الجدواب الذي قبال: لا يتكل على رواية كشاف الرعن، فوله على رواية كتاب الرعن حعل الجحود عن يمك المسخ مسخّاء حتى قال إذا كان الرئيس حاحقًا، لا يتغرى بالرعن والآن يمك النسخ، والكانب عن يملك فسح الكتابة، مأن بعجز نفسه ويكون حجوده مسخّاء وقم قال: فسخت الكتابة، قبات لا يعفسي عميه ببيئة المولى بالكتابة، فكانك هذ

ووجه الفرق بهما أن لقضاء بالرهن بيرة الوهى إن كان لا يعيد دوام المفعة لأن الممرة بن أن بقد خصه مدخلك، مفيد فيتدة أخرى، وهو أن مصير العين أمدي في يده مصيدراً عليه، حتى إذا هلك من يده قبل الرد، يقلك مضيدراً عليه، فأما الفضاء بالكتابة مع حجود الكتاب لا يفيد ميلة، لا دوام العقد، ولا وحوب صمال عليه، فإنه متى هيئ الكتابة أنه بيز أنه قد، ولم يجيد عليه تميء، ورد لم يفعد العصدة بالكتابة فالدم مع إلكاره، لم يقض بها الأن القاضى لا يشيط بما لا يفيد،

۳۰ ۱۹۵۹ ركان وزان مسالة الكتابه من مساكه ارهى أن لو كان لشوب في يد الداري و بحث الشوب في يد الداري و بحث الداري بعد الداري و بداري الكتاب و بداري بحث الداري و بداري بحث الداري و بداري بحث الداري و بداري بحث الداري بحد الداري بداري بداري بحث الداري بداري بداري بحث الداري بداري بداري

وين ف: الموادمة.

<sup>(</sup>٢) وفي منا من الأصور

ج£1 كتاب الرجوع عن المهادات - ٧٨ -الفصرة - لوجوع مهاي العن والتدبر والكتابة كتاب الرجوع ويقى العقد بإقوار المولى، فيحير الكانب، فيقال، إنه ثبلت فالمض فيها. وإن تبلت فرعها

وأما على رواية قتاب الرهن " لا يستنيم هذا التخيير " لأنه اعتم اجحود مسحًا. وهو مالك لذلك فانصح، وإدا نفسخت الكتابة لا يستقيم هذا النخير

4 : 102 - فأن حال كان المكات ويدعن أنه حراء فجاء المولى بشاهدين ، فشهاء الم أنه كاتبه على ألذين ، وقضى القاضى عبه باسك ، فأدى المال، تهارجه الشاهدين عن شهادتيسا ، وقالا : شهدنا بياطن ، فإنهما بعيمنان المكاتب أعين ، وإذا كانت فيت أقل من فقت ؛ لأنهما أوجها سفى المكاتب أعين من غير عوض حصل لد. فإنهما (عما أنه كان حراً ، وأنه لم يحصل له شيء من جهة المولى بإزاء مه أوجها عليه من ألف درهم. فيضمنان ذلك للمكاتب ، تم فضى بشهادتهما هيئا ، وإن كان الكانب حاجد الكتبة .

وقال في المسألة الأولى: لا يقاصى بالكنامة منى كان الكائب حاجداً للكنابة. وفقك لان القضاء مالكتابه بضهاه تهدالا بمبد مستأه من أضائة الأولى، لا درام العقد، فإذا الكاتب فسخه، ولا بشوت الوق، فإذا الرق كان أبنتًا من قبل بتصادفهما، وإن لم بعد لم يجز الانسعال بد.

عام في مسالتنا هذه فالقضاء بالكتابة إلا كان لا يضد دوام العفد، وإن للمكانب أن عصده بفيد نبوت الرقاء مهاه منى أصى بكتابتم إذا فسح الكتابة مصيو وقيقاً ما موفى. وفي ذلك لم يكن الرقا ثابتاً النمولي فيه، وإفا أهاد الفصاء بالكتابة فالدؤما، وهو فبوت الرقاء منابه ، جار الاستعال، تم قال: ولا يشده هذا الرقاء بريد بدلك به أنه منى كان عفراً بالرقاء فابه الإهضى بشهادتهم، وصي كان منكراً للرقاء وادعى أنه حراً بعضى، الما فكان والله أعنى ...

## الفصل السابع في الرجوع عن الشهدة في البيع والهبة

ع - 108 - وإذا تسهد تساهداد، على را مل أله بع داراً من هذا الرجى ، والبستع محمد، والمشترى بدعي ، والبستع المحمد، والمشترى بدعي ، وأخذ الدار من الشترى الشير ، وأخذ الدار من الشيرى الشيرى ، أو أخل ، فلا شهدان على ما الأن الإوالة حصات بعوض ومدل الدار ، ويزيد عليها ، وود كانت قيسة الدار أكثر من النين ، ضمنا القصل ، لأدارى عن النين ، ضمنا القصل ، لأدارى الدارى الدارى الدارى الدارى الشير ، ضمنا القصل ، لأدارى الدارى الدارى

هذه إذا شهد الخبيع والمرشهدا دهد النص، وأما به اشهدا بالبيع، ومعد النص، أم وجعد هن شهددنهما، فهذا على وجهيل الأوال. أن تشهدا على السع وإمضاء النمن شهددة واحدة، بالرضهما أدوج هذه الشرصة بأنف درهم، وأرواء النصل، وفي هذه الرحة العاصل بعصي عليهم فهمة البيع للمانع، ولا مقصى بالنمن

الوجه الناتي: أن يشهد اسلى البيع، وإرماء النسر بشهادتين محتلفتين، بأن شهدا على البيع أولاء لم شهدا أن المشترى أوف، الشمن، وفي هذا الوجه القاضي بدخس عليما بالنمر الدائع.

واغرق بيهما أبهم إذا شهدا بالبيع ويقاء الدن سهادة واحدة فالفصل به البيع درن النس والأم لا وكان القاصل القصاء بإيمات اشعار، لأنه يقارن القضاء بالنسل ما يوجب سقوطه و وهو القضاء بالإيماء، ولهماقات : بوضها شاهدان على رجل أنه باع ساده من هذا الرجل، وقايلته ، تسهدا على لبيع والإقالة شهادة واحدة، فالقاضي لا يقصى بالبيع الأنه فرن القضاء بالبيع ما يوجب القساعة ، وهو القضاء بالإقالة ، كما هها

وإداكمان القبصي بعامي هذه العبلوء قاطبيع دول الدمن، والذااحد عبدالرج وع لضمي القصي بد، يضمن ويمه الدرم الأن رالة المبع حصلت بعبر عوص قار حما عن شهادتهما، وأما إذا شهدا دليع وإيفاء النس بشهادتين مختلفتين، فالنمن مقضى به « لأن القصاء بالثمن عكن الأنه لم يقارن القضاء بالثمن ما يوجب سفوطه الأن حال حا شهدا بالبيع لم يشهدا بالإيفاء، وإعاشها بالإيفاء وقد ذلك، وإذا صا الثمن مقضياً له يالبيع، فوذ رجما عن شهادتهما، ضمنا الثمن، ولم يضمنا فيمة البيع، وإذ صار المبع مقضياً به في هذه الحالة مع النمن و لأن إزالة للبيع حصف يعرض و فلا يضمنان فيمة نفيع، ويضمنان الثمن؛ لأن النمن مقضى به .

10211 - وحل في بدوعيد شهد شاهدان أنه وهيه لهذا الرجل، وسلّمه إليه، وشهد اخران أنه وهيه لهذا، والقاصى لا يعوف التدريج، قضى بالعيد بينهما نصفان ؛ الاستوامهما في الدعري والمنجة، فإن رجع الشهود جميعًا عن شهادتهم، نحامن كل فريق الواهب "أنصف قيمة الديد.

قال محمد و لا يشب هذه الوصية، يريدبه أنه إن شهد شاهدان أن الميت أوصى بسفا العسد لهذا الرجل، وشهد أحران أن الميت أوصى بهذا العبد بعب فهذا الرجل الآخر، وزكيت البستان، وفضى القاصى بالعد بينهما نصفاد الاستوادهما في الدعوى والحجة، ثم رجع الشاهدان<sup>60</sup> عن شهادتهما، فإنهم الإضمنون للورثة شيدًا، وقال ههذا، كل فريق مسمى للواهب نصف قيمة العيد.

والفرق في مسألة الوصية القاضي قضى تجميع الوصيتين، قان الوصية بعد الوصية بعد الوصية بعد الوصية بعد الوصية من متحت الوصيت متحت في المحت المحت الوصيتان، حتى نوارد أحدهما كان العبد كنه للأحراء ولما كان مكذا كان ما شهد به كل فريق مستحفا في الوارث بشهادة الفويق الآخر، ورحوع كل فريق لم يطهر في حق غيره، فصاد في حق المنهادة

آما في مسألة الهيئة الشاضى فضى بشهادة الفريقين بيهة واحدة - النصف لهذا : والنصف لذلك - أما ما فضى بالهيئيز ؛ لأنّ الهمة بعد الهيئة غير صحيحة؟ - وذا كان هكذا صار النابت بكل بينة النصف - ولهذا قلتا : و كانَ هذه الدعاوي في شيء يحتمل

<sup>(</sup>١) وفراف: اللواهب ب

<sup>(7)</sup> وفي قدار الكهود ..

جه 1 كتاب الرجوع عن الشهادات - ۸۱ - الامسل ۱۷ الرجوع عن انتهاده في البه والهبة القسمة ، لا يقضى القاض بين المرهوب لهما بشيء الأنه به دى إلى تجويز هية الشاع هيد يحتمل الفسمة، و الكان حكة، صار كل فريق مناها على الواهب النصف من غير أن يكون ذلك مستحفًا بشهادة الغربي الأخر، فلهذا فسمن كل فريق النصف فدواهب.

تُم قال: في مسألة الهبة أحد من الفريقين لا بضمن للمدعين شيئًا، وفي مسألة الوصية قال: يضمن كل فريق للذي لم شهد له بالوصية نصف قيمة العبد.

و الفرى: أن الشاهد إنما بضمن عند الرجوع قدر ما فضى الغاضى بشهادته، وهى مسالة الهية الفاضى بشهادته، وهى مسالة الهية الفياض وغلام المبد، وقد مسالة الهية نصف المبد، فقم يصر واحد من الفريقين مثلثًا شيئًا على الذعين أنصف العبد، فقم يصر واحد من الفريقين مثلثًا شيئًا على الذي لم يشهد قد.

أما في مسألة الرصيتين القاضي قضى لكل واحد مهما بالوصية في حميم العداء وإنما منع من الاستيفاء يحكم المزاحم الثابت بشهاده الفريق الأخر، فكان كل فريق منعاً على المرضى له الذي لم يشهد له نصف العبد، فيضمن به نصف القيمة، ظهفا الفرق.

108.47 رحل في يديه عبد، قيمته حسسانه، حاد رجل، وادعى أن صاحب اليد باع العبدعة بألف درهم إلى منه ، وقيمته حسسانه، وأقام على ذلك بنة، وقضى القاضى بشهادتهم، ثم رحما عن شهادتهما، فطبائع بالخيار، إلى شاء ضمن الشهود قيمة لمبد خمسمانه حالة، وإن شاء أنبع المترى بألف درهم إلى سنة، فإن ضمن الشهود قيمة البند خمسمانة حالة، كان للشهود أن يتبعوا المنشرى بألف درهم إلى سنة؛ لأن البناتج لما ضمن الشهود، فقد أقامهم مقام نفسه، فيتحول إليهم من المطالبة ما كانت المبائع، فؤقار جمعوا على المسترى معد حلول الأجل، يطبب لهم من ذلك قدر وأمى مالهم، وقائك خمسمانة، ويتصدفان بحمسمانة لاستفادة بما عقا القدر بسبب خيت، وبعو الشهادة.

ولو شهدا بالبيع بألف درهم حالف وقصى القاضى بشهددهم، ثم شهدا ان الباشع أجل للمشترى اللمن إلى منف وقضى القاضى بالأجل، ثم رجما عن الشهادتين حميعًا: ضمنا الثمن للبانع، وذلك ألف درهم، ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع الشهادة بالمقدد دفعة واحدة، وقضى القاضى بشهادتهما، كان الباند بالخيار، إن شاء ضمن ج 14-كتاب المرجوع عن الشهادات - AY - العصل ٧٠ الرجوع من الشهادة في البع والهية الشاهدين قيمة العد خصيصانة حالة، وإن شاه البد المشتري بالف درهم إلى سنة.

رالفرق: أن في الفصل الأول الشمن الحال صار مغضبًا بعد إذ لم يقارن الفضاء بالنسن الحال ما عنع القضاء به و فصار النسن الحال مقضبًا به وعين شهدا عليه بالآجل، عقد موتا عليه إمكان الأخذ، فيضمنان عند الرجوع، أما في القصل الثاني صار النسن ما صار مفضِّ به إلانه قارن القضاء ما يمنع القضاء بالنمن الحال، وهو الأجل، فلم يكوما مقرتين عليه إمكان الأخذ، قال يضيمنان.

## القصل الثامن في الرجوع عن الشهادة في الولاء والتسب والولادة

108.44 قسال في الأصل : وإذا أدّعي رحل على رجل أني إبنك، والأب يجحد دعواه، فأقدام الابن لبيئة أنه إبنه، وفضى القاضي بذلك، وثبت نسبه، ثم رجعوا، فإنهم لا بضمنون شبئة للأب، سوا، وجعوا في حل حياة الأب أو بعد وفات ؟ لأنهم ما ألرموه مالا، وغما الزموه النسب، والنسب ليس عال، وكملك لا يضمنون لسائر الورة ما ورثة الابن المشهود له؛ لأن استحفاق الميرت مضاف إلى موت الأب لا إلى تنسب، لدى تبت شهادتهما، وهذا لأن استحفاق الميرات مضاف إلى موت الأب لا إلى وانسب، لدى تبت شهادتهما، وهذا لأن استحفاق الميرات وإلى الإلك لا الإلى المتحفاق الميرات وإلى الإلك المتحفاق الميرات والله المتحفاق الما المتحفاق الميرات الأبياء المتحلق المتحفاق الميرات الأبياء المتحفاق المتحفاق

٩٠٤٠٩ - وكدا إذا ادعى رجل ولا ، رجل، وقال: يتى أعتقته، والمعتق يجحد، فأقه المنحى الهيئة على دعواه، فم رجعوا، دوسم لا يصمنون شيئًا. سواء رحموا حال حباة المعتقى، أو معدومات ؛ لأن استحقاق البراث مضاف إلى الموت الذي هو أحرهما وجواً، لا إلى الولاء الذي ثبت بشهادتهما.

۱۹۶۹- ولو شهد الرجل أنه ابل هد القسيل ، روازنه ، لا وارت له غيره ، والقائل يقر أنه فتله عمداً ، ونفي الفاغي للمشهود له بانقصاص : فقتله الشهود له ، ثم رجموا من شهدتهم ، فإنهم لا يضمنون القصاص شياء ، لأن لقصاص ليس بهال ، ولكن يضمنون كل صاورته هذا الابن الشهود له من الفتيل لورثته المعروفين ، لأن المتحقاق الميراث همة مضاف إلى المسب الذي ثبت بشهادتهما ، لا إلى الموت ؛ لأن النسب!! أحرهما ، وقد أقروه بالرحرع أنهم أتلغوا ذلك على ورشه المعروفين ، فلهذا المسرا، بخلاف المسألة الأولى.

 عي هذه العبورة مضاف إلى الولاء، وعلى هذا إذا شهدوا متكاع امرأة، ومات الروح بعد فعياه القاضي بالتكاح، ثم رجعوا عن شهادتهم، وكان الرجوع متهم حال حياة الزوج، فلا صمان عليهم.

١٩٤١٣ - ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الروح، ثم رجعوا، صمترا حصتها من البراث لسائر الووثة، والعمر ماذكرد.

1831 - ولو شهدوا والرحل مسهم، كان أموه كافرا أن أياه قد أسلم قبل مونه، وتلميت ابن كافر، وقضى لقاص بالميرات كلد الإبن السام [أم جمواعن شهادتهم، حبيم بعضية بالميرات على الأما الكامو جميع ما ورته ابن السلم [أالأن استحقاق الابن المسلم البيرات على الاس الكامو حميع ما ورته ابن السلم [الأن استحقاق الابن المسلم البيرات على الاب وإذا أسلم كافر، شمات وقد بنان مسلمان، كل واحد منهما يهدوا بديد موت الأب، وإذا أسلم كافر، شمات وقد بنان مسلمان، كل واحد منهما بالميرات بينهما، تم حموا شهود أحد الابنين، فإنهم بصحون حميع ما ورت مقا الابن الأخر؛ لأن المنعقاق البراث في حق هذا الابن عصوب الله تا بالمالام القالم للحال، وإسلامه قبل موت الأب، لا بإسلام القالم للحال، وإسلامه قبل موت الأب بالميلام القالم للحال، والميلام والميلام والميلام القالم للحال، والميلام والميلام والميلام والميلام والميلام الميلام الميلام والميلام والميل

19818 - قال صبى في يدى رجل لا بعرف أنه حراة عيد، شهد شاعدان على يقرار صاحب البد أنه ابنه، وقضى الفاضى ينسبه، ثم صات الآب، وقصى القاصى بالفيرات لهذا الصبى، ثم رجعا عن شهادتهما، فإنهم لا يضمنان شبئًا، لا المرات ولا قيمته، أما الميرات فلات استحقاق الميرات منامصاف إلى موت الأب، وأما قيمته فلائهم ثم يتلفوا عليه ملكه النات قيه، إذا لم يعرف أنه عبد؛ لأن الحربة أصر في بني ادم، إلا أن يعرف خلاف، ولم يعرف.

12819 - ولو كنان مى طوي رجل عينا صنفير ، وأمة صخيرة ، لا بعشرانا عن أنصبهما ، وصناحب اليديدعي أسما علو كان له ، حتى ثبت كونهمنا علوكين لدى اليد يقوله ، تم شهد شهود حال حياة صاحب البناأله أثر أن هذا الصبي تبنه ، وشهد شهود ح ١٤ -كتاب الرجوع عن الشهادات - ٨٥ - . الفصل ٨٠ الرجوع عنها في الولاء والنسب

الخرون، أنه أعنق هذه الأسة ، ثم تروجها على ألف درمه، والرحل يجحد ذلك، فقصى القاضى بشهادتهم ، وألزم الرجل الذكاح والنسب والعنق، ثم مات الرجل ، ثم رجع الشهود عن شهادتهم ، فإن شهود الالن يضمنون قيمة الالن للورثة العروفين إلا ما بخصه من فيراث ، فإنهم لا يعدمون ذلك القدر ، وشهود هنق الأمة يضمنون قيمة الأمة للورث العروفين إلا ما يحصها من المراث

وكان ينبغي أن يصمن كل فريق جميع الفيمة؛ لأن من زعم كل فريق أن المشهود له ايس بوارث، وأن حميع قبيم مموروث للوراة المعروفين، لانصيب له من ذلك، والورثة العروون يصدقونهم في جميع ذلك، فيصمون جميع الفيمة، كما أقروا.

لًا برى أنهم كو شهدوا بهد، بعد موت كلولي ، وباغى الممالة يحالها ، فإن في كل فريق بضمن جميع القيمة ، وطريقه ما فلتا، كما هينا .

قبل في الخواب عن هذا: إثا ذكر في الكتاب لول إلى حيمة ووجهه أن بقال: بأن من رعم الشهود عند الرجوع مني حصلت الشهادة مهم حال حياة الولي. إنا وجب عليهم من قسمة الابن والأمة مور وثة بن الورثة المعروفين وينهما عند أبي حنيفة الأن في زعمهما أن لتكاح والنسب وإن لم يكن ثابناً و فقد ثبت بفضاء القاضي، أما التكاح فلان القاضي علك إنشاء التكاح يو لابة القصاء مي غير سنة ، و بلك " إنشاء شهادة المؤور عند أبي حنيفة إذا أمكن إنشاء ، وحال حياة الزوجين الإنشاء تمكن ، فنبت لنكاح بقضاء القاضي، وإذا كان في زعم الشهود أن التكاح فيت بقضاء القاضي، كان في بقضاء القاضي، كان في بقضاء القاضي، كان في بقضاء القاضي، كان في بقضاء القاضي، في الأول به مض الفيمة أن بعض فيمنها ميراث فها ، والبعض الباقي للورثة المعروفين ، فكانوا مقوين لها بعض القيمة (غير أنها كذابهم في الأول بهض القيمة الها!" أولى عام أن بعض فيمنها من فيه الوجوع ، فيطل إقوارهم ببعض فيمنها كذيبها ، فرجع"!" همدقة في الشهادة كذبها من هذا الوحه .

 <sup>(11)</sup> هكذا في الأصل، وفي م. أوس يمثل الكناضي إنشاء وحال حيثة الزوج.
 إلح، وفي ف: عند إعشاء ولاية النصاء من فيه يبنة بملك الأبت، مشهادة الزور.

<sup>(</sup>٣) ريدمن طاوم و١٠٠

<sup>(</sup>٣) هكذا في الأعمل، وكان فريقية النسم أأ موقع ..

وأما الدين المركز لذا السران المان لا تبكر بشده الند بولاية القضاء من عمر منها مدحل، والحصيمان يدكان ينبان، كما يلك القاصي الإنساء بشهادة الروز ويب الملك الشاء وبولاية المقضاء من عمر مده إلمك الإنساء بشهادة الزور فيما لهلك خصيمان إينياء عمى أحد الروبين عن أبي حيثة، فيله يعول على إحدى الووايش، الشاصي يلك إنشاء الهاء شهادة الزوجين

ال 1931 - قال: كالمساد الفيادي تسهده الروز تنصة ظاهراً وباطناً على عقد الروادة والقاصي لا ياك إنساء الهياء بولاية النصاباء من غير بنه والكل طريعة أن الحصيل علكا إلى الدولة البلك القاصي إلف عامتها فالروادة ويقا كان كذلك كان على رحم شهود الاي ال المسائلة الشاصي إلف عامتها وما وجه ويقا كان كذلك كان تنسبت بعضها بيراث الايل عن البلك ويحقيها بيراث البورية المروض ولا أن الايل كان يكيم على المكان المحالة المرافع عيم حصيته من ذلك كان الدولة المروض حصيته من ذلك المدادة المرافع عيم حصيته من ذلك المدادة المرافع بعض النبياء أنه على بالذلاء على الأمة و فيرفع عيم حصيته من ذلك المدادة ال

وحيرف ما إدا نبهد والذلك لعد سوت الولى والأدافى و عليهم لعد الوحوع أن المسيح في مسلم المراك المراك المراك المراك المحمد الهامل دين و عليهم الماكن و المراك المحمد الماكن و المراك المحمد الماكن و المراك المحمد المحمد و المراك المحمد المحمد المحمد و المحمد المحمد

ولما على في محمد - وهو فوق الى يوسف الأحر - : ينبعي أن يشمن استمود حميع فيسة الإبيء الأمني لابر فع عرادا المحمد وسال لأن مي زمم الشهود عندهما الهماك يصيرا و ولي ضفياء العاصيء وإقدر حب عليهما من فيعتهما مبرات بين الرابة المورون لا حصة الهما من ذلك، عبو خذون بإمراوهم

صال أولا فينصان على الشهود فيسارريه الابن والامة دلان السيبادوماسكاح

ح 14 - كتاب الرجوع عن الشهادات - - 40 - العصل قد الرجوع عنها في الرلاء والسب والنسب وجد في حالة الخياف فيكون الاستحقاق مضافاً إلى الموت الذي هو اخرهما حتى لو كتانب الشهادة بعيد صوب الولى، يضيمون ذلك الأن الاستحقاق في هذه الصورة مضاف إلى ما ثبت بشهادتهم، واسكاح والتسب.

المثل، فحينة بضمنان الفصل إلا ما يحصها المرافع المهر إلا إذا كان السمى أكثر من مهر المثل، فحينة بضمنان الفصل إلا ما يحصها المرافين، بنالاف ما إذ شهد بذالك بعد موت المولى، فإنهما بضمنان الهو للورثة المعروفين، وإن كان المسمى مثل مهو المثل الأن الشهادة بالتكاح من كانت في حالة الحياة، ومهر مثلها مثل المسمى، أو أكثر من المسمى، في بحاف المهو على الروح حصل معرض يعدنه، أو يزيد عليه؛ لأن الذكاح قد نبت بفضاء القاصى، وصار صابع بضعها حرض عن الهر، ولا بضمنان شبك، بخلاف ما إذا كان المسمى اكتر؟ لأن بفتر الفضل حصل الإبحاب بقير عوض، بخلاف ما إذا كان الشهادة بعد الموت؛ لأن في مناهم بغضاء الفاضى، علم يصر منافع بضعها عوصاً عمد أو جباعبه من المهر، اللكاح لد يشت بقصاء القاضى، علم يصر منافع بضعها عوصاً عمد أو جباعبه من المهر، اللكاع ليشت بقصاء القاضى، علم يصر منافع بضعها عوصاً عمد أو جباعبه من المهر،

1934 - قال محمد في الجامع : رجل له حاريتان، لكل واحد منهما ولله ولله ته ممك الزوج، فتمهد في الجامع : رجل له حاريتان، لكل واحد منهما ولله ولله ته في ممك الزوج، فتمهد شاهدان الاحد الولدين بعيثه وأمه أن الرحل الأماد، والرحل والرجل والرحل المناه، والرحل المناه، والرحل المناه، والرحل المناه، والرحل المناه، والأمين بحجد دنك أيضًا، وفضى القاضى بشهادتهم، فالولدان أما المولى، والحاريتان أمي ولد له مناهم أن رجع الشهود لايعتبر في حق المشهود عليه، وأي يعتبر في حق المشهود عليه، وأي يعتبر في حق التناهمين بإيحاب الضمان عليهما، والمناله في حق حكم الضمان على وجود، فإن الشهادة والوجوع عنها حال حباء المولى، فإن كان الولدان كبرين، ضمن كل فريق من الشهود فيمة الولد الذي شهد بنسه، و فصان الاستبلاد في الأمه التي شهد بها

(١) هكذا في فدوم رفيد وذان في الأصل - بمصلهما

<sup>(</sup>١) هكدا في ظارم وهذا وكال في الأصل الأمني

ح ١٩ كنامة الرحوع عن الشهلال - ١٩٥ - المصولة: الرحوع علما في تولاده السلمة المصولي و لأنا في رعم في فترس عند الرجوع أنه أناف على الموليد الذي تسهما بتساهم والدين من الجارية التي شهدالها فقار ما اسقص سبب أمه مغالوات المحال مفرر حورة ورعم كل إسبال حجة في حقه .

قابط من اليموي على فرنس قول أبل حديده أنا يقدمن الل فريق من التجود حموم قبسة الجارية التي سهد فها بالاستبلاد ؛ لأن بالاستبلاد يقوت جميع فبعة احارية عنده . حتى لانضمل بالعمس.

قلمة الديفي بعد الاستيالا وهو الاستقراش سفع في حق التمولي، وإلى أم يكن اللاطفوك، والع شاء يعفر اللتمه على الله اللولي لا يتكن يحاب حسع القيمة تلمولي، فأو هذا القعران فهذه العبوروة.

تم إذا أحد التولى وانت القدر من السهود احد، بن الوالى، كان أمواله مبوالا والاستادة برا الالتراء وكن واحد من الاستراء على الكانتراء وكن واحد من الاستراء على الكرب هناجت إين الولى، كان أمواله مبوالا بين الاثنياء وحدت الخاريتان، وخدس في فريق من الثانج، وفيدة ما يعي من احدية التي شهدو الهام الأثنيا حدودة السابقة بخير حق، ويكان فلا اللهام المبوائة السابقة بخير حق ويكان فلا اللهام المبوائة المبوائة المبوائة المبوائة على الشهدوة كان في الرحرج، والأخدان حملة من شابع المبوائة الشهدود عن عليه، وقول أن إنساد محمة في حقه وأبين محمة في من سابعه وفي الرحرج، والأخدان على الشهود المبالا إلى الشهود المبالا المبوائة المبالا المبوائة المبالا على المبالا على المبالا على المبالا على المبالا المبالا المبالا المبالا المبالا على المبالا ال

قال. ويرجع كل فرين من الشهود على الولد الذي نتهدوا له فيند ورت عن أيبه والضحيم أبوه من مهمه الولد الذي شهدوالله ومن يفضان الاستيلاد في أمه الأن في وعم كل الن أذاب أتحد ألوه من شهيود أحده بعير حق، الأبهم صادقون في الشهادة، كادود في الرجوع، وصارضك وبنًا في بركته، والدين مقدّة على الميراث، ورعم كل. ج ١٥ كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٩٥٠ الفعيل من الرجوع عها في الولاء و السام وسائل معتبر في حقه ، وكان يتبعى أن لا يوجع كل فريق من الشهود في طعيب الابن الذي شهادو، له بشيء الأن الابر وإن أثر لهم الكناء إلا أذهم ردو، إثر اردحين رج موذ، فإنها بالرجوع اعترفوا أن ما أتحد لميت شهاء استوفى صحافًا راحاً له عليهم ، والإفراد ما تأراف أ

ظها: إن مشابع للغ قالوا: ما ذكر محمد في الكتاب مؤرك، وتأويله أن الشهود رجموا عن الرحوع، فقالوا: صدفنا في الشهاده، وكذبها في الرحوع، عام إدا كالو ثابتي على الرحوع، فلا شيء لهم، وإدا كان تأويل الممألة مذاء متقرب: أن كل مربق وإن رجوا إمرار الأبي الذي شهدوا له ولا أن الأبن مصرً على فراره، فهب أن ذلك الإقرار قد بطل بالتكذيب، ما لإفرار الفائم بعد، جوع الشهود عن الرجوع لم ينطل، الاندام التكذيب، فياحل التصديق به .

هذا إذا كان يجحد كل واحد منهما مدحيه العالية كان يعدق كن واحد منهمة صاحبه و فالشهود لا يضعنون شيئًا للانس، ويأحد كن فريق من السهود ما ضعى المبت من قيمة الوالدائش وودله رمن نفصال أمه كا ورث عن أيهما؛ لانهما أفرا أن

<sup>(</sup>١) وهي ۾ آلا لکون ۽

<sup>(</sup>۲) زید می ند، رف

ج 18 - كتاب الرجوع عن انتهادات - - ٩٠ - المصل ٢٥ كر من عنها في الولاد والنسب - - عليه الله على الولاد والنسب

وفيما إدا جحد كل واحد مهما صاحبه ، فكل فريق من الشهود يأخذ ما ضمن للبيت من عبب الابن المشهود له خاصة ؛ لأن هناك كل واحد من الابنين ولكر أن يكون ما اخذه أبوه من شهود صحبه دينًا في تركته ، فلا يستوفى ذلك من نصيبه ، أما هها بخلافه .

قال: ولا يضمن كل فريق من الشهود ما ورثه الإبر الذي شهلوا له مانسب تلاين الأخر و لأن الشهادة حصات في حال حياه المولي، واستحقاق الإرث إذا كانت الشهادة في حالة الحياة مضافة إلى الموت، لا إلى انسب والموت لم يتبت بشهادتهما، علم يكن الناف حاصلا بشهادتهما، فلا بضمنان شيئًا.

هذا الذي دترتا إذا كانت الشهادة والرجوع حال حواة المولى، وإن كانت الشهادة حال حياة المولى، وإن كانت الشهادة بال حياة الولى، من الفويقير، والرجوع بعد وفياته ضمر كل فريق الإين الذي لم يشهدوا له، ونصف قيسة أمه فقه أما نصف فيسة بالإين الأن في زعم كن فريق من الشهود عبد الرجوع أديم أتلموا مشهادتهم عالية الولا المشهود كه، وصار ذلك وبنا عليهم للديت ميراتاً بن ورشه إلا أن الابن المنهود له أبر أهم عن نديات من المرابعة على على فريق جميع قيمة الولا المشهود له؛ لأن هاك المنهمة المولى، والمولى لم يصر منابرة انهم عن شيء من ذلك، وأما نصف فيسة الإلهاء للله المنالة الم

وأما نصب قيمة الأم فنة مخاص الرجم الأول، فإن هناك كل فويق يضمن معيف فيمة الجارية المشهود لها الاين الأحر أم ولد؛ لأن هناك المولى أحذ صمان النقصان من كل فويق من المشهود مرة، ولا ياز مهم ذلك مرة أحرى، أما ههنا محلافه، ولا يرجع كل فريق من الشهود عا ضمن للاين الذي لم يشهد له على الاين المشهود له إحلاف الرحم الأول، وإن عناك يرجع كل فريق من الشهود على الاين المشهود له [22] عا أحدة المولى منهم الأن هناك صار دياً في تركة الأب، والنين مقام على البرات أما ههذا الأب لم

<sup>(</sup>۱) روشمن شروم وف

بع 1 كتاب الرحوع من الشهادات - 91 - الفصل 1: الرحوج عنها في الولاء والسبب يأتي من الشهادات الرحوع عنها في الولاء والسبب يأتي من المشهود، وصار فلك دينًا على الأخ برعم كل البيء ودين الأخ لا يسموفي من تركة الأب، ولا تصمل كل فراق للابي الأخو ما أحرار الشهود له من المبرات الذي تقر فا فراة في الوجه الأول.

وهذا الذي ذكرنا إذ كان كل ابن بمعد صاحبه فأما إذا صداً في الن صاحبه فاشتهود الابضاء و الاداري تارقاء لما ذكر ناجي الوحه الأول، وإن كانت الشهادة من الفريقين، والرحوع عليا بعد وفاه أنولي، وترك البت أحاً معروقًا، وأموالا الغيرة، وقد كان على الفاصي بعن الإبني، وبعني أمهما، وقصى باليراث، وكل واحد من الابنين بحجد صاحبه، فإن كل فريق من الشهود بضم للابن المات المريشهد له جميع فيسة الإس الذي شهد له، وحميع فيمة أمه، بخلاف ما وذا كانت الشهادة في حياة الولى، فإن هيك بضمن كل قريق بصف فيمة الاس الشهود له، وتسف فيمة أمه كالريالا عرائية المراسف فيمه أمه كالريالا عر

والدرق: أن النهادة بذا كانت في حاله حياة، والصوابية الفصاء، فعن زعم كل قريق من الشهود عند الرجوع، أن قسة الاس الشهود له قد الراماء فعمار ذلك مبر الأابين الاثنياء، الأن في زعم كل عربيق أن الامن المشهود له بالام بكن وارث، فقد مسار وارثا يقض القاصي، وإن شهد بالرور + كما كانت الشهادة والفعال بها من حالة الحياة، فلم يصر كل فريق معراً للامن الأعمر إلا يتصف قيمة الابن المشهود لا، وتصف قيمة أنه

قاما إذا كانت الشهادة والقضاء فها بعد الوفاة، عفى زما كل عربق أن قبعة الابن المشهود له بكسالها للابن الاخواء لا حظ للابن الشهود له حياة لأن في رضعه أن الابن الشهود له حياة لأن في رضعه أن الابن الشهود له له يكن وارف، ولم يعر وارفاية ضاه الفاضي شهاد تهما بالزور، كما كانت الشهدة والقضاء بها بعد موت الولى، قعماد كل فريق مفراً مجمع قمعة الابن الشهود له، ومجمع قيمة أمه للابن الاخراء والابن لأمر صلاحه في دلك، حيث جحمه وبالة كانت اللابن الشهود للابن الآخرا،

مخلاف ما إذا كانت المهاده في حال حية الله بي الرهفة لأن الشهاده إذا كانت عد الوقال، فاستحفاق الإرث مصاف إلى السب الذي تبت شهادة الشهود، فكان التلف مضافًا إلى شهادة الشهود، فأما إذا كانت الشهاده في حالة الحياد، فالتلف غير مصاف إلى شهادتهم . على ما مر ، فلهذا افترقاء رالا يرجع كل ترين من الشهود بما صلى الابى الأخر في مبرات المشهود له ، لما فلنا في الوجه النالي ، ولا يعرم " الشهود للاخ شيئاً . لأن من حجة كل قريق أن يقول للاخ : لولا شهادتنا لكان الحرمان تابعًا في حفك شهادة الفريق الأحر

۱۹۶۱ من هذا إذا كانت الشهاد نان من فريقين منفر نفي، وأما إذا كانت من فريق واحدة : هذا إذا كانت من فريق واحدة : هذان إبناى من هاليس الجاريس، والأمان كبيران بدعيان ذاك مع الجاريس، فقطعي القاضي بالمهاد نهم شم وجدوا، ودن كانت الشهادة والرجوع في حال حياة المولى، ضمن الشهود للدولي قيمة الولدين وتقصان الاستيلاد، ما ذكرنا وبما إذا كانت الشهاد نان من فريقين، فإذا أحق المولى هلك، واستهلك، في مات المولى، لم يعزم الشهود شيئاً من قيمة الأمتين؛ الأميم ويرجع الشهود جان المعيان في أرائ الشهود، ويرجع الشهود جان المعيان في أرائ الشهود، في الشهود، ويرجع الشهود جان المعيام الشهادة عنه العمل المنافق الشهود في الشهادة عنه الكلم من أبيهما الأنسا يصدق الشهود في الشهادة عنه الكلم من أبيهما الأنسا يصدق الكلم من الشهود في الشهادة عنه الكلم من الشهود كان أبيان في الكلم الشهود كان الشهود كان المنافق المنافق المنافق الكلم من الشهود كان خياة المولى والمدين مقدم على الميراث، والميضمين الشهود للأخ شيئاً عالى وراث الإينان إلى كان الميث أح الألمي شهدوا بالنسب حال حياة المولى.

وإن كانت الشهاده في حال حياة الولي، والرجوع بعد وقاد المولى، ميعرم الشهود نبينًا للانتين، ولا للأخ إن قان للميت أج ما قالم، وإن كانت الشهدة والرجوع بعد وقاة المولى، فالشهود لا يغرمون للانو سبنًا، ويعومون للآخ إن كان للمولى أخ قيمة الجاريين وقيمة الابنين وما ورته الابند، بخلاف ما إذا كانت الشهارتان من مريقين، هاذ هناك لايضمن الشهود فلاغ، وإن كانت الشهدة والرجوع بعد وفاة المولى

والعرق بين العربة بي والفريق الواحد بأنى بعد هذا كله إذا كان الولدان كبيرس. والشهود فريق واحده فأما إذا كان النسهود قريقًا واحدًا، والولدان صعيرال رفت الشهادة ينظر باوغهما، فإن يلغاء فإن صدق كل واحد سهما الشهود في جميع ما شهدوايه، فهذا وما أن كانا كبرين وقت الشهادة، ولاعب جميع ما شهديه الشهود

<sup>(1)</sup> مكاذا في طب ف م م ركان في الأصلي .. و لا يعرب م

ج ١٤ كتاب الرجوع عن الشهادات - ٩٣ - العصل ٨: الرجوع عنها في الولاء والنسب مواد، فإن صنف كل واحد منهما الشهود ويما شهدا لده و كلمهم فيما شهدا لصاحبه مده وهدا وما شهد أكل أمن فريق، وجحد كل واحد مهما صاحبه سواء، لأن انشهاد: ههد لا تنتقف .

وإن الأنب كل واحد منهما شهوده، إما لأن منا تكفيب بعد القضاء، وأنه لا بر سب بطلان القضاء والشهادة لها يبن أولاه لأن هذا تكفيب فيه شهدا عليه الافيما شهد لله وتكفيل المشهدة لها يبن أولاه لأن هذا تكفيب قض الشهادة مناجباً المكفيب، صار هذا الفصل ، وما إذا شهد لكل ابن فويل هي حدة ، و حجد كل واحيد صنحت سنده سواء ، وإن لم يفكر محمد في الكبيرين هذا المعمل أنه إذا كان الشهود في الكبيرين هذا المعمل أنه إذا كان الشهود في الكبيرين هذا المعمل أنه إذا كان الشهود فيها شهدوا له ، وكديهم فيما شهدوا لها العين شهادتهم؟

حكى عن القاضي الإسام أبي على الحسين بن الحصر النسمي: أنه قال: الانفيل شهادتهم، وعرق بين الكبيرين والصعيرين، فإن الصغيرين إذا بنك رصدق كل واحد ضهم الشهود قيم سهدراته، درن صاحبه لا تبطن الشهادة.

والفرق: أن كل راحد بن الابنين فيسل الشهود حيث قالبهم فيسا شهدوا به نصاحه ، إلا أن في حل الشهدوا به المصغرين التقسيق كان بعد القضاء لهما بهذه الشهادة في حالة المسغر ، وتقسيق الشهود نه الشاهد بعد لقضاء لا يوجب بطلان اغضاء الآن الفاسق وبما يكون صادق ، لا يجوز إبطال اغضاء ، وهما إذا كان أهلا للسهادة عيدنا ، فعلى اعتبار أن يكون صادق ، لا يجوز إبطال القضاء ، وعلى اعتبار أن يكون كاذباء يجوز إبطال القضاء ، وكما لا يجوز إبطال الفضاء بالشك ، أما في حق تكييرين التقسيق وجد قبل انقضاء ، وكما لا يجوز إبطال العضاء بالشك ، لا يجوز النضاء بالشك ، وعامة انشام ، قالوات لا ، بل الجواب في حق الكبيرين والمغيرين و حد ، حتى يجوز القصاء للكبرين بهذه الشهادة لأن كل واحد من الكبيرين ، وإن كذب الشهود ، وتكن كفيهم فيما شهدوا عليه ، لا فيما شهدرا له ، وهذا لا يو حد خللا في الشهادة ، إذا كشهود عليه أماً ، يكف الشهود وبيما يشهدوا .

١٩٤٢٠- ولهذا قلت الإناضهذ الشهود لرجل بدين مؤجل، وأنكر الشهودانه

الأحل، بقبل الشهادة، وإن كلمب شهوره في الأحل؛ لانه كذَّتهم فيما شهدرا عليه الأحل، بقبل الشهادة عليه الأن الأجل عليه و يتكر لأن الأجل عليه، وكذائك إذا شهد وحلان لؤيد على عمر و بألف درهم، وعسم و يتكر ذلك، نم شهدرا لعمر و على زيد بحالة دبيار، وربدينكر، فالقاضى يقصى بالشهادفين جميعا، وقد تعلم كل واحد منهما شهوده؛ لأنه تضيم ويما شهدوا عليه، صبح أن الجواب في حق الصغيرين

قال قبل أوا كان الولدان صغيرين ينبقي أن لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ه لأن هذه شهادة على السبب والخربة والشهادة على حربة العبد و لا نقس من غير دعوى العند منده، والدعوى من الصغيرين لا يتصور .

قلتا. إمّا قبنت علمه الشهادة قوحود الدعوى من الصغيرين اعتباراً ، بيانه أن قل واحدة من الأمنين تدعى نسب ولدها وحريته ، صح دلك منهما الأداما تدهى قل واحدة منهما للفسها من أمية الولد ، لا يثبت إلا بعد ثبات نسب ولدها ، فتقوم دعوى قل واحدة منهما مفاه دعوى ولدها ، فهو مجى قولنا ، وحد الدعوى من الصعيرين اعتباراً .

1984- وفي نواد عسمي بن أبان أن جل مات، وترك أخا لأسه ، قبعاء بهن وأداى أخا لأسه ، قبعاء بهن وأداى أم أخود لأبيه وأمه ، وجاء بهن وأداى أم أخوه لأبيه وأمه ، وجاء أخرين شهدا أنه أخوه لأبيه وأمه ، وبناه أخرين شهدا أنه أخوه لأبيه وأمه ، ويعطبه كل البرات، وبن قضى بدلك، شهر جع الشهود عن شهادتهم حملة هسمن اللذان شهدا أنه أخ لأب تلكي البرات، واللدان شهدا أنه أخ لاب تلكي البرات ولأن من قبل أنه قد استحق شهدة النظين شهد أنه أخ لأب بهمد البرات، إذ للميت أح احر لأب، فضمان ذكك عليهما خاصة ، واستحق شهادة اللأبين شهادة الأنهن شهادة واحد من الفريقين دون صنحيه ، فهو على أبضاء ومو السنس

1987 - ولو رجع أحد الشاحدين اللذين شلها الله أخرو الآب، وأحمد الشاعدين اللذين شهدا أنه أخ لام، صبت التسف يشهدا الالأم، ولو لم يكن الآمر على ذلك، ولكن شلها شاهدان أنه أع لأب، وقفيي القاضي له بنصف الذل، تم حاء بشاهدين أخرين شهدا أنه أع لأم، وقعيي القاضي له بالنسف الأحر، ثم رجع التهود جم يمّاء فعلى كل فريق نصف المال؟ لما ذكرتْ أنّا الواجب على الشاهد عند الرحوع ما قضى به شهادته، وإنما قصى بشهادة كل فريق في هذه الصورة بالنصف.

١٥٤٢٣ - ولو شهدشاهدان أنه أخ لأم، وقضى الفاضى له بسدس المبراث، شم شهد أخرال أنه أخ لأب، وقصى الفاضى له ببالتي المبراث، نم وهموا، عملى اللين شهدوا أنه أخ لأم سدس المال، وعلى اللهن شهدوا أنه أخ لاب خمسه أسداس المال، وهو بذه على ما قك.

وكيلك إذا شهدوا معًا، وعدل أحد الفريقين، وفضى القاضى بشهادتهم، فإنه ينظر في هذا إلى لقصاء، فمن قصى بشهادته أولاً، فعليه صمانها قصى بشهادتهم، والباغي على الفريق الأخر

ولو أذ الذي ادهى أبه أح لاب وأم، شهيداله نساهداله أخ لاب وأم، وشهيدله شاهداله أخ لاب وأم، وشهيدله شاهد أخر أنه أخ لاب، وفضى الفاضى بالمرات له، نم رجع البدى شهيداله أخ لاب وأم، فعليه ضمان نصف المال، وإن لم برجع هو، ولكن رجع الذي شهداله أخ لاب، فعليه ضمان نطف المال، وإلى رجع الذي شهداله أخ أخ لاب، فعليه ضمان الملك، وإلى رجع الذي شهداله أخ أخ

قال الحاكد أبو المصل: يحتمل أنديكون وجه فقد المنافة أن الشاهد بالأخوة لأب وأم، شارك الشاهد بالاخوة لأب في إيجاب المعيف، فهو عليهما تصفاف وضارك الشاهد بالاخوة لأم في إيجاب السندس، فنادك عليهما، وشهد بإنفر ده بالثلث الباكي، وكان مجموع شهادة الآخرين شهادته "أيضًا، فما أو أصف طاك الثلث على الشاهد بالأخوة لأب وأم، تصفه على الأخرين بصفين

ومعنى قوله: مجموع شهادة الأخرين شهادته أنه شهد بالأخ لأب وأم، ومجموع شهادة الأخرين هذا أيضًا؛ لأن أحدهما شهد بالأخوة لأب، والأخر شهد بالأخوة لأم.

19378 - وفي بوادر عبسي أيضًا: رحل مات وترك منذًا وأخًا لأب، وأعطى القاضي البيت النصف، والأخ النصف، ثم جاء رجل وادع بأنه أحو المبت لأب وأم، فشهد شاهدانه أحود لأب وأم، وشهد أخر أنه أحود لاب، وضهد أخر أنه أخود لأم،

<sup>(1)</sup> مكتافي في فيه من وكانهي الإصل الشهامية

وون رحع الذي شهد آنه (إحوة الأمه وأبيه ، فإن عليه صمان بصف ما صار له من الميرات، وإن رجع الذي شهد آنه أخ] " الأب، معليه ضمان ثلاثة ألمان ما صار له من الميرات، وإن رحم الذي شهد أنه أخ لام، فعليه ضمان تمن ما صار له من الميراث.

قال الحاكم أبر الدصل: إنه استحق نصف ما أخذ بشهادة الذي شهد أن أخرالات وأم، ويشهادة الذي شهد أنه أحوه لأب، فهر عليهما حميعًا. والنصف الأخر استحقه بشهادتهم جميعًا، فتصفه على الذي شهد أنه أخ لأساوأن، ونصفه على الأخرين؛ لأذ شهادتهم بإزاء شهادته، هذا هو المقول عن الحاكم الشهيد، ومعنى هذا الكلام أن الملاعي أخيذ يحكم الميراث النصف صيار تصف هذا النصم تصيفانه واحتجنا إلى حساب سصف نصف بقصه ، رأقل ذلك تمالية ، حجلنا مير الله المالية ، ثم عدما لي أصل البيث، وفلنا: في بدالابية فرمعة، وفي يد الآخ لأب أربعة، وقد قضى انشاضي اللمدعى بالأربعة التي في يدالأم تصفها، وذلك سهمان بشهادة الذي شهد أنه أخ لأب وأم، وشهادة الذي شهد أنه أم لأب. فعد الرجوع بكون ضمان ذلك عليهما على كل واحد بنيو" والنصف الآخر، ودلك سهمان، فضي به شهادة لكل نصفه، وذلك سهم بشهادة الذي شهد أنه أح لأب وأم، وتصفه وذلك سهم بشهادة الأعرين، وهذا لأن شهادة الأخرين بإزاء شهادة من شهد أنه أخ لأب وأم [لأن أحد الأخرين شهد أنه أخ لأب، والأخر شهدأته أح لام، ومحموع شهادتهما أنه أخ لأب وأماأ أعصار النصف الآخر مفضيًا به بشهادة الكلي، فيكون بصفه ، ودبت سهم على الذي شهد أنه أح لأب وأدر ونصفه وذلك مهيرعش الأخرين، فأنكر عذا السهير، فضعف اسهة وحتى يزول الكسر، فجعلنا ميرانه على سنة عشره في يد الأخ لأب لمانية، قصي بجموعها للمدعى نصمه ، وذلك أو بعة متهادة الدي شهد أنه أخ لأب وآم ، وشهادة الدي شهد أن أمرالاب، فصيبان ذلك عليهما تصفان، على كل واحد سهمان، وتصفهما وذلك أربعة

(١٤) ريدس طاء في م م.

<sup>(</sup>٢) مكدا بن الأصل، وتناد في فيدوم: أستهما

<sup>(</sup>٣) ويدمن فاء قمام

منه دسم صلة بصفياء ودلك سهمال بشهادة الدى سهدا أنه أخ لاب وأم، ويكون دلك عليه، ويصفها وذلك سهماد بشهادة الأخريل بشهادة كل واحد البيما سهم، وخسان دنت يكون عليهما، وألك سهماد الدى شهد بالآب والأم مرة سهماد من تعاليم، ومرة سهمان أيضاً وقط تصف ما صار للمدعل بالبرات، وأصاب الذى شهد بالآب مرة سهمان لل أربعة ، وهو تصف ما صار للمدعل بالبرات، وأصاب الذى شهد للبدعل من الميرات، وأصاب الذى شهد للبدعل من الميرات، وأصاب الذى شهد ما لام سهم من لما البية، وهو تمن ما صار للبدعل من الميرات، وأصاب الذى شهد ما للميرات، وأصاب الذى شهد ما لام سهم من لما البية، وهو تمن ما صار للبدعل من الميرات،

103.00 وقراد أن يشرباله الاس الله ووجه، فأخذ ميرانه، قحاء رجل اخر، وادعى أنه ابن اللبت، وأراد أن يشرباله الاس الله ووجه، فأنكر الاس المدو ف سببه، وتكر أن ركون وصل إليه من البوات شيء فأس شاهلين، فشهدا أنه امز البت، وقضي القاصي له سببه، ثم أن بساهلين أخرين، فشهدا أنه وصل إليه من مال البت كذا وكذك فقصى التناصي خيبه ينصف ذكك للابن المعنى، ثم وجع الشاهدان اللهان شهدا بالسبب، شده ما وصل إلى نشعى من طالبه فإن صحنا ذلك، شه وجع الاحراك، رجع شاهدا السبب، طابعه ما ضعناه الاس الحروف، وكان اللها العروف، وكان الابن الحروف، وكان العروف، وكان العروف، وكان العروف، وكان العروف، وكان العروف، وكان العروف، وكان الديارة والعروف، وكان العروف، فلم ال

ولو كانوا رجعوا جهيمًا، فالاين المعروف باخيار، إن شاه في من شاهدي النسب ورجعها على شياهدي " القال، وإن تساء فسمى شياهدي القال، وإنما صسور شياهدي الاسب والان الشهادة بالسبب بعد الواب شهادة بالميزات، والقدماء بالسبب بعد الموت فضيا، بالميزات، فكل ما كان ليميت من مال في يدي وارث وغيره، فقد قصى انقاصى للايز الدعي يحصد منه حيث قضى قه بالنسب،

1967 - رجل مات، وترك بنه وأخَّ لأسوام، وأحدث الابنة نصف البرات، وأخيذ الاغ نصف نفسيات، فنحاه ، جل أخير، وادعى أنه أخ البت لأب وأم، وجمه بذاه دين شهد بدلت، وقصى الفاصى نسبه، وأشركه مع الأخ المعروف في طيرات. المرجعات شهادتهما أنه أم لأب. وقب على شهدتهما أنه أخ لأم، أو على المخس،

<sup>19</sup> الريد من طو فيندي.

مسما بصف ما صارفي بده من البرات، ولا يصدنان حميع ذلك؛ لأنه استحق البرات مستدن ، وقد رجعا عن أحدهما ، وقفك لد رجع أحقه ، اعن شهاده أنه أم لأم اوتيت منى نسهادته أنه أع لأم، ورجع الأحم عن نسهادته أنه أع لأم ، ونبت على شهادته أنه أح لأس) " ضمن كل واحد مهم، الربع عم صدر في بده الأنهاد رجعا عن بصف الشهادة، وليت على بصف الشهادة، والد ، معال مي هذا على المساخيل، والفريد إذا إذا فهد كل فريق على أحد السيس سوة .

ولو شهد كل هرين على نسب، بأن شهد احد الفريقين أنه أخوه لأديم، وشهد الفريق الأخر أنه أخوه لأمه، بم رجع أحد العريقين عن شهادتهم، صمن نصم المال، كذا هوتا.

وإن قبل: إدار معاعل احد النسبين، يسمى أن يصبحا جميع البرات؛ لأن عند لرجوع مدرا مقريل أنه بس بواوك، وأنهما أنلط جميع الليشهد تهما أنه وارت.

ظناه إليهما لم يشهدا أن واوت فقط، ولو نمها، أنه وارضه لا تقبل تا هادنهما . وإليما تمهما له بتسيري، والمستحل للبواث يهما، تها رجما عل أحدهما، وتساعلي لأخرار

قبال . الا يراي أن رجلين لو شبهها على شهادة نساهه بن حق فرحل ، وقبقى القافس بشيدة تهدادة أحد الشاهدين ، وليتأعلى القافس بشيادة أحد الشاهدين ، وليتأعلى النهادة الشيادة الشاهدة الأخو تهدا لإيضاديان إلا نصة القال ، وقعار عما أنه الشهادة التي تمتا عبيا ، لا يستحق بها شيء

49 (49 ما - رحل سات وترك العربين لأم، وأخا لأب، وأعطى الفاضى الأخوين الأم الله الله وأمام والمسلمية الأخوين الأم الشائل من المامي وجد أنه أخود لأديم وأمام وسهدله شياهها، أنه أخود لأمه وعال شياههاي على النسب من الأب عاليات الهاضى بقطمي بأنه أخ لأم، وله أن يدمل مع إسواء لأم والأه شربك في المسرات كله، وهو يهدل العالم على المسرات كله، وهو يهدل الدامل مع الأخوم الأم المنافذة الإحمال الأحمال المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة الأحمال الأحمال الأحمال الأحمال المعالمة المع

ولو كان أقام أو لا شاهدين أنه أح لأب، وقصى القاضى بدلك، وأخذ نصف ما هي بد الأخ، ثم جاء شاعدين أنه [أخ لام، ثم جاء باء بلا عدين أنه إلا أمن الأب، فقصى القاصي بذلك، وأخد ما نقى في بد الاخ لاب، ثم رجعوا جميعًا، فعلى كل فريل نصف العدمان -واثم أعد بالصوات-.

<sup>(</sup>۱) زيدمو نڌ، ف، م

<sup>(</sup>۱) زيدمر شاه ده م.

## الفصل التاسع في الرجوع عن الشهادة على الشهادة

1987 قال في الأصل ، وإذا تنهد ب قال على سهادة تنافذين بعن باحل، فم رجع الأصول والذائع صيفا، قال أنو حقيقة وأبر برسماء الاصمان على الأصول، وإنما الضمائل على القروع، وقال محملاً المشهود عليه بالخيار، إن ساء صلى الأصول، وإن شاء فلمل القروع، وإنارجع الأصول وحادثم، فلا صمان عبهم عليممان خلافًا لمحمد وحمه الله.

وروي الن سمت عبة عن أبي يرسف أنه إذا رحم الأصول، فهم فسائنون، وإن جع العسر، ع و حدمر، فعلهم الفسال بلا خلاف، فوجه قول محمد: إنه ، حسد من كل دريق بعني الأمسول و الفروع في حق الشهرة قليه سبب صمال على حدة على سمل السائلوة، فكان له أن يضمل أيهما ساء، قيما في العاصب مع عاصب العاصب.

بياله: أنه مبيدا اللك نفل منهادة الأصول إلى مجدّر القاصي، ولقل شهادة الأصول يثبت بهنده فيقدلولا إنسهاد الأصول فالفكل الفروع من النقل، ووولا غال الفروع لوبيد اللقل

وقوينا على سبير البشرة؛ لان العروم في نقل شهددة الأصل مباشرة حقيقة، وهذا ظاهر، والأصل ما المرمدس حيث الحكم، لأن أدام المروع سقون إلى الأصول؛ لأن المروع مصطرون من حهة الاصول إلى الأدام بما الإشهاد، فإنهم لو استعوا من الأدام أثمر أن

لايان أن قسطية العناصي اعتبار منفولا إلى انشاهسيده لأنه مصلط إلى العضاء من جهتم واتمانو امتع عن العضاء يأثي، كفا فهتاء فإنا ضمر القراوع، فانفروع لاير جعود على الأصول، كمنا في باب الفصاب لو صمير المالك العاصب الثاني، لا ج 13- كتاب الرجوع عن الشهادات ١٠٦٠ - الفصل 21 الرجوع عن الشهادة على الشهادة يرجع به على العناصب الأول، وإن ضمن الأما ول: قالأصا ول لا يرجع بعن النووع ، بحلاف ما لو ضمن أثالك العاصب ، حيث يرجع به على عاصب الغاصب ، وأبو حبيقة ومحمد قالا: الأصول مسبول للتلف من وجه ، والدووع مباشرون المتلف من وجه ، والدووع مباشرون المتلف من كل وجه .

بياه أن سبب التلف نقل شهادة الأصول. والأصول مسبون لهذا النقل الأن بعد ما وجد الإشهاد من الأصول لا يحصل مقل شهاد، م إلا بعد و جود فعل فاعر مختاره وهو أداء القروع شهادتهم، وهذا هو حد التسبب، فأما الفروع صاشرون لهذا التقل من كل رجعه، فإن بنفس أداء الفروع شهادة الأصول نصير شهادة الأحول مقولة إلى محلس الفاضى من عبر أن يحتاج فيه إلى فعل عامل مختاره وهذا هو حد المباشوة ، وقد عرف من أصلنا أن المباشرة مع المسب إذا احتماعا، وحما متعديان أن الضمان على المباشرة .

وقوقه المآن أثناء الفرع منفول إلى الاصل إلى أخراما ذكر، فلما الاصطرار في حق المروع البدال وجه دون وجه الأنسبب هذا الاصطرار عقباوى وهو الاتم، وبالمغبوري يثبت الاصطرار من وجه الآن المعباوى ليس نقائم للحال، ألا برى أن قضاء القاضي سنت، وعبد الآخرة اعتبر مقولا إلى انتباهد من وجه دران وجه حتى كان لمولى الفتيل تغيمبر الشاهد، ولا تجب الكفيارة على الشاهد، ولا يصبر الشاهد مجروعاً عن المراب، كذا هي

ويذا لبت أن أناء القروع صار متقولا إلى الأصول من وجه دون وجه، هقد ("ما أم يصرا" منفولا كان الأصل مبتلواً" ما صار منفولا كان الأصل مبتلواً، ويقدر" ما صار منفولاً كان الأصل مبتلواً ويقدر والمستمان على المبتلو من كان وجه، وإسجاب الصلحات على المبتلو من كان وجه، وإذا رحم العروج وحدهم، وجب عليهم الضحال، ومنا ظاهر، وإن رجع الأما ول وجه، عهم، الاصارة وحدهم، وجب عليهم الضحال،

١١) حكتا في م. وكان في الأصل - فيعدر -

<sup>(</sup>t) وعي قاء الموسورات

<sup>(</sup>٣) مكادا في م راط ، وكان في الأصل أ ، ويقام

وفهه نوع إشكال؛ الآنه تعذَّر إيجاب الضمان على الماشر، فيجب على المسب، كما في الحافر مع الماشي.

واجراب: أن الأصول و كانوا مباشرين مع العروع من كل وجد، بأن شهدوا جملة بشهادة أنسهم، قم رحع النال، ويقى النال، لا يجب الضمان على الراجبين، لابه بقى من يقوم بشهادته جميع احق [فلان لا يوحب الضمان ههنا، وقد بقى من يقوم بشهادته جميع اخق]"، والراجم مسبب من وحه أولى.

وهذا اللذي ذكرنا إذا غال الأصول " كنا أسهدناكما بباطل، فأما إذا فالوا: لم تشهدهم أصلا فلا فسمان على الأصول بلا خلاف ؛ لأنه لم يوجد منهم الرجوع له أنكروا الإشهاد أصلا.

1937 هـ قال، ولو سهد شاهد ن على شهاده أربعة، وشهد شاهدال على شهادة أربعة، وشهد شاهدال على شهادة شاهدين بحل على رجعوا، فعلى تول لمي حنيقة: الصحاد على شهادة الأربعة، وللنه على اللذين شهدا على شهادة الأربعة، وللنه على اللذين شهدة على شهادة المنتي، وهذا قول أبي حنيقة وأبي يوسف.

وقال محمد: الضمان على العريقين نصفان، وأجمعوا على أنه إذا شهد! شاهدات على شهادة شاهدين، وشهد أربعة على شهادة شاهدين، وباني للسألة بحالها، أن الضمان على الغريقين لهيقان.

والفرق لهما: أن الحكم منطوع بشهادة الفروع، ولهدا لا ضمان على الأصول عند الرجوع عدهما، فلما كان الحكم مقطوعًا يشهادة العروع، يحب عتبار عدد الغروع، دون عدد الأصول.

• ١٥٤٣ - إذا شهد شاهدان على شهادة تباهدين على رجل بألف درهم، وشهد أخراد على شهادة بشاهد واحد بناث الألف بعينها، وقضى القاضى بالألف بالشهادتين جميعًا، ثم رجع واحد من القريق الأول، وواحد من القريق الثاني، كان عليهما ثلاثة

لا) زيد من ظاه هـ. م.

ج18-كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٠٢ - الفصل9: الرحوع عن الشهادة على الشهادة أتسال المال، الشمنان على أحد الأولين، والشين على أحد الآخرين 1 لأن الفريق الأول أثبت جميع المال؛ لأتهما قام مقام شاهلين، والفريق التاني أثبت تصف الملا؛ لأنه قام مقام شاهد واحد، إلا أن ذلك النصف شائع في النصفين، فإذا بقي واحد من الفريق الأول، بقي به نصف [الحق، وإذا يقي واحد من الفريق الثاني بقي به نصف]\*\* النصف وهو الربع، إلا أنَّ هذا الربع شائع في التصفين، في النصف الباني بيمًا، أحد الأولين، وفي النصف الساقط برجوع أحد الأولين، فصار تصف الربم، وهو الثمن فانحلا في النصف الذي بقي [بيقاء أحد (لأولين، فلا يظهر ذلك، ونصفه وهو الثمن في النصف الساقط، فعفر]" ذلك القدر بيقاء أحد الأخرين، فكان الساق، من الحق بالشاعدُين البافيين خمسة أثمانه، وكان النائف برجوع الراجمين ثلاثة أنمانه . فيجب ضمان ذلك على الراحسمين، ولكن أثلاثًا؛ لأن الفسريق الأول أوجب كل المال، والفسريق النساني أوجب نصف المال، فكان الفريق الأول مثبيًّا مثنى ما أنيته أحد الأحرين، فيكون الغرم عليهما أثلاثًا، ولو لم يرجع إلا أحد الأولين، كان عليه ربع الحق؛ لأنه بقي بيقاء صاحبه على هذه الشبهبادة بصف الحق، والأخيران أيضًا بسقياء نصف الحق، إلا أن الشابت بشهادتهما نصف الحق شائعًا نصفه، وهو الربع مما بقي ببقاء أحد الأولين، ونصفه، وهو الويع مما سفط يرجوع أحد الأولين، فيفي من النصف انساقط بحكم بقاء الأخوين على الشهادة نصف، وهو الربع، فيكون البائي في الحاصل ثلاثة أرباع، فضمن الراجع الربع لهذا

وقو رجع الأخوان مع أحد الأولين، ضمنوا نصف الثال؛ لأنه بقي من يضوم بشهادته نصف الثال؛ لأنه بقي من يضوم بشهادته نصف الحق، فيكون الثالث نصف الخل، على الراجع من الأولين، ونصفه على الآخرين؛ لأن أحد الأولين أوجب نصف الحق، والأخوان أوجب نصف الحق، خالة الأخوان كحال الأخوين، فلهذا واحد من الأولين كحال الأخوين، فلهذا كان الضهان عليها نصفن.

ولو شهد شاهدان على شهادة شاهدين على وجل بألف، وشهد شاهدان أخران

<sup>(</sup>١) زيد من څه همه م.

<sup>(</sup>٢) زيد بن ظ و ڦ و ۾.

ح 1 - كتاب الرجوع عن الشهادات - 1 - 1 - الفسل 8 الرحوع عن الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على شهادة شهادين أن شروح واحد من الحامل أن وذكر في الحامل أن وذكر في الأصل أنا أن طلبهما تعمل أن وضف المكلادي وي الحامل أن وهو الحيار الأصل أنا أن طلبهما تعمل المالية وعن الى يوسفت أن عليهما ولم المالية وهو الحيار الكراعي وهو القياس وهو القياس وهو القياس .

## الفصل العاشر في لرجوع عن الشهادة في الحدود والجنايات

10:٣١- وإذا شهد شاهدان على وجل مسرقة ألف درهم بعينها من وجل، وفضى القائمي بها. وقطع بدالشهود عليه، ثم وجعا من شهادنهما، فإنهما صمنا دية البد للمشهود عليه بداء وبكود دلك في مالهما؛ لأنه وجب بإفروه و دلا بما تعملا الإملاف، حيث شهدا الزور، والعاقلة لا تعفل عملاً ولا اعتراق، ويضمنان الألف آيضاً؛ لانهما كما أنافا على المشهود عليه بده أنلفا عليه الانكف.

19377- أربعة شهدوا على رجل بالزناء وشهد شاهدان عليه بالإحصاف فأجاز القاصي شهادتهم، وأمر برجمه، ثم رجعوا جبيعاً عن شهادتهم، فإن شهود الزنا يضمنون الديد، ويحدون حد القذف عند علما منا الثلاثة، ولا قسمان على شهود الإحصاف، وهذه السألة بتمامها مرات في كتاب الحدود من هذا الكتاب.

10200 و قد شهد شاهدان على رجل أنه أعنق عبده، وشهد عليه أوبعة بالزناء والإحصان، وقضى القاضى بشهادتهم، وأعنقه ورجعه، ثم رحموا عن شهادتهم، فإن على شهرد العنق ديمته قولاه؛ لأنهم أتلفوا عليه مالية العبد يغير حق، وهلى شهود الزما الدية (الأيم أتلفوا بشهادتهم حراً الأن الحربة قد نبت بشضاء القاضى، وتكون اللابغ] الطولى إذا لم يكن قلم حوم وارث أخر من العصبات.

قان قبل: الإشكال عبيه من وحهين. أحدهما: كيف تجب الدية للمولى؟ والمولى كان جاحدًا لمعنى، والذي: كيف يجب بمالان للمولى عن نفس واحدة?

قلتًا: أما الأول القاضي قد حكم يعتقمه وزعم المولى بعد ما قصى القاضي عليه بحلامه غير معتبراء وأما الثاني: قلنا: القيمة تجب بدلا عن الماليه والديه تجب هن النفس ج ١٤ - فتناب الرجوع عن نشهدهات - ٢٠١٠ - السرن ١٠ الرجوع مها في خدو درا بالرجوع مها في خدو درا باللوب على أن الده تحمد المرافقة في المدودة و وسايات ألا برى أنه لو المان المس أخواء كان الدياة أنه دوارا حوالاه، فالدياة تجهد للمطنول أو لاء قد نصير اللمولى ١٠ لأن أقوب الناس إلى المقنول، فلا تودى إلى أن يجب بدلان عن نام رواحدة للمولى.

1987 - إذا شهد أوبعة على رجل بالريا والعنق والإحصال، وأسفى القاملي كله، قم رجعوا عن العبل مصرارن كله، قم رجعوا عن العنق، حسيرا القيمة، والأشىء عليهم من الدية، الإسم مصرارن على الشهادة عليه بالزناء ولي حق العنق هم تبزلة شهود الإحصال، والاصلمان على شهود الإحصال عند الرجوع على قول علمامنا الثلاثة.

1937° - ولو رجع اتان على الرناء وانبان على العلى، قالا صمان على شهود العنق، لأنه قديقي على العلى حجة كاملة، رعلي اللذي رجعا على الونا بصف العيق، لأن الباقي على الشهادة في حق حكم الرحم نصف الحجة، فيحب على الراحمن بصف الدي، وحمالفذف.

1957 - وإذا شهد شاه الرحمي طفقح من م طعيد على ألف درهم، مم المعدد على ألف درهم، مم رجعاء لم يضبط الم يضبط ألف درهم، الم وجعاء لم يضبط الم يضبط ألف ألف الأولى أما إذا كنان الذي ته القصاص بذي والإوجه إليهم، أما نظر والأوجه إليهم، أما نظر والقصاص والأهم الوشها عنه المنظر (عن القصاص بعيد حوض، الأيضمنان له شيئًا، فهذا أولى، وقد شهدا عيه بالمعدل أما نظر والأولى، وقد شهدا عيه بالمعدل أما نظر أن الأنف، وأما نظائل بالمراد، الأستمال بالمعدل المنظر المنظر

رأم إذا كان العائل بحجد، والذي له القصاص يدعى، أساليلى له القصاص علائه سقط حقه عن القصاص واقراره إذا كان فو مداعياً، لا بشهادتهم، وله منقط حقه عن القصاص وشهاده ها، لا يصميان له شيئاً، فهنا أولى، وأما للفائل فكذلك، وكان يندغي أن يضمد للفائل؛ لان ما يسلم للمطلوب من العصاص ليس بمال، ومنا ليس عال، لا تعتبر عوضاً عن المال، فلا تصبح عوضاً عننا أوجية عليه من الاعد، فكانهما

زارة ومي ام : أما أندى.

<sup>(17</sup> وقي ج ۽ أما مذي.

واجواب الداستم لمتقاتل من الفصد عن الباد لم يكن مالا يصلح عوصاً عن المال الفي أو جبا عليه و لأبه ملك نفسه من حهة المرئي من كل وحه من حيث الاعتبار و الأن المولئ "استحق على انقائل نعمه [الفصاص من كل وجه و وإنا يملك القاصي نفسه]" المولئ "استحق على انقائل نعمه إلا نفصاص من كل وجه وإنا يملك القاصي نفسه]" استفاده يلتزم المال من جهة من نسمي له الدان من خل وحه أصله منافع البضع عي باب النكاح و غيان الشرع جعر منافع البضع إلى حق مروح عموصاً عن الحال، والزوج على المنافع المرفة من كل وجه قصار النكاح أصلاء لنا الناس على وجه قصار فصراً عن المال إدا استفاده علزم المال من على وجه قصار فصل النكاح أصلاء لناس كل وجه، والقصاص نظير النكاح، فيلحق بالحكام .

وكارلك لو كان هذه الصالح قيما دون النصل، يربد به بذاتها بدى الصلح على معنا را الأرش أو دونه و فلا صلح على العد و الأرش أو دونه و فلا صلح على تطير الجواب في النصر و الأن المدادي أيدا دول الفس عين على الحقيقه و قواه صال استحقا ولى القصاص يرول عن ملك من عليه القصاص و ما راك عن بعض أنعين من عليا ميا الراقة و موادراتها السبب و عافة بعود إليه بحكم دلك السبب، الاحكما للكه الماقي و الأن قل جرء من أجزاء الموقية أصل يقسم الاعلك حكماً ملك الدقيء مخلاف ملك الماقيء مخلاف

1987 - وإذ شهد شاهدان على وحل أنه عما عن دم حطاً. أو جراحة خطاً ، أو عبد فيها أرض، وفضى القائسي بقائل، ثم رجماعي شهادتهما، فيمنا الذية وأرش ذلك الجراحة والأنهما أنتف على التشهود عليه الدية وأرض ثلث الخراجة وفيم جسالًا اخطأ مال، فيضمنان ذلك عند الرجوع وركل بالصعة التي تامت واحبة والأل لضمان مصة العاشر، والهيا بضمن الجدينة، والردي النب

<sup>(</sup>۱) ره من آط و ف

<sup>(</sup>٣) وفي طار ف : لأن يوثي

<sup>(</sup>۲) ولي ۾ الوجب ۽

إذا قيب هذا فنقول: الدية موحلة في ثلاث سنين، فسحب على التساهد ضمالها مؤجلا في ذلات سنين، وما يلغ من أرض الجراحة خمسمائة فساعداً إلى تلك الديد، فدلك في سنة، وما زاد على ذلك إلى السلائين فذلك في سنة أخرى، فيسجب على الشاهدي عند الرجوع كذلك، وإن كان أوض الجراحة أقل من خمسمائة، يجب حالا، ويصعه الشاهد عند الوجوع كذلك.

19574 - قبل محمد في الجامع : ضاحت بنصه على عبد أنه قبل ولى هذا الرجل حطأ، وانولى يجحد، وقيمة الدرد ألف درهم فقضى الشاضى بذلك، ولم بخير اللولى يجحد، وقيمة الدرد ألف درهم فقضى الشاضى بذلك، ولم بخير اللولى يجحد، قان القاضى بقضى بعنه، ويدية المتول على الولى الان الثابت بالمبت العادلة كالثابت معاينة، ولو على الضاصى جناية السيد، ثم هلين إعتاق الولى بعد دلك، حانقامى يقضى بالجناية والعن والذبه على المولى مصيرورته مختاراً للعداء بالإعتاق بعد الحداية، فكذا إذا ليت ذلك بالهية.

حكى عن انتبيخ الإسام ألى احبسن الكرخي أنه كدن بقول: تأويل المسألة أن الشهود شهدوا أن المولى أعقد، وهو عالم بالجابة ؛ لأن العناق بعد الحناية إنما يدل على اختبار الفناء إذا كان الإعتاق مع العلم بالجنابة، والصحيح أن الشهادة على العلم بالجنابة لبست بقرط - لأن المولى قد علم بالجنابة أول مرة.

نم إذا قضى انشاضى بدية المشتول، وفيض الأولياء الدية من المولى، وجع الشهود جميعًا عن الشهادة، فإن شاهدى الجنبة يضمنان للمولى فيمهة العبد أنف درهم، وشاهدى الإعناق يصمنان عشرة ألاف دوهم الممولى، ألف مها قيمة العبد، وتسعة ألاف تمام الذبة مع الألف التي صمنها لماهدى الجناية.

والأصل في هذا: أن الشاهد إغايقد من عند الرجوع ما صار مستحدًا بشهادته . وجدية العبيد إدا أوجيت الذل، فرقيته تصبر مستحقة بنفس الجناية، وإن كانت لا تمث إلا بالتسليم كأصل الفية تصبر مستحقة بنفس قبل الخطأ، وإن كان لا تبلك إلا بالفيض حتى لا يصبح الكفائة بالدية ، إلا أنا المسرع أثبت للمولى ولاية استبقاء "الرقية بالخيير

(١/ مكتامي ظ، وكان مي الأصل استفصاء ، وفي م استفصاء

القادات فيصير وجوب الفداه متلقاً بعلة دات وصفين الحابة و الاختسار، فإن كل والعد منهم مؤم في الرجوب، أما الجناية فقاهر، وأما الاحتيار فلأن الاحسيار المرام المالة والالترام عرب دؤتراً في الفروم: فصار وحرب القداء المتعنق بالخناية والاختيار من هذا الوجه والاحتيار احرهما، فيصاف بوجرب القداء إلى الاحتيار ، ورقبة العبد مستحفة ما فارية وحربما، فيضاف متحقاله إلى الجناية لاغير.

إذا ثبت هذا نضون: شهود اختابة أنبدوا استحقاق وقبة العبد قولي اجتابه بشهدتهم و إذا ثبت هذا نضون في اجتابه بشهدتهم و إذا لعن نم يكن في تعك الحالف هماروا صلعين وقبة العبد على الوني بشها انتهاء وذكك التنف لا يونفع بالشهادة التالية للنقلة إلى الديد، وإذا أو تبني رقبة العبد وإذا أو تبني التبنية و الأنه لم يسلم للمولى ما صار مستحقاً بالشهادة الأولى الإبسامان منك وربادة، فيبيغي التلف محى، وبيغي عليهم ضمان ذلك الأولى.

1939 وأما شهوه الإعتاق فقد أنلفر على المولى الرقبة والدية الأنبع شهدوا الإعتاق، والإعتاق بزيل مقت الرقبة، ويدل على اختياره النداء، فصاروا متلفين على المولى الرقبة والدية، إلا أن قدر الألف من بدل النفس قرم شاهد الحدية، فلايخرم شاهد الإعتاق من بدل النمس إلا تسعد ألاف درهم، ويغر مان أيصاً فيمة العمد ألف درهم، ويعرفان عمرة ألاف درهم من طارائيجه

١٩٤٤ واعتن العيد، نوشهد العادان أن الوني أعين عبيد، أمس، وقصى الفاصى بشهادتها، وأعتن العيد، نوشهد العراق الدين اعين عبيد، أمس، والمولى بشهادتها، وقضى بالدياعلى الونى الأدا لحديث إلى شهد أول من أمس، والمولى بعدم بدلك، وفضى بالدياعلى الونى الأدا لحديث إذا فيتن والولى عالم بها أول من أمس. كال من ضرورته أن يكون الإعتاق أمس اختباراً المقاده، قال وحم اللهود جميعًا من شهادتها، لعند الإعتاق هما ما أفت الحتياء الفداء لأن دلجت الم تكن ظاهرة وحت شهادتها الإعتاق الحكون العضاء بالإعتاق قصاء بالدياء فصار شهود العنق متلاي على المولى قيسة العبد دون الدياء فيضار شاهرة عند لقانى وليا لهذاء المخالة الأولى الخالة المسألة الأولى الخالة المسألة الأولى الخالة المسألة الأولى الخالة المسألة الأولى المسائلة الأولى المسألة الأولى المسألة الأولى المسألة الأولى المسألة الأولى المسألة الأولى المسألة الأولى المسائلة المسائلة المسائلة الأولى المسألة الأولى المسألة المسألة الأولى المسألة الأولى المسائلة المسائلة المسائلة الأولى المسألة الأولى المسائلة المسألة المسائلة المسائلة

- 31 - كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٠١٠ - المصل ١٠: الرسوع عنها في الحدود الجنابات ويسمن سهود الجناية عشرة ألاف درصه الأنهم سهدو الجناية قد المحتود المولى فيها المعتاء. فإن إعمال العدد مع العلم بالجناية الخشار المدام، وهم شهدو البجناية معلومة للموقى عبد الإعناق. فكانوا مارجن بشهادتهم إياه للدية، فلهذا ضهدو اللدية.

العنق عاقليا في المسألة التنفيذ فن العبرة بعدالة القضى، فشهد شهود الجناية وشهود العنق عاقليا في المسألة التنفيذ، فن العبرة بعدالة القضاء لا خال أداء الشهادة الما مر أن الشهادة إنحا تصبير حجة بالمصال القضياء بها، فإن زكى شهود العنق أو لا، فقصى الشاهيء تم زكى شهود الحناية، فهو نظير الفصل النافي، وإن زكى المهود الحناية أو لا، فقضى النافي، تم زكى شهود الحناية، فهو نظير الفصل الأول، وإن ركوا جميعًا، ووقع القصاء بالجناية أولا، عبالمعنق صواء، وإنا كان تذلك لان الفاصى إنما يعضى على حسب ما شهد به الشهود، والشهود شهدوا أنه حي أول من أمن، والمولى علم مه وشهود العنق شهدوا أنه حي أول من أمن، والمولى علم مه وشهود العنق شهدوا أنه حي أول من أمن، والمولى علم مه وشهود العنق شهدوا أنه اعتماد أمن أمن، والمولى علم مه بالخيابة أولا، ومن كان القضاء واقعا بالخيابة أولا، ومن كان القضاء واقعا

1984 - ولو تسهد شاهدان على رجل أن عبده فتل فلانا خطأ أول من أمس. والمرلى يعلم بدلك. وقيمة العبد ألف، وشهد أخران أن المولى فال له أمس: إن دخفت الدار، فأنت حر، ثم شهد أحران أنه دحل الدار اليوم، وقضى القاضى بالحتاية ومعنف وداعدا، عبى الولى، ثم رجع الشهود جميعاً عن شهادتهم، فشهود البخاية يصعنون الكالا، وشهود اليمن بغلممون عشرة ألاف درهم، ولا ضمان على شهود الشرط، وهم شهود دخول الدار.

ولو كان مكان الشهادة على تعلق العنق بدحول الدار شهادة على تغويض العنق إلى طلان، مآن شهد شاهدان أنه جعل أمس أمر عهده في العنق إلى فلان يعتقه متى شاء، وإلغا قيديا بقوله: بعيظه متى شاء منى لا يقتصر على المعدر، ومسهد أخران أن فلاناً أعتقه الهوم، وماثى المسألة بحابه، كان الفيسان على شهود الإعتاق، لا على شهدد لفويض.

<sup>(</sup>١) وفي ف. أأنف درجم

والفرق: أن ضمان العنق إغايجب على من اوجب العنق، ففي الممألة الأولى شهود البعيل هذي الممألة الأولى شهود البعيل هم الدين أوجبو العنق: لأن العنق إنما يشبت الكنمة الإعتاق، وشهود البعين هم التين شهدوا وأنبئوا كممة الإعتاق، إلا أن تعلق الجراء بالشرط كان هائمًا كامة "الإعتاق، وذلك المنظ الممانية" الإعتاق، وذلك المن مضافًا إلى كممة الإعتاق، وذلك المهن مشهود البعين، عود أشهود السرط،

وفي المسألة الثانية شهود الإعتاق هم الذبل أليتوا كلمة الإعتاق، وشهود التفويض إنما أثينوا تفويض صبرورة الفرض إليه مالكاً أمس عبده، وقيامه مقام النائث، ثم العنق من المولى، لا يثبت بغون كاملة الإعتاق، فكذا عن قام مقامه، وكلمة العناق إلها ثبتت مشهود الإعتاق دون شهود التفويض، فلهذا الغرفة.

14534 - وعن محمد في الإملاء ؛ تناهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عددًا، وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل عددًا، وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل الآخر أيضًا أنه قتل ابن هذا الرجل عمدًا، والأبوان يدعيان، ولا وارث تهذين المقتولين غير هدس الأبوين، تقضى القاضى بالقصاحى، وقتله الأبوان، فهرجما على قتل أحد الأبين، وقالاً: لم يقتل ابن هذا، ضمنا نصف وية المقتول.

على فقال: لأن كل والحد من الأنوير أخذ بصف دمه بدم الله ، ولو لم يرجعا عن شهادتهما، ولكن جاء أحد الابنين حيّاء طولي المعتول أن يضمن بصف الدبة إن شاء الشامدان، وإن شاء الأب القاتل الذي حد بنه حيّا.

ولو كان المقتولان ابني رجل واحد. فقضى القاضى له بالقصاص، وقتله الأب باينيه ، مم رجع الشاهدان عن فنل أحد الابنين ، فلا ضحاد عليهما؛ لأن الأب إذا كان واحداً، فقتله المنتول بمصاص واحد ويقصاصين سواء، ألا يرى أن الساهدين لو لم يرجعا عن شهادتها، فرجع أحد الابنين حباً، لم يغرم الشاهدان شيئاً

\$ ١٥٤٤ - وإن شهد شاهدان على رجل أنه سرق من عبدالله ليلة الجمسة مانة . وشهدا عليه بعينه أنه سرق من عموم ثيفة السنت عشرة دلانير ، وقضى القاضى عليه

<sup>(</sup>۱) زانی طاع م: الت

<sup>(1)</sup> وفي ب أكان مايية عبيل كلمة الإعناق .

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادات = ١٩٢٠ - المصل ١٠ الرجوع عنه من اخدودوالجناوات بالفطح و وقطع عده أم رجعا عن إحدى السرفيين ، فلا ضمان عيهما؟ أن البد إنما فطعت بالحارة فضار ذلك كأنه شراء واحد.

49380 - وفي الوادر إبن مساعة اعلى أبن يوسف: رجلان تسهد على أبيهما بالفتل، وقتل، شهر رحم أحدهما، فعلى الراجع لترف الدية، ولا ميراث الراجع في شيء من مال الاب، وأنه خلاف ظاهر الرواية؛ لأنه [مسبب، ومشبب] الايحرم عن الميات.

ولو شهدا على أبيهما بدين ألف درهم لرجن، وقد مات أبوهما، فقضى عليه بها ومعهما أح أخر، نم رحم أحلهما، فإن الراحم يضمل للذي لم يلهم على أبه نصف حصنه من الألف، ولا يضمن الأخر لمبطّ من قبل أنه يقول: لا شهدت، فقد أقرت بالدين، قال: ولا يضه حله لشهادة على لقتل.

المحافظة المحافية المجافعة وحالان شهدنا على رحل أنه قبل ولى هذا الموحل خطأ، فعضى الفاضى بالدية على العافقة في ثلاث سبب، وقسضها الولى، تم جاء المشهو دهنله حباء كان للعائفة الجبار، إن شؤوا ضموا الولى، لأنه شبن أنه بض ما ليس له ولاية قبضه و وإذ شاؤوا ضموا المساهدين؛ لأمم أتلفو الدية على العاقلة حكما مغير حق، وهذا الأن التلف، وإن حصل بغضاء القامى، إلا أن الشاهدين بشهاء تبياء أبحاً إلى القضاء، وإنهما جعلاه يحال لو امنع عن القضاء بأنم، مصنوا الولى، فالولى، فالولى لا يرجع على أحداد لآنه ضمن بفعله، وملك الفسمون حصل لم ولم يوجد من أحد جدية على بعده لكه وإن ضمين بفعله، وملك الفسمون حصل لم ولم يوجد من أحد جدية على بعده لكه، وإن ضمين بفعله، وملك الفسمون حصل الولى؛ لأنبسا بأداء الصمال ملكا المفسون من وقت الإنلاف، فصار الولى حالياً طبيعا بأحد ملكمة وإن ضمين القاطى بالقاطى ما تقله الولى، في جده الشهود بشله حباء لا تصاص على وقضى القاضى بالقصاص، فقائ تصاه القاضى صار شبهة في حدة، وأما الشاهدان فلاه لم واحد سبهما الماشرة، والقصاص جزاء الباشرة، ولكن ورزة القتيل باخبار، إن شاؤوا

١١) مكذا في هذا وكان في الأصل وم الأنه سبت، واسبت لا يجرم أن إليم،

بله حکماً نعير حتى، فإن صمعة الولى: لا يرجع على أحد قا من.

المعلقة الموراء والمعرف المعمول الوافق الما وراجع المنق المعام الوراد

وإن صحتوا الشهود، فالشهود فالرجم و الكات من الولى في اوال أي حدوقة وعد أبي يوسف و محمد ، يرجمون فوجه فولهما ، يد الراحب هيئا القصاص لكون الفتل همدًا ، إلا أنه الفلب مالا لتعذّر استيفاء والقساس المتعد ، مالا في الاشهاء عنولة فال الواجد في الاسداء حتى يقضى هواته ، وينفد وصواد منه ، ولو كان المال واجبًا من الابتداء ، وإن كان العنى خطأ ، قد ليد أن الشهود يرجمون على تولى ما يضمنون ، كذ ههد

وأم حيمة فرق بين تصميح ، وقال: إذا كنان ادل راجناً من الاشداء، فالشهرد إنا يرجعون على الولى باحثناء أيم ملكو، الصميرة على ما مراء وهذا المعنى لا يكى تحققه في القصاص النقف ما لاء الان الصحران هو الذم، والدم يس يقيبن المذاك، فليذًا البرقاء

فاؤد قبل البينغي أن يظهر ملك المضمود ههنا في حق ملك البيت، كامر غاصا ، من أخر مشيرًا. وجله أخل، وعصمه منه ، و حتار الولي تعدير، الأول يعدير المه لر مذكرًا للأول في حق ملك البدل ففي الشيء مني قال للاوار ولاية نفسين العاصف الشيء .

قلت: الملمر من منفوم و وقهما صبح تسميه مهراً مي باب الدكام إلا أنه نعمر طله من ملك إلى ملك طعم، وما كان سالا منطوعًا، أمكن طهار الدلك فيه في حق قلبك النف إذا لم يكن إظهار الملك فيه في حق أحكام أخراء فأن الدم فيس عبل أصلاء والهد لا يصح بسميته مهراً في بالب السكاح، طم يكن إطهار اسك به أصلا،

48.40 - وقو كتاب السنهادة في الخطأ أو العدمة على إفرار الفائل، والمسألة الحالية في المراد الفائل والمسألة الحالية ، في المحالية والمسألة المحالية في المحالية في المحالية والمحالية في الفصلية ، وإفا الصدمان على المحالية في الفصلية .

وكاللك او شويدو اعلى صهادة شاهديان ماي قتل الخطأة وقضي العاصي بالدلة على العاقمة وبالي السالة يحالها، لا حسمان على الدروح، إذ له ينبت كدبيمه والإ ج ١٤٠ كتاب الرجوع عن الشهادات - ١١٤ - الفصل ١: الرجوع عنها في الحصودوا بختابات ليس من خسوورة سيباته علم إنسهاد الأحسول القروع على شهادتهم، ولكن يرد الولق اللث علر العادلة.

1988 - ولوجاء الشاهدان الأصلان، وأنكر الإنسهاد أصلا، لم يصح إنكارهما في حق الفرهين حتى لا يجب عليهما الفسمان، ولا يجب الفسمان على الأصلين أيضاً، وهذا لايشكل على قول أبي حيثة وأبي يوسف؛ لأن الأصلين أو رجعاً عن شهادتهما، بأن أثر الأبها أشهداهما بباطل لا ضمان عليها عدهما، فهها أولى.

وإنما يشكل على قول محمد الأن عنده لو رجع الأصلان عن شهادتهما ضمنا الأن شهادة الأصل حال شهادتهما ضمنا الأن شهادة الأحمل حداد عنوانة إلى مجلس الفاضى ، فكأنهما أشهدا بأنفسهما ثم رجعا ، والمدفر لمحمد بين إنكار الأصول الإنسهاد ريين رجوعهم عن الشهادة الأن شهادة الأصلين عند محمد : إنما تصير متقولة إلى مجلس الفضاء ، لا حقيقة الأنهاء في غير مجلس الفضاء ، لا تكون سبياً فلضمان ، وإن ظهر كلم الشهود في الشهادة في غير مجلس الفضاء ، لا الأحملين ، واعترانا الحكم حال رجوح الأملين ، واعترانا الحكم حال رجوح الأحملين ، واعترانا الحقيقة حال إنكارهما بالدليلين بقدر المكان الإمكان .

وإن قال الشهرود: تحن أشهدناهما باطل، ونحن يومتو نعلم أنهما كاذبان، لم يضمنا شبئاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافًا لمحمد رحمه الله، وقد مرات المسألة مع حجتهما من قبل، ويزيد حجتهما وضوحًا، فقول: العمل بالشهادة على الشهادة، بخلافًا الفياس، قبل مجلس بخلافًا القباس؛ لأصل في غير مجلس القاضى شهادة الأصل في غير مجلس القاضى أبست بحجة، والقضاء بما ليس محجة لا يجوز، لكن تركنا الفياس، وجعلنا شهادة الأصل كالوجودة في مجلس القضاء حكمًا ضوروة إحياء الحقوق، ولا صرورة إلى جعلها موجودة في حق الغيمان بعد الرجوع، فيفي على أصل القياس ويؤه أحلم بالصواب.

## الفصل الحادي عشر في الرجوع عن الشهادة في الهية والصدقة والرهن والعارية والوديمة والبضاعة والنضارية والإجارة

19429 - عبدالوحل شهد استعدان دنيه أنه وهب هذا العبداس هذا الرجل، وقبضه، واللوهوات له بدعى، والواهب بجحد، وقضى القاضى بشهادتهما، ثم رجما عن الشهادة، صمنا فيمة العبد للواهب، والعبد للموهواب له.

فون قبل: يبغى أن لا يضمان متواهب إذا كان العبد قائماً في يد الموهوب له ؛ لأن الواهب فيادر على أخذ العبد مادام فياتماً ؛ لأن للواهب حق الرجوع في الهبية منادام الموهوب قائماً: ومع التمكن من الوصول إلى العبن، لا يصدر إلى الصمال

فينا: وحوب لضمان للواهب على الشاهدين ياعبار أنهما أزالا العين عن ملكه و وقد عجرا عن ردالهن إلى الحائلة؛ لأن العبد ليس في أيديهما، وغاهو في بدالوهوس له، وهما لا يملكان الأخذ منه، وإذا عجز الشاهدان عن ردائمند بعينه على الوهب، كان للواهب تضميلها، وإن تمكن الواهب من الأخذ من بدغيره.

هذا؟ ما رآدنا من عاصب الغاصب مع القياصية: إذا أقر غاصب الغاصب الغاصب المغاصب المغاصب المغاصب المغاصب الأول، كان فقيات تضيير الغاصب الأول، لأن المهات تضيير الغاصب الأول، الأول المائك معنى بالغاصب وقد عجز عن رده إلى المالك، فضيين للمائك مع أن المائك مع أن المائك معيدي من غاصب الغاصب ؟ فاهها. ويكون العبد الموهوب عه، وهل يحل الانتفاع له بالعبد منى علم أن الشهود شهرد زررا فين أبى حنيقة في هذا ووابتان بناه على أن قضه القاضى في التبراعات، هل يشد باطنا في إحدى الروابتين عه ينفذ باطنا، فيحى له الانتفاع به، وفي الوابة الانتفاع به، وليس لسولي أن يرجع في الهبه بعد قبل محمد: لا ينفذ باطنا، فلا يحل له الانتفاع به، وليس لسولي أن يرجع في الهبه بعد ما ضمن الساهدان، وهذا بانقاق الروابات.

ج18 التاب الوجوع عن الشهلات - 137 كالدورة الرحق عهام المعادد الأحدى

اما منى الرواية التي قال أنو حسفة القصاء القاضي في الهية متقد طاهراً وباطأت فاعله وصل إليه عوص الهيئة مين أخذ الضمار من التماهدير الادراء فابن أن الموص وصل إليه من حهة غير الموهوب له ، ولكن وصول العنوص من قسر الموهوب له في حو قطع الرجوع بمرلة وصوله من الموهوب له

وان على على الروامة في قال المصاه القاضي ينفذ طاهراً لا ياطناً، في الا الموجود وان على على الموجود وان على على المده وقد الموجود على المده وقد الموجود على المده وقد الموجود المحاكم عن العده إلى الشاعدين، فكيف ما كناد ليس به أن يرجع في العبد بعد العدمين الشاعدين، قال وافعة بعد العدمين الشاعدين، قال وافعة الموجود بالموجود الموجود الم

وأم على الرواية التي قال. وعدم مداد الفصاء بالهيئة باطأنه فيلال الموهوب بقى على ملكه فيلال الموهوب بقى على ملكه ملكه والم يكون المواوية على ملكه والم يكون المواوية التي ملكه التي والمواوية التي عالى معتبر لها والمناف المائة أن يوجع فيها مي غير فصاء والا رصاء والأن الهيئة بغيث على ملكه في اللياسي.

ولو لم يعسس الولى الشاهدين حتى رجع في الهية، دليس له أن يصدنهما به لا دلف و الأه الدين رصل إلى المائلات و رصول الدين إلى المثلات راءة الضامن من الصورة وصلى لعب ولى الدلك من جهة الصامن، أو من حية غيره، عما عي العصيب، وإن هلك الدين عي يدالم هوب له، دليس المواهب أن يرجع في دلمه العدد، وهذا على الرواية الذرقال بناة انقضاء في الهية ضعاً وماطنًا.

أما على الرواية التي طال يعلم ماذ القصاء بالطال، فله أخذ الفدينة في الدافل متى ظفر بجيس حقة من مداد ؛ لأن الهينة نفيت على ملكة في الساطن، وصدار للوهوب له صدماً لما فيصها بعيم إذار الواهب، وقو كان العيند قائماً في يعانوهوب لد، وشهمن الشاهة الواقعية، وأراد الشاهدان، أن بأخذ المساعدة فليس لهما ذلك، وهذا

(1) وين هذا: وأزاد الشاعدات بقيرة بأحد الحداث

ج 18 - كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٩١٧ - النصن ١١ : الرجوع عنها مي المحالات لأحرى على الرواية قال : ينفاذ المفضاء بالهبة ظاهرًا ودخلًا ، وهذا لأنهما لو أخذ العبد أحداه بعلمة أنهما ملكاه من جهة الواهب بالفهمان، ولا وجه إليه الأن العبد على عده الرواية صار ملكاً فلمسرهوب له ظاهراً وباطناً ، ولم يبنل محملا للتملك على الواهب، وعلى الرواية التى قال العدم نفاذ القضاء باطناً ، يصبر العده ممكاً للشاهدين بأداه القدمان من جهة الواهب في الباطن ، فيحل له أن يأخذه ، ويتنفع به سراً ، وكل جواب عرفته في العدقة ، في الصدقة إلا في فصل ، وهو الرجوع ، فإنه لا رجوع في الصدقة ، بخلاف انهية على نحو ما ذي نا.

• 1080 - وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم، وهو مقرابه عادى رب الدين على المديرة أنه وهذه عبداً له و رقيعته منه والمديول بحجد ذلك، وشهد شاهدان بذلك، وفضى القاضى بالرهن سهدتهما، ثم رجعا عن شهادتهما، فهذه المسألة على وجهيز : الأول، أن يرجعا بعد موت العبد، وفي هذا لوجه إن لم مكن في قيمة العبد فصل على الدين على على العبل صحة فصل على الدين على على العبل صحة المغل المراحد ؛ لأن في ألوجه الأول أو الإيد، عن العبد موص بعدله.

وفي الوجه الثانى: أزالا يده عن الفضل على الدين من عبر رضاء، ومن غبر عوض، لوجه الثانى: أن يرجعا في حال حياة العبد، وفي هذا الوجه لا ضمان عليها، وإن كان في فيمة العبد فضل على الدين، وكان ينبغي أن يضمنا الفصل؛ لأنهما أزالا يله عن الفضل بغير عوض، كما لو وجهة بعد موت العبد، واحواب وهما لفرق بن الفصل أن ذوال يد المرتبئ عن الفصل حال حياة العبد حصل تبعاً لزوال يده عن المصمون في الحيس، وفهذا صار الكل محبوسًا عن المواحر.

وإن مم يثبت حكم الرهن في الفضل حتى يهلك الفضل أصابة، فلتا: ولم يجب الضمان عليهما في الفصران الان إزالة اليدعن الضمون حصلت بعرض بعدالم، فلا يجب الصمان في العضل آبضًا؛ الان حكم النبع لا يضاف حكم الاصل، المابطة هلاك العبد لم يبق الفضل تبعًا المفسون؛ لأن قدر المسمون بعد الهلاك يصير ملكًا فلمرتهن، وقدر الفضل لإيصير ملكًا له، وإذا زائت التبعية بعد الهلاك، زال المانع من ح 1.8 كناب البرحوع على الشهادات - ١٩٨٠ - مسار ٢٠١٠ مع عها في العاملات الأحرى وجوب الشمون بعد الزافة البدر

هذا الرهن إذا كان الطالب يدعى الرهن، والطفوت يجحد، فأما إذا كان الطلوب يذعى الرهن، والطالب يجحد، فإن كان الرهن قالمًا في يد الرئين، فالقاصي لا يقضى المرهز دينة الطلوب في رواية كتاب الرهن، وفي رواية هذا الكتاب المقصى

وحه ما ذكر في كتباب الرهن: إن اختصود في العقد صبار كتابه عن الفسيخ، فيوحب الفسخ متى حصل عن يملك الفسخ، والمرتبن تبلك القسخ بالفراده ما دام الرهن قالماً الآن عقد الوهن غير لازم من حالبه، وصار جمعود، يمنزلة قوله: فسيخت الرهن، ويعدما قال الرئين، فسخت الرهن القائمي لا يفضي بالرهن، كذاهه.

وحه ما ذكر في هذا الكتاب: أن الهجود في الدفق، كمة بصنح كتابة عي الفسخ بصلح عبرة عن إلكار العقد من الأصل وهو الخفيقه، عيمير إلكاراً لفعقد لا فسحًا حتى لا يمكن للراهر إنباك هذا العقد مالينة تصحيحًا للبنة مقعر الممكن، بافلاف ما لو قال: فسخت، لأن قوله: فسحت صويحًا لا يحتمل إلكار العقد من الأصل، بل هو رفع للعقة العاروج به، والقضاء بالعقد معد وجود ما يرفعه متمثرً

1960 - وإن كان الرحن هالكا في مد المرتهن، والفاضي به صلى الرحن دينة الطائوب بانفاق الروايات؛ لأن يعد هالاك الطائوب بانفاق الروايات؛ لأن يعد هالاك الرحن هو لا يملك الفسيخ، هيجعل إنكاراً المعقد من الأصل، هيتمكن الراهن من إنبانه الرحن هو لا يملك الفسيخ، هيجعل إنكاراً المعقد من الأصل، هيتمكن الراهن من إنبانه عالمية وإذا قيضي القاصي الرهن بيئة الطلوب في هذه الصورة، ثور وحسو، عن عهادتهم، لا تلك أسما لا يصمنك الفصل الراهن؛ لأنهما أر الا يده هن العضل برصاء، إذا قان هو المدعى للرهن

وهل يصنمك للسرتهن قدر الدين بعد ما رجعا؟ فالمسألة على النفصيل إيار وجعة عن الرحز و الفيض جميعًا، بأن قالا: ما رهى ولا سنر إليه شيئًا، وينا كدينا في كلا الأمرين، فإنهما يصممان الذين للمرمين، لأمهما أقرا أبهما ابطلا حقه في الدين حير عوص، لما وحدا عن الرحن والقاص، لأبهم، إنهما أقرام يعمل إبه شيء، وكان بمثرلة ما أو شهدا يقيض النس، فهر رجعا عن لها دتهما، فإلهما يصمئان قيمة البح للبائع، وطريقه ما فلند. 4000 الفضاية الرجماعي الرهن، ولم يرجماع والتسليم، بأن قالا استهجم ولم يرجماع والتسليم، بأن قالا استهجم وليه عند العبيد، ولا أنه ما رحم منه، وفي هذا الرجم لا فسيدال عسيمية وكال بسخى أن يجب عليه، المسلم الأن تشاليم إذا قال بإدل المائلات من فير عقد الرهن، كال التسليم بمهة الإبداع، وبهلاك أفوديمة في يد الرقين لا يصير الرئيس مستوفيًا للدين، فيكون علاك الدين بقير عوض، فيضحان،

قاتيا. التسليم وإن كان بحق الإيداع، إلا أن الرئيس قا حجمه صار ضاماً له، فإذا هلك يكون مصمونًا عليه، وله عيه ملله، فيلقيَّة، تسمسًا.

۵۵٬۵۲۳ و زنا شهد نساهد ان بردیعه فی یدی رحل ، را او دع بجحد فسته فقصی عدیه الفاضی بالقیمه ، تم رجعه ، فرایسا بدستان دلک ؛ لأن الشهادة بالودیعه للجحودة والشهدة بالدین سواء ، ولو شهدا عدم ، شم رحعا فیستا، کد ههنا ، کادک التضاعة والعاربة علی هدا .

1939 - ورفا دفع إلى رحل كف درهم مضارته وعمل للصارب الوارد .

ثم احتلف رسائلاً والمضارب ، فعال المضارب العميني بالنصف أوقال رب المائلات الا على بالنصف أوقال رب المائلات الا على بالنصف أوقال رب المائلات معرض الفائلات مشهد شاهدان للمضارب بالصف أن وفضى القائض بسهدان ما وجوز المن الربع على رب الماء نم رجع الشاهدان عن المهائل المربع على رب الماء نم رجع المائلات إنه شرط له النصف لولا شهادتهما وقد أقرا المائل المستمد من جها و عالما استحل المضارب المهدان الولاية في المؤلمات وقد أقرا بالمرجع و أسهما أنسا وقال عليه بغير حتى وإذه كان المواجع المشارب المهدان المهدان المنافق المشارب على المشارب المنافق المنافق المنافق والمائل على المشارب المنافق المنا

. [ولو نديدًا أنه أعطاه الثلث، وباقي المائلة بحالها، فلا ضماد طبهما في هذه

<sup>(</sup>۱) پيدس ۾ وقيون

ع 8 - كتاب الرجوع عن الشهدة المدار على المصارف المرجوع عنها في تعجازت الاخرى المجارة الأخرى المجارة والمحارف الكان المحارف المجارة والمسالم والله المرازف المجارف المجارف المحارف المجارف المجارف

1989 - وإذا شهد شاهدان بإخاره دية ، وقضى الفاصل بشهاديهما ، شهر حما طرات به ادام من بشهاديهما ، شهر حما طرات به ادام من الدام ويها ما الله أن المسال على الشاهدين للساحب الذابة ، وإذا كناد احرام بالله الدام فيسار من المسال كان المحرام المسال على ساحب الدام فيسار و على المساكي محرام مندمة من غير عقد الأنه الا عقد فيها و إدام سيلي، و محرد الشهعة من غير عقد الاسلام عدد المساكية من غير عقد الاسلام الشيادة .

وري كمان الدعى للإحمارة عمد حيد الدالة، والمستفاحر يمكن ينظر إلى الأحمر المسكن، وإلى أجر منل المشاحر، إن كان أحر مثل الممتأجر مثل الممكن أو أكتر، لا ضمان عربهما للمستاجر أصلاء وإن أتلف على المستأخر الأجر، إلا أنهما النفا يعوض ودله

فيان فيل: كيف بكون الإثلاف يعرض بعديه، وقم يستوف المستأجر بإرامها ما وحال مله من الآخر منهاي مجرد المذهب ومحرد المدهة لا قيمة الهامل عبر عقدات والا حالية عمد، وإذا لو يجب على المستأخر المدمان ما استوفي من المتحدة حتى بالنفسان فصاصًا با دهر، كيف يكون الإزلاف بعرض؟

قلاد محرد المفعة لا يتموم من غير عقد ولا فسية عقد كما قليد، وإقايتها م بالعاد بندر ما عوم، ومد حسل القوم بالأجر السبق مضياه الدامي والأرامصا الإجرد لين بقف، لقاصي في الظاهر والماض عبد ألى حيفة، وإن قال الشهر دارو الديارة الدارية الماسود والماش عبد ألى حيثة عدراً الإحراء وحب على السناح، استرامي

<sup>(</sup>۲) زند من تحاوه و م

الأروس في أحدوها

<sup>(</sup>٣ مغدا مي عباد ۾، طاء وائيان في الأصل ان تعذر ا

من الأجر ، وقد سلم ذلك له [يقدر ما]" أدى ، فكان إنلاقًا بعوض.

وضلي قبول من يقسول بأن عنقمة الإحازة ثبت بقيصياء القياضي في النظاهر دون الباطن، تكففك الجواب في الظاهر، وفي الباطن لا شبت الإجارة ولا يثبت الإبجاب، فكان له أحد تدر الأجر من مال الشاهدين في الباطن منى ظفر حوافة أعلم-.

<sup>(1)</sup> مكف في ف، وكان في يقية النسخ : " بما أدى

## الفصل الثانى عشر في الرجوع عن انشهادة على المال وعلى الدين وعلى الإبراء عن الدين وما يتصل بذلك

1080 ما وقي رحل مانة ورهب، وشبهند له شياهد على إقرار الدين عليه بدرهم، وشهد أخر على إقرار المدعى عليه أند هجي، وشهد أحر على إقرار الدين عليه عليه بنلاقة دراهم، وشهد على إقرار المدعى عليه أنا بأربعة دراهم، وشهد أحر على إقرار المدعى عليه بخمسة دراهم، فإن على قرارشي حسنة القدض لا ية صي المدعى بشيء، وعلى قولهما اليقصى بأربعة دراهم إن زعمت الشهود أن الأقبارير كالت في محلس واحد، الأن على الأربعة شاهدان، وهو الشاهدات الع والخاص، الأن الأربعة عي المسيسة، والايشهمي بالمرهم المسامس، إذ ليس عليه إلا شاهد و حد، وهو الخدس.

رإن رعدا، الشهود أن الأفارير كالت في مجالس مختلفة، فعند أي يوسف الأخر، وهو قول محمد العدامل واحد، فيقضى الأولجة أيضا، وعد أبي يوسف لأول هذه أموال محملة العدامل واحد، فيقضى الأولجة الوالم محملة المالية ويقضى له يسبعة الأن شهد على الأربعة ، شاهدان الرابح والخامس، فيقضى بأربعة شهادتهما، وشهد بالدرهمين الدن، التأتي والثانث، فيقضى بالدرهمين بشهادتهما، وشهد بالدرهميز الأول والثائث والخامس، فيقضى بالدرهميز بشهادتهما، فقد ضم إلى الشاهد الثالث والخامس، ومويضم الها الشاهد الثالث والخامس، ومويضم المهاد الثالي وهو اتنان فد قضى بها مرة، والمناهد متى فضى بها مرة، والشاهد متى فضى بحريح ما شهد به مرة لا نقضى شهادته قالباً

هام الخامس: قيما قضى إجماع ما تايد إمامرة الأنه شهد بالحمسة، وقد قصي

١٤) ريد من طب صديم.

ج 13 - كتاب الرجوع عن الشهادات - 177 - فنصل 17 عرصع من على بالوه فدو الارد. يشهد دنه بالأرسة ، وكلفك النائث ما فضى بجمع ما شهد به مرة؟ لأنه شهد بالتلاقة ، وقد قضى بشهادته بالدرهبين ، فلهدا أضم الحاسس والثالث إلى الأولى ، ثم إذا فضى بسبعة هراهم عنذ أبي يوسف الأول ، ورجع الشهود عن شهادتهم ، ضمل كل شاهد ما قضى القاضى شهادتهم ، ضمل كل شاهد ما دلك بالسوية ، والتوهمان حصل القضاء بهما بشهادة الراسع ، الخامس ، فنصمان دلك بالسوية ، والتوهمان حصل القضاء بهما بشهادة الأول والثالث ، فكان فسمان ذلك عليهما ، والدرهم الواحد حصل القضاء بهما شهادة الأول والثالث والخامس ، فكان ضمان ذلك عليهما، والدرهم الواحد حصل القضاء بهما شهادة الأول والثالث والخامس ، فكان ضمان ذلك عليهما،

وعند أي يوصف الآخر وهو قول منحصد لما قضى بأربعة عراهم. كان ضمال الفرهم الأول عليهم أحماساء الآن القضاء به وقع يشهادة الخمسة، وضمال الدرهم الثاني يكون على الثاني والثالث والرابع واحامس أرباعاً؛ لأن انقصاء به وقع بشهادة هؤلاء وضمال الدرهم الثالث يكون على الثالث والرابع والخامس أنلاقا؟ لأن لقصاء به وقع بشهادة هؤلاء وضمان الدرهم الرابع يكون على الرابع والخامس تصفان؟ لأن الفضاء به، وقع شهادتها.

المحافظة ال

١٥٤٥٨ - وقيمه أيضًا: رجل مات وترك أنف درهم، فادعى رجل على الميت

م 19 كتاب الرجوع على الشهادات - 172 - معترفة الرمن مهاعل تقرم ميروائده أعد درهم، وأقدم على دلك يبد، و دعى رجل أخراعته ألف درهم ايضاً، وأقام هلى عالك بيئة، وقبصي أقد صي بالأنف بين المعتبراء تمار جنعم ، ضبهر كال ساهدس محسطة

و لوار مع ساهدا أحد المدعس والمربضيما بنوارث سيفًا و لا ذا هها من قد استحق الألف كلها و وأم يدكر في الكتاب الهما عن يقسمانا للمددعي الأحرار وعلى فيبس المبالة الاولى بنبغي أن يفسيد وإن اجع عدد دنك شاهد المدعى الأحراء مهاد وما له وحدود حملة مداد.

٩ ١٩ ١٥ ١ - وهي الأصل ٢ ١٤ ١ ن اراحل على راحل لف درها و ديره ديشها ديشها المداد الهادرها و ديل و ديشها المداد الهادي أو طلب أو أو فياد أو وهيداله و والدائمين قفيي بشهاديها أو وعد ضما ذلك الطالب الإراشيما ملكه عن أدبي بغير مواهي .

هان قبل: الله هذا ي أو الأماكم عن الدين ، فكيف يقصى عليهما بالضمال، وفيم إو الله منكهما عن العلى، والعمل فرق الدين؟

قال الحنف جورة التنازح في هذا القام معطيهم قانون إلى الله عليه دلاً يعين عبد القنوس و بحضيه فالوال إلى الله عبد القنوس و بحضيه فالوال إلى الله القنوس و بالقنوس و بحضيه فالوال إلى الله العنسرة هذا التفاوت و تسمر سب القنوس في القنوس و و الم تعدر هذا التقدر من القنوس، و أمو المدر و و الم تعدر هذا القدر من القنوس، و أو بينا القيامان، فقد أسد على القاهد زيادة صنية و هو العيبية و قان التناوس، و العيبية و قان من إيسال التناوس، في العامد أو أن من إيسال حتى المعدى في العدمة أو أن من إيسال حي قامدي عليه في الأحس.

اللا براي أن من أثلث جاني أخواما سنى عالى، يقسمن مستند، والقيامة إعالته هـ. والحراز واطلى، فيقع التقاوت بين الفيمة وبين شلف، تنم لم تعير ذلك استفارات مالعًا والحوام الضمال مسته لحم المتعلق علام في الأصل، القامهيّاً.

يحادف ما إذا شهاد عايه بالدين، لم رحما قبل الاستيماء من الشهود عليه والأن ويجاب الني هناك فكن مأن يوجب على الشهود الفيلي، كاما أوجدوا منوستوفي مهما إذا مشرفي من الشهرد عمله و فيحصل إزالة العن عن الشهرة بعدما زال فعيل عن عدا إذا سنهما على الطالب أنه أبرأه، صأصا إذا نسهما على أنه أحده إلى سنة ، وقضى الفاضى على بالأجل، أمرجه؛ فدها الأدبن المعافرت، سو مرجعا قبل مضى الأجل أو بعداء، وهذا الجواب لا يشكل فيهما إذا رجع قبل مضى الأجل؛ لأنهما بالتأحيل فود إمكان الأخذ، وما دام التأجيل بذيًا، وفودت إمكان الأخذ ما في، ويقررانا الضمال، وبذكل فيهما إذا رجعا بعد مضى مدة الأحل؛ لأن تضى ماءة الأحل عاد إمكان الأحد من المعلوب، فينهض أن يزول الضماد.

والحواب عن هذا أن يشال، بأن الشهود إقا بضمنون عند الرجوع بالشهادة، لا بالرجوع، والشهود بالشهادة فوقرا إمكان الأخد على العالب ههنا، فوحب الضمان، والضمان منى رجب متفويت إمكان الأخد لا تقع البراءة عنه للضمامن تجرد دعواد إمكان لا تذما لم يصل طال إلى نقائل،

1939 - ألا يرى أذا المواح إذا جبعد الوديعة، ثم أمر عباد إمكان الأخذ على صباحبها ، ولا نفع أبراه له ما لم نصل الوديعة إلى المائد ، ولذلك قال أم حنيفة في الوكيل بالبيع بذمن حاله ، لم أخر النسن، كنان ضاماً لنشمن قبل حلول الأحل ، وبعد ما أم يصل النمن إلى الموكل ، كنا ههنا حتى لو وصل الدين إلى الصاف ههنا يقول بأن الشهود بيرؤون من الصدال، نم إذا وجودا في مضى الأحل ، وضحتوا الشمشهود عبيه ، كان لهم أن يرجعوا بالدين على المقبوب، ويكن ، ذلك إلى أجمه ، أما الوجوع على المقتوب، وشمان المدل المين لمطافف ، وضمان المدل بعبد الملك في المصون كما في المقاومة .

فيد وبل: الصماعة إلى يعيد الملك في المضمون بمحل النقل، ألا مرى أن تلدير وذا لم يكن محل النقل، لا تصبر علم كما للخاصب بالصمال، والدين لا يقبل النقل من ملك صاحب الدين إلى ملك غيره ممان أساب الملك.

قلتا، الدين يقبل البقل إلى ملك غيير صاحب الدين حكمًا حتى حرى فيه الإرت، وهذا القدر يكه ي البوت اللك فيه للضامي بأداء الصمال، ألا يرى أن العيد

<sup>(1)</sup> هكذا في ظاء وقال في فدوه: "فيتشيل وكان في الأصل: أهيشيل

ع 14 كتاب الرجوع عن الشهدات - 177 المعيد 1 الرجوع مهامل الأوالير الإلايات المحيد المعيد 1 الرجوع مهامل التوالي التقل من المعلم والابيراء والابيراء التقل من الملك إلى منت قصد الهذاء أنه يصل التقل حكمًا حتى جرى ويه الارداء كما هها، وأما ير حمان بذلك بعد معلى الأجل الأنهاء (الدين) أن المعمدان والتالك كان بطالت المعاون المعاون معامه.

قول فيل: أميس أن الأحل لا يقبت لغير من شرطة حتى إذ من السنوى دارًا بشمن مؤجل، وحمد راد شام أخذه ما دائشه عقبت و حال بنشاه د لان الأجل لم يتشرط له، والأجل لم يشترط طلقا هذه فكيف يتبت الأحل في حفاة

قلتا. الأجل منى شرط لاسان لا بنيت في حق غير الشروط له، كيما في مسأله الشفية، فأما إذا نفرط على إسال بعينه، حار أن يصير مشروطًا على غيره، ألا برى أن من عليه الأجل، وهو رب لدين إذ ماك يسفى الأجل مشروطً على ورثقه حتى لا بطالبون المدون قبر محي، الأجل.

إذه تمنت هذه فنضول اللاحل مستمروط على رب اقدير، فسمنى أبستنا في حق الشاهدين يبعى على الشهادين، لا لهساء ومثل هذا حائز، وهذا كنه إذا كان الدين الدي شهدوا بالجياء فيلا للمأحول، وأماره المريكي فابلا التأجيل كالترغي، فإنه لا شت الأجل بهذه الشهادة اعتباراً للاحل ملاحل الدنت عيانًا، توزفا ضمى الشهوء الطالب، ومن ما على المفاوس، برئ من مال الشهود، لأنهمنا ملك الدين بأداء الصماف، وقدما في مقام المات، فيكون الترى عليها، ألا يرى أن المسد المفصوب الأنق إذا هلك بعد ما صمر العاصر، القيمة، هلك من مال الفاصية، وطريقة ما قلاد.

1991 - وإذا شهد شاهدان على رحل أنه وكُل هذا الرجل شيش دنه على فلال وقلان مقر بالذيل، وقسى العاضى به لله كبل، فعيسه الركيل، و مشهلكه، مم قدم صاحبه، وأنكر الوكالة، نم رجع الشاهدان عن شهادتهما، فلا ضمان على الشاهدين، وإنها الضمان على الوكيل، وهذا لأن الشاهدان شهادتهما، وإن تسبيداً الشاهدين، مرافع الدين من المديون، فإن مع ما يحو الوكيل الدين من المديون لا

<sup>(</sup>۱) هکفانی م.

<sup>(</sup>٣) وفي عبد أوإن كان ميناً لتقويت .

يشكن الطالب من أخذه من المديران وتفويت إمكان الأخذ بنزل منزلة الإتلاف على ما عرف، والنسبب إلى الإتلاف سبب المضمان إلا أن الوكيل باشر تفويت إمكان الأخذ، لأن بغس أخذ الوكيل يفرت إمكان الأخذ على المالك من غير أن يحتاج فيه إلى تخلل نعل فاعل مختار، وهذا هو حد المباشرة، والمنسبب مع المباشر إذا اجتمعا، كان الضمان على المباشر إذا لا تحتمعا، كان الضمان على المباشر إذا لا إلى التسبب إذا الإنلاف ههنا لم بصر منفولا إلى التسبب إذا الإنلاف القاضى؛ لأن

17 \$17 - وإذا شهد (رجلان)" على رجل بالف درهم، وشهد رجل واسوأنان عليه بنك الألف وبنائة دبنار، وضفى القياضي بالكل، شم رجع الفريق المشائل عن الدراهم دون الدنائير، قلا ضمال حنيهم؛ لأنه قديقي على الدراهم من نتمة الحجة شهادته، وهو الفريق الأول، ورجوع الفريق الثاني عن الدراهم، لا يكون رجوعًا عن المنائير، فلهذا قال: لا ضمان طيهم، وإن رجعوا جملة فضمان الدنائير على الفريق الثاني خاصة، وضمان الدراهم على الفريق الأول، والثاني نصفان؛ لأن الدراهم تشت بشهادة الغريقين جميهً.

1621- قال محمد في الخامع! : أوبعة شهدوا على وجل بأربعمائة ورهم، وقضى القاضى بها، ثم رجع واحد منهم عن مائة وواحد منهم عن مائتين، وواحد منهم عن نظافسانة، وبقى شاهد واحد لم يرجع، فإن على الراجعين خصين درهما أثلاثا، ومذا لأن العبرة في هذا الباب ليقاه من بقى من الشهود، لا لرجوع من رجع، والشهادة قد بغيث مقدار فلائمائة وخمسين؛ لأن الراجع عن مائة منهما بقى شاهداً بثلاثمائة، والذي لم يرجع بقى شاهداً بالربعمائة، فيقى على ثلاثمائة شهادة شاهدين، فلا يجب ضمائها على أحد، وأما المائة الزائدة فعليها ضاهد واحد، وهو الذي لم يرجع أصلا، فيقى ببقاء نصفها، وذلك خمسون، فعرفت أن النالف بقدار خمسين، فيجب على الراجعين هذا القدر، ويجب عليهم ذلك أثلاثا؛ لاستواهم في إيجابه.

<sup>(</sup>۱) زيد مي فاء ف ۽ ج.

<sup>(</sup>۲) زید من ف.

ولو رجع الرابع أبضاً عن الأوسعائة، فإن هسهم ضمال مائة و حمسين؛ لأل الشهادة قد بعيت يفقد مائين وخمسين؛ لأن الراجع عن مائة بقى شاهدة بديف عالد، والراجع عن مائين بفي شاهد و عامد على المائين في عدال، والإيجاب ضمائها على المائين في عدال، وهو الراجع عن المائة، على المائين في عدال، وهو الراجع عن المائة، عبى بغاده نصفه، ودلك خمسون، فعرفت أن المائف عقدار مائة وخمسين، ويجب على الراجعين ضمان ذلك، عبر أن ضمان المائة بحب عليهم أرباعا؛ الاستواهم في الجانبا، والراجع عن المائية؛ لأنه لم يرجع عن المائة التي هذه القمسون نصمها، بل بقي هو عني الشهدة فيها، ولأجله بقي نصمها، والكن يجب ملى الراجعين المائن أثلاث؛ الاستوامهم في ربحيها، والرجوع عنها.

153 ه ١٠ - قال في الأصل الرافاشيد أربعه على وجل بحق، شهد عليه الداد مخمسسمانة ، مشهد الدان بألف، وقضى القاصي بشهاديم ، ثم رحم أحد شاهدي الألف، فإن عليه ورح الألف، لألف عبد مائة تعرفها شاهدا الألف، وذاك شاهد، فإن عليه ورح الخدمة الألف وذاك شده المورد فكان النافف منهائة فلا الراجع من الخدمة على القرفان بنجابها تصفها، وهو رح الألف، وإن رجم عمه شاهد الخدمة التي تفرق بربع الألف خاصة الألب، وعليه وعلى شاهدي الخدمة المنافذ أربعه وقد يفي من يقوم به بصفها، وهو يعد الألف أنلائه الأو الشهود على الحسسانة أربعه وقد يفي من يقوم به يصفها، وهو أحد شاهدي كالهد، فكان الناف برجوع مؤلاه من الخمسمانة تصفها، فيجب ضمان خلال عليم أنلائل.

وإنارجع أحد شاعدي الخديمانة وحده أو رحعا، فلا فيمان عليهما الأنه قد يقى على فقه الخسسمانة شاهدا الأنفاك وإنارجعوا جملة و فعلى شاهدي الألف ضمان الخسيمانة التي تعرد بإيجابه، و خمسمانة الأخرى ضمانها على الفريقير أرباعً والأنها نبت يشهاده الفريقين.

وإن رجع أحد شاهدي الخمسمانة وشاهده الأنف، قان على شاهدي الألب

<sup>(</sup>١٤) وفي م: " شاهاً للألف

ج ١٤٤ - كذب الوجوع عن الشهادات - ١٤٩ - المنسل ١٠١ هم سوع منها على الله والذبي و الإراء المصنف الألف خصصصانة و طلبهما وعلى تساهدا المحسسمانة وبع الالف أثلاثًا و الأسسسمانة الأحرى تبشك بشهادة الأوجه وقد بقى عنبها من يقوم به تصفها و فكان المتالف من الحسسمانة الأحرى تصفها ، وهو ربع الألف وتيكون ذلك على الواجعين أثلاثًا وإلى رجع أحد شاهدى الألف وأحد شاهدى الخصصمانة كنان على أحد شاهدى الألف وتحسمانة .

## الفصل الثالث عشر في رجوع الشاهدين عن الشهادة في باب المواريث

١٥٤٦٠ - قال محمد رحمه الله - في رجل مات وترك عبدين وأمة وأموالا ، فشهد شاهدان لوجل أن هذا أحراليت لأجه وأمه وارته لا وارث له غيره، وقضي الفاضي له بالمبدين والأمة والأموالي، ثم شهد شاهدان بعد دلك لأحد العبدين بعينه أله ابي المبث وأحاز الفاضر شهادتهما وأعطاه الميراث وحروالاغ عز الميراث ثم شهد أخر أن العبد الباني ابن الميت، وأجاز القاضي ذلك كله، وجعله واونًا مع الأول، ونسلم المال بينهما نصفين، ثم شهد شاهدان أن البت أعنق هذه الأمة في حماته ومسحته وتزوجها، وقضى الفاضي بنكاحها، وقصى لها باللها، وجمل لها النمز، وكل واحد بحسمة صيفحب أن يكون واوثًا، ثم وجع الشياهدان اللقان فسهدا بالابن الأول عن شهادتهماء فإنهما يصعنان جميع فيمة الابن الأول للابن الناميء والمرأة بنهما أنسانا صبعة أندنها للامن الثانيء وشمها للمرأته ويضمنان حميم ما ورثه الابن الأول للابن الثاني و لمرأة، ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الأول شبئاء أما يضمنان جميع قبمة الابن الأول للابن الناني والمرأة؛ لأن في رصمهما عند الرجوع أنهما أتلفا للابن الأول على الليت، وأسما ضمنا فيمت، وصار ذلك ميراتًا بين الأجر، والمرأة على تعالية أسهده لأنافي زعسهما أناالاين الأولاء العاكل واوثاء ولايصير وارثا بغضبة الفاصر؛ لأن الأب ميت، والتسب لا يذبت بقصه الفاضي مشهادة الزور بعد موت الأب، فصورا مقرِّين للاس الثاني، وللأمة يجميع القيمة على تمانية أسهم، وقد صدقا الابن الثاني، والأمة مي ذلك حيث جعدا وراتة الامن.

ولما يضمنان جميع ما ورنه الأبن الأرق للابن النائل؛ لابيما بشهادتهما أنفها على الاس الثاني دلك الأن الشهادة حصلت بعد موت الأب م فكان استحفاق الاس الأول المبرات مضافًا في شهادتهما، ولا يغدمنان للمرأة من ذلك شيئًا؛ لأنهما لم يتفياعمي المرأة من ذلك شيئًا ولا ينعم تنفيا عمي المرأة من حقها في المرات ؛ لان حفها ثمن جميع المال مسواء كان للعبت ابن واحد

آو أكثر من ذلك. وقد متوقت لمها من جميع أموال ألميت أغالم يستوضرها قيمة الاستراقال الميت أغالم يستوضرها قيمة الاستراق و ألمية أن الأول الأول الألها فيهوت بعد موت الزوج الميسة وألى الآل ذلك ليتم حقها الإيامة المستوف المرأة في حقود الميان الأح فيئة الألامة أستحق بشهدا بها والموال المين الشار الماني على الأخ بحد على المرافقة في حق السحقاق الإرث حليه هذا الدى المكتر الإدا كال يكدب بعضهم بعث، ويزعم أنه هو الوارث دول فيره.

فأما إذا صدق بعضهم بعضاً في كونه وترقاء وباقي المسألة بعدلها، فإذ تدهدي الابن الأولى، لا بضمان للابن الخالى، ولا نامراً فيقاء وإذ صدارا معرين عند لوجوع أنبهما أقلف للابن الأولى، وما ووت الابن الأولى على الابن الشابي والأمنى إلا أنهما لما صدقة الابن الشابي والأمنى إلا أنهما لما الصحائل، والإقرار يعلل بتكفيب المقر له، وكفلك لا يصحنان للاخ شبشاء وإلى وجع شاهدا الابن الثاني بين الابن الأولى، والمرأة على تسابية أسهم، ويضعنان أيضًا، فإنها يصمنان فيه الابن الثاني بين الابن الأولى، والمرأة على تسابية أسهم، ويضعنان أيضًا، حجيع ما ورته الابن الذابي الابن الأولى، والا يضحنان للمائة الأولى، وهذا إما كان يكذب معصهم معضاً، فلا ضمان عبيما للابن الأولى، والا لمعرأة له ذكرة في المسأنة الأولى، وكذلك الإنبسان للابن الأولى، ولا لمعرأة له ذكرة في المسأنة الأولى، وكذلك المبتليان الأول، ولا المعرأة له ذكرة في المسأنة الوأة بين الابن الأولى وكذلك الابتمسان للابن ويضعمان المهر، ومه ورثته الأمة أيضًا، خسمنا فيها وهذا إذ كان كذب معضهم بعضاً،

قاسارد كان يصدق بعضيهم بعضاً، فلا تسمان عليهما مي شيء من ذلك و لل خدمان عليهما مي شيء من ذلك و لل خدمة موسله منهادة تداهدين على حدة الأس إذا ثبت وراثة الكل بشهادة تداهدين بأن شهد شاهدان بنسب الابن الأول والشامي ويعنى الرأة ونكاحها ، وقضي القاضي بدلك ، وكان دلك بعد موت المولي ، ثم رجعا على شهادتهما جمله ، فاجواب في القاضي بدلك ، وكان دلك بعد موت المواب في المسألة الأولى حتى إذا حجد بعضهم بعضاً بضمنان فيمه الابن الاولى بين الابن الابن الابن الشام ، ويصمنان ميراث الابن الأول للابن الثاني ، ولا تضمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الذاتي بين الابن الأولى والم أن المائد، ويصمنان فيمة الابن الداتي بين الابن الأولى الذاتية المائدة ويصدين فيرات

ع 1- كتاب الرجع على الشهدات - ١٣٦٠ - المصار ١٢٠ لم حرج عليه في بعد الواريت الان ثبت بوارية على بديرة الشهداء الأن ثبت سواء شهدا بدلت في أه فات محتلفة بأن شهدا للابن الأول، وقصى العاصي بذلك، ثم شهدا بعد دلك لابن الناس محتلفة بأن شهدا الله العلى والملك في وقت واحد بعد أن سهد سبب كل الله بديرة على حديث بأن شهدا أنه ادعى فداء سم ادعى الاحراء لأن العربي وإن كان واحدا من حيث اختيفة، والله شهدا أنه ادعى فداء سمهود أه و مذابو لا على الأصعر، وهذا محتمه أن فيه الأصعر، وقد على الأصعر، وقد شت عدا بالقرير كما صدو سشهوا أنه على الأصعر، وصد مسهوا عليه للاصعر، وقد شت عدا بالقرير الواحد أرضاء وإدا صدر القرين الواحد فرضا معنى، فان وقو ساس معنى المحتمل المعلى على بعد الناس كانوا فرق إذ جحد الناس المحتمل المعلى على بعد و الفيان على المناس المحتمل المح

وإنه العرق بين العرق والعربق الواسد في سلمان الأح فيما إذا كان الشهود فرقاء الانسسان الرجعان فلاح شبينا، وإذا أقر الرافعان وراث لأغ ، وقيما إذا كان العربي واحدًا وضبعنا للاح إذا أقر يور الله ، ووجه الفرق أن الشهود إذا كان و فأرعا لا يضبعن الراجع للاغ شبينا الان من حجة الراجع أن يقول بلاح ، لولا أشنادته ، لكان الحرمان في تنالك بشهادة الفريق الأسر ، حمد التنبت عليت ، والانجكن للمويق الواحد أن يحتج على الأح بهذا الحجة الأنسولان في حق الأم ثابت بشهاد بعد ، وبين أنهما شهدا بباطل ، فيها فرين أحراء فالحرمان في حق الأم ثابت بشهاد بعد ، وبين أنهما شهدا بباطل ، فيضمان اللاح

١٩ ١٥ ١٥ - قبال محمدة في الخدامع الدوحق مات وترك في بدر حل ألف دوهم وديمة ، والرجل مقر بها، حاء رحل وادس أنه عم البت أخو أره الأبد وأهم الا ولوث له غيره ، وأقام على ذلك بنية ، والعم معر بأو صاحب لبد مودع الميت ، فين العاصى مجمل المودع الميت ، فين العاصى

صرفي من هذا ويبشهب إلغا كن هي يد إنسان وديعة لرجل و حاور جل وادعى أنه السترى هذه لوديعه من الخالف، وأنكر المودم الشراء. قافام الدعي سنة على السراء من

۱۵) پندمو طارف م

صاحب للوديعه، فإن الردع لا يرجع خصمًا له

والعرق: ما الشار إليه محمد في الكتاب أن الوارث قائم مضم المؤوث حنف عنه في أمالاك، والمفوق عقله الذي بالشراء حتى يره بالديت، ويرد عيه بالديت، وكوته مردعًا الاندفع العصومة من أردعه، وكناء لا يدفع الحصومة من قام مقامه، ألا أرى أنه لا يشام الحصومة وكيل صاحب الوديعة لكونه قائمًا مقامه، فأما المشتري فليس بقائم النائم، وتبس مختف عمده الأم بالشراء بنست له ملكًا صنداً لا مطريق الحلاقة من البائع. ولهذا الاعدك الود على بائم بالعد بالعيب، والودع إنما ينتصب حصماً للمودع، وطراقام مقام الودم.

ثم إذا قضى الفاضى بهذه الشهادة، ودفع المال إلى العم، جاء رجل وأهام بينه أنه أحو الميت لأبيه وأمه، لا يعدم له وارث غيره، نفسل هاده الشهادة؛ لأنه لا منفاة بين هذه البينه والبينه الأولى، فإنه يجوز أن يكون للميت عبا وأحا، وهذه البينة قامت على الخصم، وعو العم؛ لأن الحال في يده، وهو يرعم أنه له، وأنكر كونه للميت، ويشتصب العم خصك لد.

تم إدا قضى القاضى بالشهادة الفائمة ، بأخد المال من العبر، وينفعه إلى الأخ و الأن الأح مقدم على العبر من المرات، فإذا دفع المال بليه حادر حن اخر ، واقعام بلينة أنه ابن المبت والإيمام له وارت حبره ، وقبل الفاضى هذه البيئة الأنه لا منافقين هذه البيئة والمبت على الحصم أيضاً على تقدم من البيئين ، وحده البيئة قامت على الحصم أيضاً على الابن فيافس أيضا المبت في العبر وإذا قس الفاصى هذه البيئة ، أحد مثل من الأخ و ودعمه إلى الابن فيافس أيضا المبت على شاهاى الابن فيافس المبت على شاهاى المبت الأبن فيافس المبت على شاهاى العبر المبت على شاهاى المبت الأبن فيافس المبت على الابن المبت على المبت على الابن فيافس المبت على المبت على المبت على المبت على المبت المبت على المبت المبت على المبت المبت على المبت المبت على المبت المبت على المبت ال

فإن فين: هذا إذا يستقيم أن كو يقى شهود الآخ والإين إ<sup>44</sup> على الشهادة، وقد رجعوا مع شهود العب؟

ا فلما: وحوع شهرد الأح والامن إعا يعمل في حقهما، ولا يعمل في حق شهاد

<sup>(</sup>۱) ريد در شاف م

العدم فيما لا يعمل في من المشهود عليه ورد أم وعمل في حقهم عمار؟ أمهم نم يرجعوا من شهادتهم، ولا صمال على شهود الاخ أيضاً لا قلد في سهود العم، وصمن شهود الابل للاخ ما أحدة الابل الالهم أتلفوا ذلك على الاح، وذلك علم مداد حق شهادة غيرهم، فلهذا كانا للصمال طهم.

وكدلك لواحله الشهواد جميعاً إلى الدائس يشهدون على مدوصف عبل الفاصي شهادتهم، وقصل مبالا لأمه أمكن القضاء بالدعاوي لعدر الماقات، وقد قدمت الحجة على الكال، فسيحت الفضاء بالكل، ثم إذاة صلى القاصلي بنايه الدالكل، ورجمتوا عن شهادتهم، كان الجواب، به كالحواب قدما إذا مهدو، على التدافس، فلا غيسل شهرد العدر والأشهرة الأم و ويضين شهود الابن للأح ما أحد الابل.

حكى اجعداض من الشبخ أبي احسن الكرخي أنا ما ذكر مجمد في الجواب في هذه السالة أن شهود الابن يهممنان الملاخ ما وربه الابن على الإطلاق فيه حديده لان الشهود الابن يعلم الناشقين المن المناف المالية في حديده لان الشهود من عداو حملة لا المكن الله في البيئة العادلة على البنوة والأمهام المنافع النهائة المنافعة على البنوة والمها تمتع النهائة المنطوعة المنافعة ال

قال إلا أن يقدد تأويل المسألة أن يكون الأخ أحد لبينة بعد رجوع شاهدي الاس حيى نبسه أحرته ما أقام من البينة نائبُ الأنه أمكل للشاخي "القصاء بالأخوة في هذه المسردة؛ لأن شهود الاين رحمود عن فهاديم وقت إدامه الأع لبينه في المره كتابه ه

الكوفي فاستقاصي

<sup>(1)</sup> وفي طار فشهد

اه) فكَفَا عَيْضًا فِي فَانْ يَكُوا فِي الأَصْلِ. الْعَاشِي .

وإن "الزيريلة أذ الإيقيل حتى يظهر عدالة شهر دارايل أو جر مهم، فأما إذا مدالة الله ودارايل أو جر مهم، فأما إذا مسأو المدا الطلع مان عامة مشاوخته و حض مشاوختا صححوا المذكر وفي الكتاب، وقالوا: شرط صحة دعوى الأخوة والعمومة والقضاء بها دعوى حق سبره الاستحقاق حق بشبه لا محانة، وكي واحد مهما ادعى حقاتها ادعى من الأخوة والعمومة الآن وقت دعوتهما البوة التي ليت بها حرمال الآخ والحم غر فالنه، فكان كل واحد مهما بادم التسم حقاتها لامي من الأحوة والعمومة، ويتناسم والنائم يقص له بالمال لتقتم غيره

آلا برى أنه بفضى بأخوته وعمومت، وإذ كان في التركة فيناً محيطًا، وهو نظير من يدعى استعمالهواو، وبنبت جوازه بالبنة، فالفاضى يفضى بدلك، وإن كان هناك شريك مقدم عليه.

1984 - وافي بودر عيسى بن قال الرحل مات وارات أخاره ووقاء وراك عبدين وأمة، فشهد شاعد لا الأحد العبديل أنه ابن لبيت، وشهد الحرال للاخر أنه الن البيت، وشهدا أحرال للامة أن ابنا شد، وقضى الفاضى شهادتهم أن وحمل المورث بيسم، ثم وجعوا عن شهادتهم، ثم بصمور للاح شيد، ونضسن كل فريق من الشهود فيمة الذي تهدوا به، وبيراد للاتحرين

10810 وضيد أخران لامه أب التدريك أخر معروف، وعداً والله، وشهد شاهدان للعد أنه الدين وضيد أخران لامه أب التدريق وضير الفاضي بسيادتهم، وحمل لمبرات تقدين الاس والابنة، توريع لم لشهود حمية عن سيادتهم، فإن سامدي الاس بضيدن للاخ لميف البرات العيد وللابنة سدس الميزات، ويصف فيدة العيد والمالية سدس الميزات، ويصف فيدة العيد الراقبل أب تولاية تصعير، ويصدن ضاعدا الأبة أب توال ميزائه للاس حاصة الأدة لولا شهاديم، لكان حميم ذلك للالولي .

الاناوي في السهادتين حابعًا

19 فا 19 مرائد التي سيماعة عن إلى يوسفه، وحل مائد، وترك ابن عمر وترك ابن عمر وترك ابن عمر وترك الله الله وترك وترك الله وترك الله وترك الله وترك الله وترك الله وترك الله الله وترك اله وترك الله ا

بجحد، وقضى الفاضى مع لهمات المجمود أعليه، فشهد شاهدان إمد والرحل بجحد، وقضى الفاضى مع لهمات المهات المجمود أعليه، فشهد شاهدان بعد موته لهسى كان في بده من أمة له أن المبت المراعدان المجمود أحليه، فشهد الصمى الله من أمنه هذه، فإن الفاصى وضل مع الله والمبت المراعد في حديث المحال ويدبت سمع، واحتق أمنه هذه حديث الممال و بعظيه نصف ما في عد الامن الأول، فن رحم الشهود بعد هذا عن شهاد إلى النالي وقيمة أمه، وما أخذ مه من المبرات الأميم مهدوا سب الامر النالي بعد موت الأمم ويفسمن شاهدا الامن الأول حديث فيمة أمه، الأمم مهدوا سب الامر النالي بعد موت الأمم ويفسمن شاهدا الامن الأول عبداته، ولا يضمنان له من مبراته شال حياة المولى، واستهدان له من مبراته شية، وقدم حداد حديد حديد المبت الله من مبراته الهداء حديد المبت المباهدات المباهد

<sup>(</sup>١) هكذا في ما، والأصل، وكان في قاوم - الشهود -

<sup>(1)</sup> ومن ف: (والشهدكية)

## الفصل الرابع عشر في رجوع الشاهدين عن الشهادة في الوصية

10271 - قال محمد في آلاصل : إذا مات الرجل، فجاء رجل، وادعي أن المبت أوسى له بالثلث من كل شيء، وأقسام على ذلك شساهدين، وقسفس الفساضي بشهادتهما، شمونا جميع الثلث للورثة، وكذلك لو ادعى الوسية في حال حياة المبت، وأقام عليهما شاهدين، وغذ يختصمون في ذلك حتى مات الموسى، تم رجعوا، فإنهم يضمنون الثلث للورثة، فقد أضاف الاستحفاق إلى المرسية التي ثبت بشهادة الشهود.

وإن لم يضف إلى الموت، وإن كان لابد فلاستحقاق بالموصية من الأمرين الموت والوصية، والموت أخرهما وجودًا، وفي باب النسب أضاف الاستحقاق إلى الموت، إذا كان الموت آخرهما وجودًا، بأن كانت الشهادة بالنسب في حال حياة الأب، وقد اختلف المشايخ في تخريج السالتين بعضهم فالموا: إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع، وإليه مال شيخ الإسلام.

مرضوع مسألة الوصية أن الشهادة بالوصية كانت حالة الحياة، والخصومة والقضاء بها يعد دوت المرصى، وانشهادة لا تصير موجه إلا بالقضاء، فإذا وجد الفضاء بعد الموت فكانهما شهدا بالوصية بعد الموت، ولمو كان كذلك كان الاستحقاق مضافًا إلى الوصية التي ثبت أخر بشهادتهم إلى الموت، كذا ههذا.

وموضوع المماكة النكاح والنسب: أن الشهادة والقضاء كانا في حالة الحباق، فلا يحتنا أن نجعلهما شاهدين بعد ، قوت لا حقيقة ولا اعتبارك، فكان الاستحقاق مضافًا إلى المؤت الذي هو أخرهما وجوداً لا إلى النسب والنكاح الذي يثبت بشهادتهما، وأشار شمس الاثمة السرحسي إلى الفرق، فقال: استحقاق الوصية عند الموت بالعقد لا بالموت، فإن ملك الموصى له متجدد ثابت بالعقد، فلا يمكن إضافته إلى الموت، يخلاف الميراث، فإنه خلاف المورث، وهذه الميراث، فإنه خلاف المورث، وهذه

مده الإمارة ورطنها المرصى أد، قوصى بهده الجارية لهدا الرجل وقصى القاضى بشهادتهم، ورطنها الموصى أد، قعدف منه فم رحموا عن شهادتهم، فإنسم بشمون فسدة الأمة يرم قصى القاصى بهاه الأنهو أز طوا الأمة عن ملكه بغير عوض، فبنسمتون فيسما الموسى له من منافع البضع بسبب فيهادة الشهود، وهنا صعى الشهود قلك حين ضمين النرسية يوم القضاء؛ الأن منافع البضع ألفت بسائر أجزاءها أن من حيث الحكم، فكما دخل صمال سائر الأجزاء في ضمال الفيمة، فكما ضمال منافع البضع بدخل في صمال الشهودة وبان أوراة في قيمة الجورة بوم الشهاء، فقال الشهودة وبان أوراة في قيمة الجورة بوم الشهاء، فقال الشهودة الأن الورثة إلا الم كانت الفي ترهم، وقالت الورثة إلا الم كانت الفي ترهم، وقالت الورثة إلا الم كانت الفي ترهم، وقالت الورثة بلا عبل كانت الفي ترهم، وقالت الورثة بلا عبل كانت الفي ترهم، وقالت الورثة بلا عبل كانت الفي ترهم، وقالت الورثة بلا عول كانت إلى الشهودة الله وهوينكا وال

وإن كانت الجارية فائمة محكم خال، فإن كانت قيمتها ألف درجم، فالقول قول الرزئة، وإن كانت فيمتها في احال ألف درجم، فالقول قول الشهود؛ لأمها خنلقا مي فيمنها عبما مضى، وأمكل تحكيم اخال؛ لأن القيمة قائمة للحال، فيجب تحكيم الحال، كما في ممانة الطاحونة، فإن كانت فيمتها في اخال ألفي درجم، وأكم الشهود بها أن فيمنها يوم القضاء ألف درجم، أحذ ببيشهم، وكذلك إذ كانت فيمنها في اخال ألف درجم، وأقم الرزئة بنة أن قيمتها يوم القضاء كانت أنفي درجم أخذ سيتهم؛ لأنه لا حمرة بتحكيم الحال بني جاءت البيئة بخلاف، كما في مسألة الطلحونة، وإن أقاهما حمية البيئة وارثة، لأن في بيتهم زيادة إنات في تباها قيما مضى حمية الورثة، لأن في بيتهم زيادة إنات في تباها قيما مضى

102VT - وإذا تشهد الشهود أن البت أوصى إلى هذا الرجل، وقضى القاصى بشهادتهم، تم رجعول، فالاصحاف عليهم الأنهما ما أنفاعلى المبت، وإلا على الورثة شيئًا بشهادتهم، إقامت امن يعمط المال عليهم، ويقوم بالتصرف فيه لهم، وذلك غير موجب ربلاف شيء عليهم.

وَا ﴾ هكذا تي الأصارف، وكان في ظامع أحمالها

١٥٤٧- فيان الرحل ميات وترك الله وكلانة ألاب درهيد و فينوعي رجل وهوا الأكسر أنَّ اللَّذِينَ أوضي له بثالثُ منافع، وأنَّ م على ذلك بينةً، وادعى رحز احمر، وهو. الأوسط بمثل دعموا فالوأقيام على ذنك بينعا وادعى رجل أخبراء وهو الأصدمراء مجنل دعواهما وأقام غارر ذلك بيته ووالوارية يحيجه ذلك كنوه والوجين لهير يجيحه كزا واحشمتهم وصبه صناح بينهم وزكيت البينات مفضى الفناضي بالتمت بينهم الثلاثات لاستوامهم في الدعوي واحجمه واردحام الحقوق في الثبث الدي اقتصرت الوصايا عليه عند عدم إجازة الورتة ، فإذا قضى العاضي به ، ثم رجعوا جميعًا عن شهادتهم ، لم يضموا لللابي شيئًا؛ لأن كل فريق يحنج على الابن، ويقول، لولا شهادته لكان الثلث المستحفُّ عاليك يشهدده الله يقين الأخر بن، ورجوع كل فراني يفتصو عليه، و لا يعتهر في حَلَّ غَيْرِهُ وَ فَمَجِعَلِ فِي حَقَّ قُلِ قَرِيقِ مِن قَالِينَا أَمْرِيقُونَ الْأَخْرِينَ لَمَ يَر حم عن الشهادة و ويضمن كل فريق للموصل الهما النعور، لم يشهد لهما هذا القريق ثلث الثلث: الأن في وحركا أورين أته لولا شروردت لكان النف من خوصي يهما الدير ""لم مشهدو الهسة بصفينه فإتما تلف عني كارواحد منهما نصف الثلث ووهو سقم الكن بشهادتهما و مشمنات بلك .

ولو هديت شهود لأكبر أولاء وقصى الفاصي به مكل الثلث ويم عدات شهود الأرسط وقصى الثاني لدخصت ماأخد الأكب أساعدك سهود الأصغر وفضي القاصي له بنت ما أخدا، سهر جعوا، فالحواب فيه كالحواب في المسألة الأولى.

فإناقيل ينبغي الايضمن شهود الأوسط للاكبراني عندالحاورة نصف الثلثاء لأنهم أنلقوا عليهم بشهادتهم مصف الثلث.

قلنان محوولا أن نمان هذا النصاف وحواصله من الكل مستنجع بشابه وتسهماه الأصعر، فنهذا لا يصمنون له صف التلث.

ولو كان الأكر ، وعلى الرصية نصب وأفام عار ولك بينة ، وقصر القاصي بينة الأكبر ، ودفع الذلك إلى الأكبر ، تم ضهم أخران أنه البّ رحم عن وصيبة الأكبر ، وأوجبي بالنبك لهذ الرجل، وهو الأوسط، فأخذ القاضي الثبت من الأكس، ودفعه

<sup>(</sup>١) هكذا في طاوم، وكان في الأمسروف: الدين .

بلى الأوسط بشهادة شاهديو ، ثم شهد أحراد أن بعيد باحد عن وصيت لهدا الأوسط ، وقعمه وأوصي بالثلث في المتوجع وموالاضغر ، تناجع الفاصي النبث من الأوسط ، وفعمه لهي الاصغر ، ثاخد الفاصي النبث من الأوسط ، وفعمه لهي الأصغر ، فاحد من الشهود والاحسان الكوارات المي واحد من الشهود الأن من حجة في فريز أن بقول شوارث الولاسه دنا الكان اللك مدتجة في فريز أن بقول شوارث الولاسه دنا الكان اللك مدتجة الأمام أو لا منهاد المي الأخرى ، وبعيس شاهدا الأصغر للأوسط جميم الذات وسد حماً الملاور ط الأنه المن شهادة شهوده وصيف والمراجع عن الوصية للاكتر أو يضمي شاهدا الأوسط الاكتبر المناف المناف المن المناف المن الدارات وسيم المناف المن المناف مستحق شهادة شهود الأوسط بعيسان الناف الاصغر من المناف على الأكتبر بشهادة شهود الأوسط بعيسان الناف الاستمياء المناف الم

وأما التعييد الأحر فيدر مستحقاً على الأثير شهادة شهود الأوسط لا عيراء فيصينون ذلك النصيب، ولا يضمن شاملا لاثير شياء الأنساما شهد على الارسط والأقيم، الفاشهما على لوارث، وقد دكرنا أنهد لا يصمنان ليورث.

وبو لمهارو بعواء وتكن وجداء مانشاه في الأوساط عداماه والتلت مي الاكار والأصغر عماره الله شهرد الأكبر اليتو الموصية للكوره وسهود الأصفر لتنوا الوصلة للاصف والمهابيتو الدجوع عار الوحرية للأكس، والأوسط خرج مر البيل، فيكونه التلك من الأكبر والأصفر بصدراً".

• الله ١٥٥ - أدل وأو توك البند اللاث أعباد، ويستهم على السوء، لا مثال له غيرهم، فتمهد صاعد له ال اللهت أو من بهذا العدد الأكبر الفتال الأكبر، وفضى الفاضى بد، وشبهد أخر أن البند حع عن الدسيم الأولى، وأو من بهما العبد الأوسط لفلان الإرسط المدن.

الأويقين طيعتناه

الله) مكذا في الأصور، وكان في ظروم القممان.

رجع عن الوصية النائية، وأرضى لهذا العبد الأصعر لفلان الأصعر، وقضى الفاضى بدلك، وردت الوحلية الثالية، ثم رجعوا جميعًا عن النبهادة؛ لا ضمال على أحد سهم قوارت

أصاعلى الفريق الأون فبلأن ما فتلفوا على الوارث بشهادتهم عاد إلى ملك الوارث بشهاد الدريق التالي، درنع ظلاء الإنلاف، وأما على العريق النالي فلأن ما أتلفوا على الوارث بشهادتهم عاد إلى طلك الوارث بسهادة العريق الثالث، فارتفع ذلك الالاف أمشاً.

ولأن لفرين التاني وإن اللغواعلي الوارث بشهادتهم العبد الأوسط الآلهم عوضواعة لغوارث العبد الأكبر ، والإنلاف بعوض لا يوجب الضمان على انشاهد عند الرحوع ، وأما الفريق السالت مانهم وإن النفواعلي الرارث العبد الأصغر شهادتهم . إلا أنهم أتنعوه معوض ، وهو العبد الأوسط ، ولا صمال على شهود الأكبر ، بواحد من الوصى لهم ، فيضمن ضاهدا الأرسط للاكبر "انصف قسمة العبد الاكبر ، وشاهذا الأصغر يضمنان فلأرسط جميع قيمة الأوسط .

ولو شهدا اللاكبر "أن لميت أوصى له شك ماله، فلم يظهر عدالتها حتى شهد الحراف أن الميت أوصى بثث ماله لهذا الأوسط، ورجع عن وصيته للاكبر، فلم تظهر عدالتها أوصى بثث ماله لهذا الأصمر، ورجع عن عدالتها أوصا متى شهد أخران أن الميت أوصى بثث ماله لهذا الأصمر، ورجع عن وصينه للاوسط، فعدلت الشهود جميعاً، أو كانت أنوصايا بالعبد الذي تهد له شهوده، فضى الفاضى للاصغر باللت إلى كانت أنوصية للاكبر، ولا للاوسط، لائه قارف الفضاء بالوصية للاكبر، ولا للاوسط، لأنه قارف الفضاء بالوصية للاكبر، ولما المائم، فلم الرجوع عن الوصية لها من هذا، فإما المائم، فقضى بالوصية للاصغر، ولم يفضى الماضى بقلت، نم للاصغر، ولم يفض بالوصية للاكبر والأوسط لهذا، فإذا فصى الماضى بقلت، نم رجم الشهود جميعًا عن لشهادة، ضمن شهود الأصغر للوارث الثلث إذ كانت الوصية لوصية للاكبر والأوسط لهذا، فإذا فصى الماضى بقلت، نم

<sup>(</sup>١١) مكفا في ظاوف، وكادا مي الأصل رم: - والأكبر

<sup>(</sup>٢) هكذا في طاوف وكان في الأصل وم. والأكبر .

له بالتلث، وقيمة العبد إن كانت الوصية له بالعبد.

فرق بين هذا ويبنيسا إذا كانت الشهادات على التفاويق والتعديل، والقضاء بها على النفاويق، ثم رجعوا حيث لا يصمن شهم دالأصغو للوارث عَيثًا على ما مرقبل هذا.

والفرق: أنّ تُمَّةُ فيهود الأصغر ما أتافوا على الوائرة تديئًا، وإن بشهادتهم لم يستحق الأصغر شبقًا على الوارث شبق إغايستحق على الأوسط والأن الفاصى فضى للأوسط بالثلث فين القضاء للأصغر، وشهادتهم بالرجوع عن الوصية بالأوسط، لا يوجب عود الثلث على الوارث إذا افترن بذلك بشهادتهم بالوصية للأصفر

ولهذا قلنا: إن الوارثين إذا شهدا أن اليت رجع عن وصيته للفلال، وأوصى لهذا الثاني، بقير شهدة بالرائي عند اقترال الثاني، بقير شهداء ولو كانت الشهادة بالرجوع عن الوصية الأولى عند اقترال الشهده بالوصية الذنية بها، يوجب عود الوصي بإلى الورنة، لكان هذه شهدادة الأضهم، فينفي أن لا تقبل هذه الشهادة، فعلم أن شهادة شهود الأصغر بالرجوع عن الوصية للأوسط لا يوجب عود الثف إلى الوارث إذا اقترنت به شهادتهم بالوصية قلاصغر، من سمل الشاخر، عن الأوسط إلى الاصغر، ولا كان حكمًا لم يكن التلف حاصلا على الوارث بشهادة شهود الأصغر، فلهذا لإيضمون للوارث.

أما هها القاضى لما لم يقض بالثاث الماكب والأوسط، بفي الثلث على ملك الوارث من حيث الطاهر، فصار شهود الأصحر بشهادتهم متنهن عنى الوارتين ذلك، ويضمنان ذلك للوارث، فون أراد الأرسط تضمين شهود الأصغر، ولمنة أنهم شهادوا مرجوع المبيت عن وصيته، ورجعوا عن شهادتهم، فإن القاضى بقول للأوسط، أقم بيئة على وصيتك، وخصمك نشهود الأصغر؛ لأن القاضى لم يغلر على لفضاء بالوصية للأوسط وقت ظهور عمالة شهوده؛ لأنه قارن القضاء بالوصية له ما عم الفضاء بها على ما مره ولم يغدر على انقضاء بناك البيئة الأن؛ لأن بيئته وجعوا أيضًا، فلابد من إقامة بيئة أخرى [فيقاء مالوصة له الارتباع الكانم من القضاء مالوصة له الارتباع الكانم من القضاء مالوصة له المرتباع الكانم من القضاء مالوصة له المرتباع الكانم من القضاء مالوصة المرتباع الكانم من القضاء الموصة المرتباع الكانم من القضاء الموصة المرتباع الكانم من القضاء الموصة الأميم عن شهادتهم، فيقضى العاضى بالوصية المرتباع الكانم من القضاء الموصة الأميم عن شهادتهم، فيقضى العاضى بالوصية المرتباع الكانم من القضاء المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباء المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباع المرتباء المرتباع المرتباء المرتبا

<sup>(</sup>۱) زيداني. صاحبام.

¬ انفسال 11 الرجوع من الشهادات - ۱۹۶۳ - انفسال 11 الرجوع عنها من به به الرسيم الملاوسة ، ويطهر حيث رأت الموسال الأوسط ، بينا الموسل ، بينا الأوسط ، بينا الثانات الوصية بالثانات ، وقيمة المدد الموسل به إن كانت الوصية بالاعتباء أم الرجع شهرد الأصامر على الوارث عا أخاد الوارث منهم أحد بعير حق.

1987 - ومونظير وجل في بده عبد، قيمته أنب برهم، فيلك في بدم، قالر أنه كالدغصية من قلان، وضعته القاصي فيمته للمقولة، أبو أقام نبينة أن العبد كان للإحراء وقضى الفاضي بالقمة لصاحب البنة، فالقر يرجع على أنقر له با ضمل أنه. كذا هذا

قال: وكذلك لموضى له الأكبر لو أراد تضمين شاهدر. الأوسط، ثم يكن لدقيت إلا أن يميم المينة عنيهما يحقه، فإذا أقامها، فضى الفاضى لد تتبق الثلث على شهود الأوسط، لأندتين أنهما أذانها على الأكسر نصف النات على ما مرفى المسألة الكفاصة، والايضمن وأحد شهر شيئًا لموارث؛ لما مرفيل هذا.

10204 - وحل أرضى لرجل بقلت ماته ، ته مات الموصى ، وفقع القاضى النفت إلى غوصى ، وفقع القاضى النفت إلى غوصى له مع شهد شاهدان أن المبت قد قدال وجع عن هذه الوصية وقضى القدائل من الموسى له ، تم نسهة هذان الشاهدان أن المبت أوسى بقد تم نسهة هذان الشاهدان أن المبت أوسى بقدة ماله لهذا الوحل الآخر ، وفضى القاضى شهادتهما ، ثم وجعاعن المبهدين جبيعًا ضمد الفلت مرين مراشلورث، ومرة للموصى لدالأول الأنهما أتلقا للتت على الموصى له الأول المنشهادة على الرحوع عن وصيمه ، والمقادعي الواو حداد وتها نشوص له إلى المناس

قرق بين هذ وبين ما لو شهدا بالرجوع عن الوصية الأولى ، والوصية التانية جملة، وقصى القاصي بالرجوع، بالوصية الثانية، تو رجعا عن الشهدائين حميمًا، ولهما بضمان لذاً واحدً الموصي له الأول، ولا يضمنان الموارث شيدًا.

و تفرق: وهو ألهما إذا فيهدا بالرجوع، والرمسية الثانية جملة، فانتلت لايعود إلى ملك الوارث، بل يتعل من الموصى له الأول إلى الثاني، فيكون الثلث حاصلا على بالرجوع مفردًا، وقصى القاصى شهادتهم، فإذا شهدا بالوصية التائية معد ذلك بزور، عقد أنفقا النلث على الوارث، وقد أتلفه على الموصى له الأول بالشهادة على الرجوع. قصار متلفن الثلث مرتبن، وصمناه مرفلهذ.

فإن قيل: لم لا يصير ما أدخلاء الشندان في ملك الوارث بالشهادة على الرجوع عن الوصية الأولى عوضًا هما أخرجاه من ملكه باشتهادة البانية؟

قانا: لأن الإخراج مع الإدخال حصلا بشهادتين سختلين، فالإدخال حصل بالشهادة على الرجوع عن الوصية الأولى، والإخراج حصل بالشهادة بالوصية الثالية، والتقريص إلما يكون عند اتماد سبب الإدخال والإخراج.

كما لو شهدا على رجل بيع هيد قيمته ألف بألف، أما عند نفرق السبب فلا، ألا يوق أنهما إذا شهدا لزيد على عمير مألف درهم، ثم شهدا معد ذلك العمو وعلى ربد بألف درهم، ثم رجعا عن الشهادتير، فسمنا لهما، وإن أدخلا في ملكه واحداً متهما مثل ما أخرجا عن ملكه ما كان الطريق إلا ما قلنا أن السبب قد نعرًى، وعند نفري السبب التعويض ممتم.

ونو شبهها بالرجوع عن الوصية الأولى، فلم يقص الفاضي بشهادتهما حتى شهد ابالوصية الثانية، فقضى الفاصي بذلك جملة، ثم رحما عن الشهادتين، لم بصمنا للواوث شيئًا، كما لوحصلت الشهادتان بالأمرين إدا وقعا جملة، لأن الفضاء بالأمرين إذا وقع جملة، فالثلث لا يعود إلى ملك الوارث، لقيام ما يجنع العود إلى ملك الوارث؛ فقيام ما يجنع المرد إلى ملك الوارث، وهو الفضاء بالوصية للثاني

فال: ولو تسهدا بالرجوع عن الوصية الأولى، بالوصية الشابية معًا، وقضى الفاضي بالأمرين جميعًا، مرجعا عن التسهدة بالوصية الثانية خاصة مسألهما الفاضي: أثر بعدا عن الشهادة على الرجوع عن الوصية الأولى، وهذا سؤال حسبة، وليس بواجب، وهذا الأنهما لارجعا عن بعض الشهادة، بثبت احتمال الرجوع عن الناقي، فصاد المؤخر موضع الاحتماط.

وفي هذا السؤال باندة؛ لأنهما لو تم يرجعا عن الشهادة على الرجوع عن الوصية

الأولى، يجب القصاء بالتلك للوارث عندر هوعهما عن الشهادة بالوصية الثانية، وإذا مضى القاضى مدلت ثبقي الشهادة على الرجوع ممردة، قإن رحموا بعد ذلك عنه، ضمنوا القاض، وذا أخرى للموصى له الأوال البين، فيذكراً الصمال على الشهود.

للوارث، ضبعتوا الثنث للموصى له، ولا يضعنان الوارث؛ لما تين، فقد أفاد السوال الموارث، ضبعتوا الثنث للموصى له، ولا يضعنان الوارث؛ لما تين، فقد أفاد السوال بيان السنحن، وتحقيق الظاهر" النظر، وبهذا سألهما الغاضى، فإن قالا: محن البنان على شهادتنا بالوجوع، يضيعنان الثلث لوارث؛ لإقرارهما أن التبهادة بالوصية الثانية كانت ماطعة، وأن الثاث كان قلو اوث، وإها أتنعاه على الوارث مشهادتها بلو عوض، وإن قالا: محز راجعان عن تلك الشهادة أيضاً عان كان دلك بعد فضاء الفاصى عليهما بالذبك للوارث، صعد المعوصى له المت أخر الأنهاما بالراث، فقد أقرا بشيتين بضمان التنت على أنهاجهما المسوصى أم الأول؛ لإنلافهما للوارث، فقد أقرا بشيتين بضمان التنت على أنهاجهما المسوصى أم الأول؛ لإنلافهما بقل على ما وقت الأنها يقولان؛ للإنكافهما بقلات وهيما يقران على الوارث، فيصدقان فيما يقران على الوارث.

ونوكان ذلك قبل قصاء العانبي بالنفت للوارث، ضمنا ثلثًا واحدًا للسوصي الأولى، ولا يضمنا ثلثًا واحدًا للسوصي الأولى، ولا يضمنان للإارث شبئًا، وكان بنيغي أن يصمنا للوارث ثلثًا أيضًا؛ الأن يوجوع عن السهادة بالرجوع عن الرصية الأولى إقرار بالناف الذلك على الوارث، ويضمنان النائب للوارث، والرجوع عن النهادة على الرجوع بعد ذلك إقرار للموصى له الأول دلنك وحوع عما أقر للوارث، والإقرار صحيح، أما الرجوع عما أقر للوارث،

والحواب أن يقول الإقرار بالثلث الموارث غير منحنج بد، وإغا بنبت دلك مي ضمن الرجوع عن الشهادة على الوصدة الثانية، والرجوع عن الشهادة عبر معتبر قبل انصال الفصاء به، فما ثبت في ضمنه من الإقرار أيضًا لا يكون معتراً قبل انصال القضاء

<sup>(</sup>١) محكة في مل وف ، وكان في الأصلىوف ... وتحقيف النظر

به، فإذا رجعاً عن ذلك قبل انصال الفضاء به ، يعسل رجوعهما ، فلو أن القاضى حين سألهما لم يبنا، بل سكتا، والقاضى الإيجبر هساء لأن السؤال إعاكان نظراً للشهود، ومعقباً عليهم، وهذا الإيقتضى الجير، فياذا سكترا، ولم يبينوا، فقضى القاضى بالضمان للوارت؛ لأنهم شهدوا بالرجوع عن الوصية الأولى، ولم يوجد الرجوع عن تلك الشهادة، وانظاهر هو البيان عليهم، فيكون لحواب فيه كاجواب فيه ا إذا صرحوا أنهم ناتوصية الأولى.

ولو أنيسا رجعا عن الشهادة على الرجوع، ولم يرجعا عن الشهادة بالوصية الثانية، فإن القاضي يصمتها نصصا الثلث قلموصي له الأول؛ لأنهما صارا «غرين أن شهادتهما على الرجوع كانت باطلة، وأن الميت أوصي للأول، كما أوصي للثاني، وأن الثلث يتهما نصفاق لولا شهادتهما بالرجوع عن الوصية الأولى فصارا مقرين بإللاف نصف الثنث على الموصى قه الأول بغير عوض.

قال وجدا معد دلك عن الشهادة على الوصية ، ضمنا نصف النائث أيضاً للموصى لله الأولى الإنهاء صاوا مقربن أن الشهادة على الوصية الثانية كانت باطلة ، وأن النائث كذه كان لموصى له الأول ثولا شهادتهما مالوجوع عن الوصية الأولى ، فصارا مشرين له بإتلاف كل النائث عليه إلا أنهم قد ضمنا نصف النائث ورد ، ويضمنان النصف البائي ، ولم يذكر من أنهما مثى رجعا عن الشهادة على أن القاضى بسألهما ، أتر حمان عن الشهادة على أن القاضى بسألهما ، أتر حمان عن الشهادة على أن القاضى بسألهما ، أتر حمان عن

والغرق بيتهما أن في القصل الأول الغافس إنا يسألهم للعان من جعلة ذلك تعين المستحق، لأنهما إن وجعاعلى الشهادة على المستحق، لأنهما إن وجعاعلى الشهادة على الوجوع بعد الرجوع عن الشهادة على الوصيه النائبة قبل قضاء الفاضى بالتلث للوارث، كان النلث للموصى له الأول، وإن ثبتنا على الشهادة على الرجوع، كان النلث فنوارث، فيسألهما الفاضى لتعيين المستحق.

أماهها العدماء جماعن شهادتهما على الرحوع المستحق معلوم، وهو الموصى له الأول على كن حال، وإنما الاشتجاء في مقدار ما يجب له من ثلث، أو نصف ثلث، فيقضى القاضى بالأمر التبقن، ولا يسألهما عن الرجوع عن الشهادة الثانية كهذا. 1947 - رجل مات وترك عدين قيمة كل واحد منهما أقت درهم، وتلت ماله ألق درهم، في المحد وعلى مات ورهم المن العبد لهذا العبد لهذا العبد لهذا العبد لهذا العبد لهذا الأعرب ثم تبهد أخراط أن البت أوصى إبدا العبد لأحر بهذا الأصغر، فضى الفاضى لكل واحد من الرحبي لهما بعمد عبدة لأن الرحبيني قد احتمد والثلث قاصر عنها، ونيست من الرحبي لهما بمعمد عبد الأن الرحبيني قد احتمد والثلث دعيما بصفين، ودلت بأن يعطى كل واحد من الموصى نها الأخرى، فسجب فسمة الثلث دعيما عمد عبداً عن شهادهم، لا يضمنون أنو ارث شيال لأن من حجة كل ورق أن بف ل المؤارث تعمد العبد اللسي سهدنا به، بقى عبى ملكك، والنصف الأجران أخر حاد عن ملكك، فقد أحر حناه عمد الأخر، وكل فرق لا يقلم بدوص؛ لأنه لولا شهادتنا، فده العبد الأخر الموصى له الأخر، وكل فرق لا يقلم ملك الوارث الإخراد النصف المود على الوارث على إخراج النصف المود على الوارث منهاد كل فرق بوضاً عن الصف المات بشهادتهم، وقد دكرت أن الإنلاف بموض لا يوجب الصمان، ويصمن كل فريق من الشهود الموصى له الأخر نصف صلح؛ لأن الإخر، الصف على الأخر بشهادتهم، على المات على الغير نصف صلح؛ لأن الشهود الموصى له الأخر نصف صلح؛ لأن الإنكاف بموضى له ألاخر نصف صلح؛ لأن الإنكاف بموضى له الأخر بشهادتهم، على الموسى له الأخر نصف صلح؛ لأن الإنكاف بموضى له الأخر نصف صلح؛ لأن

ولر كان ثلث مثل ألفان، بالا كان له سوى العدين أربعة الاف درهم، حتى خرج العيدان من الثلث، مثم الشهود جميعاً، العيدان من الثلث مثم الشهود جميعاً، مسمن كل قريق الموارث فيهمه العيدالذي شهد به الأن كل فريق أنال العبد الذي شهد به عن مثلك الورثة، والمهدخل في مثلك الورثة بشمهادته شيء، دكان هذا إثلاقا بعيس عوض، ولا يضمن الشهود لدموضي الهما شبك الأنهم أم يتلقوا على الموضى فهما شبكًا إفاصلم لهد العبدان

ولو كان ثمت مدله ألف دوهم وخصصت ناف دوان كان له سوى العديس أنفان وخمسانة ، كان لكل ومعد مهما ثلالة أربع عبده ، فون رجعوا حميمًا عن الشهادة ، صمن كل دريق سيسمانة وخمسون درهمًا ، مائتانا وخمسونا من دلك للموصى له الآخر ، وخمسمانة منها للورفة ، أما خمسمانة تلورثة ؛ لأل كل فريق بشهادته أتلف على الوارث من العبد للذي شهادة إلا صيته ثلاله أربعه ، وذلك سيسمانة رخمسون ، إلا أن عرضًا؛ فقى مقدار خمسماة منامًا بغير عوض، فيضمن كل فريق.

و أما مائنان وخمسون للموصى له الآخر ؛ لأنه لولا شهادة كل فريق لقضى للآخر يكمال العبد الذي أوصى له به ، فإننا يقضي له منه مقدار ربعه ، وذلك قدر المائنين وخمسين درهماً بشهادة هؤلاء ، فيضمنون له ذلك القدر .

وتوكانت قيمة أحد العيدين ألفين، وقيمة العبد الآخر القا، وثلث عاله ألفان، بأن كان له سوى العيدين ثلاثة ألاف درهم، فضى لكل واحد من الوصى لهسا بشلش عيده؛ لأن الوصيتين حصلتا بأكثر من الثلث، قير دإلى الثلث عنه عدم إجازة الورثة، وذلك ألفان، فيقسم الألفان بنيهما على قدر حقوقهما، وحق أحدهما في ألفي درهم، وحق الآخر في أنف درهم، فيقسم الألفان بينهما أثلاثاً، ثلثاء فصاحب الألفن، وذلك ومنون وثلثان، فلو رجع الشهود عن شهادتهم، ضمن الذي شهد بالعبد الأرفع "ألف وملاثون وثلث للموصى له الآخر، أما الألف الورثة؛ لأنهم وإن أخرجوا عن ملكهم وثلاثون وثلث للموصى له الآخر، أما الألف الورثة؛ لأنهم وإن أخرجوا عن ملكهم لولا شهادة هذا الفريق، لكان يقضى بكل العبد الآخر الموصى قه الآخر، فإنما عاد إلى الورثة تلث مان وثلاثة وثلاثون، وثلث من العبد الآخر بشهادة هؤلام، ولا يقسمون الورثة تلذ مانة وثلاثون، وثلث من العبد الآخر بشهادة هؤلام، ولا يقسمون

وأما ثلاث مانة وثلاثة وثلاثون وثلث للسوصي له الأخر ، فإنه لولا شهادة هذا الفريق الأخر ، فكان كل العبد الأخر مستحفّا للسوصي له الأخر ، فإغا نقص عنه ثلاثهانة وثلاثة وثلاثون وثلث يشهادة هؤلاء، فيضمنون ذلك الفعر .

قال: وضمن الذي شهد بالعبد الأدون للموصى له الآخر سنمانة وسنة وسنون وتُكان [ولا يضمن للوارث شبئًا، أما لا يضمن للوارث؛ لأنه إله استحق على الوارث

<sup>(</sup>١) مكذا في طوم، وكان من الأصل وف: ` الأربع ` .

ج 14- كتاب الرحوع عن التهادات - 189 - العصل 11: الرحوع عنها بي باب الوصف بشهادة هذا القريق ثلثا الأدون. وقيمته سنسانة وسنة وسنون وتلفان أأ وقد الدحلوا عوض ذلك العمر في ملك الوارث من العبد الأرقع، وهو ثفت الأرقع، وأما ما يضمن طموض ذلك العمر مناه الآخر سنمانة وسنون وتلفان الأدواد في مناه القريق، لكان كل العبد الأحر مستحقاً فلموضى له الآخر، فإن يقصى عنه ستمانة وسنة وسنون وثلفان بينواده هو لاء، فيضمنون له ذلك القدر

رحل مات وبرك عبدين قيسة كل واحد منهما أنف دوهم، وثلث ما ألف درهم، شها شاهدان أن البت أوصى بهذا العبد لهدا الرحل، وقضى القاضى بعد ثم ضهد أخران أن البت رجع عن ذلك الوصية، وأوصى بهذا العبد الأعر لهذا المرجل الآعر، وأضى القاضى مع، ثم رجع العربقان جميعًا عن شهادتهم، فلا ضمان على الفريق الأول، لا للورنة ولا للموصى له الأحر.

أما للوارث فلانهما وإن أخرجا العبد الأول عن ملك الوارث، إلا أن القاضي لما قصى بالرجوع عن الوصية الأولى، وأعاد إلى الوارث، فقد ارتفع ذلك الإخراج، وأما للمردي لم الآخر، عبلان القريق الأول منا شبهدوا على الوصي له الآخر مشيء، والفريق الثاني يصمنون للموصى له الأول فيمة عيمه الإنلافهم العبد لأول عليه بشبه دنهم، والا يصمنون للوارث شبينًا ؛ لأنهم إن أخرجوا العبد الثاني عي ملك الوارث، فقد أدخلو العبد الأولى في ملك بشهادتهم.

ولو كان العبدان يخرجان من التك، خلا ضحان على الفويق الأول: لا للوارث، ولا للسوصي له الأول، كما ذكرنا في الفصل الأول، وأما الفريق الثاني فيضمنون الموصى له الأول فيمة على الماكرة، في المصل الأول، ويضمنون أيضًا للورنة قيمة العبد الثاني، ولا يصير العبد الأول عوضًا عن لعبد الثاني، مخلاف ما سق.

والمرق؛ أن العبدين إذا كانا يخرحان من المثلث، فالفريق الثاني وإن أدحلو، العبد الأول عن ملك الوارث بغايلة إخراج العبد الثاني عن ملكه، إلا أنهم كاتو، يقدرون على إخراج العبد الثاني عن ملك الوارث من غير ودخال العبد الأول في ملكه إذا كان العبدان

<sup>(1)</sup> زشتی طرف م

بحرحان عن الثلث.

ألا يرى أنهما لو شهد بالوصية التالية، ولم يشهد بالرحوع عن الوصية الأولى. فإنه نشدالوصية التالية في حميع العبد الثالي، وإن ثم يدخل شيء من العبد الأول في ملك الوارث. وإذ قدووا على إخراج العبد الثاني من ملك الوارث من ضعر إدخال الأول في ملكه، لم مكن إدخال الأول منوطًا وإخراج التائي، فالايصمح عوضًا عن التائي

أما إذا كان العمدان لا يخرجان من الملك، قاله ربق الثاني لا يفسرون على إخراج علميد الناني عن ملك الوارث إلا بودخال العبد الأول في ملكه، إذ الوصيتان لا يخرجال من النائك، فصار إدخال الأول منوطًا وإخراج الناني، فصلح عرضًا عن الثاني.

والو؟ من ذلك المثال الله وخد مسلمانه وياهي السالة بحالها و فالفريق الشاني يضعنون للموصي له الأول قبسة العبد الأول؛ لما مرد ويضعنون ليشة لنوارث عدف قيدة العبد النالي و لانهما أحرجنا العبد الذي عن معك الوارث أكثر منافيه أنهما أدخلا العبد الأول في ملكه و إلا أن لنصف من أحيد الأول لا بصلح عوضاً عن نصف العبد النالي؟ لأمهم يفسرود على إخراج مصف العبد النالي عن مثلك الوارث من غير (دخال شيء من العبد الأول في ملكه بحروج هذا القداء من النالت.

و إذا كان هكف لم يكن يخت ح أحد التصفين من العبد الثاني متعلقاً بإدخال نصاب العبد الآول في ملكه ، فلم يصم نصف العبد الآول عوصاً عن اصف العبد الثاني ، فيفي إنكاف هذا النصف يعير عوض.

مائما النصف الأخوامن العبد الذاتي فالقريق الثاني لا يتمكنوا من إحراحه عن ماك أو ارت إلا بإد خدال التصف من العبد الأولى في ملكه و لكواه زيادة على اختت ، فكان إخراج هذا الدهدف ما علفًا بإدخال التصف من العبد الأول في ملكه و فصلح عوضًا، فكاذ تلف هذا التصف بعوض و فهذا قال: ضمن الغريق الثاني للوارث قدم عضف قديد التاني، ولواكان ثابث باك ألفي درهم، وقيمة الأول درهم وقيمة العبد الثاني الفي درهم؛ والمسالة معالها، فإن الغراق الثاني يغرمون لموصى له الأول ابسة لعبذ الأول العب كامراً ويضمنون أيضاً للورنة نصف نيمة العبد الذاتى؛ لأن العبد الأول صار عوضاً عن النصف من العبد الثانى من قبل أن الغربق الثانى يتسكنون من إخراج النصف من العبد الذائى عن ملك الوارث من غير إدخال الأول في ملكه ، ولا يتمكنون من إخواج النصف الأخر عن ملك الوارث إلا بإدخال الأول في منكه ، فصار الأول عوضاً عن أحد تصغى العبد الثانى لاغر.

1884 - وفي آنوادر ابن سباعة عن محيد: رجل ماس، فشهد شاهدان أنه أرصى بعيده هذا الأسود لفلان، وقضى الفاصى له به قم شهيد أخران أنه رجع عن وصيته لقلان الذي أوصى له بالعبد الأسود، وعن كل وصية أوصى بها، وأنه أوصى بهذا العبد الأبيض لفلان، ونضى الفاضى له، وأبطل الوصية في الأسود، ورده إلى الوارث واثواوث جاحد لفلك، ثم رجع الشاهدان اللفان شهدا بالعبد الأسود، فلا خسمان عليهما، وهذا ظاهر؛ لاتهما بشهادتهما وإن أتلفا الأسود على الوارث إلا أن الشاضى قا أبطل الوصية في الأسود بعد ذلك، ووده إلى الوارث، فقد ارتفع ذلك الاتبات.

قال: وإن رجع شاهد الأبيض "أضمنا للواوث قبية العبد، وضمنا للمشهود له بالأسود قيمة الأسود، أما ضمان قيمة العبد الاسود للمشهود له بالاسود فهر ظاهر، وأما ضمان قيمة الأبيض للوارث فهو مشكل، وهو خلاف ما دكرتا قبل هذا: لأذ شهود الأبيض وإن أخوجوا الأبيض عن ملك الوارث، فقد أدخلوا الأسود في ملكه -والله أعلم-.

# الفصل الخامس عشر في رجوع أهل لذمة عن الشهادة

1984 - دميان شهدا لدمي على ذمي بخمر أو خنزير بعينه، أو مال، وقضى القاضى شهادتهما، لو مال، وقضى القاضى شهادتهما، لم رجعا، فعليهما قيمة الخنزير، وخمر مثله؛ لأن المنمو والخنزير فسما سنهم يمنزله استماة والحل بين المسلمين، والجواب في الحل والشاة بين المسلمين أن الشاهد عند الرحوم يضمن مثل الحي وقيمة الشاة، فكذا مهمة.

فإن أسلم الشاهدان، تم رجعا عن شهادتهما، ضمنا فيمة اخرير عندهم جميعًا، والانضحنان الحمر عند أبي بوصف، وعند محمد بصمنان فيمته والأن الشهاده إبلاف حكمًا، فيمتر بالإنلاف، الحقيقي، والذمي إذا أنلف على أمي خمراً أو خزيراً، تم أسام المتلف، وهو الطلوب، ضمن فيمة الحزير، وإلا ضمان عليهما في الحمر عندمم، الأن المشهود عند الرجوع والمناف عليه، وهو الطالب إذا أسلم، ويسفم الطلوب، ففي الحزير نحب القيمة، وفي الخدم لا ضمان أصلاء عرف ذلك في كتاب العصب والله أعلم بالصواب.

## القصل السادس عشر في المتفرقات

101.07 إذا ادعب مرأة على زوجها أنه صالحها من الفقيها على عشرة در هم كل شهر، فشاهد شاهد أن أنه صالحها على عشرة در هم كل شهر، وقال الزوج الصالحة بها على حصية دراهم كل شهر، فشاهد شاهد أن أنه صالحها على عشرة دراهم كل شهر، وفضى القاصى بذلك، أنه رجعا عن شهادتهما، على الضاح، واختلفا في بدله، كان القول قول من يشهد له الفقة الذل، كما في التكام عبد أبي حقيقة منظها، فتبهد لها، فيكون القول قولها، وصار تفقت عشرة دراهم مستجنة المرأة على الزوج بتومها، فهما بشهادتهما ما أرجبا على الزوج مثلا، فهما بشهادتهما ما

وإن كان تقفة طلها حسة دراهم طلاء طبيعة يضعدن للزوج تحمية كا عضي؟ الأد السنعي على الزوج في هذه الصورة حسية دراهم لولا المهادنية، فهمة بشهادتهما أوحيا على الروج الزيادة على الخمسة بعيث لا يحكن دفعها عن نفسه الأمالا يحكه رد الصلح فيما مضى، ولكن لا يضعنان في المنتقبل الأن رد هذا الصلح في المستقبل الان رد هذا الصلح في المستقبل الكن للزوج، بأن بردها إلى طفة مشها.

1984 - [وإذا قراض العاضي على الزوج لا مراته كل شهر نفشة مسماة]".

فمصى لفقك منه، ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاه النفسة و واحرز ذتك القاصى، ثم
رجعا عن شهادتهما و فإنهما بصمئان ذبك للمرأة والأن نفقة المنكر حة تعسر دينًا في
الماضى بقيصاء أو رصاء وقد وجد القيضاء هها و فصار نفقة ما مضى فينًا في ذمة
الروح و والتحقيد يسائر ديونها و وو شها المستفاد دين أحراته سوى النفقة و وأضل

قال " وكذلك الوائد ، وكار ذي رحم محرم عن فرض القاضي له نفقة ، هكما ذكر

فالكرواس فأسمدني

في رحوع الاصل ، وهذا الجراب مستفيم على وواية الجامع أ، فإنا على رواية الجامع . تفقة المسارة تصبير ديثًا نفشية القائمي ، وأما لا يستفيم على رواية انتكام الآل على رواية النكاح شفة المحترم ، لا تصبير ديثًا بقضاء القاضي ، وبقا لم تصر ديثًا فيسا مصى لم

يعبيرا شاهدين طيهما باستيقاء دين مستحق لهاعان الروجاء فلا بضمنان عندالرجوع

.

1834 - وإذا طلق المرأبه فيس الدخول بيدا، ولم يصرص لها مهراً، وشبهاد غاهدان أنه صاخبها من الدمة على عبد، ودفعه إليها، وقيضته، وهي تذكر ذلك، فقضى الفاصي عليها بذلك، فيم رجع الشعدان عن شهادتهما، وليبما بقسمتان للمرأة التعقد ولا يصيمان لها قيمة العبد، بخلاف ما لو شهدا أنه صالحها من التعام على عبد، وقم يتبيعا على ويضى العبد، وعمل عن شهادتهما، فإليها بضما لها قدة العبد، وعمل عن شهادتهما، فإليها بضما لها قدة العبد،

و العرق: أن في المسألة الأولى الفاضي لم يفض لها بالعبد، لأن افضاء لها ياسعه. مع قبض العبد لا غبد، وإذا لم مقض لها بالعبد طهر أنهما مشهادتهما أتلفاه على المرأة المند لا العبل، فعارف مناذ العبد عبد الرجوع

أما في الفصل الثاني القاصي قضي لها بالعدم لأن القضاء بالعبد فها عكره لأن حال ما يقصى لها بالعبد على الزوج لم يقم الشهادة على قبص العبد، فقصى لها بالعبد، وصار حقها في العبد، وإدار جعاء فقد أنها عليها العبد، وفيسنا أها فيمة العبد

1850 - وهي النشقي : نسخها باضيدا على رحل أنه أثراً مذا المدعى أسن باكت درهم. ونصل الفاصلي عليه، وقيضها منه تم رحما من شهادتهما، فلما أواد القاصي أن يضلمهما الألف، وقالا، فبينك بينة أو هذا الدي قضيت حده قاء أفر نفلان المنظمي له بيذا الألف منذ سنة، قال: لا أقبل دنك منهما، وأصملهما الألفية الأن الذي يدمى تحر غرهما.

1988 - وكل تسهد تساهل على رجل أنه أقر بعثق عبده ملذ تسهراه و منهند رحل أحر سبيلة أنه أقل بعثق عبدة للذسنة، وقاضي القاطبيء عن العبد تم رجاعه على شهادتهما ، فاراد القاضي أن يضمنا قيمة العبد ، فضالا : نحن تجيء بشاهدين أخرين يشهدان أنه أقر بعثق عبده منذ عشر سنين ، قال: قبل دلك منهما استحسانًا.

الهاء ادعى الهما جاريتان، والكر الذي في يديه أن تكون الجارية في يدى وجل، وينتها الهاء ادعى ألهما جاريتان، والكر الذي في يديه أن تكون الجارية للمدعى، وأن تكون الهابية بنتا للجارية. فجاء المدعى شاهدين شهدا أن الجارية للمدعى، وحاء بشاهدين العربي شهدا أن الجارية وإسها للمدعى، فإن قضى بدلك، لم وجع اللذان شهدا أن الحارية للمدعى، فإذ القاضى بصمنهم قسمة العبد، وقيمة ولدها، لأن القاضى بقاقضى بالوقد شهادتهم أن الجارية حاربته؛ لأنه المستحقاق من الأصل، فكل ما كان معهامي مال أن ولد، فهو تبع لها، فكانهم شهدوا المتحقاق من الأصل، فكل ما كان معهامي مال أن ولد، فهو تبع لها، فكانهم شهدوا بالجارية.

48.84 قال: أرأيت رجن في بديه عبد تاجر كثير الذال مات العبد، وترك مالا كثيراً أن فجاه رجن والدعي أن العبد عبده ليا خدم تركم العبد، وأشكراً الفقي في يابه أن يكون العبد عبده ليا خدم تركم العبد، وشاهدين شهدا أن العبد ملك يكون العبد في يديه، وجاء شهود كثير شهدوا أن المال للعبد، وقضى المناضى للمدعى بالعبد والحال في يديه، وجاء شهود أن العبد للمدعى ، ونهم يضمنون الخالف كان العبد والحال في يده، وطريقه ما قل .

قلنا ، وقو رحع الذين شهدوا بالجنزية على ما وصفت لك، وضمتهم القاضى قيمة الجارية وقيمة الوقف تمرجع الذين شهدوا أن العبيبة ابنة الأمة، فالذين شهدوا بالأمة يرحمون على الذين شهدوا بالوقد بقيمة الوقد.

10209 - قال: وهداعتر لفرجل ادعى على رحل أد قفع بد واليه عطا، ومات منها، وجداد ببيئة شهدورا على السداعي عقيد أنه قطع بد والى السداعي عقداً، ولم يشهدوا أنه مات منها، وجاوبشاهدين أخرين شهده أنه مات من قطع البد، ولم يشهدا على القاطع، فإن الفاصى يقضى بدية المناسل على عاقلة الفائل، وإذا فصى المناشى بدلت ثم رجع الشهود على قطع المد خاصه، فإنهما يصدران جديع الدية الأنها شهداً الدرجم اللانان شهداً

أنه مات مها ، مون شهود فقع البدار جعول عليهم؛ لأنها يعولون الشهداء على فقع البعاء وما سهده على النفس، وإنما صارت البدائد ما علينا شهادتكم، قذا الإذا ترجع بالدية منكس.

وكذلك لم أن وحالا ادعى على رحل أنه نطح إصبيعًا منه من القنصل حظا، وأن كف شك منها، وأنكر المدعى عنه دلك، فحاه المدعى بشاهدين شهدا أنه قطع اصده من المصل حلل، وما يشهدا على الشنل، وحاه بشاهدين أخرين شهدا أن كله أملت منها، فإذ القاضى يقض على مافقة القاطع بلية الكساء عان عنبي شلك، تورجع انشاهدال اللذان شهدا (معظم الإصبح، فإنهما بصدال حصيم ارض الكفاء فإن حسنة دلك، ثم رجع اللذان أل على شعل الكماء فإن شاهدي انقطع برحمان على شاهدي شهل لكف بحميم أرض الكفء الأل أن الإصبح، فيكون أوس الإصبح على الملكس على الملكس المهدم على الملكس

١٩٥٩- وفي بوادر ابن سبعاعة عن أبي يرسف الهيد عاهدان على عاد في رحل أرحل ووصل الشهري عدد في رحل أرحل ووصل الشاصل شهادتهما، ثم إدا الشهود عليه اشترى المسامل الشهرد له بالذهود عليه يرجع على الشهرد بالأثام، إذ لم يصدقهما أن سهادتهما حلى يعد أن رجع على الشهاد، وهذا لأذ المسهود عليه لا اشتراء من الدعى، معداً قر أن الشهوء شهدوا عليه بحق، و لشهود بالبرجوع عليه لل تعدلهما أن شهادتهما أن يسلم المهدا، فإذا لم يصدقهما أن شهادتهما بحق، من غذا المهادتهما أن شهادتهما أن شهادتهما المهد، عالم عليها عالم الهادتها المهدا، عرجم عليها عالم الهادا.

1924 - وهد الضال شاهدان شهداعاتي رجل آنه عبد قازان، وهر تزعم اله حوا، وقضي بدائفاضين للمدعى، نوابل الادعى قائب العبد على مال معلوم، وهو اداء إليه، الهرامج الشاهدان عن شهددتهما، قال: أصميهما ماكانت المرتى عليه، إلا إذا زاء الكانة على الدية، فحييد لا صدن عليهما عن الرادة على الدية

<sup>(</sup>۱۹ زيا مي څاه ديو و.

الاناوني فل الإ مكان لا ، معدهما واحد

<sup>(</sup>٣٠٠ في في اللتطع

1939- وإذا شهد شاهدا، أرجل بعد في بدي رجل، والشهود عليه يجعد فأذلك، وقضى القاضى القيدة بمراجعا عن شهادتها، وضمنهما الفاضى العبدة فأذلك، وقضى القاضى القيدة فأديادا السبهود عليه ويجعله الفنهود عليه وأدلها، أو لم يؤويه حتى وهب الشهود اله تعبد المسبهود عليه ويبعله المشبود عليه إلى الشهود عليه إلى الشهود عليه والشاحدين عن العبدالدي بلك الأنه وصل إلى الشهود عليه برعم الشهود عليه والشاحدين عن العبدالدي أواله الشاهدان عن مده محكم قدم ملكه الاساهية الآن في إعسيم أن العبدالدي مالكا للمشهود اله بقصاء القاضى و بل في على على الشهود عليه الأن القاضى والمقضى بلك الشهود عليه الإساحة بالمنافق الشهود عليه الإساحة عالمنان قيمه العبد على ملك الشهود عليه إلا أبها كالمنظمة المساك المساك الشهود عليه الإساحة المالية عنان قيمه المنافق الشهود عليه الشهود عليه عن العبدة الأنها المنافق الشهود عليه عن العبدة الأنها المنافق المنافق

هما ثبت من فقول: إذا وصل العملياني المسهود عليه بانهاق، فقد وصل إنبه قدم ملكه بزهمه و راهم الشعدين، فهو عليو ما لو وصل المصوب إلى المصوب منه من جهة الخاصب النامي بالهية، وهناك بيراً الأول عن الصحاف، كذا ههد

قبال: فإن رجع الواحب في الهية، والسنود، رجع المتنهود عليه على الشاهدين بالعبسان، لأن بالرحوع زال العبد عن بدالمشهود عليه بشهادتهم، فإنه لولا فهادنسما باللك لله بل فكن من هيشه منه، والرجوع فيه، فروال بله عن العبد بعد الرجوع في الهة مصاف إلى شهادتهما.

ويُو منات النّسهود له و فورث النّسهود عليه منه العبيد ، برئ النّب هذان عن الشاء إذاه الأنه وصل إلى الشهود عام ميزهم الشهوم سيم، والشاهدان عين العبد الذي أزاله الشياهدان عن يدم يحكم قيام ملكه ، لا ماليم الله على منا بينا ، فيسوحب برامة الشاهدين عن الصدن على ما مراء

و كالحك لو قتل العبد في يد المشهود له، وأخذ المشهود له نيسته، ثم مات المشهود له، وروت المشهود عليه تلك القيمة من المشهود له برئ الشعبان عن الضعبان الأد في

<sup>(</sup>۱) ريد من ظار هند م

زعم المتابهود عليه . والشاهدين أنه وصل إليه ادل مبدعه ووصول البندل كوصول العرب فكأنه وصل إليه عرز عبده

وان: و كذلك جميع الأشياء من لدين وغيره يربدته أنهما إذا شهدا عليه بدين أو عين، وقصى للمشهود له نذلك، ثم رجعا عن مهادتهما، ثم مات المنهود له، وورت الشهود عيه ذلك، عقديري الشاهد واعن الضماق، والمنى ما ذكرت.

ولو قتل العدد في بدالشهرداله، وأحد اشبعة من لقائل، فهنكت القبعة في يدو، ثم ماعد المسهود له ، وورث عبه الشهود عليه مثل اللك العبدة برئ الشاهدال عبر العبسال الأن في زعم السشهود عليه أنه وصل ذلك بهه من حساب القبعة ، لا جهة المبات الأن في زعمه أن قار القبعة صار دينًا له في توقة الشهود عليه، والدين مقدم على قدرات.

وكذلك إداً اكارمع الشهود عليه وارث اخراء وحصه المنهود عليه تعي تلك القريمة. يرئ الشاهدان عن انضمان أبضًا. ويجعل ذلك سائمة له تحديب القسمة لا لجهه الإرت، كما يزعرهو

12897 - وإذا شهد شاهدان فرجل بدار في بدي رحل أحراء وقضى القاصى بالدار للمتهود له بنهادتها، في رجماً عن شهادتها، وإيما وصحال فيمة للدار، وهذه بلا خلاف، والأن سبعت على الشهوء عند الرجوع فسدن الإنلاف، الأنه بالشهادة أزان الدين عن طاله الشهود عليه بعير حق، و تعقار بعسين بالإنلاف بالإحساع ، وإنه لو هذم الساء، ونقل الراب، يعسى بالإجماع

1934 وخيل في بديد عدد شهد شاهدان أنه ملك مقد و فسي العاصر به . ورفعه وليه ، ثم سهد لساه الناك ران لرحل أخر عناه ملى النفص له الآخر ، فاغ شي الفاشي به ، ثم شهد اخراه لرحل قالت عنله على القصى له التاني ، وقصى القاصى مه أن رجع الشهرة جسعًا عن الشهادة، فسمن كل فريق لهمة العبد كنها لمدى شهد عليه الأن كل فريق أللف على الشهوة عليه العبد، فيضين له قيمة العبد

 ع \_\_\_\_\_\_ المستقدم المستقد المستقدم و الوصية بالنف لغيره، وشهد أحرانا عنده تهور حعواه أم يشهد أحرانا عنده تهور حعواه أم ينسم المورود الأول الأحد، والأحران الإستمان الوارث شرة أو رفعه فال الكل الربان بالمستقود عليه فيمة أحدد

والدوق منهما وهو أن الاستحقاق بن صديا استحقاق على المديد لأن كل وران لما سهد بالرحري، فقد شهد أن الموصى به عاد إلى ملك الميت، فعالميت من الاستحقاق الشهادة العربي الأول، حهم قالت بالشالي والشائك، فقم يكل تصدرين الدربيل الأول فقاء ب شيفاً.

وكلنا العربقال لآخران لا بصحال الورت الأن ما أرضى؟ با مدينه قد منى المدا في المدينة في منى المدا في المدا في ا المدا قبل سهادنهما، وإذا صار الحق مستحقا على المدا بكل سهادة لم يقدمن فريل الموارث الأخريار، فيصير في حق على الموارث المرتبعة على الشهادة، وتهذا لا يضمن فريل لمدارب شيئًا.

أمد في مسألتنا الاستحقاق بكل بينة، إنه يتبت عن أنه ي شهد عدره قالك العربي. الاعبر ما عرف أن الفضاء ماللك الطلق لا بتعدى إلا مي يدعى تنقل اللك من المقضى عليه واحد ههناء لا بدعى الفي الملك من عدرة، فصار الاستحقاق بكل به استحصافا على من أفرمت مديد تلك البينة، وهذا بهم مثابت بدنة أحربي، فلم يكن ما أو حد كل فريق تات مثهادة الفريون الأحربي، فيصمن كل فريق للدي شهد عليه فدم الهيد،

ألا مرى أن في مسمأت هذه ، وهي مسمألة دهوي اللك الطفر أنو و حد الفرس الأول من الشهود عبيلة حتى مطل مثان الحكم (عض الحكم) "أثناه ، وفي مسأله أنه صيد لو وحد أحد العرق الملائة عبيلة ، يشي الاستحقاق على الوروث، وهذا يدلك على أن المستحق حميم لهيمت في باب الرصية شيء و حد،

1989 - وفي المشغى الراجي الاعلى أمة في يدى وحل أنها أمشاء الأنتشى. القاسمي له بالأمة، وقد كانت الأمة ابنة في بداستاهي عليم، والوابعلم العاشي بها ، فأقام الله مي حددثان بيئة أنها المها، وإن العاشي عضي حالا بية أنضاء المأ للأم، فإن فعيني

<sup>117</sup> هڪفا في هو. نيام ۾، واڻان في مأهمل سور ان

<sup>(</sup>۲) د مدس ط

القاصى بقفك، لم واضع الشهود الذين شهدوا على الأم أميا المدعى عن شهادتهم. فإنه يضمنون فيمة الأم وولدها، وقد مرت المسألة من قبل.

قال: ويستوى في هذه المبالة أن يكون الفاضي فضي بذلك معَّاء أو قصى بالأم. ثم بالولد بعد دلك: لأن العلى لا يوجد والقصل.

1989 - وفي المشقى: قال: ولو ادعى أمة في يدى وجل، وأقام بينة أنها أمنه، وقضى القاضى بها، ثم أقام المدعى بينه على ألف في بداللدعى عليه أنها للأمة، وقصى القاصل بها للمهدعى، ثم رحم اللذان فيهدا بالأمة، فإن القاضى بقسم قبعة الأمة، ولا يضمنهم من المال فميشًا، ولا بشبه المال مهنا الوئد؛ لأن المال مال الأمة، والولد نبس مال الأمة.

"لا يرى أن الأمة خصب إلى مالها حتى يقبضه، ولبست بحصم في ولدها، وألا يرى أن الأمة خصب إلى مثالها حتى يقبضه، ولبست بحصم في ولدها، وألا يقرض به، والدي كان في يد غير المدعى عليه، هاقام مندعى شاعتين الله مال الأمة، وضهد يقرض به، وإنها يستحقه إذا كان في يت الشهود أنه ابن تلك الأمة، لم يستحقه المدعى مشهادتهم، وإنها يستحقه إذا كان في يت المدعى عليه، وقد قبال أصحابات أبو حيفة وأبر يوسف ومحمد وحمهم الله أن أن وجلا أفر رجلا أفر رأت في يديه أنها كانت لهذه الأمقه تم قال: إنها كانت لها قبل أن يمكها مولاها هذا الم تعمد على قلك، وكانت الألف لولى الأمة ههذا، ولو أفر الصبى في يديه أنه ابن هذه الأمة، مم قال: إنها ولدته قبل أن يملكها مولاها هذا، كان القول قول حوالة أعلم بالصواب، وإليه الرجم والماب.

#### مسم انه الراحين الراحيم وصدر الله على سيدنا محمده على أنه وصحمه اسلم

#### كناب الإقرار

هذا الكتاب بقنس على تلاثين فسلاء

الفصل الأولى عي بيان شرط جوازه و حكمه.

الفصل انتلام ا في بيان ما يكون إفرارًا، وما لا يكون.

الفصل التلت: في بيان ما يصح بالإفرار وما لا يصح.

الفصل الرامع: في بيان من بحاج الإقرار ومن لا يصح.

الفصل اخامس " في بياد من يصح الإقرار دنه وما لا يصح.

الفصل السادس؛ في لإقرار على نصبه بالخيوان وعير دلك.

الفصل السالع: في الإفرار بأخد الشيء من مكان

الفصل الذمن. في الاحتلاف الواقع بين المقر والمقرَّك.

الفصل النصح: في الإفرار بشيء مهم

الفصل العاشوا: في الخيار والاستثناء والرجوع.

الفصل الحادي عشر . في الرجل يقو عال دفعه إلبه رجل آخر .

القصل الذمن عشر " في إقرار الرجل بدين له على غيره، أو بوديمة له في يد عيره لأخر . عد مد داد الله ما المداري المعالمين

العصل التالت عشراء في نكر و الإقرار .

الفصل الرابع عشرة في الإقرار بقدار مضاف إلى صنفير من المال أو أحساف من المال

الفصل الخامس عشرا البدايكون إقرارا إنشركة ومالا بكون

الفصل السيادس عشر : في نفي الفوّاله خلك المقرَّ به، ويفراره به الغيراء، أو دعوي القرَّاء. من رجه اخر

الفصل السابع عشر: في إسناد الإقرار إلى حال بناقي صبحته ونبوت حكمه

الفصل النامل عشرا في الجمع مين الشيتين المتنافيل الإقوار .

الفاصل الذامع عند را على إقبرار الرجلي على نفسته وعلى غييره، وفي الإقبرار بشيء للفسته، والإقبرار شيء بيته وبين غييره، وفي الإقبرار على نفسته بشيء مقترك

الفصال العشرون. في أقارير الريص وأفعاله، هذا الفصل يشتص على أنواع.

القصيل الحادي والعشرون " في إفرار الوارث بعد الوت.

الفيصل الشامي والمشرود. فيسما يكون يقر أرابالإبراء، وما لا يكون، وفي الإبراء مريخًا.

المصل الثالث والمشرون، في الإقرار بالذكاح والطلاقي والرق

المصل الوابع والعشرون. في الإقرار بالمسب والعثق وأمية الولد.

القصيل الخانس والعشرون " فيعل في يديه مال الذيب رذا أثر موارث أو موصى مه .

القصل السلاس والعشروب: في الإقرار بالعيب والبيع.

اللصل السامع والعشرون في الإقوار بالحراحة والقتل

الغصل أتنامن و تعشرون : في إفرار الوكين والوصي بالفيض

العصل التاسع والعشرون. في إفرو المصارب والشربك.

المصل البلالوف في المتفرقات حراقة أعلم بالصواب ..

## الفصل الأول في بيان شرط جواز الإقرار، وحكمه

1089 - فقصول: شرط جنوز الاقرار على الحصوص كنون القراع عا يجب تسليمه أو المقرع القراعة عمله عينه ، كما لو أقر بعين في يده ، أو المعليم مناه ، كما لو أقر بعين في يده ، أو المعليم مناه ، كما لو أقر بعين في الذه ، فأما إذا كان القرابه ، بعيث لا يجب سليمه إلى القراله ، فأما الإقرار به لا يجوز ، كما لو أقر أنه ياع من فلان شيئا ، أو استأجر منه شيئا ، أو الشترى منه عيداً بشيء ، أو غصب منه كدا من تراب ، أو حبة من حنطة ، كان باضلاحتى لا يجبر عمى البيان ؛ لأن القرابه يحيث لا يجب السيمة إلى القراله ؛ لأنه أقر سبع فاسمه وإجارة فاسف، وأجارة غاسف، وحكم الانبيام ، وحكم شرعاً فلهور اللغر به لا ثبوته ابتداء ؛ لأنه إخبار عن أمر ماضى ، وحكم الاخبار عن أمر ماض ظهور اللغر به لا ثبوته بتدا،

ولهذا قلبا: إن الإقرار بالحسر للمسلم بصح، وقو كن تمليكا مبت ألا صح، وكذلك لا يصح مع الإكرام، ولهذا فلا صح، وكذلك لا يصح الإقرار بالعلاق والعناق مع الإكرام، والإنتاء بصح مع الإكرام، والهذا قلت: من أكر لغيره بمال، والقراله يعلم أنه كاذب في إقراره، فإنه لا يحل له فيسا بينه وبين اله تمالى، إلا أن بسلمه طبيء نفسه أنه فيكون عليكا مبتدأ منه على مبيل الهبة، فأن لا يحتل له إذا أحد على كرم منه فيسا بينه وبين ربه إذا علم أنه كاذب في إقراره، ولكن إنها يعتبر الإفرار إفهاراً في حق ملك المغراب متى يحكم بملكية المو به للمغرابه بنفس الإفرار، ولا يتوقف على تصديل الغراب،

أما في حتى الرديمتسر عليكاً ميندا كالهية حتى يبطل بردامهر له ، وبعد ما وجد التصديق من القراله لا بعمل رده لوارد الإقرار بعد ذلك، وإنها كان كذلك لأن الإقرار يعتمل الصدق والكذب، ويعتمل خوق ضور للمفر له بصب الإقرار، كسايتوهم في انهة ، فاعتبر إخباراً وإظهاراً في حق ملك القراب للمقر له من غير قوب وتصايق، وأن

<sup>(</sup>١) هكذا في ظاف بد وكان في الأصل أيطب من بقدار

حق أثراد استمر عميانًا مبتدًا كالهمة (اليمكانة فقع ما يتوهم من الضار التمكن احتماله الكناب في هذا الخبرة فإذا صافة للفار له تفرز اللك واترة واللك التقرر التام لا يحتمل الردار والغرالة إفراره.

١٥٤٩٨ - فم الإفرار إنما يبطى برد القبر له إذا كان المعر له بالره يبطل حق نفسه خاصه ، أما إذا كان يبطل حفًا على عبره لا يحمل برده .

بيان الأول: إذا أفر الرحل أن لفلان على ألف درهم، أو هذا العين لفلال، وما أنسه دلك فرد القراف لو تؤوار..

يهذا التالي. إذا أقر الرجل ألى بعد هذا العبد من قلال بكذا، فرد الفر له بقراره، وقال: ما الشنوب منك شياً، ثم قال بعد فلك: شنريت، فقال البائع: إما به تكاه مزم البائع أن البيع عا مسى الآن في الفصل الأول: القراله بالرديمة في نفسه الحاصة والإنسان با فرد بإيطال حق أمسه، ومن الفصل التاني: القراله كما يمطل حق نفسه على المبح أن يبطل حق البائع عن الفس، والإنسان لا يتفرد بإيطال حق الغير، فبقي البيع بعد الرد في حق البائع كي لا يبطل حقه عن لتمن، فإذا عاد المشنري إلى تصديقه عاد البيع قائلًا، فيصل تصديقه، وثم البيع.

1939 - وإذا قال الباتع بعد ذلك: لم أبع، فرقا جهد البهم مدغامه، وحمود أحد النهائية مدغامه، وحمود أحد النهائية في المستوب حتى إن المستوبية من قال: ما النشريت [أم قال لاء بن الشريت] الا يتبت الشراء، وإن أقام البينة على ذلك، لا لا تنب الشريت الشرية على ذلك، الأن القسخ لم يجمودهما، والسع العماري ينفسخ بالجمود، ويجمل احجود شايه على الشسخ، كانهما قالا، نفاسخنا أبيم

۱۹۵۰ - تم می كل موضع بطل الإفوار مرد القبر له لو أعاد القبراله ذلك الإثرار، فصده القبراله ذلك الإثرار، فصده القبراله كان للدخرل أن الإيكون له أن يأحده بإفراره ، وهذا استحسان والقباس أن الايكون له ذلك الإثرار الذاتي من المقبرارة الإسانية من المقبرات الإسانية ال

<sup>110</sup> ما بين المفوض ومفط من الأصل وأنيدته من ظ ما ما ما ج

٣٠) ما من المعقوض ساقط من الأمس وأنبطاه من ظه صه، ج.

٣٦) ما بين المشوعين ساقط من الأصل وأكساء من طب هذا ج.

الرد الغير له، فيهَ حسدته القرائه في ذلك، فقد تصادق على أن رد الغير له كان باطلاء فيبطل الرد، وعاد الإفرار الأول، وهو تطير ما لو تقايلا السيع، لم تصمحنا الإدانة، فإنه ترتفع الإقالة، ويعود حكم ذلك البيع، كذا ههنا حواله أعم بالصراب-

## الفصر الثاني مايكون إقراراً وما لا يكون

4999 - هذا القصل يشتمل على أوقع النوع الأول: قال مجمد رحمه الله: إذ قال القلاد هي القصل يشتمل على أوقع النوع الأول: قال محمد رحمه الله: الإنجابات ومحل الإنجابات ومحل الإنجابات ومحل الأنجابات ومحل الإنجابات ومحل الأنجابات ومحل الأنجابات المشارة وقال القليم الله الكليم بعض على الله الكليم الله الكليم بعض على ما على المستعادة في الانتهاب الكليم الله الكليم بعض على ما على المستولة في الانتهاب الكليم الله المستولة الكليم الله الله على المستولة الكليم الله الله الكليم الله الله الكليم الكليم الله الكليم الله الكليم الله الكليم الكليم الله الكليم الكليم الكليم الكليم الكليم الكليم الكليم الكليم الكليم الله الكليم الكليم

۱۹۵۰۱ . وفي فياوي النسمي : إذا قال: من بقلان ده درم دادن است، قال: لا يازمه شيء. منا لم يقل: هو علي أو في دمشي أو وفسني أو هو دين واحب أو حق لازم، إذائيس في هذا اللفط ما يدل علي الوحوب

1009 - ووقال اله في مدي ألف فرهو أو قال في مريم المستخدم المن المن فرهو المن المن مراهي و مدر شهيل الأثمة السرائيس المن من المناطقة و دائر عدا إقوار المناطقة السرائية والمناطقة الإنساء في مائه المناطقة والمناطقة الإنساء في المناطقة المن

<sup>(1907</sup>هـ التامي فيداء

<sup>(</sup>۲)رين الصم مکان له آن

لأحدهما بقدر أثف درهم، والباقي للآخر .

وعن أمريكر الهدرري" إذا قال: لفلان في مالى ألف درهم، فهذا إفرار له باللك، وعن أمريكر الرازى: أن هذا إقرار بالشركة، وقال بعض أصحابا: إن كان ماله محصوراً فهذا إقرار بالمتركة [وإن لم يكن ماله محصوراً)، فهذا إقرار بالموجوب في الدمة، ولو قال: في دراهمي فهذا إقرار بالشركة، ثم إذا جعلنا هذا إقرار بالشركة لو عين المقر له ألف من مال المقر، وقال: تلك الألف هذه هل يكون هذا رفا لإقراره بالشركة؟ أنا المتنف المفايخ فيه: منهم من قال: يكون رفا الإقراره؛ لأنه ادعى خلاف ما أقر له؛ لأنه أقر له بالشركة، وادعى الحين، فيكون وذا لذلك ضرووة، فيكون حفا حوى مبتداً، فإن أتر المقر له بدلك دفع إليه، وإلا يظلب من المدعى الحجة.

ومنهم من قال: لا يبطل إقراره بالشركة إذ ليس من ضرورة دعوى الألف المبنة رد الإفرار بالشركة لجواز أنه كان مشتركا بينهما، ثم اقتسما، فيكون هذا دعوى انفسمة منه، فإذا حلف الأحر، ولم يثبت الفسمة في الإقرار بالشركة على حاله، فإن عبن انفر أنفًا من ساله، وادعى أن هذه الألف نلك الإلف بعينها، وجحد المقرقه، كان الفول قوله؛ لأن المتر أغر له بألف درهم في جميع ماله، ثم ادعى قطع حقه في الشركة بسبب النسمية، وقد أذكر المقرلة انقطاع حقه في الشركة، والقرل قول المنكر.

400.8 - ولو قال. له من سالي ألف درهم، قهذه هبة صحيحة حتى لا يجبر على دفعها إليه، وليس بإقرار، وإغا لم يكن إترارا لأنه جعل له ألف درهم من ساله، وإغا بصير له ألف درهم من ساله وتقليم وأنه بنافي الإختار عن كائن سابق الذي هو تقسير الإقرار، وإغا جعلناهمة مع أن الهية غير مدكورة، والتعليف من حهة كسا يكون بالهية يكون بالقرض؛ لأن الهية إن لم تذكر نصاء فقد ذكرت مقتضى ذكر اللام؛ لأن اللام؛ لأن أن المرتب تقرل في الهية، وهنت لك، وتقول في القرض: قول في القرض: قلد من مالي ألف درهم هبة، ولو أقرضك ، والمثاب افتضاء كالتاب تعا، فكأنه قال: قلك من مالي ألف درهم هبة، ولو تالله: هذا الألف لك، كان إقرارا، وتم يكن هبة من جهنه حتى إنه بجر على السليم.

والغرق: أن في هذه المساكة أضاف الألف إليه ملام التعليك ولم يضف إلى ماله

<sup>(</sup>١) ما بين المعتوفين ساقط من الأصل وأنبتناه من ظ، ف، م،

من القال الإنساطة إلى مثل تقور على أنه تحلكية من حبيده و محمل قرارا لا عبقه أما من النبألية المقدمة تميم أضاف الألف الن القراله بلام التعملك أقراف الألف إلى مداه مقوله عار مالي و وإلى يكدن له الالف من طاله تعاون منه لا مجاله

١٩٥٥ - ولو فقل له من مثلي الصادرهم لاحق لي فيماه فها القائر، مكان دكر، ولم يذكر أنه قرار عادًا الناشركة في مائه عمر أنصا درهم، أو بهما مستسة ليس فيها من الرجع و.

وقاد خشف الشابخ بيدا منهد من قال: هذا إفرار مبيد مسمعة إلى فيها حق الرجوح، ثم عائلة الفرار مبيد مسمعة إلى فيها حق فرهم، كانت عبد لو بعض معتبر الهياء، لأنه بر القصر على فوله: لك من ماني أنت فرهم، كانت عبد لو بعض معتبر الهياء، إلى إنه يبطل بعوله: لا حلى لي فيها، وأبسر لي من المدود؛ تعي الخياف عبدا، وأنا الم يكن من صروره مني الحي [دفي الهيئة متي معيي الهيئة وكان من مدوره مني الحي [دفي الهيئة متي ما يدول الهيئة وكان ما المرابط المناف التي لك فالفول قوله و فأنه ما أفر المسموعة في مناف بقدر المداركة في مناف بقدر، من أخل المتراكة التي الله والمنافر المداركة التي مناف بقدر المداركة التي هذا المنافر المداركة التي الله المنافر المداركة المنافرة المنافر

٣٠ فقاء - وله قال: عادي ألف فرهم - فإن أنا حديدة قال: هو إفرار بالرديمة الان كلية العيدا في المعارف استعمل في الأمنات؛ فصارت الرديمة مذكوره عوق كاته قال بدياني ألف درهم وديمة ، وإن ادعى النفر له اللي قرص لم يصدق لما مكرنا النا الوجعة مذكورة عرفة ، وكذلك إنه قال المعى مهو إقرار بالوديمة الأن المج عي غالب الاستعمار تستعمل في الأمانات، فتصدر الوجهة مذكورة أنا.

و للمدلك لو شال دام في مولى ألف درهم ، او قبال: له في بيشي ألف درهم ، أو وال : في كيسي ، أو ذال : في صندرقي ، قباد إفراراً بالعين ؛ لأنّا ما في بيت أو صندرقه لا ينصرو أن يكون دك في ذاته ، فيكون إفراراً بالعين

<sup>(</sup>۱) ووره د مذکوره حرف

المتناوفي م الجا

١٠٥٠٨ - وفي هينة افشاوي أبي النب الذاقان: ابن جانو فالإنزار است، أن قال: تراسب، یک راؤد رأ، ول قال: ایر چیز ملان را او قان: نوا، عهد، هــه ارفی الفتاوي أنهياً الدرجيان قلان سنور عهدا) قال

# نوع أخر

# في الجواب الذي بكون افرارا و ما لا يكون:

المواد فيداء الموافران الفوران الفعل والألف الشراهم كاني في عليا المدعفيان تعمره أو قال. عناً أعطك ، أو قال. ما أعطكه ، أو قال " مناه اعطيك ، فهذ كنه قرر ، هكذا ذكر من الأصراب وهذه المسألة مع اجماسها ليشي على حرفين. أحمدهما : أنَّا العبراب شصيمن إعادة ما تقدم وكراء والقاني: أنا كال قلام لا يصابح للابتداء ويصلح البناء يحمل للبناء مربدطا تدقده ذكره، وايعتبر بونيانه حتى لا بلعن. وإد كال يصلح لغارمناه والصلح للبناه تجعل للاصداف

إدانت هما، فقول: عوله، معالا يعتمأ به، وها يدهر للحوات، والحواب يتصمن إعادة ما نقدم ذكرهم قصار كاقه قال، بعم أعطلك الألف طني لك على مولو سرح بذلك كالزافرارا كنداهها، وتبذلك قوله: أعطيكها فناء مبوف أحميكها، سأعطيكها والأن مذه الفاط لاتصلح للامتداء واتصلح للساء الأنها مذكورة مع حاف الكابقار واهواحرف الهاره والإمكارية عززالألف وبالكناية لاتصلح للاعتداء مهار وإمها نَاءُنَ مَشِبَ نَكِسَ مُمَا لُوطِيرِ الكُلِّي عَنْ مُدَعُورًا بَالكِتَابَةِ، وَالذُّكُورُ بِالكِتَابَةِ وَاللَّهُ كُورُ لصباء ولوابض فقال: أعطيك الألب التي لك على ً، كان إفرازاء كما فهنا.

٩ - ١٥ - و كونك تو مال (العدامات تيا، أو قال: ألفناها، أو قال: التصهار كان إقراراك لما فانترناه وانفقالك إذا قالل عبداء لأنه لا يصلح للاعداء البيجعل بالموسوطة بالقفع ذكره أولو فالن اقعد فننوك وافتض وخده لايكون بقراراته لامائنون الكمية يصلح للاشباء كما بصلح للساءه فيحمل للابتداء حني لا يذرانه المال بالشك

وفي الوادر هشام : قال: مسمعت محمدًا يقول العي رجل قال لآخر العطش أنف درهم، فقال. الرب، قال: لا يلامه بدلك شيء؛ لأنه لم بقل أعضى ألعى وهي المنتفى : إذا قال لغيره: أعطنى الألف التي لى عليك، فقال: اصبر، لم يكن قراراً، وكذلك إذا قال: سوف تأحفه، ولو قال: الزنها إن شاد اله تعالى، فهذا إفراء والاستثاد ليس عليه.

1001 وفي التوازل : إذا قال المدخي خليد : كيسه بدوز قبض كن الا بكون إقبراراً وكدا قوق التوازل : إذا قال المدخي خليد : كيسه بدوز قبض كن الا بكون إقبراراً الأن هذه الالتساط بعملح للابتداء وكذلك إذا قال : فبض كنس -بكسر النون - كيسه بدوزش -بكسر الزاه - لا يكون إفراراً الان مده الألفاظ تذكر للاستسراره وكذلك بكيرش -بكسر الواه - لا يكون إفراراً ولو قال : كيسه بدوزش بفتح الزاه فيض كنش -بعتم النون - بكيرش -بفتح الراه - فقد الألفاظ لا تذكر على سبيل الراه - فقد الألفاظ لا تذكر على سبيل الاستسرار ولا بصلح للابتداء . فيجمل للبناء مربوطاً بما تقدم ذكره وصار تظير قوله :

1901- وفي أو قعات الناطقي": إذا قال تغيره الى عليك ألف درهم، فقال نظك الغيرة الى عليك ألف درهم، فقال نظك الغير: أبراتني عن هذه الندار، وفي دعوى الدار إذا قال أبراتني عن هذه الندار، لا يكون إفرارا بالندار، وفي هذا المرصع إذا قال الرجل لعبيره: في عليك ألف درهم، فقال الرجل: ولى عليك منتها، أن ولي عليك منتها، أن ولي عليك النا الرحل: في عليك ألف درهم، بدون حرف سماعة عن محمد أنه إقرار، ولو قال ذلك الرحل: في عليك ألف درهم، بدون حرف الواو، فيقاليس بإفرار بلاخلاف، ولو قال في عليك منتها، فهو على الخلاف، ولو قال: في عليك أيضًا عناها، فالفقاه الله على الخلاف، وكما المناها،

وكذلك على هذا الخيلاف إدا قال الوجل لفيره: أعتقت غيلامك، فقيل دلك الغير: وأنث أعتقت أيضًا غلامك، وكون إفراراً من ذلك الغير بإهتاق عدد، ولو قال ذلك الغير: أنت أعتقت غلامك، فهذا ليس بإقرار بلا حلاف.

وعلى هذا الحالات إذا قال الرجل لفيره: أنت قالت فلائاء فقال ذلك الرجل: وأنت قالت ثلاثًا أيضًا، ونو قال ذلك الغير: أنت قتلت تلاثًا، فهذا لا يكون إقرارًا بلا علاق. 10017 وإذا قال بالفارسية: مرااز تو چندين مي بايد، وسمى مالا معلوف، فقال المخاطب: ترااز تو نيز چندين مي بايد، وسمى مالا معلوف، لأن قوله: نير بالقارسية بمنزقة قوله أيضًا بالعربية ، وذلك إقرار هكال قال بعض مشايخنا، ويشغى أن يكون قول محمد، وعلى قول أبي يوسف لا يكون إقرارًا كما في قوله أيضًا بالعربية ، ولو قال: مرااز توجندين من بايد، فقال الخاطب مرابازي از توجندين من بايد، فقال الخاطب مرابازي از توجندين من بايد، فقال الخاطب مرابازي از تو

١٥٥ ١٣ - وفي "الحامع الأصغر": إذا قبل لرجل؛ لم قتلت فلاك، فقال كفا كان مكتوبًا هي الدوح فلحفوط، أو قال: قتلت عدوي، فهذاك اللفظان قور بالفتل، وبازمه الدية في ماله إن لم يقر بالعمد.

1931 - وإذا قبال لقيوم. اقضتي الكواه الذي لي عنبك، فقال. فلك الغير أرسل غناً من يكتاله، فلك الغير أرسل غناً من يكتاله، قبلاً: إقرار، وكذلك إذا كان ماه القالة في شيء موزوله، مقال: أرسل هذا من يقبضه مني، أرسل هذا مني، فهذا كله وقوار؛ لأن ذكرها مع حرف الكتابة وهي حرف الهاه يجزلة ذكر الكنل عنه.

١٥٥١٥ - ولو قبال: أعطني الألف التي لي عليك، فيفال الله الوجل: البست عندي اليوم، فهذا إقراره الأنه ذكرها مع حرف الكناية، وهو حرف النام، وكذا إذا قال: لمحلم فيها شهرًا، أو قال أخرتي فيها شهرًا، فهذا إفرار.

وفي الكندقي: إذا قبل تسيره: في عليك ألف درهم، فقال: لمنحر على دعوات شهراء أو قال: الذي ادعيت، فهذا ليس بإفرار، وكذا لو قال: أخر عنى دعواك حتى يتدم مالي، مأعطيكها بغير الفاء، فهذا ليس بإفرار، ولو قال: أعطيكها بغير الفاء، فهو إفرار، وفي حذا الوضع إذا قال: أخر عنى هذه الألف، فهو إفرار، وذر و في أخر كلامه التي ادعيت، لم يبطل الإفرار.

10010 - وفي شمرح إقرار الأصل ؛ إذا قال لغيبره أعطين الألف التي ثي عليك، فقال: حتى يدخل على مالي، أو قال: حتى بأتيني غلامي، كان هذا إقرارً ؟ لأن قول: حتى عالايسداً بمه فيجعل مرموطًا بما فيلم، فكانه قال: أفضيك المانة التي على يذه دخل مالى، أو أنني غالامي أنه وقيم أيضاً في قالم أفاضيكها اليوم، لا أعصيكها النوم، فهذا إقرار

10014 - وفي الوادر ابن سبدالله لا عن محمد إدافال للغيرة لى عليك ماثنا درهم، فقال ذلك الغير : قد قضيت مائة بعد مائة، فلا حق لك على، فهذا ليس بدفراره وكذلك لو ادعى عليه مائة درهم، فقال له الآخر الفصيتها، أو قال أجلتك بها، أو قال: أبر أننى منها أو أحملتن مها، أو وجهالى، فهذا كنه إقرار - حكاه الماطفى في واقعاته عن إقوار الأصل الوقاك إذا قال: أوميتكها، ههفا منه إفرار بالدين، عيوم بالقضاء أنه فإنبات الإيفاء.

وكفلك إذا قال المدعى عنه للمدعى في هذه الصووة؛ سو كند خور كه اين مال يتو برساييده ام. أو قال: سوكند خور كه اين مال يتو برسيده است، فهذا إقرار من المدعى عنه المال . فهم بالإيفاء، هكذا حكى فوى بعض مشايخنا.

۱۵۵۱۸ - ویزا ادعی علی عیره بالت درهم، فقال المدعی علیه: قد أحلمه منها شیقًا. أو قال: فسیراث بالیت میت أو قال افد أدینها إلیك، أو قال: كم ورنه، فهذا كله إفرار

ورادًا قائل لغيره: من چنه من مال متو داده ام، فقال دلك للغير : جه مسب دادي. كان من المناعي عليه إفرار بالمدفع .

۱۵۵۱۹ - وإدا ادعى على بعض الورقة ديثًا على البت، فيضال المدعى طبيعه. دردست من چيزى او توكه نيست، فهذا لا يكون إفر وا بالتركة الأمه بحثمل أدر دست من چيزين نيست و توكه كه مورث مرا تركه نيست، فلا يجعل فراوا بالتركة بالشك

إِنَّ الدَّقِي رَجِن أَرِضاً فِي يَدَيَّ رَجِلَ، فَقَالَ المُدَّعِي عَلَيْهِ لَلْمَدَّعِي: تَوَا حَزَ ابِنَ رَمِينَ رَبِينَ دِيكِي هِسِنَ، فَهِذَا مِن لَمُعِي عَلَيْهِ إِفْرَادٍ .

إذا الدعى على أخو أنك فيصت منى كذا كذا من مالى بحير حق ، فقال الدعى عليه : ما ليصت بعير حق الا يكون<sup>(1)</sup> إفراراً بالقبض بحق .

<sup>(1)</sup> حكد في طام، وفي ف: ألا يكون منا إبرادًا ، وكناد في الأصل: فيكون إقرادًا ،

<sup>(</sup>٢) ما بين. نعقونين سافعة من الأحيال وأنساه مي طاه قدم م...

۱۵۵۲۰ - ادعى على أخر عشرة دراهم، فقاق المدعى عليه: ازين جمله مراينح درهم بادن است، فهذا إفرار بالعشرة؛ لأن الجملة إشارة إلى العشرة، وكذلك إذا قال: ازين جملة بتبح درهم باقيست، فهفا إفرار بالعشرة، وقال: بتبح درم باقي مائده است، لا يكون إفراراً بالعشرة.

وفي "المنتقى": إذا قال لغيره: لي عليك ألف درهم بإقرار، فغال: أما خصصانة منها قلاء أو غال: أما حصصانة منها، قلا [أعرفها، فقد أثر بحصصانة، ولو قال: وأما خصصانة فلا إنا ولم يقرز منها، فهذا ليس فإقرار.

ا ١٥٥٢ - وفي إقرار الجامع أوا قال الرجل لغيره: لي عليك ألف درهم، فقال المدعى عليه الخن ألف درهم، فقال المدعى عليه الخن أو الصدق أو البقن، فهذا الأنفاظ وإن كانت تصلح جوابًا لما تصلح الابتدابها، فتجعل مربوطة بما تقدم، وهذه الأنفاظ وإن كانت تصلح جوابًا لما تقدم من حبث الرد، ومعناه: عليك أن تدعى بالحق، بصلح جوابًا من حبث التصديق، معناه: ودهيت على الحق إلا أنه ترجح احتمال التصديق على احتمال الرديحكم غلبة الاستعمال، والمرجوم ساقط الاعتبار بقائلة الراجع.

وكذلك إذا قال: [حقّا أو يقيناً أو صدقًا، وكذلك إذا قال حقّاً] "حقّا: يغيناً يقينًا، صدقًا صدقًا، وكذلك إذا قال: الحق الحق أو اليفين اليقين، أو الصدق الصدق، فهذ، كله إقرار، وثو قال: الحق حق، أو اليفين يغين، أو الصدق صدق، فهذا ليس وإقرار، وقو قال: البر، أو قال: برّاء أو قال: البر البر، أو قال: برّا برّاء لم يكن شيء من ذلك إفرارًا، وأجناس هذه المسألة شه.

1001 - وتو قبال لغيره: لي عليك ألف درهم، فقال المنحى عليه: مع مائة دينار، فهذا لايكون إقواراً؛ لأنه عطف الألف على الدنائير، والدرائير غير واحبة فكذلك الألف.

قال: الفقيم أبو الثبث: وعندي إذا كنان الذعي لو ادعى الدنانير مع الألف، فله أن

<sup>(1)</sup> ما بين العلوفين سائط من الأصل وأثبتناه من ظء فعد م.

 <sup>(</sup>٢) حكفة في ظاء فيه من وكان في الأصل فهذا ليس بإقوار، ونو قاف: " عن الحق أو البندي البلدي،
 را العبدق أو المعدق، فهذا كله إفرار .

ح 22 كتاب الإقرار - 192 - الفصل ٢: ما يكون إقراراً وما لايكون باحسها حصيف واوقم بدع النشائي ، فله الداخذ الداعم و لأن طاهر كلام المدعى عليه أنه أفر عادد على حذيه وزيادة و لأن الجواب يتصمن إعادة ما تقدم ، فكذه قال: على ألف در هم مع مالة دينار ، ولو صرح بذلك كان الحواب كما قلم، فهها كذلك

1991 - دكر في بقرار الأصل : إدافال الوحل لفيره الوصل الموسات الله عقال له الله المسترصف من احد سواك ، أو قال بعدك ، أو قال عمك ، هذا لهم بغرال ، بغلاف ما لو فال صدد أنا استرة وصت منك أنك حيث يكون إقراراً ، وهكذا ذكر النهج الإسلام فهير الدين المؤخيتاني في شرح الأقضية ، ودكر الشيخ الإسم شمس الأسمة السر عسى في تعاس فواله معملاً ما استقرضت إمن أحد سواك ، ما استقرضت إمن أحد سواك ، فالد عموك ، استقرضت أن ولم أستقرض من عبوك ، ولو صرح وهال استقرضت الآل منك لا يكول إقراراً ، فكذا إذا أنى عابدل عليه ، فال وحمد الله : بخلاف قوله المؤضئي حيث بكول إقراراً ، فكذا إذا أنى عابدل عليه ، وإثر زمينعال من أعجب المسائل أن الإقرار بفعل العبر بهذا المنظ يوحب المال عليه ، وإثر زمينعال شف لا وهو موافق لم في القنوص فلاناً شيئا ، فلم فسأل العرص ، فلم بقرصه حنت ، ولو حلم لا يقرص فلاناً شيئا ، فلم فسأل العرص ، فلم بقرصه حنت ، ولو حلم لا يقرص فلاناً شيئا ، فلم وسأل العرص ، فلم بقرصه حنت ، ولو حلم لا يقرص فلاناً قائر في فلائاً شيئا ، فلم المؤافي ...

1998 - وفي الأصل ٢ إذا قال لغيره: أمرضتك مائة درهم، فقال: ١٢ أخود ليما محيث لا يكون إفرازا، وثو قال: ١٢ أخود ليما محيث لا يكون إفرازا، وثو قال: ١١ أخرد لعيد و حصلت منى مازة درهم، مقال: لم أصلبتك إلا " هذه المائة، كان إفرازا؟ لأن هدا استناء من الفيء والاستثناء من الفي إثنات، فقد نفى غصبه ما وراء الخانة، وأنست عدب لغانة، وكركك إذا قال: ثم أعصبك سوى هذه المائة، أو عير هذه المائة؛ لأمهمة من ألفاط الاستثناء، وكذا تو قال: ثم أعصبك معدهذه المائة وأن عير هذه المائة؛ لأمهمة

<sup>(</sup>١) ما بين العقم فين سائط من الأحمق و أنشاه من عدد عدد ج.

<sup>(</sup>٣) ما بين للعقوقين سائط من الأصل وأتبشاه من هـ ، عـ ، م.

<sup>(</sup>٣) رقي ۾ سوق آمڪت الا

مع علىه المئة شياف، أو قال: ص علم المئة شيةً له الذي فو را يفصيب المئة الأداكلية الع كلسة مع المنطقة بعد المناخر، فقد نفي صفة الشارية والمنطقة بعد المناخر، فقد نفي صفة الشارية والمناخرة والمنطقة من عدد الأوصاف عن قصب المئة بعد وحود المصب في الدئة، فكان إثراراً مغصب المئة من فذا الوجه، وكاناك و قال: لا أنصب أحداً بعلك

۱۹۵۷ - وإذا قال المدعى عليه العالمك على إلا علله درهم. كان إقراراً اطالة، وكذلك إذا قال: صوى مائه درهم، أو أكثر من مائة درهم، كان إقراراً بالفائة، ولو قال. ما لك على أكثر من مائة درهم، كان أقراراً سفائة، ولو قال: مالك على أكثر من مائة درهم، ولا أقال فهذا بيس إفرار، وكان بنبعي أنا يكون إقراراً.

#### انوع اخرص هذا الفصل:

الاعتداء قال محسد رحمه الله على الأصل الفائر الرحل، فقال تفالان على ألف ورعم، فيمنا أعلم، أو قال في على على ومحمد لا يصلح عقا الإقرار، وقال أو يوسف عند إفرار صحيح، وأحمد واعلى أنه لو قال أن يوسف عند إفرار صحيح، وأحمد واعلى أنه لو قال أن يهدج عقا الإقرار على على مائلا، قبال أنو يوسف على ولان الله ورهم ويصا أعنه، أو قال: في عسى، كال ياضلا، قبال أنو يوسف: عباليقيل في الإقرار، قبل في النسم الله، هكا فالا و في الشاء وعلى القرار، قبل في النسم الله، هكا فالا و في النسم الله في السهادة حلى النسمادة، ولم يحملها كاندة بلك في الأثرار حتى أم ينطل الإقرار، فأبو حتيمة أصل النهادة، ولم يحملها كاندة في الأراد في عن أن فراد بالله على صار موهم إن علمت، وإلا قال أن كاندة في عنى عنى فراد بالله على صار العقلاق ما له يتلاق ما لامن أنه أنت طاق في عنى فراد بالله على صار العقلاق ما له يتلاق الدار، لا يقم عنى المعتر عالو قرات بعمل عالم ورادة أخرى، ولهذا قالوا: لو قال. فيما عالت، الكون المائة على الاحتلاف الأنه ولم معن المعان بالعنواة والو قال. فيما عالت، الكون المائة عنى الاحتلاف الأنه على معنى المعان بالعن بالعنواة والد قال. فيما عالت، الكون المائة عنى الاحتلاف الأنه على الإسلام عال في معنى المعتلاف الإسلام على المنان بالعنواة بالمنان بالنم قال بالنان بالعنواة والواة المنان القرارة ولهذا قالوا: لو قال. فيما عالت، الكون المائة عنى الاحتلاف الأنه معنى المعتلاف الإله معنى المعتلاف الأنه على المعتلاف الكون المائة على المعتلاف الأنه المنان بالعنواة الوائد الوائد المنان المنان بالعنواة الكون المنان بالعنواة المنان بالعنواة المنان بالعنواة الكون المنان بالعنواة المنان بالعنواة الكون المنان العنواة الكون المنان بالعنواة الكون المنان العنواة الكون المنان العنواة الكون المنان العنواة الكون المنان الكون المنان الكون المنان العنواة الكون المنان العنواة الكون المنان العنواة الكون المنان الكو

فييد عالمت على الختلاف، ورأيت من من ضع أخر أن هذا إفرار صحيح من غير ذكر الخلاف، ولو كال فيدا أظن، أبيه أحسب كان الإفرار باطلاء لأن كلمة في فرت بالفس، فعمار بعني الشوط كأنه فان! لملان ألف درهم إن ظنت إن حسبت، هيف وقد قرق بالإقرار كلمة المثلث، فإن الظن والشك سواء، فصار كأنه قان: لفلان ملى أتف درهم فيسب أنسك، وذلك باطن الأنه شك في وحبوب المال، والذل لا يجب بالشك، وكذبك إذا قال! فما رأيت، أو فال! فما أدى

1997 - وإذا قال: لد الان على ألف دره به في شهاده فلان، كان هذا إشراراً يناهلاء الأنه إفرار معلق اللمراط معنى، فكأنه قال إن تنهديه فلان، وتو هال المسهادة فلان كان جائزاً والأنه لم يعلن الإقرار بالشرطاء الأن حرف للله متى قرمت بالفعل الايراء بدالشرط، وإنما يرادب المحقيق والإباب، بشال الهذا حلال بالكسب والمست، وياديه الانبات.

ولو قال: في عالم فالان، أو من قول علان كان باطلاه الآم بفرار معلق بالسرط ( تأمه قال. إن قال علان ؛ إن علم قلان، ولو قال. مقول قلان، كان باطلا أيضاً علان على معلق بالشرط حد، بفرار معلق بالشرط الأوقول قلان على الأم فرد به ما يوجب الشلت؟ لأن قول قلان عاد يكون باطلاء ولم يسبقط احتمال حهة البطلان شرعً لما نم يشرع قوله من حباً، بعلاف ما لو عالى بشهادة فلان أو علم قلان حيث يلزمه الماني فوله : بشهاة علان لأن الشرح أستمال المتمال التمان اختمال المتمان المتما

1994 وثر قال: له على ألف درهم في حساني أو حساب فلان، كان باطلاب كفا ذكر في الأصل و لان كان باطلاب كفا ذكر في الأصل و لأن مدا إقرار معلى بالشرط، لأن كلفية أمي أقرب بالفعرية لأن الحساب المصاف إلى الإنسان براه به فعل احساب كالكنابة المسافة إلى إسان براه بها اللمعن. كان قال: على إن حدست أو حاسب فلان، وكانت إذا قال: محساب كان باسلاء لأن هذا إقرار معنى، من لأنه فرن بالإقرار ما يوجب الشت؛ لأن حساب فلان

<sup>(</sup>١٠) ما بين المعقومين سافط من أنأصل وأنيته ومن هذه ف. ج.

فلديكون حقاء وقديكون باطلاء ولم يسقط العسمان الخطأ من الحساب لما لم يجعل الشرع موحدًا.

وين الله في الفائل هذام استماع محملاً يقول إداغان؛ لخلاه على ألف درهم عي حساس، فهو حالر، وإنه يخالف ما ذكر عن الأصل ، وفي الأصل إدا ذال: الفلان الفادرهم في كتابي، أو في كتاب فلان، أو بكتاب فلان، كان باطلا، ولو قال الراضك، كان جاراً.

والعرق بين الكتاب والصاف أن العلك إذا دكر براداله الاسم، وهو الكافخة الذي كتب فيه الإشراراء وتسهادة الشهود الانفس الفعل، فكلمة اللي فرنت بالاسم لا لتعلق على أفرات بالاسم لا يتابع فيه الإشراط إلى مرات بالاسم لا الكتاب الكتاب الفعاف إلى ملان براداله ومل الكتابة فكلمة التى هولت بالفعل، يعمير بحثى إذا أن فيكون هفا إقراراً معلقًا بالشراط ] والأن في فعل الكتاب فرن بالإفرار ما يوجب الشك الأن مغلق الكتاب في يكون لحق، ومد يكون باطلاء وتم يوجد ما يزيل المتعلق الشهود، والشهادة المتعلق المتعل

۱۵۵۲۹ ولو قال: لقالان على آلف درهم، في كتاب أو يكتاب، كتان ذلك جائزًا، مخلاف ما إما قال: يكتاب قلان، أو قال: في كتاب قلان.

والفرق: وهو أن الكتاب يدكر، وبراد به المعل، وهو الكتابة يقال كتب يكتب عالمًا . وهو الكتابة يقال كتب يكتب عن التالك ويذكر ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الكتوب، كما يقال اكتاب الصوح، قلا لد من حديث براد به الفعل، عن الأخر، مساف إلى إسان براد به الفعل، إذا ذكر مطلعاً به أدبه الاسم، قلا تصير كلمة عن أيمى إلى اله فلا يكون هذ إفرار معفقاً بالشرط، وكذلك ثو قال: لعلان على ألف درهم في حسب، أو من حساد، أو بعدساب كان إفراراً ، وكذلك أو قال: تقلان على ألف درهم، وكماك إذا قال في

<sup>(1)</sup> ما بين المفوفين سافط من الأحمل والمتدومن طور ب و و

كالمتها بسي وبيده و كذلك إذ فعالى من سرعه سي وسه [أو حال السيدة السيد وبيته الم حال السيدة المنافعة المن وبيته المن فالده الاست والده حال المنافعة المن بالمالة المن في فالد وكان والدال المنافعة المن المنافعة المن وقد تكون المالة المن وكان والده كان ويوى عالا في تكون المنافعة المنا

۱۳۶۳۰ وبادقال لفالان على ألف درهم يذكره ، أو فال على داره ، فهدا الطل. عنر لة مانو قال الفيانه ، أو في قوله .

۱۹۶۳۱ م و فدن ته على كار حيفة من سلم أو قدل البسلم، فهدا إذ وال صحيح مكانك الإدافات الفلال على ألك ورهم عن المن بعد قر قال. يسيع الرفان. ليبيع - أو قال المن قبل إجازة وأو لإحارة وأو بكماه وأو من قبل كفائة، فهما كله سواد ورد إذ او صحيح والأدافر بدلت ويلي سناك بمناح أن وكون سياً.

#### وعايتصل بهدا لنوع:

۱۹۹۴۷- إذا نفر الرحل، معالى الفلان على ألف در صراب ساء الفاتحاس، قال أبو حليفة . الإقبار باطل، وهذا استحساس، والقبياس أنابضح الإقبار، والايسح الاستشام، وحمد القباس في دمال أن الإقبار إخمار عن الذائر المال، وأيس إزجاء، عن الحال، فقط علق مو هوذًا في عاضي، وتعابي نبو حود الرائالسي المجيز، ويهي علي

المثان بين العقوان استعلموا الأصل وأتا والمصراط وقدره

الحقيقة، وحد الاستحسان: أنه علق بشرط موجود نبحال لا فيما مضى؛ لأن العلق المشرط قومه لفلان على ألف درهم، لا كون الألف في ذمته، وقد علق بشرط لم يعرف و جوده في الحال، فيكول تعليقاً لا تنجيراً، كما عي الطلاق، وإذا اعتبر تعليق كان باطلاً الأن الإقرار إبجاب معنى، فإن المقر يوجب حضًا فلمقر قد، والإبجاب يبطل بالتعليق كالهية والبيد المنق بالشرط.

ولو أقره فقال: لفلان على ألف درهم إن شده فلان، كان الإقرار باطلا؛ لأن هذا إقرار معلق بالشرط، والإقرار المحلق بالشرط بالطل

الإجاء الأضحى، إذا أفطر فقال. لقالان على ألف درهم إذ مت الدجاء وأمي الشهوء إذ جاء الأضحى، إذا أفطر الناس، كان إقراراً صحيحًا، ويجب على قياس ما ذكر قبل هذا أن يكون الإقرار باطلاء الأنه إقرار معلق بالشرط، والإقرار لقعلق ملفي طباطل، نكن نرك القيام وفي هذه الفصول بعرف الناس، فإن في العرف لا يرديه تعلق الإقرار باللسرط، وإقايراد مهذا الإخبار عن محن الأجل، فإن الدين المؤجل بصير حالا بالمسرط، وإقايراد مهذا الإخبار عن محن الأجل، فإن الدين المؤجل بصير حالا بلغوت ورأس الشهر والقطر والأضحى من أجال الناس، فيترك حقيقة الكلام عي هذه القصول للعرف، وإذا كان العرف في هذا أن يذكر بالإخبار عن محن الأحل، حصل في القصول المقرا بدين مزجل صحيح، إلا أنه لا يصدق المقرفي دعوى الأجل؛ الأن عطلق الإقرار بلاين مؤجل صحيح، إلا أنه لا يصدق المقرفي دعوى الأجل؛ الأن علل المؤترات المقبلة، فأعتبرت لا يشتر إلى المؤترات المؤترات المؤترات الإقرارات في صورة ومنا الا بصلح خلول الأجل، والم يكي من أجال الناس، فذكر، في الإقرار وين كان في صورة التعليق، وما لا بصلح خلول الأجل، ولم يكي من أجال الناس، فذكر، في الإقرار وينا كان في صورة التعليق، وما لا بصلح خلول الأجل، ولم يكي من أجال الناس، فذكر، في الإقرار وينا كان في صورة التعليق، وما لا بصلح خلول الأجل، ولم يكي من أجال الناس، فذكر، في الإقرار وينا كان في صورة التعليق، وما الا بصلح خلول الأجل، ولم يكي من أجال الناس، فذكر، في الإقرار ويناك أن حي الإقرار، والماك أمورة والماك، أو إن دخلك، الناس، وما أشه ذلك.

١٥٥٣٤ - ولو قال. لقلان على ألف دوهم إلى الفطر أو الأضمحي، فهذا جائز، والكلام فيم أظهر؟ لأنه تو قال: إن جاه الأضمعي، إن جاء الفطر صع، وجمل إقرارًا علين مؤجل بالعرف، فإذا لم يعلق بالشرط، وذكر كلمة [إلى] التي تستعمل المتأجيل

أولى أن يصح الإقرار.

10070- يلو قبال: لمسلان على ألف درهم إن مطرت المسلمان أو إن هيت الربح، كان باطلاه لابه لا براد في العرف بمثل هذا الكلام الإيانة عن منحل الأجل حتى يجعل مقرآ بدين مؤجل باعشار العرف، وما ذكر ليس من أجال الباس، قوجب العمل يحقيقة ما قال، وأنه في الحقيمة نعليق، ولو قال العلاذ على ألف درهم إد حمل مبناعي هذا إلى منزلي بالبصرة، وفلان حاضر يسمع ذلك، كان جائراً الألا في العرف براد بهذا الكلام إجازة لا تعلق الإفراد بالشرط.

۱۹۵۳۱ - رفی المنتقی ، عن أبی بوسف إذا قبال ، إن قدم فلان، أو قبال : إذا قدم فلان ، فله ألف درهم ، فيفا باطل ، ولو قبال : لك على ألف درهم إذا فدم هلان ، فهدا جائز إذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألما درهب بأنه كفل لي بما عليه إذا قدم .

۱۹۵۷ - وإذا مال. لعلان على أنصد درهم إن حلف، أو مال: على إن حلف، أو قبال: على إن يحلف، أو متى علف، أو حين حلف، أو مع عينه، أو معدد عينه، فحلف علان على ذلك، وجمعد القرائل، قبانه لا يؤاجدُ بدلك؛ لأنه إقرار معلل بشرط، فكان باطلا، كما لو علقه بدحول، أو علينة فلان

وار ادعى الطالب عليه ألف درهم، وقال: إن حافت عليها، فأنت برى، منها، أو قال: إذا حلفت، البراءة الأسابراءة أو قال: إذا حلفت، أو منى حلفت، فحلف على ذلك لا يتبت البراءة الألها براءة معلقة بالشرط، والبراءة إذا علقت بالشرط بطلت والألها غليث، وإذا قال: خصيتك هذا المستد، كان الاستئناء صحيحا، وكان إقراراً يغصب بصف العبد، ولو قال: عصمتك هذا العبد أمس إن شاء الله، فالإفرار باطل عند محمد، والاستئناء صحيح، وعند أمي يوسف الاستئناء طبعيم.

#### توع أخرا

۱۵۵۲۸ و لو قال: انسر منی عسمی هدا الذی می بدینه، أو قال: اسساجره می، عقال: نعم، نهذا افرار، و گذلك إذا قال: انتج باب داری، حصص داری، أسرج دائلي ، أعطني لجام بغلى ، اقال: ندم ، فه فاكله إفرار ؛ لأن تعم لا بذكر التناه ، وإشا يذكر للحواب ، والجراب يتفسس إعادة ما تقدم فكره ، فكأنه قال: السرى ملك عبقك افدى في يا ى ، وقو صرح به فا كان إفوار ، ولو قال: الا" في هذه المسائل ، لا يكون إفراراً ؛ لأن قوله: الا محتمل نفي الشراء ، لا نعى اللث عن العبد ، فيكون إفرار بالمك ، كانه قال: لا أشتري عبدك ، ويحتمل إفراراً ، فلا يحمل إفراراً بالشك .

100% - ولو قال لغيره: أخير ولائا أن قد على ألف درهم، كان إفراراً الأنه أمره والإخبار عن ألف و هم علم تفلال وظاهم عقله وديته يدل على أنه أمره والإحبار عبدا هو غير باطل، كما لو أخبر بنضه مأن قال: تك على أنف درهم، جعل إخباراً بحق [بقا، هر عقله وديته لا بضير حق، فكفا إدا أمره بالإحبيار عن ألف عليه يجعل إقراراً والإحبار بحق" أن ولفا يكون بحق إدا كان عليه لف درهم

وكذاك إذا قبال: أعلم ملائا أوله على أنف درهم أأو قبال: قُلُ له: إذا له على ألف ورهم، كان هذا إقرارًا، وهذا الأمر أن قيه فلاناً أن له على ألف درهم سواه أنّا، وكذلك إذا قال: أشهد أن لفلان على ألف درهم، كان إقرارًا، لأنه أموه بأن يشهد عليه بألف درهم يجوز، إذا كان عنه ألف درهم لعلان.

و فقا بو قال: يشرّ معامًا أن له على ألف درهم، كان إقرادًا، وكذا إذا قال لغيوه. أحير فلانّ أن له عليك ألف درهم، أو قال: إعلم أن خلافًا أو قال أنسهد له عليك بألف درهم، أو قال: أقول له، فقال خعم، فهذا كله إقراد.

١٥٩٨- وإذا قال لعيره. لا تحر فلالًا أن له على ألف درهم، فهذا إلراء، وأو قال الانشها، للعلاد على بألف درهم، فهذا ليسر بإقرار، هكذا ذكر محمد في أول باب ما يكون إفراراً بنزوم الآل أ، حكى لكرحى وعدة مشايخ للح: أن دوله الا للخبر لا يكود إفراراً، وما ذكر غلط، وقع من الكتاب استيل على صحة دعوى الغلط أن محمدة قال في أخر مها الماب الانشهاد لللان على مألف درهم مخالف لدوله الشهد.

١٠) ما يهن المعموض ما قط من الأصل وأبيناه من ظاء فعام ج

<sup>(</sup>٢) بالربي المقولين ساقط من الأحس وأنيت من هو حجوج،

فكذا قوله: أحير، ولا نحر [فقد سوى بين الشهادتين وبين الخبر]" لا عطف الخبر على الشهادة، وبين المباتب صحيح، وأل قوله: لا الشهدين فالوا: ما ذكر محمد في أول الباب صحيح، وأل قوله: لا تشهد ليس بإفرار.

والفرق بينهما أن الشهادة سب الرجوب، عقوله الانشهد نهى عن اكتساب سبب الرحوب بالزور، أما الحبر ليس مسبًا، فقوله الا تحير استكنام، كأنه يقول: وجوب المال لله على شيء بيني وبسك، فلا تظهر بإخبارك وفولف، وزعم شمس الأثمة السرخسي" أن فيه روايتين، وقبل، ما ذكر في آخر الباب الا بخالف ما ذكر ههنا؛ الأن في احر الباب وضع المسألة فيما إدا تقدمه جحد وتقي إبأن قال: ما لفلان على شيء فلا تخبره أن له عبد ألف درهم، وعني تقدمه جحد وتقي إبأن قال: ما لفلان على شيء فلا تخبره أن له ولا تشهد محالفًا لقوله. أخبر، ولا تشهد محالفًا لقوله: الشهد، وما ذكر في أول الباب موضعه عيما إدا لم يتقدمه حجد، وعند ذلك قوله الا تخبر الإ بخالف احبر، وقوله الا تشهد بخالف قوله الشهد.

وفي المنتفى "؛ إدافال: لا تشهدرا أن عبدي سر، لم أعتفه، ولو فال: لا تشهدرا على بعنق عبدي هذا كان حراء ولو قال: اكتسرها أي طلقتها، أو اكتسوها طلاقي إياها، ههذا إقرار أنه قد معل، وليس هذا مثل قوله " لا تشبروها الآن هذا يقول: لا تشروها بداطل، وليس بقع في الوحد الأحر التسواما لم يكن و لأن الكتمال لا يكون إلا للكائن، ولو قال: اكتموها طلاقًا لم يكي إقرارًا بالطلاق؛ لأنه يحتمل أن يكون معنا، اكتمرها إن طلاقها كرهو حوالة أعلم-.

# توع أخرهيما يدخل في الإقرار العام وما لا يدخل وما يتصل بهما من الاحكام:

١٩٩٤١ - ذكر محمد في الباب الأول من شهادات الحامع] : إذا قال الرجل: جميع ما في يدي من فليل أو كثير من عند، أو غيره لفلان، فهدا الإقرار صحيح لأم

- (١) ما بين المشرفين ساقط س الأصل وأثبتناه من ظاء ف ، م.
- (٢) وفيم (زهم للمس الألمة المرجبي لموسيا فقوله).
  - (۲۳ استثارگ می م.

عام، وليس عجهول، فإن سفر فلال؛ لبأحد ما في يدالقر، فاختلفا في هند بي يديه. فقال فلان، كنال في ملك موم أفرونت، فهو لي، فقال المفر: فو كن هذا في مدى موم أفروت، وإغا ملك بعد ذلك، فالفول قول المفر إلا أن يعبم الفراله السية أنه كان في يده يوم أفر المحبود يقصى للمغر له، وهذا لأن العمد في بدا نفر في الحال حاجتها إلى فطع بغود فون كان في يده يوم أفر أنا يقضع يده، فإذ لم يكن في يده يوم أفر لا تعطع يده، قلا تغطم ياه بالشك

1994 - وذكر في إقرار الأصل . إذا قال الرحل: فلان شربكي في جميع ما في حدا الخانوت بعيد مشيرك بين جميع ما في حدا الخانوت بعيد المتحرار، وقال المقر له. لاء بل كان هذا بي الخدارت يوم الإعرار، وكان المقر له. لاء بل كان هذا بي الخدارت يوم الإعرار، وكار في رواية أبي أحفول في المقر له، ويكون له خاصة، وحده الرواية أبو أن القرل له وكون له خاصة، وحده الرواية أبو أن الميسان أن العول في المقر له، ويكون التنارع مشترك الميسان أن العول في المقر له، ويكون التنارع مشترك الميساء وحدة الرواية تحالف رواية الجام .

قال مشايخا: كيس من المسالة احتلاف الروايين، ولكن ما ذكر في رواية أمي سليدان محسول على ما إذا دعى على الخرداك عتب الإقرار في مان لا يكنه إدخال مشيدان محسول على ما إذا دعى على الخرداك عتب الإقرار في الحاوث في ذلك الزمان بيغير، حتى يتيش ليكون دلك الشيء في الحالوث يوم الإقرار ولو كان الأمو في مسألة الجامع حتى هذا المجد بأن ادمى العبد القرافي زمان لا يكنه قلكه في ذلك الزمان محسول على ما إذا ادعى المغير العبيد في رمان يحكنه قلكه وإحداث بدء عليه فيه حتى لم يتيش مكون المغير العبيد في رمان يحكنه قلكه واجده في مسالة إهرار الأفسل، بأن لم يتيشنه يكون المتناع فسه في احداث وقت الإقرار مان كان من الإقرار ومن الدعوى وقت يمكن إدخال دلك الشيء في الحائوب.

١١١ وفي م إفا قال لأخر بشهدر.

<sup>(</sup>٧٤ ما بن المعفوض سابط من الأصور وأنت ومن طاء ف. م.

٣٦) ما بين للمقوص سلايط من الأصل والبشاء من طار عدد ما

والمعدد روايات إقرار الاحدر أناس قبال، فبالا سريكن فيساهي عني س ماله المجارة، ثم المي القرامة المفي ما من إله أما يه يكن في يقدر وحد الإقراراء فما أصباب يعد الإقرار المالقول قبل عقره وكر قال فلاد سريكي في هفا، فيسرب في عبال كذاء وقراد الغ الإسلام في النواح والذي حميع ما في الحالوب [يكون بيتيما، ولاتو شمس الانتفاقية حسن المن عملع ما في الحموسة المناساة فقد العمل يكون سهما

القرش و الاجتماع وعبر اللواري العرض في الانتخاص فسحته بحسيع ما في سراه من القرش و الاجتماع وعبر اللواري المراه على منزلة من القرش و الاجتماع والدائي المراه الله و المراه والدائي المراه والدائي المراه الله و المراه والمراه الله و المراه والمراه والمراه والمراه والمراه والمراه والمراه الله والمراه والمراه الله والمراه الله والمراه والمراع والمراع والمراه والمراع والمراع والمراع والمراع والمراع والمراع

وستن هو الهدا عمل الراء على الجديد بالمنطقة الراء وهو ما المنطقة المراء وهو المراء عهو المنطقة المهور المراء و عهو المراز والمراوض المصلح عالى الما المصلح ما المركة وعهو الملادة فهذا عبده الأساك المهدد المراز الما الأناسك الرساق وماله لا تصدر لعبره إلا مسلك من جهة وأصافت ما إلى الإستاد والمروف الما فقا يكدن عمو والمراجعة المراء المراء

33.5 هـ وستل انفذه أبر الفايت عن وحل أثر من منحة عادله ، بانه أن حسح مراهو داخل سراله ، فهو الأمرائه عني ما هو عليه من التيامات الدامات الفيراء وله من الدام في قائل في كافيا.

والها التي المسالة حائمة وعنوي، الما العقوي: الكل شيء عدمت المراه أما عدار لهذا متسلبك الزاوج إماما لليم عدمت أو هذا مدمنت التهي في ماها أمل ماها ، وما أمراكل الماك عالم الإيدليم ملك لهدائها الافرار فيدما يبده ولين عد العالى و اهي من تركمه اللهابي، والما المركم أن التهدو إوا نهار والناك الإوار عد الناضي، عالماضي يعمل

فالافعال والمعوفين ماعصام الأعل وأستعمر الماء فساده

فالتحاملون فبالركاماني لأصواء فالراج ألهانا

الهابجا كالزني الداربوج لإقرار

1945 - وفي النوازال: إذا قبال الرجل هذا البيت ومنا أهلق عيبه بابه " الامراقي و المعلق عيبه بابه " الامراقي و البيت الدين المراقي و البيت مناخ، فيها البيت والمدع الدي من البيت، ويصبر كانه قال العنت الإقرار بها اللهظ أحيث ا" لا يداخل التناع في البيت، ويصبر كانه قال العنت السن بحف في حرافه أعلم ...

#### ثوع أخرا

١٥٥٩ - إذا أصر بحسائط لرجل، قبر فسان عنبت به النفاء دول الأرض، لم يصدق، ويقضى عليه با فعلط وما تحته من الأرض، طد حمل الإشرار با فعلط إثراراً بالأرض التي تحته، ولم يجعل الإفراز بالبناء إبراءً بما تحته من الأرض، حتى إلى من أتر ، فضال، بناء هذه الدار غلان، لا يقضى له بنا تحسه من الأرض، وذكر الحاكم في المختصر ، أن في الإقرار بالبناء، يدخن ما تحته من الأرض ، وكذلك إذ قال، بناء هذا القصر تغلال، فانه لللان دون توضعه من الأرض.

والفرق: أن الحائط مأخوذ من الحياطة وهي الحوط، وإلها يتحفق هذا العني من الحائط ما دم قالدًا في من الحائط ما دم قالدًا إلى قد ما الخائط ما دم قالدًا والمعالمة وهي الحائط الدم على النبيء وهذا المعنى المنسسات فأما الدناء ما حود من أبني أبني أوهو رضع النبيء على النبيء، وهذا المعنى يبتد الابداء و الأن المنفض بعضها و بكون موضوحًا على البعض، وإذا كان معنى الاسم يبنى بعد الانبداء و لم يصر مقرًا بها نحت البناء من الأرض مقتصى الإقرار بالبناء و ولو أفر تنفس هذا الحائظ، فله الناء الإغياء والم أفر تنفس هذا الحائظ، فله الناء الإغياء المناه من الله على المدند .

1908 - قبال في المنتفى : ولا بشمه البدء في هذه الشجره، يربد به إذا الدر بشجرة لإنسان، أو منخل لإنسان، كان مفرًا بما تحتها من الأرض، وعبارة المنتفى في موضع أخرر إذا أفر (تسان بنخلة، كان على المخلة بأصله، ولا يومر بقطع عروقها"

<sup>(1)</sup> مكنا في أم و أظ .. وكان في الأصر و ف ا البنه

<sup>(</sup>١٤٦ استقارته مي 🖭

۱۳۱) وفي أطار ف باعرابها

ليوفعها عن أوض انقراء وأشار تمة إلى الفوق. فقال: لأن النحلة نبتت من الأرض. والبناء لم يخوج من الأرض.

وعماوة المشابخ في الغرق أن الشحر والنخل اسم لا ينسو، والنمو بالأرض. مكان الإفرار بالنخل والشجر إقراراً بالأرض، ولا كذلك الناه

ولو قال: النسرة التي في هذه النحلة لفلان، لا يصير مفرًا له بالنحلة والأن هذا الاسم لا بيقي اللمرة بعد ما حرَّت الله والإقرار لا يكون إقرارًا بالدخلة التضاءً

1008.4 وفي الوادر ان سماعة احن أبي يوسعه: رجل أفر ارجل بنخيل في أرض، فإن كانت التحيل لمفارقة أرض، فإن كانت التحيل لمفارقة الرض، فإن كانت التحيل المغارقة بعضها بسعض، فقه التخيل مع الأرض وإن كانت أ" لا عنم الأرض من الزرع، فله السخيل من الارض، فيكون له كل بخلة مع الخيل بقدة مع الأرض يقدر غلظه.

٩٥٥٤٩ - وذكر محمد في إفرار الأصل ، إذا أفر خفلة أو شجرة في بسئامه أو أرصه ، دخلت المخفة وانسجرة بأصفها من الأرض، ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يداعل في الأرض ، وأشار في موضع احرائي أنه يدخل ما وراء سافها حتى لو قلعت الشجرة، ونيت في موضع قمها أخرى كانت للمقرالة.

وهذا فصل اختلف فيه المشايخ: قال: مضهم بدخل موضع عروفها الكبرى التي هي شد لحذع وأما موضع ما يتشعف من العروق الكبرى لا يدخل، ويعضهم قالوا. يدخل فيه من الأرض مقدار سايكون فيه من العروق التي لا يبقى تلك النحلة بدونه، والزيادة على ذلك لا يدخس، وبعضهم قالوا: يدخل مقدار ما أخذ ظل النخلة من الارض، إذا قامت تضمس في كبد السمد، والبافي لا يدخل، وقال بعضهم: يدخل مقدار علط النخلة وقت الإقرار.

۱۹۵۵ - ولو قسال: النووع الدي في هذه الأرض لفسلان، فسين الدائزرع دون الأصل، هكفا ذكر في المتنفى قبال ثماة الوليس الروغ كالشجرة لاك الزرع ليس تما ----(۱) هكفا في طالو الم والأصل، وفي ال الالاحدا الاسم بيقي لشمرة بعد ما عرب.

11) ما بي تعقونين سابط بر الأسل وأنشناه من ط . هـ ، م .

يىقىقى قى الأرضى.

وذكر إبراميم عن محمد : مسألة لنقض هذا التعليل وصورتها إذا قال الرجل : هذه الدخلة لفلان ، هذا الكوم لفلان ، وهذا الكرم قدلان ، فله دلك بتمره ، والثمر ليس عايمقي في لنخيل و الكرم ، ولو قال ، هذه الكوم لفلان فله الكرم بأرضه ، وجميع ما هيه من الأشجار والرزاجين والبناء الآن الكرم المولداك كله

ولو قائل: هذه الارض لقلاد وتحيلها لي، أو قال هذه الأرض لقلان) لا مخيلها، فإن الأرض مع النخيل لقلاد .

١٥٥٨- وكذلك إذا قال: هذه المخبل بأصولها للملاد، ولموتها في، فإنا النخيل مع النمرة الفلاد؛ لأنه استثنى، أرادتي بعض ما يستحق عليه محكم الافرار، فإن النمرة هما يستحق عليه بحكم الإقرار بالمخبل، فقد أدخل القسرة نحت الإقرار مانتخيل، ولم يدخل النمرة تحت ببع النحيل.

والمعرق: أن انسح الإيجاب الملك في اجال، والبيانج إله أو حب الملك به في الحال مصافي التحيير دون الشعرة، ولم يشارله البيع نصا أو دحل في البيع بالدخل بطريق البيعة كالبياه والأشجار، ولا وحه إليه في التعرف؛ لأن النعرة إن كانت تامعة نتخط من حيث إلها متصله بها عبر نابعة من حيث إلها للمصل لا للغرار، فكانت كالمنفسنة باعتبار المأل ، فكانت تابعة من وجه دون وجه فين حيث إنها تنع إن كان المشنوى بستحفها. فعن حيث إنها تنع إلى كان المشنوى بستحفها. فعن حيث إنها تنع إن كان المشنوى بستحفها. الأرض، فأما الأفرار فهو إخبار عن كابي سايق، فيليب الخلك للمغربة في المخبل فني المخبل فني الإفرار، ليستغيم الإجبارعة، ورفا ست الملك للمغربة في النخيار فين الإفرار بعد هذا، الإفرار، ليستغيم الإجبارعة، ورفا ست الملك للمغربة في النخيرة من ممكى وقت خروج النسرة، وإغا صفر دلك بعد ذلك، والقرفه يقول: لا والنخيل كان ملكى، فالنخيل صارب لي فيل حروج الشيرة، فاسمويا في دعوى الخورج عن ملكى، فالنخيل صارب لي فيل حروج الشيرة، فاسمويا في المحرب من ملكى، فالنخيل صارب لي فيل حروج الشيرة المتصلة؛ لأنه صاربه البد في الشيرة المتصلة؛ لأنه صاربه البدفي عن الشيرة المتصلة؛ لأنه صاربه البدفي خي الشيرة المتصلة؛ لأنه صاربه البدفي خي الشيرة المتعربة المتحربة المحربي لا بحرب من المكي، فكان ملكى، فالمحربة المعربية المعربة الطويل لا بحكم الإمارة عن المعربة و التسرة المتصلة؛ لأنه صاربه البدفي خي الشيرة المحربة الطويل لا بحكم المعربة المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة الطويل لا بحكم المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة الطويل لا بحكم المحربة ال

<sup>🗥</sup> وفي ف. الم بدحن الزرع في بيع الأرض.

محالات النصرة التفصيلة والولد للصصل في يد المعر ؛ لأنه لم يصر في بد المصر له نبعًا. الصرورة التخيار مي بدره فكان القول فيه قول المقر أما المصلة بخلاف.

1900 - وفي المنتفى "ابن سماعة عن محمدًا وذاقال! هذا الدار تفلان «المناه يدخل فيه، قال: وكدفاك الأرض والسجير والزرع، يريديه وذا فيال: هذه الأرض فللان، وفيها شجر أوروع دخل نحت الأرض الشجرة والرزع.

قال: وكملك في قبوله: أرض هذه الدار لصلان يدخل البداء بحت الإقبرار، لو قال: هذه الدار لفلان إلا بيق منها، فهذا الاستثناء جائر، ولفلان ما صوى البيت من الدار، وكذلك لو قال: هذه لذار لفلان إلا تلها إلا ربعها، وكمالك إذا قال: هذه الدار لفلان إلا نسعة اعشارها، وعلى ما روى عن أي يوصف، وهو فوا، مالك و لفرا، لا يصح الاستد، في الفصل الأخير؛ لأن المنتني أكثر من الباغي

1999 - ولم قال: هذه الدار لفلان، وهذا البيت لي، فالدار مع البيت لفلان. ولو هال: هذه الدار لملان، وهذا السبت لفلان أخر، كان كنما قال، كنما أو استنتي فقال: إلا هذا البيت، فإنها لفلان أخر.

والفرق: إن في قوله. وهذا البين لقابان أخر لم يوجد الاستشاء ظاهراً لفظاء الأد لم يذكر حرف الاستشاء ولكن وجد الاستشاء معنى الان معنى الاستشاء أن يمع حكم الإقرار في بمض ما شاوله الإقرار ، وقوله هذا البين الفلان الآخر ، مام حكم الإقرار الأول فيما دخل تحت الإقرار الأول الإقرار الأول في البيت إقرار ، وملك الثاني يصلح مانعًا تبوت حكم الإقرار الأول في البيت الانه يصلح رافعًا لملك وملك الثاني بصلح مانعًا تبوت حكم الإقرار الأول في البيت الانه يصلح رافعًا لملك الأول ، أرال ملك تبوت حكم الإقرار في البيت كان يعنى الاستشاء الاقرار بالبيث للثاني مانعًا نبوت حكم الإقرار في البيت كان يعنى الاستشاء الابرات، فأما في قوله : وهذا البيت على الحقيقة لي ، فيه يوجد الاستثناء الاستشاء الإستشاء الإقرار في المستشاء الإلى معنى الاستشاء الله كم الإقرار في بعض ما ناوله الإقرار و وقوله . ومدًا البيت لي الاستشاء التي حكم الإقرار النبيش الملك للفيت في حكم الإقرار النبيش الملك للفيت في حكم الإقرار النبيش الملك للفيت في حكم الإقرار النبيش الملك للفيت في

آسوت، وبقاء ملك لقر في البيت لا يشصور واقعاً ملك المقر له في البيت بعد الشوت، لأنه لا بشصور بفاء ملك المقر طارقا على ملك القرائه، وإذا لم يتصور قبيم مدكم في البياء واقعاً ملك القر في البيت معد الشيوت؛ لأنه لا يتصور طارقاً لا يصلح عائماً شوت ملك المقر له في البيت إذا كان مقارفاً، فل يصبر استثناء، من كان دعوى، والدعوى فيما أفريه لا يصع، وإن كان موصولاً

ولو فالله: هذه الدار نقلان، ولكن هذا البيت لي كان الجواب فيه كالجواب فيصاباذا خال: وهذا البيت ثيرة لأن الكور البير من حروف الاستثناء، وإن كان دريمام مشام الاستثناء محالًا.

۱۵۹۹ - ولموفان: هذه اندار لفلان إلا بنامها فإنها لي ، دان هذا الاستفاد لا يصحه ويكون الدار مع بنامها لفلان.

قرق بين مذا وبيتما إذ قال هذه العار لفلان الاحفا البيت، حيت يصبح الاستنام.
ويكون ما عدا البيت للمفر له والبيت للمفر، والنوق وهو أن الناء بدخل تحت الإقراد
بالغار شعاً من حيث به مركب على الأرص لا مفصوفاً، كما في بيع الدار، فإن البناء في
بيع الدار بدحل تبعاً للأوصر لا مقصوفاً حتى أو احترق البناء أن القيم لا يسقط شيء
من النعن، ولكل يتحر المشترى.

قلنا. ولا يجوز استناه ما يدخل تحت الإفراد تبعًا، كما لو أقر بالعبد لإنسان تم السنتي وحله أو يده، أو ما أشبه دلك. وهذا لأن الاستناه إخراج المستنى مقصودًا من اللفظة، فلا يجوز إنسافته إلى ما دحل تحت الإقراد نبك، ألا قرى أن الإقالة لما كانت فسح طفة الاستناء لم يحز إضافتها إلى ما دخل نحت السم بعدًا الاستناء، ألب أن يصح هفة الاستناء، ألبس أن يصح هفة الاستناء، ألبس أن الأرض مع الناه يكون للمقو له، وكذا ههذا، يخلاف السند، لا لأن البيت يدخل تحت الإقراد باللها مقصودًا، كما في بيع العار، حتى لو استحق البيت تسقط حصت من الإقراد باللها، مقصودًا، عد الاستناء عد طراحيًا بها النسن، وإدا صع الاستناء عد مقراعيًا بها عدا البيت.

وكذلك لو قال: هذا البستان لفلان إلا تخبلة بغير أصولها فإنها في. فإنه لا يصح

ج١٤٠ كتاب الإفرار ( - ١٩٠٠ - الفصر ٢. ما يكيان إفرارا وما لايكون

. الاستشاء والأن النخير إنما تحت أنت الإقرار نبطاء مكان كتاليده من هذا الوحاء. بعلاد ما أو قال إلا معباد بأسولها الأن الأصل دخل قدم الإمرار معسوداً لا تنك.

وكدلك إدافيال هذه الحيه شلان إلا بطائبها، هائبطالة بدحي تحت الإقوار بالجية ترفك تما تدخل البطالة في إلى اليو تمكّ مكانت البطائة كالساء

المحدود المواقع السير الكبيرا: الإمام إذا يقل، فقال: من أصاب حية حراء على الفعالية من أصاب حية حراء على الداخلية والطائة والموجعة عن كان له الظهارة دون النظائة والموجعة النظائة ولم العظم المتناطعة ولما العظم أن الله المحدود على المحدود المعتناطة وليس من المسائلة احتلائه الروزي، ولكن ما دئر في أأسير محدول على جاد بطائلها في الخوال على جاد بطائلها تابعة لنظهارة الريكون النظائة تابعة لنظهارة الريكون المحدود تعرف على الأخرى في المحدود المحدود على الأخرى في على الأخرى في المحدود الم

وكفالك بو قال الهفة السيف لقائات إلا حليته، قولها لي، لا يصبح الاستندام؛ لأن المادة وخلات تحق الإقرار بالسنف تك.

1993 - والوكان مي مدرجيل جارية وولده، فقال هذه اجارية أعلان ووقاهما مي، كان كسا قال: لأنه لد توبدع الرائد للفسية قال الولد لا يستمعل بالإثرار بالأم لا أصلا ولا تبعد الأنه مصصر عن الأم، فوذ الدعى الوقيد بنفسة أولى الديكون له ، ولو قال الفند الغاربة للعلان، وقد يذكر وقلعا، وفإن لويد لا يكون للمقرلة

عرق بن هذا ويتما إذا ادعى جدريه من يدوسك اتها له وأدم عنى ذلك يبناء فإنه مستحل الجدرية وأو لادهال وكند أن للدعى حنك ادعى منكا عطيقاً) عائقر هيدا أفر بلك معتقاً، ثم جعل دعوى الفلك الطلق دعوى الملك من الأصل حتى أاستحق المدعى الولد ولد يجحل الإقرار بالملك تطلقل إفراقياً باكلك من الأصل حسى أأثا كو يستحق المسراله الولد، والوجه في ذلك أن دعوى الملك يحتمل دعوى المك من الأصل ، ويحتمل

والأماس المفوض بدفط ساالأهس والسندمن طارعه وال

دعوى ملك حافث، وكذلك الإقرار بملك مطلق بحشمل الإقرار بالملك من الأصل ويحتمل الإقرار بملك حادث، ولهذا صبح التصبص على الأمرين في الدعوي والإقرار جميعًا.

قلنا: والعمل هذا الاحتمالين جميعاً في كل واحد منهما عني به في دعوى الملك المطلق والإقرار بالملك المطلق متعفر لمكان التنافي، فاعبرنا احتمال الملك من الأصل في الدعوى والشهادة، واعتبرنا اعتبار الملك الحادث في باب الإقرار، وجعلنا" الاتراز بالملك الخادث في باب الإقرار، وجعلنا" الاتراز بالملك المنافئة المعلى باحتمال الملك في التمهادة؛ لأن المشهادة أقوى من الإقرار؟ بالملك من الأصل، لزمنا العمل باحتمال الملك في الشهادة؛ لأن الشهادة أقوى من الإقرار؛ لأنها حجة في حق المقر لا غير، وإذا استحق الملك من الأصل بالإقرار أولى أن يستحق ذلك بالشهادة، فيتعطل العمل بالاحتمالين، وإذا العمل بالاحتمالين، فعملنا على ألوجه الذي قلنا؛ ليمكنا ألعمل بالاحتمالين، وإذا جملنا الشهادة بالمطلق شهادة بالملك من الأصل صار كأن الشهود شهدوا بالملك من الأصل صار كأن الشهود شهدوا بالملك من الأصل حرار كأن المفر صرح أن المفر له ملكها بملك حادث، وهنك المقر له لا يستحق ألولد؛ لأنه بحتمل أن الولد بعد ملكه إياها، فيلا يستحق ألولد بالشك .

١٥٥٥ - ولوكان في بدرجل خاتم، فأقر أن هذا الخاتم لفلان، وفصه لي، فإذا ادعى أولى، ولو قال: الخاتم لفلان إلا قصه، فإنه لا يصبح الاستثناء؛ لأن القص إغا يدخل تحت إثراره بالخاتم نبعًا لا مقصودًا، كسا في البيع بدخل الفص تحت بيع الخاتم نبعًا، واستثناء ما دخل تحت الإقرار نبعًا لا مقصودًا لا يجوز .

ولو كان في يديه صندوق، وفيه مناع، فقال: هذا الصندوق لفكان والمتناع في كان كما قال؛ لأنه لو لم يدع المتناع لتفسيه وسكت كان المتناع له؛ لأن لمتناع لم يدخل نمت الإفرار بالصندوق لا مقصودًا ولا تبعًا للصندوق؛ لأن المتاع ليس بوكب في الصندوق

<sup>(</sup>١) مكذا بي ش، ركان تي مقية النسخ احمل .

<sup>(1)</sup> مكذا في ظاء وفي الأصل وف م الشاهد الأول .

ولو كان مى بده دار<sup>400</sup> هو عبيا ساكل وفيها صاعه ودوابه، مقال: الشار نقالات وما فيها لى. كان كمه قال: لأنه لو لم يدع المناع لنفسه كان المناع له، لأن المناع لم يدخل تحت الإقرار بالسار مقصوداً ولا تبعًا؟ لأنه ليس تابع للداو ؛ لأنه غير موكب فيه، فإدا ادعى الناع لفسه أولى.

١٥٥٥٨ - ولو أدر . فشال: منه هذه الدار لي يأوضها لله لان، كانت الأوش والمناه لسيم له .

اعلم بأن ههذا خمس مسائل إجداها أما فلنا، الثانية: أثامقول: أوض هذه الدارلي، وينامها لهيا الشائلة: أن يقول: أوض هذه الدارلي، وينامها لهيا الرابعة: أن يقول: أرضها الملان، الرابعة: أن يقول: ساءها الملان، أخر، الخامسة: أن يقول: ساءها الملان، ولرضها لفلان الزم الإضاف لفلان الإقوار، وهذه المسائل نبتني على أصلون: أحدهما: أن المدعوي قل الإقوار لا يصح، لا تنع صحة الإقوار، والدعوي بعد الإقوار بيعض سادخل بعد الإقوار لا يصح، والثاني، أن يؤرار الإنسان على تقسه حائزة وعلى غود لا يحوز.

90004 - إذا عرفتا هذا، متقول الإذا الدامعة الذارين وقوض إذا في بالدامعة الدارين وقوض إذا في بالذيرات كان البناء والأرض للسقر له الإنه لا قال إلى المدهدة الدار في افقد ادعى البناء لنفسه المده قال وأرضها تقلال، فقد حصل مقرا بالسناء للمقر له تبعّ للإفرال، وإن قال الرضها في الإرض لفياء أيضا لفيات بنعًا للارض. فإذا قال بعد ذلك المقد ادعى الرض لفياء أيضا لفياء بعد ما ادعاء الأرض لمين عام تلايا مدافك البناء على وأرضها في وأرضها لفيات في البناء يكون لفيان والأرض الأن المقر والأرض الأن المقر الإرض الإرضاء الما قال المناه والما في الديال والدعوى يعد الإرض معن ما تنوله الإفرار الا

<sup>(</sup>۱) وهي ف عاره .

<sup>(</sup>٣) مابين الفوسين مو جود في الأصل فقط دون غيره من النسخ.

هـح.

وأما إذا قال: أرضها تفلان، وبناها لفلان آخر، كان الأرض والبناء للمقر له الأول؛ لأنه حصل مقراً للأول بالبناء تبعاً للأرض، فإذا قال: وبناءها لفلان حصل مقراً على الأول لا على نفسه، وقد ذكرنا أن إقوار القراعاني نفسه [جائز ، على غيره لا يجوز.

وأما إداقال: بناهما لفلان، وأرضها لفلان أخو، كان كما قال؛ لأنه لما أنو بالبناء أولا صبح إقراره للمغر له؛ لأنه إفرار على نفسه إنا وإذا أقر بالأرض بعد فلك ثغيره ففد أفو بالبناء تذلك الغير ابعاً فلإا وار بالأرض، ويكون مقرآ على غيرو، وهو المقر له الأول، وإقرار الإسان على غيره لا يصبح.

١٩٥٦ - وني المنتفى : إن فإن نغيره: هذا اختام لي إلا المده فإنه الك، أو قال: هذا الختام لي إلا المده فإنه الك، أو قال: هذا السبف في إلا المستف أو قال إلا حسائله، قال ذلك لك، أو قال: هذا الجبغة في إلا بطائله، فإنها لك، والمقر له يقول هذه الجبغة في الابطائله، فإنها لك، والمقر له يقول هذه الجبغة في ها أقربه المقر، في منزع المقربه صور قلم يؤمر المقر المنزع والدفع إلى المقر أن المنزع ضور واسب للمقر أن يعطيه فيمة ما أقرب، فله ذلك، وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف ومحمد حوالله أعلم.

# نوع أخرا

۱۹۹۳۹ - إذا قال مدالكيس لملان، مهر لفلان با ميه من الدراهم، فإن قال: أردت به اخرقة درن الدراهم لم يصدق، وكذلك إذا قال: هذا الدن لفلان وهو دن فيه عن، أو قال: هذا الجراب لملان وفيه مناع هروي.

ولو قال: هذا الجراب [لفلان وفيه دقيق أو قال هذه الجوالق لفلان وفيه حنطة، وقال: هيئت نقس الجراب ونصس الجوافق] "أصدق، قال: وإنا يقع هذا على ما يصنع الناس، ويعاملون به، ولو قال: نين هذه الخنطة والسنبل، فنالسبل يقع للحنطة بمنزلة

<sup>(</sup>١) ما بين المقو فين ساقط من الأصل و أنبئناه من فذ، ف. م.

 <sup>(</sup>٢) ما بن العفوقين ساقط من الأصل و النظام من خاه فعام.

الكناء وزوران

ولو قال: ظهارة مدا اغت تقالان، فاقتبا كله لقلان، ولو قال. بطانة مذا الغياء لقالان، فهم صامن للبطامة؛ لأن البطامة تابعة تلطهارة، أما الطهارة ليست تتابعة تلجانة.

وفي المنتقى: إبراهيم هن محمد قال: إذا فال هذه الروايه لعلان. رفيها ماء كان الهاء للمقر له، ولم يكن له الرواية الأن الماء ليس من الرواية - والله أعلم-.

#### نوع أخوا

1991 - من المنتفى عن أبي بوسف : إداقال الحيفة في يديه هذه الخنطة من زرع فلان، فهذا إقرار له بالخنطة، قال: لأنه أضافها إلى ملكه، وله وجه أخر، أي من عسن فلان، ولكنا نضع هذا على القالب، والضائب ههذا الملك، ولو فنال: هذا من زرعى في أرضى زرعها لى أكبري فلان، لم يكن هذا إقراراً ؛ لأنه فسير الإصافة بالمسل، وقو قال هذا الذقيق من طبين هلان، ههذ ليس يزقرار ؛ لأن الضائب ههذا المصل دول فلك، ولو قال: هذا التسر من شقيل دلان، فهذ إقرار، وكذلك لو قال:

وروى بشرعن أمى يوسف إذا قال، هذا الصوف الذي في يدى من غم فلال. أو قال: هذا اللهن الذي في يدى من غم فلال، أو قال: ذلك الدسن أو الجزاء مه ذا إثرار، وكذلك أولاد الحبوال كله ما خلا الدقيق، والقياس أن يكون الكل على السواب لكنا ستحسن في الديق.

قال: الابرى أمالو قال: أم أمنى هذه حرة، ثم قال: أعتقها بعد ما ولدت، فإنى لا أصنق ابشها ، وكذرك إذا قال: أمنى هذه عملوكة لملان، فإبي لا أبيسها وولدها استحداث،

وروى هند ام عن محمد ابذا قبال " هذا النصر من تحل قلان، هذا اللهن من غنم فلان. هنل ما قبل أبو يوسف، ونو قبل: هذه الجبر من شاة ملان، هذا الشوب من قبل فلان، ليس للمقولة من فلنك حق إلا أنا يقول: أعد أمرته أنا يتخفر جسَّاء إند المرتدال. بعزله وينسجه.

#### نوع أخوز

1001 - إذ أفر أنه تعبيب من فلال عشرة مخالية حنطة منى حيال وازنه يكون مغول بغضب الخلطة من حيال وازنه يكون مغول بغضب الخلطة دوان الخمال والمناب على داخلة دوان المنابكل والأو كلمه طالب على داخلة كان مقراً بغضب للسرج واللحام دوان الباخل على الدانة [فقد أقر بغضب على الدانة [فقد أقر بغضب حيفة موضوفة بضعة وهو أن يكون مرائبة على الدانة [الاطالم العصب وإنما يتحتق على الدانة المعلم بالمنابة وهو أن يكون مرائبة على الدانة [الاطالم المنابة المعلم بقراً بغضب الركاب دوان المركب عليه بالمراف للحيفة على الدانة المعلم بالمنابة المنابقة لا على عبد فلاداء وغضب عمامة قلال عنى رأسه والدانة فلاك عنى رأسه والدانة فلاك عنى رأسه والدانة فلاك عنى رأسه والدانية فلاك عنى رأسه والدانية فلاك المنابقة لا عن

وثو قال: غصيتك حياراً عيه سرح كار مقراً بعصب الحمار والسرح حميداً، سخلاف السائة الأولى، والعرق: أن حقيقه هذا الخلام أنا فلى عصبهما في اسائة دائية والأولى لما ذكرنا، لكن نوكت الحقيقة في السألة الأولى لمكان العرف، والعرف يهما إذا كانت مامة الركب الماكور أولا في قباله حميد فيدسالاً على خدولان، والفيدسان مركب على العدد أما المد غير مركب على الطيدسان، أما لا عرف فيساؤا كان صفة الكركب للمذكور أعراء كما في نواء: عصبت نامه عليها من حاء فإد التركب في هذه الصورة صمة الذكور أخراء وهو السرج لا صعة الذكور أولا، ومو الدمة، فإن الدالة موضوفة بركب غيرها لا تركيبها على غيرها.

 ١٩٩٩ - وكذلك إداقال غصينك دانة مسرحة أو داية بسراء كان مقراً بغصب السرج والدانة حسيدًا، وأو قال ، عصيت توبّه من عبنه "كان متواً منصب النوب دون

<sup>12</sup> العالمين للعفروين سائط من الأحول وأد العمل شروف والم

الاً) فكد في صدفيه، ووكانوني لأنيل عيد .

العبيب والأن كلمه أمل الكنبيان فقد أقي هيب تواب عن من الرمية أأحان العبيبان وليس من صريرة " خصب هذا حالة عصب العيمة " أو ولو قال عصمتك هذ الفوت مع مومه آخراء كالتامغوا معصب نريين، وينزمه رداما عين، والمول فيما لو يعلي فوله

١٩٥٥٥ - وتو قال، المصينك قويا في معهل، يكون مقبراً بغيصب تشوب والخنورة ويرجع في البياد فيهما إليه، والمذلك إذا قال: عصمك درهما في طعاب ثرمه درهو لاغر

والأصل في جنس هذه المسائل : أن كيمة أو الذا دخيت على ما لا يصلح طافًا للمدكوري أولا بجعا طرفة لوعادة وافتضى ولتن عصب الدكور أولا لاغيب وادا وحل على ما يصلح مرفاله ، ويجعل طرفاله عادةً ، اقتصى نثان عصبيت فعل عله بخرج جنس هده المسائل

# نوع أخر فر الأقوا بالكتابة؛

١٩٥١٦ - فإنه علم وحهين: الأول. بأن يكتب على وجه لا يكدن مستمثاء بأن كنت هال الهواء ، أو على الماه ، أو الحصد ، وإنه باطل لا يحمونه شيء ، وإن المهد ، عاليه، ومعنى قوله. شهد عليه أن يلون لجماعة الشهدوا على بهذا، ولما يترأ عليهما ه الله م أما إذا فرا عليهم و ذلك لراءه وللك ، وحل في سيم أن يشهد بعيه بدالك "

الرحه النابي: أن بكت على وحه يكون مستبينًا؛ هوله أمواع: أحدها: قتاب الرسالة، وهو أن يكانب على بمخل ويصدره ويعدا بالتمسمية، تم بالدعاء، تم بس القصود، فيكنب أنَّ لك على ألف درهم من قبل كذا، حار ذلك عليم، ويكون إقرارًا استحمالًا، ويحل لن عالى كتابته أن يتهد عليه سالك بشرط أن يعرف الشاهد ما كنب (١١) فكذا في فروف، ووقار في الأصل اللمة

- (٢) ماندا في فيا هياه ۾ وکان تي الأصل صورة
- (٣) مكدا في مرز ورز مروكان عي الأصل المدن
- (٢) هاكله في ما رفيه م، كان مي الأصل البعيد .

أشهد على ذلك . أو لم يشهده لأن كتاب الرسانة أفيم مقام اططاب والشافهة شرعاً. ألا لرى أن رسول الله يتلغ كان مأموراً بشايع الرسانة ، وقد بلع البعض بالكتاب والبعض مخطاب، وكان ذلك تبليمًا صحيحً من ، وإد أفيم مفام الخطاب والمتنافهة صار كأنا مسعدًا إنه أرد مسافهة وحدث ، لجواب كما قلباء كذا هيد .

۱۹۵۹۷- الشائك: أن يكتب على بيدض لا على وجه الرسالة أن لفلان على قداء ويكتب على الأرض، والجواب به كالجواب في تصلك.

400.4 - الرابع: كتاب حساب، وهو ما يكتب انتجار في صحافهم ودها بر حسابهم، فاتون: إذا كتب في صحافة حساء أن الفلان على كفاه لا يحل في علين علك أن يشهد عبه من غير إنهاد، ومن المتأخرين من قال إذا كان في دورما صحيفة أن نفلان على كذا وكذاء فإنه يعد مرسوماً، ولا يكون الإشهاد عليه شرطًا؛ لأن التجار كذا تعارضوا يكتبون هكفاء ويويدون به الوحوب واللروم، ويسسونن معضهم على بعض بهذا، فهذا والكتاب الرسوم سواه.

1991 - وذكر في باب ما يكون إفرازاً إذا قال الرحل: وحدث في كالهي أن العلان على المدورهم، أو وجدت بن ذكري أو حسايل أو يخص، أو عال: كبت يدي أن نقلان على كداء فهذا كنه ماطل، وذكر نسمس الأنمة السر نسس أن حساعة من أكمة منخ قالو، [في يادكار الباعة أن ما يوجد مكتوباً فيها بخط البياع فهو الازم عليه؛ لأن البيع

<sup>(</sup>٦) هكد في ظاء فء ووكان في الأصل العبيار.

لا يكتب في باردكار !" طاهراً وغالبًا إلا مائه على الناس وما للناس هليه ، فعلى هذا إذاً قال البيع: وجادت في ديار كاري مخطى أن لهلان على كذا، فهو إفرار ملزم.

۱۹۵۷ - ولو قال اكتبت لفلان على صكاً بالف درهم كان هذا إقراراً الآن أثر بالإشهاد ماى نفسه مقتضى قوله: كتب صكاً والأن الصك لا يسمى صكاً بلا ما لا يشهد على نفسه مقتضى قوله: كتبت صكاً الأن الصك لا يسمى صكاً ما تم يذكر فيها شهادة الشهود، وإذا كنان الصلاء لا يسمى صكاً إلامه : الإنه هاد ماره، كان الإقرار بكساية الممك إفراراً بالإشهاد على ما في الصك.

و كذلك لو نال: كتبت بخط بدى بشهادة فلان وفلان الفلائى أن تقلان على الف درهم كنان إقر آراً، ولو كنتب على نفسته بألف درهم صكا، والقوم ينظرون إليه، وبعلمون ما كنت فيه [وقال للقوم أشهدوا كان إقراراً؛ لأنه أهرهم ، بإشهاد صحيح ؛ لأن كتابة الصك إقرار بالإشهاد على ما في الصك، وكذلك لو قال: كتبت بغط يدى مشهادة فلان وفلان الفالي أن لعلان على ألف درهم، كان إقراراً، ولو كتبت على نفسه بألف درهم صكاً والقوم ينظرون إلى ويعلمون ما كتب بيه إرقال للقوم اشهدوا كان إقراراً ؛ لأنه أمرهم بإشهاد صحيح ؛ لأن كتابة الصك والقوم ينظرون إليه ويعلمون ما كتب عيه أن وقواءت عليهم ما في أنصك سواء، ولو قرأ عليهم الصك وقال لهم. الشهدوا على حتى علمو بي في الصك كان إقراراً حواقة أعليه.

وأما خط الصراف والبياع والسمسار فهو حجة ، وإن لم يكن مصدراً معنونًا يعرف ظاهراً بين لناس ، وكدلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكود، حجة فكان العرف حوالة أمسم .

<sup>(4)</sup> ما بين المعفوفين سنقط من الأصل وأنبشاه من طء هذه م

<sup>(</sup>٢) ما بين المُعفرفين مستعط من الأعمل وألينتاه من ظ ، عد ، م

# الفصل النالث في بيان ما يصح الإفرار وما لا يصح

ننفران كسابهم الإفرار المعلوم بهم بالجهول، ألا برى إلى ما ذكر في الأصل : أنه إذا أفر أنه فصب من قلان ضبئا، ولم يبين فإنه بصح إفرار، وقد أقر بنصب شيء مجهول، والخاص أن كل تصرف لا يشترط لصحته وغفقه إعلام ما صادمه ذلك النصرف فالإقرار به مع الجهالة صحيح، وذلك كالنصب [والوديعة فإن الجهالة لا يمنع صحة الغصب والرديعة ولحققهما حتى إن من غصب من رجل مالا مجهولا في كيس، فإنه يتبت الوديعة والغصب ميهولا في كيس، فإنه يتبت الوديعة والغصب ويشتر التصرف، فالأقرار به مع الجهالة لا يصح، وذلك كاليم والشراء والإجارة، فإن من وثبت أثراته باع من فلان فيكًا، أو القراره، ولا يجبر المقر على تسليم فيه، وهذا لأن الثابت بإقرار كان الشابت بإقراره ولا يجبر المقر على تسليم شيء، وهذا لأن الثابت بإقرار، ولو كانتاب معايدة أنه بلع خبث مجهولا أجرالاً غيثاً مجهولا، لا يجب عليه تسليم شيء بعكم هذا البيع، وهذه الإجارة لكونه فاسلاً، فكنا إذا ثبت بالإقرار، ولو عابنا أنه غصب ثبناً مجهولا، أو أودع منه شيء مجهول في كيس، يؤمر بالرد، فكنا عابنا أنه غصب ثبناً مجهولا، أو أودع منه شيء مجهول في كيس، يؤمر بالرد، فكنا واق ثبت ذلك بالإقرارة.

۱۹۵۷ وإذا صح الإفرار بالغصب مع الجهالة ، يؤمر المغر بالبيان حقّا للمغر ثاء فإذا بين شيئًا ، فهو على وجهين الحدمها : أن يبن ما هو مال متقوم ، تحو الفراهم والغنائير ، وما أشبههما ، وإنه على وجوه : وإن صدفه المغر له فيما بين ولم بدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير ؛ لأن بيانه عرج ملائمًا للجمل إقراره ، ووجد التصديق [من المقر له ، وإن صدفه فيما بين لكن ادعى حليه الزيادة بنزمه تسليم ما بين

<sup>(</sup>١١) مابين المغونين ساقط من الأصن وأثبت من ظاء ال-، ح.

<sup>(</sup>٢) ما بين المقونين سائط من الأصل وأثبت ، من ط ، ف ، م

تو حود الإقرار و التصديق آن ويوجد عن الزباقة باب الدعوى والإلكار، ويكون انظول قول المكر نفرنادة وهو الفرامع عبده، وإن كذبه فيدنا ادعى شبت أحرار نظل إقراره بالكديب، ولان الفول تون الفرويها ادعى عليه

الوجه النائي. أن بين ما ليس بنال ، وأنه على وطوه أنضاء إن صدقه القرائيها يبر لو يكن عليه للى والحواء منواد بلق ما يقتصد به العصد، بأن قال عصبت منه المراثه أو وأده العنظير، أو ما لا يقصد بأن قال اعصلت منه كفا من تراب أو حدة مسلسو أه بدينة

ران قلمه وادعى عب محب مال منفوم، فل يصابق المفراد إن بيُن مالا بقصد بالعصب لا يصدق لذ خلاف بن المشايخ .

وإن بين مدية صد العنصب، احتماد النسايح فيده حكى عن أبي بكر مصر العبوسي وأبي الفسم الصفار، أنه يصدق إفجيسي فراره، عبد مطلق اسم الغصب تسرطًا بطلل على أحد مال منضوم، فكأنه إلا فال عصب مالا متفوضًا، ولو قال. هكذا، نم بين أنه عصب ما نبس يمال، كان ذلك رجوعًا عن إقراره، ولا يكون الرسوخ مائله على أفراره، فقا ههنا.

1997 - ورد أقر أنه عصب من قلاد هيدا، صبح إقراره، ويجبر على البياف، فإن بي وقال و بجبر على البياف، فإن بي وقال العبد الذي غصبته هذا كان حصدها قياما سواء كان ما بين وسط أو أدنى، لأد ما بين حرج ملائمًا لإقراره، فرق بين هذا ويبنما إذا تؤرج امر أنا على عبد، أو حائم مرأنه على عبد، فإنه يصبر ف إني الوسط، حيى إذا أنى عليه بالأدبر، لا يحبو من أه على القول، فم ينظر إن صدف المنز لبنا إذا عين أحد العبد ولا يين هليه، وإن كان لعبد استهلكًا، فقال القراص قيمته مرأن كان لعبد استهلكًا، فقال القراص قيمته مائة درهم، مائمول قول القرام لا لا العبدة بدل عن العبد، والقول قول القراص بيناد عبد العبدة والقول قول القرام بيناد متعاددات والقول قول المرام المن من مائمول المرام على بيناد متعاددات والقول قول المرام والا كان عبد المنام الم

<sup>(</sup>١٤) ما بن المقومين ساقط من الأصل و أشناه من عند ف . م

<sup>(1)</sup> المنظراك من ف

المقرلة ما أقريف والفول في الزيادة قول المقر مع بينه .

1007 - وكذلك إذا أثر أنه خصب شاة أو بعيراً أو ثرياً، صبح إقراره، ويوجع في البيان إليه ، وكذلك إذا أثر أنه خصب تاراً وقال : حي مده، صبح بيانه الأنهيانه خرج مالانها لإفراره، وصبر كأنه قال من الإبتداء : عصبت هذه النار، فيعد ذلك ينظر إن صدف المقرل فيما عبراً ، أخذها ولا يمن على المقراء إن كذبه صما عبداء وادعى داراً أخرى ، فالمقرل قول المفرق في ذلك مع الميمور.

[وكذلك كو قال خصب داراً عالم قال هي بالبصر صح باله ، فإن صدقه القراله هي دلك ، أخلها ولا يمين على القراء وإن كتفيه وادعى داراً أخرى ، فالفول في ذلك قول القرام البمين [1] .

ولو قبال " عن هذه الدار الذي في يدهما الرجل، والرجل المذي في يديه الدار يتكره فإنه لا يصدق على صاحب اليد؛ لأنه إفراز عليه، ولا يضمن المقر للمقر له قيمة الدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاخبر، وعلى فنول أبي يوسف الأول وهو فنول محمد: بضمن المقرقية الدار للمقي.

1904 وإذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا، أو من هذا، وكن واسد منهما يدعيه نصمه كان إفراراً فاسداً ، حتى لا يحبر على البيان ، قرق بين هذا وبينما إذا قال . صحبت من فلان هذا السيد ، أو هذه الآمة ، حيث يجوز الإفرار ، حتى يجير على البيان ، فقد جعل جهالة القر له مانعة صحة الإفرار ، ولم يجعل جهالة القرام مستعة صحة الإقرار .

وانفرق. أن جهالة المفرله عنع السعل بالإفراره لأن المسل بالإبياد المساوسة لا يكن إلا بعد الجير على البيان؛ لا صاحب الحق معنومًا، ومعنو الجيو على البيان؛ لأن صاحب الحق أحدهما بعيد [ " إلا أن الفر تسيه، وفي الحق أحدهما بعيد ] " إلا أن الفر تسيه، وفي مثل هذا لا يجر على البيان، من يؤمر بالتذكير؛ لأن فر أحير على البيان، ولم يتذكر، خإذا بن وعا بصرف الحق إلى من ليس يستدعن، وإنه لا يجوز، وأما جهالة المقر به لا

<sup>(</sup>١) مدري معقوفين سافط من الأصل وأنبتناه من طاء ف ما ج

١١) ما بين معفو فين ساقط من الإصل وأنكناه من ظ ، ف ، م

. تُعتَع العَمَلَ بِالإِنْوَ الرَّه لِأَن اخْبَرَ عَلَى البِيانِ يُمكنَ هَـاكَ اللَّه لا يؤدى إلى اتصال الحق إلَى غير المُستحق، لأن صاحب التي معلوم، وبالبيان نزوا، لجهالة عن القربه

1994 - قال: ولهما أن يصطلحا، فياتحد العدد من اللقرال، الأماز الطائع من جوار الإقرار بالصطلاح؛ لأن المائع من الجوار الإقرار بالاصطلاح؛ لأن المائع إطال الحق على المستحق من غير رضاء مثى الجدر على المبينان، وبعد ما اصطلحا أن بأحدا لو يض يعض الحق على صاحبه ليطل برصاد، وذلك جائز.

وإن مم بصفطحا، مستحلف واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذاء ولا تهدا، ولو يدكر أنه بستحلف لكل واحد صهما بالله ما عصبت من هذاء ولا من هذا بهنا واحدت أو الم يستحلف لكل واحد صهما على حدة، وقد اختلف المتنابخ فيه، قال بعضهم المحلف تكل واحد منها بهذا على حدة، ويدأ القاصي بيمين أيهما شاء، وإلى شاء أثرع بينهما .

1984 - وإذا حلف لكل واحد منهما، لا يختر من تلالة أوجه ( احدهم) أن يحتف لأحدهم، ويكل تلاحره وفي هذا الوجه يقصى يجميع العبد لدي مكل له ولا يقضى الذي حلف له شيء لا المربي عن دعوان الذي حلف له وأما الأخراء وإن الذي حلف له وأما الأخراء وإن الذي حلف له وأما الأخراء وإن الشاخص بالمبد وبقيمة العبد بنهما لصغير، منواء بكل لهما حملة بأن حلمه الشاخص لهما يتب أو احداد أو نكل لهما جملة إواحدها " المناخص لهما بالعبد، وقد ادعى كل إلا يقضى تهما " يقيمة العبد، كما لو أقر لهما بالعبد، وقد ادعى كل واحد منهما أن الذكول بخرف الإقراره لا أن الذكول بخرف الإقراره لا لن الذكول لا بشحق بدول الدعوى، فيكون بناه على الدعوى، وقد ادعى كل واحد منهما جميع العبد استحق كل واحد منهما النصف، وإذا حصل الذكول نكل واحد منهما في جميع العبد استحق كل واحد منهما في جميع العبد استحق كل واحد منهما شعم العبد المتحق الدائرة والمدائرة المنهما الشعمة.

<sup>(1)</sup> حَكَمُا بِي فَ مِنْ وَكَانَا فِي الأَصْلَ حَمَى .

<sup>(</sup>٣) مكذا في الأصل فقط

<sup>(</sup> ۱۳۱ استدرک من طاء ف .

قاما الإقرار الابيني على الدعوى الأنه يجوز من غير دعوى، فيسقط عنبار الدعوى، فيسقط عنبار الدعوى، فسال كأنه أقر الهدامن غير دعوى، ولو أقر الهدامن غير دعوى، كان مغراً لكل واحد مهما بتصف العبد، الابجميع العبد، فكذلك، وأما إدا بكل لهما على الكل واحد مهما بتعيف العبد، الابجميع العبد، فكذلك، وأما إدا بكل لهما على كمه لو أفر، قفال: الا يؤمن فلان، فإنه يكون العبد للأول، ويعيمن القيمة للثاني، ووجه المرق بينهما: أن الإقرار موجب بنصه من العبد للأول، ويعيمن القيمة للثاني، ووجه المرق بينهما: أن الإقرار موجب بنصه من الإقرار صار العبد منكا للاول، فإذا قال. الا، ين غصبت من هذا وجع عن الإقرار الأول، وقد عبر عن ردم غصب إلى الثاني، فيضمن الإقرار فلأول، فقصح الإقرار للكاني، وقد عبر عن ردم غصب إلى الثاني، فيضمن المناسب إلى الثاني، فيضمن أربغير قضاء قاص، قاما لنكول إلى يعيم العبد بنها القاضي، وقضاء القاضي حصل جملة، واستحق كل واحد منهما جميع العبد بنكوله على ما يبنا إلا أنه ليس أحدهما بأن يجعل فاعين العبد بيهما ومضان

فأما إذا سلف لهما، فقد برئ عن دعوى كل وإحد متهما، فإن أواها أن يصطلحا: فيآخذ العبد منه، فانه لكون لهما ذلك في قول أني بوسف الأول، وهو قول محمد، كسا فيل اختف، تم رجع أبو يرسف عن هذا، وقال: لا يحور اصطلاحهما بعد الخلف، فالوا: ولا رواية عن أبي حنيفة في هذا الشألة

وحه قول الأول، وهو قول محمل إن المعنى الذي ثه و لأجله حنر الاصطلاح قبل الحلف [موجود بعد الحنف لأنه بغا كان لهما أن يأخذا العبد بالاصطلاح قبل الحلف !! لأن المنابع من جواز الإقرار تقع لما مر ، قعاد الإقرار حائزًا، قصار كأنه أقل الاحتجاد عيد إلا أن من له الحق جعل الصرف للأحر ، ولو كان كذلك كان لهما أخذ العبد، فكذلك هذا، هذا العني موجود بعد الحنف؛ لأن الناع من جواز الإقرار أن يقع، و الإقرار قائم؛ لان الإقرار لا برتفع بالحلف، ألا يرى ثن من أقر لرجل بألف، ثم وجه قول أبي يوسف الآخر: إنما كان لهما أخذ العبد مني اصطلحاه لأن المانع من جواز الإقرار ارتفع، وهذا المعنى معدوم بعد الحلف؛ لأن المانع من جواز الإقرار ارتفع، وهذا المعنى معدوم بعد الحلف؛ لأن المانع من جواز الإقرار ارتفع، والإقرار مرتفع؛ لأن القاضى لما حلف فكل واحد منهما مع علمه بإقراره لأحدهما، فقد كذبه في إقراره لأحدهما؛ لأن الفر لا يستحلف، وتكليب القاضى كتكفيب القرار، فكذلك هذا بخلاف ما أوردت من الاستشهاد؛ لأن الفاض حال ما يحلفه لا يعلم بالإقرار، وههنا علم والفر لا يستحلف، وإنما يستحلف المنكر علمنا أنه رد إقراره لما حلف فكل واحد منهما، وإذا ارتفع الإقرار لو جماز الاصطلاح بعد هفا، وإنما بجور بحكم الدعوى كالصلح على الإنكار إلا أن الصلح على الإنكار لا يجوز بعد الخلف، وإذا أقر أن لضلان عنده وديمة، ولم يبين ما مي، فالقول في البيان قوله، فإن بين شبئاً لا قيمة له يجب أن يكون على الاختلاف الذي

# الفصل الرابع في بيانا من يصح له الإقرار ومن لا يصح

٧١٥ ١٩١٥ ورمّا أقر ما في البطن ، فهو على تلات أوجه: الأولى أن يفسر وبيس الإقرار ، مسئل بسقيم وجوب المال المجهزان بأن قال: أنا في بطن قلالة على ألف درهم من المنهة وصية أوصى بها له قلال أو مبر نال ، ورثها من ألياء أو من غيره ، فاستهلكها علمه وصار ديناً للجنين على أو قال: كان ولد ديناً على لأيه أو قريب له لا حراست ، وتركها ميران فا كان الإفرار صدو من أهله لأهله والأول ، ولين بهذا السبب لذى أقربه أنه علك الذل سلوصسة والإرث وكان لا إلى الإفرار المباوضة والإرث وكان لا إلى الإفرار المباوضة والإرث المباوات الله المباوات المباوات المباوات المباوضة والإرث المباوضة والإرث المباوات المباوضة والإرث المباوات المباوات المباوات المباوضة والإرث المباوضة والإرث المباوضة والإرث المباوات المباوضة والإرث المباوات ال

1000 - الوجه المستر. إذا يبن سببًا لا يستطيع وجوب المال م للمجنى ، بأن قال خافي بطن فيلانه على ألف وجوب المال على القور و بالإجرازة أو بالإفراز المن ، كان هذا الإقرار بالطلاء لا يلزمه شيء وإن صدر هذا الإقرار من أهله و لأنه لم يصدر لأهدار أخين الحين من أهل أن يستحق دياً على أخر بالتجارة الآن الحنين لا يتجر ولا يتجر له ، وذا لم يكن الحين أهل ألا استحقاق اللهين بالسبب الذي قرحه كان ما قويه للحنين بسبب النجورة كان ما قويه للحنين بسبب أنه منظم وجوده وعدمه بمنزلة ، فكان كمن أن له فقطع يد خلال حطا أو عملاً ويدخلال صحيحة لا يازمه بهد الإفرار شيء و لأنه كدر بيقين . فكانت منا الموسية والميرات الأن بنائم مكان المسبب من أهل أن يستحق المين بهذا المسبب بنحارة وقده وين باليبع أو الإجارة الآل المنتهم مي أهل أن يستحق الدين بهذا المسبب بنحارة وقده والمراساء فالدن المسبب بنحارة وقده والمراساء في الانجازة والما علم ما الموالية المراب المالة المنابد الوالما علم ما المالة والمراب المالة والمراب المعلم وطاللة والمراب المنابد الوالما علمالة المالة والمراب المعلم وطالمة والمراب المعلم وطالمة والمراب المنابد الوالما علم وطالمة المالة والمراب المالية المرابد المالة والمرابد المالة المرابد والمالة والمرابد المالة المالة المالة والمرابد المالة المالة المرابد والمالة والمالة والمالة المالة والمرابد المالة المالة المالة المالة والمالة المالة المالسبب المالة المالة

قال أبر موسف. لا يصح إفرازه، ولا يعرمه نسيء بذا، لإفرار، وذل محمد: بأنه يصح إفرازه، وذهب محمد في ذلك إلى أدهله إفرار صدر من أهمله لأهمله، وهداحتمل الصحة والفساد، فيحس على الصحة قيامًا على العبد الأدرن والصلى المأذون إذا أثر ليجل مدين كان الإفراد صحيحاً الأنه احتمل الجواز بأن كان من التجارف واحتمل التباد، أن كان صداق أو وي كفالة ، فكذا عدا الإقرار احتمل الجواز بأن كان صداق أو وي كفالة ، فكذا عدا الإقرار احتمل على تشجارة ، فوجت أن اليوات ، أو الوصية من الوحه الذي ذكر ما والفساد بأن حمل على تشجارة ، فوجت أن بحمل على وجه بصح على وجه بصح عربا فلجواز ؟ لأنه يحمل إليه أن تصحيح كلام العنى على الفساد ، بعدلاف ما أو قال الما على بعلى فلاية على ألف درهم بالتجارة ؛ لأنه نص على الفساد ، فإن بليم كان المنا إفرار صدر من أهنه لائد الحديث المان بعدا السبب ، وأبو يوسف يقول الله تا حمله على الجواز متعذر ، لائن الجواز متعذر ، وليس أحدهما بأن يعني المحد ، وليس أحدهما بأن

و القير ما الما المناوا : عبدى المسترى عبدًا الله وحم، فقيصه المشترى فيل المناه الشعن، ثم ناعه المسترى مع عبد له احر من البائع بالعال المسلمانة و توسيعا على السواء و ان الرام في الدى الدواء من البائع فالمندا، وإن احتمل الجوار ؛ لأن للحوار عبين، بأن بصوف إله مثل لنسن أو أكثره والحمع يتهما متعدر، وليس أحدهمة بأوفي من الآخر، فتعدر الحمل عنى الجواز، فعكم بالنساد، وكذا هذا، بحلاف العد المأدود بنا أفر ؛ لأن للحوار جهة واحدة، وهي النجارة، وللقساد جهات، ولو كان للمساد حية وأسدة كما للجواز وجب العمل على الخوار، كما لو باغ كو حطة وكر شعير، مكرى حنطة وكر شعير المكرى حنطة وكر شعير المورد على الخوار، كما لو باغ كو حطة وكر شعير، المستقب وجوب المأل به للجنين وصية أو مبرانًا كان الإفراز وسحيحًا؛ لأن حهة الجواز إدامه المناف الريكون ألف درهم أو أكثر بإزاء العبد لدى باعد كان جائراً، فأم إذا أطفى فقد المحمد لأمل يرسف في الكتاب، فإنه قال أوابت أو ولدت غلامًا وجارية كيف يفسم محمد لأمل يرسف في الكتاب، فإنه قال أوابت أو ولدت غلامًا وجارية كيف يفسم الثال بيها الخواز على الخواز الي أن حمل هذا الثال بيها أذلاً باعتبار الرياب أو ولدت غلامًا وجارية كيف يفسم الثال بيها أذلاً واغرارة كل للجواز جهور.

الذات و المستورة التراكز على على المجارة المستورة المستو

مده ده در المنظر التواقي و قال الترصيل عد الصبي منه درهم، والسبي صبي الا يتكلم ولا يعني. كنان عبد الافوال حيزًا، وبدرمه الداء بخلاف منا و أقبره عبدال الترصي ما مي بطي فلاية والله بالدول حيار منه الإسابلا عندهم حديث و وشد الا يتسور الإواز من بحيل الابتنان وجه أنه إلا يتكلم والابتكار، وجه أنه الاقراض من صبي الابتكار، وجه أنه الاقراض من صبي الابتكار، وجه أنه القراض من صبي الابتكار، وجه أنه القراض من صبي الابتكار، والانتسان المنظر، والمائم والابتكار، وهم أنه القراض والمناه الإقراض القراض والابتكار، والمائم المناه والمناه المناه الم

ا ۱۹۵۵ م وی کان او اور وحل آن هذا استنانی استواده هنده المشادرهم آو هند. افغان آو فال آخاری هذا العبان او اجرایات آو رهندی، آدامه مین، «الصابی ۵

<sup>(</sup>٢٥٠هـ) في والدوم بعوم العرامة الله الأنس أإماره للداء

يتكلم ولا بعقل، والخرارة العبد جنازة الان ما الخراء متصوراً والعاص حيث الحقوقة اأن كان صمياً يتكلم ويعفل ذلك الرامن الله إلى الما الايتكام ولا يعقل، فيها صح الإقرار كان الحدد المصيى، كما لو أقر بمناع هذا المبالح، وهن يكون العد مضمولًا أعلى الكتر، الم مدكر محمد هذا في الكتاب، قال مشابحان وبحد أن لا يكود الهيد مضمولًا " عليه، وهي موضح إذا أقرابه المبالح لا يضمن، وهي كل موضح لو أفر به الشائع كان مضمولًا عليه، وكذا والنوابة الصري، مكانا قالوا.

١٩٥٨ - ولو قال أنه كمل حذا "الصيل عن خلال بألف درهم، والصبى لا يتكلم ولا يعفل، فالكفافة بإطارة إلا أنا طبل عنه وليه الدى له ولانه التحارة على السبى عند أبي حنيفة ومحسد، وعلى قول أبي يرسف [يجور، وإن نم يقبل عنه وليه الأن الكفاف له عني قول أبي يوسف كمه فالوا، فيسي ""كفل التعلق من غير فيول المكفون له، وعلي قول أبي يوسف كمه فالوا، فيسي ""كفل العالم، من رحل، ولم يقبل عن الغالف أحد، فعلى قولهما: الكفاف باطارة وطال قول أبي يوسف " يجوز، فهذا على قلان، والمسألة عن موضعه، كناب الكفالة

فإن حاطيه من ولى المنصرف في المصرة إلا في النال. تتالاح والعم، وإن الكانة والما والعم، وإن الكفائة والما وربعة على الإحازة الأله وحد فيها إيجاب وقدول، ومحمد فن يسمى الموقوف على الإجازة ماطلاء فيذ أدرك الصلى، ووضى عها الجاب جازت الأفاهدة عقدله مجيز حال وقرعه، فيقف على إجازة رأول حاياة أم يجزء وليه يجوز باحازته إدابلع، كسامي سائر المقود الموقوف على إجازة رأى الصلى، وإن رحم تكليل عنها صح وجوعه الأن الرجوع في الإجازة حصل عن بالزه المائك مهذة هذا العمد، فيمس إجازة المائك وحم تفضولي عمل وجوعه حتى لا يعرمه المهدة، فكذلك هدا.

<sup>19)</sup> ما بين المديوفين ساقط من لأصل وأستناء من طب هـ. م

<sup>(25</sup> ويليم الويان

<sup>(</sup>٣٠) مكذا في شه السبع .

<sup>(4)</sup> وفي ها أختي أنها غير دنادة أ

1000 - ولو أن وحدة أنم أنه كنفل عن هذا اللقيط لقبلان منالة درهم، وهذا الصبى لا يتكلم والإيمقل، فإن هذا حالل، وينزم الكفيل الأنه ليس من شرط صحة الكفالة في حالب المكفول عنه أمره ورصاه بالكفالة؛ لأن الكفيل ليس يوحب فلمكفول عنه حقًا بالكفالة حتى يشترط رضاه، ويقا يشترط رضى المكفول له؛ لأنه يوجب له حفًا، فيشترط رضاه، كما لو وهب له إلها يشترط لصحة الكفالة من حالت المكفول عنه نصور ما كفل به واجها على المكفول عنه، وتصور وحوب الدين على المغيط وإن كال لا يتكدر ولا يعقل، بأن استهلك مال إنسان أو اشترى القافيي له شبطً.

ثم قال محمد ألا ترى: إنه قال كنالت لك عن قلان، وقلال عانب بطانة التى أفرضته أمن، وقلال عانب بطانة التى أفرضته أمن، وقلم بأنه يقدم معد من غيبته، فسحت انكفالة، ولرمه لمان؛ لأنه قد بنصور وجوب لمان له على الغانب أمن، وإن لم يقدم يعد من غيبته، بأن يبعث رسو لا حتى قبص ذلك منه، أم أحال غيره بمانه علمه، فقبض الغريم، فعمار فلك دياً له على الغائب، فكرذلك فنا -والله أعند بالصواب-

# الفصل الخامس في بيانا من يصح منه الإفرار ومن لا بصح

48 هذا و من محمد الرواد أنه العالمي الناحر بدين برحل الوياد الدوه على الدوه و الدوه المحمد المراد و المحمد المواد المحمد المواد المحمد المواد المحمد المحمد

وك الذي إفراء متالوديت والعبوية والمسترة والمستمد الأن الإناخ والأعدة والمستمد الأن الإناخ والأعدة والمستمدة المدولة عدا أخده وما المستمدة الإذا في المبترة فسح إفراء مدلت اللها علم إفراء مدلت المبتاحة إفراء مدلت المبترة ا

رالا يجوز وفر ره بالكنابة والعنق على مال، الأنهما للساخلان، فلا الخلاق محمد الإدباء الحاصل الله علاء مع فرار وصحال 10040 - ولو أقر الصبى التاجر على أبيه بلين يعد مونه ، أو أقر بوديعة بعينها ، جازت ؛ لأن الإقرار على أبيه بعد موته إفرار في الخاصل بما ورقه من أبيه ، وإقراره بما ورث عن أبيه فاخل تحت الإفان في طاهر الرواية ، وما دحل تحت الإذن كان دلك بجزلة المائخ ، والبالغ لو أفر على أبيه منين إن لم يكن معه وارت آخر صح إقراره ، واستوفى ذلك من التركة ، وإن كان معه وارث احر ، وكذب القرفى إقراره هانه يستوفى جميع ما أثر به من حصته عند إن كان حصته تقى بذلك ، وإن كانت لا نفى ، فيفر حصته ، فكذا .

١٩٥٨٩ - وإذا أن الصبي للحجور عليه بدين أر غصب، أو عاربة، أو ويعة، أو جراحة، أو حد، أو نكاح، أو طلاق، أو عناق، أو مكاتبة، أو حدي قذف، أو سوقة وأرشوب خمو و فإنه لا يجوز؟ لأن الإقرار تصرف بضر بالصغيرة والصير في حق التصوفات التي متضور بها لنقصان عقله ألحق بالنجاب، وكذلك العص عليه والنائم؛ لأن لنائم والنفس عليه ليساحن أهل الله فقار التميين، والمما فقار التصير الصحة الإفرار شرط، فأما السكران فإفراره جبائر في لحقيري كلها إلا بالحدود خالصة ف اتعالم إلا وعالو دقاء وكنان ينجسه أن لا يصبح إقواراء الأندليم يثر من أهل المرادة والتجسير لعد السكراء فكان يجب أن لا تصلح تصرفانه ، وإن كان ذهاب عقل سبب هو في ذلك عاص ، كما تو ضرب رأسه شيء حتى جن، إن الجواب عنه أن القياس كذلك، إلا أنا تركبا القياس فيه بأثار الصحابة والأثر الوارد في السكر الابخلاف المياس، وقد ذهب عقله تعصية والعود منيقل بعد الذهاب لا يكون واردا في الذي " ضيرب وأسه حش فعب عقله؛ لأن العود بعد ذلك مشكوك فيه، فيرد إلى ما يقتضيه الغباس، وفي الإقرار مالودة قياس واستحسان على ما عرف في موضعه . والإقرار بالحدود الخالصة لله تجالي لا يصح ؛ لأنه يتدرئ بالشبهة ، وقد عكن فيه نسبة الأن العقل دهب مراحبت لحقيقة إنَّ اعتبر موجودًا من حيث الحكم، فالإقرار من الأخرس إذا كان يكتب ويعقل حائز في العصاهن رجعوق الناس كفها ماخلا الحنود، وهذا استحسان، والفياس أن لا يستوقى القصاص من الأخرس ماذكتابة ، وجه القياس في ذلك وهو أن الكتابة تدل على المظني والغصاص لا يستوفي بسانو الأبدال من الحج، فكذا لا يستوفي بالكتاب، ودنيله الذي

<sup>(</sup>١١) ومي م عي الذي فلنا .

امتقل تسانه مأفة ودليله الحدود الخالصة فه تعالى

وجه الاستحسان في ذلك: أن لقصاص من خالص حق العباد حتى يسقط بعفر من له القصاص، وقد تعذر استيفاء عاهر الأصل في الإقرار وهو النطق الأن النطق منه مأيوس، فوجب استيفاؤه بالبدل حالة الضرورة، ألا يرى أن من دخل على إنسان شاهراً سبعه فوقع في قبله أنه إعاد خل لهفتله حل له الفتل، وإن كان هفا بندلا عن إقرار الشاهر أنه يريد قتله فكذلك هذا، بخلاف شهادة النساء مع الرجال؛ لأنها جعلت بدلا عن شهادة الرجل بنص الكتاب و الإتبان بأصل من هذه الحجة عكن، فأمنا ههنا الكتاب جعلت بدلا عن الإقرار والإتبان بما مو الأصل في الإقرار وهو النطق غير محكن و لأن التعلق غير محكن و لأن التعلق غير محكن و لأن عكن؛ لأنه لم بقع الباس عند النطق، مخلاف ما نحن فيه، ويخلاف المغدود المنالصة في تعانى و لأنه لم يقع الباس عند النطق، مخلاف ما نحن فيه، ويخلاف المغدود المنالصة في تعانى و لأنه لم يقرع استيفازها بالبدل بحال من الإحوال، حفلاف الفئل.

فأما حد القذف هل يستوفي بكتابة الأخرس أم لا؟ قالوا: ليس عن علماءنا في هذا رواية منصوصة، وقداختلف المشايخ قيه، بعصهم قالوا: يستوفى لأن للمفقوف فيه حقّاً، فكان من حقوق العباد، فكان بمنزلة القصاص، ومنهم من قال: لا بستوفى؛ لأن معظم الحق فيه فه تعالى، فكان ملحقًا بسائر الحقوق الخالصة فه تعالى، ألا ترى أن عفو المقدوف لا يعمل بخلاف القياس حوالله أهلوس.

1904 - العبد التاجر إذا أقر بدين برجل فإفراره جائز، سوه كان عليه دين صحيط بقيمته وعافى بديه أو لم يكن ؛ لأن العبد المأفرن في الإفرار بما دعل تحت الإذن كالحر، والإفرار بما دحل تحت الإذن ثم أن يصبح إفراره، وإن كمان عليه دين مسحيط بقيمته، وعافى يديه، وإن تضمن إقراره للثانى إبطال حلى الأول؛ لأن دين الأول وجب متعلقاً برقيته وكسيه، وقلك لأن الحالة متحدة، وهي حالة الأذن، فيجعل باتحاد الحالة على دلا أن الإقرارين وقعا معاً من حيث الحكم استحساقاً، إن كانا متفرقين حقيقة، كما فعلماه، هكذا في دين المرض في جوار (الإفراره للثاني، وإن كانا صاوحيه عليه الأول وجب هديه المراك وجب

<sup>(</sup>١) هكدا في ظام، وقال في الأصل وقد الماء.

<sup>(</sup>٤) هكدا في الأصل وم، وكان في ظاوف "جوز" مكان" في حواز".

متعلقًا بماله؛ لأن اخالة متعلقه وهي حالة الرغى، هجمل باتفاد المالة كأنهما وقدا مماً من حيث الحكم، فلم يقعا معاً باعتمار الحقيقة، وإن كانا متفرقين من حيث الحقيقة . بخلاف دين الصحة مع المرض؛ لأن الحالة محتلفة، فلم يقعا مماً باعتبار الحقيقة والا باعتبار الحكم، فكانا منفرقين حقيقة رحكما، والثاني تضمن إيطال حق الأول، فلم يعمع في حق الأول.

و كذلك لو أقر يوديعة أو عاربة الأن الوديمة والعاربة داخلان تحت الإذن الأنهما من توابع الشجارة؛ لأنه لاجد للشجارة منهما، فين أقر بغصب مال بمال ، فإنه يفيد الملك في المفسمون، فكان تجارة، والشجارة داخلة تحت الإذن وإقراره بما دخل تحت الإذن جائز.

١٩٥٨٨- وإن أقر الولاد مشيء في يديد، على الممولي أن بالخذ انفر به من يديه؟ فهذا على رجهين: قاما أن يكون على العبد دين أأو الم يكن، فإن الم يكن على العبد دين كان اللمولي أن يأخذ ذلك مه من غيير إقرار إفا لم يكن على العبد دين} أن نمع الإقرار أولى، وأما إذا كان عليه دين، فإنه ليس له أن يأخذ ما أثر به الديد؛ لأن المراني يحالف العبد في الاستاء، علاقة الوارت المراني أملاكه.

ألا يرى أنه يأخذ ما فضل من دين العبد كالوادث سواء، ثم إقواد الورت لواوث لايصح حتى يضمن إبطال حق على غيره، مأن كان مريض، فكذلك لا يصمح إقراد العد لولاه إذا تضمن إبطال حق على غيره.

وكدلك لو أقر بدين اللمولى فالجواب على التفصيل الذي قضا فيما إذا أقر بشيء عافى يده السولي، وتر أقر العبد المذون له بالجنابة إن أقر بجناية موجبة للسال، بأن أثر أم فقتل إنسانا خطأ أو قطع يد إنسان عمداً، أو حطا، فإنه لا يصح إفراراه؛ لأن الجنابة غير داخلة تحت الإذن؛ لأنها لبست بتجارة، فإن التجارة مبادلة سال بمال، وضسان الجنابة سبادلة سال بماليس بمال، وسالم يشخل تحت الخال لا يصح إفراره، ولا يؤخذ به الجنابة مبادلة سال بريد أن يبطل حق المولى هي ساليته، وهو منهم في هذا الإفرارة لأن يلحق بلحق بالمولى وتنافر من غير أن ينحق بنفسه هوف ذلك، ولا مثله، فأما إفا افر

<sup>(</sup>١) ما بين المفتوعين سافية من الأصل وأنبثته من بل، ف. م.

بغثل العمد صبح إقراره إداكان العبد المأفون بالعًا لا لأنه أقر بما دحق تحت الإذن، ولكن الأنه عير منهم في هذا الإفرار، وذنك لأن العاقل لا يغرب كادمًا ليفحق يقسه وبغيره ، فسور خصوصًا ما إذا كان بلحقه من العبرو بإقراره أكثر عايقه في غيره ، وهو المونى ؛ لأنه بستحق بالفش على العبد روحه ، وعلى المونى مائيته ، فانتفت النهمة عن إفراره متى أفر مقتل العمد ، وإذا انتفت التهمة من هذا الإفرار صار النابث بإقراره كالشابث بالبينة بهذا العلمية عن الرادة .

1000 وإذا أقر بسرفة صبح إفراره، سواه كانت موجية لنقطع أو لم تكن [إن لم تكن [إن موجية لنقطع أو لم تكن [إن لم تكن] أموجية للقطع، وهذا الإقرار بالغسب، سواء، وإن كان موجية لنقطع، وهذا إقرار بالمال أو بالحد، وإقراره بالقال بعد الإذن حائز، وإن كان يتضير به المولى، لأن عبعد الإذن، وإن كان يتضير به المولى، لأنه غير منهج في حذا الإقرار على ما من، والا مجيز إقرار العبد المناجر عهر مرأة، الأنه إقرار يتأم بدخل تحت الإذن لأن المداخل قبت الإذن التجارة، وما كنان من تواجع التحارة، والمنكاح ليس بتجارة، وما هو من نابع التجارة، وما لم يدخل تحت الإذن، قالحال فيه بعد الإذن كال قبلة، وقبل الإذن أو قو عهو امرأة لا يؤاحذه المصل إذا كذبه المولى، عكالات بالادن.

1999- ولا يجود إقراره طائفالة بنفس أو مان عندهما الأن الكفالة عندهما المرح من كل وجده وللسجارة منها ضلاعها أسرع من كل وجده وللسجارة منها شده فلا يكون داخلة قعد الإدباء وعلى قول ألى حقيفة : الكفالة تجردة وقسوع، فيكون بالقصا في معنى التجردة، قلا يدحل تحت مطلق للإذن بالتجارة، ولا يجوز إقرار العدد به من في عدد له، ولا مكانبة في عدد له، ولا مكانبة في عدد له، ولا مكانبة في عدد له، ولا من تواجع له به المنافقة التصوفات غير داخلة تحت الإذن، لانها لبست بتجارة ولا من تواجع للحارة.

ولو أقر بتكاح كان للسولى أن يقرق بينهما؛ لأن النكاح عير داخل تحت الإذن، فالحال بعد الإدن كالحال قبله، وقبل الإذن لو أقر أنه تزوج امرأة، فإنه يغرق بنهمما الوفي، فكذا هذا.

<sup>(</sup>۱) استدرك من م

1939 - وإفرار المديد الدحو بالطلاق جائز الأن إفرار المديد الحدور بالطلاق جائز الأن العدقي حتى الطلاق بنرلة الحراء فإفرار المأفود أولي، وإفا أفرا لحرال للمحور عليه بلدي أو سفه، فعلي قول أبي حتيفة، وقراره صحيح الأن على قوله: الحجر السر يصح، صدر الحال بعد الحدر كالحال فنل الحجر، وعلى قولهما: لا يصح إقراره الأن على قولهما: الحجر!" قد صح في حق النصر فات التي يطلها الهزل "والكره والتحق بالصي

فإن فيل: بنبغي أن لا يصح وقراء وهدهم مسيعًا؛ لأ.. قصاء القاضي بالخمر قضاء في فصل مجمهد فيم، فإن السلف احسام، أن السفه أو الدين هل بوحم الخمر إذ. قصى الفاصي بالحمر فقد حمله موجيًا .

ظنان هذا ليس قضاء على الحقيقة والأن القضاء لا يدنه من مقصى له، ومن مقصى له، ومن مقصى عليه ومن مقصى له، ومن مقصى عليه ومن المفصى الله وحد المفضى له؛ وقد الدين الذي رفع الأصر إلى القنصى به وهم الدين لم يوجد المفضى له؛ وقد الذي الذي رفع الأصر إلى الفاصى أو الموجود للمحمود إلى المدين أو الموجود القامى أو إلى عد القامى أو إلى على المدين الموجود لصرفا، ورفع إلى عد القامى أو إلى على المدين المربعة ذلك عند لكن حتى لم يكن لقاصى المربعة ذلك أن يمني لم يكن لقاصى المربعة ذلك أن يطاله

فيان قبل: إذا لم يكن هذا قصاء على الحقيقة كان فتارى، فيتبحى أن لا يحمر عندهما، كما لو أنتى به مقار؟

قننا، الحمرينات من عبر فضاء إذا كان للحاجر والابة العمر، وإن لم يكن الحجر قضاء كحجر الولى عدد، الكحجر الولى النسبي عن النجاة، فإنه بصح وإذا م يكن ذلك قصاء على الحقيقة؛ الآن له والابة الحجر، فكذا مهنا للقاصي والابة الحجر على المدرد بعك القصاء، وصاح حجر، اضاء على الحقيقة والله أعدم-

<sup>(</sup>١) ما بير المفوفين ساقط من الأصلي وأنشاه من طار ف. م.

<sup>(</sup>٢) هكله مي مناطع وقاد هو الأصلو وم القول

### الفصل السادس في الإفرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك

1994 - وإن أقر أن عدل حيله حيله و في ذلك قالك. قال أبو يوسعت بأنه بعرف عبد رسطة أو قيمة صد وسط، وقال محسد. بأنّا القول قوله في العبد وفي قيمته. وكا لك على هذا الاحتلاف إدافال: لقلال على ضاة أو بقرأ و بصر

حجة محمد في ذلك. ومد أن مطلق الإقرار بالمال بحسل على الشجارة ما امكن ، وعد اسكن حسة على الشجارة ما أمكن وعد اسكن حسة على الشجارة ، ومو الاستقراض بساسة أو القسيمة الآن ويهما معنى الشجارة ، وأن فيهما معنى الشجارة ، وأن فيهما معنى الشجارة ، وأن فيهما معنى القراص ، وإن تمن فاسلة أولى من حاسة على أن الأساس عالية على من الشرع لا على من المبلد : لأن المستقراص المستقراص المستد حسل بإدن المالات ، وإدا وجاء حملة على الاستقراص المستد على المستورات على الاستقراص المستد على الاستقراص على الاستقراص على المستورات على الاستقراص على المستورات والمستورات على عبد بسبب المستورات والمستورات والمستورات على عبد بسبب المستورات والمستورات والمستورات والمستورات والاستورات والاستورات المستورات المستورات والمستورات والمست

والدائيل عليه ما لو أمر أن لدلان على وابد، فالقول مي المايد مي نبعتها مولده لا ما وحب حديد على الاستقراض الفاست، أو العصب حي يكون حديلا على ما هو أعارة من وحد و ديد والدني على ما هو أعارة من وحده والدني عليه ما لو أقر . فعال: لقلال على أو بدأ تو بدية توب وسط، وأما أبو يوسف دهب عي ذلك إلى أبد أقر بعدد معلق في لذية الاقابات على كلايداب، بوجب حملة على كلايداب، الحجيد حملة على مدت يجبور لا على مدت لا يجبوا الآلة بجب حمل أمر المعلم على الصلاح ما أمكن وفي حملة على اللاستقراص القابدة أو المعلب حمل أمر المعلم على يجبور مع إمكان الحمل على ما يجبور أن يجب عمد أمد المعلم على المعارد من أمر كلمس عالى المحالة وحجب حملة على ما يجبور أن يجب عمد المعد دياً عن المعقدة و هو مبادلة مان إلى المعارد بيا

1989- ولمو صرح مقال العلان على عند عناولة مال عاليس بهال [كان مقراً المبيد وسط لأنه أقر أنه وجب عليه عبد مطلق تسبية المواد مقراً المعقود ويتصرف إلى الوسط شرعًا، فصار الوسط حقراً اله مقتضى إفراره المهذه العقود ويتصرف إلى الوسط شرعًا، فصار الوسط حقراً اله مقتضى إفراره مستروع غير مكن الآل الدوب والدانة حسالاً يجب عليه في الذمة بعقد مياح من العقود، فوجب حمله على الاستقراض الفاسد والغصية في الذمة بعقد مياح من على دية وأو توج بالقوص ، أو بالعصب ، وقو صرح بهذا كان القول فوقه في العبد، وفي مقداد فيسته ، فلا يلزمه عبد وسط ، مكذلك عداء قاما في مسألة العبد فيخلافه على مام .

100% و و النوب الهروى و المالان على توب عروى ، فاقول فوقه في النوب الهروى . و لا يلزم توب عروى وسطا و إن كان مطلق النوب عروى عي مبادلة مال بما ليس بحال بنصوف إلى الوسط الأن اللوب الهروى كما يجب في اللمة عبادلة مال بما ليس بحال يحب في اللمة عبادلة مال بما ليس بحال يحب في اللمة بعقد السلم . وكان واحد من العقدين في الجواز والإباحة مثل الآخر ، عواد استرى للعقدان في الإباحة كان سهمة على التحارة أولى من حملة على البحادة المال التحارة الحل على عاليس عال الالمال التحارة الحكم المعتودة في الإباحة كان الحمل على التحريف وجودة أولى ، ورفا وجب حملة على السلم بعتبر بما لو صبرح بعد فقال الملك على الرب عربي مالسلم ، ولو صبرح بهذا كان الشوار قوله في سان حملة ؛ لا اللوب الهروى في الذمة لا يجب إلا موصوفًا ، فأما الدبيد في الذمة لا يجب بعقد صاح إلا تجادلة مال عليه صار كأنه صبرح بلغلك ، ولو صبح بهذا كان إفراراً منه بعيد وسط الآن مطلق تسمية العبد في عدد العقود ينصوف إلى الوسط

1999 - ولو قال: له على هيد لوض أحذيه بليمته هيد، والقول فيه توله مع يَبِتُه الآلة تعالى حمل إقراره على سب مناح للاصرح بسب قاسد، على حمل على الذي صرح، وهو الاستقراض، فيلزمه رد ما استقرض مادام فانعًا، وقيمته إن كان هالكًا،

٢٠) ما يورالعدِّ في سائط من الأصل وأستاد من ظاء صادح.

ويكون الفول قوله في العند وليمته ، فأما إذا أطلق العبد في الدّمة ولم يذكر سبّ يحمل إهراره على سبب يحل الاعلى سب الا ينعل حملا لحالة على الصلاح ، وإذا أقر بشاه أو يعبر أن يفر خطلفًا غير معيد نسبب ، فالسألة على الاختلاف ، وإنا قال : من فرض يحمل عليه . ويكون الجواب فيه كالجواب في الصد .

1999 - وإذا أقر الرجل أن لقالان على داراً أو أرضاً أو بسناناً أو نخيلا. كان معاليق أرابيناناً أو نخيلا. كان معاليق أرا بالخصب الآلاف القار والأرسى والبستان والنخيل لا يجب في الذمة معقد حائز بوحه ما، ولا يجب في الذمة بالقوض الناسد؛ لأنه ما لا يجب في الذمة بفجب حمده على القصب، وكانه قال: غصب من دلان أرضاً أو داراً فيزمر برد العين إن كان مي بدم، وإن عجز عن ردم، فعلى قول، أبى حليمة وأبي بوسف الأحر: لا يضمن الفيسة، وعنى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد: يصمن حراته أعلم .

# الفصل السابع في الإقرار بأخذ الشيء من مكان

16044 ولم أن رجلا أقو أنه أخيد توباً من داربيته وبين أخر، فقال التعريك: التوب لى نصفه، وقال الآجر: بل هو في، فإن الغول قول الآخر مع يميته، وإن أقر بأخذ التوب من مكان محفوك بيته وبين غيره، والإقراد بالقبض من مكان محفوك بيته وبين غيره، والإقراد بالقبض من يده، وذلك لأن لقسابض أنه خدول والسكني، ووضع المساع في الدار المشابض من يده، ولم كانت الدار كلها ملك الغير وللمقرق، حتى الدخول والوضع، بأن كان الشيركة، ولم كان القول قول فلستأجر والمستعير ان ما أحد من الدار ملكه الأنه إذا كان له حتى الوضع، فالخاهر يشهد له أنه هو الواضع، فيكون القول قوله، وإذا كان له حتى الدحول والوضع، والمكان الذي أخذ منه المشترك ينه وبين غيره؛ الأن يكون القول فوله.

40094 - وإذا أقر الرجل أنه قيص من بيت فلان مانة دوهم، فقال: هي لي أو تفلان، كان القول قول صاحب البيت؛ لأنه أقر بالقبض من ملك عيره، وليس للقابض قيم حق الدخول والوضع، فيكون القول قول صاحب البيت، كما لو أقر بالأخذ من يده؟ لأن الإفسرار بالأحدة من ملكه، وليس للفسابض ضيمه حق الوضع والدخسول والإفرار بالأخذ من بده سواد، وقد قال عليه السلام: على البدها أخذت حتى ترد.

وكفلك لو قالى: قبضت من صندوقه مانة درهم، أو من كيسه، أو قال: من سقطه ثوبًا هرويًا، أو قال من قريبه (() كر حنطة، أو قال: من تخيفه كو تمر أو من زرعه كر حنطة، ضمن له في كله قامر(()

- 10099 - ولوقال: قبضت من أرض فلان عدلا من رطي، وقال غا مرزت فيها

<sup>(1)</sup> مكتابي الأصل وف، وكالدين م أفرينة أوفي ظ أحربيه .

<sup>(</sup>۲) وني ف علي مامر آ.

ساراً في لقيها ومعني أحمدة من رطيء فإله يقلسي به الرطي لصاحب الأرف ؛ لأنه ألف القبض العلاق مراسك غيامه والسرا للقائض فيه حن الدخول والوضع والمكون ضامأنا كحالو أقر بالاحدُ من بده، قال إلا أن يقيم البيئة أنه كان ماراً فيها؛ لأنه لما لت المرور بالسينة، فاقد أتَّلب يداعلن ذلك اللَّكان؟ لأنه لا يحلو الدَّ أن يكنو بعدرية أو عنديل، فتهلفه المبنة تتبت العاربة أو العلهب، عالاً حشلاف وقع بإن صاحب الأرص وين العافدين والأن انظاهر أردهو الواصع فإن موالزال هي مكان مالطرهم أنه بصع سفعتمالا فيه. فكان الظاهر شاهدًا، فكذلك إذًا كان فيه طريق معا وف لتعامؤ، كما في نقرية، فإن القرية قند تكويز ممكا حافصاً للرجاء ويكون في أراضيه طريق يستكه العامة ، ومترا كالبت الخالة هذه كان الفال قرائده الأمه تعلى لمستعمر واستناجراة لأبه أقا بالفيض من ممكة وللقابص حق الوضع والدحول، فصار عصي الستأجر والمشعير من هذا الوجم، مكان الفال فاله

١٩٨٠٠ ولو أف الداخلات وحُماكان على فلد قلال ، أو لجامًا كان عليها، وعاجي ذلك رب المالية، مفتضى به أرب الداية؛ الأنه أقر بقيص السيرج واللجام، من منك فيراده وليس كلفائض حق فيه ، فكان فعامنًا واكما لو أقو بالأحفام ابت الخمر مكذلك لو أما أنه أخد حلا كان هن إداية فازن، أو حلا كان عليها، أو حيلا كان عليها الوصعامًا كان في حوالقه ، أو أحد بطابة حية أو سنر باله ، فهذا كله إفوار باللك، لأحذه من ملكم، والسي له حق "وضام فيه.

١٥٦٠١ - ولد أفر بالمُبضر من دارده تبرقال اكتبت ساكنًا فيها وحارقه لد يصدق وغواه الموادة بعد الوحوات وافؤن أفاء المسه على الإجارة واحقد وابئء الأبو أتبت ما ادعاه بالحجة

ونرافر أنه احتفر أرض فلاك فاستخرع متها ألف درهماه فادعاها صاحت الأرص ، وقال المنتجرج: هي لي ، فالقول قول صاحب الأرض، وكدلت لو شهد شاه مدان على رجل أمه أكني أرض فلاك، والحنفر فيها، والمسخوج مها ألف درهم وزن سمعة، وادعاها لنفسه، فنهي لرب الأرض، وكذلك لو شهد أنه احد كدا من داره أو

مدافعه أواحموتهم أوادهكات فلرورتهم أواستهما مرازفه وفهو فيسو المتتاكية

ويو كو أنه رغب دية قائلان فأحقه قالان مهو صحر لها حتى يردها، وتأويله صدى أمارد أمو الديارة درائدهن موايد جرد وردو الماء الديار أبين سبب العدوية ما مهامة لها والدنيا على صحة هذا لتاويغ مشأنة الخيل للذكرة عداديا.

و كامات المقايات المستاناتي بمعاولات أو قال المستحدث فالعدود أن السجوال من العبر مست المشتمات والوقائل الحيشي فلان على والسم علا فيستان وأم أخسف العجاء إلى عبر موالا إلى مستمركة أن المنتبلة

10.70 واحتما در العراقة عبل على درة فلان فعدا دلان واحتما در فسيدن الرواية حدل المدينة والمعتمارة والمتمارة الأدارة الأدارة المدينة المرافقة المرافة المرافقة المراف

٣٠ ١٥ ١ وثو اقبر الداحة بوتًا من طريق قالات أو من فالان فدو قالات في الاستناء و الاستناء في الاستناء الأمامة أحد من أ

# الفصل النامن في الاختلاف الواقع بين المفرو القرله

#### هذا الفصل يشتمل على أنواع:

107.6 النوع الأول: قال محمد في الجامع: وجل قال لغيره: أخذت منك ألف ورهم ودبعة، وألف درهم غصبًا، فضاعت الوديمة، وهذه الألف عي القصب، وقال وب الحال: ضاع النصب وهذه الألف وديمة، فالقول تولوب الحال، فيأخذ هذه الألف، ويترم الخل القائمة لا يغيد؛ الألف، القائمة لا يغيد؛ لأنه يجب ودها غصبًا كانت أو ودبعة، وإنما يغيد اختلاقهما في الألف الهالكة، فإنها متى كانت غصبًا يجب ضمانها، فيعتبر اختلاقهما فيه وإقا اعتبر اختلاقهما فيه ممان تقنير مسألتنا كأن القابض قال لوب المال: أخذت منك وهم ودبعة، وقال رب المال: لا، بل أخذتها غصبًا، وهناك القول قول رب المال، وهي مسألة كناب الودبعة،

1939 - ولو كنان المقتر قبال: أودعتنى ألف درهم، وأخدفت به ألف درهم غصبًا، فضاعت الرديمة، وهذه الألف بعينها هى الخصب، وقال رب المال: لا، بل ضاع الغصب، وهذه الألف بعينها هى الوديمة، فالقول قول الفر؛ لأنا تعتبر اختلافهما فى الهالك، وإذا اعتبرنا ذلك صار تفدير مسألتنا كأن المقر قال لوب المال: أودعتنى ألف درهم، وهلكت في يدى، وقال وب المال: لا، بل غصبتنى، وهنك القول قول المقر، وهي مسألة كتاب الوديمة أيضًا.

1971 - رجل تكارى دانين: [حفاهما إلى الحيرة بدرهم، والأخرى إلى الفادسية بدرهم، والأخرى إلى الفادسية بدرهمين، والفادسية أبعد عن الحيرة، فحمل عليهما إلى الفادسية، فغفت إحداهما، قال رب الدابة: نفغت الذابة التي اكتربت إلى الحيرة، وأنت ضاهن، وقال المستأجر: نفقت الدابة التي اكتربت إلى القادسية ولا ضمان على، فالقول قول رب الدابين؛ لأن اختلافها في الفائمة لا يفيد؛ لأن المستأجر برئ عن ضماتها بالدفع إلى

الأالث، وإلها بعيد المحتلافه ما في الهالكة، فيصبر المحتلافهما في الهالكة، وبصبر تفدير المسألة كأن المستأخر قال: اكتريتني الهالكة إلى القادسية، وقال وب الدائن. لا، لن اكتريتا إلى الحيرة، وهناك القول قول وب الدايتين؛ لأنه لو أنكر الكراء أصلا كان القول قال، فكذا إذا أنكر الكراه إلى الهادسة.

### نوع أخر:

1910 - وحل أقر أنه قبض من ولان ألف درهم، كانت له علمه، فقال فلان: قد قبضت من هذه الألف، ولم بكن أنه علمه، فقال فلان: قد قبضت من هذه الألف، ولم بكن لك على شره فالقر ضاص، ويلزمه رد الألف على القر فكن بعد الزيمد أن يحلف المفر له ما كان له عليه شره و لان القر أقر بسبب الفسمان، وهو كون مثل الأحوذ له الفسمان، وهو كون مثل الأحوذ له على المأحوذ الله وهو تعين الفراد، ولم يتنت الذهر عبه يجرد دمواد.

وكذلك لو [أقر أنه فيض من فلان آلف درهم كانت عنده وديعة له ، وقال المقر له . المأخود مالي قيضته منى ، فإنه يؤمر المقر بره المال على القوله ، وكذلك بو]\*\* فال له . حنك ألف فرهم قد وهسه [لي، وقال المقر له - ما وهسها]\*\* لك، فالقول قول المقر له ، ويؤمر القريرد ما قيض عنى المقر له .

وكفلك لو قال: فيضيها بوكانة فلان، وفد كانت لفلان عليك أو قال: وهيتها تقلان، وآمرني بفضهان، وتضفيها له، ودويتها إليه، والقر صامن هي المبائل كلها.

1974 ولو قبال: أسكنت قبلاً بيني هذا تم أخرجت منه، أو قبال: أحرت فلاً بيني هذا تم أخرجت منه، أو قبال: أحرت فلاً هذه الدفر، وسدمتها إليه، ثم أخذتها منه، وقبال قبلان! كانت الدواري، وقبا أخذتها مني ظلمً، فالقباس أن بكون انقول تول المقر أه، ويؤمر المقر مو اندار على القر له [وهو قبل أمي برسف ومحمد، وقبي الاستحسان: القبل قبل المقر، والايؤمر برد الدار على المقر له إلى وهو قبل أبي حبيقة، وعلى هذا انقياس والاستحسان إذا قال له:

<sup>(1)</sup> ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وأتبشاه من هـ ، فـ ، م

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و أشماه من هـ . ب. م

<sup>(</sup>٣) ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وأنبتناه ص هـ. هـ.

ح ۱۵-کتاب الإقرار

حسين هذا الأنف، تم أخدتها منك، وقال نظر له النائل ولاي وعلى هذا انقياس والاستحسان إذ قال العصادهما الموسد إلى فلان الخياط بيخيط لى سره به المهاشدة است وقال الخياط النوب ترمى، وعلى هذا القياس والاستحسان إذ قال العراث فلايا توبى، ثم أنحذته منه، أو قات وصعت ثوبي في در فلاد، ثم أخذته، وقال المراكد، الذات تربر

و منه القياس أنه أقر بالمدت الموجب لبرد وهو الأخذ، وادعى ما يرته عن الرد. فلايصدي في دعوى المرئ (لا يبينه ، كند في المسائر المنقدمة إلا أن في ثلث مُسائل أمّ يسبب الضمان أولاء وادعر المرئ نايل.

م في هذه المسئل الدعى الميرة (أولاء وأقر المست الصمان أحراء ولا غرق بيهما. آلا يوى أنه لا عرق بين قول قوحل لعياد أكلت طعامت بإدمك وبين قوله الذب لي في أكل طعامك فأكلته ، والكر دلك الغير الإذن، فإن في الصورات بمسئا العول قول القر لعد كذا هما.

وحه الاستحساق في الدسائل الشفائية: أنه افر بسبب الصيمان اولا، ثم ادعى البرئ و الدعى الرسادي في الدسائل الشفائية: أنه افر بسبب الصدق إلا يصفين صاحب العقل أو الدينة و إله يوح شاري من طائل فلم ينابت الدراعة، وأدر مرد الله ودعلى الماحوة منه أما أمل همده أما في همد المدائل ما أفر بسبب الفسائ أو لا حتى يكون بدعوى تصرف الإحارة والعارية يكون دعوى تصرف احدث الشخب فالم في يده، فيصفى دعوى الإحارة والإعارة، طفاحت فيها حدد الثابت بالإقرار كما فالماء أو بالمعاينة، ولم عابداً أنه أحر داره أهار داره، أو م ثوره، ثم أخذه لا يدومه الرد على الفرد، في الإدارة وليس كمسائة الإقرار كما الطعام؛ لأن هناك في يدومه الرد على الغرد، وبود الإدارة وليس كمسائة الإقرارة عبداً أنكره ذلك العبر المعالية بيد وبدئ أنكره ذلك العبر المدن في دان في دان في دوري الراءه.

يان مِن : إن سنفام لكم هذا الفوق فيما بذأ أمر بالإسكان أو بالعاريف تم بالأحدُ

<sup>(</sup>١٨) فلادا مي طاب، وكان في الأصل وم الله، مالي ...

<sup>(</sup>١٣) هكذا في ظ. هـ. م، وكان في الأصل الحدثم

في مذه الشبائل لا يستقبم فيما إذا أقر بالأخذ، ثم بالإسكان أم العاربة، وقد نص محمد من الأصل هذه الصورة على اخلاف أنضًا.

قلما. إن محمدًا في هذه الصورة فكي إفرار القو بالأمرين لا أن يكون إقرار الفر على عقا الترتيب، مل إفرار الفر كان بالعارية أولاء ثم بالأخد، وللحاكل أن يحكي عن ما ساع، وإن يحكي للفظ أخر نبئ عما سمع

100.0 وفي الشنقي المشاجعي محسله رجل في يقيد دار و آرداية ، أو الرحل في يقيد دار ، آرداية ، أو الرحل قال على المشاجعي محسله و دال في يقيد دار ، آرداية ، أو الجارة ، أو عال على من يدى دلال ، فعيضها منه ، و دال فلال : هو لى ، فالقول قول من المو في يديد وهو قول ألى حيثة وأبي يوسف و محمد ، ثم قال : وقال أو حيفة الإد قال : فيضت من فلان ألف درهم كانت وديعة عدد ، وقال فلان : كمب ، فإلى المره يرجمه ، فقد فرق بن الدهم والقوب ، وأقال أبو بوسف الهما سواه ، فإذا قال : قوضت فلاناً ألف درهم ، ثم أحدثها وأنكر المقر له أن يكون أقرص ، فالقول فول القراله ، هكذا وكر نشاؤ في طال :

لأنا وإن جعلنا ثقول فول الفراء وقائل لا يتعي القدمان عن الأحداء الأن استيفاء لذين مصمون سمى المستوفى، ثم تقع المقاصة، فقد أقر بضاماته استيفاء بدعوى المرافق المستوفى، ثم تقع المقاصة، فقد أقر بضاماته استيفاء وقال راحائقوب. خاط في فلائل قدم عن فقال بالمحمد ولم يقل فواقده مده و الا فدم الدعلي المفسال وهو الأخذاب و وكدلك العسال على الوالمان وهو الأخذاب و وكدلك العساع الوالمانية و توالدار أو الدابة، فقال المرافة فلائا، وقبضته منه العالمول.

<sup>(</sup>١) عكدا في الأصل وكان مي طاوم أالدي أ. .

۲۵) وفي تا والصباع

### نوع أخرمن هذا الفصيل:

1931 - قال محمد في آلجامع الصغير"؛ رجل قال لأخر: أخذت منك ألف درهم وديعة فهلكت، وقال صاحب المال؛ لاء ولكنك أخذتها غصبك قال: الذي أثر بأخذها ضامن، ولموقال: أعطيتني ألف درهم وديعة فهلكت، وقال صاحب المال: لاء بل أخذتها غصبًا، فلا ضمان على المفر.

والفرق أن في المسألة الأولى أقر بسبب الضمان أولاء وهو الأخذ، ثم ادعى ما يبرته هن الضمال، وهو الإذن بالأخذ، وفي المسألة النائية ما أقر بسبب الضمال، بل أنكره، فلا يضمن إلا أن ينكل.

وفيه أيضاً ؛ رجل قال : هذه الألف كانت وديعة لى عند ولان، فأخذتها منه ، فقال فلان : كذبت وهي لى ، قال : بأخذها قلان منه ، روى ذلك عن أبي حنيفة ، وفرق على قول أبي حنيفة بين هذا وبيتما إذا قال : دايتي هذه أحرتها قلامًا قركيها ، ثم ودها على ، أو قال . ثوبي هذا أعرث فيلامًا فليسه ، تم رده على ، قال : القول قول المقر ، وسوى أبو يوسف ومحمد بين المسألين ، وقال : القول قول المقر له ، ويؤمر المقر بالرد عليه .

والمشابخ تكلسوا في الفرق الأبي حنيفة في شروحهم، والمنقول عن إمام الهدى أبي منصور الماتودي : أن الإفرار بالمارية لا يكون إفراراً للمستعبر بالبيد فصداً، بل ضرورة الإفرار بحق الانتفاع، فلا بشبت به البيد للبيقر له إلا في حق حكم الانتفاع خاصة، فأما في حق الاستحفاق على المقر فلا الآنه لا ضرورة فيه، فأما الإبداع فإليات البيد تصداً، فكان إفراراً فلمقر له بالبيد مطلقاً، فتظهر في حق الاستحفاق على المقرد وقد ذكرنا مسألة الوديمة في النوع الأول، وذكرنا قول أبي حنيفة بخلاف ما ذكر في أباء ما المحفيراً، وما ذكر في النوع الأول رواية الأصل، قصار عن أبي حنيفة، فمسألة الوديمة إذا ذكر الإيداع أولا روايتان.

۱۹۱۱ م تقل محمد في "الأصل": إذا قال الرجل لفيره: أحرتني هذه العابة التي في يدى، وقال مماحب العابة: ما أعرتك ولكنك غصيتنيها، فإن لم يكن المستعير ركبها، فالقول قوله ولا ضحال: لأنه لم يقر بسبب الضحال، فإنه لم يقر بإحداث فعله هي الذابة ، وإنه أفر يرحدات صاحب الدابه فعله فيها بإحداث صاحب الدابة فعله فيها

فإلى قبل . قد أقر بإحداث معله فيها، وهو القيص مقتصى الإقرار بالعاربة ، وإذ بالم تدم من عبر وبض، وأو أمر القيض نصاء ، وقال: أعراتي وقد فلت ، وقال صدحت الدية . لاه بال فصلتني ، قال فسائلًا ولاه أقر سبب الفلمان، ثو ادمى ما برته وهر الإذن، كذا هها .

قناد الإقرار بالقبض لم يوحد نمياً ، وثو وحد وجد مفتضى إقراره بالعارية من حيث إنها لا تنم إلا بالتبض ، والخات افتضاء أمر ضرورى ، ويظهر فيها ويه ضرورة ، وهو صحة العنزية وقامها ، والغارية تتم بقبص لا يوحب الصمان وهو التخلية ، بأن يعير صه ثم يعمى بينه وبن الغابة ، بحلاف ما لو قال : أعراني وقبصته ، لأن هلك سل على الفسض ، ومعنق الاسم مصرف إلى تلكامل : والخامل من القبض عر القبض بالتراحم ، فالصرف الإقرار بطلق العبص إليه ، وإنه سبب صمان ، ذكان مقرأ عاهو سبب الفسمان ، ذكان مقرأ عاهو سبب الفسمان ، ثم مدعية براءة نعسه ، فلا يصدق في دعوى البراءة ، وإن كان المستعبر فدركها ، فهو صامن : لأنه وحد منه سبب القصمان ، وهو الركوب ، ثم دعى ما يبر فه فدركها ،

وكذب إدافان: دفعتها إلى عبرية، أو أعطيتها عارية، فلا صمان عليه ؛ لأنه لم يضف الفصل إلى نفسه ، إقالاً أضاعه إلى صاحب الدابقة إلا أسير كب، وقال أبو حنيفة أن فال أحدثنا عارية منك، وجحد الأحر، فهو لها فسمن الأنه أقر باحث مال، وإنه سبب الفرمان ما لم يشت الإلان، وأنه يشت الإدل لإنكاره، يخلاه ، ما لو فال. أحرثني الأنه لم يحمل مقراً بسبب الضمان على ما بياه وكان الحواب فيه كالحواب في الوديمة، إذا قال: أو عشى هذه الداية، وقال بساسب الداية؛ لا، بل غصبها، لم يضمن، وإذا قال: أحدثها ملك وديمة كان صاماً، فكذلك مذا.

١٩٦٦٦ - وزذا مان الرجل لغيه ٢٠ أخلفت منك هذا النوب عاريه، وحال ذلك الغير : أعملته منى بيعًا، فالقول قول الغياء والاحسان عليه ما لم يلبسه، ومعنى السائة أن صناحت القوت بعول لـ حل: بعنك هذا النوب، وأخذته منى قبل بقد التمن ، على

<sup>(</sup>١) هكدا مي يفية النسخ. وتبدر في الأصل أمل

عليك لشمراء والرجل يقول: أخدته عارية لا تمن لك على، وإنَّا لم يجب الضمان على اللهر قبار الليس ؛ الأنهيب تصادفًا عنس أن الغيض كنان باذنه وأما المقر فظاهر ووأما الآخر فلأته أقر بالحذمظلق بحكم البيعر، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل، والكامل من الأخذ بحكم البيع قبل نقد الثمن أن يكون بإذن البائع حتى لا يكون مستحق القبض ، فأما بغير إذنه يكون مستحق القبضي، فيكون ناقصاً ، وإذا اتصرف إلى الأخذ بإذن، صار كأن صاحب النوب قال: أخذت مع ربيعًا بإذني فيل نقد النمز، ولو صرح بهذا، كان الأحدُ بإذن للالك لأن لإفنه بالأحدُ عبر، قبل نقد لتمن، عزله لا يحل له الأخذا" بغير إذنه ، فقد تصادقا على أن الأخذكان بإذن ، إلا أن صاحب النوب معد هذا بدعى عليه تُمثًا وهو يبكر ، فيكون المول قوله ، كسالو قال: أخفت هذه الدراهم وديعة ، وقال الآخر: لا، بل أخذتها قرضًا، لا ضمان على الآخذ ما تربعمل، فكذلك هذا، فإن البس كان صامعًا؛ لأن اللبس بعد ما نبت الأحد بإذن البائع قبل نقد النسن، لا يكون بإذن البنائع، وإغا يكرن بحكم ملك الشتري، فالا بصبير النالث مقراً أنه أذه لدفي اللبس بإقراره الأخذ منه بيمًا، وإذا لم يابت إذن المالك، فقد وحد من القراما هو سبب ضمان في ماله، وهو اللبسء إلا أنه ادعى مدييرته، ولا يصفق إلا بيئة، وهدا بخلاف ما لو قال. أخذت عارية، وقال صاحب النوب: لا، بر الخذية إجارة، قإنه لا يضمن، وإن ركبها؛ لأن المستأجر بالإجارة يملك المنفعة، ولا يملت العبن [وإذا لم يملك العبن كان]" الركوب باعسيار العبن يحكم الإذن، لا يحكم اللك، والشندري يعك العبن والمتعمة جميعًا، فلا يكون الركوب بإذن البائع بعد ما ثبت أخذه بإذن اثبائع قبل بقد الثمن.

1011 - وإذ أقر الرجل أو ملانًا أعارتي هذه الألف مرهم، وقال قالان: بل غصبته، فهو ضامن للدراهم، لأن إعارة الدراهم فرض؛ لأن العمل بمعقيقة لإعارة غير عكى؛ لأن العاربة اسم لتسلبك المقعة مع بقاء العبن، ولا يمكن الانتفاع بالدراهم مع بقاء عيمها، فإن منفعة الدراهم في الرصول إلى فيرها، ولا يتبهأ استيفا، هذه المقعة مع قيام العين، وإذا تعلم العمل محقيقة اللفظ، وأمكن أن يجعل مجازاً عن القرض على ما عرف في كتاب العاربة والوديعة، كان فرضاً، وإذا كان فرضاً مكان الأخذ قال:

<sup>(1)</sup> مكنا في طاف، وكان في الأصل وم [الأبعبر إنه ].

٧٦) ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأليشاه من ظاء ١٠٠٠ م

أعرضتي، وقال الآخر: غصبتي، ولو قال ذلك كان ضاماً؛ لأنهما نصادفا على كونها مضمونة "على القابض عصا كان أو لوضاء وإدا اختاف في سبب الضمان، فالم يثبت السبب لاختلافهما فيه، ويتبت ما انفقا عليه، وهو الضمان، وهكاد الحواب في عارية غير المراهم من المكيل والموزون، لأنه يكوا، فرضاً، بخلاف المروضي؛ لأنه يكن الانتفاع بها مع نقاء الدين، فلا يجمل كتابة عن القرض، لأن المنهل بحشيقة اللفظ عكى، فلا يحمر محتراً عن عيرة.

فإن قبل " في الكبل والوزون عكن العمل معقبقة العاربة، فين الرجل فديستمبر العمر هم ليعير بها مهزات، أو ليتجمل بهاء ألا ترى أنه لو نص على هذا كانت عاربة، ولم تكن فرضاً، فهذا صرف إليه " حتى يكون هملا بحققة النفظ.

والجدواب؛ عنه أن الدمل بحقيقة اللفظ إن كان عكمًا على هذا الوجه ولا أنه يحالف العداد، فإن الداد من النفعة في الكيل وطورُ ون الانفاع بها مع اسبهلاك العين لا الانتفاع بها مع بقاء العين، وكما يحمل على الفجار إذا بعدر العمل بالحقيقة أصلاء بحمر على المجار وا كانت احقيقة لخلاف المتادعاني ما عرف

# نوع أخر من هذا الفصل:

1974 - قال محمد إقرار المجامع الرجل قبل لغيره: هذه الألف درهم التي يدى وديعة لك صدى ، وقال المقولة إلى عليك ألف في يدى وديعة لك صدى ، وقال المقولة إلى عليك وديعة ، وتكن في عليك ألف درهم فوض ، وأكر الفر الفرض ، فلا شيء الدفو اهم الأن ما أفر فه المدر وهو الرابعة يلص تكديمه ، وما أدعاء هو وهو المترض لم ينبث الإنكار المقر ذلك ، ولو أراد الفقراله ألا ياحد هذه الألف بديده الميس له ذلك الأدبية لم ينبث، وين عاد المتراته إلى تصديق المقرافي الوديعة ، فإن كان المقرام هواً على إفراره ألا عمل بنصابقه ، وكان له أن يأخذ الأنف المفريه وديسة ؛ لأن الإصرار على الإفرار والتكذيب لم يتصل بدنيا لإفراره .

<sup>(</sup>١) محكة في مدة النسخ، وكان في الأصل الموصة ا

<sup>27)</sup> هكد أبي بقية المستمر و لان في الأصل أأب أن

 <sup>(</sup>٣) مكذا في بقية السح، وكان في الأصل على إقاره فلا ضربه عمل عدمينه !

فالنصديق صادف إقرارا قاتم لم يلحف التكذيب فيحسل، وإن لم يكن محمرا على إقراره، فلا شيء له؛ لأن ذلك الإقرار السابق فنايطل بانتكفيب، ولم يوجد بعد دنك إقرار آخر، فالتصديق لم يصادف إفرار، قائث فلا بعمل، والمضاربة وكل ما كان أصاء أمانة فعل حذا.

10710 وقو قبال المقرر لك على ألف درهم قرض، فيفال المقركه: ليس لي عليك فرض، وفيال المقركه: ليس لي عليك فرض، ولكن في عليك فرض، ولكن في عليك فرض، ولكن في عليك فرض، ولكن أن عليك أوجوب الألف دبًا في اللمة، إلا أنهما احتلفا في السبب، وفكن الاحتلاف في الحكم، الآن الرجم، اختلافًا في الحكم، الآن الرجم، الخلافًا في الحكم، الآن الرجم، الخلافًا في الحكم، الذلك الرجم، الخلافًا في الخلفة، وأمن المبع بهاره الصفة، فلا يعتبر هذا الاختلاف.

1931 و يو قال النفر: هذه الألف التي في يدى ضعيتها منك، فقال النفر له المعصيد، و لكن لل عليه الفال النفر له المعصيد، و لكن لل عليه الفال و وجوب الألف دينًا في الذمة الأن المفروان أقر بلفض عليه بالألف و الأنهما الدن على وجوب الألف دينًا في الذمة الأن المفروان أقر بالدين، فصاد الدين من هذا الوجه و الدفر له ادعى الدين صريحًا و فهر معنى قولهما: الدفة على وجوب الألف دينًا في الذمة ، فإن أراد القراه أن يآخذ هذه الدراهم بأعيانها، وأراد المفرة لن يذك عن المفراه والدمين في النميين في المفرة أن يددعه دراهم أخره فذلك إلى المفرة الأن حق المفرلة حسار دينًا و والتعمين في المفرة إلى المدود إلى المدون في الدين والتعمين في المدود إلى المدون .

4919 - وإن قال: هذه الألف وديعة لك عندي، وقال اللفر له: سالى عدك وبعدة ولكني أفرضكها، وأنكر المغر الفرض، فللمفرلة أن بأخذ تلك الألف بعينها الأنهما انققا على المقربه الأنها القرض، الألف المشار إليها بعينها كانت للمقر له في الحال، وإنه يقول: إنها وديعة عندي له، والمفرله يقول: إنها كانت ملكالي في الماضى، إنه أمكر ملكه في الحال، حيث وعم أنه معكها من المقر بالقرض، وإلا أن القرص لما تم يتبت الإمكار المفركوريتين، وإلى ملك المورك، وعني ملك المفركة المفركة الكانت، عليها كان

<sup>(</sup>١) وفي خا الأنهما على دلك العقاعلي وحوب الألعب .

<sup>(</sup>۲) استدرك مي م

للمقرفه أن بأحد تلك الألف بعيتها .

وفي دعوي الجامع : إذا قال : قفلان على أنف درهم من لمن مناع . لكن لي عليه ألف درهم من قرض ، كنان له الألف، ولو قال : ما كنان في عليه فط ألف من لمس مناع باعنيه، وسكت ، ثم ادعى الانف أبها فرص ، لا يصدق .

### نوع أخرمن هذا الفصل:

١٩١٨ - قال محمد وإذا أقر الرجل أن تقلان على أنف درهم من ثمن مناع باعب إلا أنى لم أقيضه، فإنه لا يصدق في قول أمي حنيفة، وصلى أو فصل، صدقه المغر كه في الجهة أو كذيه، وقال أبو يوسف وسحمه. بأنه يصدق إذا وصل صدقه المفر له في الجهة أو كذب وإذا فصل إن كذبه القرائه في الجهة، بأن قال: لي عليك ألف درهم من قرض أو غميت، فإنه لا يصدق المقر في قول لم أقبض، وبلزمه الذل عندهما، وأما إذا صدنه تر الجهة بأز قال لي عليك ألف درهم من تمن مناع بعنه ، وفعضت مني ، والمقر يقول: لم أقبض مفصولا عن إفراره، كان أبو يوسف بقول أولا: بأنه لا يصدق كما لمو كديه في الحهة، ثم رجع، وقال: يصدق وصل أم فصل أربه قال محمد، فأبو بوسف ومحمد ذمها في ذلك إلى أنا توله : ﴿ إِلَّا أَنْ لَمِ أَفِيضَ " مَنْيُ صِدْقَهُ لِقَرَّ لَهُ فِي الجَهِمُ بِيانَ تقرير ويصدق وصل ام فصل [1] قباتُ على ما لو قال. لك على الف درهم ثمن هذا المناع الدي في يدك إلا أني لم أكبض، فإنه يصدق وصل أم قصل؛ لأنه بيان تقربو . وإثما فمناذلك لأنه متي صدفه الفراله في الجمهة ثبت اليبع بثعمادقهما، والثابت بنصادقهما كالنابت معاينة ، وقو عاينا أنه ياع منه شيئًا بآلف درهم ، والبائم يقول: فبضت والمشتري يقول: لم أفيض، فإنه يعبدق المشتري في قوله : الم أقبض ، وصبل أن فصل؛ لأنه ببان تقرير ؛ لأن البيع ثبث بتصادفهما، ويني أمر القبض مجملاً، فإنه لم يقر بالقبض لا اتماء وبالعظاهراء ولا اقتصامه لانه لوحصل مقرآ بالقيض افتضاف فزعا بحصل مقرأه أما مقتضى إفراره بالبيم، ولا وجه إليه؛ لأن البيم صحيح معبد حكمه من غير قبص. فالإفرار بالبيع لا يكون إفراراً بالقبض اقتضاء، وأما مقتضي إفراره موجوب الألف؛ لأن

<sup>(</sup>١) ماري العقوقين سائط من الأصل و أنساه من طب فيه م

الألف يحب في دمه المنتري بنصل العقد من عبر فبض، وإذا نم يحصل مقراً بالقبص لا نصاً ولا اقتضاء، إنه أقر بالبيع لا غبر، بقي أمر القصل محملا مفقراً إلى البيال، وبيان المجمل بيان تفرير ، وعمدق فصل آم رصل قباساً على ما ذكرنا.

١٥٦٨٩ - هذه إدا صدقه في الجهة، قأما إذا كفَّيه في الجهة، إن فصل لم يصدق، وينزمه المال؛ لأنهمه تصاده، على وجوب المال واحتلفا في سبب الوجوب، قالسيد، إل لم يثبت لاختلافهما وحب الفضاء تما الفقا عليه، وهو وجوب ألف درهم.

بل من عصب، ازمه الألف؛ لأن سبب الوجوب إن الم يثبت لا ختالا مهما و وجب بل من عصب، ازمه الألف؛ لأن سبب الوجوب إن الم يثبت لا ختالا مهمما و وجب النف أو هم ، فإن الألف و وجب موا ، كان قوصاً أو غصباً ، فكذلت هذا تصادفاً " على الوجوب أنف دوهم ، فإن الألف و وجب عليه وجوب ألف دوهم بالبيع ؛ لأنه لم يفتر ن بإقراره ما ينت دوهم بالنبع ؛ لأنه لم يفتر ن بإقراره ما ينت الموجوب ألف دوهم بالبيع ؛ فأنه لم يفتر ن بوجوب البعدى و لا يقضاً و بالنبع ، فأنه إن الم تثبت المجهة إن لم تشت الجهة لا ختلافهما الأنبعالم بتصادفاً على وجوب الألف ، وذلك لأن الطالب ادعى رجوب الألف ، فالقرالم بقر بالوجوب الأنه اقرال بالوحوب سبالا بالوحوب .

1931 - ومظهر هذا: إذا أقر الرحل، فقال: لما في بطى فلانة على مائة دوهم من فرض أو تمن مسيع، وقال أبو الحتين: كأبت، وإنما عليا الذات الدهم أوصى بها أو نا، فساستها كتبها، قياته لا بشغى عليه بشى، عند محمد، وإن لم يشبت الجهة لا تحدلانه و لا لا له يشبت الجهة وجوب، فإن المر لل قراء بالوجوب شيكًا بنافى وجوب المائل للجنين لم يحصل مقراً بالوجوب، فلم بتصادفا على الوحوب، فلم المزمه الاأنه، فكذك على الوحوب، فلم المزمه

و أبو حتيفة يقول: إنه أفر مو حرب آلف درهم (في ذمته، تم ادعى ما موجبه تأخير لمطالب بالواجب، لا إلى غاية، ولو ادعى تأخير المطالبة إلى غاية لم يصدق، بأن قال.

<sup>(</sup>١) مكتبًا في بعية النسخ، وكان في الأصل أنصادقهما ..

على الله ورهم الآمل فعل مسيح إلى شهر، فينا الدين تأخيل الطائلة إلى الأما أولى أنا مصادق، وتدبيه ما إذا أمر، حال: الدلان أنك فرهم كانل بها على، وسم يتسعاد وكسبه فلاذ لهم يصدق الأمه أقر بالو حوايد، فهرادعي تأخير الطائلة إلى عدية، وهي أن يزدي لأن الكميل ما نام بود لا يرجع على المكلون عنه، فكاد معاهيًا الأجل من مست سعني، فل يتعدق، فكا بث ذا ا

وإنها فلما أأمر موجوب التما درهم لأنه قال العلى ، وخلمة على تنامة إليجاب، تم ادعى بقوله إلا أبي مع البيص وأحير فلصائم إلى الأبدة لأنه أثر بنس مناع قالب و ما لميح إذا كان عائل و في عبر منسر من، فإنه لا بطائب المنادى يأد والذين يلاء مناجعها و المهم و ووا من مناح بعد لبياح الا وبالمنسري أن غرال اللمع شراعدا، فتأحد المطالعة إلى الأبد غوام إلا أبي لم أماض من هذا الوجاء فلا بصدي تصالم ادعى الأحل.

۱۹۳۴ - وليس كلما بوقال: لفلان على الف درهم من تدن مذا الناع والأنداقي بال حوات، والم يامع ما يوجف بأحيم الطالبة والأن المبيع إذا كان حاضراً، فالمشتري يطالب أداد تشمن اولا، فم يقيض المبيع، ولا كانك، وإذا كان المبع عالة

الا ۱۷۹۹۳ و سرر كند لو قال: القامت من قلاق مبدعًا بأنف درهم، إلا أبي قم أنف درهم، إلا أبي قم أنفض و لأن هذا تقامر، قابة فويش للدلال على ، ولا مختلفي إقواره بالشراء وإذ ليس من صرورة الشداء وجنوب القلص على المتنوري فوا مقتراء إذا كان بقرط الجهار المنتوري لا يجب النامر علمه و تأخر المطالمة بها يتصور بعد التنوات، فأما ههذا أفر بالوجوب، وادعى بالحير المعالمة، فصار كندا لو على الأحل.

4578 - ولو قال: لقلاك على ألف درمياس بعن 1578 ميلة مهذه المبلد مهذه المبالة على وحيور الأول أله بكرن المبلدي بدلكور وعن هذا الرجه إلى هذا قدم أخراء ولا عاملاً أنه المبلدية والمراعات المبلدية والمراعات أنه المبلدية والمراعات المبلدية والمراعات المبلدية والمراعات المبلدية والمبلدية المبلدية والمبلدية المبلدية والمبلدية المبلدية والمبلدية المبلدية والمبلدية والمبلدية المبلدية المبلدية والمبلدية والمبلدية المبلدية والمبلدية والمب

روز قال للفرالد: هذه العبد عنديء فإعابعتك عبدًا عيره، وأحد العبد ما حاله

وأكام بور المعورين سانعاس الأصل وأبشاه مرافده فساء

لا ينزمه شيء لاختلافهما؛ لأنهما لم يتصادقا على الوجوب، فإن القرافا أقر له بالف ترهم بدلا من هذا العيد، فإن لم يسلم له العيد، لا يسلم للمقر له بعله.

ولو قال: العبد عبدك، وإغابعتك عبداً غيره، وقبضته ولى عليك ألف درهم لمنه، فإنه يلزمه ألف درهم؛ الأنهما اختلفا في الجهة التي وجديها الألف، وانققا على الوجوب أما العالب فلاله ادعى وجوب ألف درهم بسبب بيع عبد أخر اشترى منه، وفيضه وهو أثر بالوجوب بدلا هن هذا العبد، فقد سلم له هذا العبد، وقد تصادلًا على الوجوب، واختلفا في جهة الوجوب، وفي مثل هذا يقضى دلك درهم، كما لو أثر فقال: لفلان على ألف درهم من عصب، وقال فلان: لا، يل من قرض.

10140 - الوجه الثانى: أن يكون العبد في يد القراله، وفي هذا الوجه إن صدفه المفر فيهما أقربه، فإن الفريسيم اللهن، وبأخذ العبد؛ لأن يبع هذا العبد نبت بتصادفهما، فصار كالناب معاينة، فلو عابنا أنه اشترى ما هذا العبد، والعبد في يد البائم، بقال للمشترى: انقد النمن وحذ العبد، فكذلك هذا

وقرقال: لم أيفك هذا العيد، والعبد عبدي، وإنما بمثك عبدًا أخر، وتبضيته مني، لايفزمه الاتفء لأنهما لم يتصدفاً "على الوجوب؛ لأن المقرما أقر يوجب الالم مطلقًا، وإنما أفر بدلا عن هذا العبد، ولم يسلم له هذا العبد، فلا يكون مقرًا بالوجوب.

ولو قال: العبد عبدك ولى عليك ألف درهم من ثمن عبد أخر قبضته منى، فإنه يلزمه ألف درهم؛ كأنيسها نصادفا على الوجوب، واحتلفا في جمهة الوجوب، والاحتلاف في الجمهة لا يمنع الوحوب منى تصادفا على الوجوب، وفي الأجناس لو قال: ابتعت من قلان عبداً بألف درهم من ثمن جاربة غير معينة، وقال: ثم أفيضها، لأن هذا ابتفاء الطبع، وثمة ابتدأ باحتراك المال.

1977 - ولو قبال: تفلان على ألف درهم من نمن خمسر أو خنزير، أو نمن حر، أو ميته، أو دم، إن صدقه الطالب في ذلك، فإنه لا يلز مه شيء في فواهم جميعًا، لان الناب ينصادفهما كالناب معاينة، ولو عبدانه باعه عمرًا أو خريرًا، أو حراً بألف

<sup>(</sup>١) ومي م "لم يتعدد فهما"

درهم، لم يكن عليه شيء و كذلك هذا، فأما إذا كذبه في دلك، وقال: في عليك ألف 
درهم، لم يكن عليه شيء و قدل القر: لا ، بل من نمن ضبر، فإن على قول أبي حيفة 
لا يصدفي وصل أو فصل، وبازمه ألف درهم؛ لأنه أقربو جوب أنف درهم، فم زعم أنه 
لم يكن واجدًا عليه، فكان راجعًا عما أثر مه فلا يصدف، كما لو قال الفلان إلا على 
ألف درهم من نمن مناع باعها، إلا أبي له أقبض، فإنه لا يصدفي في قول أبي سنيعه 
لا له أثر بالوجوب إنه ادعى ما يوجب تأخير الطالبة إلى الألم، فلم يصدفي وصل أم 
نصل، فكذلك هذا، وعندهما يصدفي إذا وصل، و ولا يصدفي إذا كذا موصولا، ولا 
بطرجرباً الوبن لذلك سباً بنافي الوجوب، فيصدف في ذلك إن كان موصولا، ولا 
يصدق إن كان مفصولا إذا كذبه الطالب في الحهة، كما لو قال: لغلان على ألف درمم 
من ثمن مدع باهنيها، ولا أني لم أفيضها، وكذبه الطالب في الجهة، إن وصل صدفي، 
من ثمن مدع باهنيها، ولا أني لم أفيضها، وكذبه الطالب في الجهة، إن وصل صدفي، 
وإن قصل نم يصدق و تكذلك منا.

۱۹۹۲ وفي المنتفي (هشام عن محمد: إذا قال: افلان على درهم حوام، أو قال: وبا، فهي الازمة له، قال: لأنى لا أفرى بعل الحوام عنده حلال جائز، ولعل الوبا عنده ابس برب، ولو قال: الملان على ألف درهم تشجية، فصدته فلان، فلا شيء عليه، لاتفاقهما أنه ماصل، وإن قال المفراله: بل هي تن عليك حل، فالقول قوله؛ لأنه أقر بالمال، ثم ادعى بطلانه، فسلايهم عليه، وعلى هذا تو قسال: له على ألف درهم زوراً وبطلا، إن صدته فلان، فلا شيء عليه، وإن كذبه لزمه المال.

### نوع أخر:

1937A - وإذا أقر الرجن قبقال: قفلان على العددوهم من ثمن سبيع، أو قرص، ثم قبال: إلا الهازيوف أونيهرجة، فإنه لا بعددق عند أبي حبيعة وصل أم فصل، ويلزمه ألعد درهم جياد نقد البلد، وقال أبو يوسف وسحمد: إن وصل صدق وترمه ما أفراء، وإن قصل لا يصدق ويلزمه ألف جياد نقد البلد، وجه قولهما: إن قوته

<sup>(</sup>١) استفوك مي ف.

<sup>(2)</sup> ما بين المفودين سائط من الأصل وأثبتناه من طب عبد ع.

إلا أما إبران أو بهرجة بيان ماع من التعود، فيضح موضولا، ولا يضح مقصولا، كما أبرانيون أو بهرجة بيان ماع من التعود، فيضح موضولا، ولا يضا وران خمسة أو منذة ونفذ للدهم على ورد مسلمة، صدق آلات كنان موضولا، ولم يصدق آلواكنان معمولا، وفيه ما لوقال الدلال ملى كرحانة من قرض أو أن لمن مليح إلا أنها ردينة فإنه يصدق الأم بيان نوع من الخنطة، على احتفاقي حق الصلمة أنواع للاقة حيد ما سطور والأن من الخنطة بصدق في نوله إلا أنها ردين موضولا ومعصولا، لانه بيان نفرم والأن صمة من الأوصاف في ماب الخنطة لم يتعين عوق، ولا فكره عماً وبيان المحموليين ويشعيل عوق، ولا فكره عماً وبيان محمولا، ودعوى الريافة في ربيان المحموليين المعرب العبيان التقرير يسبح موضولا ومفصولا، ودعوى الريافة في ربيا المواهم بان نعيم باعتبار المرف الأن اخباد الذي حرفات الن اخباد الذي حرفات النا تغيير، فيصولا، ودعوى الريافة في ربيا بالمواهم بان نعيم باعتبار المرف الأن اخباد الذي حرفات النا تغيير، فيصولا أن يجمولونا والا يصعولا، ولا يصعولا، ولا يصعولا، في عبد عبدار العرف الذي حديث النات في عبد عبدار العرف ولا يصعولا، في المنات في عبد عبدار العرف ولا يصعولان تغيير، فيصولان في عبدار العرف الا ولا يصعولان النفرين في فيصولان في عبدار العرف الأله ولا يصعولان النفرين في فيضولان في المنات في المنات النفرة الله في المنات النات في المنات النات في المنات النفرة المنات في المنات النفرة المنات في المنات النفرة المنات في المنات النفرة المنات في المنات الفرة المنات في المنات النفرة المنات المنا

وأبو حدمة نقول إن توقه إلا أنها ربوف بهان عيم صرحيت التسمية والمفطء قان الريادة في الشراهم اسم لعبب في الدراهم، ولهذا قالوان لو وجعد البدنع معفى الشمى ريوف. كان له ردم، وبيان نوع من الشهود باعتبار المعنى من حيث إنه نقد بند، احراء عاد ويرف هذا ابيد نقد بلد أخراء فيكون قوله إلا أنهاء يوف أو نسهرجة بيان موع من النفود باعتبار المعنى، إلا أن العبوة في دب الاستنتان بنقط لا للمعنى

ألا برى أنامن قال لامرأته أنت صانق أربط إلا نلاقً، كالدهدا الاسساء صحيحًا واعتبار اللفظاء والعبرة عي باب الاستثناء لنفظ قال الفريقول اللاألها ربوف مدعي البراءة من العب في النمن، فلا يصدق إذا أنكر الأخر، وحدل أم فصل

1914 - كيما تو قرال: بعدل بعد العسد على أنى برى، عن العبيب، وأبكر الأحر، فإله لا يصدق اللفر في دعوى السراءة وصل أم فصل الأنه ادمي ما ينبت في العقد إلا يشوط زائد، وكذلك هذا وليس كما تو قال، إلا انها ورن حمسة دالانه استنتاء المستدار - لأن مطلق السوائدر حرائصرف إلى وزن سبحة سرأة، فيجعل كالتصوص عليه، ولو يص على البعد، والمشنى شها متقالي صحوان كان موصولاً، فكمالك هذا،

والإربارين المعلم فعي سالفط من الأصل وقشتاه من طاء عناه ح

فأما هذا دعوى البراء عن عب الزيافة في جانب النمن نقطا وتسمية ، وبيان نوع أخر من النقود من حبث المعنى، كما قال: إلا أن العبرة في باب الاستثناء الفط، وليس كما ثو فاق: ثقلان على كر حنفة من ثمن مبيع إلا أنها ردى وإلا أن قول إلا أنها ردى وبيان توع، وليس بدعوى البراءة عن العيب ولأن الحنطة في حق الأوصاف أنواع فلاقة : حيد ووسط وردى ه.

۱۵۲۴ - ولهذا قالوا: لو اشترى حنطة مشاراً به، فوجدها ردينة لا يكون له الرد بالعيب، فلهذا صح مرصولا ومقصولا، فأما دعرى الريافة في النمن دعوى راءة العيب في النمن؛ لأن النمن نوع مال، فلا يد من أن يكون بيان العيب لم يصح في ذلك هكتًا، كسما في مسائر الأموال، وإذا كان دعوى يراءة عن العيب لم يصح إذا جحد الأخر، وصل أم فصل كمه في جانب المبع.

نهاس مسألتنا من مسألة الخنطة أن لو قال: لفلان على كو حنطة من تمن صبيع إلا أنها يخسة أو مسوسة، ولو قال هذا لا يصبح موصولا كان أم معصولا ؛ لأنه جان عجب هي الحنطة، فيكون مدعياً البراءة عن العبب في المن وأنه لا يصبح موصولا أم مفصولا كذا هذا، هذا إذا قال: قضلان على أنف درهم من ثمن مبيح أو فرض إلا أنها ذيوف أو نهرجة، فأما إذا لم يقل، وقم يبن الجهة، ثم قال: هي زيوف ووصل.

قال القفيه أبو جعفر: قم يذكر هذا في "الأصل"، فمن مشايختا من قاله: هو على الاختلاف، وهو الكرخي، ومنهم من قال ههنا يصدق إجماعًا؛ لأنّ الجَردة بجب على بعض الوجود دون البعض، فلا يجب مع الاحتمال.

10171 ولو قبال: قفلان على ألف عرجم إلا أنها سنوقة أو رصاص ، فعد محمد وجو رواية عن أبى بوسف ، فعد عد الا أنها زيوف ، وفى رواية أخرى عن أبى يوسف ، فدا على أبى يوسف ، وقائل أنها زيوف ، وفى رواية أخرى عن أبى يوسف : أنه يصدق ، وفى أو العات الناطق : إذا أقر بقبض ألف درهم ، ثم قال : هى ريوف يصدق ، ولا قبال : شخل ورشه : هى ويوف يصدق ، ولا مات ، قبال ورشه : هى ويوف يصدق ، ولا صات ، قبال الميت ، وفى الملك ،

10177 وهي الجنام الصغير : إذا أقر نوديدة ألف درهم: أو بعضب ألف درهم، أو تعضب ألف درهم، ثم قال: إنها ويوف صدق وإن قصل، وعن أبي حيمة : أن القرض كالنفعيب، وثو قال: في الغصب الوديمة إلا أنها ستوقة أو رضاص صدق إذا وصل.

1977 - وفي الليتقي : إذا قال: غصبتك الله درهم، وسكت، ثم قال: هي زيوف لم يصدق في فول أبي حنيفة وأبي يوسف، ويعسدق في الوديعة، وإن قال: هي ستوقة لم يصدق إلا إذا وصل، وتو فصل في هذه المسائل ضرورة انقطاع الكلام عنه، ثم وصل، فعن أبي يوسف: أنه يصم مه الاستثناء ويه يقني.

40.78 ولو الدريعشرة افلى من قرض أو تمن مبيع، ثم قبال: هي من الكاسدة، لم يسبع، ثم قبال: هي من الكاسدة، لم يسدق وإن وصل، وقالا يصدق من العرض إدا وصل، وأما في البيع قلا بصدق في قول أبي يوسف الأول، وقال محدث يعدد في وعليه قيسة الجيع، وكفا الحلاف هي قوله: على عشرة دراهم ستوفة من قرض، أو ثمن مبيع، ولو قال: غسبته عشرة أقلس، ثم قال: هي من الكاسدة بصدق.

10100 وفي كتاب البيوع لشيخ الإسلام: أن المعلم إليه إذا أفر بقيص وأس الذن، شمادعي الزيافة، وحمله على سنة أوجه إن كان أفر صبض الجياد، أو بصحر حقم، أو بقيض وأس الذن أو باستيفاء لدر هب الا يسمع دعوى الزيافة، وإن كان أفر بقسض الدراهم، فنالقبول قبول رب العقب، والسينة على المسلم إليه قبياساً، وفي الاستحمان: الفول للمسلم إليه مع بهنه، وعلى رب العلم البنة أنه الجياد

ولو قال: قدضت وتم يرد، ماثقول للمسلم إليه أيضاً، كما عي قوم: قبضت المداهم، بل أوتي، ألا برى أن عي قوله: قسضت العراهم الو ادعى أنها سنتوف أو رصاص، لا يكون مصدقًا، وهي قوله: قبضت يكون عصدقًا، وهي قوله: قبضت يكون على على أنف درهم، أم قال: هي من ضرب كذا النوع من الدراهم، أو قال: هي من نقد على الدراهم، أو قال: هي من نقد يكون عدهم جميعًا، وصل أو مصل، كمنا لو قتل ما يكون ما يعيم إل كان مناسعي نقد البلد و الكان مناسعي نقد البلد و المعدق عدهم جميعًا، وعلى لو يصدق

عندهم جميعًا، كما إذا قال: إلا إنبازيوف منصولا ، وإن وصل ذكر أنه يصدق ، ولم يعظ فيه خلافًا من متبايخنا من قال: ما ذكر في الكتاب قول أي يوسف ومحمد ، وأما على قول أي حبيفة: لا يصدق كما إدا قال: إلا أنها زيوف أو بهوجة ، وهذا لأن نقد يند أخر إذا كان لا يروج في هذا البلد ، فكان هذا البلد ، فكان هذا وقوله : إلا أنها زيوف سواه ، ومنه من قال: ما ذكر في الكتاب قولهم ، فعلى قول هذا القاتل : يحتاج أم حبيفة إلى القرق .

والفرق: أن دعوى الرياقة دعوى عبب بي المتسوء فيكون مدعبًا البراءة عن العبب والبائع ينكر، فأما فوله سواء، ونقد بلاء كذا ليس دعوى عبب، إنما هو بيان توع، وقد أفر ملازاهم، وأحمل النوع، فيض فيه بيانه.

وإذا قال لعبوء: أسلمت إلى عشوة دراهم في كو حنطة، ثم قال بعد ما سكت: إلا أني لم أقبضه ملك، وقال وم السلم، لا ، بن قبضته، فالقول قول رب السلم مع يميته استحسانًا، وفي القباس القول قول السلم إليه.

وكذلك تو قال: أسلفتني عشرة دراهم إلا أني لم أقبضها ، أو قال: أقوضتني عشرة دراهم إلا أني لم أقبضها ، فهر على تقياس والاستحسان الذي ذكرتاء.

۱۹۶۴۹ و في المختلفات: إذا مال لغيره الفرضتني ألف درهم، ولم تعقمها إلى، فإن فاق ذلك مفصولا لا يصدق، وهو ضامن، وإن كان كلامه موصولا، فالقول له وكذبك إذا قال أعطبتني أو أسلفتني، لكن تم تدفع إلى، ورسل كلامه.

۱۹۲۳ - ولو قبال: دفعت إلى الفياء أو مقدتني الفياء فلم أقبلها، قبل أبو يوسف: لا يصدق، وهو ضيامن لوقال محمد: القول قوله، ولا ضمان هليه، ولو قال قبضاء منك ألفاء أو أخذت منك الفياء لكن لم تدعني حتى أذهب لا يصدق وهو ضامن إلا، وسيائي في مسألة الفرض في قصل الفغرقات بحلاف ما ذكر ههنا.

<sup>(</sup>١) ما من المقومين سائط من الأصل وأتبشاه من ظاء ف- م.

### توع أخر:

1976 - قال محمد في الجامع الصغيرا . إدا أقر أن لتلان عليه ألف درهم من شمل مناح ، أرقال: أو دعتي قلال أنف درهم من شمل مناح ، أرقال: أو دعتي قلال أنف درهم ، أو قال: قضياني ألف درهم ، أو قال: أقرضي ألف درهم ، ثم هي تنفض كذا ، كذا في ذلك كنه ، وإن وصل صدق في ذلك كنه ؛ لأن هذا استثناء يبعض ما أقربه ، والاستثناء لا يصح إلا موصولا.

۱۵۳۳۹ و و این آفر رجل آن تفخون علی مائه درهم عدداً إلا آنها ورن حمسه أو وزن سنه ، ومعیاه آن کل عشره ترن خمسه منافیل أو سنه منافیل، فهذا علی وجهین ا الأول. آن یدکر فوله : إلا أمها وزن خمسه أو سنه ، وموصولاً بإقراره ، وفی هذا الوجه یصح بانه ، سواه کان نذ البلد الذي آفر فیه علی وزن ما قال ، أو علی وزن سعه .

الوجه الثاني: أن يدكر ذلك مفصولا عن إفراره، وأنه على رجهين أيضاً، إن كان نقد البلدالذي أفر مه وزن سبعة، ويعتبره أن كل عشرة دراهم تزنا سبعه مثانيل، لا يصدق فيما قال؛ لان بيان نفريزا"، فلا يصع مقصولا كالاستفاء.

بيانه: إن قون إلا أنه وزن خمسة إن كان سان تقرير باعتبار مطاقي اسه الدراهم الانداهم مطاقي اسه الدراهم الأنه ذكر الدراهم مطاقيا و بينناول ما على وزن حمسة وستة و كلما يتناول ما على وزن سمة و إلا أنه تغيير باعتبار العرف و لأن مطلق اسم الدراهم ينصرف إلى نقد البلد عرفاه كلما لو اشترى شيئاً بدراهم ولهذا قلنا: إنه يصح البيع و وإن لم يبين صمة الدراهم الان البيع المعرف إلى نقد البلد و إنه معاومه وإن الدسواء مطلق اسم الدراهم إلى نقد البلد الدراهم بوزن سبعة و كون معراً بالدراهم بوزن سبعة و فإذا قال: إلا المها وزن حمده من المكيلات، فياه إذا أقر بنيء موزون أو محبل مشلا بحنطة و ثم الله المها صفة كداء فإنه يسح و وإن كان مفصولاً فحبل مشلا بحنطة ثم المال الهارا على صفة كداء فإنه يسح و وإن كان مفصولاً فلا يباد تقرير اعتباراً

<sup>(</sup>١) مكدا مي ط. وكان مي الأصل وم عدم .

<sup>(1)</sup> وفن قد إلا أمها ملي صففاً

لآسم [والعرف] أما باعتبار الاسم] [الآنه ذكر الحنطة مطلقة في الإقرار، وأما باعتبار العرف، قلا بعد المرف في تعين صفة من أوصاف المعتطة عند ذكر الحنطة مطلقة في معاملاتهم حتى يتصرف مطلق الاسم إليهم، ولهذا لو المشرى شيئًا بعنطة في الفعة ، لا يجوز البيع ينون بيان الصفة ، فكان المفر به مجملاً في حق الصفة باعتبار الاسم والعرف جميعًا ، فأى صفة ما بين كان بيان تقرير باعتبار الاسم والعرف جميعًا ، فأى صفة ما بين كان بيان تقرير باعتبار الاسم والعرف جميعًا ،

1018 - هذا إذا كان تقد البلد الذي أقر فيه وزن سبعة ، فأما إذا كان وون عبسة ، كما في خواوزم وان دراهم بلدهم وزن خمسة كل عشرة دراهم بلدهم بوزن خمسة كل عشرة دراهم بلدهم بوزن خمسة ثم زيد عليه متقال أخو ، خمسة مثاقيل ، وكانت اللراهم في الابتداء على وزن خمسة ثم زيد عليه متقال أخو ، فصار على عشرة تزن سبعة مثاقيل أم زيد عليها مثقال أخر في رمن عسو رضى الله عنه فصار كل عشره منها نزن سبعة مثاقيل ، واستقر الأمر على هذا إلا بخواوزم ، فإنهم ما نعمل خمسة ، وتقد بلدهم كذلك ، كان هذا بين تقرير باعسار الاسم والعرص فيصح وإن عصمت ، وتقد بلدهم كذلك ، كان هذا بين تقرير باعسار الاسم والعرص فيصح وإن مغمد ولا ، ثم أم أذ ذكو ذلك ، مفصولا ، وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بينه مئز مه مبعة حتى لم يصح بينه مئز ما مئة ورعم بوزن سبعة باعسون يخرج عن المهدة؛ لأن قوله : عدد في السراهم والدنائير كفو أن الدراهم والدنائير مورونان شرعًا على ما قان عليه السلام : الفضة بالفسسة مثل بمثل وزن بوزن والذهب بالذهب مثل بمثل وزن بوزن الأ كان فوله : عدد أن الدراهم موزونة شرعًا على ما قان عليه السلام : الفضة الدراهم موزونة شرعًا على ما قان عليه السلام : الفضة الدراهم موزونة شرعًا بمثل بمثل وزن بوزن والذهب بالذهب مثل بمثل وزن بوزن الوزنة والذهب بالذهب مثل بمثل بمثل على ما قان عليه السلام : الفضة الدراهم موزونة شرعًا ، كان قوله : عدمًا فيهما غرطًا مخالقًا للشرع ، فكان لذوًا .

<sup>.</sup> (٩٤) ما بين المعقوفين - قط من الأصل وأثبتناه من طء ف م م.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو عوامة في أحسنته أمن طريق أبي حرية - وحق الاعته ٢/ ٢٧٣٦- ٢٨٩ به وابن ما بده في حيثه ٢/ ٢٥٨٧ حديث (٢٢٥٥) ، وابن أبي شبيبة في أحصنته ٢٩٨/٤ حليك (٢٠٥٠٦) المقتط الأول فقط، وحيد الرواق في أحسنته ٢٠٥/٨ حديث (٢٩٨٧) وأحسد في "حسيد" ٢/ ٢٦٦) حديث (٧٥٤٦) وأحسد أيضًا في احسناه ٢٧/٨ حديث (١١٤٨٧)، وإسحاق بن المويد في حسيد ٢/ ٢٥٤٦.

<sup>(</sup>۲) ونی و کان .

كل مائة درهم حمسة وستين منقالا لا سبعين منقالا، فالجواب فيه كالحواب فيما إذا قال: إلا أنبا ورن خمسة إن ذكره مقصولا لا بعدق إذا كان نقد بلدهم يزن كل مائة سبعين مثقالا، لأنه بيان تغيير باعتبار العرف، وإن كان نقد بلدهم يزن كل مائة حمسة وستين مثقالا، كان مصدقاً وإن كان مفصولا، وقد يكون كذلك، فإن الوزن يختلف ماحتلاف البلدان، فإن وزن سعرفند أكبر من وزن بخارى، ومنجات محرفند أرجع من سنجات أهل بخارى.

حدًا إذا ذكر قوله: هي ما يدخل في المائة تقصان خمسة مفصولا عن إقراره، إذا ذكر مقصولا [عن إفراره، أما إدادكر موصولاً]" بإقراره، فإنه يصح بباته على كل حال.

الا ۱۹۹۳ ما حقال: وإذا كان الرحل في طدنقدهم مختلف، فأثر أن لقلان عليه مانة درهم عدداً، فهو على أقل الغود ورثاً، وإذا دعى الطالب الزيادة، كان الغول قول المقو مع يهند، وإغالوم الأقل لان الأقل حيفن، والزيادة مشكوك فيه، فبلزمه الأقل أبهذا، وكان بتزقة من قود مختلفة، والكل في البلد نقود مختلفة، والكل في الرواح على السواء، فإن الخلع ينصوب إلى الأقل ورثاً، وطريقه ما قلنا، والإفراد والخليا في الدواح على السواء، فإن ما باع شبنا عائمة درهم، وفي البلد نقود مختلفة، وكلها في الرواح على السواء، قالبع ينصرف إلى آلا أقل النقود ورثاً، حتى لا يجوز البيع والمنكاح في هدا نظير البيع، فإن من نزوج امراة بحالة درهم، وفي البيد نقود مختلفة، والكل في الروح سواء، الا ينصرف النكاح إلى أقل النقود، وحتى كانت مختلفة، والكل في الروح سواء، الا ينصرف النكاح إلى أقل النقود، وحتى كانت التسمية فاسادة.

1978 - ولو أن رجيلا بالكوفة أقر أن تفيلان عليه مناتة درهم يتص عددا. ثم قال: من تنقص دائق إن كان فوله هي تنقص دائق مفصولا لا يصبح، وإن كان موصولا يصبح؛ لأن فوله: هي ننقص دائن استشاء معني، فيعتبر بالاستئناء صريحًا، وذلك يصبح موصولا لا مفصولا، كذا ههنا.

<sup>(1)</sup> ما يين المعقومين سائعة من الأصل وأثبته من ظ، ف، م

<sup>(</sup>٢) ما من المفوقين سالط من الأصل و أنشاء من ظر، ف: ع. ا

قال: آرأیت لو قال: فقلان على ألف درهم أبیض ینقص نصف درهم و إن قال: خلك موصولا بصح و وإن قال: مفصولا و لا يصبح و لأنه استثناء معنى فیعتبر بالاستثناء صریحًه و بأن قال: فقلان على ألف درهم أبیض (لا نصف درهم و وفلك بصبح موصولا لا مفصولا و كذا مهنا – وائه أعلم بالصواب -

# الفصل الناسع في الإقراريشيء مبهم

#### «ذا الفصل يشتمل على أنواع:

19761 - النوع الأول: إذا قال: لقلان على وراهم كثيرة، فعله [غلانة هواهم؟ لأن هذا أقل الجمع الصحيح، ولو قال: له على دراهم كثيرة !!" عشرة دراهم في قباس فول أبي حنيفة؛ لأن العشرة أقصى ما ينتهى إليه اسم النواهم، وبعد العشرة بذكر باسم الدراهم، وقالا: بلامه ماثنا درهم، والمعنائير الكثيرة عند أبي حنيفة عشرة، وصندهما عشرون، فهما اعتبرا النصاب فيهما، وفي "الجامع الأصغر": لا بعد حتى يكون معه شيء أنس.

19740 - وثو قال: كذا كذا وهماً، لزمه أحد عشر؛ لأنه أقل عدين، وليس بينهما حرف المعلف [ولو تال: كذا وكذا درهماً، لزمه أحد وعشرون]" وكذا هذا في الدنائير والكيلي والوزش، هكذا ذكر في الأصل [.

وفي الفدوري: وفي انوادر هشام! : قال: سمعت معمداً يقول: إذا قال لفلان: على كذا وكذا درهما، أو قال: كذا وكذا درهما، فهما عندي سواه، ويلزمه أحد عشر درهما، لأني إغا انظر إلى قوله: درهما، فهو أحد عشر، قلت له: إذا قال: كذا وكذاء فهو أحد عشر، قلت له: إذا قال: كذا وكذا وكذا وكذا درهما وكذا وكذا

۱۹۳۶ - ولو قال: كفا وكفا ديناراً ودرهماً، فعليه أحد عشر منهما من كل واحد النصف، كأنه قال: أحد عشر درهماً وديناراً، ولو قال: أحد عشر ديناراً وأحد عشر درهماً لزمه أحد عشر درهماً من كل واحد منهما.

<sup>(1)</sup> ما بين المعقوقين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظء ف • ع • ـ

<sup>(</sup>٢) ما بين المطولين ساقط من الأصل وأثبتاه من ظ ، ف ، م .

1978/- ولو قبال له على مال عظيم من العواهم، فبعلت مناسا دوهم في فويهما، وأنه يدكر للجيد لول أبي حيفة في الأصل ، فيل الهو لتعولهما، وقيل: يقرمه عشرة فراهها، وذكر الدرم الإمام شمس الأثابة السرخيلي الأصح أن على قوله: يبسى الأمر على قول عمر في القفد والفيل، فإذا المعيو يستعظم العيل والعمل الا سنعظيمة

وحكى الناطقي في وتقديم عن الوادر إلى سنده على قور أبي يوسف: إدافيا، الفلان على أبور أبي يوسف: إدافيا، الفلان على أبوران مثلان على أبوران وقال . مان عبس مأن عبس مؤلى المؤلى المؤلى

19184 - وفي الوادر هشاه اللى محمد، ينا قال الفلاد على مال لا فليل ولا كثيرة فرية مائنا درهم، ولم قال الفلاد على مال قليل الرسة درهم، ولم قال الملايا على مائل، فعلم أن يتمسر مدرهم، وقر مال: على زحم المسادرهم، أو جل أثب درهم، أو علم ألف درهم، أو قريب من ألف درهم، عهدا تلة بخمسمالة وردهة شيء الأله أكثر الألف وقريب من الألف، وكذلك هذا هي العصب والرفيعة، وكذلك هذا من الكيل وقوري والتياب

١٩٩٨ - وذكر فيسس الأنسة السرحسين في تساح تتناب الإفراز (١٥٠١ - الفلاد على السرح تتناب الإفراز (١٥٠١ - الفلاد على تدرية والميا سبته و العيد على تدرية أو قال المستوفًا مضاعفة أو فضيال الماد أربعون المستوف على شياه كثيرة والرامة (أربعون شينة) والموقال المراد على شينة والموقال المستوف المستوف

٥١] ما بين العقوقين ساقط من الأصل وأنبت من طرف فعد جرد

<sup>(27</sup> ما بين العدوقير ساقط من الأحس وأنك من طريق عرب م

#### توع أخوز

١٥٦٥- إذ قال. لملاز على حراء تم قال: إما هيك به حو الإسلام، إن قال ه لك مقصولاً لا يصار ، وإن قال: موصولاً يصام ؛ لأمه إيان نعيير باعتبار الدره ، إن كان صاف تقديم ماعتمار الحفيفة ( الأنه إذا قبال: لفلان على حق، لا يراديه في العرف حق الإسلام عديرادمه حفوق مالية يلتزماب فيسا بينهو بالمالية، فهو معلى فولغا ارد هذا بياد تغير باعبار العرف فبصح موهمولا لامفصولا

١٩٦٥٠ - وردًا قال. الفيلان على عسمي فيؤد، حق مكان مقا إقرار التاديم خلي عبده حتى إم الدعى القراله شركة مي العبداء وأنكر المنوا. كان القول قول المنو مع عينه ا بحيلاف ما أو قال: الفيلان حق في عيدي قاق إفراراً ببعض العبد له حتى لو قبل الفقوة غلب بەندىن لايمادق.

والعرق: إن كلمه أعلى كلمه إيحاب في الممه والذي يجب في لدمه "أألدين، فكان هذا وقرادًا بالدين على عبده من هذا أو جده فأما قوله الفلان حق في مبذي والا مراويه الجباب الحق في الكمية ، ووقيام الوبه إلجاب الحموص العان، ولهذا مستصيم من الحي أن يقول العلاد على حق الأنالة لا فيضت فيها لحقوق، ولا يستقيم أن يقول " لقالان في حق: لأن إيحاب الحي في غير "" الحو لا يصبح، فكأنه قال. بعص هذا العبيد لملات بينان ندرين

١٥٦٥٠ - وإذا أنه الرجل أن لفلان مقًّا في جمعي هذا، أو في أمني هذه، والاهي الطلاب حقًّا في الأمقاء وإن لقو وحلف على فلدن فإدا حلف على ذلك وبري على (ق وويالصدو لأبه إفوار بمعين هذا العبدو أو ببعض مده الأمة فيفسر بها أو أقر له بيذا العبيد، أم يهده الأمه ، وحداث إذ العمل الطالب الأمه ، وحلصا المقر على ذلك ، با ي على العيدة لأبدلا برسي الأمق فقندادعي الدالمقراء هذا العيدة أوالعص هدده قال ادعاهما الطائب، يجبر انشر على البال، ولا ينظر إفراء الله الدهوي الطائب كلاهب: لأنه ما

<sup>(</sup>٨٠) وفي ف أفي اللامة المبد الدين .

المقاوف أتياءن فني وفي طاطيراهم

الاعاهما، قف صدق في الفراية لامحاله، إلا أنه ادعى الزيادة. فإذا لم يقبت الزيادة لا حلف الفرايفي الإفرار بأحدمه على حاله.

وكذلك إذا الاعلى طالب أحضهما ، فقال: أحلامه الدو لان ادعاء أستهما تصاديل ادفيما أقر له والإقوار يتأكد بالتصليق، وإذا أقر الرجل بعق في دار في بلده لأخره بجيرعلى أذ يسمى مقدار منها ما شاءه قإلا امنع بالقاسى عاذا يصنع، سيالي ذلك في قصل النفرقات إن شاء الله تعالى - .

ولو فسو الحقي، فقال: هذا الحدّة أو الباب المركب أو هذا أبدا، من غير أوض لم بحدث ، وله حوّ في أصل الغار، أو أيت لو مين التوب او الطعام الذي في هذه الدر. تصدقه ، ولو قال: له حق في هذا البستان، ثم عين نسرة هذه النخلة، لم يصدف، وإن عين تسعلة بمير الأرض نو بصدي، وإن قال: بأصلها صدق.

١٩٦٥٣ - ولو قبال: نه في هذه الأرض حق، ثم قبال: [أجبرتهـا أباهـنـــة] " يزرخها يصدق، ولو قال: له في هذه الدار، ثم فبسر بالسكن لم يصدق إذا قال تغيره بالفارسية: تو بر من بيست درم ست، فم قبال: عنيت من صناجة منيزان، يعني لك حجو ميزان عذرين درهما الاجباق.

عبد في بدى رجل دقال: فغلاد فيه شركة، أو قال: هو شريكي فيه، فهو بينهما نصفان، وثر قال فلك لرجلين، فهو بينهما أثلاثًا.

# نوع أخر

### في تسمية بعض ما أقربه:

١٥١٥٤ - قال في إقرار "الأصل"، وجن قال الفلان على مائه وهرهم، فالمائة من الفراهم عندنا، وقال الشافعي "القول في المئة قوله، وكذلك او قال : منة ودينر، أو قال، مائة وقشير حصلة، فذكر شيقً من المكين أر المورون أو المعدود المتفارب، وتو غال: مائه وعدد او مائه وشاة، أو مائة وثوب، أو مائة وتوبد، والقول في بيان المائة

<sup>(</sup>١) مَخْفَا فِي هَا فِي رَائِقُ فِي الأَصْلِ أَعْلَمُا أَنَاهُ مِنْهُ أَنَّ

و في الوادر التراسيسة عنة عن أبي بوسف. إذا قبال. تصلات على ألف درهم وعبد، وأب ين الوادر التراسيسة عنة عن أبي بوسف. إذا قبال. تصلات على ألف برهم وعبد، وأب ين الله والله ألف ويناه والله ألف ويناه والله إذا قال عنى عشرة والمراس، فهو أحد عشر توليات إذا قال ولايتهم هذا أبولا ألله ولا ألف ولا ألف ولا ألف ولا ألف الراسة.

ه ۱۹۹۵ - وتر قبال فقلال حلى مانة وتلانة أثواب فالكل تياب؛ لألا قولة: أنواب يسلح تسبيراً غالبه من المعدد نفاة وها الملانة واشلانة بحلاف قوله: وبا وتوباله الأنه لا بقسح في الشغة تعسيراً المعانة المهمدة الأنه اغالله لا تكون ثوبا، ولا تؤريه و وكر شبح الإصلام في شرحه اصلا للحريج حس ها، المماثل فقال الدكور عقب المعدومي عبر المكبلات والوزونات والعدديات الشارية إذا كان مذكوراً بحرف اثو والا يحمل عسيرا لما قلمه كم تعلقهم المائة وثوب، فإن القوب لا محمل تفسيراً لما قبله لكون ما كرواً بحرف الواو، وجمل تفسيراً لما قبله عن في قراء الواو، وجمل تفسيراً الماقية عن في قراء الواو، وجمل تفسيراً الماقية عن في قراء الإواء على مفارة والشائل.

### نوع أخوا

10 30 1 وفاقال: لمان جزء من دارى و قوليه الديان وله أن بقر به نسامه وكذات الديف واله أن بقر به نسامه وكذات الديف والبعدس والطائفة والقطعة ، أسا السهر فهو عند أبي حباعة السامس وكان فالسهم إفا أطلق، فهو السامس عند العرب وكان أهل الحاهلية لتحرون الجزور لنقطار ، وكان بسمول كل سهم السم وكانوا بسمول السلس سهماء وعن الجزور بالبيان وأنه سنقيم أن فتال: مهم من سهمان ومن تلاته أسهم، ومن عند المهروكان قالمو،

## نوع أخرا

ولم يعينها، قبل للمقررة: أدع أبها شنت، وأقم البينة، واستحلف، فإن الدى شاة ولم يعينها، قبل للمقررة: أدع أبها شنت، وأقم البينة، واستحلف، فإن الدى شاة يعينها، وصادقه المقر أخذها لتصادفهما عليه، وإن كليه في ذلك وعين غيرها ما يقال المسقر له: أقم البينة عليها فإن أثام أضدها، وإن لم يفسها حلقه، فإن مكل، فقد أقربها للمقرله، فيأ حذما المقرنه وإن حلف، فلا شيء للمقرله؛ لأن التي ادعاها المقربه شاة لم عليها في رد المتر إقراره فيه، وإن لم يدع المقرنه شاة بعينها، أمر المقر ما بينهان الإجمعال منه، فإن لم يبن، فللمقرله أن يحقه على جسيع الفتم، فإن ما كل أحدها لمتربة على عند، فإن حلف على حسيعها، صار المقرنه شريعًا في عنده، فإن كان عنده عذرة صاده في البيان، فإن من المبين، فإن ولد بم يبينوا وحلوا على العلم، فللمقرله عشر الغيم، فإن ولد بم يبينوا وحلوا على العلم، فللمقرله عشر الغيم، فإن ولد بم الخساب تبعًا للأصول، وكذا سنر، الحيواذ وانوفيق ولعروض.

مه ۱۹۸۸ و ولو قبال. له في دراهمي هذه عسرة دراهم، ودراهمه مانة للمقر له عشرة دراهم، ودراهمه مانة للمقر له عشرة دراهم وزن سبعة، ولا يعبدى المفر له أنها هي الماقصة شباء وإل كان فيها زيوف، فقبال هي منها صدق؛ لأنه أنه طعامي هذا كر حتطة، فإذا طعامه لا يبلغ كراً، فهو له كله، ولا يضمن الزيادة؛ لأنه أصاف، لإقرار إلى العين، لا إلى الذمة، وبمتحلف القراما استبطلت من ذلك الطعام شبئاً لجوار أن يتكل، فيصير مفراً به، ولو كان العمام كواً والمباء فهو له، وإن كان أزيد مراكر، فله مياكر، فله مياكر،

ولو كان في يدي رجل عشر من العنم، فقال: لعلان فيها شوكة شاة، ثم ماكت الغنم في يدائقر، فقال نفقر له: أنت خلطت شاكي بغنمك، الم يعددق على ذلك، ولم يضمن الفر شيئًا؛ لأنه، أقر بالجنابة إنما أقر بشوت الشوكة.

وفي "الأصل": إذا قبال: لقبلان على عشيرة دراهم ودائل، أو فياك: فيبواط، خاله الله والفيراط من آلفصة، ولو فال نقلان على عشرة دانير ودائل، أو قال: قيراط

فالدانق والقبراط منأأ أالذهب

90709 وفي المنتقى اعن أبي يوسف: إذا ضال. لضلاد عبي دينار ودانق، عالمانق من الفضة، ولو قال: له على قفيز حنطة، فهو بقفيز البند، وكذا الأوقار والأساء، ولو قال وهو بسغداد: على درهم طرية، فعليه درهم طرية، ولكن بوزان بغداد، وكذلك إذا قال وهو ببعداد: لفلاد على كر حطة موصلية ( معليه حنطة موصلية " "ولكن بكيل بقداد، والحاصل أن في جنس هذه المسائل يجب وزن البلد الذي أذ فيه وكيله، ولكن على ما سبى من ذلك الجنس -والله أعلى-.

# نوع أخر

### في الإتراربين كذا إلى كذا، ومن كذا كذا إلى كذا:

1077 - إدافال: الفلان على ما بين درهم إلى مائي دوهم، أو فال: من درهم إلى مائي دوهم، أو فال: من درهم إلى مائتي درهم، فعلى قول أبي حتيفة: دحلت العابة الأولى ثمت الإقراره والا تنشل التنابة الثارية، متازمه عائة والمه قوت عون درهما، وعلى قول أبي يوسفه التناخل الفنييتان تحد الإقراريس كفا إلى كدا، ومن كذا تخذا إلى كذا "ويلرمه مائنا درهم. أم على قول أبي حتيفة إذا وجب النقصان باعتبار العابة، فإنما ينفص الغاية الثانية فكراً عصواء كانت الغابة الثانية من أفضل المائية، أومن أخصهما في رواية، وفي رواية من أفضل المائية الأولى دكراً.

برانه: بذا قال. لذ الان ما عشرة تنابير إلى عشرة دراهم ما بين كر حطة إلى كر شحيم بنقص عن الدراهم والشحير، وفي رواية بنقص عن النشفير واحتطة، وهذا أصح، ولر قال: ما بين كر شعر إلى قر حنفة ما بين عشوة دراهم إلى عشرة دنائير، فههنا ينقص عن الدنائير، وعن الخنطة بانقاق الروايات عن أبي حنبقة، وعندهما: يازهه الدلان.

<sup>(1)</sup> ما بين المفوفين ساقط من الأصل وأنبتاه من طب ف م م

<sup>(</sup>٣) ما مين المشرفين سيقط من الأصل وأنسناه من قله فسيام.

<sup>(</sup>٣) ما بين الفوسين في الأمل فقط،

١٩٦١٠ - وفي المنتقل بشرعين أبي بوسف في الأمالي) : إذا قال الرجان لقلاق على ما بين شاة إلى بقرة؛ فإن أن حيفة قال . ليس عليه شيء ، سوله كان بعينه أو بغير عينه، فهما عليه، وثو قال: ما بن درهم إلى درهم، فعليه في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف بلزمه توهمان.

# نوع أخرفي الإقرار بدرهم في درهم أو مع درهم أوقيل درهم، وما أثب ذلك:

١٩٦١٤ - قال في الأصار أوا قال لفلان على عشرة دراهم في عشوة دراهم، وجعله على وجوءً: إنا قال القراء عنيت بأنفي أمع أو قال: عنيت الواو، فعليه عشرون هرهماً، وإن قبال: عنيت به على، لزمه عنشرة أوإن قبال: عنبت به الضرب لرمه عشرة أأاعند علماها وحمهم انه، وكذلك إداقال: نوى حقيقة كلمة في "وهي الظ فينة لؤميه عشرة ؛ لأن الدراهير لا تكون ففر فا للدراهم، ولو قال: على براهم في فيفيم حنطة، لنامه درهم واحد؛ لأنه أفر بالدرهم ديًّا في الذمة [لأن كلمة على للإيجاب في الذَّمة)" وما في ذمنه لا يكون مظروفًا في شيء اخر ، فتعذر العسل يحقيقه كلية الفراب فلغتار

وعلى هذا يفاس جنس هذه السائل حتى لو قال: لفلان على فقمز حنطة في عشرة درمهم، لزمه قهيز حنطة لا غير، ولوقال: له على عشرة دراهم في عشرة دراهم في عشرة دنانير، فهذا وما لو قال: عشرة دواهم في عشرة دراهم سواء، وأو قال: له على درهم مع درهم، أو معه درهم، أو قبله درهم، أو بعده درهم، فعليه درهمان، ولو قبل: قبل درهم أو يعدو درهم، ذكر في الأصل: أنه يلزمه درهمان، ورأيت في العص الكتب أنه ينزمه ترهبوه ويكون معناه قبل ترهم يجب علي ولم يحب بعدوه وبعده درهم بجب على وقم يجب على بعده .

<sup>(</sup>١٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأثمتناه من طب ف. م.

٢٦) ما بين المفتولة في ساقط من الأحيل وأثبتناه من ظاء ف ه م .

وتو قال: درهم وفرهم أأو قال: فرهم تمهوهم على، أو قال: درهم فدوهم كزمه درهمنان، ولمو قال: دوهم درهم]" لزمه درهم واحد، وكذلك إدا قال: نفلان على درهم على درهم، فزامه درهم والحداء وثو قال: درهمان، نم درهم قزامه ثلاثة، وكذلك على المكس.

<sup>(</sup>١٤) ما بين المُعَوَ فين سافط من الأصل وأنشاء من ط ، قــه م

## الفصل لعاشو في الحياروالاستثناء والرجوع

10771 - ورز أقر الرجل أن لقالان على الف دوهم على ألى بالخبار ألاة أيام، أو أكثر، فإن المالية بالرجل أن لقالان على الف دوهم على ألى بالخبار أو كذبه ؟ لأن الخبار صاد مشروطا في الإفرار ؛ لأنه لم يذكر مع الإفرار سبب وجوب المال ، بل آفر بالألف مطلقاً ، والإفرار تصرف لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه الأن المقصود من فسخ الإقرار آ وانستراط الخبار في تعمرف لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه ؛ لأن المقصود من والحلع ، وإنما فلنا : إن الإقرار عصرف لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه ؛ لأن المقصود من فسخ الإقرار فسخ المقربه ، والمقربه عالا ينفسخ بعد وقوعه ؛ لأن المقصود من فسخ المنظر الفسخ المقربه ، والمقربه عالا إنفسخ بغد عالى بالإقرار حتى بفسخ الألف في الفسسة مد كان بالإقرار حتى بفسخ بفسخ المنطق الرفوار ، المنزف أن الإقرار إعجار عما كان وليس بإبجساب بهسخاً ، وإذا كان من هسو المقصود وهو المقوبه ، لا ينفسخ بفسخ الإقرار ، لم يكن الإقرار محتمل من هسو المقصود وهو المقوبه ، لا ينفسخ بفسخ الإقرار ، لم يكن الإقرار محتمل للقسخ

فإن قبل: الإقرار مما يحتمل الفسخ بعد وقوعه، فإنه ينفسخ وه المقرقه فلنا: الرد من المقرقه لمبس بقسخ الإقرار و لأن الفسخ وفع الشيء بعد نبوته، وتكفيف المقرقه المقو في الإقرار ليس يرفع الإقرار عنى نفسه ، فإذا صح التكذيب في حقه ظهر أن الإقرار لم يكن فابقًا من الأصل في حقه ؛ لأنه الفسخ بعد وقوعه بخلاص البيع ؛ لأن البيع تصرف يحتمل القسخ ؛ لأن ما هو المقصود من البيع وهو الملك مما بنفسخ بالفساخ البيع ؟ لأنه تابت به ، والمقصود من السبب الحكم ، فإذا كان الحكم قابلا للفسخ كان السبب فابلا للقسخ .

<sup>(</sup>١) مايين القوسين في الأصل لقط

1975 - حداً إذا شرط اللقر الجبار الفسه فأما إذا شرط الأطابار المعفر الده لم يذكر محمد عدًا العصل في الأصل ، فالود ويبغى أن لا يثبت لدالحيار «الان القصود من النسراط الخيار المنظر له أن لا يتزمه حكم الإفرار ، ومذا تالت به من خير خيار ، أن يرد إفراره ، فلا يلزمه حكم الإقرار ، فلا يفيد إنبات الخيار له .

هد إذ أقر المثال مطعقًا، ولم يبن السبب، فأما ردابين السبب وأد فال: لفلان على أنف درهم من قرض أو عصب بعيد، أو مسهلك أو وديمة عينها، أو مسهلكة على أنفي باغيار، فالخيار باطل، والمال لازم؛ لأنه وإذ أبي السب إلا أن اشتراط الخيار فيما بين من السب إلا أن اشتراط الخيار فيما بين من السب لا يصبح ؛ لأن سبب الوحوب إن كان المتهلاكا، فالاستهلاك، بعد أخفته لا يحسل انفسخ ، فلا يصبح اشتراط احبار فيه، وإن كان قرضاً أو غصباً بعيه ، أو وديمة بعينها، فكذلك لا يصبح اشتراط احبار فيه، وإن كان قائلا المفسخ بالرده لأن حل من أنسخ للمغر البد من غير خيار، وأن يرد ما ناص، فيمسخ القرض والفصد ، وقلا لكن في اشتراط اختر فاندة.

1938 - ويوف الدائلة على أنف درهم من نصابع على أن القريد بالحيار، هل يستبع على أن القريد بالحيار، هل يثبت الخيار " ثم بذكر محدد هذا الفعل في الأصل الدن حاتب الفرد إلخاذكر على جائب القر أن الخيار، لا ينبت له الخيار؛ لأنه على الخيار، لا ينبت له الخيار؛ لأنه على الخيار، ولا شاء أنه الخيار ولا الخيار ولا شاء أنه عبت مني مسبد الوحوب، وهو النسر، واشتراط الخيار في سبب الوحوب، وهو النسر، واشتراط الخيار في سبب الوحوب، وهو النسر، لأن هنا الشتراط الخيار في سبب الوحوب، وهو النسر، لأن هناك شيار مشروط في الإقرار، واشتراط الخيار في الإقرار لا يستقيم، فإن كذه المؤدن الخيار في الخيار، فأراه هو أن يقيم به على الخيار في الإقرار، له يذكر محمد هذا الفصل في الأصل الأن البيئة إن سمع إذا ترب على دعوى الأصل الأن البيئة إن سمع إذا ترب على دعوى صحيحه، ودعوى خارس المار مها لا تصح، ذكان الناقصة

<sup>(</sup>١) والرس العقوض منافظ من الأصل وأنشد من ف ب ب م

<sup>(1)</sup> فكد في طاف يه رئان في الأصل الأنابطيع أن يكون استهلاكًا ..

<sup>(</sup>٣) ما بن المفوض سائط من الأصل وأثبت من هـ د الدرام.

بيانه: أن مقر بشراء بأن مقتضى إقراره بوجوب ألف في ذمته ؛ لأن الثمن إلا يجب في ذمت الله و الثمن إلا يجب في ذمة المشترى إذا كان الشراء باناً ، أما إذا كان للمشرى فيه خيار ، لا يملك الشمن عليه بالإجساع ، فإذا ادعى الخيار بعد ذلك ، يصير متناقضاً ، ولأن المناقضة ترتفع بتصديق المقر له ، ومدون تصديقه لا ترفع ، ومع المناقضة لا تصع الدعوى ، وهذا بخلاف ما إذا ادعى البيع بشرط الحيار ، وجعد البائع ، فأقام المشترى بينة على الخيار ، حيث تقبل بينته ؛ لأن هناك لم يبق من المشترى إفراد بشراء بات ، لا نصا و لا اقتضاء ، خلي نما المغالدة .

#### مسائل الاستئناء

الاحداد الاستئناء صحيح بلا خلاف، واستئناء الكبر من الفليل صحيح في ظاهر الرواية عن أصحابتا، وعن أبي برسف آنه لا يصح، واستئناه (الكل من الكل باطل، واستئناه الفليل من الكل باطل، واستئناه الفليل من الكثير آلا خلاف الجنس لا يجوز أباساً، وهو أول محمد، واستئنى منه باطل، واستئنان وهر قول أبي حنيفة وأبي يوسف: إن كان من المستئني والمستئنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عفود المعارضات، بأن كان كل واحد منهما يجب، في عقود النجارات في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستئناء، حتى لو قال: لفلان عني ألف مدم إلا دينارا، أو قال: إلا كر حنطة أو إلا عشرة أفلس، كان الاستئاء جائزاً، ويطرح قدر فيمة المستئنى من المستئنى منه يجب في الذمة في عفود التجارات في الذمة في عفود التجارات، بأن كان المستئنى منه يجب في الذمة في عفود التجارات أو كان يجب مؤجلا ومؤجلا، والمستئنى لا يجب في الذمة في عفود التجارات أصلا، أو كان يجب مؤجلا حيوان، أو ما أشد ذلك، لا يصح الاستثناء أصلا، والاستثناء ثكلم عا وراء المستثنى، وليس بوجوع، إد الرجوع عن الإقرار في حقوق العباد لا يصح، ويصير تقدير قول وليس بوجوع، إد الرجوع عن الإقرار في حقوق العباد لا يصح، ويصير تقدير قول الرجل: لفلان على تسعيماتة وخصيون الرجل: لفلان على تسعيماتة وخصيون ورحاً الفلان على تسعيماتة وخصيون فرداً وطلاء ومن أفر باللون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أى المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أى المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أى المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أى المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أى المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أن المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أن المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أن المالون، واستثنى شيئًا، ولم يين أن المستثنى من أن المالون، واستثنى في على الميناء والمياد الميناء والميناء و

<sup>(1)</sup> ما بين المعووين ساقط من الأصل وانتشاه من هذه ف م م.

وحهين: أذ كان المقر له في المالين واحداً، فالقياس أن يعسرت الاستثناء إلى خال الله على خال الله واحداً، فالقياس أن يعسرت الاستثناء إلى خال الله واحداً والله والاستناء المال الأول إذا الله واحداً الله واحداً الله والله والل

10737 بيانه . فيما إذا قال الدلاق على أنف درهم، ولفلان أخر على مانة دويار إلا درهما، ولفلان أخر على مانة دويار إلا درهما ، ولفلان أخر على مانة دويار إلا درهما ، وهذا كله قول أس حبشة وألى يوسف، وعلى قول محمد : إلى كان الدلان لرجل واحد . فالاستئام أيصوف إلى جنسه ، وإن الدال الافاتال رحلين ، لا يصبح الاحساناه أصبح ، ولو قال . عبلان على أنف درهم، ولهيلان أخر على مائة دينا رالا درهما من الأنف ، فالاستئام يتعرف إلى الى فدر همة الأنه صرح به

10.73A ولو قال: لعلان على ألف درهم إلا مائة و خسبين، دكر في رواية ألى مائيمات الشائد و الاستئناء بين المائة و مسيدة الأمائية و الاستئناء بين المائة و المستداه المنائدة و ين الافراد و ين الشيئين، فإنه يتبت أقلهما، وهي رواية ألى حفص، يلزمه نسعمائة؛ الأن الشك في الامتشاء يوجب الشك في الإقراد، مكانه قال: لقالان على تسعمائة أو تسعمائة وخمالون، قالوا: والأول أصدر لان شك دين في الاستئناء فاحراً.

14.374 ولو قبال: لقبلان على ألت دومم إلا مائة درهم و مشرة شايير إلا أيراند، كان المائة درهم و مشرة شايير إلا فيراند، كان المائة درهم والمستسوة شائير إلا فيرانط استثنى كان المتشابة من الألف كان المستسرة الدراند، وهي مائة درهم، والمسطوف على الاستشاء المستشاء من الاستشاء والمراند، وقوله إلا فيرانط استشاء من الاستشاء والاستشاء، والمسلوف على الافراد، وقوله إلا فيرانط استشاء من الاستشاء والاستشاء، فاستحق الميرانط بالأحس، والأصل في

<sup>(</sup>۱) وقورات وإدائات التال لرحل .

١٦١ ما بين المفرون كفط من الأصور وأثبته من طاء فعاد م

ج18 كتاب الإثر في المستندة في به تعالى: ﴿ الْعَمَالِ ﴿ الْحَدَّاهِ وَالْأَمِنَاءُ وَالْرَحِيُّ جَرَاهُ الاستنداءُ في الاستنداءُ في به تعالى: ﴿ وَالاَ أَلَّ مُوا إِنَّا اللَّهُ عَلَيْهُ مُوا وَحَمَّمُونُ لا

جراز الاستئناء من الاستئناء في به تعالى: ﴿ وَإِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مَا يَجَارُهُمُ الْخَصَاعِينَ لَ - مَمْ أَنَّهُ \* الله تعمالي: سنتيني أن توقَّ مِنْ مَهَلَكِينَ، وأَسَنَتْنِي أَمْوَأَنَّهُ مِنَ الدَّحِينَ. • - فالتحقيق بالصَّلَكِ: \*

۱۹۷۳ - ولو قبال، تفاول على ألف درهم وساله دیدر إلا مانه درهم و عشره در برای دید علیه نامیدن در مهم نسمون در آزاد و از عملی اهمان همی آف درهم و عشم هادر در علی افغاند در هم و در ته همان الا گفت در عبود کمان الاستنت و باطلاع الانه آفر به لیار در جل و احمال و المستشی من جسم المان الازاراء فیصد فرا الاستنتام إلی طال الآول و واده عبود برای اشار الازارات دید عبد استنام لکی مزارات فارد.

1978 - وبرة أن المكان عنى الرحمة والرائد ومعلة واقيد حطة والياء المطة واليه الدوياء فالاستئناء فعير السعير حارا عن كر الشعير عند أن يوسف ومحمد، وعنى قول أي حدثة الايجوز، واستئناء كو المتطاء بالس بلا ضلاف الأنه السناء الكني من الكراء وجه قول أي حيثة الله و خل بين الإقرار وبن الاستناء كلام لغو قمصة و قال بلحصه الاستناء، وعبار كسالم قال الماكن على ألب در هوسسجان فه و الحيدات إلا سائة درهم الجمه لواليسنا إلى قوله الكار حلطة وإلى كان لا يقيده على ألف درهم بالقلال إلى المناتاء وحال القوله الكلام، وصار كانه قال القيدة على ألف درهم بالكلام إلا بالناناء وحالت بصح الاستنساء، علا تصبر المناه، داميلاء تحلاف المسلم الاستناكر، ولا يقصد هها إلا الله بالله الكارة الكلام والانتهام المناتاء وحال الكلام والانتهام المناتاء الكلام الله المناتاء وحال المحد للتناكر، ولا يقصد هها إلا الله بالكارة الكلام والمناتاء الكلام والانتهام اللهاء الكلام اللهاء الكلام المناتاء الكلام المناتاء الكلام المناتاء الكلام اللهاء الكلام المناتاء الكلام المناتاء الكلام ا

١٩٥٧٣ وله ١١لي: لفتان على أقاد درهم أساءه. الفارلا منته درهم، لا يستخ الاستثناء؛ لأنه لا ينبق ميذ الكلام؛ لانه لا حرية فيه ليستعمر منها، وعن أبي يوسفه: أنه يصح الاستشاء؛ لأن هذه الكلمة بمناهم لاستدراك الغلط، ولو قال: لمالان على منة درهم فاشهده الدليه طفلان إلا عشرة، والاستشاء باطل الأنه الاستشاء الكسد لوجوب، وبنك بمع الاستثنائه ولو قال: لفلان على ألف ترهم إلا عشرة والمم، فضيفها ياه، كانت عليه الالف كلها؛ لأنه أقر بالألف وادعى قصا، العشرة، ولو قال: ولا عشرة دراهم، وقد تضيبها إياه (فعليه الأنف ولا عشرة) لأنه استناء العشرة فعسح الاستناء ، م عدة ، القضاء على استثناء العشرة، والعظف يكون بعد نقدير العطوق عيد، وأو قال: له على ألك درهم ولا درهم فقيضتها إياه!" كان الاستاناء صحيحًا، لأذ قوله: فيصيفها ينصرف إلى الألف لا رقى الدرهم للتأليث، وبنتي ذكر" اندرهم مطاقًا، فكان لاستثناءاً لا دعوى لفضاء،

1939 - ولو قال له على درهم عبو دائق من صن يعل قد قضيته إيامه كان علمه درهم، كذا قضيته إيامه كان علمه درهم، كذا قال في روايه ابن سلسمال و الآنه أقر بارهم، واستثنى دائقًا ادس قصاده عام يقبل دائز و الآن قوله : من نسى بعل سار حاصلا بينه وسن دعوى القضاء، فصار كانسكوت، وكان دكر الدائق مطاقًا، فكان استثناء، وقوله غير دائق وتقسين دالل سواء، وهو استثناء، ولو قال في تعلال على أنف درهم إلا أن سدو لي الله أو إلا أن أرى عور ذلك، فالإقرار باطل.

۱۹۹۱ وفي المنتفى : وقال أبو حنيفة : إذا قال الرجل: تفالان على مائة عربه الإنقال الرجل: تفالان على مائة عربه إلى المنتفرة ولا في المنتفرة وما أسبه ، أو حب الربادة على التصف واحداً [من المسمى والان استفاء الشيء استفاء الأقل عرفاء فإذا وجب النصف والبادة دراساء فقال استفلى الأقل [\*\* ومن أبي بوسف : إذا قال: للمائة على عشرة دراسم إلا للصهاء عيدا نظير فوله الملائة على عشرة دراسم إلا للصهاء عيدا نظير فوله الملائة على عشرة دراسم إلا للصهاء عيدا نظير فوله الملائد على عشرة دراسم إلا الله عليه المنافر فوله الملائد على عشرة دراسم إلا الله عليه المنافر فوله الملائد على عشرة دراسم إلا الله عليه المنافر فوله الملائد على عشرة دراسم إلا الله عليه المنافر فوله الملائد على عشرة دراسم إلى الله عليه المنافر فوله المنافر على عشرة دراسم الله عليه المنافر على عشرة دراسم الله المنافر على عشرة دراسم الله الله على عشرة دراسم الله على عشرة دراسم الله على عشرة دراسم الله على عشرة دراسم الله الله على عشرة دراسم الله على عشرة دراسم الله على الله على عشرة دراسم الله الله على عشرة دراسم الله عشرة دراسم الله على عشرة الله على الله على

<sup>15)</sup> ما بين العلم في الناقط من الأميل وأنشاه من طاء في داها.

<sup>(</sup>١٤) حَكُمُا فِي الأَصِينِ وَصَاءِ فِينَا وَأَكَادَ عِنْ مِنْ أَنْ فِينَ مِلْكَ الأَلْفِ مَعْتُمُ أَن

 <sup>(</sup>۳) هاده على ام الدوني الأسار وطارا عكان لاب المسالا «موني «ميد»، دوكيان في موف. عكان الاستثناء به الامون القصال

<sup>(</sup>د) رني ه اين (

<sup>(2)</sup> ما من المعمولين محمد من الأصل وأنشاه من طاء فيما و

10140 - الحسن بن رياد في اكتاب الاختلاف التي رجل قال نغيره. لك على الصادرهمالا خمسمانة وحمسسانة ، قال أبو يوسف عبد جميع الألف، ولو قال: لك على حمسمانة وخمسمانة إلا خمسمانة، عالاستناء جائز (وعليه خمسمانة ، والاستناء) من طهممانة وحمسمانة .

1974 - وفي اللئفي : قال أبو يوسف: إذا أقربتي، بعينه، واستني غيره من صفه، أو من غير صفه، «الاستك، باطل، وبه أيضًا يُراهيم هن محملة إذا قال: لفلان على ألف درهم إلا يعضها، أو قال إلا طائفة منها، أو قال، إلا مالا، قال: ما أقربه من فيء، فهو جائز، ولد قال: إلا سهمًا، وفي قياس قول أبي حيمة اليئرم، خمسة الاسماس والان أبا حيفة بجعل السهم عيارة عن السدس، وعدهما: يلامه نصف الذار لان السهم عباره عن التصف عدهما.

1977 - وفي أوادر هشام عن محمد في رجل قال لعيره. لك على ألف درهم وضح إلا مائة درهم للهرجة، إذا في قياس قول أبي يوسف ينظر كم يستوي السهرجة بالدولير، فإن كان يسوى كل ماؤة منها أربعة دنائير، ينظر كم تسوى أربعة دائير بالوضح، فإن كان يسوى ثمانين، دعليه تسعمانة وعثرون وضحاً.

وقال محمد: فأما في قولي ، فيلومه الألف الوضح كلهه ؛ لأنهما نوعان، ولو قال: له على ألف درهم غلة إلا مائة وصح، فعليه تسعمائة علم، في تولهم جميدًا.

1974 - وفي أنوادر لمن سيداعة اعن أبي يوسف: إذا قال: ما في هذا الكيس من الدواهم، فيهي الملات إلا ألف درهم، الإنبالي، عان كان فيه الف درهم وريادة، فالزيادة للمقراله، والألف للمقراء قلت: الزيادة إن كذرت، فإن كان فيه ألف درهم لا عبر، أو كان فيه أقل من الألف، فالدواهم كلها للمقراله؛ لأن هذا استتناء حميع ما أفو معا بالاستناء باطل

١٩٦٧٩ - وهي المنتفى : إذا قال الرجل اهذا الدار تفلان إلا بصبياً منها، وإنها تفلان، فإن وصل كلامه بأنه قال: طلان تسلعة أعشارها، متلا ولهدا عشرها، مهو حائز ، كما قال: وإن لم يصل، فلمت أحيز، قوله معد ذلك فيها، وبقال للمقر له بالدار

<sup>(</sup>١) ما بن المقرين سافعة من الأصل وأستاه مراط، فساء م

آفر المناحب التعليب بما شنت لأن له تعليمًا فيها، فأقراء وسم ما حو، وليس المراد من قوله: إن وصل الكلام، إن وصل قوله إلا تصياً بأصل الكلام لومن قوله: وإن لم يصل إن لم يصل قوله ولا تحليمًا بأصل كلامه لأنه لو لم يصل قوله إلا تصلي بأصل الكلام]"! لا يصلح الاستثناء أصلاء فكيف يقال المعقر له باندار: أفر لصاحب التعليب بما شنت. وإنحا المراد إذا فسر التصيب، فإن وصل النفسير بأصل الكلام يعتبر تفسيره، وإن نم يصل الا يعتبر نفسيره، ويقى الإفرار بالتصيب عنهما، فيرجم في البيان إلى لمراه بالدار.

- ۱۵۹۸ - وفيه أيضاً. إذا قال: للنالان على دينار إلا مانة درهم، كان الاستشاه باطلاء الآرا المانة درهم، كان الاستشاه باطلاء الآرا المانة أكشر من دينار، ولو قبال: له على درهم إلا رطل من زيت أجرياً المان وكذلك لر قال المه على درهم إلا قربة ماه، كان جائزاً، قال: الأن النس يتعاملون على هذا الميمطى هذا درهما إلا قيمة فربة من ساه، ودرهما إلا قيمة رطل زيت، قال: استحسل أن أجيز من هذا قدر ما يتعامل الناس به فيما بينهم [وأما ما لا يتعامل الناس به قيما بينهم [وأما ما لا يتعامل الناس به قيما بينهم المناس ها قدر أجيزه.

ولو قبال. له على هشيرة أرطال زيت إلا وطن سيسن، كبان الاستشاء باطلاء وكذلك لو قبال: له على عشرة أرطال سمن إلا درهمًا، كبان الاستفاء باطلاء وكذلك إذا قال: له على كر حيطة إلا خسية أرضك من زيب.

وقيه أيضًا: رجل فال: لفلان على عشرة دراهم إلا درهم زائفه فإل على فول. أبي يوسف للمقولة عشوة مراهم جهاده وللمتر على القرله درهم زائف بأحده به: وهي قياس قول أبي حنيفة "كلمفرله غشرة دراهم حياد.

ولو قال: له على عشرة دراهم إلا مزهمًا ستوقاء فإذ للمقر له عشرة دراهم إلا قيسة درهم ستوق، وهذا قول أبي برسف، وهو قياس قول أبي سيفة "بضًا -واقه أعلم-.

<sup>(1)</sup> ما بين المعدوقين سافط من الأصل وأبشاه من ف ف ف م . .

<sup>(</sup>٢) هكذا في الأصل، وفي و: الجرول، وفي ظ الخذة أوفي الحاشية. ألجانه أ.

<sup>(</sup>٣) ما بين المعطوفين سافقة من الأصل وكراما من شاء ف. . م .

<sup>(</sup>٤) مكتافي لا وفء وكان في الأصل وم: أبو بوسف.

#### مساتل الرجوع:

101/14 - قسال في أالأصرات إذا قسالان على ألف عرفهم الأنابل المسالان على ألف عرفهم الأنابل خسسات فعله الشد، بل خسسات فعله المسالات فعله ألما من خسسات أسود، فعله ألما من كان الحيد والرديء الأصل أن كالسه ألانا بل أإذا دخت بين مقدادين، قوت كان المقر له تنان، يقزمه المالان حسيمًا، المحدا حتى أو اعتلف، وإن كان المقر له و حداً م إن كان المجنس مختلفًا ترمه المالان جميعًا أيضاً ، وإن كان الجنس متحلمًا لرمه أكثر المالي وأفضلهما ، بينه فيما إذا كان المقر له واحداً ، وقد المحد الحسى فيما ذكر لا من مسأله الايش والأسود والجد والردي .

وكذلك إذا قال: نقلان على درهم لاء من درهمان، لزمه درهمان استحسالًا، بياله فيما إذا كان القراله و حلم، وقد اختلف الجنس، إن قال: لفلان على كر حيقة، لا، بل كر شعير، فإنه ينزمه كلاهما، وكذلك إذا قال. لفلان على درهم لاء من ديدر، بلرمه كلاهما.

بيال فيما إذا كان المفر له اثنان، والجنس محتلف، إذا قال: لفلان على ألف دوهم لاء بل قد لان إذا هو على سالة دينار، لفلان على كر حلطة لاء بل لفلان أخر على كر شعر، وبينه فيما إذا كان المفر له اتنان، والحنس متحدًا، وذا قال: أذلان على درهم لاء بل لملان)"

۱۵۱۸۲ - ولو قال: لفلان على محتوم من دقيق ودي، لا، بل جواده"، فهو جوادي في شرح الشافعي، وهن الحسن بن زياد في كتاب الاحتلاف، وإن قال: لفلان على دقيق جوادي لا، س خشكار، لزمه الجوادي، كانه حمله جنث واحداً

١٥٦٨٣ - ولو قال: كو حنطة لاء مل كو دقيق لؤمه الكوال لاختلاف الجنس-وفيه أيصًا لك أنف درهم فعز العبد، لاء مل تعن الجارية لم ينزمه الأنف واحد، ولو قال: لفلان على وطل من بنفسج لاء بل من حيرى برماه: لأنهما حنسان، وكذلك لو

<sup>(1)</sup> ما بين المقومين ساقط من الأصل وأنَّت من ظاء ف م.

<sup>(</sup>٢) مكدا في الأصل وكان في في جواري أرقى م البواري المكدا الاحتلاف في الأنفاط الأثية .

ألك. حمل من سمن غمر الاعبل من سمر بقر فرماه، وقو قال: لفالان على ألف درهم من فرار من سمن غمر الاعبل من سمر بقر فرماه، وقو قال: لفالان على ألف درهم من فرنيه اكل و سد سهما أدب درهم الأنه أفر بكل و احد سهما الف درهم و الأنه أفر نكل واحد سهما الف درهم و الأنه أفر نكل واحد سهما المف من فمر جارية واحدة، وأنه منصر و أن يشتريها من هذا تم يرول عن ملكه وتصير احديث للأخر، فيشربها منه، ون أقر الثاني أنهما للأول، فعله المنه واحدة للأول و الإيمان كان وكيلاله في اليم، فكان الإفراز لواحد

10344 - ولو أن رحيلا له على رجل عبيرة دراهم بيض وعيدرة دراهم بيض وعيدرة دراهم سوده قفال رب الدين : اقتصيت منت درهما أسودلا، بل درهما أبيس، أو على المكنى، أو قال الدين قد اقتضاعها على لزمه اقتضاء درهم أبيس، ولو كان الدين عشرة دراهم وعند ة دنائير، فعال رب الدين ، فتضيت منك ديناراً ، لا، بل درهماً ، وعال الدين لا ، لا ، بل فعصيت درهماً و ديناراً ، أو مه اقتصامهما.

واعلم وأن الإقرار والاقتصاء إفرار بالسين على نفسه الاعراب من طريق اعتضاه الدين، فكل جواب عرفته في الإفرار بالدين، فهو الجواب في الإفرار بالاقتضاء، وقد فكرة الجراب في الإفرار بالدين في أول هذه المسائل.

وفي المنتفي إبر هيم عن محمد؛ رحن في بديه ألف درهم، فال. هن للملان لاء بن لقلان، فهي للأول وهو شاهد فلآخر، ولو فال. أو دعلتها فلان لاء من فلان، فهي للأول ويغرم للناني مناها

16340 وبيد أيضاً الن مساعة عن محسدة رجال في يديه عبد، فعال: هذا العدد مصارة لفلان عندي، مع قبل العدد وقال العدد وقال العدد وقال العدد وقال العدد إلى فعلم الله عندي، مع قبل العدد وقال العدد إلى فعلم البيد، مصاربة لفلان فلافون قول الفر والعدد قدر وقال العدد العدد والمحدد قد العدد العدد العدد والمحدد في ألى يوسف إذا قبل العدد الألف مرهم أودعنها فلان لاه من طلان، والأول عالماء فأعمما اللابل، والمحدد المحدد الهام المقدد وإذا تعالى المقرد وإذا كان على المدوم إليه على المقرد وإذا كان على رجل صك فيه عائم دوست العرب مائة دوسه فالدوس الدين : قد بعضت مثل عشره دراهم

من هذة العبلك لأنه بل من هذه الصبك ، هإنه بلز مه عشرة و احدق و المغياضين، هم المشهون أن يجعل العشرة من أي الصكرن شاء.

١٩١٨٠ - وأو كانا لرحل على وحل مانة درهم، وعلى رجل أخر مائة درهم أخرى، وكل واحد مسهما كفيل عن صاحب، وكار مال في حسن على عدة، أو كانا في صك واحده فقال رب الدين؛ فيضت من مذاعته في بل من عذا لزمه لكل واحد منهما عشرة؛ لأنه أفر بالقبض من رجلين، ولكل واحدمهم حق على حدة، فبلا يصدق على إبطاله حن أحدهماء ولا كذلك الفصل المتقدم، وكذلك لو كملا عن رجل واحدار جل واحده فقال وب الدين؛ ثمضت عشرة من هذا الكفيل، لا، بل من هذا الكفيل تزماه

لو كان لرجل على رجل ألف درهم، فقال رب الدين للعدون: وفعت إلى منها مانة بملك، ثم قال: لاه بل أرسلت بها مو علامك إلى، فهي مائة واحدة: لأنامور دراهم أرسلت بها إليك مع فلان، وقوباً بعنيه ملك بعسرة دراهير، فيقال الطالب. مسدقت وقيد دخلت هذه في هذه الماثة مسدق والأن من عليه المال واحده وهذا يصلح داخلا في إفرار المطلق.

١٥٦٨٧ - قال العفيه أبو حيض الهندوائي. هذه إذا قال المديون لوب الدير عشرة أرسات بها إليك مع علامي بغير حرف الواوا في أوله [فأما إذا ذكر حرف الواوا في أوله]" أوعشرة دراهم أرسلت بها (نيث مع غلامي، وعشره دراهم بعثك ثرياً بها، فقال ر ب الدين: صنفت، فهذا إفرار بالمانة والعشرين"؛ لأن الواو للعطف يقتضي الغايرة، وكان الشبخ الإمام تحم الدين التسفي بقول. هذا وحم حسن، وكان يقول: ذكر في بعص روايات هذا الكتاب بعير حرف الوار، ولو كان به كفيل، فقال: فيضت مثل مانة لاء بل من كفيلت لزمه لكيل واحد منهما مانة و لأنه أفر يقيض العبل من وحليء وكال واحد منهما مطالب بالدين، مخلاف الرسول؛ لأنه لا شيءعليه، وإن أراد أن يحلف كل واحد منهما على ذلك لبس له ذلك؛ لأنه أفر بالشفى منهما، فلم يصح دعواه غير ذلك، والاستحلاف يترتب على دعوى ممجيحة.

<sup>(</sup>١) مايين العفودين ساقط من الأصل والتشاه من طاء ف ، ح

<sup>(</sup>٢) وفي ط والعرضيُّ

١٨٨ فالم وفي المتفيل . رجة النشري من أخر مناها، فصال المنوا فيصيف الثمان من المشرى، تهم قال بعد ديك فان له على ألف درجه ، فقاصصت بها له يصادق ه لأك الفعاءاص أأأ الايمامي أقبضها وأوافلان فعالمتوافيت انتك أنتمان تهرفال بعدادك فاستطنك به صارق، وكارثك لو قال فقا يرفت إلى جنها، ولو فالع ذكر القصياس، فقال أأف قافسهكان بأندي أندي لان لك على تصورها القيدية من أبابه فالربعية وُلك فالداف صب منف صائدتي في الإطال وعلى هذا إلا فالله المباشرين منث الشمر والايرس فاصطبتك بأنف كالت لك على والد يصدي، ولو قال المتوفيد مك الثمن والا بن فاستصنك بدون كالرائك مي صدق

قال هشاه في الوادرة . ميدون أبا يومف يقول. في رجار. فال القدفيطين م الدين عشرة والدوافص والفنل فالوأم حديمة المددحين ادا وصل الكلام إل احتلفاه كماكال يعفر بالشي

١٨٨٥- قال حسام: سموت محمداً بقول: إذا قال: مصلب والآنا غلاماً أبيهم والاويا السودوقال ايلايه علاه واحدابيهن وإناقال عصبت فميصاه لايا بنا في طفأه فهم نهامي لهما حميجي وكفيك إذا قال. ثوب منا مي لابغا نديء أو قال: يولد هو وي، لا، يل قرابسي ، قال محمد، إذا وحم عن مغنس بهمه عليه ، وإدارهم مراالوع حملته واحلة أفصلهما حراته أعلماء

### لفصل الحادي عشر في الرجل أقربال دفع إليه رجل لأخر

١٩٦٠ - رحل في بديه أنف در هم، قال: هذه الألف لقلاد هذها إلى قلال و قاره أقراً " الدافع أن الأنف لقلان، وهو كان مأموراً من حبهم بالدفع إلى القرء فإن الألف تكون ذلاول. لتصادفهم عليه، وإن أبكر الدافع ذلك كله، وادعى الألف لضمه وهم الألف إلى الأول دون السائل ؛ لأن الله أفر اللأول بناءك في الألماء، والاعتقى بالبد لا غيره ولو أتو لك بي بالنك أبصاً لا يسح قراره للذبي في حق لأول، فههنا أولي، وإذا دفع إلى الأول هل بصدر كاذاني إن دفع يخبل قضاء بصحن للغالي، والكن بعد أذ يعمف الناس مالله ماكنت مأموراً بالدقع من جهة الأول فحلف فأما إذا تكل لا مضمن الظائي شيئًا، وأما إذا دفع بقضاء على تول أبي يوسعه: لا يصمن، وعلى فول محمد يضموه فلوا المهذكر محمدا لخلاف في هذا الفصاري كتاب الإقوارس الأصل: وإلى دكره في الحدمل تم قال في إقرار الأصل اللوديعة والعاربة سوء، قاله: وأما ذكر في الأصل مستقيم على قول محمد، غير مسلميم على فول أبي يوسف الأذ وضع المسألة في الذراهم، وه أورة الدواهم قرص والقر بالقرص قلدتي بضمن قلثاني سواء مغيراني الأول بشضاء أو بغير قضاء بالإجماع لما تبزن وفي فوديه فراها يضامن لمتابي همدأني ووسف حصل إذا الذفع إلى الأول بعير قعماء وفأحا إذا معمي يقصطه لا يضمن وقلا يستقيمها والتسوية على قول أبي يوسه عدواما على قول محمدة بصس للنفر للتائل في الوديعة حصل الدمم إلى الأول تقضاه أو بغير فصاف كنما في القرص ، ويستقيم هده النسوية عني قول محمده وإغا يستقيم النسوية على قول أبي يوسف بين الوديعة والعاربة إذا تنانت العاربة حيواناء أوخيتًا من العروض، قايه مي هذه الصورة اللفر لا يضمن للثاني إذا حصل الدلع بقضاء عند أبي يوسف: الوديعة والعاربة في ذلك سواء، وإذا حصل الدقع لي الأول بغير قضاه يصمن لتسي في الوديعة والعارسة.

<sup>10</sup> رمي تو إمراز الدامع

الم 1919 - حدا إذا بدأ المقر بالإنرار بالذك المطلق، وتنى بالإقرار بالدفع، فأما إذا أبداه بالإقرار بالدفع، وثنى بالإقرار بالذك المطلق، بأن قال : هده الألف تضمها إلى فلان، وهي لفلان، فهدا على وجهين : الأول. أن يقر الدانع بكونه مأموراً بالدفع من جهة فلانى، وإنه على وجهين أيضاً، إن صدفه التنم في كونه مأدوراً في الدنع من جهة فقر، فالمقر بالحيار، وإن شاه دفع الألف إلى الثانى لكونه ملكاً له بتصادقهم، وإن شاه دفع إلى التافع لكونه ملكاً له بتصادقهم، وإن شاه يكون الدافع وكبلا وإن أنكر الثانى أن يكون الدافع وكبلا بالدفع من جهة لا يدفع إلى الدافع ؛ لأنه لا يشهد وكالمنه، لما أنكر يكون الدافع وكبلا بالدفع من جهة لا يدفع إلى الدافع ؛ لأنه لا يشهد وكالمنه، لما أنكر الشافع بشيئا؛ لأن المالات وتكن يدفع إلى الوديعة على المالك وكالنه، وإذاره الوديعة على المالك المضمن لموكيل شبئاً ؛ لأن المالات مستودع ود الوديعة على المالك ، والمستودع إذا رد الوديعة على المالك

1919 - قاما إذا أنكر الدائع أن يكون مأموراً بالدنع من جهة التاني، وادعى الألف فنفسه، ميانه يدفع الألف إلى الدائع، ولا بضمن للتاني سواء دفع إلى الأول بقضاء أو بغير قضاء، أما إذا دفعه طفها، قلائه أقر المناتي بلك مطلق، ولم يقر أن الملافع ضعب منه، أو كانت وديمة للثاني عند الثانع، وأخو للأول بالوديمة لما أقر أنه دفعها إلى الأول بالوديمة لما أقر أنه للشاني، فكذا إذا أضر ثلاول بالوديمة من طريق الأولى، وأما إذا دفع إلى الأول مدير طفاء، فكذلك لا يضمن للثاني، فكذا إدا أنه ثلاف ولم بقل: إن الأول دفعها إلى الأولى؟ مو في المالان، ودفع إلى الأول [م] قرار، أنه تم قال: آلاً عن الأول [م] قرار، أنه دفعها إلى، ودفع إلى الأول [م] قرار، أنه دفع إلى الأول [م] قرار، أنه يضمن لناني، وههنا قال: لا يضمن للثاني.

والفرق: أن في هذه السالة الاولى تبت كونه ماخوذًا منه ياترار في البد؛ لأنه أقر أمه دفع الألف إليه، وإقراره أنه دفع الالف إليه إقرار صحيح، لأنه إفرار على نصه من غسر أن ينتسمن إطال حق على أحد، وإنا صح إقراره بالدفع إليه، صار الدفع الثابت بإقراره كالتاني، همانًا، ولو عاينا الدفع إليه، ثم إنه أفر للشاني، ثم دفع إلى الأول، لا بضمن للثاني؛ لأن الدفع حصل إلى الماعوذ منه، وقد قال علمه السلام. «على البدام

<sup>(</sup>٢) ما بين المفقوفين ساقط من الأصلي وأشيناه من ظرو ف و م

<sup>(</sup>٢) هكدا مي لأميل بقط .

أعدنت حتى نردا"؟ وأما في تلك المسألة كم يثبت كون الأول مأخودًا منه يرقراو ذي البلد صريحًا لأن صاحب البدلم يتر صريحًا أنه أخذ منه وأو دهم إليه ولا ضرورة للإهراد بمطلق الملك له وإذ ليس من ضرورة الإقرار بملك مطلق له أن تكون الأول مستحردً منه [ية واز أن الألم للأول، إلا أن المقر أخذ من الشامي لا من الأول، وإن لم ينبت كون الأول ما عودًا منه [10] يصير ضاحة للناني بالدفع إلى الأول طائفة الأنه دفع مال انشاني مزعمه إلى الأول طائمًا وأن سبب الضمان إلا أن بشت كون المدفوع إليه ما عودًا منه . والمرتب ذلك ههنا.

10797 وإذا قبال عده الآلف لفلان أقرضيها فلان، وادعاها كل واحد منهما، فإنه للذي أقر به له أو لا الأن إقراره للأول عالمي بده صحيح، ويشت كون الأصل ملكاً للأول، فالإقرار للباني حسمل في منك الأول، فلم بحصل في حق الأمل ملكاً للأول، فلم بحصل في حق الأرار "ويصمي للثاني عندهم جميعاً، سواه دمع إلى الأول بقضه أر بغير قضاه الألق الإقرار "بسبب الفيمان كالغصب، فقد أفر يجريان سبب الضمان يته ويين الثاني، وإقرار كل ينبال حجمة في حقه، وله أن يحلف الثاني بالله ما كنت وكيلا بالإقراض من جهة الأول، فإن نكل ثبت كونه وكيبلا، فلا بضمن له، وإن حلف، فم بشبت كونه وكيلا.

1919 - عبيد في يدى رحل أقر أنه لصلاذ باعتِه ضلافاً نحر بألف درهم باذن الأول، وصدقه الأول في ذلك، فإن أمر الشاني بذلك، فالعبد للمصر، وعليه التمن للأول، وحق القبص للنالي، وإن أنكر الثاني الأمر بالبيع من حهة الأول، وادعى العبد

<sup>(</sup>١) ذكر مصاحب أتفقة الأحودي ( (١/ ٤٠٣) فيد، وأحال إلى البوطان في أحت "، فعال ا

و طلبت آخر به البرطق في الرف بالمطولا، أخرجه الزطاق في السنة (۱۹۹۳ حديث (۱۹۹۷)، وطلبت آخر به البرطق في الرفاع ا و الماكم في مستفرك (۱۹ م) حديث (۱۹۹۵)، والغارس في استنه (۱۹۹۲) والبياض في استنه (۱۹۹۲)، والبياض في استنه الكوري (۱۹۱۲)، والم ۱۹۹۱، والسائق في الكوري (۱۹۱۲)، والم (۱۹۲۱)، والسائق في الكوري (۱۹۲۲ حديث (۱۹۲۲ حديث (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲ مایت (۱۹۲۲ مایت (۱۹۲ مایت (۱

<sup>(</sup>٢) ما من المقوفين سابط من الأصل وأثبتناه من ط، ف، ع.

<sup>(</sup>٣) مكدا في الأصل، وكان في ظار الأن الإقراض"، وفي م الأن الإقرار رضاءً

المنصدة والاول تدعى العدد للفسه العداد والكر الأمر بالبيع و فالعبد بدلع إلى الاول. ويكن للسفو الروائدة والكول المسد من المسد والقرائد المسد المسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد المسد والمسد المسد المسد المسد المسد المسد والمسد والمسد والمسد والمسد المسد المسد المسد المسد المسد والمسد والمسد والمسد والمسد والمسد المسد والمسال المسد والمسال المسد والمسال المسلم المس

1919- وإذه أقر الرحل الدهلة العبد الذي في يديد لدلات عصبه علال الفراله من دلال أخراء إنه يقضى به للمقر الأول، ولا يقصى للمقصوب مه بشيء من العبدة لأن الإقرار للمعصوب مه حصل في ملك الأول، فلم يضح إقراره لمعصوب منه في حق الأول، في دام الديد الرائز الأول، والا يصدر الأسمود، مدة بذاء مدواء فع إلى الأول القصاء أو نغير فصاء، وهذا الحواب طاهر قسا إذا حصل الدفع إلى الأول لفضاء ، مشكر وبما إذا حصل للدم يعير فضاء.

1918 - ووجه الإشكال: أنه أقر للتالي علك مظلق، ولويشت كنول الأول ساخودًا منه ولفريشت كنول الأول ساخودًا منه والإنشار بالد: أن القر لما أفر الأول غعيب، فقد أفر يكونه مغمول في مدنقسه ، فيكون مفيمون عليه ، وإنه حكم الأخذ، فقت الإفرار بالأخذ منتصى الإفرار بالفيمان، وثبت الأحدى الفرقة لا من المغموب منه ولام أفر أن الفر له قاصب ، وصبح عدا الإفراد من بيش الأنه أفر له على نفسه ، وما دام القر له على المحمور أخفه على المعموب منه ويكون أحد من الفر له لا محالة، فنبت كون القرلة مأخودًا منه ، فحصل الرد على الأخود منه ، فلا يضمن لا محالة ، فنبت كون القرلة مأخودًا منه ، فحصل الرد على الأخود منه ، فلا يضمن للذه الد

1935 - وإذ. قال: هذه الدابة لفلان أرسل مها إلى مع ملان و ديمة ، و ادماها كل واحد منهم، فوانها للأول، فإن قتل الأود، ليسمت لمي و ادعى الرسول، فيهي للرسول، فإن كان الظر له غاتاً ، وأواد الرسول أن بأخذها لنفسه، نسس له ذلك .

١٩٦٩٨ - وفي أنوادر ابن السماعة عن أبي يوسف: إذا فال الرجل: عده الدامة تقالان أوسل به إلى مع فالان، فإنه تردها على الذي أنو بها لد، وبدفع فيمتها إلى الذي دفعها إليه إنه أنكر أن يكون للمغر له، قال، وفي قياس فوق أبي حنيقة: لا بدفع إلى الذي زعم أو دفعها إليه شيشًا.

1939 - وفي المنتقى أ: إذا قبال الرجل الغيلام على ألف درهم جناس يها فلان: أو أرسل بها إلى مع قلان، فإنه يغرم لكل واحد مهما ألف درهم، وأو أن رجلا في يديه صبى، قال. هذا الصبى ابن فلان غصبته من فلان أخر، وادعى أب الصبى أنه أمنه وادعى المخصوب منه أنه عبده، فيضى به للأب، وهو حر ثابت النسب، ولا يضمن للدنى، وكذلك إذا قال: هذا الصبى لبن فلان أرسل به إلى مع فلان، كان الإبل للأن إذا إذا إدعاء، دون الرسول.

• ١٩٧٠ - وإذا أقر الخياط أن هذا النوب في يعد تقلان أرسعة إليه فلان، وكل واسد متهما يدهب، فإن النوب للمغر له الأولى، وإذا دفع النوب إلى الأولى، ذكر في كتاب أي سليهان: أنه لا نفسهن على قبل أبي سليهان: أنه لا نفسهن على قبل أبي يوسف، لا لاستفيم على ذول محسد، ويبخى أن يقسمن على قوله، وإن حصل الدمع إلى لاول بقصاء أنه لا يستفيم على ذول محسد، ويبخى أن يقسمن على قوله، وإن حصل الدفع يقيضاه الأنه أقر أن النوب ودهة عنده للنائي، وذكر أنه لا يضمن للثاني في ثول أمي يوسف، رعلى قبل محسد: هو ضامن، وهذا الجوب إثما يستفيم إذ كان تأويل المنألة أن الثاني سلم النوب إليه وديعة لا للخيط، حتى يكون مقرآ بإبداع الشائي، فإذا دفيعه إلى الأول يقضاء قاضي، تكون المسألة على الاختلاف، فأم إذ أن أثر أن الثاني سلم النوب أنه يجب أن يضمن للتاني، دفع بقضاء أو بغير تنساء عددهما؛ لأن الثرب مصمون في يد لأجير المشرك (لا أن يكون المهلاك بأمر لا يكن لتحرز عنه، فيكون الإفرار للثاني أنه سلم إليه ليخيمه كيفرار أنه المهلاك بأمر لا يكن لتحرز عنه، فيكون الإفرار للثاني أنه سلم إليه ليخيمه كيفرار أنه المهلاك بأمر لا يكن لتحرز عنه، فيكون الإفرار للثاني أنه سلم إليه ليخيمه كيفرار أنه المهلاك بأمر لا يكن لتحرز عنه، فيكون الإفرار للثاني أنه سلم إليه ليخيمه كيفرار أنه.

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وم، وكان في قل أصلمه إليه اوتي ف السلمه إليه .

عصب من المائي، ويحب أن يضمن المائي، هاكذا حكى من الفقية أنى جعفر، وذكر في يعصى روايات كتبات الإشرار: أنه لا يضمن للشائي في قبياس قول أبي حنيفة وأني يوسف، وهذه الجواب مستقيم على قول أبي حيفة الأن المال أمانة عند، في بدي الأحير المسائة دبيل على أن قول أبي حنيفة في مسائة الوديعة تظير قول أبي يوسف فأما لا يستقيم هذا الحواب على قول أبي يوسف، الأن المال مضمون على الأجير المشترك عند، إلا فيما لا يكي أنصر عنه .

1946 - وإذا أقر أن هذا الترب سلمه إليه علان ليقطعه فسيط، وحو لقلات فادعاد كن واحد منساء فإن لتوب للذي سلمه إليه ، وهو القر له الأولى لا أن أو لا باليد للذي سنسه، وصح هذا الإقرار منه ، فيلا مصح إقراره معد دلك للناس في حق الأول ، ووفادته التوب إلى الأولى الا يضمن للناس، سواء بعع بقضاء أو بغير قضه ، مفذر صابو أقر أن هذا النوب سيمه إلى وهو نقلان سواء، وإذا قر أنه استعمر هذا اللوب من فلان معت به إلى مع فلان، فهو قلسلولة الأول، فإن دفع إلى الأول بغير تصاء، يضمن للناني بالإجماع، وإدا دفع نقضاء، فالسالة عنى الحلاف بين أبي يوسف ومحمد.

١٥٧٠٢ - والو آفو أن فلاتا أناه بهذا الشواب عداية من صلاف وادعاه كل واحمد متهما، فهو للذي أني به ، ولا يضمن للتاني بالدفع إلى الوسول دفعه إليه نفصاه، أو بغير فضاده الآن تب كون الذي أنواء فأخروا ماه بإهرام في البدوالدفع في المأخود النه لا يوجب الصحاف وإلفه أعلمه .

1994 وفي المنتقى عيسي براثان عز محمد الدروي وجرف بياه مال دفعه إلى فلان معيارية بالتصف، وقلان غانب، فيرقاء بعد ذلك. قد كنت أبطانت عيما كنت أشررت به بدلان من هذا المال قيس تدسم شيء، إضاهو المبلان آخر نصعه إلى مضارية بالقصد والقراكة الاكور حاضوه فقال: صيدقت أنا وقعه البك، فاشتر بعد وج ، واربح عليه الدشتري به وربع عليماً "كو حصر الأول، فالمل الأول على المضارية ، وما كان

<sup>195</sup> ما بين للمقومين ساقط من الأحول وأنشيه من فقاه فياء هر.

من ربع، فهو بين المقر والمغرانه الأول تصفان، ولا شيء للمقر له الناني، وإلكي يضمن المقر المشاد، وإلى يضمن المقر المشاد، وإلا أن الحرار الأول أوجب في المال حشا الملاول، وبالإقرار الأول، أوجب في المال حشا الملاول، فصاد وبالإقرار الخالي بين أن الحق للثاني، وصار مائعً المال عن الثاني والإقرار الأول، فصاد وبالاقرار الأول، فصاد وإنا كان المال للأول والأرج، وإذا صار ضاءً المثنى، لا يكون لمتاني شيء من الربع، وإنا كان المال للأول والأن إقرار، قد على حالة الآنه لم يجحد له إلا في حال عبيته، ولا يصل الجحود وإلا وأن يكون محاطبة له بالجحود، فيقول: با فلان إلى من المول على مذا الألف التي أقروت لك بها مضاربة لمبناً، وإنها هي تفالان، فإن كان الأول قال على عذا الرجه، فيهو أيضًا ضامل للأول على مذا الرجه، فيهو أيضًا ضامل لأول منزل ما قاله والاربع لواحد منهما، والذي ذكرنا في المفارن كذلك في الوديعة إذا قال: هذه الألف وديعة لغلان، وفلان شائب، ثم قال المفارن كذلك في الوديعة إذا قال: هذه الألف وديعة لغلان، وفلان شائب، ثم قال: بعض الأول؛ لا لا يجحد في وحهه.

100/48 وذكر من المتنفى أيسا بعد مده المسألة رواية أبن سماعة عن أبي يوسف : في رجل في يديه عبد أنه أهد لفلان بن فلان الفلاني، ثم قال: أو هست أنه ثهذا المرحل أو عنه، وهبت ، فضيت به للآخر، وكان به ألا يبيعه ويعتقم، ريعوز أمره فيه، كما بعجوز في عبده، فإن قدم الأول، وادعى الإقرار، أبطلت ذلك كله، وقضيت للأول، وضمنت الذي كان في يديه قيمته للإخر، لأنه أبطل وديه به بإقراره، وفكر بعد مقه السالة يروية أبن سيدعة عن محمد؛ وجل أقر أن هذه المآل الذي هي يده وديعة غلان، ثم أكذب نفسه، وأشر يها أرجل أخر، وملقى له الأول خالب، والمال هاتم يعينه، في مناه المال هاتم يعينه، في المناوية مانام المال فانعة بعينه، ويكون ضاحناً مثله لاذي أقر إنه أول مرة، وكذلك في المضاوية مانام المال فانعة بعينه، والأول عالب، فللتاتي أن يخاصمه، ودفعه وكذلك في المضاوية مانام المال فانعة بعينه، والأول عالب، فللتاتي أن يخاصمه، ودفعه الدينة عنه المنه.

19710 وفي أنوافر الن مساعة اعن محمد ارجل في يده ألف درهم قال: هذه الأنف درهم قال: هذه الأنف درهم قال: هذه الأنف لدين الدين المساعة عنى عقد الأنف الله المنافق المقر لد، فإن حام الموقع بعد ذلك، وأنكر أنه يكون للمقر له صمو المقر له الله أخرى للمقر له كان قبل إقراره المقر له على المقر له بشيء الأن إقراره للمقر له كان قبل إقراره (1) وفي في أعد ذلك في المقررة

للمودع

1974 - وفي انوادر هشام أعن محمد: إذا قال الرجل: لفيلان على أنف درهم من ميراث فلان، فإن أتر المقراء بما قال النفر أحذها ورانة فلان من المفراء وإن الكر المراله ذلك، فلا مبيل لورية ولان ساي أحد

1997 - وفي المنتسقى الإفاقات الرجل: أودعني مسلان هذه الأأنف وهي للعلاد الأأنف وهي المناسقي المناسقي المناسقي المناسقية أو عن المناسقية المناسقية

وعن أبن بوسف في الإملاء ٢ إذا قبال رجل: العسدالذي في يدى فبلان حر الأمس، تم أقر أنه لفلان، أو بدأ بالإقرار الفلان، فم أقر أنه حر الأصل، نم شهراه عالم بيدأ وبه بالإقرار من قوليه.

1944 - وفي الوادرابن مساعة اعن محمد: رجل في يديه دار أكر أن ريداً دفع إلى هذه الدار، وقال إب لذك ، فجاه مالك يدعيها الإجبر المراعلي دفعها إليه إلا أن يقر أن ريداً أمره بدفعها إلى مالك، فإن أفر يذلك ألزمناه ما أفر به، وفي نصدفه على ريدان قدم فجحد.

۱۹۷۹ - وهي انوائر هشام عن محمد: رحل في يلم، ألف، قبل هذا ابن قلال، وهذه الرأة، وهذه الألف لفلان، وقد مات قلان والابن حاجد للمرأة، فالألف قلها للابن وعلى نفرأة السنة الأباع لسائل الرأة لم نكن وهي تقبول قبد كنت اواله أعلم-.

### الفصل الثاني عشر في إقرار الرجل بدين على غيره أو بوديعة له في يد غيره للأخر

١٥٧١ - قال محمد في "الأصل": وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صلك باسمه ، فأقر الطالب أن ما في حلا الصلك لقلان، فهو جائز، ويكون حق القيض للوكيل، علل محمد في الكتاب، فقال: إن الصك باسمه يريد بهذا أنه متى كتب الصك باسمه يكون مأموراً بالقيض من جهة صاحب الدين، ولا يكون للموكل حن القيض إلا بتركيل من جهة المقر، جواز أن القركان وكيلا ببيع عين من أعيان مال نفوكل، فيكون النمن للوكل، ويكون حق قبض الثمن للوكيل، ولا يكون للموكل للموكل للمؤلف : أن للمؤلف فلك إلا بتوكيل من جهة المؤكل "، وذكر في الأقضية المنسوبة إلى أهل الكوفة : أن للمؤلف حق قبض الذين بدون قركيله من جهة المقرلة .

1971 - قانوا: ما ذكر في الأصل: أن حق الفسض للوكيل دون الوكل، فذلك محمول على ما إذا أفر المفركل، فذلك محمول على ما إذا أفر المفر له أن اغفر باشر سبب الدين بإذنه، وتوكيل منه؛ لأن يثبت كونه وكيلا بالبيع، وحق القبض للوكيل، فأما إذا أنكر أن يكون أذن له في مباشرة سبب الدين، كان حق القبض للمفرنه دون المفر، والايحتاج إلى توكيل المقر مهنا؛ لأن بإفراد المفر كون الدين علوكا للمفر له أوليس له آ" وليس للإنسان حق النبض في مال المغير ما لم بكن وكيلا من جهته، فإذا أنكو وكاك لم بئت له هدا الحق.

1001 - قال: فإذا أقر الوجل أن المدين الذي له على فلان لقلان، وكان للمقر على ملان مانة درهم في صك وحشرة دنائير في صك، فقال المقر: إلى حيث الدراهم خاصة، دون المتأثير، وقال المقرك: لي ذلك كله ، فإن الدراهم والدنائير للمقرله كله ، وكان ينهض أن يكون للمغرف القدر الذي بئه المقر إذا كان اسم الدين عما يتعلق عليه ؛ لأن المدين اسم حنس ، واسم الجنس بتصرف إلى أدني ما يتطلق عليه الاسم على ما

<sup>(</sup>١) وفي طآ الفوار

<sup>(</sup>۲) هکذا في قدم.

والرحه في ذلك، وهو الأصل في حسر علمالسانان الداسم الجسر إعابيصرف والى الأدمى إذا دتم اسم الحنس مضائمًا صبر مشرون بكلمة التحسيم لوهي كالمبة ما أر الذيء أما إذا ذكر مفروبًا بكلية التعميم]" بنصرف إلى الكل، ألا تري أن مو حص كا يت. ب مام لا يأكل العلمام [فأي قدر شراب، أن أكل مما يبطنق عبيم اميم النبرات والأكل ، بحنث في يبيه ، ولو حلف لا بشرب الله الدي في هذا الكور ، لا بأكل الطعام] "الدي على هذه السلة لا يحنث ما أنم يشرب جميع الماء الدي فر الكوراء وبأكل العداء الدي في السابة، وهذا لأن منذ الهنواق كيمية المعصيم باسبوا لجسن لو تصيرف اسم الجسن إلى الادنر الابيقي لكلمة التعميم فاندناه وهيئا قتران بالنبيراء وأنه امسم جنبو يافتران باكتمة التعميم، وهي كلمة الذيء فالصرف إلى ("أجنب الهذار].

١٩٧١٣ - قال في الأصل " وإذا قال لما جل ألف درهم وميعة في ية إنسال. فأقر رسال ويعة أن الرويعة الي عربها فلان لفلان، فهو حالا و لأن العمر أقور الخصر ف من الدين حتى حاز قلبك العبن في شاه، ولا يحوز غلبك الدين الأمر اللديون، ثم حاد إلى أول ب الله بي بالله بي الدي له على إنسان أفيه ف فكله يجوز إقراره باللعان الذي أه في بدارسان لعيره، ويكان حلى التبص كمقر بأخذها، ويعتعها إلى الفراله، ولا يكون تليق أريشضها

فبالوا: وهذا إذا النو الشوالة أنه أماله من الإيفاع؛ لأنه تبت كنونه وكنيلة في الإبدائر، وقسض الوديعة إلى الوكس بالإبدائر، وأما إد أنكر الإنها الإبداغ، فيها حق الفيض لسفراله لاللمفراء

<sup>130</sup> مالين المعودي بدفقة من الأصل وأثبتناه من طاء فياء ما

فاقتا مادمن أعفاهن سافط مز الأسل والديماس طاء فساده

<sup>(</sup>٣) وفي ص. أسوالجمل ملاد. إلى الجلس .

### الفصل الثالث عشر في تكراد الإقراد

1948 - قال محمد في الأصل : وإذا أقر الرجل عانة عرهم لرجل، وأشهد شاهدين، فهذه المسأل على الماهدين، فم آفر بهائة درهم الذلك الرجل معيده، وأشهد شاهدين، فهذه المسأل على وجهين إما أن بكون الإقرار مطلقاً غير مقيد سبب، قان كان السبب متحداً بأن أقراه عائمة من هذا الديد، وأشهد شاهدين، قالمال الديد، وأشهد شاهدين، قالمال واحد على كل حال الأن السبب بعل على المحاديث، وإن كان السبب مختلقاً بأن أقراله بانة شهر هذا العبد، في قرارة، وأشهد عليه شاهدين، في أثر أه بانة شهر هذا العبد، بأن أقراله بانة شهر هذا العبد،

1944 - وأمازة كان الإفرار مطلقاً غير مقيد بسبب، فهو على وجهين أيضاً .
إما إن كان به صنت أو لم يكن ، فإن كان به صنات ، فهو على وجهين ، قبان كان الصك واسد فهذا مال واصد ، صواء كان الإفراد والإنتهاد في موطل واحد أو في مرطين مختلفين [وإن كان العبك مثنى كانا مالين سواء كان الإفراد والإشهاد في موطل واحد أو في موطين مختلفين]" وكذلك إذا أفر يالة مطلقاً ، وكتب إفراد في صلك ، ثم أقر ، وكت إفراد في صلك ، فهما مالان ، وكتابك إذا كان الإفراد بالصلك ، وأقر بما هي الصكين ، كان إفراد في صلك ، فهما مالان ، وكتابك إذا كان الإفراد بالصلك ، وأقر بما هي الصكين ، كان إفراداً بالذكين جميعاً .

۱۹۷۱۹ و وإن لم يكن ثمة صك، فيأفر عانة، وأنسهد فياهدين إثم أقرعاته وأشهد فياهدين إثم أقرعاته وأشهد شاهدين "أوان كان الإقرار من موطنين، قال أبو حيفة الهما مالان، ولا يجعل الثاني تكراراً وإعادة للأول إذ ادعى الطائب الماين، وقال أبو بوسف، ومحمد البامه مال واحد، لأنه إذا كان المقرب في الكرة الثانية أكثر ويلومه الاكثر، وإن كان الإقراران في

<sup>(</sup>١) ما يعن المعقودين سانط من الأصل وأثبتناه من طاء فعاء ما

<sup>(</sup>٢) ما بين العقودين سافط من الأصل وأثبتناه من فله ف و و.

موطن واحد، لا شك أن لمان واحد صدهما، وأما عند أبي حليفة. فقد اختلف الشايح تهده قبال العقبية أبو بكر الوازي يقول. فأنهما مالان، كما لم كان الإفراران في موطبي، وقال الكرخي: بأنه مال واحد، كما هو قولهما.

40 10 - ولو أقر عانة وأشهد عليه ضعفاً واحداً، ثم أفر عانة ذابً، وأشهد عبيه شاهداً احر، فهر مانة ذابً، وأشهد عبيه شاهداً احر، فهر مال وحد بالانفاق، سواء كان الموطن واحداً أو كانا موطنين، وكذلك ثو أقر تالة وأشهد عليه شاهدين، ثم أقر عند القاضى عائة، وأشهده عليه، فلقال واحد بالانفاق، فو مه قول أي يوسف ومحمد، إن تكرار الإقرار بدل و مديعد قام الإشهاد في موض أخر محتاج إليه أوبادة الإشهاد، حتى إنه إذا تعدر له يتباث الحق بالشاهدين المريز، فحمل تكرار وإعده الله يواده في الجدام، وإعدام، واحدام بالمراز علم احتمال إلى القالدي وصار كما في المسائل الذي التكرير، وصار كما في المسائل الدير الديرة التكرير، وصار كما في المسائل الدير المسائل التكرير، وصار كما في المسائل التكرير، وصار كما في المسائل الذي التكرير، وصار كما في المسائل التكرير، وسائل المسائل المسائل التكرير، وسائل التكرير، وسائل المسائل التكرير، وسائل المسائل التكرير، وسائل التكرير، وس

وأبر حيفة قال: المئة في الكوة النابية فتوت على سبيل الكوه، والأحس في الله أن الكوه، والأحس في الله أن الكوة إذا كورت كانت التائية عبر الأولى، والا تكون تكواراً وإعادة للأولى، قال الله تعانى: ﴿ قَالَاً مُمّ النَّاسِ سُمراً إِنّا مُعَ النَّسِرِ سُمراً ﴾ أنا لما ذكر البسر مرتب على سبيل التكوف كان التالى غير الأول، وقا ذكر العلم موة على سبيل المورض كان التالى تكوراً وإنتادة بالأول.

قال ابن عباس رصى الله عنهما الن يعلم عسو يدرين، فههد المائة في الإقوار التنفي كروت على سبيل الكرة، فكان الثاني إقراراً أخر لا تكراراً، كما يقلقه حقيقة الدفة. إلا أنه يشرك هذا الحقيقة عند الحاجة إلى التكرار، والحاجة إلى تكرار الإنسهاد حتى يكه إلدت الحدث عند الحجود، وقد جو الأشهاد أنها عن الإقرار شاهدين، وقد يقام اتحاد المحسل مضام الحاجة إلى التكرار حكما، كما في تلاوة ابة السحلة، ولا أحاء عن فلا حاجة إلى التكرار، لا من حيث الحقيقة، ولا من حيث الحكم، فيجد المعمل بالحقيقة، بحدث الحكم، فيجد الحاجة إلى التكرار ثابة حكماً الحاجة الحاجة إلى

ومحلاف سالكا أشهد على الإقرار الأول تناهفا واحتاه الأناهيك احاجة إثي

<sup>(</sup>٥) سورة الأسواج. الأنه ه

التكوار ثابتة حقيفة [الإقدم الإشهاد؛ الآن الإشهاد له يتم يعد، فجعل اثنائي تكراراً وإعادةً ويخلاف إذا أشهد شاهدين عند القاضي؛ لأن هنك الحاجة إلى التكرار ثابتة حقيقة]" لإشهاد القاصي فإن في إشهاد اتفاصي زيادة فائدة حتى لا يحتاج إلى إقامة البيئة وقدت الخصوصة، وطلب الحكم، ويخلاف ما إذا كان الإقبر اربصك، والصك واحد؛ لأن هناك المائة في الإقرار الثاني كردت على سبيل المعرفة؛ لأن الإقرار بالذنة ثابًا مضاف إلى نقالة الكنونة في الصك، فتكون المائة ثابًا مذكورة على سبيل، تعرفة، والمكرة متى كررت على سبيل المعرفة كانت الثانية إهادةً وتكراراً.

ادبا المسبب، فإن كان الإقراران كلما في المناصدة والمنه يكن الإقرار مقبعة بسبب، فإن كان الإقراران كلما في الأصل في موطنين، وأشهد على كل إقرار شاملين، فإن كان الإقراران كلما في الأصل في موطنين، وأشهد على كل إقرار شاملين، فإن أشهد عمل على الإقرار الشائل الشاهدين اللذي أشهد عمل على الإقرار الأول، فعلى غول أبي حنيفة، فإن أشهد الملازم وإن أشهد عبرهما، فإلى مثنى، وفي موضع أخر عن أبي حنيفة على عكس ماذكر ههنه فقد ذكر ثمة: وإن أشهد اللذين أشهدهما كان المال مثن عند أبي حنيفة، وإن أشهد في موضى واحدا، وإن أشهد المالي واحدا على كل حال، فإن كان الإران في موضى واحدا، معلى قول أبي يوسف ومحمد المال واحدامكل حال، وإن الإران في موضى واحداء معلى قوله أن يكون على قول أبي وسهم من قال القياس على قوله أن يكون المال مثنى، وفي الاستحسان: يكول واحداء وإنه دهب شمس الأثمة السرحسي، وشهم من قال، يجب أن يكون على شول الطحاوى: يكون المال واحداك، وإلى ذهب المترخى: يكون المال مشيء وعلى قول الطحاوى: يكون المال واحداك، وإلى ذهب شمس الأثمة الموجدي، يكون المال واحداك، وإلى ذهب

1944 - بشرعن أبي يوسف رجل ادعى على رجل ألف درهم عند الفاضى . فأقر له ، وأقرتها الفاضى . فأقر له ، وأقرتها الفاضى . فأمراه إليه في يوم أخر ، وادعى عليه ألف درهم، فأقر له بها فهى ألف واحد في قول أبي حنيفة ، وهذا قول أبي يوسم ، وإذا كان أحد المائين خمسمانة فرمه أكثرهما ، وكذلك الشهادة في غير موطل إذا كان أشهدا على ذلك وجلين فعماعدا في الموطن الثاني عير اللفين أشهدا أولا ، فالإقرار عند من ما يورين المنقون ما فطر من الأحل والبناء مرطن عن م

الشاهدين كالإفراد عندانة الفراضي، ولو أشهاد عنى مسته بألف درهم في صلت تشهوناً ، وأشهد على نقسه في سرطن أخر، وفي صلك اخر شهونا بألف درهم ازه والمالات حسيماً ، سواد شهد أولئك طشهو دراً عباسم، أو أشهد عيرهم، وكعاف في الإفراد مانهكور عند الفاصي بلومه نقالان حباسك، ، الصكان فنزله مالين محتفقين كر مال سيمانسب إلى صك عياما سبب إليه المال الإحر.

۱۹۷۲ - قال اربن مربكي صكير ، وكان شهادة موسين في كل مرخر شهود بألف دره به دابل كان الشهود صلى ثان الاحراهم الشهود على إدائل الأول ، فيسر واحد، وإن كان غيرهم مهر مالان، وإن كان تشهود على الإفرام الاعراهم الشهود على الإفرام الأول ومعهم شاهدان من عياضم.

۱۵۷۲۱ وال واز حياد سياد دين ساي إفرازه بالعد ترهم، ولا يعلم أنها في موطن واحد، ولا يعلم أنها في موطن واحد، وهي أنواخه موطن واحد أو مه طنين، فيهو سالان إلا أن يعلم أنها في موطن واحد، وهي أنواخه هندم عن محمد: إذا أشهد وحل ضاهدين على نفسه لرجن بألف درهم إلى شهرين حهد مالان لاحتلاف الأجدن.

۱۵۷۷۳ و ولی انوادر این مسلمه ایس این به مها، رجل ۱۵۷۶ و ایل رجل ۱۵۰ و این رجل این رجل این رجل را در این رجل با بالف و اهم و مان ریدار دارد که این الاقت بصف قد کتب علیه ، و کتب به این لا شیء علیه عبرها ، و ایرفت عبرها ، وکارت افغانه عملت فد کتب علیه ، وکتب به آن لا شیء علیه عبرها ، و ایرفت و این ، اولا رفت بیست ، طفال که لازم ،

هال الاتوي أدالو قال: في عليه ألف درهم، والاصل لي عليه عير ذلك. وفي مابع دانة ديار، والا مال في عليه غير ذلك، قال: هذه المقالة و حد بينة على الخاراء أن الزمية الثالث، وذكر البدالل مسألة الاستشهاد كما في الأصل ، وقال، إن قاله في وذاين، فالشائل يتسخ الأول، وعلى محمد في مسألة الأصل، وهي مسألة الشاكل ووايتان، وري المعلى عنه أنه يترقمه أحد الثابان، وروى مشام عنه أنه الايلوم، شيء -

<sup>(1)</sup> ما بيز العقرون ساقص من لاجيل وأنيشاه من ها، الماء ج.

# الفصل الوابع عشو في الإقوار بمال مضافًا إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من المال

المحدد في الأصور . قال محدد في الأصور . قال أبو حنيفة . إذا أقر الرحل أن لفلان عنيه مالتي منفال دعب وفضة ، فإن عند من كل واحد شهم التعبف و الأصل في حسن هذه المسائل: أن من ذكر مقداراً وأضافه إلى صفون من طال . يحب المصامن كل واحد شهما الله أن يحب المصامن كل واحد شهما الأله أصاف القيار في أنه لو أمو عال مقدد ، وأفضافه إلى انتين ، كان يبهما بصفائه على السواء ، لذل إليهما إضافة على أنسواء ، فكنا هيئ ، إذا أصاف المدار إليهما على المواء التنفي أن يكون علف الشدار من ذلك ، وصار كأنه على و وقال العلى الانا مائنا المتقال فعيدة ، وذهب القلير من الغضة والصف من الذهب .

وقيس للمقرآن لحمل الفضه أكتر لما ذكرت أن تقدير كلام النصب من الفضه والنصف من الفضه والنصف من الفضه والنصف من الفضه والنصف من الفصه الخالف له والمدونة المادة أفر عاتم مشقدال فضلة وقلب النصل الفهاء والمدونة المادة أفر عبد النصرة ولا تعين صفة ما من جهه الصرف الأنه لم يقر بنص حتى يتمين أخباد الذي هو نقد البند بحكم العرف، وكان نافرية محملاني حق العرف، العرف العرف،

عان قبل البس مطلق الإفرار بالدين يحمل على (المجترف وإذا حمل عمد صفر كأله قال : لفلان على ماثا مقال قصة وفعب الشخارة، ولو يص على هذا كان بلزامه الجياد، وهي نقد البلد، كما هها

قلنا: نمم مصلل الإقرار بالغين بحصل على آ" دن الشحارة إلا أنه تو نص على نين الشجارة، كان لا ينعين نقد البلد بالعرف في لأن الدس كما يحب بالشراء وهو تجارة ------

<sup>1/</sup> إما بين العفرين ساعد من الأمين وأنشاء من فأرد فده جر

<sup>(</sup>٢) بابن العقوض ماقط من الأصر وأنساء من خار ف مراج

يحب بالاستهلاك أيضاً ، وهو تحارة ، وما يجب بالاستهلاك وإد كان نجارة لا يحب من نقد البلد ؛ لأن الاستهلاك كما يرد على نقد البلد يرد على عبره .

1948 - وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال لقلال على نصف درهم ودينار ونوب، فعليه ذلك نصف درهم ودينار ونوب، فعليه ذلك نصف درهم ومصف دينار ونوسه، ثوب، وكذلك إدا قال: بعيف كر حنطة وكر شعير، ولو قال: على بصف هذا الكر حنطة، وكر شعير، كان عليه من الشعير كر كامل، وأصل هذا أن الكلام كله إذا كان على شيء بعيد، وهو عينه، وهو شاء على الإنصاف، وكذلك إذا كان كله على شيء بعينه، وإن كان أول البكلام هلى شيء بعينه، وإن كان أول البكلام حالة أعلى بالصواب.

### الفصل الخامس عشر فيمايكون،قراراً بالشركة وما لا يكون

۱۹۷۲ - ثين مساعه عن محمد عن رحل قال: لهذا الرحل في هذا العبد ألف دوهم، والله عن مساعه عن محمد عن رحل قال: لهذا الرحل في وقسته و إلا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريت هذا يكون فيه كلام يدل على أنه شريت في وقيته بالف درهم، بأن يقول: ششريت هذا الحيد، وفهذ فيه ألف درهم، ولو قال: في هذا الدوس ألف درهم، ولم يكن هناك ما يدل على أن له فيه ألف درهم هناك ما يدل على أن له فيه ألف درهم مصروبه.

۱۹۷۱ - ولو قبال له في هذا البرفون العادرها، فهاذ البس له وجه عير الشركة : فهاذ البس له وجه عير الشركة : فهو على الشركة : فهو على الشركة : فهو على الشركة : فهو على الشركة : فهو بيتهما أثلاثًا : ولو قال: لفلان فيه ألف، وسكت : تم قال: ولى ضه ألفان : كم أصدقه : وكان الألف للمفركة : هن أبي توسف: في رجل قال: لفلان خوست في هذا الشركة : فو قال: هو هذا الجريب يعينه : وإن مات ، فالقول قول القول :

1977 - رجل قال نوجل الشامى منا البيت مانه درهم، أو عالى: لك في هذه الدار ألف درهم، أو عالى: لك في هذه الدار ألف درهم، فإن الدار ألف درهم، فإن الدار ألف درهم، فإن الدار من في الما العبد ألف درهم، فإن ألف درهم، فإن ألف درهم، فإن ألف درهم، وإن كان النوب أو الدارة مية وهبت نه، أو صدقة بالوصدقة تصدق به عبيه، فالإفراد بهذا باطل، والعبد إن كان هبة أو صدقة، فالألف دين في عنقه بالوفيها

۱۹۷۲۸ و في خوادر ابن ساماته أدعن أبي يوسف: رجالان في أبه يهمه داره وشهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر فهذا للدعى يتصف للداره وكل واحد منهما يبكان فالن لاحق للهدهي هي بدي واحد منهماء ولواشهد كل واحد سهماء وأحرامهم عني فساحيه أنه أقر لهذه المدعى مصف الدار، فين لله عن يأخ للنصف الدار منهما، ألا نرى أنهما اجتمعا أن بصف هذوا بداراته دومان بيهماء وكذبك الشهادة -والله أعسر بالصراب .

# الفصل السادس عشر في نفي المقرفه ملك المقربه وإقراره به لغيره أو دعواه المفربه من وجه أخر

14/١٩٩١ - قبال محسد في "الجامع : دفر في بدر يعل أشر، وقبال: هذه الدار لفائد لا حق لي فيها، فقال فلان ما كانت هذه الدار لي قط، ولكنها لهلان يريد به رجلا لمائل وصدقه الثالث في ذلك، فإن القاضي يقضي بالدار للفائث، وينبغي أن تكون الدار للفائث ولا يقضى بها للثالث؛ لأن القرله الأول حين قال: ما كانت هذه الدار لي قط، فقد كتب المقر الأول في إفراره، فيطل إقراره الدار إلى ملكه، فحين قال المقر له الأول: ولكنها لفلان، فقد أثر للفائث بملك الغير، والإقرار بحلك الغير لا يصح، ألا ترى أن القضي له بالدار بالبينة إفا قال: هذه الدار ما كانت في قط، ووقا هي لفلان وصدقة فلان في ذلك كله، فإن الدار ترد على للقضي عليه، ولا يقضي بها للمقر له؛ لأن المقضى فه لاقال: هذه الدار إلى ملك للشفي عليه، فاسمين عليه، فحين ثل بطلت شهيادتهم، وانتقض الفضياء، وعاد الدار إلى ملك للشفي عليه، فحين قال: ولكنها لفلان، فقد أتر بمك الفير، فلا يصده فحين الم

ووجه الفرق: أن المقر له الأول كذب القر الأول في يعض ما أقربه، وتكذيب القرائه المقرق المستوف فيه، بيان هذا أن المقر له المقرق المقرق المستوف فيه، بيان هذا أن المقر الأول أقربشيتين أقربان الذار للمقرل الأول وأنه لا ملك له فيها، وانقر له الأول الوراد أو ملك له فيها، وانقر له الأول المؤلد المغرف المنتر في يعض إثراره لا يوجب بطلان الإقرار فيها صدقه فيه، مبقى النفي عن المقر له المقرف معيدة ألماك إلى القرالا فيها صدقه فيه، مبقى النفي عن المنتر الأول ومحيداً ولا يتازعه في ذلك الأنه نفاد عن نفسه ، فتعين الثالث للقضاء له نالمارة لأنه يدعيها، ولا يتازعه في ذلك أحد، وهكذا يقول في فعل الشهادة: إن القضى له أكذب شهوده في بعض ما شهدوا أنها له، وليست للمقضى عليه، له به وصدقهم في البعض؛ لأن الشهود شهدوا أنها له، وليست للمقضى عليه، والمقتص فه يقوله: ما كانت هذه الدار في قط ولكنها لقلان، صدقهم في أنها ليست

للمقصى له، وكفيهم في أنها له إلا أن تكذيب انتهود له التنهود عي بعض ما تشهدوا به يوجب بطلان الشهادة، وهذا كله إن فأن المتركه الأول: ولكنها لفلان موصولا بقوله: ما كانت هذه الدار لي قط، فأما إذا قال: ما كانت في هذه الدار قط، وسكت ساعة، فم قال: ولكنها لقلان، وصنفه فلان في ذلك، فإنه لا يقضى بالدار للتالث، ويترك في يد المتركما كانت، بخلاف ما إذا قال ذلك موصولا؛ لأنه إذا سكت ساعة، معاصدق القر الأول في النفي عن نفسه؛ لأن التصديق في النمي إنما كانت في وورة الإقرار للتالث، ولها للم يصدقه في النفي على إقرار المتر الأول بتكذيب المقرك الأول من كل وجه، وعاد الدار إلى ملك القر الأول، فحين قال المتر الأول: وتكنها العلان، من كل وجه، وعاد الدار إلى ملك القرار الأول، فحين قال المتر الأول.

• ١٩٧٣ - وفي أنوادر هشام أعن صحيف: رجل في يذيه ألف درهم • شال الرجل: هذه الألف تك ورثتها عن أخيك • وقال المفر له: هي لهذا الرجل الأحر ورثها عن أخيه ، فلا يدفع الألف إلى المفر له الأخر إذا كان الكلام مرصولاً .

۱۹۷۳۱ - رون إبراهيم عن محمد: رجل أقام بيئة أن أباء أفر أن هذه الدار له. تم أقر الابن أن أصل الدار كانت لأبيه، قال: برد الدار إلى ورثة أبيه، ويكلف البينة أنها وصلت إليه من فعل أبيه.

المعملات و في المنتفى : رجل أثر أنه قد استوفى من فلان ألف درهم كانت له عليه ، فقال له قلان : قد كانت لك على إلا أنك وهينها لى ، فقال الطالب : قد كانت

 <sup>(</sup>١) عاكلة في يقية انتساح ، وكان الأصباح ، ساحر في على حلانا شيء قط سنتها أن يقول : ليست عن في ، قال الايورا الذي عليه الأول، ولو قال الخرائه بالألف: مائل على فلانا يستقيم أن يقول : بيست عن يربرا الذي عبد المائل، قبل : إلى في قوله : ساعل أوفل: طالى عليه شي قط .

لى، ولم أهبيا للناء ولم أستوفها مثلاء وأنا أحثك واقرارك الذي أقررت بعد مقالتي. ليس له ذلك الأنهما الهفاعل الراءة بالمتلافهما في وجوهها.

، فيد أيضًا: رحل قال: ما كان في على فلان شيء معا ، أو قال: حالتي سيه شيء قط، فقال فلان: كان ألك على ألف درهم، وقد فيضتها، وقال الأخر: هي في عليك، وله البصها، فيقطالم أن يأخذه والألف بعد أن يحلف على ما دعل الناف بدون.

يشرعن أبي توصف: رحل قال العبرة القدائر أنك تنالى عليك، فعال ذاتك العبر أمحييًا له بأن لك على ألف درعم، فقال الأول: هد سدت فإله يلزمه النار فيسك، وتكمى أفح الذام، وأبرئ هذا منها على وجه الحبر!! اليمو على وجه الإفراد المسلف -وللدأعد -.

#### الفصل السابع عشر في إسناد الإقرار إلى حال ينافي صحته وثبوت حكم

المغرلة: لا، بل أفروت وأنت بالغ، فالقول قول المغربة يفلان بألف درهم، وقال المغرلة: لا، بل أفروت وأنت بالغ، فالقول قول المغربة يبنه، ولا شيء عليه لأنه أضاف الإقرار إلى حالة معهودة، وتحت هذه الإضافة إنكار الوجوب لا دعوى المراءة، فيصدق في هذه الإضافة إنكار الوجوب لا دعوى المراءة، تزوجتنى وأنت بالغ، فالقول قول الزوج؛ لأنه أضاف النكاح إلى حالة معهودة، وتحت هذه الإضافة إنكار العقد؛ لأن عقد العبي ليس بعقد على الحقيقة، فيصدق في الإضافة؛ لأن تحتيبا إنكار الوجوب؛ لأن العبي بهذه الإضافة يدعى مانعًا من جهة نقد، وهو كونه صبيًا؛ لأن إفراد العبي بهذه لا يوجب المال بحال، والعبي معنى من جهة الفر إنكار الوجوب؛ لا دعوى الإبراء؛ لأن المقر له جهة المغر، ودعوى الإبراء؛ لأن المقر له يمكن أنكار الوجوب إلما يحلك الإبراء؛ لأن المقر له

10000 - وهذا يخلاف ما إذا قال الزوج لا مرأته: تزوجتك وأنا مجوسى ، أو قال: وأنت معندة الغير، أو قال: بغير شهود، وقالت المرأة: لا ، بل تزوجتنى وأنت مسلم ، تزوجتنى وأنت ألم المرأة في المرافة عن العدة ، تزوجتنى بشهود، غإن القول قول المرأة؛ لأن هناك الزوج لم بعدى قال قول المرأة؛ لأن هناك الزوج لم بعدى قال المرافة الأن بهذه الإضافة يدعى قساد النكاح ، ولا ينكر وجود النكاح ؛ لأن النكاح الحائز متصور منك في الجملة مع النمجس ، بأن كانت المرأة بمثل حال الزوج ، وتكون المرأة قارغة عن العدة ، وإذا "كان للمقد الجائز تصوراً شه في الحائة المهمودة التي أضاف النكاح إليها ، لم يكن بهذه الإضافة منكراً أصل العقد ، بل كان مدعى الفساد ، ولا يصدق أحد الزوجين في دعوى الفساد بعد ما اتفقا على أصل الذكاح ، وكذا لا يصدق أحدهما في إضافة تحية دعوى قساد النكاح .

وكذلك لو قال: أقررت بها في حال نومي، أو قبل أن أخمال الأنه أضاف الإقرار (١) وفي ط: أوامان إلى حالة معهودة ونحت هذه الإضافة يدعى مانعًا من جهة ، وهو كونه نائمًا أو كونه غيرً مختوى، ودعوى المانع من جهة المقر إنكار للوجوب.

۱۹۷۳ - وإذا قال: أقررت لك بأغه درهم، وأنا ذاهب العقل، وقال المقر له: لا بل أقررت وأنت هافي. إن كان الحنوان معهوداً، فالجواب عبه كالجواب فيها إذا أضاف الإقراد إلى حالة الصبى، وإن كان الحنوان معهود. فإنه لا يصدق في هذه الإضافة، ويلزمه المال؛ لأن الإصافة إلى الجنوان، والجنوان غير معهوداً، ليس بيبان، فالقرار، وليس بيبان فا احتمله كلامه سنه أن الجنوان إذا لم بكن معهوداً، ليس بيبان، فالقراء حالم الجنان بالإقرار، وليس المنان الجنوان إليا لا احتمله قوله أقررت لك بأنف درهم لأن حالة القرار بيبان من محتمل اللهضاء ويكون إليان قالم يحتمله اللهظ، وتحته إبطاق الإمرار، وهذا هو صعني الرجوع عن الإقرار؛ لأن الرجوع عما يحتمله الكلام، وتحته إبطاق الإفرار، وهذا هو صعني الرجوع عن الإقرار؛ لأن الرجوع عما يحتمله الكلام، وتحته إبطاق الإفرار، بخلاف ما نو كان الجنوان معهوداً؛ لأن قوله: وأنا مجنوان غير مذكور وإثبات الجنوان، ونكان الجنوان، ونكان عبر حالة الجنوان، ونكان عبر حالة الجنوان، ونكان الكوراز الجنوان، ونكان عبر حالة الجنوان، ونكان المحتملة كالامه، خصح، وإن كان عب بعقال الإقرار فوله: وأنا مسجنوان بيانًا لما الحتملة كالامه، خصح، وإن كان عب بعقال الإقرار فوله: وأنا مسجنوان بيانًا لما الحتملة كالامه، خصح، وإن كان عت بعقال الإقرار في كان عده بعقال الإقرار، فهذا مو القرق بيتهما.

۱۹۷۳۷ و تو أقر فقال: أخذت منك ألف درهم وأنا صبى، وأنا محنون، كان صباحة؛ لأنه أضاف الأخذ إلى حالة الجنون والعميى، وأحد العميى والجنون مان الغير سبب الضمان، فإنهما يؤاخذان بإفعالهما، يخلاف قواء: أقررت وكنت صبياً أو محنون، لأن هنك أفساف الإقرار إلى حالة العميا، والجنود، والعميى والمجنون لا يؤخذان وقرارهما.

۱۹۷۳۸ - قال: وإذا أقر الرجل الخرائي أقروت لفلان بالف درهم علي، وأما عبد، فإن المال لازم عليه وإنا عبد، فإن الملك لازم عليه الأنه أفساف الإفرار بالأخذ إلى حدلة لا ينافى وجوب الضمان عليه بالإقرار و فإن إقرار العبد إذا كان بالعاصميح مترم إلا أنه يتأخر الوحرب إلى ما يعد العدى، يخلام العبدى، وإنه لا يؤاخذ بإفراره حال من الأحوال، وكالك خربى بافا أسلم، وأثر أنه كان أفر نفالان في دار الإسلام بأنف درهم حين دخلها بأمال، فإن

عال يلزمه و لار أصاف الإقرار إلى حالة لا بناقي صبحة الإقرار لنصيلم الأد إقرار المسائل الدسلم في دار الإسلام صحيح و لانه يقا دحل في دار الإسلام ليوفي ما عبيه . واليستوفي ما له ، وكذبك لو قال ، دخل قلان المسلم عليها في دار الخرب، فأقروب له يكدار كان المال لازم و لار إقرار الخربي للمسلم المسائمين في دار الحرب صحيح .

قان قبل: آليس أهل الحرب لا يؤاخدون بما عاقدوا مع السنوش دار الحرب متى عرجوا إلينا

قلند: إنما لا يؤاخدون بذلك إذا دخلي داريا مستناهنين، وأسا إذا دخلوا درنا مستناهنين، وأسا إذا دخلوا درنا مستناهنين، وأسا إذا دخلوا درنا مسلمان أو ذهبين، يؤاخذون، وهذا الحوي دخل داريا مسلما، فينواخد به لزمه . وكذلك إذا قال . كورت له بألف درهم ، وإلى في دار الحوب وهو في در الإسلام دوس الذاره الأن إفراد الحرب للمسلم والحويي في دار الحرب والسلم في در الإسلام صحيح ، إذ يجوز أن يحسل المسلم دي دار الإسلام والحويي في دار الحرب وذلك بأذ

1997- ولو آن رحلا قال لرجل: قد أفروت لك بكف هرهم قبل أن نعنق. وقال ذلك الرجل: لاء بل أفروس لي بعد ما عنقت، فإن المثل بلزم، الأن إقرار الحر صحوح حواء كان القر له عبداً أو كان حراء فيأحذ العبد مه ما أفريد؛ لأنه تداينته، ويكون حق الاعداد ما أعده العبد، وصاد في بده، والولي ينازعه، وهو في بدائعيد حقيقة، ويكون الفول فول العبد.

 ١٥٧٤ - ولو أن رحيلا أعمل حسده فيضال له بعد ذلك؟ فطعت يفك وأنت عبدى، فام مثل العسد: فعلت بعد العلق، فعلى قول أبي حليمة وأبي يوسف القول قول العبدو الحواتي ضامن، وعلى قول محملة القول قول الوكي، ولا ضعال.

وعلى هذا الخلاف إذا أسلم الحربي أو صيار دميًا، فقال رجل مسلم: قطعت بنك، وأنت حرمي في دار الحرب، لخذت من مالك كذا وأنت حربي في دار الحرب، وقال الحربي: فعلت ما فعلت في دار الإسلام بعد ما أسلمت، أو صرت ذميًا في دار الإسلام، فالقول فول الحربي عند قول أبي حنية وأبي يوسف، والمسلم صامن، وعلى . قول محمد: القول قول المسلم، ولا ضمان، وأجمعه اعلى أن المال أو كان قائمًا في يد المغرض هذه المسائل إن القول قول المقر له، ويؤمر مرده عبيه.

۱۹۷۱ - وأجمعه على أنه إذا قال جُنريته بعد ما أعتقها: وطنتك قبل العني، وقالت الام بل بعد ما أعتقبي، والله النوي قول المؤلى، ولا ضمان عليه، وأجمعوا على أنه إذا قال نعب وبعد ما أعتقه المُخذت منك ضرية كل شهر وأنت عيدى، وقاله العبد، الام بالمأخذت بعد العني، وقاله العبد،

وعلى مذا إدا أسلم الخوى، فقال لرجل مسلم العلعت يدك، أخدات مالك وأل حربي في دار الخرب، وفال المسلم العطف ما فعلت في دار الإسلام بعد ما أسلمت، فالقول قول المسلم، والحربي ضامن في قول أبي حتيفة وأبي يوسف، وعلى قول محدد القول قبل الحربي ولا ضمال.

١٥٧٤٣ - وأحميموا على أن المال لو كان فائمًا في بدائقو في هذا المسائل ؛ إن الفول قول المراك ، ويؤمر المقر مرده عليه

١٤٧٤٣ - وأجمعوا على أنه من أعنق عبداً له، فقال العبد لرحل: فطعت يعك وأنا عبد، وقال ذلك لرجل. لا، بل بعد ما أعنقت، أن القول قول المقر، والاضمان عبد.

نوجه قول مجمد إن المر أثر بأخذ وقطع مضافًا إلى حالة معهودة ، وتحت هذه الإضافة إنكار الضمان ، لأن الأسفر القطع في تلك الحالة لا يوجبان الضمان ، وقول الإنسان مصول في إلكار الصمان ، فكذا في إضافة إنكار الضمان ، وإذا قبل الحوله في هذه الإضافة أو القطع و الأشلة في ذاك الحالة لا يوجبان الضمان ، كان المحافة والقطع و الأحد في قلك الحالة الأطافة الإسلامان ، والفول قول المنكر من الشرع بهذا الطريق ، جمك القول قول المعرف مسألة الوطء والصرية وقطع بداخر ، وليس كما لو كان الحال في بداخر ، وليس كما لو

<sup>(</sup>١) وهي ف: "كنا هو لهذا الإضافا"

 <sup>(</sup>٣) مكشامي بعدة النسخ ، وكان من الأحمل: [إنكار الضامات الأن الأخد والفطع لا يوجيان الضمان
 كان من بدد الأحمانة ].

وصول هذا المال إلى المقركان من جهة المقركة فيعد ذلك المربالإضافة إلى تملك المقالة بذعن النسطة عليه، والمقرأة والدينكر، فكان المقر مدعيًا لا مشكرًا، أسا إذا كسان المال مستهلكًا؛ فالدعوق لا تكون في الدي إلها بكون الصدان، والمو مذكو وجوب الضدان على ما يشار

1878 وقوق محمد بين هذه المسائل وبين مسألتين: إحداهما وجل قال الآخر: قفأت عبك البعض، وعبني البعني صحيحة، وذهبت بعد ذلك، فلا شيء لك على، وقال المفقودة عبه ففأت عبني وعبنك البعين ذاهبة، فلي عليك بصف الدية، عالفول قول القراله.

14460- المسألة الثالية: رجل باع عبده من رجل، فأقر رجل أنه قطع بد هذا العبد، أنكف من مال حدّا العبد، كذا قبل البيع، وصدقه الماثع في ذكك، وقال المتسرى: لا، مل فعلت ما فعلت بعد البيع، كان القول قول الفنزي.

واعرق. وهو أن في المسألين وإن أفر يقطع وقي، واحد مضاف إلى حالة معهودة 
إلا أن نحت هذه الإضافة دعوى المبراءة عن الفسمان لإنكار الصمان. يابه: وهو أن 
الفق، سبب الضمان مواه كان عين الفاقع صبحة أو داهية عير أنها إذا كانت حسجحة 
فضمانها القصاص، وإن كانت ذاهية، فضمانها اللية، فالمفر مع الفراك القيمان، فلا 
الضمان، فبعد ذلك المفر بالإسناد إلى حالة المسحة يدعي يراءة نفسه عن الضمان، فلا 
بصدق، وكذلك القطع سبب الضمان، سواء كان قبل القطع أو بعده، والملك في الحال 
ناب للمسترى، فكان البدل له بغضية الأصل، فالمفر بالإسناذ يويد براءة نفسه عن 
صمان المشترى فلا يصدق، وإذا لم بصدق القر في هذه الإصافة صار كأن المفر قال 
فقات عين هذا، قطعت يد هذا، أخلت مال حليا، هناك يجب الضمان، فيكون القول 
أما في المسائل المضدة المغر بالإسناد، والإضافة بنكر وجوب الضمان، فيكون القول 
أما في المسائل المضدة المغر بالإسناد، والإضافة بنكر وجوب الضمان، فيكون القول

ولأبي حنيفة رأبي يوسعه: أن المقر أقبر سبب وجنوب الضيمان وهو القطع والأحذ، فإن القطع وأخذ مثل الغير مبيب الصمان يقضية الأصل لو خوج أن يكون سببًا إنما يخرج بإضافته إلى حالة معهودة بناني وجوب الصمان لا محالة، ولم موحده لأن كون المقطوع يدد، وكون المأخوذ مه عبداً له لا يناس الفسمان لا محالة، فإن العبد إذا كان مستاجراً أو مرحوناً أو مديوناً، يجب الفسمان على الحول يقطع بده، وكذلك إذا كان مديوناً، يحب على الحول إنقلاف ماله، وكذلك المتعلوع بده حربياً لا بناقي الفسمان لا محالف، فإنه إن المستبطل بده على المرابع بجب الفسمان على المسلمين على المسلم فإنه الحرب الكلمين، أو كنان في موضع أمنهم الإسام بجب الفسمان على المسلمين بدا السلم، فإنه الحرب الا المتحق بعسكر المسلمين بأمان يجب الفسمان عليه بقطع بد المسلم، فإنه الحرب الغلمان المنافق المبين مائمة وجوب المسمان لا بتعلق بدا المسلمين بالمائم مسألة الوطء فإنه الم تكن الحالة المسامة وعن المسمان، فلا يصدق إلا المحربة من عدده بحال من الأحوال، فعمار الإضافة إلى حالة الرق منكر قصمان، ويأخذ وبحرب الفسان بحال من الأحوال، فعمار الإضافة إلى حالة الرق منكر قصمان، وبحديث في المربة من عدده بحال من الأحوال، فعمار الإصافة بالمن قضع العبد بدا لحر و لا يوجب المسمان بحال، فهذه الحالة منافية فلفيها لا محالة، وكان مكر الغسمان بالإضافة الحيال،

وبحلاف قوله: اقررت وأنا صبى؛ لأن قول الصبى غير موجب بحال من الأحوال، فحالة الصبى متافيه وجوب الضمان بالقول لا محالة، فكان مكراً بالإضافة إليها.

واستشهد محمد في الكتاب بمسائل حجة على أبي حنيفة وأبي بوسعه ، فقال: ألا ترى أن القياضي المعزول إدا قبال لرجل فضيت عليك تقلال بلاف وأحدتها منك ، ودفعتها إليه حال ما كتت فاضيا ، وقال ذلك الرجل: لا ، بل أخذتها عنى معد العزل ظلما ، فإذ القول قول الفاضي ، ولا صمان عليه ، والوكيل يبيع العبد إذا قال معد العزل: قد كنت أخدت القص قبل كمزل ، وهلك في يدى ، وفال الوكل استهلك عبدى، فانفول قول الوكيل ، ولا ضمان عليه ، والوصي بعد بلوغ الصبي إذا قال: أفقت عليك (من مالك) "أكذا ، وقال العسبي : لا ، بل استهلكك ، فالقول قول الرصي ولا صمان عليه .

<sup>------</sup>(۱) استدرگ من ف.

قال مشايخنا. وهذه المماثل لا تصلح حدية عليهما، لأن فعل القاصي على وجه القصاد، وقعل الوكيل على وجه الموافقة، وقعل الوصى بالمدوف لا يوجب الضمان بحال، قحالة القضاء والوكالة والوصاية منافية للوجوب لا محالة، فيكول مكراً بالإصافة إليها

# القصل الثامن عشر في الجمع بين الشيشين المشنافيين في الإقراد

الم 1943 - قال محمد وإداكر الرجل أن لقالان عليه أعد درهم، وأنه فعدها إياه موصولا بوقواره وأنه أعلى فلك و فلقياس أن لا تقس بنه لكان الماقض. وكذلك إدائم أمر موصولا بوقواره أو قال: وكذلك إدائم أمر موصولا بوقواره أو قال: وحمد في وقيضا عنه، القباس أن لا تقل بنه لكان الدائم سوصولا بوقواره أما أو قال: على أقل درهم، فعد أقرأ أه عليه ألف درهم في الحال، فوذا فان: تضييبا بعاد، فقد الدين أدابس سفيه في حال، وتدائم إذا تو أن هذا لجد لقلان، فقد ادعلت للحال، ويقي طلك عن هذا العائم للحال، الشعرية أسى، فقد ادعى الملك لمسلم في الحداد، فإذا قال، الشعرية أسى، فقد ادعى الملك لمسلم في الحداد، والنافض يتم ضعة اللاعون، واسماع اليه بهذا العورق، وليما اليه بهذا العورق،

ا جه الاستهدال: أنه لما قال: وهو قصيتها موجود الكاراء الأول روهد انتزيته موضولاً بكلامه الأول روهد انتزيته موضولاً بكلامه الأول! علم أنه مد أو ديالكجم الأول الحدل، وقال أنه به النافي. معمله كان له على ألك ورهايه وقد قصيبه الان هذا العبدلله، وقد شديته منه، وذكر ما يبنى على خدال وإرادة مدهني جائزة منة وشوطاء قال فدلعان الأولكم بصفائنا، وليس كما وتوجه الخالية، كذا في مسألتنا، وليس كما وكره مقصولاة الآل هذا بها تعبيره الأن قوله لعلال صيبه ألف برهاية مقاله به علان، من حيث الحقيقة لمحال، وللسائمي محال، ودعوى الغسر، وبالد الشير الاستهاء والدراة في النافرة في الغائد، من حيث الحقيقة لمحال، ولا على دا عرف الاستثنا، والشرط في النافرة في النافرة في المعلقات.

<sup>(</sup>٢٠) مارس للعقد فإن ساقط من الأصل وأنايناه من خرو هـ والع

<sup>(</sup>٣) نورو ليده الأبلان

 <sup>(</sup>۲) مكذا في ند، ب، ركاب بي الأسل و إن انتظار

الأول الذي تفالات الشعرية منه المناف المناف المناف المناف المنافي يدى تفلات الشعرية منه الكف درهم، وتقلاته الشعر، فإن أقام البيئة على ذلك كله، فهو جائر، ثم إله أفر بالملك أولا للأول، ثم ادعى الانتقال إلى تصدم والايشت الملك الثاني بعد ما ثبت الانتقال من الأول الله للأول، ثم ملكه من الثانى، ثم التنزاء من الثانى، وإذا خان ما فاله منصوراً لم يكن منافضاً فيسا إذ ادعى، فيصبح دعواه، من الثانى، وإذا خان ما فاله منصوراً لم يكن منافضاً فيسا إذ ادعى، فيصبح دعواه، وتسمع بيئته وكذلك لو أقام البيئة على الأول بذلك، ولم يقم على الأخر، وصدف الأخر بالدي، كان الجواب فيه كالحواب فيما يو ثبت البيان حميعاً بالبيئة، فإذا لم يكن لما نفر بيئة والكر بالله، أو بالملاه المبدد على الأول، ويضمن للثاني بيئه العبد في بده من العبد في بده من العبد في بده من حميات، فيحب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيه المعهد المنافسواب.

#### الفصل الناسع عشر

### في إثراد الرجل عني تفسه وعلي غيره وفي الإقراد بشيء لنفسه، والإقرار بشيء بينه وبين غيره وفي الإقرار بشيء على نفسه مشترك

1978 - إذا أقراء وقال: لفلاد على وعلى قلان ألف درهم، كان مقراً على مقاله للطف الألف، ولو سمى مع نقله النبن، كان مقراً على نقله بلك الألف. وكذلك لو سمى مع نصبه عبداً محجوداً أو صبياً أو حربياً. أو ذمياً أو رجلا لا يعرف. فعلى القراحصة بالنسبة إلى عددهم.

1978 - ولو فعال: تعالان علينا ألف درهم، ولم يسم معده أحداً. ثم فعال: عنبت معى فلانًا وفلانًا، وهذا لأن عنبت معى فلانًا وفلانًا، وادعى الطالب أن المال كله عليه، وظال لأن عليه، وهذا لأن المفطة كما تستحمل في الجماعة تستحمل في الواحدة، فان الله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمَعُهُ وَتُواْلُونَا وَالْفُلُونَا أَنَا الإنسان إنا استخل جَمَعُهُ وَاللهُ الوالدة هما: لأنّ الطهر أن الإنسان إنا استخل الطهار ما على غيره، فكان هذا إفرادًا على نفسه، فلا يصدى في صوفه إلى الجماعة.

1979 - وكذلك لو كان الفلان طبنا وأضار إلى نفسه إو أشرين معه لزمه المال كنه لاحتمال إرادة الإضهاد مدّم الإشارة، ولو قال. لفلان علمنا عدمه، أو قال: علينا كلناء وأشار بيده إلى نفسه أن وإلى قوم فعود سمه لزمته حصة من الأنف يقسم الأنف عليهم على عدد الرؤوس الأنه ذكر لعظ الجمع مقرونً بقط التأكيد، ولا يراد بخل هذا الغور إلى الجماعة.

۱۵۷۵۱ - ونو قال نفلان على رجل منا أنف درمه لم بازمه شيء، وكذلك لو قال: على رحلين منه لأن من عليه مجهول، ونو قال: يا فلان لكم على أنف درمم، بزمه الحال كله؛ لأنه خاطب الواحد، إلا أنه ذكر بنفظ الجمع وهو متماوف للتعظيم، قال

<sup>(1)</sup> مورة القيامة . الآية ١٧.

<sup>(</sup>٢) ما بين العضوفين ماقط من الأعمل وأتبناه من فذي ف ي م.

۱۵۷۵۳ و بردل : با فلاد الخبر مبيا آلف ورهم . آد بال : با فلاد الكف على الفد درهم . آد بال : با فلاد الكف على ا الفد درهم ، قدد فقلاد المصف ، لاد الواحد لا يخاطب باغط الالتهر ، فعلم أد أواد أو رفادة المراد المارة الواد في ا و فلاد فساء وعورت فا مسهد و لو فال ، اقرضنا فال الف درهم أو دعنا ، أو أصارفاه أو عسامه ، فرده جديم المال و الديجيد في على أد وادره غير دعمه لما در .

1990 - ولم قال غصل ومعي الالتامن فلان مائة ووهود الرمة النطقاء الأنه أقر بالعصب على نفسه وقلال: الأن كلمة مع قرال أنا ولو قالل ومعي قلال حاسق الرامة إذال كلمية الأنه لم يحدم بيسمة في معمل، وكذلك هذا البيدان في كل قرص والذرة ووديمة وحناية ولم الشمال لمخي .

1992 - وفي توادر الل مساعة العل محمد: وحل مات، فقال : وحل نزك عندي أنف درهم وأنذات، وهذا به أبضًا، وفال الظار له. أنا لته ونسب أنت بابنه، لا بصدق الغراء، والأنف بهما تعيفان

۱۹۷۵ - وي الوادرين هشام عن محمد رسل في باء الفادرهم، قال الأخراء مان أي باء الفادرهم، قال الأخراء مان أواد. وترده هذا المان الوارد في باء الفادر المان أواد. وترده عندا المان الفراد المعدلين وترد المعدل المان عن باء المعدل ا

ا ۱۹۶۷ كند ابن مصاحفالي محمد: في رحن فادالو خلو . لكما على ألف درهو من مدن عبد بعنما يه حجمًا ، فعيدفه أحدهما ، وقاد الأخراد لي علمات حمسمانة درما قرمدً فرمنكها لا شرفه لأحدممي فيه ، قال محمس أما في فيامن قوار أمل حيفة وألى توسف الشفي أن لا تشعق واحدمتهما نشأه إلا أدائد في داخر، وأما في

<sup>(</sup>١) سورة العلاق الأيدان

<sup>(</sup>٢) مكون بي بذير وكان في الأصل. الصحال . .

<sup>(</sup>٣٠) ما بين المدّوقين سافط من الأحمار وأنبَّ من في حمد ع

قولي فما قبصه أسدهما لايشركه الآخر فيه إذا كليه أن يكون شريكًا فيه.

رجل قال لرجلين؛ غصبت ألاكما ألف درهم، ولا وارث له غير كما، فصافه أحدهما في ذلك، وقال الأخوالي عليك خمسمانة درهم قرصًا أفرمتكها، أو لم مغصب أمر شكًّا، قال محمد " لا يأخذ واحد منهما شيئًا إلا شركه إخوة بيه ؛ لأن الله أقربه لإنسان واحد، وهي المسألة الأولى أقربه لإنساني، ثم ادعى شركتهما، فلذلك اختلفا والله أعلم بالصواب.

## الفصل العشرون في أفارير المريض وأفعاله

48 187 من أه صلى ينتشل سبي أمواع اللتوع الأول: في إقدار الفريص لوارثه سجت أن يعلم بأن إقراء الفرحس لوارثه لا بحوز إلا بإحارة ماقي الورث، وهذا لأن حق الورثة يعتم متعلَّقًا بجميع مال طريقي فيسا بيته وبين معتر الورثة، ولهذا الإيملك الشرع بسيء من ماله على بعص فورثة، وإفراره لوقص الورثة باضمر إبطال حق بافي الورثة، وإلم لا يجوز.

۱۵۷۵۸ و رهده المسألة على وحروماً أن بازان كان الذير ادران الربض و فت الإقرار ، ويعى فذلك وارت الربض و فت الإقرار ، ويعى فذلك وارتا إلى أن مات المريض، وفي هذا الوحه الإقرار ، اللى كان الله بكون الذير أنه وارتا وقت الإقرار ، وخرج من أن كون الرذ معد الإقرار ، اللي كانك حتى مات له إين أن أن ويمى هذا الإين حيا إلى أن من مات المريض، وفي هذا الربح الإقرار جيائز الال الإقرار أن يحصل لله وت الأفرار حيائز الإين الإقرار أن يحصل لله وت الأولى الوارت الإسمان من وراه بعد موت الإين الإين الإين الاين الاكان العراراً المراراً المراراً الدولات الرارات الإسلام الوارث

4 1976 - وأمارن لم يكن طقر به وارئا وقت الإقرار ، شم ، رث مسبب حديد بعد الإقرار ، بأن أقر لأجلية ، ثم تروحها ، أو أفر لأجلي ، ثم دهد معه عقد الولاء ، وفي عدا الرامه قال علما منا "الثلاثة ، إن الإقرار صحيح ، وقال رفر : لا يضم ، فهو يفيسه عال ماكل أفر لاخيه ، وادامى ، ثم مان الاس ، وورث الأحمى القراطل الإفرار ، فقا ههت ، وتحفظ الريض بذا وهب لأحبية شيف ، ثم تروحها وقو مريض ، ومان من دوصه ، بطف ، العبد ، فعلما ما دهبو

<sup>(</sup>٢١) وفي ف. أعلن حصنة أوحه .

والإيا ما بين العقو بين ساقط من الأصل واكتشاه من طاء فياء م

<sup>(</sup>٢) وهي ف علماما الإسلام وحمهم فه

من ذلك إلى أن هذا إقرار لغير الوارث، فيصح فياسًا على ما أو لم يصر وارتًا وقت اللوت، وعذا لأن المائع من صحة إقرار المريض للوارث تعلق حق سائر الورثة بالكفر به وقت الإقرار، لا يكون حق سائر الورثة بالكفر به متعلقًا بالمقرية، فلا يمنع صحة الإقرار، بخلاف الأخ لأنه إنما ورث بسبب قائم وقت الإقرار، بخلاف الأخ لأنه إنما ورث بسبب قائم وقت الإقرار، وهو المائع من صحة إقرار المريض للوارث. الورثة كان متعلقًا بالمقربه وقت الإقرار، وهو المائع من صحة إقرار المريض للوارث. وبخلاف المؤتم من صحة إقرار المريض للوارث. ما بعد الموض عنائر وهب لهاء ثم تزوجها الأن الهية تبرع، والنبرع من المريض مضاف إلى ما بعد الموض لها وهي أجنية، نم تزوجها بطلت الوصية، فيكون حق سائر الورثة متعلقًا تؤرجها بطلت الوصية؛ المنافرة الوصية، أما ههنا بخلالة.

۱۵۷۹- وأما إذا لم يكن وارثًا [وقت الإشراق ولكن سبب الإرت كان فائلًا وقت الإقرار ، فورث بذلك السبب؟ "عند الموت ، وذلك نحو الريض إذا كان أقو لأخيه ، وله لمن ، قمال الابن ، ثم مان المريض ، فورة ، الأخ كان الإقرار باطلاء وقد مر الوجه فيه .

۱۹۷۱- وأسا أن يكون رارت وقت الإشرار، تم خبرج من أن يكون وارتًا، تم يصير وارتًا، وذلك نحو: إن أقر الامرأته، ثم آبانها، والقضت عدثها، ثم تورجها، لم مات، أو كان والى وجلا، فأقر له يعد ما مرص، ثم قسخا الولاء، ثم عقدا ثانيًا، ثم مات من مرصه، وفي هذا الوجه خلاف، قال محمد: الإقرار جائز، وقال أبو بوسف. الإقرار ماطل، فالوا: ما ذاته محمد: قبلس، وما قاله أبو يوسف: استحسان

وجه قول متحمد، وهو القياس أناهذا إقرار نفذ ثلاً جني، فلا يبطل إذا صار واركامست حادث بعد الغاذ، قياماً على ما لو أفر لها بعد انقضاه العدة، ثم تزوجها ثاناً.

والله قلنا: نقط للأجنى أن الإقرار كان موقوقًا بين أن يصير للوارث، بأن يمقى كذلك وارئًا، وبين أد يحرح من أن يكون وارئًا بارنغاع سبب الإرث، فإذا لوقع سبب

<sup>(</sup>١١) ما بين المفودين ساقط من الأصل وأثنتناه من طء ف، ٠٠

الإرات، فقاة الاحسى، فيعتم نفاه للاحسى، فساغر التدأ الإفرار للاحسى، وهذا بخلاف ما لو أقر اللاخ، ويس له ابن، ثم حسم له ابن حس لم ينوُ وارقاء أبر مات الابن، فإن الإفرار ببطل، وإن نقذ مذ الإقرار لعير الوارث، الأماصار وارثُ بعد نفاد الإقرار، مست فالم وعد المال لا مست حادث

الا تولى أنّا اعتمرنا النفاذ لالمتداء، ومر أفر له المداء بعداما حدث الابور، بم سات الوالد، لم يصلح الافرار؛ لأنه صار واونّا بالسبب القانم منذ الإمرار، فكذلك عدا

يحه قبل أبي يوسف وهو الاستحمان: أن هذا الإقبار حصل للوارث، وبفي للوارث، وبفي الوارث، وبفي يوسف وهو الاستحمان: أن هذا الإقبار حصل فلدة مقد الولاء، وإلى وإن الله على ما أو لم يطلقه، ولم فلسخ مقد الولاء، وإن الله المدارة من المحلاق، وعقد عقد الولاء بعدا أنسخ أنه إنها طائق، وصف عليه الولاء بعدا أنسخ أنه إنها طائق، ووسخ أبولاء احتبالا بحال الإقرار حتى يحصل لهما ويادة مع البراث، فيحملنا الطلاق كالعدم في حق استحف أن الريادة، فكان الاقرار واقعا مؤارات في حق هذا الحكوم ألا تراق أن طلاق العارف طلباء فكذلك منا الحلاف ما المرات طبها، فكذلك منا الحلاف ما المرات عليها، لايه متى لم ينزوجها، عممنا أنه ما طلق وقمح الولاء احتبالا حويز الإجهار الإنسان عليها، فكان المرات عليها، فكان المرات عليها، فكان الإنسانا حويز المرات عليها، فكان المرات المنبالا حويز الولود المنبالا حويز الإنسانا المرات عليها، والمنا المنابا لا ترت على لم يتروجها.

۱۵۷۹۳ وإذا أقو الريض به يبعه لوارث بعثها، تم نبات في ذلك المرض، وقامه الا بحور - الأنه لو أقر به فائمه الا بحور - الأنه لو أقر بالدين بوارته لم بحز ، ران كنت الدين بجب أو الا في دمشه ، شم يتمشق الذال الدين يتمش به حض سائر الوراة العلقا لا بروار عن ملكه ، هلا بجور إلخروه بالرويعة كراوك بعينها ، وأنه يتمش النماة بالمال الذي يتمش به حق سائر أقود له ، ويزول بدائل أولى

۱۹۷۳ - ولو أقر المرفق لانه بدس أو عن ، و لامن عسد، تم أعنق، في سات المربض، وهد الابن و وله ، فهدا الإقرار جداز ، لأن إقرار، حصل للمولي، وهو ليس مواوث، وهذا إذا لم يكن على العسد دين وقت الإقرار، وإن كان مالإقرار العل، لان الإقرار لا يقو المعولي، إقابقع العبد يقصي منه دينه، فهدا يقع في حن أبيه، والو أقر

<sup>(3)</sup> ما بين المفووم ساقط من الأحمل وأشرته من هذا فعد م

الحير المريض لاينه وهو مكانب، صمات الريض دهو مكانب على حساله، فبإقسراره له جائزة لأنه غير وارث، فإن أعنل المكانب، فهمات المريض، لا يجوز الإفراز الآنه يرفه بسبب فائم وقت الإقرار.

وقو أقر المكانب في مرضه لاينه الحربدين، ثم مات الكانب، فإن ترك وفاء يعي بالديون وبدل الكتابة، فالإقرار باطل؛ لأن؛لاين يرثه سسب قائم، وإن ترك ما يفي بالديون ورن الكتابة، فالإفرار جائز؛ لأن الابل لا يرفه في هذه الصورة.

10012 - وإذا كو الرجل في مرضه لامرأته بدين، لم مائت امرأته قبله، ولها ابنان أحدهما منه، والأخر من غيره، فإن على قول أبي يوسف الأول: الإفرار باطل؛ الأنه تم هذه الإقرار لواوث الحيث والأجنبي، فيبطل، كما لو أقر من الابتداء لأحنبي، وواوث على ما يأتر بيانه إن شاء الله تعدلي، وعلى قوله الانحر: يجوز: لأن الإفراد حصل لغير الوارث، فإن المقرله امرأته، وامرأته لم توقه لما ماتت قبله، والذي يرقه لم يؤرله، وتعبر هذه المسألة ووابة في مسألة صارت و قعة للفنوي.

وصورتها: مريض مانت امرأنه، وبها من المريض ابن صغير أقر المريض أن الامرأنه المينة في ذمته كذا من صداقها، ثم مانت، وبانى الورثة بذكرون ذلك، على يعتبر ا إنواره إلى غام مهر مثلها، فقد قبل: لا يعتبر ؛ لأن هذا إقوار للوارث، وقبل يعتبر ؛ لأن الإنوار حسمل نغير الوارث ؛ لأن المفر له الرأة، والمرأة لا ترثه إذا كانت ميئة، والذي ورة لم يقرف، وقول أبي يومف الأحرقي هذه المسألة؛ يشهد لهذا القول -والله أعلم

10470 - وإقا أقر الريض لامرأته بالدين، فم مانت قبله، ولهما ورنة بجرون ميوافها ليسوا من ورثة المبت، فإن إفراره جائز؛ لأنه حصل لغير الوارث؛ لأن المقو له لم يرف من الميت إنما ورثه غيره، وإذا أقر المريض لانه يدين، شه مات الابن المقر له، وتوك ابنًا، وفيس للمسريض من، فبإن على قبول أبي يوسف الأول: لا يجوز هذا الإفرار، وعلى قوله الأحر؛ بجوز.

1077 - ولم أقر لعبد في بديه أنه لفلان، فقال فلان القراله: الم يكن في • ويأتما هو الفلان بن فلان ابن القبر الريض كنان أبو يوسف أولا يفول: لا يجوز هذا الإفرار، ولا يصير العبد لابن المريض، شهرجع، وقال: يحوز هذا الإفرار، ويصير العبد لامن المريض، وقال أبو حيفة الإيجوز إقوار المريض بدين لعبد بعض الورثة، سواء كان عليه دين، أو لم يكن إن لمه يكن ، فلأن الملك بقع لنمولي، فالإنوار العبد إقبار للمولي، وإن كبان فكذلك عندهما؛ لأن دين العبد لا يمنع وقوع الملك في اكتسابه، وعند أبي حيفة : إن كان يمنع وقوع الملك للمولى في كسب العبد، لا يمنع ثبوت احتى له فيه، وإعالم الحق يعير مقرا له، وهو تبزلة ما لو أثر لمكاتب وارثه لا يجوز عدهم، وإعالم يجز و لأن للوارث فلا يجوز .

۱۹۷۷ - قال أبو حنيفة: ولا يجوز إقرار المريض لقائفة ولا حل الورقة يعتبر متعلقاً يجميع مال الريض وبما يبته وين القائل، كما يعتبر متعلقاً يجميع مله وبما يبته وبين القائل، كما يعتبر متعلقاً يجميع مله وبما يبته وبين الورقة حتى أو تدرع مشيء من ماأه على القائل لا يجاوز كما للا يجاوز على الموارثة وقد ذكرنا أن تعلق حق العبر بحال المريض يمنع صحة أقرار المريض، قائلوا: هذا إدا أتخفته الجراحة وصار يحال الا يجيء، ولا يقصب، قائماً إذا كانت الحالة هذه، وإقرار يجره، ويذهب صح إقراره لا يتعلق عال الصحيح، وعلى قول من يعتبر خوف الصحيح جائز الان حق الورقة لا يتعلق عال الصحيح، وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل الغلبة لعبر وردة في حكم المرضى يكون هذا إذا كانت الجراحة الا يخاف منها المهلاك على [سبيل الغلبة، أم إذا كانت الحراحة بعراحة الا يخاف منها الهلاك على [10 عليم العلية المسجوع حكماً .

## نوع آخو في إفرار المريض للأجنبي:

1591A يجب أن يعلم بأن إقرار المريض بالنين للأجنى بجمعيم المال جائز إذ لم يكن عليه دمن الصبحة ، قال أصحابها : والقياس أن لا مجوز إلا بقدر الثلث؛ لأن الشرع قصر تصرفه على الثلث، وحمل ما وراه انتثث حق الورثة: ألا ترى أنه تو نبرع بجميع ماله لا يصح إلا بقدر الثلث، فينجب أن يكون الإفرار كذلك، لكنا استحسنا

<sup>(</sup>١) ما بين المغرفين سافط من الأصل وأتبيتناه من ظ ، ف ، و .

دلك بحديث عبداله بن عمر بقيه وأعليه ، و معنى فيه أن البلت ادله من الرئيس و ولها المنت الشرع به على الأحدى ، فيهم إلى الهراء بقائر الثلث الأدامية في حاله و حقه ، وإذا صبح إقراره بشام النفاف ، يعتبر ذلك حارجًا من مال المرمض الآن مطافق فين التحارة كالقابت عبالًا ، ولو عبامًا أنه استرى شبة في مرحم بقدر ثابت ماله ، وقبص المفترى ، وعلك في يده يصبر قدر النمن وهو الناف مستحفًا النمن ، ويعتبر فعر النمن حد جامن ماله ، وكان ماله من الابتداء ما وراء الثانب ألا برى أنه يقال التبرع هناك بقدر ست الباقي، فكذا هيئا ، وإذا اعتبر ماله وراء الثانب بصبح ، فراره يقدر تلك ما نفى الأنه حائص حقم ، ثم ونه حتى بأنى ذلك على جاميع مالله ، فهذا هو ظريق بصحيح إفراد المربض للأحتى حصيم المال

فين قبل : ما دكرتم يشكل بالهده والإعتاق في المرض، فإنهما بخبرالله من للت الماد لاعبر، والم يقل أحيد. المه بصبح بقدر الشك ريمنو فلك حدرجًا من مال الحريض تماولتُم إلى أذ بالتي على جميع مال الحريص

ولذا: قصيم ما ذكرنا في الإفراز بالدين أن يصح الهية والإعتاق عن حسيع مام. لكن توكه لك القصية في الصف الإعتاق لنوع ضرورة

بيازه أنا لو عدلت هذه العضية في الهية والإعتاق، قارفيا ملكه عن حسيج صافه عربي لشرع، والسرع ما أتب له هذه الولاية، وهند الغيرورة ، مناوعة فيما نحل عيه الأما أو أركنا حسيم ملكه عيما أنحى عيه الأما أنه بالشجارة ما فكرنا المحطل الموردة والشرع أتبت المورض الرافة جميع منه بطرين لتجارة ، لما فكرنا أن مطلق إقراره بالدين محمول على الشجارة ، وإن لم يحصل الموردة من الشجارة شيء ما ألا يري أن المردض إذا الشرى بجميع ماله شيئًا ، وقيض وهلك المشترى في يعه لا يبطل شيء من تصرفاته ، وإن له يحصل فلورثة من النجاء فضيء كما هيئا

1979 - قابل إذا به يكن على المريض دين الصنعة ، قيان كناد على الريض دين. الصنعة ، فأقر بدين في حالة المرض ، لا نصح إفراء في حق عرضاء الصنعة ، حتى لا يشارك القرارة في المرشر عرضاء الصنعة ، بن يقدم دين عرضاء الصنعة ، ويبدأ بهم استيفاهُ فإن فضل شيء من ديونهم بصرف الفاهيل إلى غرم ادافر في، والديالة معروفة.

فهد ثم يكن على ه ديون العسجة، فيأقر في مرضه بالدين ارحلين، فرسسا يشخاصان، والابندأ مأحدهما سياد وقع الإفرازان معا بأن قال المريض ارحلين؛ لكما على الف درهب أو وقعا سي النفريق، بأن قال. الأحدهما لذ على خمسمائة، ومكث بومًا، أو أقل، أو أكثر، ثم قال للأحراط لك على خمسمائة والقياس فيما إذا رفعًا الإفرازان منفر قال بأن ينذ بالفراله الأول؛ لأن حفه أسبق، ألا ترى أنا بدأنا مدين عرم الصحة باكان حفه أسيق.

وحه الاستحسان: أن الإترابين وإن تدفي حقيقة، فقد اتفقا حكمة لاتحد الحالة، وهي سرض الموت، فيإن لاتحدا الحية أنرا في جسيع الكنسات المتصرف، ألا ترى أن القبول المنفسل عن الإيجاب بعنه متصلا بالإيجاب لاتحد اختاله، وهو المحلس، وإذا الخبا اعبر عالم أفقا احقيقة، بأن قال، فكما على ألف درهم، وهناك يتحاصان كندا فها، بخلاف في الصحة مع دين المرضى؛ لأن هناك الدينان متقر فان حصيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر، وأما حكماً قان المبت للإتحاد في دين المرضى احالة، وههة المرافى، والآخر كان في حالة المحتلفة أحدهم، كان في حالة التبحة ، وهي حالة الإطلاق، والآخر كان في حالة المرضى، وهي حالة المحدد وبي دين المرضى، فيما أنه المحكم المدنى، في المرضى، فيما أنه

 ١٩٧٧ - وقبال أم حنيفة: في المربص الذي لبس عب دبوذ الصنحة إدا أشر بو هيئة بعينها لرجل، لم أقر بدين لأحر، فتعوديعة أوثى، ولو أقر بالذين أولا، لم أقر بالوديعة، يتحاملان.

والصرف: إذا أفر المرتمو بالعين للاحتيل صح بالطويق الذي قلما في الدين، وإذا أقر بالوديعة أولا لرجن، وصح بقراره صار النايت بإقراره كالناسة عيالًا، ولو عايد أنها وديعة عنده لا يتعلق بهاحق الفراله بالدين بعد دلك الأنها حق العير، فكذا هونا.

ه أما برًّا أَفَى بَالْدِينَ أُولًا لِإِنسَانَ. وما في بلده ملكه لعلق حق لقر له بالدين لا في

١١٦ وفي ف: فيما إذا وفع الإفراران معًا على طهر بؤ مأن يبدأ.

يده، وذلك يمنع تعلق حق القر له بالرديمة بها كي لا بضيع حق القر له بالدين، فإذا أقر بالرديمة بعد ذلك لأخر، وتعذر إبصالها إلى المفرك بالديون، وتعذر إبصافها إلى المفر له بالوديعة بحكم الإفرار السابق من الريض، كان هذا إفرار بالوديعة المستهلكة، والإفرار بالوديمة المستهلكة إفرار بالدين، فيتحاصان لهذا.

ثم ما ذكرنا أن دين الصحة مقدم على دين المرض، فلطك فيما إذا ثبت دين المرض بإقراره، فأما إذا ثبت دين المرض بحاينة الشهود، أو بالبينة قدين المرض يصاوى دين الصحة، بيانه فيما ذكر محمد في الأصل .

١٩٧٧١- وقال أبو حنيفة: رجل استقرض مالا في مرضه، وعاين الشهود دفع المفرض المال إلى المستقرض، أو انستري شيئًا بألف درهم، وعابن الشهود فيض المبيع، أو استأجر شيئًا بمعاينة الشهود، وعاين الشهود قبض المستأحر، أو تزوح امرأه بمهر مثلها، وهاين الشهود النكاح، وعليه ديون الصحة، فإن عله النبون تساوى ديون المسحة مع أن ديون الصحة تعلق عاله سابقًا على تعلق حل أصحاب هذه الديون، إغا كان كفلك؛ لأنه لا إبطال لحقهم في بعض هذه التصرفات، وهو الشراء والاستقراض؛ لأن حق الغرماء يتعلق بعني الأموال وهو المالية لا بأعيانها، ولتن كان بخرج بعض لمواله إلى هذه الوجوء، فقد أدخل مثلها في المالية في ملكه، وما أدخل في ملكه صالح القضاه حق غرماه الصحة مثل ما يخرجه عن ملكه، وفي بعض هذه النصرفات إن كان إيطال حق هرماء الصبحة ، وهو البكاح والاستنجار ، فإن ما وصل إليه بالاستنجار ، والنكاح لا يصلح لقضاء حقهم إلا أن ذلك من حواتجه الأصلية، وحاجته الأصلية متقدمة على حق فرماه الصحة بحقهم لما ذكرنا أن حق عرماه الصحة في معنى مال المريض لا في أعيباتها، ولهفا كان للمريض أن يوفي دينهم من مال أخر، وما أدخل المريض في ملكه في المالية وصلاحيته لقضاه حق غرماه الصحة مثل ما أدىء فقضيته هذا أن بقدم مهر المرأة على ديون الصحة ، لكن لم يثبت التقليم بالإجماع ، فلا أقل من أن بلبت المساواة، فإن قضى المريض ديون هولاء، هل لغرماء الصحة أن يشاركوهم فيما قبضوا، قال: لايشاركون المقرض والبائم، ويشاركون المرأة والأجو؛ لأن المربض بقضاء ديون المفرض، والبائع فم يبطل على غرماه الصحة حفهم لما ذكرنا أن حق غرماه

الصبحة في معنى مال الريض ، لا في أعلمها ، ولهذا كان للب يض أنابه في وينهم من ماله أخراء وما أدخار الربض في ملكه في المالية، وصلاحيته لقضاء حتى غراماه الصحة منل ما أدى، فلم يكن هذا إبطال لحفهم، بل كان نقلا لحقهم، وله ولاية النقار.

ألا ترى أنه لو ما و ماله ليو في حفوقهم كان له دلك، فأما في التكام والإجارة بقضاء اللهر والأجر أبطل حق عرماه الصحة عير عين للال وعن ساليته والأن ما و سن الده من المنعمة لايصلح لقضاء حقهم، قصار وحود هذا الموضى في حقهم وعدمه عنوالة : فكان إبطالا لحقهم وليما له ولابة الابطال

فإن في: إذا كان في الإجارة واللكاح بيطال حل عرم الصحة بنعي أن لا يحوز فكاح المربض والاستجار صيانة لحق غوماه الصحة

فلنا اجرونا دلث لحاحة الريض على مايسان

١٥٧٧٢ - قال محمد في الأصوات وإدا أفر الريض لأحدر راوين ألف درهير، قُم بو ديعة ألف در هم معيها لرجل، شويدين ألف درهم لرجان، في ديت، والبويتراك إلا ألف درهم، فإنه يقسم الألف بينهم بالخصيص، ولا يتصم للفراله بالوديمة على اللهراله الناس بالذب ، وهما: لأن الاقرار بالرديعة بعد ما سنق الاقرار بالدبر الأخر اقرار بالرويعة المستهلكة على ما مرء والإقرار بالوديعة إفواز بالدينء فكاد تمزلة لو أتم لتلاثة نف بالمبل على النعاقب، وهناك يقسم الألف بينهم على النسابة

فون قال الخفر في الأول بالشورز أم أت المبت عن للدين أو فيل: الإحق في قيله و عإن القرالة بالوديعة لا يتقدم على المرالة التامي بالدين، ومفسمان الأنعم بينهما تصفين.

فالواز وهذا الجواب طاهر في فوله الأبرأته والأناحق المشاركة للمعر الدالأخر والدين مع المقر له منفو ديعة، كان ثانًا قبل هذه المقالة ماهتمار أنه أثر مها موهمعة مستهيمكة ١ الأمه أقرعانه وحق الأول منعلو مهاه ويقول الأول: أبرأت المين لاشيع أن حن الأول المريكل متعقفاه على ينطل حقم بعدائه كاله ولاية الإسقاط بعدالوحوب، وإدامه يتمين الإبراء أن حل الاركالم يكن نابقًا، كان الإبراء ميطلا حق الشاركة هلي المقر له التالي. بالدين بعد التبوت، فلا يقدر عليه

أما هذا الجواب مشكل في قوله: لاحق لي (لأن قوله: الاحق لي عندلة فوله:

لم يكن لي علمه دين قطاه الآن قبراله: لا حل في الآنفي تشحق على الإطلاق، فيتشارل النفي دي شاهدي واستشفال و ويتبارل النفي من شاهدي والموادية و دو الرجوب للمشاركة بين التراق التاني بالدين وبين المتراله مالوديمة، ثما أحابوا، مقالوا: موله: لا حق لي فيل المبدى على ما النفي في الأذبي والمستقبل، فيكون تعلى قوله الديكن لي عليه دين يحتمل النفي في استقبل الاعبرا،

ألا ترق أنه لو قبال: لا حق في فيلك؛ لا ي أو أنت كان ميسبط بسلام ما لو فتال: لم يكن عليه دين الأحق في خلك؛ لا مستقيم، وإذا احتسل النعي في خاضي والشينقيل، فيكون تعنى فرله: لم يكن في عليه دين، احتمل النفي في المستقبل لا عبر، فيكون تعنى الإبراء، فيقول: حق المنه كه للمقو له القاني مع صاحب الوديعة كانت ثابت وبأحد الاعتبارين لا يبطل، فلا يبطل بالنب ، وعندى أنه لا حرجة إلى حدم لكنفات: لأن حق صاحب الوديعة إنا عرف شوته بإقرار المريض، ورد يعنى ما أفر بالحق الا وللمفر له الكاني بالدين حو المتباركة معه.

۱۹۷۷ - وإدالتم المريض بديل الفيان همالم جل، تم أقر عضارية ألف دوهم الرجل حراسة أقر عضارية ألف دوهم الرجل حراسة المراسقة ألف دوهم بعير عبت لرحل احراس ما مات ولديترك ولا ألف دوهم، فإن هذا الألف بقسم بيهم بالحصص الآن الإقرار بالضارية الفاتي بعد الإقرار الأول بالدين إفرار بوديعة مستهدكة، والإفرار بوديعة بعير عينها إقرار بوديعة مستهدكة، والإفرار بوديعة بعير عينها إقرار بوديعة المستهدكة، والإفرار بوديعة ألف درهم، فيغسم الألف المرابع بالسوية.

و ۱۹۷۷ - وإذا أقبر الرجن أن لفالان على المسلان ألف درهم، والآل جناحت الذنك مسرحو القور، تع مات الآب و لقعر وارثه، فعالمك الإقرار ينفذ عليه، وهذا لأن إقراره حال وقرعه في يعمل لكواه إفرار عنى أأوير، فإذا مات الأدب، ووراء ها المفر حيار ذلك الإقرار إقرارا على نفسه، فيقد وكان عيلة مالي أفر حال حية الآب ان الآب أعنى ها المعلى على عقر وقراره في حق الآب، ودا مات الآب يصح طلك الإقرار ويعنى لحيف كان فرم الفرار ويعنى لحيف كان فرم الفرار ويون وحيد من الصحة كان فرم الفرار الى ...

<sup>(1)</sup> ما يور الفعفو فين ساقط من الأصل وأنبتنا من طر عدر ب

من غرم الميت الجاحد، وكان يتنخى أن يكون لمان بينهما تصفاد؟ لأنا دين غرم الميت الجاحد، وإذ وجب في مرض الفرحين مات الجاحد إلا أنه وجب سبب لازم، وجد منه في حالة الصحة وهو إقراره أن لقالان على مورته ديثًا، ومثل هذا الدين يكون في حكم دين الصحة.

لا ترى أن من كفل لرجل عا ذاب له على فلان، والكفيل مسجيع، في مرض، ثم ذاب للمكمول له على المكفول عنه شيء حنى وجب دلك على الكفيل أيضًا، وعلى الكفيل دبون الصحة، فإن هذا الدين يساوى ساتر ديون الصحة، وإن وجب في حالة الرض؛ لأنه وجد بسبب لازم وجد منه في حالة الصحة.

والجواب وهو القرق بن هذه السائة وبين مسألة الكفائة أن الكفائة حين وجدت منه في المرض صحت والأن يصدق على بعيمه والاعلى القير، ووجب الدين عليه في المرض صحت والكفائة، واستند الوجوب إليها الا أوجوب على الكفيل بحكم الكفائة، وإذا استند الوجوب إليها الا أوجوب على الكفيل بحكم هذا الدين دين الصحة أما ههذا الإثرار حين وقع، وقع فاسداً والا أو وقع على الغير، فو فع فاسداً والا أن وقع على الغير، فو فع فاسداً والا أن وقع على الغير، فو فع فاسداً والا أن مرصه ولم يكل إساد فو فع فاسداً وقا بصحة ولم يكل إساد هذا الصحة إلى حالة الصحة ؛ لأن في إسادها إيطال إقراره على حالة المسحة على الخال، فكان أنهره والإقرار على الغير الا يصح و فلهذه الفرورة اقتصرت الصحة على الخال، فكان بقوم على النهرة عليه وجحد فيان الفروث في حالة المرض وعليه دين الصحة ، ولو كان كذلك كان بقوم المورث، على مورثه بعنق عبده وجحد المرض حتى يعتق مات المروث في مرض الفرحتى عنق العبد، فإنه يجعل كانتشي في حالة المرض حتى يعتق مات المروث في حالة المرض والأن الصحة الإقراره تيت في حالة المرض والأن الصحة الإقراره تيت في حالة المرض والموافة أعلية عن حالة المرض والأن الصحة الإقراره تيت في حالة المرض حالة المرض والفة أعلية من حديم فيمنة والفة أعلية من حالة المرض والأن الصحة الإقراره تيت في حالة المرض والوافة أعلية عليه على حورانة أعلية من حالة المرض والمنه عين كما أو أنها والمرة تيت في حالة المرض والمنة علية المرض والفة أعلية على حورانة أعلية من حالة المرض والمناه المراكة المرض والفة أعلية على مورائة المرض والمناه المراكة المرض والمناه المراكة المرض والمناه المراكة المرض والمراكة المراكة المرض والمناه المراكة المراكة المرض والمراكة المراكة المركة المراكة المراكة المركة المراكة المراكة المراكة المراكة المركة المركة المراكة المركة ال

#### نوع أخر

### في الجمع بين الوارث والأجنبي:

المعدد على المحسد في الأصلى: إذا أفر الريض بدين للرجلين احتصا وارث، ثم مات من ولك المرض ، فهذه النسألة لا تخلو من تلانة أوجه : إن صدقا المقر في المشركة ، يطل الإقرار في الكن عندهم جميعاً ، في نصيب الوارث ، لأنه حصل للوارث ، ومي نصيب الأجمى كذلك ماطل ، لأنه بشضمن إفراد الوارث، والإفرار للوارث باطل ، وما ضمن باطلاء كان باطلا.

وإنا فلنا: تضمن إفراز الواوث؛ لأنه ما من ضيه بعض إلى الأجنى من تصيم إلا ولقوارت أنا بشناركه ، ويقول: وعمت إن جسيع ما أقر مشتوك بيند والسبيل في المان المشترك أن ما ضاع بضيع على الشركة ، وما بفي يغى على الشركة ، فلى حق الساركة في حميع ما يعمل إليك ، وإن كان حبة شعير ، وإذا كان كذلك ، كذا عذا إذا تضمن إقراراً للواوث ، فكان باطلا

1977 - فهال إذا صدقا القرامي الشركة، فأما إذا كذياء في الشركة ، وقالا . هذا الدين لم يكر مشتركا بيناء مل كان نصفه لي وجب في سمب على حدة ، وكذبه الأحبى في الشركة ، وقال جميع الدين في ، أو لي عليك خمسمانة بسب على حدة الخافوا في طا الفصل :

قال أبو حليفة وأبر يوسف: بأنه لا بصح الإغرار للاجبي، كسا لو صدقاه في المشركة، وقان محيد: يصح وقراره محصة الأحيى، وذهب في ذلك إلى أن النام من صحة الإغرار الشركة منهما في النقر به مدليل أنه لو أفر للوارث بخميسائة، وللاجبي بخميسائة وللاجبي الخميسائة كان الإغرار الشركة حقيما، بعنض بغيها، وإن نفسن إبصال حق الغير كالمريض إذا أفر الدين، فم الموديمة الاعراء منه بالدين الخالية أم يكن عليه دين، وأفر لي كافرة صح هذا الشيء الأنه نفي خالص حقه، قصح وإن تغيمن يعدد دين، وأفر لي كافرة صح هذا الشيء الأنه نفي خالص حقه، قصح وإن تغيمن يعدد دين، وأفر لي كافرة صح هذا الشيء الأنه نفي خالص حقه، قصح وإن تغيمن

والدليل عليه ما لو أوصى بالقيادرهم لوارث ولا جنبي، صبحت الوصية في حق الأجنبي، وإدائم يصح في حق الوارث، فكذلك هذا .

وأبو حنيفة وأبو بوسف ذهبا في دلك إلى أن الماتم من صحة الإفرار الشركة مي الفراء، كما قال محمد، إلا أن الشركة لم تنتف يتقيهما، ولا ينفي الأجنب، وأما ينفي الاجنبي لاينتمن؛ لأنه يريديهما النفي إيجاب خمسمانة على انفر بعد ما ليم يكل واجياً عليه لفساد إفراره، فلا يصبع منه هذا النفي، وكان بمنزلة ما لو خاطب أتحتين بالبكاس، فأجابت إحداهما وردت الأحرى؛ لأن الإبجاب وقع فاسدًا غير موجب عليه حقًّا، طم يصر موجبًا برد إحدامه. فكذلك هذا، رينقي الوارث الشركة لا ينتفي؛ لأنه (قصد بهذا النعي إبحاب حل على الغيو ، ولم ينف حل نفسه ؛ لأنه أ" لم ينبت له حل بيذا الإقرار، فيكونا شاهداً للأجبي على المقر، وشهادة الواحد لا تفيت المنهو ديم، وإذا لم تنتف الشركة بنفيهماء ولاينفي أحدهما بقيت الشركة، فبقي الإفرار فاساباً، كما لو تصادفًا على لنبركة ولا أن بصدقهما الفر في تعي التبركة ، وقال: لمريكن مشركًا ، وإنما أقررت بالشوكة كادبًا الأن بصلح الإقرار للأجنبي؛ لأنه بما قال: بوجب على نقسه حفًّا ثلاَّ جني، فيصح ذلك كما لو أقر له بذلك، بخلاف مسألة أنو ديدة؛ لأن صاحب الدين الأول مَّا نفي خيالص حقه، فإن الإقرار قد صح، ولم يوجب بهذا النفي حشًّا لنفسه على غيره، فيصلح النفيء وإن نفسار إطال حق على الغير، وكان بمنولة انعباد إذا أثر على نفسه بالفصاص، ومهت نفي الأجبي الشركة في الفرابه لم بصح اا لأنه بهذا النفي يدعى حقًا على المفر، وفيس ينافي حقًا لنفسه، ويخلاف الوصية، الأن انشركة عبر ثابتة قبل الرصية ، وإنما بثبت بالرصية ابتداء بريحابه ، فإدا بم بثبت الإيجاب فمرارث لم يفيت الشركة، والمام هو الشركة ، فإذا لم يتبت مسحت الوصية للأجنبي ، فأما الإفرار ليس بإيجاب، وإي هو إظهار للمفرية، فيقتضي سبق المخبرية، وقد أحير أن المُقربه كان مشتركًا، فتكون الشركة سابقة على الإقرار، فتكون قائمة عند الإقرار، وإنها مانعه جوال لإقراره فيمنع صبحة الإفرارة فوقع الإفرار فاسدأه فلا يرتقع الفساد معد ذلك يتمي احدهماء ولا يسفيهماء وكان هذا "انظير مسأنة الاعتين لا نظير مسألة

<sup>(</sup>١) هكذا في طء وكان في برعه . أبلا أن يصلح الإفرار ..

<sup>(</sup>۲) وفي ۾ هوآ

محمد في الكتاب فول نفسه في هذه العبورة، قانوا ويحور أن يكون على الدينة ومحمد في الكتاب فول نفسه في هذه العبورة، قانوا ويحور أن يكون على الدلاب، عبحور عند محمد، لانه وجد إنكار أحدهما للشركة، فيصح الإفرار عند محمد، كما تو كنبه الأحبى من الشركة، وصدفه الوارث، ويحوز أن يقال. لا يحوز عند محمد، كما خدم مدهبه الإقرار، في المستورة عند محمد، كما عدم مدهبه الإقرار، في قائل عند والمستحدة الإقرار، في قائل عند إلى الوارث وإن قدم المعرفي قدركة، وينها ما معة الأحبى في المستحدة الإقرار، في قائل المستحدة ما الوكدية الأحبى في المستحدة الإقرار، في المستحدة حيالة أنها الموارث، في معرف المستحدة على المنافقة المستحدة الإقرار، في وارث، والمستحدة من حيالة أنه الموارث، ويعلم المنافقة المستحدة والمستحدة من المائمة المنافقة المنافقة المستحدة من الأحبى، والواستخرض معابدة من المورث، بن بقارا المرافق المنافقة الاستخراص معابدة من الأحبى، والواستخرض معابدة من المورث، كذا هها،

### نوع أخر:

۱۳۷۷۸ إذا قال الريص لورلته الفلاي على حق، فصيحوه عافال، تم مات الريض ، فالتحدي الدين إلا بالمنته : الريض ، فالقدس أن لا يصبح الأمر بالتصديق حتى لا يصبد في الدين الدين إلا بالمنته : لأن هذا أمو بتصديق المدمى من غير حجه ومفتضى الشرع أن لا يحبد في المدعى الاحتى إلا يحجه ، قال عليه السلام : قال ترك الناس دعو اهم لادعى قوم دام فوم والواللم على الحديث .

وفي الاستحسان البصح وقدر البات؟ لأن والناس حاجة إلى مثل هذا، فإنه ربا يجري من رب الدين والديون قضاء واقتصاء، ولا يعرف الديون كم بني من دينه. فيحاج إلى تمووض الديال إلى رب الدين ؛ احترازًا من الكذب، وقد منطه الشرع من.

(١) وكرماني فدامه في أتلعني ١٨ ٣٩٣، وإين سزم في أاللحل ١٠/ ٧٧.

أنت ماله حتى صبح منه النبرك بقدر الثلث، فكذا يصبح الأمر بالتصديق بقدر النف ، وريكون علما أمراً بسبب ما بخدر هذا الدعى من تركنه ، وبكون وصبة له ، كاله هال : إذا احتار فلاك شيئًا من تركنى ، فسلموه إليه ، كان هذا الأمر صلحيحًا نقله الثلث ، ويحرق وصبته ، فإن ادعى ذلك أنوجل أكثر من النمت ، فإنه يحلف ألورثة على علمهم ، فإن حلفهم ، فإن أقر المريض مع ذلك بدين مسلمى ، فذلك أولى : لأن طفوا مو بعذمهم على الوصية ، فإن أقر الفريض مع ذلك بدين مسلمى ، فذلك أولى : لأن المه والم بقر عدين وأو صبى منت ماله ترجل ، فالوصية ، لسماة أولى : لأنها معلومة ، وهذا محمول ، ويقال للورث أثر واله عالية التناف على الثاني .

## توع آخو في المريض يقر لوارثه فيقر الواوث بالمقربه لغيره وها يتصل بذلك:

المحافظة المستخدم الذي يعدم بأن تصدر فات المريض مستكم مصحفها وبصافعا كعمر فات العبد عليه المراجعة المستخدم المستخدم المراجعة الم

١٤٧٨٠ - بيانه فيما ذكر محمد في الخامع ٢ إذا أقر المريض لمعض ورثم بعين

من أعيان مالد، وسلمه إليه، أو وهب منه عبُّ من أعيان ماله، وسلمه إليه، ثم مات طريض، فلم ينقض ذلك حتى باع الوارث المترب، أو الوهوب من رجل أو وهب منه وسلمه إليه، أو أفر به لإنسان، صح، بدا عرفنا هذه الجمئة، جننا إلى المسنن.

14444 - قال محمد في أخامع"؛ مريض أثر الأحدورث معدله، والاصال للعريض موى هذا العبد، قفان الوارث القرائد؛ ليس هذا العبد لي، لكنه تفلان، يعنى به رجلا أجنبياً، وصدقه الأحتى في ذلك، تم مات المريض، فالعبد يسلم للاجنب، لما ذكرنا أن تصرحات المريض محكوم بصحتها، ويضافه اللحال، فحسح إقرار المويض للوارث، وصح إفرار الوارث للاجنبي،

وكان ينبغى أن لا يصبح إقرار الوارث للأحنى؛ لأن الوارث لا قال. هذا المبد ليس أي، فغد كناب المريض في إقراره، والإقرار بإطل التكذيب، وأدام طل إقرار المريض لنوارث، كيف يصبح إقرار الوارث للأجنى؟ فصار كما لو سكت الوارث ساعة بعدما قال: هذا العبد ليس لى النم قال: وتكنه فقلاد الأحنى.

و يقواب عن هذا الإشكال من وجهين: أحدهما: أن المريض لما أثر أن هذا المبد لورته نلان، فند نفى ملك العبد عن نفسه ، وألبته لو أرثه ، والو أرث قا قال: لبس لى الولائه لقالان موصولاً ، فقاد و د إقرار المريض فيما أثبت له من المنت في العبد ، أما ره إقرار ه فيما بقي عن نفسه لما قال: ولكنه لقلان موصولاً ، وإنه كذبه في بعض ما أقر به حرن البعض ، وتكذبه القوال له القرام في بعض ما أقر لا يوجب بطلان الإقرار هيسا لم يكنبه ، فيقي القرام المعرف عن المقره فقم بعد العبد إلى ملك المريض ، ولم يدخل في ملك المريض ، ولم يدخل في المان المريض المنازعة به الإجبي لنصمه و إلا ينازعه في ذلك أحد .

الثاني: من الجواب ما ذكره الخصاف فقال: رد الإقرار من الوارث لم يوجد إلا متصلا متصديقه المرتض فيما أقر ببائه . أن قول الوارث: ليس هذا المدلى، رد لإقرار الريض، وقوله: لكنه لعلان موصولا تصديق للمريض في إقراره ؟ لأن الإقرار للوارث لا يصح إلا بعد تصديق الريض فيما أقرافه ، فقد اتصل الرد مانتصديق والتصديق بالرد، فلم يثبت واحد منهما للمعارضة، فكأن الوارث لم يصدقه ، ولم يكذبه ، ولكن بعدما ا أكو الريض بالعبد للوارث ، فإن الوارث ، هذا العبد لفلان هاك يصح الإفرار للداني، كذا هيئاء وإذا صح إفرار الوارث للأحنبي في مسألنا فسمز الوارث للناني، كداههنا.

وإذ حرح إفرار الوارث للاجنبي في مسالتنا ضمن الوارث العرالة قيمة العمل المورثة الانا تصرفات الريض وإن كانت محكوث بصحتها وتفاذها إلا أنه بجب لقضها إذا مات الريض من مراصله ، هو جب نقض إفرار الريض ههذا، ووجب على الوارث الفرائه رد العبد بعينه ، وقد عجر عن رده محكم قراره للاجنبي ، فرجب عليه فيمته ، ولكن روقع حصية الإلاد لإيسوج، فيلمة على تصد شكّ .

1944 - قال. وقر كان القراله الشابي وارثاً للصريعي، فهما: والأول سواء، ويسلم العبد للتاسي، لأن العبد لا يصل إلى الناس من جهه الميت، إقا يصل إليه من جهة الوارث الأول، ولا حجر بين الوارتين، ويضيعن الوارث الأول قيمة تصد للورث، لا دكريا، إلا أن دهيد ترفع عد حصته وحصة الوارث الشيء الأبهما تصادفاً على أن العبد للتابي، وأنه لا ضمان على الأول للتاني، ولا سقية الورث، وزعم كل إسان حجة في حقة.

المعافدة المحروب وكذلك لوكان على النب ديون كليبرة صح الإفروان جمسطا، ويضمن المقرلة فيمة العبد الغرصة لا يرقع عدشي من فلك الال رقع الحسد بحكم الإرب، حتى لا يستوجب لنفسه على نصه، وتلدين المستوي بمع الارشاء المستفهد له، ولا مثل المستوي بمع الارشاء المستفهد له، ولا مثال للمريض مبوى هذا العبد، ثم إذا الموموس له وهب هذا العبد من وارث الحر، نو مات المريض مبوى هذا العبد، ثم إذ الموموس له وهب هذا العبد من وارث الحر، نو مات المريض ما العبد، بن الوارثين، فكذا فيما الله الشامي من حهة الورلة ليمة العبد، كمد في قصل الإقرار، إلا أن هها الا يرقع حصة الرهوب له الشامي لمورلة ليمة العبد، كمد في قصل الإقرار، إلا أن هها الا يرقع حصة الموهوب له الشامي المورلة ليمة العبد، وهم عن الأول حصة الموهوب له الشامي الما يرقع عنه حصة لفر له النامي، ومنا الإقرار الإقرار الموهوب له الشامي الموالة على الأول لاحد، ورهمه معتمر في حمه، أما ههنا في إعم إنهم أنه المهند وأنه المهند المامية على المول المعتمل المامية والمحد المامية على المول المعتمل المامية والمحد المامية على المول المامية على المامية على

<sup>(&</sup>quot;) ما من للعفوقين سافط من الأصلي وأنبنته من طاء عهم م

ب من هيئة ، ووجب على الوهوب له رد نصيب ، ورد نصيب باقي الورثة ، وقد صحر عن رد نصيبه ، ونصيب باقي الورثة ، فكان مدعاً الضمان لنفسه ، كما في الورثة ، فلهذا العرق .

فإن فين: بنبغى أن لا بضيم ، فوهوب له الأول شبكًا للموهوب له التانى ؛ لأن حف قد وصل إليه ، فكيف حف كان في عبن العبد، وقد وصل إليه عبن العبد، فيناهو حفه قد وصل إليه ، فكيف بستحن شبكًا أخر ؟ ألا توى أن المستوى شراءً فاسدًا إذا وهب المستوى من السائح ، أو تصدق به عليه ، وقد سلم إليه لا يضمن القيمة ؛ لأن حقه كان في العبن ، وقد وصل إليه العبن ، ألا يرى أن الصد في إذا كان هيك ، فوهب الرأة الصداق منه ، ثم طلقها قبل المحود بيا يرجع عليه مشيء الأن حق فذوح عند الطلاق في العبن ، وقد وصل إليه العبن

قلت بعم حقه في العبن، ولكن إرقامن حهة أبيه، والعبن ما وصل إلى النائل ايرتامن جهة أبيه، والعبن ما وصل إلى النائل ايرتامن جهة المستحق الجهة المستحق المهة المستحق المهة المستحق المهاد أما إذا وصل حهة غير المستحق عليه، الا يعتبر وافعًا مجهة المستحق، الا ترى أن المسترى شراء فاسمة إلياع المستحق من غيره، أو رحمه منه، وسنمه إليه، تم إن ذلك الغير وهيه من المستحق الأول، أو تعمدك به عليه، الا يستحق عليه، ولم يعتبر العبن واصالا إليه الأول، أو تعمدك به عليه، المستحق عليه،

وآلا يرى أن في مسئله الصداق لو و من طرأة الصداق من وجل، ثو إلى ذلك الرجل وهيه من الزوج قبل الدحول بياء قياء يرجع عليها بنصف الصداق، وإن وصل العن إلى الزوج، ولكن وصل من جهة عير المستحق عليه، فلم بعنبا واقعًا بجهة المشعق، كفا في ممثلك،

١٥٧٨٠ - مريض وهب عيدًا له ليعض ورثته، ولا مثال له سوى هذا العنده وقيصه الوهوب له، لم إن الموهوب اقرأن الريض قد كان اقر قبل أن يبيه مي أن العيد

<sup>(1)</sup> هكذا في الأصل وم، وكان في ط. الإحوال وفي ف الأحرار

لها المالوارات الأخراء وحسدت الأصراء أو أقر أنه كان وهيه قبل هذا من هذا الوارث الاخراء وصدقه الأخراء وصدقه الأصراء أو أقر أنه كان وهيه قبل هذا من هذا الوارث الاخراء وصدقه الأخراء المدالة إلى الاول أو المال المنتفذ ما أن الده وإقرار الإنسان قيما في يده حجمة الله إصدالتاني المبدر من مرصه فلك ، فهذا على وجهيزا: إنه إن كان العبد فاتما في يد النامي أو كان المالكا، فإن كان أهية فاتما يقسم ميهم على فرانس الله تعالى المبدر ميرانا لورثة الجب يقسم ميهم على فرانس الله تعالى المبدر من المبالل الإخذ المبدر من المبالل الإخذة المبدر من المبالل المالكان.

والقرق ان فيسه تقدم من المسائل " إنه الا يؤجد العبد من يد التاني و الان التاني مثل التاني و الان التاني مثلث العد من جهة الأولى الا بن جهة المريض و وججر بين الأولى والناني و همدار العبد علوكا المقاني بكما الله فلا يكوه المورنة عليه مسيل و وهي ه فره السائلة الديد وصل أبي التنابي من جهه المريض و حم الأولى والقابت تصافقها في عنهما كالتابت عبالًا و ولو عابداً أن من الثاني قبل إفراره للأولى و القابت تصافقها في عنهما كالتابت عبالًا و ولو عابداً أن المريض أخر المدانية عبالًا و ولو عابداً أن المريض وهما العبد عن القابل و أو أقرائه بالعبد أنه ماسه والعبد عائم في يده كان المورنة أن يأحد منه كذا هها، وكان الثاني غير الوارث و وعلى الميت في محيط عالم وان للخراء أن يأحدوا المعدمي يده اللها و الله كان العبد قد مات في بدا الوارث و قبل الغراء الما يأه واله كان العبد قد مات في بدا الوارث و قبل الغراء الخيار في هده المدورة .

وناعي الورثة في الصورة الأولى إن تماؤوا ضمنوا الوارث الأول فيمة العيناء لأنه فيفر ما ليس له فيصمه وأناهه يقوله وهر قراره لهذا الأجنى هذا لرعض له أو يؤقران الزرض ويد شينور صينوا النارع لأنه أحد العيل لنفسه مجهة المنتى، على ضمسوا النائيء مائناني لا يرجع على الأرباء لأنه ميكه بانفسيان من وقت الأحق، فحصل له عنوض ما ضميء في لا يكون له الرح وغ بالصيم الزعلي أحد والا تري أن مسمسه المغاصب لا يرجع ما ضمن على أحد، وطريقه ما قلياً.

وإن ضمر الأول، فالأول لا يرجع عنى الناني، هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب، وذكر في بعصر الروايات: أنه يرجع وجه ما ذكر في بعض الروايات: أن الأوك ملك العبد بالضمان مراوعت الأخذ السابيء فتبي أدائتاني قبص ملكه وأكتراما فسمأن الأول ودبير الشملكه وولكن طلي المنت لاستي بفيسمه وفي الاخران انس أن النبلك عليه فلانكون اصبار

وجرم ما ذكر اللي مهامة الروامات . أن هذا الضمان ليوبنيد الديل للأول برعم الأوال والتعاورة لأنافى وعسهما أنا العملة ملك الشانورة وأنا ماني الدرمة طبعوا عني الأول للصلحتهم إباده ومنتل فقا لابعث للك في سيء ألا تري أناه الفاصل إفاحصل على راجل بضمان العصب، والقصى عليه لم بكن عصب سيئًا، فالقصى عمه لا بملك سمتًا الهذا اللغيان. كذا في مسألت.

قال الروهةُ (الحَيار الذِّي ذِي قِي الكُتابِ لَلْمُهُ الوراثَةُ إِنْ يَجِيءُ ) (والمربو عند سهم تصادرتي ولا مكندس فدحد أقر الأولى والثاني، وأما الناء جند منهم تصديق أو تكديد الا يك يالهم الخرار إن وجد التصديق. فلال هرة لم يض والراود تبت مصادق الكتراء فكان كالذابك معاملة في حق لكم ، وتعلم لا بكوراه بهم تصمين الأول، وإثنا لهم تضمن الثائر . كدا هيد

وإن وجد منهو النخسب، فلأنه لوينسه إفرار السهاء أو هسته من قناس في حق يفية الورثة بتصادق الاول والناني. فكان النابت في حفهو إفرار البت وهنة الأول ه فلا بكران الهم تضمون التاليء ويعذبك فالهم تصمير الأول

١٥٧٨٥ - هذا الدي ذكر بازنا صدق القرائه البنائر الله له الأول فسما كراله من عرف بريض المحاسمة فأوراف او الورض بهيافالمستعد فأملابف كشبه وفاتين العبيد عبدي، ولا أعرف ما يقول، فإن العديسلو للناني ؛ لأن الأول أفر بالعد الناس، وشهد عليه بما يوجب الاستحقاق عليات وهو وصول العبد إليه مزاجهة المربص، فصح إفراره الدنيء ويطلب ضهادته عليه لكوته شهادة فرد

١٩٧٨٠ - مقالة كنان الأول قبص العبيد مازالة ينفي ماثم أفراله للتانس، وكافياك ال أن الأول المربة بض العدد من الروض حائل أف أن الله يص أ فالكان أقوامه الذبائل قس هذا. وإن صدقه أثنالي، وفيض العبد من المريض، ثم مات الريض وهميه دبود كنيرة،

<sup>115</sup> مرون المهلوفين سافهم من الأصل والمستنادس بعد فياداج

وفي المسألة نوع وشكال: لأن الأول إذا لم يكن فيض العبيد من الريض، كنان يجب أن لا يضمن هو؟ لأنه لم يوجد منه إلا مجرد الإفرار للثاني، ومجرد القول في مال الغير لا توجب الضمان، كالمودع إذا أقر بالوديعة للغير، أو باع الوديعة، ولم يسلم، فالجواب أن الأول بإقواره سلط الثاني على القبض، والتسلط على قبض مال الغير مسب الطسمان، كالمودع إذا مل السارق على الوديعة، ولم يمنعه وقت الأخذ -و فه تمالي أعلم...

# نوع أخو في إقرار المريض باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة، أو في حالة المرض:

10747 - إيجب أن يعلم بأن لدين الواحب للصريفي لا يخلو من أحد وجهين: إما أن يكون واجباً بدلا عما ليس بمال، الأول نحو المترفى، وثمن المبيع، والثامي تحو الأوش والمهر ويشل الخلع، وكل وجه من ذلك على وجهين، إما أن يكون قد وجب في حالة العبحة، أو في حالة المرض، وإ" إما أن يكون أوجباً على الوارث أو على الأجنبي، فإن وجب الدين بدلا عبد هو صال، والغرج أجنبي كان الدين وذباً هي حالة المرض، وإن أحد عليه ديون الصحة، وإن كان الدين واجباً في حالة المرض، لا يصح إضراره بالاستيفاء في حالة المرض، وإن كان عليه ديون الصحة،

والفوق: أن الدين إذا كان واجبًا في حالة الصحة، فالعرج استحق البراءة متى المر له صاحب الدين بالاستيماء لعدم تعلق حق الغير باله في تلك الحالة، فسنع فلك تعلق حق الغرماء بماله في موض موته، كهلا يعلق هذا الحق على الغرج على حق الغرماء،

<sup>(1)</sup> ما بين المفودين سالط من الأصل وأنشناه من ظرر فده م.

وإدا أبد يتعلق حتى الغرصاء بماك في مرض موقد، كم ينضمن الإفراد بالاستيفاء إيطال حتى الغيرة ، وإذراء المكلف في حالص حقه صحيح ، إذا أبد نصيص ذلك إيطال حتى الغيرة ، فأما إذا وجب الذير على حاله المرص، فالعرج لا يستحق البراءة منى أفراده صاحب الذين بالاستيفاء؛ لأن حل الغرصاء نعلى بمال المرص، ودين المرض وصب بعد ذلك، على يستحق مديرة المراءة عند الإفراز بالاستيفاء؛ لمثلاً أبيطل حق عرده الصحة بفوك، وحقهم سابق .

١٥٧٨٨ - وهذا الذي ذكرنا في الذير الواجد، في حيالة الصبحة إذا علم وجوية هي حالة الصحة بالبيبة أو بالعابية ، وأما إذا لم يعلم وحويه في حانة الصحة إلا يقول الله يقوره وقول من دائل معه بأن قال الربطور لوجل بعينه " قد كنت بعثك هذا العبد في مبلحتي لكدا وأنت قلفت العلدي وأنا استرفيت النعوى وصدقه فرادلك المفتريي ولا بعرف ذلك إلا يقولهما، فإن كان العبيد قائمًا في بدالمنسوى، أو مريد البائع وقت الافهار [أو كمان هالكُمَّا وفيت الإمرام]" إلا أنه همك في حمالة الرفير وحميماته في أول المرض، أو كسال هالكُ وقت الإقبال، والايدري أنه هناك في حيالة الوضر أو حسالة الصحة، ففي هذه الوجوء كنها لا يصح إفرار طريض بالاستعاديد كذبه في ذلك عرماء المسحة ؛ لأن البيع قد ليت بتصافقهما للحال ؛ لأنهما يملكان فالله أما الاستناء لم يشت لما فيه من إبطال حق عراماه الصحة من حبت الطاهرية وإذا لم ينبت الاستيفاء؟" حملياه بانشاً في حالة المرضيء وأمكل جعله بانتا في حالة المرض لا علما قيام العبد وقت اللاقران، أو قرا أول الرضر، وإذا جعلناه العَاقر بلوهر كان النَّمَو مينًا وجب للسريص بدلا عبها هو منال، وزقوار المريض باستيقاء دين رجب له في حالة الرض بدلا عماهم مال لا يصبح ، وكذلك إذا كان لا يعرى أن العبد هلك في الرض، أو في حالة الصبحة ، فبجعل بانعًا في حالة الرض، وإنه تمكن أن يجال بهلاك العبد على حالة الرض (لكوية حادثًا، فإذا أحيَّت بهلاك العبد على حالة المرضِّ "أكانَ أعبد قائمًا في أولَ المرضَّ ،

<sup>(</sup>۱۱) رقی تما کیلا

<sup>(7)</sup> رفيء الاستناد .

وً٣) ما من المغير من سائط من الأحسر وأنبت ومن مؤاد هما وحر

<sup>(</sup>٤) ما بين المعقودين سائط من الأسمى وأثبت ممي ظاء صحاح،

محمل ملامدقي حياة لفرجن مواه الداوجة

1978. وإن علم أن العبد هلك في حالة الصحة، صح قراره بالاستيقاء والأما بعدر حمد ماله في حالة الرص في هله الصواء، فجمالته بالبدائي حالة لصحة، فكان التمنز دينا وجب للمريفس في حالة الصحة، وإفرار الريفس بصنيف، مثل هذا الدين من الاجمل صحيح

م 1848 - هذا بدا كتاب دين الم يعدر وا بستا على أديني و عرف كتاب وا دستا على الرائد و أقبر مالاسبوست الايسمج إفراء و سواء وحد عي حالة أنرجى و أو في حالة الصحة ويسود كان عبد دين المعاجة أو لم يكن و أما إذا وحد في حالة أنوجى على السحة ويساء أي حيث إلى الما إذا وحد في حالة أنوجى في حالة أنوجى ويساء أن مديول المريض المراحة حال ما وجد عليه الدين مني أفر أن مديول المريض الاستجارة أيراء مال ما وجد عليه الدين مني أفر أنه المؤرس الما يتبد و حالة أنوجى والما الدين مني أفر أنه أن المؤرس المراحة على إلى جو واله أن المريض أو أرث المريض أو أرث مناشير الأستجارة المريض أو أرث مناشير الأستجارة مني ألورث المريض أو أن من المريض أو أن المريض أو أن مناشير الألاسيم عدد لك حتى الابتطار حمهم بإفراره وأما إذا كان العرض أحسبه ومه يستحق أفراده أمني أو المريض أو أنه المريض أحسبه ومه يستحق أو الموادة مني أفراده ألم أن أن المريض أو المريض المستحق الموادة مني المورث المستحق الموادة مني أفراد المريض أو المريض المناسيف و المريض المناسيف و المريض أن أنه المستحق المورث المناس و أخراب ما ذاكر المناسعة المورد المريض و المريض والمهدى المورد والمريض المناسيف و المريض المناسيف و المريض أن المناسيف المريض أنه المناسيف المورد المريض والمؤرد المريض والمؤرد المريض والمريض والمؤرد المناسعة المريض والمؤرد المريض والمؤرد المؤرد المناسعة المريض والمؤرد المريض والمؤرد المريض والمؤرد المناسعة المريض والمؤرد المناسعة المريض والمؤرد المناسعة المريض المناسعة المريض والمؤرد المناسعة المريض المناسعة المريض والمؤرد المناسعة المريض المناسعة المريض والمؤرد المناسعة المناسعة المريض المناسعة المناسعة المريض المؤرد المناسعة المناسعة

۱۹۷۹۹ - هذا إذا وجب الدين مدلا مساهو مال، والحريم أحني عن الفريص، وأما إذا وحب بدلا عمد للمريم أحني عن الفريص، وأما إذا وحب بدلا عمد إلى حالة الدين في حالة العرب، صح حالة الفري وحب علم الدين في حالة الصحخة أو في حالة الفريس، وسواء كان هليه عنون الصحخة، أو المركز، أما وأا وحب في حالة المدحم، والأنا أو رجه وبدلا عمد هو مال عن حالة المدحم، والانتهاء، فإذ وحب بدلا عمدا لحس وال أولى، وأما وأما إذا وجب بدلا عمدا لحس والمراس، عن والمراس، على جنوب الإستهاء، فإذ وحب بدلا عمدا لحس والمراس،

والدوق أن الدين إدا وجب بدلا عبدا ليس بال قدم عرضاه العديدة بتعلق بالدال الدداة بعد وجابه لا بطويق الاستقال من الدول إلى الدال وأن حقهم الم يكن متعلقًا بالبدل؛ لأنه لم يصلح تقصاء حقهم إلى ثم يكن مالا، فأه حب الدال وأنه بصلح للضاء حقه ] أو يعلق حقهم بالدل، ولكن كما يتعلق حقهم يشبت للعرم حق الراءة من إثوار الريض بالاستيفاد؛ لأنه لم تم يستحل لمن وقامتي أقر له أل الريض بالاستعاد إلله لم يستحل فق الفرما، وحق الفرماء لم يكن ثابنًا قس دماء والما يثبت الألى، والتي في خالة شوئه لا يصلح حالمًا لبوت غيره، فقد احتم سب تعوم الحقين، والجمع بين اختين معقر للنتام ؛ لأن تبوت حق البراءة للغرو يتع نعلق من غرماء الصحة حق لا يطل حق الغرم في السراءة، وتعلق حق شرماء العداد في غالك عدم فيوت حق السراءة للدام بعن أنو له بالاستيفاء كبلا بعقل حقهم، وبالا تعلو مراعاة الحقين لا عدم صادة المداد، وأنهاء الأحر

منفران: إنست من البراءة للغرم أولى من إنسات بعلق عن غرصه العسمة ، وليس طريق الرجيع عواز أحدهم، وفساد الآخراء الأن كل واحد من المهر عليجه في رئيله للاجنبي على الانفراد، وإفا طريقه أن السراء للغرم من أفر له الريفي مالاستشفاء المهتب سفس وجبوب الدين ، وتعلق حق أصبح ب الدين عمل المؤرس، لا يلبت منفس وجبوب الدين ، وكان من الدين وبعادض مرض الموسه، فكان حل السراءة فلعرم أسبرع أسبرة أسبرة أوالى المائية الدين وبعادض مرض الموسه، فكان حل السراءة صاحب العين بالاستيفاء ولم ينعلق حز عرساء لمصحة بالدين الدي على العراءة مستى أفر له يتضمل إفرار الريس بالاستيفاء إبطال حق على أحد قصح ، فأما إذا و بب الدين بدلا عسا مو مال في حالة المرض، فعو بالنبع ينقل حكهم عن الدين إلى الذمة؛ لام لا يملك إبطال حقهم عن الدين الدين الدين بدلا يصنح لقضاء حقهم، فهو بالنبع ينقل حكهم عن الدين إلى الذمة؛ لام لا يملك إبطال حقهم عن الدين ودلك ينع ثبوت حق الدياء ا

<sup>(17)</sup> والدين المعقد فين ساقط من الأصل وألينتاه من ملت هذه م.

<sup>(</sup>٣) مُعَقَفًا فِي ظُرُون، وكان فِي الأصل وم. أَمَن فِروْ

<sup>(</sup>٢) وهي و الوقال لأخير

للخريم متى أقبر المريض بالاستيفاء ، سواء وجب الدين في حالة المرض ، أو في حالة الصحة ، أما إذا وجب في حالة المرض قطاهر ، وأما إذا وجب في حالة الصحة فوق بيتما إذا كان الغريم وارقًا ، وبيتما إذا كان أجبها ، والدين وجب في حالة الصحة .

والفرق: أن قرم المرض إذا تنان وارثاء فعال وجوب البعل اجتمع سبب ثبوت الحقين أيضاً بسبب ثبوت حق المبراءة للوارث الغرم، منى أقر المربض الاستبقاء، وسبب تعلق حق ماتى الورثة والجسع بين الحقين متحفره فلا يد من إثبات أحدهما، ونعقر إلبات حق البراءة للغرم الوارث، منى أقر له المربض بالاستبقاء، لأن قبه إنبات سالا جواد فه بحاله، وهو جواز إفراد المربض بالذين للوارث متى أقر له المربض بالاستبقاء، وتعلق ماقى الورثة بقاله له جواز، ولا شك أن إثبات ماله حواز أولى، فتعلق باقى الورثة، فأما إذا كان الورثة، فأما إذا كان الورثة ، فلا يصح الإفراد بالاستبقاء معد ذلك كيلا ببطل حق باقى الورثة، فأما إذا كان الورثة ، فاما إخارة عمل المغين جائز على الغراد، فرج حانا أحد الحقين الخواز والفساد؛ الأن إثبات كل واحد من الحقين جائز على الغراد، فرج حانا أحد الحقين بالطريق الذي قلنا،

1949 - قدال مستحد في الجدام : وإذا وجب لرجل علي وجل دين ألف دوهم في صبحته فلما موض وب الدين أقر بألف عوهم في يديه أنها وديعة عنده لغريه أو لمكاتبه ، وهي مثل الألف الواحب للمريض، ثم مات لمؤيض ، وعليه ديون الصبحة وغرماه المريض يحجدون ما أثر به المريض، فالريص مصدق فيما أقر ، وتكون الألف الوديعة قصاصاً بالذين، ويعتثي المكاتب؛ لأن الإقرار بالوديعة إقرار باستيفاه الذين، فإن مال المديون منى وقع في يد صاحب الدين وديعة ، وهو مثل الذين بصبح قصاصا بالدين ، ويصبر وب الدين مستوفياً دينه ، فكان مذا إقراراً باستيفاه الذين ، وقد ذكرنا أن إقوار المريض باستيفاه دين وجب له في حالة الصحة صحيح ، سواه كال عليه دين الصحة ، أو قد يكن .

١٩٧٩٣ - وفو أقر بالق نرهم وديمة هي أجود من الألف الواجب للمريص. صح الإقرار : لأنه أثر بوقيعة ما هو مثل اللين برزيادة ، قصح الإقرار بما هو مثل اللين ! لأنه يقم به الاستيفاء : ولا يصح الإقرار بالزيادة على اللين ؛ لأنه لا يقم به الاستيفاء. . فإن ثال المقر لد: أنَّا صدرد الحياد، وأعطى مثل حقه، لم يكن له دلك تعدم صحة الإقرار بالزيادة.

1974 - ولو أخر بالف زيوف في يديه أنها وديعة عدد له و والدين حياد لو يصح إفواره وقدين حياد لو يصح إفواره وقدمت الدراهم بن الغرماء ويواخذ العربي والكاتب به عليهما؛ الأن الإكراد بالوديعة من المريض إدا كان عليه ديون الصححة إعا بصح إد تصمر معنى الاستيماء والماستيماء والمودة مناز حفا للعرماء وفي المستيماء أردى مكان الجيد إبطال حفهم في الحودة، والمريض لا يملك ذلك، فلم يكل هذا الإقرار منفيناً معنى الاستيفاء، وهي إقراراً بالوديعة، ودلك من المريض باطل إذا كان عليه دي العدد،

1945 - وتفلك ثو افر عائة دينار في بابه أب وديمة عنده للتانيد، أو لغريمه أو القريمة التراجمة وينارية التراجمة أو لا يدرى ما تعلق بالمبارية أو الا يدرى ما تعلق بالمبارية أو لا يدرى ما تعلق بالمبارية أو لا يدرى ما تعلق المبارية أو التراجمة أو لا يدرى من تعلق التراجمة أو المبارية أو ا

والجراب: أن الدخلي محبر بين أن يفضى نقيمة الخارية تراهي وبين أن يقصى بها دماير ، فإن قصى بالدراهم إن كان نقع القاصة ، فيصلح الاستيماء، فإن فضى بالدمسر لا تمم القاصة ، ولا يصلح الاستيفاء، فيضع لشك من الاستيماء والإقرار من الريص بالوضعة ، وعليه ديون الصحة ، إنما يصح إذا أقصى إلى استيماء لا محانة . أما إذا أم يعضى أو كان بيا شك ، لا يصبح .

1974 - قول قال الريض: أخذت هذا الألف السيرحة من غربي، أو قال. من مكاتبي قضاءً بحقي، أو قال: اخذت هذه السائم فضاءً بحقي، أو هذه الحاربه شراء بحقي، فهذا على وحهين: إن كذه الكاتب والعرب، وقال: دبه علينا، وهذه الأموال

الأابا مربين المعقد فين سيالمطامن الأصل وأشساه من طاء فب م

أسوالنا بطل إقرار المربص، ويقى المقر به حقّا لغرماه المريض يقسم بينهم بالحصص والدين على المكاتب والغريم على حاله؛ لأن المريض أقر بالاستيعاء بطريق الشراء، فإن الشراء عايقم الاستيفاء.

ألا ترى أن رب الدين إذا المسترى من مديونه شيئًا بالدين الذي له عليه ، بجوز ويعمير مستوفيًا للدين ، والمكاتب والغريم لما كذب المريض لم يثبت الشراء ، فلم يثبت الاستيفاء ، بغى مفراً للغرم ، أو للمكاتب بعيون أو بدين ، وعليه ديون الصحة ، فكان ماطلال

وإن صدق الغرج، أو المكاتب المريض قيسا أثر، ففي الجاربة والدنائير [ينظر إن كان فيمة الحاربة والدنائير أ<sup>17</sup> مثل الدين الذي للمريض على الكاتب أو الغرج أو أكثر. صح الإفرار؟ لأن السراء قد ليث بتصادقهما، فصار مقرا بالاستفاء، فصح.

وإن كانت القيمة أقل من دين المريض، بأن كانت القيمة خمسمانة، ودين المريض الف درهم، ففي الجارية بقال للخرم أو الكانب أو المريض: حاب بقدر خمسمانة، وإن والمحابة لا تصح من المريض الديون، فإن شت أمضى البيع، فإنه حقه بخمسمانة، وإن شنت، فانقض البيع، وحد الجارية واد ما عليك، وإنما حبر الغرم؛ لأنه إقارضي بتمليك الجارية ليسلم له ما في ذمته بكمانه، فإذا أل الأمر إلى أن لا بسلم له ذلك، لم يكن واضيا، فيخير بهذا، وهو نظير المريض إذا باع وحابي وعليه ديون، فالمشترى يخير إن شاء تقض البيع، وإن شاء أنم الفيمة، كذا ههنا.

وفي الدراهم التبهرجة لا يخبر الكاتب أو الفريم بين أن يأخذ التبهوجة، ويرد الجياد [وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهوجة، ويرد الجباد]" لأن في المراهم رفع المحاباة بإيجاب خمصمانة أخرى غير ممكن؛ لأنه يؤدى إلى الرباء وهي الجاربة وقع فلحاباة بإبجاب خمصمانة أخرى ممكن؛ لأنه لا يؤدي إلى الربا.

وقم يذكر في المكتاب ما إذا كان فيمة الدنائير أفل من الدين، هل يخير المكاتب. وذكر الفقب أبو يكر البلخي أنه يخير ؛ لأن دفع المحاباة بتكسيل الدين عكن، لأنه لا

(4) مذين العقوبين ساقط من الأصل والبشاه من ظه فيه م.
 (7) مذين العقوبين ساقط من الأصل والبشاء من طه فيه م.

يؤدن إلى الرباء وبعص مشايخنا قالوا: لا يخبر؟ لأن دفع الحاباة بتكميل الدين غير عكن؛ لأنه بصير صرفًا بشرط اخبار، وخيار الشرط يرحب فساد الصرف، والأون أصع الأن هذا خيار ثبت حكمًا لا شرطًا، والخيار الثابت حكمًا لا شرطًا لا يرجب نساد الصرف كاخيار الرؤية، فإن اختار المكاتب أوالغرم النقض وجب ودالجارية والنفائم عليه.

10790 - رفتال: فيمنا إذا أهر المريض لكاتبه أو تضريه يوديعه من خلاف جنس اللين حتى يقع به الاستبقاء و لا ترد الوديعة على المكاتب ، بن يقسم بين غرماه المريض على «اياتي بعد هذا -إساماء الله - .

رالفوق: أن في قصيل الرديعة الريض أقر بالوديعة قصداً، والاستيفاء بناء عليه، والإقرار بالوديعة قصداً ليس بداخل تحد ولاية المريض إذا كان عليه دين الصحة، إن الداحل تحت ولايته الاستيفاء بني الإقرار بالوديمة فصداً، الداحل تحت ولايته الاستيفاء، فإذا لم ينيت الاستيفاء بني الإقرار بالوديمة فصداً، وذلك وعليه ديون الصحة، فبعقل، أما ههنا أقر بالاستيفاء بالاقتضاء والشراء قصداً، وذلك داخل تحت ولايته إذا صدقه المفر له، ومقتضاه كون القيوض ملكا لبائمه بغضية الأصل، فإن الشراء على "عما عليه الأصل أغايصح من المالك، صحد ذلك وإن التقض الاقتضاء بطريق الشراء حكمة لود الجارية لم تشغض مقد ضاء الأول، وهو كون القبوض منكاً للهائع، إذ المفروة النفاض اليع تتفاص ملك البائع (عن المبيع، فيفي الملك في المقوض لنبائع (عن المبيع، فيفي الملك في المقوض لنبائع (عن المبيع، فيفي الملك في

1649A كان محمد في الجامع أيضاً: مريض عليه ديون الصحة ، قطع رجل بده ممداً » تصالحه من دلك على الف درهم ، أو أثر الجاني أنه قطع يد الريض خطأ ، أن كتل عبده خطأ ، أو أثر المريض باستيقاه ما وجب له ، وسا صابح عليه ، صح إقراره بالاستيقاء والأن هذه الديون وجبت بدلا هما ليس عاله ، أما أرض جراحة المريض فلا شك ، وأسا ما يجب بسبب قتل العبد قالان ما يجب يقتل العبد يجب بدلا عن الدم عندا ، لا بلا عن الذال عن الذال عن الذال عن الذال عن المال عن المال عن الاستيقاء لما

<sup>1</sup> 

 <sup>(1)</sup> هكذا في ظاء ما وكان في الأصل: عكن أوفي م: "عنق
 (1) مامن العقوفين ساقط من الأصل وأثبناه من طاء فاء م.

وكذلك لو أقر الجانى نقطع بدعيد الريض حطأ، أن قامت البينة على ذلك، شم أقر المريض باستيفاه الارش، كال مصنفاً فيه، وإن كفيه عربم الصحة الان صمال أطراف العبد فسمان إنلاف، وضمان نقصان حل في النفس، وليس بصمان مال، حتى كان معمراً بالإجماع، فإن محملاً ذكر في كتاب الوكالة فيمن قطع بدعيد فيمته ثلاثون الف درهم أن على قول أبي يوسف: يصمن الماطع عشرة ألاف درهم إلا أحد عشر درهماً بتصف عشرة دراهم، حتى لا يبلغ دية الحر، وينفس الدرهم الحادي عشر حتى لا بلغ بدل طرفه بذل نفسه، وعد محمد . يجب خمسماتة ألف درهم ولا عشرة، فأبر يوسف حمله مقدراً اعتباراً بنفسه، ومحد محمد ماه مقدراً اعتباراً باطراف الاحراد،

أما انتقوا على كونه مقادراً، وهذا طبل على أنه ليس بيمال عما هو مال، والقالس على صحه ما قلتا أن الصامل لا يبتعي مائكًا بقابلة هذا الضمال، والأحوال تمثك بأداء الفسان، فعلم أن هذا الضمان صمان إقلاف، لا ضمان مال، فكان ديُّ واحيًّا بدلا عمه ليس بمال، فيصح وقرار المريس مستهاء.

هذه المسألة دليل على أن أطراف العدد لا بسائك به مسلك الأموال، وكذلك لو كان الجاني قتل هذا العبد، فعما لحه الريض على أنى من فيسته، وأقر باستيفا، بذل الصلح صحّة لأن هذ دين وجه نذلا عما ليس عال، وهو انقصاص

10049 - ولو أن امرأة تزوجها رجل في مسحتها، فسرضت مرض الوت. فأفرت باستيدة مهرها من أنروجها وعلى في مسحتها، فسرضت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج، فإنه لا يصح إفرارها، ويؤمر الزوج بإعظاء الهراء بفسم بين الغرصاء بالخصص الأنها أقرت باستيفاء الدين من الوارث لا يصح، صواء كان ذلك الدين وجب عها هو مال أو وجب بدلا عما ليس الوارث لا يصح، صواء كان ذلك الدين وجب عها هو مال أو وجب بدلا عما ليس عال موضهه، صح إفرارها؛ لأنها أقرت باستيفاء دين، وجب بدلا عما ليس عال عن الخرصاء صح المراب مع المراب مع المراب مع المهر، وقد أفرات باستفاء حدم المهر، القراماء سطف المهر، وقد أفرات باستفاء حدم المهر، المراب مع المهر، الكارة واراد بالاستيفاء بالماصح في حق بوادة الزرج عن المهر، لا في

إنبات الشركة له في مالها مع غرماه ها؛ لأن ديوبهم ديون الصحة، وإفرازها في حال المرض، صلا يصح في حقهم في إنبات الشركة إلى المبحد في يراه، الزوع، وهمما حكمان مختلفان، ويجوز أن يطهر شيء في حق حكم دون حكم، وإن بقي شيء من مالها بمد قضاء الديون لغرما، الصحة يرجع فيسا بفي ينصف المهر؛ لأن إفرارها بالاستيفاء فقاصح؛ لأن زرال المانع عن صحنه، وهو حق غراسه الصحنة، وصح إفرازها، وقد أفراب باستفاء لزيادة، فكان لهزوج الرجوع بناك الزيادة.

1640 وقو كنان الزوج قد دحل بها دنم طنة بها طلاق مالك أو رجم أن فعرضت وأقرت الاستيفاء، ثم مائت. فهذا على وجهين: إما إن مائت قبل نقضه العدة، أو مائت بعد الفصاء العدث، فإذ مائت بعد انفضاء العدة فإقرارها بالاستيفاء صبحتج ؟ لأنه نسل بولوث ؟ لأن وأوث الإنسال من برئه بعد الموت، والروج ثم برئها بعد الموت، فالروج ثم برئها بعد الموت العدة لا يصبح إقرارها.

أم في الطلاق الرجمي: فلفيام الورثة وقت الموت، أما في الطلاق اسائل؛ لأن المنع عن مقا الإقرار كان ثابة لقيام النكاح، والعده أثر من أثار النكاح، ويبقى التع ليفاه أثر النكاح، ومتى تم يضبع إقرارها باستيفاه الهرافي هذا الوحه ليستوفي في أصحاب ديون الصحة ديونهم، فإن همل شيء ينظر إلى المهر، وإلى مبراته عنها، فيسلم له الإقرامن دلك.

قبل: هذا الجواب على قول عنماها الثلاثة ، أما على قول زفر: يجب أن يكون إقرارها صحيحًا في حق الفلام على الوراثة في جميع ما الرب به أصل السالة ما ذكر في كتاب الطلاق في مريص طلق أمرأته يسؤ الهاء تم أقر لها بدين ، أو أرضى فها يوصية ، ففها الأهل من ذلك ومن المرات عند علماها الثلاثة ، وعدل زفو ، فها جميع ما أقر به ، والحجم عرفت فعة

۱۹۸۰۱ - مريض عليه ديون الصحة غصب رجن منه عبداً في مرصه ، فعات العيد في بديه، أو أبق، وقضي الفاضي للمريض على الفاصب بالفيمة، فأكر الريض باستيم امتا من الفاصف، لا يصدق إلا بينة؛ لأن هذا دين وحب بدلا عما هو مال في

<sup>(1)</sup> حكمًا في جميع النسخ، وكان في الأصل: "إنما ،

حالة المرضر ، وإفراد المربض باستيقاء مثل هذا الدين في حق غوماء الصحة باطل.

١٩٨٠٦ - ولو كان الغصب في حالة صحة العصوب منه، ثم مرض، والعبد غائبه بعينه في بدالعاصب ؛ ثم أسَّ ﴿ أو مات ﴿ وقضى الفَّاصَي عليه بالقيسة ؛ ثم أثر المريض باستيفاء تلك الفيمة إن كان العبد مبتًا، أو لم بعد من الإياق، كان مصدقًا يمنولة دين، وجب له في حالة [الصحة، وإن كان العبد قيد عاد من الإباق لا يصبح إقراره، واعتبر رمان العصب في هذه الحالة بدين وجب له في حالة إ\*\* المرض، وإنما كان هكذا باعتمار أن الضمان في مات القصب يحب بالقصب من وجعة الأبه هو الموجود من جهة العاصب ويقصاه الفاصر مزوجه ولأبه أمرالا يدانه فيطالب الغاصب به عني سبيل اللغروان والغميب كان في حالة الصحة ، والقصاء كان في حالة الم هيء فاعتم الضمان واجبًا بالعصب مني كان العبد مينًا أو إيفًا، واعتبر هو دين الصحة، واعتبر واحمًا بالقضاء [مني عاد العبد من الإباق واعتبر هو ديرياً "المربض عملا بالعليلين بقدر الإمكان، فهذا لأن الغصب وإن كان سبب وجوب القسمان، إلا أن نقرر الضمان والهلاك، والقاضى يفضي بذلت اشقره، فإذا لويظهر العبد لا يصل إلى يدالمالك، ذكان هائكًا في حق المالك من وقت المصب، فكان الضمان مقررًا عليه من ذلك الوقت. [وهو في ذلك الوقت سميح، فكان هذا دين الصمة، وأما إذا ظهر المبد، ظهر أنه لم بكن هالكًا من وقت الخصيب، فظهر أن الضمان لم يكن متقررًا من ذلك الوقت]™ وإنما صار هالكَّاء وتقرر الفسمان بقضاء الفاضي، وقضاء القاضي كان في ذلك الوقت في حالة الرَّضِ، فكان هذا دين الرض، فلا يصح إفراره بالاستيماء لهذ .

1944 - ولو كان العصب والغضاء بالصمان جميعاً في حالة الصحة، وإقرار المغصوب منه باستيفاء الضمال في حالة الرض، صدق في ذلك لكونه دين الصحة من كل وجه، وأشار في الكتاب إلى وجه أحراء فقال: الضمان بدل عن للغصوب، وحكم المبدل بعتبر بحكم المدل، ولو أفر بالمملل الإنسان في حالة الصحة، وعليه دين الصحة،

<sup>(</sup>١) ما من المعقودين سافعة من الأصل وألبشاه من ظاء فعاه م.

<sup>(</sup>٢) مكذا في شبة أنسلح، وقال بي الأصل: `أنتود

<sup>(</sup>٣) ما بين تلعقونين سائعة من الأصل وأنشاء من ظء ف و ج.

<sup>(1)</sup> ما بين المعقوقين ساقط من الأصل وأنبساه من ظ، ف، م

يعمع إفراره وكدا إذا أقر بالمدل.

١٥٨١ مريض باع عباراً له بألهي درهم، وقيمته أنب درهم، لا مال له غيره، وعليه ديود الصحة، فأخر في مرحبه باستيفاء الشمن، ثم مات من دلك المرص ، ثم يصدق على ذلك في قول أبي بوسم، وعلى قول محمد: بعيدق في استيفاء ما زاد على قدر قيمة العند.

وقد ذكر نظير هذه انسألة في الكاتب، والحامع الصغير، والنشعة أ، وذكر قول لي حنيفه مع قرل أبي بوسف. فإنه قال في كتاب الشفعة: إذا باع الريص داراً له فيسنها ألف درهم بثلاثة ألاف درهم إلي سنة، ولا مال له غيرها، وعلمه دين الصحف شماست السائع من مرضه ذلك: ذكر أن قول أبي حنيفة وأبي بوسف: لا يصبح الأحل أصلاه باعد محمد اليسح الأحل فيها إداعلي قار قيمة المال

وقبال في قديم المكاتب، مريص كانب عبداً أن قيمته آلف درهم بناوته آلاف درهم اللي صبحة ، و لا ماني لد غير العسد، و عائد ديون الصحة ، معلى قول أبي حارة قو أبي يوصف الا يعدم التأجيل أصلا، وعلى قول محمد . يصح التأجيل فيما زاد على قسر فيمة نفيد ، ومحمد يقول المحمد لا يقدم التأجيل أصلا، وعلى قسر حيث الخيفة الأن الماثية في المبيع كانت بقدر الألف، ومالية البيع لا يقابلها من حيث الخيفة إلا متله، وإن وجدت المديلة من مبت الصورة ، ولهذا اعتبرت المحابة برعة ، أما من حيث الحكم ملك بإزاء مان، ولهذ جاز البيع ، وما كان المنفيع لا بأخذ حسيم الدان ويه المناس حيث المحكم ملك بإزاء مان، ولهذ جاز البيع ، وما كان المنفيع لا بأخذ حسيم الدان ويه المناس حيث المحكم المحتب ا

وإذا عملنا على هذا الوجه ولم نعمل على العكس لأنا أو عملنا الخشفة في حق الشفعة والمربعة ، وأنهما مختصان بما هو بمال على كل حاله الرمنا العمل بهذا الشرط في حق الأحل، والإفرار بالاستشاء من طريق الأولى؛ لأنهما لا يحتصان بالذات، إل

بنيتان في المال وهيو المال.

ولهمه أن ما زاد على قندر قبعة العدد من النمن ملك بدلا عما هو ما حقيقة وحكماً أني حدثة الرحل و لا يصح إقراره بالاستيفاء ولا يصح التأجيل ميه في حق عرج الصحه كنه من مقدار قبعه العدد من النمن لرابها قلما ذلك لأن المبلوك بدلاً عن اطلاعي حبث الحقيقة ما إلراءه بالرمان عبث الحقيقة من الراءه بالرمان حبث الحقيقة بوما زاده المبع من حب الحقيقة المنازلة والمال من حبث الحقيقة إلى لكل حرم من أجزاء النمن مقبل لكل حرم من أجزاء النمن وكثر حزه من أجزاء النمن مقبل لكل جرم من أجزاء النمن مقبل لكل جرم من أجزاء النمن من الخورة الداني و وهذا حل المبع ، ومن حيث الحكم كذلك حتى وحب يقبض المبع من المعرد للمال بجميع النمن

وكذلك المشتري أديبيع الكل والحة على جميع النمن مندهم، وإذا كال ما والاعلى فيمة العدد من النمن بدلا عن قال حقيقة وحكمًا، والدل فالم مشع المدل. صبار كال طريص أقر بحسال لعيوم، وعليه ديون الصبحة، ولو كان فكذ الاعسج الإفرار، كذاعها

وإذا لم يصدق المريض في إقراره باستيفاء حميم نفض عندهما، وبقده فهمة العبد صد محمد، يخبر النس في إقراره باستيفاء حميم نفض عندهما، وبقده أقمر عددهما، ويبن أن يجبر الميع ويودى جميع النمن مرة أخرى حددهما، ويبن أن ينفس أميح ويودى فيمنا المساد مرة أخرى إلى أن ينفس أن يتبوت الخيار فلستنزى، بالم يصادق في الإقرار في استيفاء النسن الام يقول: قد لراء زيادة فمن مع برضي به ، ولزوم المنشري إرادة فمن لم برضي به ، ولزوم المنشري إرادة فمن لم برضي ويانا المربس أفر بشيوت الخيار فلمستنزى، به يوجب الحيار للمشترى، فيها المنازي والأخرال عليه ديرن المسحة، ألا ترى لو أخرال للمستنزى حياد الشرط في هذا الهيم وحيار الوزيه وصدقه الشقري في دفك تبدله الميار، كذا مهنا

<sup>(</sup>٥) ما بين للعفر بين سائط من الأصل والشياد من طور فياد من

<sup>(</sup>١٤) يعم المسعدة المرجود في الأصل فقط،

<sup>(</sup>٣) ما بين المفوفين سائط من الأصل والإساء من طوف ف و م

وبان فيزل بند من أبالا يذبت الخيار الله مستوى بوفرال الريض في هذه فسائلة عادهما والأن حرالعرمة فد تعلق بحصح النسل مدهما وحتى لو أفر باستماد في مم لا يصح عندهما و وسهى يتبت به الخيار و وصنع العند يعود العدالي الريشي، فينطل حن العرضاء عن أنسا أحرى و ألا لرى أن الريش مع سنسول من تفايلا البيع في هذه الصورة لا يصح و واما لايصح حتى لا يبطل حق الغرماء عن ألف أحرى و كد ههذا

قدا الفريس إلى وماح إلى وماح إلى والمتعدد في من الدخيرة بدر المهدد في بدخي المحرسات وهو العدد الأن وماح المهدد الإستحد بالمحدد المحدد المحدد

عدد على المحالات والمراجع عدد في صحبه من راحن ، وقايضه المتدرى ، فدرض البالغ ، وعليه ديوان المحمد والله بالمستبقد فلل حتى صح إقراره في احق عديد الفسحة على ما المداه ثم سات من موصد ، وارجد المستبرى بالمحمد عيباً ، وارده بشضاء القناصي ، فيسال للمستبري أن يشارك عوضاه المهت في سائق مسوال البيت ، وتكل حسن العبيد إلى الاستبرائي الديمي أند تيمي اللاستبرائية المتمر في مؤايرات المداوفي المؤارات بعد ما المداون المتمر في مؤايرات المداون المتمر في مؤايرات المداون ال

المشترى هن الثمن، لا في حق ثبوت المشاركة له مع غرماه، وهو نظير المريضة إذا أفرت باستيفاه مهرها من زوجها، وعليها ديون الصحة، ثم طلقها الزوج قبل الدحول، فإن إقرارها باستيفاه المهر يعتبر في حق براءة الزوج هن المهر لا في حق إثبات المشاركة له مع الغرماه بنصف المهر.

توضيع ما قلنا: إن الرد بالصيب ضد بنفك عن وجدوب الشمن على السانع للمشترى، ألا ثرى أن الشمن إذا لم يكن مقبوضًا حتى رد المشترى المنبئرى بالعيب لا يجب على البائع شيء [وألا ترى أن البائع لو كنان أبر أ المستوى من الشمن، نم إن المنترى رد المشترى من الشمن، نم إن المنترى رد المشترى بالعيب كه المنترى رد المشترى بالعيب لا يجب له على البائع في وأن أعمل أن الرد بالعيب كه ينفك عن وجوب الثمن للمشترى على البائع، فدين المشترى ليس يحتيق، فلهذا الديب الفيئة المنترى ليس يحتيق، فلهذا الم يشبث الغمشترى عنى المشاركة مع غرماء الميت في سائر أموال، فيباع العبد، ويكون المشترى أحق بالثمن عن غرماء الميت، وهذا لأن حق غرماء الميت لم يكن منعلقاً بالعبد قبل هذا، لكون العبد، ويكون المشترى الكون العبد ملك المناترى، وذلك يمن غرماء الميت، وهذا لأن حق غرماء الميت لم يكن منعلقاً بالعبد قبل بعن المسترى، وذلك يمنع تعلق حق سائر أحق بالم هون حبساً وبيعاً، في إن المسترى، أحق بالمود حبساً وبيعاً، في إن المسترى، عان على المسترى، فلا شيء وان نقص الثمن عن حق المشترى، فلا شيء له حتى يستوقى صرف شنة إلى المسترى، وإن نقص الثمن عن حق المشترى، فلا شيء له حتى يستوقى طوماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشترى، فلا شيء له حتى يستوقى طوماء الميت ويونهم أخذه المسترى.

ولو أن المشترى لم يحبسه بحقه، بل دفعه إلى المريض حال حياته، أو إلى وصيه يعدمونه بقضاء القاضى، بطل حقه، ولكن لا يطل حقه في استيفاه الشهر، وهر نظير البائع قبل القبض، فبإنه أخص بالبيع إلى أن يستوفى ثمنه، وإذا سلم المبيع بيطل اختصاصه بالعبد، ولكن لا يبطل حقه في استيفاه الثمن، وكذلك المرتهن يكون أخص بالرهن حيسًا، وإذا رده يبطل اختصاصه بالعبد، ولكن لا يبطل حقه في استيفاه التبن، كذاهنا.

<sup>(</sup>١) ما بين المعترفين ساقط من الأصل وأثبتاء من ظ، ف، م.

### نوع اخر

### في المريض يريد إبصال المنفع إلى ورثته:

ق ال محمدة ق الجامع: مربص له على رجل أجنى ألف درهم، ورازت المريض كفيل بها، وهذا كله في المريض كفيل بها، وهذا كله في صحدة من رب المال، يعنى وجرب المال والكفالة، فلما حصره المرت، أقر باستياما، مناك من الإقرار ماطل، سواء أقر باستياما، من الوارث من الأحنى؛ لأن هذا الإقرار تضمن إيصال النقع إلى الوارث، أما إذا أقر باستياماه من الوارث، وهو أصيل أو كفين عظاهر، وأما إذا أقر باستياماه من الأجنى، قلال الأجنى الكفال أصيلا، فبراءة توجب براءة الكفيل، فإن براءة الكفيل، والكفيل والكفيل والكفيل المراث، وإن كان كفيلا، قلال براءة الكفيل طريق كانت ترجب براءة الاصيل، فكف ما وارث، وإن كان كفيلا، قلال براءة الكفيل المؤارث،

فإن قبل: كما صار مقرا للوارث صار مقرآ للأحتى، و لاقرار فلاجنى صحح. قلما: الإقرار فلاحتى إنما يصح إدا لم يتضمن ايصال تفع إلى الوارث، أما إدا نصص فلاء لأنه لا يكنه تصحيحه إلا يتصحيح ما هو باطل.

فإن قبل: اليس أن إذا أغر لأجنى أقر مذلك المان للوارث كان جائزاً، والإقرار للاجنس تضممن إيصال النفع إلى الوارث، إذ لولا إضراره للاحنيق لكان لا يصل إلى الوارث هذه المفعة.

قلنا أفي تلك الصورة النفع ليس يحصل للوارث بإقراره للأحبى، وإنفا يحصل بأمر يحدثه الاجنسي بعد ذلك، وهو إفراره للوارث: أما في مسألتنا النفع يصل إلى الوارث بنفس إفرار الريض، لا من إحداث أمر يوحد من الأجنب، فلهذا افترقا

١ ٩٥٨٠ - قال: فإن كان مكان دلك إبراه بغير قبض، فإن إبراه الوارث لا يجوز أصبيخ كان الوارث أو كغيبلا؟ لأن عيه نفع البارث، وهو مراءة ذمشه ، إما عن مين الكفالة، أو عن دين نفسه. وإن أبرأ الأجنبي، فإن كان الأجنبي كفيلا صعع؛ لأنه نبرع.

عنى الأجنى، ولم يتغسمن ذلك إيصائل النفع إلى الوارث؛ لأن بواءه الكفيل بالإبراء لا يوجب برءة الأصيل، فبحد دلت ينظر إن كان للمنت مال يخرج ذلك من الثلث صح فلك كله، وإن لم يكن له مال غيره صح الإبراء في الثلث، كان تلورثة الحيار في الثلث إن فدؤوا أخذوا من الأصيل، وإن شاؤوا أحذو من الكميل، وإم الثلث أماقي، فإنما يؤخذ من الكفيل لاغير،

هذا إدا كان الأجنبي كذوانه وإن كان الأحنبي أصيلا لا يصبح إبراءه أصلاء وإن نبرع على الأحنبيء إلا أن أن نبرعه تصمن إيصال النفع إلى الوارث، لأن براءة الأحميل بأي طريق مصلت توحب براءة الكثيل.

قال: ولو تعريكن شيء من ذلك، ولكن أحال الكفيل الريص بالدين على رجل، إن أبرأ الوبض الكفيل دون الأصيل، وهيل الريض الحوالة، ومات إن كان الكفيل الوارث، لانصح الحدولة، وإن كان الكفيل الاحتى يصح من الثلث؛ لأن الحدوالة تتضمن براءة المديل عن دي المسئال له من غير دفع مال إلى المسئال له إلا أنها براءة موقة بحرث شحال علم مفلك، فإنه من مات المحال عليه مفلك، معود اللمن إلى فعة المحيل، فيمت والبراءة المؤيدة، بأن قال المريض للكفيل، أموأنك، عن الدين، وأهمة الجراب على التفصيل الذي عليه دكرنا، فكذا هه:

فإن قيل: الحواقة مبائنة ؛ لأن اللحيل وإن كان براء عن الدين بالحواقة ، وإن يبرأ بدين مثله ، وحب لمسحمال له عني المحمال عبد، وفرجب أن بصح على كل حال، ويصح في الكن لا بقدر انقلت ، والدلس على أن خوالة مبادلة أن الأب والوصى بملكا، ولاحبال بدين الصغير ، ونو كان الحوالة إبراء محفّ فا ماكا ذلك .

قندة الحوالة ليست بجادلة ، ألا ترى أنه بجوز الحوالة ببدل المعرف والسلم، ولو كانت مبادلة له حازت خوالة مبداء لأن الاستبدال بدل الصرف ورأس مال السلم لا تحوز، ولو كان الحوالة مبادنة إلا أنها مبادنة مؤحلة من حبت الحكم والمعنى الأن المعيل برى عن الدين من ضر أن دفع مالا إلى صاحب الدين إلى مدة، وهو أن يموت المحتال عليه مفاسلًا، ولو كانت مؤجدة من حيث الحقيقة أن شرط فيها الأجل إغابضح من

<sup>(</sup>١) ماس المعرفين ساقط من الأصل وأنشاء من طاء ف وم.

المراض مع الأجبى من طنات، ومع الوارث لا يصبح اصبلا، وأصا لأب والوصى إذا فيلا احواله على الصغير، فها على التصبيل إن انان له فالحجل أمالا من ذمه المحتال عليه لا يحور الألا فيه يصل حق الصبيء من الكان دمة المحتال عليه أصلا يحوز ، ولكن لا كل ما يصبح من الأب، والوصى ما يدل على أسيسح من المراس موارات في أن المحتال المستج من المراس مع والأنه، أذا بوى أن المحاياة اليسبيلية والأحل ليسبير يصبح من الأب والوصى والا يضح من الرائب والوصى والا يضح من المراس المحاسلة المراسلة المستج المراسلة المستج المراسلة المستجل المستجلة المستجلة المستجلة المستجلة المستحددة المستجلة المستجلة المستحددة المست

عدد المراد المنطقة وديمة عدد لهذا الكميان المريسيين على ذلك والكن المرافر الربهو الناهدة الألت درهم التي في يديه وديمة عدد لهذا الكميان المريسيين على ذلك و الأدار عدارة و المسال التمع وفي الوارث و الادارة المرافقة بهذا الإقرار و كانت قدمة لعرف بعدلها منذ المرتب منافق أو الاستوى حالته بمارت وما في تركة الست لوله جهالا و التعيين في الاختام الا يتنافى الاختام الا الكني، ويصيع الكفيل قاصد ويتم غذا المدة الوديمة الوديمة أو ويمة أحر الدين، ويرابة الكني، ويصيع الكفيل قاصد ويد تقدمة الوديمة الرديمة أحر الدين، ويرابة الكنير بالاقتارة الإصبيل.

وكذبك لواقر بوصعة باللة ديناي أو عرض من أحروص لا يصح

قال قبل: والنائب الديمة مانة ويدر لو صح الإم از وجهسته يصير منتها دلةً في المدمة، ولا نقع القاصة بن دين الكفيل وبدا دين الديث، ولا تحصل الدراءة الموا ا

قالية: في هذه الصنورة يحتصل للوارث مند ما المناه وفكن نظويق أحراء فوت الكفين يأخذه مثل طلك الشاجر من تركية الفريض ويستجها، ويقصرر فين هجه مجيرا الكفيل والوارث ، ويسميل منصة أخرى على ما بأثر بياله بعدهما إذا ثناء العالمان.

و تعذلك ثو الترامجارية في بليم الم غضيها ، أو أن الكفس أو دعها يده ، ثم هات الديش ، والذراية قائمة دويم ، أو لا يدري ما حالها ذر الإقرار باطلا في قلما

قال فين الدين الذكوم عنون كان بسيطيد فينعا إذا كان الدين الذين وقعت الكفاللة -در أهم أو دلتين الحتى بقائل وحست فينما هذه الأنساء فالكابل في نوكة طيت والقيمة هراهم أو دلتين يقع القاصة بين المابسان الا يستخب فينما إذا كان للنس الذي وقامت

الكفالة به نَبَابًا أو هروضًا، فإنا هي هذه الصورة لا تقع القاصة، ومع ذلك لم يفصل في الكتاب من الوضيمين.

قلنا : في ذلك الصورة بحصل للوارث منفعة البراءة بطريق أخرى، بيان ذلك أن في تنك الصورة مني صح الإقرار روجت قيمة هذه الأشياء في التركة، فالكفيل يأخذ الغيمة ويشتوي بهاما وقعتابه الكفائف فببوأهو واثوارث، ويحصل منفعة أخرى أيضًا، فإنه يتأخر المطالبة عن الكفيل بالعين الذي للمبيت عليه ويثبت للكفيل عليه حق الاستناع عن إيضاء إلى أن يفضى الورثة دين الكفيل؛ لأن الكفيق يقول: المروثة حق صار دينًا في تركة للبت، والذبي مقدم على المبراك، فما لم يقضوا دينه لا يصبر شيء تما على الكفيل مبواتًا لهم، ولا يثبت لهم حل التطالبة، وتأخر الطالبة ترج منفعة، طهلًا لا يصح الإقرار، وكذلك لو كان الأصبل أجنياً. والكفيل هو الوارث، فأقر الريض بنيء عا ذكرمًا للأجنبي، كان الإفرار باطلا؛ لأنه لو صبح أدى إلى أن يبرأ الأصبل، أو يتأخر المطالبة عنه، وسواءة الأصبل بموأ الكفيل وتتأخر المطالبة عن الأصبة رسَّاخر المطالبة عن الكفيل الذي هو وارث، فيحصل بهذا الإقرار نفع للوارث، فلا يصح -راتة أعلم

١٥٨٠٨ - رجل مربص كانت عبده على ألف درمير وتيمة العبد ألف درهيره ولا عال للمريض غير هذا العبد، ثم أفر باستبغاء بدل الكتابة وعوام بطي كذلك، وحات من مرضه ذلك، جاز زفراره من الفلك حتى يعنق للث المكانب محانًا، ويسمر فرزنلش القيمة للورثة ، فرق بين هذا وبينما إذا ماع الربض شيئًا من الأحتبي ، وأقر باستيقاء الثمن وهو مريض، فإنه يعتبر من جميع المال.

والفوف: أنَّ الإقرار باستيما - بدل الكتابة إقرار بما يقع به العنق، ولو أقر المريض بعنق عبده بعنبر من ثلث المال، فكذا إذا أقر بما يقع به العنق، فأما الإقرار باستيقاء الثمن من الأجشى إفرار بما يؤكد ملك الأجنبي في العين أولو أقر بالعين للأجنبي صح وقراره من جميع الحال، فكذا إذا أقر بما يؤكد ملك الأجنبي في العين إلا وعرق بين هذا وبينما إذا كان كانبه عبده في حالة الصحة، ثم أقرا باستيفاه بدل الكتابة في مرض موته، فإنه يجوز

<sup>(</sup>١) ما بين المقرفين ساقط من الآمس وأثبتناه من فذه ف، م.

من جميع اقال.

والقرق: أن الكتابة إذا كالت في حالة الصحة ، فالكاتب استحق البراءة عن بدل الكتابة عند إفراد الموثى بالاستبقاء لعده تعلق حق الغير بال المؤلى من ذلك الحالة، فصح ذلك تعلق حق الورتة والغرماء بالمه في مرص مونه حتى لا يبطل هذا الحق على المكاتب فسيق حق المكاتب على حق الغرماء والمورثة، هذا كما قلنا: في الصحيح إذار من مائه من يعلق غرماءه، في عبرض مرض الموت، وعليه ديون كشيرة، وجبت في محالة المصحية، لا يتعلق حق سائر الغرماء بالرهن كيلا يبطل حق المرتبن في الوهن، وقد شت حق مائعًا.

فأما إذا كانسة أفي حالة المرضى، فلكانب ما استحق البراءة أأ عند إقرار الولى بالاستيفاء؛ لأن حق الغرماء والووثة نعلق برقبة العبد في أول المرض، والكتابة كانت بعد ذلك، فسنع تعلق حق الغرماء وافورثة فيوت حق البراءة للمكانب عبد الإقوار بالاستيفاء حتى لا يبطل حقهم بعد التعلق بإقراره، وحقهم سابل، فلهذا اعتبر إقراره من الذك.

وتو لم يقر باستيفا ، بدل الكتابة ، وتكنه أقر مأتف في بده أو مانة دينار أو حارية أنها وديعة لهذا المكتب أودعها إباد بعد الكتابة ، فهمات ، فإنه يجور إقراره بقدر اللك ، أما إنا كان القربه من جنس بدل الكتابة ، فإنه يتضمن الإقرار باستيفا ، بدل الكتابة ، وهو لا ينف الإقرار باستيفا ، بدل الكتابة إلا بقدر النبث ، فلا ينك الإقرار به يتضمن الإقرار باستيفا ، بدل الكتابة ، باستيفا ، بدل الكتابة ، وأما إذا كان المقربه من خلاف جنس بدل الكتابة ، فلان ذلك يصبح علا ، وكنان للمكاتب أن يحسم ما عليه بالله ، فيضلع أبدل الورقة عن بدل الكتابة ، وإن كان المقربه قائماً بعرف بعين ، فالكاتب يأت على معلى تسليم الرفعة له بعينه ، فاكتاب في معلى تسليم الرفعة له بيانات ، فاعتر من الفلك لهذا - وإنة أعلم - .

<sup>(</sup>١) هكداش الأصل، وكان تريفية النسم إن كانت في حالة الرسر أ

<sup>(</sup>۲) مكذا في ظاروكان في ف أولام الدراء

ج١٤- كتاب الإقرار ثوع أخر

## في إينار المريض بعض غرماءه أو بعض ورثته:

۱۹۸۹ ام قال مجمد في الجامع : رجل له على رجل أنف درهم، قرض حالة داعه الغوير عبداً مألم، درهم إلى صدة و وقبض العبد، فإنه لا نقع القاصة بين الدينين ما لم بحل الشمن ؛ لأن المقاصة إنف فع بين الدينين منفقى الصفة، ولا نفاق في الصفة ههنا الأن أحدهما مؤجل، و الأخر حال، فإن مرض المستقرض مرض الموت، وعليه ديون محيط عالم، فحل دينه على المشيري، وصار الدينان قصاصاً الأنه زال المنع عي المقاصة.

فإن مات المستقرض، فأراد عرماه أن يشاركوا الملتدي في النمن الذي كانا"! عليه كان أهم اللاب وهذا له عرف أنه ملتى وقعت القاصة بهن الديمن يعمير أشرهما قصمه وأحر الدينين تمن المبيع ، وإنه سال المريض ، فيصار المريض قياضيًا دين يعص الغرماه مُرتِزً له على سائر الغرماه حال استغراق ماله يذيون الغرمام، علم يجز .

قان قال القرض: إما اقتضيت دينًا وجب لي في حالة الصحة؛ لأن الدين وحب لي بالفرص، والمفرض عن حالة الصحة؛ لأن الدين وحب لي بالفرص، والمفرض عن حالة الصحة على البحص بقال له: معم، وحب دينك في حالة الصحة إلا أن الفضاء تم يقع عن حالة الصحة إلا أن الفضاء تم حلة الرض حوز حل النمن محل انفضاء في حالة المرض حقيقة وحكمًا؛ أما حقيقة دلا إشكال، وأما حكمًا فلأن النمنة الاستندالي وقت البيع، لأن الفضاء عند حلول النمن ، وحلول النمن لا يستنداللي وقت البيع، لأن يحصل بحضي أخر مدة حلول النمن ، وحلول النمن لا يستنداللي وقت البيع؛ لأنه يحصل بحضي أخر مدة الأحل، واحر مدة الأحل، واحد مدة الأحل، واحد مدة الأحل، الاستنداللي الدل والتفريب ما ذكرنا.

و أو كان بالغ العند ماع العند أو لا بالف نسبية ، فم إن البيئع استقرض من المشترى الفاء شم مرض المستقرص مرص النوث ، ثم حل الأجن على القرض ، ووقعت المفاصة المريكن تغرضاء المستقرض على المشترى سبيل ، لأن آخر الديبي حهدا الفرض ، فصدو

<sup>14)</sup> وفي ط الأن حكان كان

<sup>(</sup>۲) وهي در ما و اقتصيت .

النَّسْرِي فاخليُّ تعلى تلبيع - وتطريفي مشتقلٌ هيده والوحل لا يجمع عن تنصا ودينه والذَّالِ إننا هذه

استنتهها محمد في الكتاب وفقال ألا تري و أدر جلا وحد له طلي رجي حميمانة أنال فتاك الخيسونة للتي كانت بهذا المنتقرض على أحد اقرضين وصير خو ممانة ألك فتاك الخيسونة للتي كانت بهذا المنتقرض على أحد اقرضين وصير قصاصًا بصيبه والبركل فشردكه في قرص الأقف على ذلك سيل و حو كان الشربكان الأجل ووقعت القاصه عرم أحدهما شيئًا محمد على المنتقرض إلى سنة الله حي سار مفضيًا عليه من الألف و أحد الشربكين إم اقتضى شكًا من في المتنوك الماسرة الان المسترى هها شكام حن الشاركة معال أورد محمد عالم الشربكين إما اقتضى شكًا من فعيل الشنوك، كان

١٩٩٨ قال محمد: رجل أوقع أماد ألف درهم في صحة الآل، أو موضه عماية الشهود، فلما حضر الآل الموت، قال المتهاكميا أم ماك، أذكر مالوالوه أذا وقالوا: أو دم ثا أذاي حب حق الهارت في مالف فالاشي المدوقال عواج: الأسل مشهلك مالي.

ة لل إقواد المريض حائزة وواخد الأاقد من مال الأدار وكوناه خاصة و أواجه في ذلك أن رقوم المريض تواخه الارد لذاته على لكان النهمة ، وهي تهمة إيناه حض المورنة والتهميسة ، وهي تهمة إيناه حض المورنة والتهميسة ، وهي تهمة إيناه حض المورنة والتهميسة ، وهي تعدد إلى من قبل حكم الإقباران ، وهو وجنوب الألف نسستانا المحدث حتى مات ، فإن ضمان الموديم بحدث في تركنه ؛ لأنه مات مجهلا لموديمة ، والمودع من مات مجهلا للوديمة بحدث في تركنه ؛ لأنه مات مجهلا لموديمة مهذا الإقرار ، فلا يرده ولموكن في المهمة في المرادة الإيراء فلا يرده ولموكن فيه نهمة في جرم ، لا يعضى الموادث في مان موراه يسبب مدين و الإيداع عماية الشهرة والمحمل ويستقيم إلحال المين الموادن في مان موراه يسبب مدين و الإيداع عماية الشهرة والمحمل أيصاً معاين والماين الماين المحال معاين والماين الماين المحال معاين والماين الماين الماين المحال المحال الماين الم

قال في الكتاب. ألا ترى أنه أو حجمة الرهيعة في مرضعه القامت البسة عسم

عماية الفاص، وهم يحمد طات أن فالتا ديام بي حالاه و الدلت إذا أنو بالاستهلاك. وأرائه حمد الإيداع ووأفر الفاحية بإلى تم قال الساعت الوديمة وأفرار اللاحتهاد لا تصدف، وكنات الوديمة نينا من ارائه الآن حجود الوديمة والإنوار بالاحتهاداك يتدله عن دعول الصياع والرد (مانحق دنون العالم والردا أثالك وعلى الحجود والإقرار الاستهارك، فإنه يوحب الصدرة دعوى الصياع والرد العدم بقي احجود والإقرار الاستهارك، وله يوحب الضدال

ال غالوال الكلام الأول ينقض التباني وكناهمة لتبالي يتقتص الأولى، فيفتحفال للعلم، فكانه مادين، وهناك وجري الصمان الكان الجهيل، 191 مها.

ولم قال أولا إليه قده لكن أو قال دوله عيد اليها بساحيها ، فأرد صاحبها ، لمراد صاحبها المحدد على صاحبها و الرائد فقيد المحدد المواجها المحدد الله والمحدد المحدد المحدد والا بالسفت إلى إقبراء الله المحدد المحدد والا بالسفت إلى إقبراء المحدد المحدد

والقرق أن همه وهو محافر من اللكوان، فإنه سبق منه ما يعلق له البحور، وهو عصواء الواد والضبوع الأداعشام أن السلم الايتخاب، فتمانا محتار في التكول [س هذا الواجه والصبوع الأداعشام أن السلم المنظر في الكول [1] أنه لم سبق منه ما يسلق أنه المساورة الإدام الإسلام بمينه المنافرة المبادرة الإدام الإسلام بمينه المتكور والله أن المبادرة الإدام المنافرة المنافرة

ه C) مايين المغروبين ـ الفقامل الأدار وأن الدمل طاء ديا. م. (C) دامين المعروب سافعه من الاصر والشتاد مل طاء صاد و.

# توع أخر في إقراد الأب بالشراء في الذار من أحد الورثة. ومن غريب في مرضه ونها شفيع:

1994 - هذا النوع بينهي على مند أنق من وقف في كتاب الإقرارة وقد تقدم فكره أن تريض إذ أقر لدين مشترك أو بعيل مشترك في رقه والأحبى، فذلك باطل في حق الورس على كل حال الاتفاق، وفي حق الأجنس كذلك عند أن حنيمه وأبي يوسف، سواه نصادقا على السركة أو تكافيه أو صدق أحدمماء أما الأحبى أو الرحة إن تكادر، أو كدب أحدمها، وعند محمدا أو تصدقا أو صدق الإجنبي فكذبك خواسه وإن تكافيه أو كذب الأحبى، فالإفرار صحيح عي حق الأجبى، وقديم عامرت على قل

إذا عرق هذا، قال محسد، وعلى له ثلاثة مين، وفي بليه دار، هحضره المؤسسة فقال الشتريت هذه العالم من إلى هذا، ومن هذا الاجبير أبائف درهم، وفسطتها منيسا، وتم أدفع إلى بعد النام من الشركة وعلى من أقر من الشركة وتم مات وللدار تدعيج، والابنان الاخران بلكران حصيح فلت، فهمدا الافراز باطيء وإد بعلن في تاكير الله الين المائد عين النام عين الشقيعة فلت في كل المائد في يد الابن المقر له مثلت الشمن الأل في زعمه أن حي نشقمة فلت في كل المائد وإقرار الإنسان حجة في ما في بده، ومي بله المثلث، ويقسم فلت الشمن بان الامر المقر وبين الأحرار الانسان حجة في ما في بده، ومي بله المثلث، ويقسم فلت الشمن بان الامر المقر في يوم بله المثلث، ويقسم فلت الشمن بان الامر المقر في ورث ما الأنجو يصم ذلك إلى ما وصل من فمن لذار من حهم المشغيع، وتكوم المشملة بين الامن وبين الأجبي حتى بصل إلى كان واحد هممه فيم خصيصالة الأخيى في زعم الامن أن الأنف دين على لمت نصف الدار مد حميما الميان تا فال المصف فلا أدى شرائع والدين مناء ولم بكل يبني وبين الابن شرائع وصدق الدار مد حميماته عام المصف فلا أدى شرائع والمريكل يبني وبين الابن شرائع وصدق الدار مد حميماته على الميان المصف فلا أدى من كان والمريكل يبني وبين الابن شرائع وصدق الدار مد حميماته على الميان المسفف فلا أدى من كان، ولم يكل يبني وبين الابن شرائع وصدق الدار مد حميماته على الميان المسفف فلا أدى من كان، ولم يكل يبني وبين الابن شرائع و وصدق الابن أماء فيما أمر من الشركة.

فعلي قول أبن حنيقة وأبي بوسف. هذا والأول سواء، وبأحد الشقيع نبث الدار عنت اللهم ، ويكون ذات الامز بين الإجلى وين الأحلى بصعالا، وكناب يسخى أن لا يسلم ثلث الشمر، هذا للأجشى؟ لأن الان معشوف بعن الاحتمى إلى خصصهانة . والأجمى غير معتوف للابل بنس، ولكن انصحح ما دكرنا ؛ لأن الابن ما أفر للاجمى إلا عال متمرك بنهد ، ذكر لهن بخرج بكون ينهما بحكم الإقرار .

وأما على قول محمد: بأخذ الشفيع للتي كن الدو ؟ فأن عنده في هذه الصورة الإندرار في حق الأجنور صنحيح، فيضفسي بهيع الأحتى بصف الدرمن الريض مخمسمانة ، فيأخذ الشفيع ذلك النصف الأخر من الداريقسم بن الدين أثلاثه ، أصاب كل ابن تلته ، وهو سندس الكني، وقندرعم الابن القرابه أن لنشفيع حق أخذ الكل بالشفعة ، وإفراد الانسان حجدة وبما في يقده فيأخذ الشفيع لسدس الذي في يعد مصبوعًا إلى ذلك النصف ، فيكون له ذلكا كل الدار.

ولو كدب الاين أداء، وصدق الأجسى الغربي، وقال: الأمر كما قست، لم يكن لى في هذه الدار حق ، وإله أقر بن الآب بناطل، وقد الشترى منك أبنا الغرب تعلقه هذه الدار: ه على قول أن حبيمة وأبي يوسف: إقرار الريض باطر، الاصو، عور أن الشايع بأخذ من الآبر القرآلة بندس الدار بسدس النبي، وفي مسألة أول الدساقال: بأخذ منه نذت الدار دات بندن.

والعرق أن في مسألة أول الهام في زعم الابن أنا جميع الذار مشتراة ، فبكون حميع ما في بنده وهو الثلث مقدى، ورئمت القده بع حق الشفعة في جميع الثلث، أما في في الدائمة في إعدالابن أن الأب الشرى نصف الدار من الأحدى، وللشعيم في ، حو الشمعة في أه اللامدة ، الآخر، فاليس بحد شرى ، يس هو على ملك أبت في التسميم ورئمة ومنه ولا شخعة لمشتميم فيه، والثلث الذي في بدالابي نصف وهو السدس مى الشدراء الأب، فتيت عبه حق الشعمة ، ونصفه مما ليس بمشترى ، فيلا يتبت فيه حق الشخعة ، فلهذا الجرية المداعرة ال

أما على قول محمد: الإفرار في حق الأحنى صحيح، فيقصى سبع الأحنى مصف العار من المريض، فيأحد الشفيع ذلك بالشفعة، والنصف الأخر بقسم بن المنين أنتن أثلاثًا، لكل بن ثابت النصف وهو صدس الكل، ولا يأخذ الشفيع من الابن المفرقة في حدة المسألة حيثًا؛ لأن الابن المقرقة ما أو يتوب حق الشاعة إلا في النصف، وفد أخذ

الشفيع دلث وبخلاف مانفدم.

#### فوع أخر: ا

١٩٨١٢ - فال محمد في الجامع البطال: رجن نه امراتان وأخ لأما وأمر فساك إحداهما عن مرضه أن بطلاعها تلاك وغمل تم أفر لها دانة درهم دين من غير مهرها، وقا استودت المراة مهرها، ثم مات، ولم يترك إلا أربعين درهما، فإن مات الزرج عنه بعد انقضه عدتها، كان فها جسع الأربعين الأثما صارت أحبية وقت الموت، وقد ذكرا أن المعتر كون المغرلة أحبيها وقت الموت، قصصل الاقراء الأجتبية عصح، والدين منافرة على المربطة المربطة والدين.

وإن مات الزوج قبل الفضاء عدنها تنان لها الأقل من ميواتها [ومن الدين، واليرات هيد الزائل الأقل من ميواتها [ومن الدين، واليرات هيد الأقل الأول من الدين ومن ميواتها] " في بصف ذلك، وذلك حسسة دراهم، وإنما أعطيناها الأقل من الدين ومن ميواتها) " في هذه الخالة لكوانها منهمة في منوالها الإطلاق، فليقر لها بأصحاف ميراتها، فتمكنت النهمة في ذلك، ولكن الهمة إلى تكون عند كود المقر به أكثر من الدين، والقر به ههنا أكان، واعتبر ما" واراة في حق بفية البردة، وإقرار كان في حقيها في الميرات، وذلك عجمة الدين عنه يكون ذلك معهة الدين الميان،

وموكان الووج توك مكان أوبعون درهماً ثويًا فيمنه أوبعون درهماً، ومم يتوك مالا أخراء فإن مات الزوج قبل الفصاء العدة، فلغير المطلقة فين مذا الشوب لانها استعشاد شي عين الشركة محكم الإرث، وأما المطلقة لا تستنجل قبل المتوسايز مسهاء الأنافي وعمها أنها صاحبة الدين، وصاحبة الذين لا تستجل عين النوب من التوكة، ورعم كل إنسان معاسر في حقه، قبياع تمن النوب بخمينة دراهم، فيعطاها فيت إلا أن يرضي أن يأحد لهن التوب بحقها، فحيثة كان فها ذلك، وين مات الزوج بعد القضاء العدة بيع

ما دن المعقودين مناقط من الأصل و أثبتناه من ظاء ف ، م
 د وفي ف المعتوث هي

الشرب، ويعمرف الندن كادارا، وإذ لأبها استحقت للله وزيدة لكولها أجبيبة وعتها الموت.

1994 ولا أن رجلا قبال أن يوبلا قبال أو وإمرائي ود أن أن أن أنه أنه وي موضل مولد أن يطفقها تلاك فعنظها مع أفر لها يدس مائة درهم فير فعلائها ، وقد كذت استوفيت مسالها الم أرضى لوحل ندت مائه ، أنها مات الوق عن موضه وقرت مدين درهما لا غير ، قإل مات مروح بعد عقداء عدتها أحدت السنين كلياة لأنها صارت أجسه عبد الموات والدين يعدم على الميوات والوصية درك عات قبل الفصاء عدتها ها لا رقت وقت الموت عام ، في الوولة والمومى به ، عبد الموات الميون بالما ويون أن أولة والمومى به ،

و لو ترك مكان السنين بويًا فيمنه مسوي درهمًا، دهو على الدفسيل الذي ذكرت. في مسألة أول الباب ، ف إن محمد هيد المسائل بما أنو لها يشين الحراعير دبي الصداق. لأنا إفراز الرواج نها إلى قاه مهر اللي مقول، وإن كانت واراتة الثونة للسب ظاهر

1934 - ولو أن ريدلا طلق امر أنه تعاقا في موص موته ... دالها ، فم أقو له ا يدين من غير صداقها ، وأقر للاحمي بدين ، أوصي لرجن أخر الله ، وتوك أخل وارثاء وين ماد الزوج بعد الفضاء عدتها ، فيتراف خاصم الأجبى لصحة الإقرار لها ، فيضرت كل واحد في تركة للت بفاء و فيه ، فإن قصل في ، يعمى ثاب ذلك للبوسي أمالو نباقي للاح ، فإذ مات الزوج قبل القصاء عملها ، فالإقرار لها في هذا الحالة لم بصح ، عيد أبدين الأجنى ، فإن ففين شيء بعلى ثلث ما من أله وصلى ما أنا والى طفر به ، فيعطى نها الاقرار أبها صحيح على كل حال ، والما الاقام وهذا أن الأصل وهي الفرم ، وقد ذكرة من هذا إلها التحيح على كل حال ، والما الاقامعوومة في الأصل

۱۹۸۹ من قال محمد في الحامع له مكانت أقر الولاد ألف درهم في صلحته. رصد كناد الولي كتاب على ألف درهم، واقر اللاحسي بألف درهم أيضناء لم مرض المكانت ولي بدء ألف درهم، مضنساه اللولي من الحكالة في لم بالدرم و ذاك الرسر. وليس له مالا، فيرها، قالانه يقسم بين الولى وبن الأجسى على ثلاثة أسهم، مسهمات للمولى، ومنهم للأجنبي: لأنه حرامات وعليه ثلاثه ألاف درهم، ألفان بلمولى وألف للاحنبى، وترك ألف درهم، فيقسم بينهما على قدر حقوقهما لاستواء الفول في القدل.

وإلى قساد إنه حراء الآن الحرية معلقة بأداء بدل الكتابة، وقد نحقق الأداء، أكثر ما في الدب أن ذلك الأداء مستحق البعض ما آنه أثر بعض الموصاء على البعض والأداء الشراط وحود الأداء، الاحواف، ألا ترى أن الكاتب تو أدى مالا مغصوبًا، قبائه بعالا الأداء والمؤذى كسب العبد، كان أدلى : وإذا صح الأداء بشب العبن، والدس دد نحققه لا يحتمل الانتخاص، فصاد مان الكتابة ديثًا أن متأكماً على الحراء الايحتمل السقوط، وكذبك الدين الأخر لميدولي لا يحتمل السقوط، وكذبك الدين الأخر المحولي لا يحتمل الشقوط، وكذبا وبن الأجنى، فاستوت الديون في القوة، فيهذه يقسم الألف يسهم على ذكر حفوقهم أتلاثًا.

ولو أن الملكاتب أدى الألف إلى الموانى من الدين الذي أقر به للسولى في صبحته «نبه مات. فالأجنى أحلّ بهذا الألف» وبطل دين الولى ومكابته الأن تعين من علله في الأداء صبحبح « وإذا صح لتعيين من ذلك الذي لم يقع المؤدى عن المكاتبة « فودا مات من ضهر وقيام، فيرد في الرق، فيهات على منك الولى، ومه بعظ دين المؤنى ومكانك « لأنه كما لا يذب للمولى على عدد دين لا يبقى أيضاً، وبقى دين الأجنبى، فكان الألف له، وكذلك لو نم تقضها للمولى ومات وتركه، فهي للأحسى لما نين بعه هذا -إن شاء الله تعالى -

ولم برك المكاب أينًا ولد مي مكاتبته ، فالأحبى أحز بهذا الأنف من المرتي ؛ لأنه ما لم يقاض المولى عن الكان ، ثم يعنق، فلم يعسر دين المولى متأكدة ، ودين الأجنبي متأكد الإيجندل السقوط يحال ، فكان دين الأجنبي أقوى ، فبيداً مه ويتم المولى ال المكاتل ، بالمكاتبة والدين ؛ الفيامه مقام الأب ،

ولو كالالكانب قد قضاه الولى من الدين القرابه قبل الوت، شهرات وقرك الله

مولد في تتأويد التار الآحتى الحق بالالف أيضا الالدائر بعض عرداه بالفضاء في حالة المرضى، فوجب نفس ددال الآيتار وإذا وحيد شفيد قالاجس أحق الانساء لكرند دينه أقوى و ينج الولى ابن الكانب بالدين والكانبة لفيام الولد مقام الأب في حق الدرية أقوى و ينج الولد مقال الأب وإذا الدين الذي على الأب المنافق الفيام الولد مقال الأب وي بتشفض الفيصاء إلى الأجنبي وإن فسارت الديون مستوية في الفوة لما حكوب منز المكانب بأقار وقت ولان الاستواه إنما يعتبر حالة الموت الذي هي حالة المواجعة وقال العدم في ذلك الوقت، ولان الاستواه إنما يثبت باعتبار الخوية والحربة هينا إنه تنبت بعد وصبال الدياد إلى الأجنبي ورسيال الدياد إلى الأجنبي المنافق المنافقة المواجعة عن وصبال الدياد إلى الأجنبي المنافقة المنافقة المواجعة عن وصبال الدياد إلى الأجنبي المؤتى بكمالها، لا يتصور الهذا النوالي إلى شيء من دينه و وجعد ما وصبال الدياد إلى المنافقة المؤتى بكمالها، لا يتصور الهذا النوالي إلى شيء من دينه و وجعد ما وصبال الدياد إلى المائنة

1001 - ولو أن رحم كانت عسال له على ألف درجم في صحة المكانب. وأفرضه رجل أجبى ألف في صحة المكانب. وأفرضه رجل أجبى ألف في صحته في مبخل المكانب، فأفرضه الولى ألما إمايية الشهود، فسوقت من المكانب، وفي بدائك أبي ألف أخرى، ففضاها المونى الألف المنزض، وصات المكانب من مرضه دلك، وفيس له مال سوى الأقف التي فضاها المولى، فسؤلي أحق بها من الأحتى؛ لأن المفرض إن كن محوصة حثيقة من حيث إنه يعطى مالا، وبأحد الناء إلا أمه عنهر عاربة حكماه ولهذا لا يصح فيه التأخيل، ولا إنان المكانب والمها الأنون، ولا يشترط قبض بدله في المجلس، ولا المنزضة والمها المؤلى، في المجلس، ولما لم يسترط علم أنه إعارة حكما، فيحتبر هو التعاريم المقبقة أن أعار الولى من مكانبه لمهتم به عماية الشهود، تم استرده من مكانبه الميتم به عماية الشهود، تم استرده من مكانبه المهتمية الكرائبة المهتم المواقية الشهود، تم استرده من مكانبه المهتم به عماية الكانت ما استرده المولى المهتم المهتم المهتم المهتم المكانبة الشهتم به عماية الكانت المهتم المهتم المهتم المعتم المهتم الكانت المهتم الهتم المهتم المهتم

يملاف ما أو انشرى الكامب في مرحه عبداً من الومى بألف. وقيمة العبد الله : وأرجى أجشى على المكانب ألف، فهلك العسد في يد الكانب، وفي يد المكانب ألف درهم لا غير، فقصاها المولى من تمن العد، في مات المكانب من مرضه فلك، ولم يترك وقاد، فإعاقتهم المولى عمر العبد، لا يستم للمولى، وأن كان البيع وقنض التمن بمعاينة (1) استدرك مراهي.

الشهود الأداليبع معاوضة حفيقة وحكمًا ، فكان المأخود من الكانب ديًّا حفيفة وحكمًا ، تباللا مات من غير وفاه ، وانفسخت الكتابة سقط دين المولمي ، ويستر دمنه الألف، وينفع إلى الأجنبي.

قال محمد في الكتاب: ألا ترى أنه لو كان مكان المولى أجنسًا كان أحق مهاجن صاحب الدين في حالة الصحة، وقال: ألا ترى أنه لو قضى مولاه وهو صحيح، ونو يدفع إلى الغرماء شيئًا، ثم عجز بعد ذلك كان جائزًا، كذا ههنا - والله أعلم-..

١٩٨١٧ - مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة، فأقر في مرضه أنه قد المنتوفي صاله على مولاه، وعليه دين الصبحة، ثم مات ولم بدع مالا لم يصدق على دلك؛ لأنه لما مات لا هو وفياء، فقد مات هيدًا، وصيار الولي أقرب الباس إليه بمنزلة الولاث الحوامن مووته وإقراو الرمض باستيقاه المدين من وارثه باطل لتبهمة الإيثارة فيمنا كذلك.

١٩٨٨ - وجل كاتب عبداً ته على ألف درهم في صبحته، ثم إنَّ المُكاتب أقر للي مرصه لأجنبي بأنف درهم، ثم مات الكاتب، ولم يترك إلا ألف درهم، بالأجنبي أحق بالألف من المولى، وإن كسان دبن المولى دبن العسمسة، ودبين الأحنبي دبن المرض. بخلاف ما إذا كان دبن الصحة فعير المولى، حيث كان أول بالقصاء من دين المرص.

والقرق بيمهما أن دين المولى في حالة الصحة لا يمم ثبوت دبن الرض على العبد بسبب من الأسباب؛ لأن المولى بعقد الكتابة سلط المكانب على ذلك ( لأنه سلطه على التصوفات والإقرار بالدين من توابعه ، فكان فيه إبطال حقه مسلبطه ، ولما لم ينع دين المُولِي في حالة الصبحة دين المرض على العبد حهد صبار دين المولى ودين الأجشي في حن المولى عنزلة دين الصحة أو دين المرضى، ولو كان في الصحة أو في المرض ببدأ بدين الأجنبي لكونه أقوى، فههنا كذلك، أما دين الأحنبي في حالة الصحة يمتع ثبوت دين على العبد في حالة الرشي بإغرار العبد؛ لما فيه من إبطال حقه من غير تسليطه ، و لا يقدر العبد على ذلك، فلهمة افترقاء وكذلك الجواب فيسا إذا مات الكاتب وترك نسممانة درهم . بل هذا أولى ؛ لأنه لا وقاء هها ببدل الكتابة حفيقة وحكمًا -والله أعلم-.

١٥٨١٩ - رجل كيانت عبيده على ألف درهيم، ثم سرص الكانب، فيأثير لمولاه

يقوض الفنا فرصف وأقوال جو أحتى بقرض ألف فرهم بعد ثلك، أو له أبالإقرار للاحس الدلسوس، مم مات، وترك ألني لاهم، بدئيتهم الأحتى الأحتى، لا ادمته الوي على مناصر، فيسأحد الأحتى فيمه والألف الاحرابعطي للسنوس عن الكتابة دود الإفرار، لوجهين أحدهما: أن في مدانه إلى لكتابة احتيالا لإنداب العنق، والعنق قرية بحد، الاحتال لامام ما أمكان

والسامي أقد له صدف وإلى الإقراء النه وأنظ مانس، وإله إنه إنه المرح إلى الإقرار يطهر موت الكانب عاجره فيظهر أنه منت عبدًا مبيطل وين شوى عد ويد يفهم أن الأداه إذا 2 أن باطلاء وكان مي الصود وإلى الإقرار الناس ويطاله النهاب أما لو صرف إلى بدل لكتابة لاينطر الأداء في الأخرى فكان العمرف إلى بدل الكتابة أولى، وإن ترك الكانب و فيالا على ألقى دوهم، أخذ الولى الشضار على الألفاس من الألف

أمه إدا كان الولى وارثا من بالتناء فلا شيء له ما أنه به الكانب له الآن الولى لما كان وارثًا كان الكانب مقرآ اليعني ورئه في مرضه ، وذلك باطل ، ولكن الفشل بكون ميدانا بن المولى وبان ورثة القائب إن كان نعورانة ، وإدا م يكان له ورثه ، طافاصل كله مسالي بالعصوبة قسالو كان غرالدولي .

وكندلت لوكنان في مدافلات حين مرطور ما ته ويبال، فأمر مأيه وريعة عنده الفيولي وغير التراثلاجيني يدين الفي درهم، لم مات، وترك ألف درها، والفائة الدينار التي أثر بها الولاد، فإرديدا أباس الأجمى ذات ويصرف الألف إليام، والدينو تباع، فيضفني من ديك أولا دفل الكانانة لدمر، فإنا فصل شيء كان العاصل المدرين لحكم الإقرار، إذا أن يكون المالي من وزاة الكانب، فضيئه يكونا العصل ميراث على ماس

١٩٨٢ - و طل كمانية حسيده على القد درجية وأشرضه لولي أنت درجية والدرافية المولى أنت درجية ولائة من حسيدة مذكانية والعيمة وليائة أخرار من مراف على القد درجية وليه أولاد أحرار من مراف على القابل القابل المولى أن يجعلهم من الدراف المولى المرافق على محتفة عيرة و فلائب عراد الان المولى المرافق على محتفة عيرة و فلائب عراد لائن المولاد أن المحتفة السب، همهم أماكن إنبائه من الاست.

لا يشت من الأم إلا أنه مناهام الأب عبدُ كان إنبات الولاء من الأب متعذرًا، فإن أعمَىٰ. الأب المكن إنبانه من الأب قمرُ الأب الولاء إلى موافيه.

ولو ترك أكنفر من آلت درهم، أحمله المولى العمامل حمتى يستمونى الألف التي أقرضه: لانه لما مات حمرًا، وترك أولادًا أحرارًا، وفيهم ذكر، ظهر أن المكاتب أقر القمولي بألف، والمولى أجنبي منه، والإفرار اللاجنبي صحيح، فإن بقي شيء بعد ذين المولى الأن يصرف إلى الورنة؛ لأن المراب مؤجر عن الدين على ما عرف.

1604 - رجل كتائب عبده على ألف درهم، وللمكتب بنان حران وارنان، فصر هن الكائب، وأقر التباعيد، على ألف درهم، وللمكتب بنان حران وارنان، فصر هن الكائب، وأقر الأحدالابنين بدين ألف درهم، وأثر للمنافئ، وستوفى أحدهما من مكائبة في همات، وترك ألفي درهم، فالمولى أحق بالأنفين، يستوفى أحدهما من مكائبة في الإلا أما لو بدأنا يدين ألابن يسفى من المال ألف درهم بأحده المولى من كدين الأسادية للاستان ويدها المرقى هذا.

وإذ أخذه الموقى بجهة الكتابة بحكم بعضه، وصدر الابن وارقًا له، فتبين أنه حر أتر لوارثه في سرض موته، فكان ماطلا، فكان في العسرف إلى الابن ابتعاف إبطاله النهاء، أما لو صرف أولا إلى بدل الكتابة يعنق، وتبين أنه مفر بالألف للمولى، والمولى ليس بوارث عنه، فصح إفراره له، فلهذا بدأنا بالصرف إلى الموتى.

فهن ترك أفي من ألمين بيداً يدين الابن؛ لأن دين الابن أقوى، والبداية بالألوى أولى، إلا أن مى الفصل الأولى إلما لا يبدأ بدين الابن، لأن فى البداية به إبطاله الشهاء، ومنا فلمي ههنا محدوم؛ لأنه إذا صرف إلى الابن الألف، يبغى البنائي أقل من بدل الكتابة، فيتحقق بموته كونه عاجزاً، ولا يصر الابن وارث له، فلا ينامي ذلك المعنى، وما فيضل من الألف يكون للمسولى؛ لأنه لما منات شاجعاً ودفى اثرق، فكاد هذا كسب عبده، وددوع عن حاجة العبد، ويكون للمولى.

<sup>[1]</sup> ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأنهشامس طاء ف، م.

### نوع أخر:

عندى، ثم مات، ولا مال قد غير هذا الألف، فهذا على وسهين، إلف درهم يعينها أنها لفظة هندى، ثم مات، ولا مال قد غير هذا الألف، فهذا على وسهين، إما إن صدفه الورثة فيما قال، فإن صدفه الورثة فيما قال، فإن صدفه الورثة فيما قال، فإنه لا يصير مبراتًا يبنهم، ويتصدفون بها، وذلك لأن كونها لقطة إن لم يتبت بإفرار المربض لأنه إقرار بالمجهول لا يبطل حق الورثة، ثبت كونها لقطة بإقرار الورثة؛ لأن الحق لهم، فإذا صدفوا الأب في ذلك، فإنهم أفروا يكونها لقطة، ولو أقروا يكونها فقطة، ولو أقروا يكونها لقطة، ولو أقروا يكونها لقطة لم يصر مبراتًا بينهم، ويتصدفون بهنا، فكذلك إذا

نأساؤنا كذبه الورثة فيسما قال، وفالوا: لم تكن هذه لقطة ، فإن على قول أبى يوسف: بصح إقواره بقدر الثلث، والا يصبر قدر الثلث من الأنف سيرانًا بين ورثته، ويتصدق به، والا يصح إقراره في حق الثلثين، فيكون ثلثا الألف مبرانًا بين الورثة، وقال محمد: بأنه الا يصح إقرار الويض أصلاء ويكون الكل مرانًا بينهم، الا يتصدقون بشيء منها.

وجه قول محمد: إنه لم يشبت كونها لقطة في حق الورثة بإقرار المريض؛ لأنه إقرار لمجهول، فلا يبطل به حق الورثة، كما لو أقر لمرض من الناس، وإذا لم يثبت كونها لقطة بقى سيراتًا، فلا يلزمهم التصدق بشيء منها حكمًا، لكونها لقطة ، ولم يوجد الأمر بالتصدق من المريض لا نصا و لا كتابة، فيازمهم التصدق حكمًا لأمره، أما لم يوجد الأسر نصا، فلا إشكال فيه ؛ لأنه لم بقل: تصدقوا بها ، ولا كتابة ، وذلك لأن المبب متى تعذر العمل به إنما يحصل مجازًا عن حكمه ، إذا كان له حكم معلوم كإعتاق الوارث مكانب أبيه جعل كتابة عن الإبراء؛ لأن الإعتاق لو تحقق في المكانب، كان له حكم معلوم وهو الإيراد، وههنا حكم اللقطة (حدى الشيئين: إما التصدق بها بها بعد المهول أو الإمساك إيد الدهر إلى أن يجيء صاحبها، فلا يكتنا أن تجعلها كتابة [عن التصدق بعينها؛ لأنه نيس جعنها كتابة عن النصدق بها أزلي من حعمها كتابة [الاعل] إمماكها وجعله كتابه عن أحد الحكمان لا نعيته لايفيد، علم يوحد الأمر بالتصدق من هذا الوحه

وأبو يوسف يفول: إن إقرار المريض يكونها المعلة صح بقيار الشف، لأن النكا حقه، كسايات كون الجميع لفطة بقرار الورته؛ لأن الكال حقهم، وإن صح إقراره بالنقطة بفشر التلت، ليويضر قدر التلف مبرالاً، فنجت النصداق بالمثلث، كسائر ثبت كون الكل تقطة بقرار الورنة بحيلاف ما لم قبال: على زئيرات أمر إلى، ولم يقل: أداء أو إليا، فإنهه برتون جميع الأموال، ولا يتصدقون بالنلف، وذلك لأن تجعل إفراد الريض كافرار الورنة والورنة أو قروا بعلك كان ميرالاً بينهو إرائم بتصدقو الشيء منها، الورنة كونها لتعلقه لم تكن مبرالاً منهم [10] وتصدقي بها، فكذه إدا ثبت كونها لفظة منفذر لتعت ياقرار الريض، وهذا الان كونها غطة يمنع النقل بسائر الأساب، فكذه بالوراث

## نوع أخر:

1984 - مربعي أقر لعبد في يديه له باعه من ابته مذا في صحته ، وفيص الشي منه ، وصرفه في صحته ، وفيص الشي منه ، وصرفه في حاجته ، وفيص الانز أنهيد ثم أو دعه منه ، وصدف الانز الفتر له واحد أخريه ، وكديه الشيخ المنقد في فلت أخريه ، ويأخذه عند أبر حبيمة > لأن الريض عبر مصدق في إسناد الحبح إلى حاله الصحة يريد نصحيح ما لا يُلك إنشاء فلحال ، فكان منهما في الإستاد علا يصدق وحمل كوته إلياما المتحال ، وعمل البيع وصية عنى قوله ، فإذا المتقمل المبع في النعت يمكن المتحت في المتحال على المتحال المتحال المتحال المتحال الشيخ في النعت يمكن أنبيع في العبد الإجازة من الكذب البيع في العبد الباقي ، فيخير الابن المتحرى فيه إن شاه فسح المعد في المباقى ، وبان شاه أمين محسم من نقص في العبد الإصاب وقد ترك الميات الشيخ المعد في المباقى ، وبان شاه

 <sup>(4)</sup> مدين معفودين ساقط من الأصن وأنسته من طاء قامده
 (4) مدين معفودين ساقط من الأصن والنشتة من طاء ف ماه

مسيد ونصيبه ونصبب الاين المصدق من ذلك تثلث النسن؛ لأن المبت ستوفي جميع النسن بصادقهما، وصار ذلك دينًا على المبت الاين المصدق و وقعت القاصة بينما كان المسيت على الاين المسترى وبينما وحب للاين المسترى عليه، وباستحقاق للك العبد وجب رد ثلث العمد على الاين المسترى، وصار قلك نقضا الممقاصة في ذلك الغلث، قصار دينًا على المبت و الدين مقدم على المبرات، وإن اخذ، نقض البع صار المعد كله ميرانًا بين المبتن الدلات، ورجع الاين المسترى بجميع النس في نصيبه، وهي بصيب الاين المسترى بجميع النس في نصيبه، وهي بصيب الاين المسترى بجميع النس عبار دينًا على المبت في زعمهما بالغماق المبيرة المبترى الكل

قاما عند أبي بوسف ومنصد: ليس للابن المكذب أن يفسخ البيع في شيء من العبد؛ لأن المريض عبد من أعيان مناه من وارق إذا كان مثل المريض عبد من أعيان مناه من وارق إذا كان مثل النبيعة جائر، فصح الإقرار بالبيع في حق الكل عندهما، ولكن لم يصح الإقرار بالبيع في حق الكل عندهما، ولكن لم يصح الإقرار بالبيع في حق الكل عندهما، ولكن لم من النبي، ودلك النات في برجع المشترى في نصيبه ونصب الابن المعدق من الألف الشروى عندهما، وإن لؤمه زيادة عرم، وهو فضل ثلث الملك؛ لأنه يرجع بما ضمر في نصيبه ونصب الأخ المعنق من الألف المتروكة، فلا يعد ذلك غرما على الحقيقة.

عذا إذا لم يكن في البيع محابات فأما إذا كان في البيع محابات بأن كان فيمة العبد الضائل، وقد أقر المريض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بأنف درهم، وبافي المسألة بحابها، فعلى قباس قول أبي حتيمة؛ هذا والأول سواء، لأن صنفه بيع المريض من الوارث نفسه وصبة، سواء كان بمثل القيمة أو بأقل من انقيمة، فقد حكى المربض ما لا بملت إنشاء، في الحال، فلا يصدق في الحكاية، وجعل كالمنتى، في الحال، فإذا لم يوجد الإجارة من الكفس، كان له أن يفسخ العقد في نصيبه، وعقبة المسألة على تحو ما

عامًا على قولهما . نفس البيع من الوارث لم يكن وصية حتى ملك المريض البيع

مع الوارت إعنل القيمة عندهما، فانحابة وهية، واهد الاعلاد الميض البع [" أفل من الفيمة، يقد حكى المريض مالا علك إنشاء النمال، فلا يصدق في الحكاية، ويجعل كالمنبئ من الحال، ولا وهية المواوث إلا مجازة باقي الورثة، وإدائم يرجد الإجازة من الكذب لا يسفم الابن المسترى، والعبد المشترى بالنمن الذي تصادفا على الشراء به فيكون له الخيار إن شاء قسخ العقد، وإن شاء أمضى، فإن اختار الإمضاء بلغ الفمن إلى عام القيمة في نعيب المكذب عن المعابلة ونصف فلك حصته من إلى التعمون من الألف المروكة و نصف من غوم، وفلك للت الألف في نعيبه، ونعيب المعدق من الألف المروكة و الأنه إن برجع يصير وردة ما أخذ الجاحد منه دينًا على الميت باستيفاه، وقدر تعن الألف المروكة و الذي موا" حصية المستوف ولك حتى يصير دينًا عليه أو في الدي المؤتن عن يصير دينًا عليه أو في النحة المؤتن في المنت المحدود الاستيفاء، أما قدر الكداء أما القدر الكداء الما القدر المنت المحدود الاستيفاء، أما قدر الكداء الما المنت المحدود الاستيفاء، أما قدر الكداء فلا يشت له حق الرجوع بقلك القدر.

وإن نسخ المقد، ورد العبد، صار العبد ميرانًا بن البنين الناخة أثلاثًا، ويرجع الإبي المشترى بجميع النمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق لما قلنا، فإن فأن المشترى: أنا أنقض البيع في حصه المكذب، وقلك النلث خناصة كان له ذلك، لأن الزيادة على النمن إلاا يلزمه في نصيبه، والا ينع ذلك باعتبار ضور التعريق في حق المكذب؛ لأن هذا الضرر مستحق شرعًا، فإنه إذا فسخ العقد في كل العبد، الا يكون للمكذب بالمرات إلا تلاز الوضور التقريق إدا كان مستحقًا على الإنسان لا ينع القسخ في نصيبه خاصة، وإذا فسخ البيع في نصيب المكذب رحم يثلث الشمن في تعليبه أنا وفي نصيب الامن المصدق، الماث.

<sup>(1)</sup> ما بين المعقومين ساقط من الأصل وأشتناه من ظاء فعاد م.

<sup>(</sup>٢) ما دين المقويين ما قط من الأصل وأفسناه من ظاء فعاء م

<sup>(</sup>٣) لفط " مو " موجود في الأصل نفط.

<sup>(</sup>٤) ما مين المعقو فين منافط من الأحمل وأثبتناه من طاء ف وح.

# الفصارا خادى والعشرون في إفرار الوارث بعد موت الجورث

حداء لفتموا لينتمل على أنواي

١٩٨٧٤ - الأول ( في إفراره بالدر على الأب

قال محمد: إذا مات الوجل، وذك الله، ونوك ألعا درهم مواليًّا، وأوك ألعا درهم مواليًّا، فأقر أن عمل أبيد لمملان دبيل أف درهما واعلان لرجز أخر أنف درهما إدافتر للتناني موصولا بالأول، صعرالإقراران حميعًا، وكان لالعديبهما تصعان، وإن كان الإقرار للثاني معمولاً. فإنه لا يصبح الإفراد للثاني، ويكون الألف للأول، وذلك لأن الإقرار للناني استناءهم حسن تفعيره لأنه من بالاقرار التنزرأن هن الأول في تعصيحانة، وهذا هوا معلى الإلك فيام أن للكل ألفاً ما والمن والإستنشاء أبه أواداته خبيب الله ، وعد فين علمًا السان بالإقرار التاتيء فكان الإقرار للثاني استشاء معني، فيعشر بالاستئناء صريحًا، وإنه بصبح موصولاً، ولا يصلع معصولاً، وإذا صلح الإفرار بالتابي متى كان موصولاً صار كأبه أفر الهيميا بأن قيال. لكيمنا عني أنف درهير، ولو قبال. هكذا كبان الأنف سيمت تصنعن، فكفترث هفا

غراق من هذا وسبب اذا قال لامرائه الجب طالق وطائل قبل الدخور باب وفريه لا يقع النابي، وي وموضولا بالأوار أو يقصولا، وفي الإفرار فصل، ووجه الفرق بنهما أنن قواء طائل في المرة المالية فيس بيبان بوحه ماه الأن بران فله بير إله بشت بأحد أمريس م إما بالمتعليق بأن يدكر سرطا هفيت الزرسال، أو بالاستنتاء بررادة البحص، وليس في دكر الدائل العلمي الأول بالشارعاء ولا إزادة المعضوع لأنه منتي صبح الماني، لا يتنفص من الأول تنبيء وفاذا مديكي مهائا كان بكره مرصولا ومغصولا سواه

وكان يظيره من الاهرار أن لو الوارات فقال القلاد على أبي ألصاد إهراء لاه بل لمالان، وهنك لا يعام انشاني، وإن ذكر، موصولاً؛ لأنه ليس فيه بيان، الأول من حبيت التعليق، والاس حيث واده البعض من الحداث الأولى على وجدع، لكال ذكره موضولا، ومكره متعصولاً سبو ، لكان أن الطلاق، فيأمنا الإقبرا، للشائي تعلى الاستنادة الأدمل صبح الإقرار النذي بما أثر فهذا حيلة كال للأول حسيدة ، وقد أثر الديائي، وحد هو محلي الاستنادة الانكواب بالألف لو يرد بالاستنادة المعص، والاستناد يصبح موضولاً ولا يصبح مفصولاً، ثم للم يصبح الإقرار المتاني موضولاً.

وهرق بين هذا وين تعريض، فهن الريض إن أذا برحل بأدم او مده وسكان، الم أفر باذابي تحاصا منتحساناً، وحمل ثاله أفر لهما مذا لاتحاد العداد، وهي حالة الرص، وإن كان المراقل من حيث الحقيقة أنه كانة تخال بالريف، وهذا أبر جمعل الإقرابيل كالسما وقيماً منا يسميه الحادا فيالة، فين الحيالة منتحدة في حق الوارث: لأنه حالة صحة في حقد أو حالة مرض.

ويحد الفرق بنهما وهو أن العدد الدائم عاليجسع الكنامات المتدرقة إذا مسحت الكلمات في أحديها في لابجان والفرول في باب السح و والأقارير الفكرية في مجلس واحد الإلههاد، وفي مرحص الإلهران حميماً فلاحسحا الالاكان واحد مهما إفرا باليحاب اللايمهاد، وفي مرحص الإقرارات حميماً فلاحسحا الالاكان واحد مهما إفرا من جهد حكوم كالهد وقعا معاه كنا في زقرار طافوال علما مهم بالإقرار اللذي من أو حد الاقرار الإقرار اللذي من الوحد والميان الإقرار اللذي شهرائي من اللايمهام الكنار والأفرار اللذي من مكرن على التمام المدال حمل المدال ال

1947 - قال أبو حسيمة: وإذا أقر الوادث بأنف وديعه معينها لأنسبان. لم أقر النشاسي بدين ألف درهم على أبياء كال الإقراء الشائي لا تصنع ، وإن تكره موضولا للأول الوهي بالما للدين قال إن كان لإقرار النائل موضولا بالأول الصح.

ووجه الفوق بينهمنا وهو أن إقراء الماني تعني الاستند، في حقر الأوال، فتعتمر بالاستند، مروك، لم الاستداء صروبة، إنما إسح مدصولا إنه لان المستنى من منس

<sup>117</sup> ما من المعرفي سافط من الأسل وأبيده من هم هذه م.

المُستَنتي منه، قامًا إذا كالدمن تحلاف جنسة من كل وجه اسمًا ومعنَّى، قاله لا يصح الاستنام، وإذ ذكره موصولا، كما لو أقر، فقال: لقلان على ألف درهم إلا شاه أو ثوبًا، كان هذا الاستشاء باطلاء وإن ذكره موصولاء وإن قال: [الا]" عمد مائة كان صحيحًا، فيذا قال الاستنتاء صريحًا، يصح إذا قال من حسل استشى منه، فلا يصح إذا كنان من خيلاف حنسه ، فكذا الاستثناء من حيث المعي يصح إن كنان من جنس المستلني منه، والايصح إن كان "من خلاف جسم.

ومتى أفر بالدين، تسهالدين، فالثاني من جنس الأول، الأدائداني إفراز بالدين كالأول، ومثى كان الأول إفراراً بالدهيمة، والثاني بالدين، فالثاني من جنس الأول؛ لأن الأول إفرار بالعين، والثاني إقرار بالغين، والعين مع اتعين مختلف نامن كن وجه. فكان هذا استثناء خلاف الجشواء أمعني، فلا بصع وإن كان موصولا. كيما لو حصل منل هذا الاستئناء صريحًا ، وكان قياس مسألتنا من الوديعة أد تو قال: هذه الألف ودبعة لفلان وفلان، ودكر النامي موصولا كان بينهما، لأن الثاني من جسر الأول.

وقال أبو حضفة : لو قال: الفلاد ألف عرهم دين هلي والذي، ثم قال: لا. بل لقلان ألف درهم، كانا الإقرار الشابي باطلاء وإن دكوه موصولا بالأولى، يخلاف ما ثو قال: وتقلان أخر ألف درهم، فإنه يصبح متى كان موصولا.

ووجه الفرق بينهما أن قولها والفلان أخرعلي ألف درهب استنتاد معني، فإنه بين أن الأول بعض الألف، وهذا هو معنى الاستئناء، فيحتمر بالاستنتاء صريعيًا، والاستنتاء صريحاً صحيح إنا كان موضولاء فكذا إقراره للثاني إذاكان موصولاء فأما قوله " لا ؛ بني لعالان أنف درهم ليس باستنشاء ؛ فيانه لم بيس أنه أرادي أقس للأول البعض، بل رجوع عن إقبرار، للأول مي الكل، والرجوع لا يصع موصولا كالا أم مقصولاء فإددفع الألف إلى الأول، هل يضمن للباني؟ فهيذا عبي وجهين؛ إن دهم إلى الأول بغير قصاء قاض، فإمه يضمن للثاني ألمه درهم بلا خلاف بين علمامناء وإن ه فع إلى الأول بقضة فناص، فعلى قول علمامنا التلافة . لا يضمن للتاني، وعلى قول، (۱) هکدانی تا

<sup>(</sup>٣) ما بير: للعفوفيز سافط من الأصل وأسناء من ظرو ف وام.

<sup>(</sup>٣) وفي ف. اخلاف الحيس من الخنس معتبي ا

رفور: يضممن و لان هذا المصلى إقرار بالعين و لأن الحاقي يتعانى بالعين منصل الإهوار و وأو الموارعين لإحمال والموقال: لا بالجل لهلان كان الجوائب على ما ذكوناء فكذا معا.

١٥٨٧٩ - وتوقيق لدوحق هذه الألف التي تركيها البت وديحة لي وهنال الآخر الى على أبيك التي توفيحة لي وهنال الآخر الى على أبيك التي دوها دين وعنال كوارث: صدفتها قال أبو حيفة مصح الإقرازان حبيطًا. ويكون الألف يشهما لصنين وكما لو أفر بالدين لم «أوه» وفال أبو يوسف الإقرار للثاني، كما لو الريف ومحمد: مان الألف كلها لصاحب الرويعة، ولا يضح الإقرار للثاني، كما لو الريف تم المادين.

وحدة ومهاما التي ذلك: وهو أنه لم وت يدفئاً. حصل مضوا ماوديعة أأولى وكذلك] أقائمة غير استهلكة، فلا يضح الإقرار بالدين، كما لو أنو ماوديعة أولا ثم مالدين، وفياماً على الويض إذا قال " هذا عقيب الذعوى منهما، كانت الوديعة أولى، وكذلك دنة

وإدافانا حصل مواد الرديعة فائمه عبر مستهلكة الأد الإقرار بالوديعة حصل، ولم يكي حل النبر سعدق مها، وكان إقراراً الرديعة فائمة، فالا بسح الإفرار المدين بعد داد مي حل صاحب الرديعة. كما لو أقر بالوديعة نم بالذين، الحلاف ما نو أقر بالدين أو لا نم الوديعة الأنه حصل مقراً وديعة المشهلكة، الله حين أقر بالوديعة كان حق الله له بالذين متعلل بها، وإذا نعلل بها حل صاحب الدين صار إقراراً الوديعة مستهلكة الأذ صاحب الوديعة لا يصل إلى على الوديعة لتعلق صاحب الدين على المتعدد عندير مستهلكة الأذ

والأن لإفرار بالوديمة لو نقدم صح، ولو تأخر صح، والإقرار بالدين إن ناخر لا يصح هني لودكن مصفر مالنين على الشاركة مع صدحت الوديمة، فكان الإقرار بالوديمة أقرى، وإذ احتممها الديم الصحيف بالقرى، كمكاح الخرد مع تكاح الأمة إدا العنمية الديم بكاح الأفة والإنه أصعف من تكاح خرة، فكذلك عهد.

و مده قول ابني حنيفة " إنه حصل مقرآ بوديعة مستهلكة فينحاصات كحا تو اقل بالدين أولا تو بالوديعة ، وإنه قلنا - إنه أمر بوديعة مستهلكة - إن الإقرارين حميعًا 44 بسماء الآد أمر بالدين ولم يكن حز صاحب الوديعة متعلقًا بالعن حال إقراره له

<sup>(</sup>١٤) ما بن الموسى في الأحل فقعة الأخر عبره

بالدين، فصح الإقرار بالذين فالم ينضمن إيطال حق ثابت الصاحب الوديدة، والإقرار بالرويدة قد صح الأنه لم ينضمن حق صاحب الدين بالدين بالدين مع نعلق صاحب الدين بالدين بالدين مع نعلق صاحب الوديدة و إذا صحاحب الوديدة و إذا صحاحب الوديدة و إذا المنافاة بن الحقوم، فإنه يجوز أن يكون الملك لإنسان، ويكون حق الأحر من حيث الاستباغاه متعلفاً به كالمعبر لوام للراهي ، فإذا تعلقاً ، صدر مقراً بوديمة من حق مستدلكة و لأن هناجي الوديدة لا يتمكن من أخلها مسب ما تعلق بالوديدة من حق صاحب الدين .

رليس كيما لو أفر بالوديعة أولا ؛ لأن الإقوار بالدين لم يصح في حق الدين ؛ لأنه لو صح، تضمن إبطال حق على غيره لم يسح، فيأسا الإقرار بالدين مين وسد لم يشخصن إبطال حق نابت على القير، فيلا يد من أنا يصح، فإذا صح لا بد من تعلى صاحب الدين بها، ووذا تملق بها حق صاحب الدين، صار إفراراً يوديعة مستهلكة، فكان كما لو أثر بالدين، ثم بالوديعة.

وليس كالمريض؛ لأن تراز الريض بالوديمة سابق معنى؛ لأن حق صاحب الوديمة آينعلق بالعين سقس الإقرار، رحق صاحب الدين يتعلق بعد دلك؛ لأنه يحب أولا هي ذمته، ثم بعد الوجوب هي الذمة إلى يتعلق بالعين، فصار الإقرار بالوديمة سابقًا معنى، قيمتير بما فو كان سابقًا حقيقة، على ههنا الإقراران هي حق التعلق بالعين على السواء، لا سبق لأسعهما على الاخراق، في حق التعلق؛ لأن الإقرار من الوارث بما يصبح من حيث إنه إبجاب حق في العين، فإن العين حقه، لا من حيث إنه إبجاب دين في ذمة البت، ولهذا لم يصبح إقراره، إذا لم يكن للميت تركة، قراذا كان صحة إقراره من حيث إنه إبجاب حق في العين، تعلق الحقق بكن للميت تركة، ولوا كان صحة إقراره من حيث الحقيقة، ولا من حيث العين، تعلق ويدا تعلق حي صاحب الدين بالوديمة حصل مقراً بوديمة مستهلكة، وإلى كانت الحي مع نكاح الأمة إذا المني موجود من وجه متى اجتمعا، لأنه إذا تقدم نكاح المرة إنها لم يصبح نكاح الأمة ولا المنتمعا، وذلك لأن تكاح الأمة والاحق من اجتمعا، لأنه إذا تقدم نكاح المرة إنها لم يصبح بكاح الأمة ولا المنتمعا، وذلك لأن نكاح الأمة الإحق من تكاح الخرة، فإدا المنتمعا، وذلك لأن نكاح الأمة الإحق من تكاح الخرة، فإدا المنتمعا، وذلك من من تكاح الخرة، فإدا المنتمعا، وذلك المن نكاح الأمة ولا حق من تكاح الخرة، فإدا المنتمعا، وذلك من الإستماء لأنه إذا تقدم نكاح المرة إنها لم يصبح بكاح الأمة ولا بن نكاح الأمة الاحق من تكاح الخرة، فإدا المنتمع من من تكاح المرة إنها لم يصبح بكاح الأمة ولا بنه المنتمونين سافط من الأمن والإستمارة من من من تكاح المؤدة، فإدا المنتمونين سافط من الأمن والإستمارة من من تكاح المؤدة في المنتمونين سافط من الأمن والإستمارة والمنتمونين سافط من الأمن والإستمارة والمنتمونين سافط من الأمن والأمين والإستمارة المناه الأمن والإستمارة عن من تكاح المؤدة في المنتمونين سافط من الأمن والإستمارة عند من من تكاح المؤدة في والأحياء المناه المن الأمن والإستمارة عند من من تكاح الأمة والمناه الأمن الأمن والأمن الأمن والأمن الأمن والأمن الأمن والأمن الأمن والأمن الأمن والأمن الأمن الأمن والأمن الأمن الأمن الأمن الأمن الأمن الأمن والأمن الأمن ا

معًا، فقد وحد هذا الفعلى من وحده الآن العنسر بين كل واحد ساين على صاحبه من وحد الاحقى من وجد الأمة باعتبار أنه لاحق من وحداً " لا يحور و وماعتبار أنه سابق يجوز فيلا يجوز وبكاح الحرة صحيح بالاعتبارين جسعًا، فأما ههنا المعنى الذي له ولأحله بتحاصب لو يقدم الالرار بالدين ذلك المعنى موجود متى احتسماه إلا إعاضاصان متى تقدم الإمراء بالذين و التحصيل مقرآ اوديمه بسدة بذكة شماق حق صاحب الدين بها، هذا المعنى موجود إله احتسماه الأن الإفراز بالدين فد صح مع الإفراز بالوديمة بالدين بياره هذا المعنى حق صاحب الدين بالوديمة أخلة الإفراز بالدين بعدم تعلق حق صاحب الدين بالوديمة أن فحصل منها بوديمه مستهدكة إلفال الأن الإفراز الذين في حق صاحب الدين

#### نوع أخرا

قال محمد: رجل مدت و رقال الدين، لا و وقاله قبرهما و ترق العد و رقاله العدم على رجل و فعال الدين و فعال الدين

فون وبن: بندغى أن يبرأ الغرم عن مائين وخمسين لا غير؟ لأن إقرار المصدق باستيفاه الأب عدسمانة تتناول حمسنانة مشتركة، وإقراره صح في حقه دون صاحبه، وينفي أن برأ الذيم عن مصف اخمسمانة، وذلك فالان وحمسون

<sup>(</sup>١١ ما يهز العقوفان ساقط من لأصل وأثباناه من ها ماه ما م

<sup>(</sup>٤) بابني المقومين مناقط من الأصل وأنشاه من طاء ف ، م.

فلنا أهذا ونساد الأثال الرأة والغراء عن بصف الحماسيمانة لا عبيم يبطى على انغرم لسميانة وحمسوون والكذب يأخذس ولك حميماناه والمصدق يأخذ مانتع وخمه سبن، فعرياتي النسوم إلى النصابيق وينة ول: قرد الدورت ان الاب است. في منه . خممسمانة ، وصيار ذلك ديدًا لي عليه ، لما مر أن طويق استنبطاء الدين أن بصبيه صلل المقموس ديباجي دمة رب الدين وانبرتقع الغاصة، واقد سقطت الطالبة على عقدار مانتين واحمصون وبقرائل أعلى أبيك مانفال واحسمون ديئا باعميك وادما أحالات أخدت بحكم الهرات، والفيل مضعم على الهرائد، فلي أن الجرائماك دلك، فكان في إيطال إغواده فبسغ والاعتلى فالتبن وحمسين النفاة مصحيحه الشهادي فلايقيد الإنتيان، فإيدة برئ العرم عن إحمدي احمد مبني ، والخماعات الأخرى للمكدب لا بشاوي المهدي ميهاء والنفذ يسحى أناصركه فيهاء لأتها نركة نليث يقيضيها الحاحد بحق الإوثاء وما بالخلفة الدوارت من الشرك في حق الإراث. لا يح عص منه ول يكون ذلك بينه وبين جنسيم البرية

والحواب: أن الصدق لو تماركه فيبت فيص، أدى ال أمر مجال، وهو أن يسترهى سالغوم حموو الأثمره ويعلى بلي تلصدق عسسمانة مع صحبة إقواره باستعاء خسيساته

ساله : أن للصدق إذا أعد من الحاحد شيئا من الخدسيانة التي قيصها كان للمعاجد أسير حوهلي العريمة ويقلول اقدار حمدني علمك حمسمالة بحكم الإرثار وإفرال أنني لم يصبح في حقى، فيقي عنست لي خمسيدانة لويسلو لي نصف ما قيضت منك على الدار جعربه عنيت ، فيغار جم به عليه فالمر يشاركه فيه بالحجة التي فلشم، فلا يزال هكاذا إلى أنايسنوفي من الدرم جميع الألف، ويصل إلى المصدق خمسمانة مع صحة إفراره باستبقاء لأب خمسمانة، فإنه محال، ومعرما أبه يزدي إلى المحال لا يعيد

بهامه أذا المصارق إذا تبرك الحاجد في الخمسمانة التي فيصها وأخدمه بصفهاء كالدللحاحد أداير جع شلك عشي الغرج والاكرباء فإفارجع الحاحا بذنك على العرج فسائعه يجريز جعريذفك عالى الصدريء والسول الحداد أفيرزت أن الأب استسومي مسي خمسمانة ، وعمار ذلك دياً بي على الأس ، وف تقير القاصة بي قدر ما رجع المكذب.

فيقى دان الفند دينًا على لأب، والدين مقدم على البرات، وما رصل إليك من الحاجد، وصل بحكم الارث، فلي أن أجد ذلك منك، فلي إليات حق المدورية للد صدق مع لخاه مي الانتداء إيجاب ود المأخوذ علمه في الاشهاد، قبلا يكون في الشارية فندة.

ونوادعي الفريج أتد البت فنضر عنه جموع الأنف، وصادقه أحد الالنين في ذلك، وكدبه الاين الأخراء فللمكذب أن يأحذ من الغربر حمسمانة، وليس للمصدق أن يرحم على الغرج بشروه بالما ذكرنا أن إقوار اللصدق بالاستيفاء يصح في حق نفسه ، والا يعدح في حق صماحيه، وللغرم أن يحلف المكذب بالله ما تعلم أن أباك فيض مني حسميم الألف، فقد ذكر تحسب المُكفِّب في هذا القسل، ولم يفكم في القسل الأولِّ ؛ إلى في العصل الأول لاحاجة إلى نحليف لمكدب؛ لأن لغريج يدعى اسبيقاء الحسيمائة، وقد حصل له البراءة عن الحسيماته ينصيبن الصدق، فلا حاجه إلى تحيِّف المُكذِّف، أما في المصل الثاني: مست أحاجه إلى خليف الكلاب؛ لأن العربم يدعى استبقاء جميع الدين الألف، ولم تحصل له الهراءة عن جميع الأكف مصديق المصدق، فيحتاج إلى تحليف ملكذب رجاء أنا بنكل أو يفرَّد فيحصل له السراءة عن حجيم الألف، فكان له أن يحلف المكذب بهذاء الكن محلقه على العلم؛ لأن هذا تحليف عنى فيعل الديري، فيكون على العلم دوإن حلف ولج الحد، وأحذهن الغريم حمسه العراور الداليت أحد دوهم أحراي سوي فذه واقتسم الابنان تلك الاتصابيهماء بملغرج أنايرجع على العبدق ويأخذ منه الحسيمانة التي ورتباه الأناص حجة الغرم أنا بقول للمصدق ا فد أقررت أن أواك أحذ من ألف درجه، فصار ذلك دينًا لي عليه، ولم نقع القاصة بقدر . خسسمانة التي فيصها المكتاب ميراء فيقر ذلك القدر ديئا علياء والدين مقدم عني المراث ووما أخدت أخذت بحكم الميراث، فلي أن أخذ ذلك منه.

وإن قبل: ينبغي أن لا يرجع العربم على المصدق شيء؟ لان الغريم مع المسدق تصادق أنه وقعت القاصة بجميع اللعن حين تصادقا أن الميت سنوعي منه جميع الدين إلا أن الابن المكذب طلم العربم حين أحد منه حمصيناتة ، ومن ظام ليس له أن يظلم عيره، فلا يكون للغرج أن يظلم الصدق بأعد ما وصل إليه قلنا. بعم تصنادقا عليه إلا أن أتعاضى كفيسما في ذلك حون حكم للمكافب تصبيه ، فإن دلك حكم مه بأن الغرج لم يسرأ عن نصبيه بنيض المبت الألف منه ، وأن المقاصة لم نقع بمقفار تعرب الكافب، والاعبرة للتصاديق بعد حكم الفاضى بالتكديب ، وإذا لم تقع المقاصة بني إفرار المصادق أن البت أخذ خصصانة على وجه الاستيفاء.

وفي كتناب الإقرار من الأماكي : أن أحد الابنيز إذا آقر أن أبادا كان فيض الألف من الخبريم، وأنكره الأحسر، لا يصدفق المقسر على الأغ. وله أن يقسبض من الخبريم حسسمانة، وليس للخبريم أن يرجع على الابن المقر فيما في يده من ميرات لأب، وهذه الرواية تؤكه الإتركال الذي ذكرت والجواب عنه ما دكرنا، علا معيده.

واستشهد على الكتاب، فقاد: ثلاثرى أن المريم لو قال: أفرضت البت ألف درهم مثل الألف التي كانت له على، أو قال: كانت لي عليه ألف درهم مؤخلة، تم وجب له على ألف درهم، لم حل الأجل، ووقعت المقاصة بينما كان له على وبينما وحب لي عليه، هصدف أحد الإبنين دون الآخر، وترك المبت ألف درهم أخرى، فالجاحد باحد من العرم بصبيه خصصائة، ويرحم العرم على الإبن المصدق بذلك فيما أصابه من بيرات أبيه، فكذا فيما سق

وقال أيصاً: ألا ترى لو ترك الميت ألف درهم، فقال العربم: هذه الألف بعينها قد فصيسها إيد، وصدقه أحد الاستين، وكفيه الأبن الآخر، ورجع الكذب على الغربي يخصسانة، واقتسما هذه الألف المتروكة بينهما، أكان يسلم هذه الحسسمانة للمصدق، وقد أكر أن أناهما قبصها، ولم ينفذ العربم البراءة بقدرها، ولم تقع له القاصة، لا شك أن هذا أمر قبع، ولكن الغرم يرجع على المصدق بتلك الخمسمانة، كذا فيما سيق.

وفال أيضاً: ألا ترى أن مريضاً له ثلاث بنين، وله على أحدهم ألف ورهم دين، فقال قد قيضت هذه الألف التي في يدي من التي، قضاها مالي عليه، وصدة بذلك الاس الغرج، ثم مات المريض، فإنهما لا يصدقان إلا بتصديق بافي الورنة، للذكرما؛ لأن الإقرار باستهفاء الدين إقرار على نفسه ملابن، والإقرار باللدين للوارث في مرض الموت في معنى الوصية، صلا يصبح إلا بالتسمدين والإجبارة من بافي الورثة، فإما صدقهما أحد الابس الأخرج، برين الإمارة من عيسه ومن بعسب المسدق، وذكله نلك الألف، ولزمه نصيب المكذب، وذلك للك الألف، ويأخذ المكذب من الألف التى المراتب من الألف التى المنتقد المكذب من النافيد التى المرح من النافيد الباقيين الفلك الذي المحدد المكذب؛ لأن الابن الغرج مع الابن المصدق تعمادها على أن الأب أحد جمسع الألف من الابن الغرج تضاه دينه وصار دلك دينًا عليه للابن الغرج، ولم تقع القاصة في المثلك الذي أخذ منه المكذب، ولم يحصل له البراءة بذلك القدر، فبقي ذلك الثلث دينًا على الأب، والدين مقدم على المبراث، واللك الباقي يقسم يشهدا نصفان بحكم على الأب، أورد هذه المسألة بيضاحًا لما سبق.

## نوع أعوز

10079 - إذا أقر المريض أن على أيب لفيلان أنف درهم، وفي بد، دار لأبيه، وعلى المريض دين في حالة الصبحة، فعينه أولى بذلك، عبان فصل شي، كنان في دين أيه، وكو كنان أقر طلك في صبحته بعد مرك الأب كنان دين أبيه أحق، الأنه أقر أنه لا ميراث له إلا بعد قضاء الدين - وانة أعلم - .

## الفصل الثاني والعشرون فيما يكون إقراراً بالإبراء وما لا يكون وفي الإبراء صريحاً

مان، ومانيس بمان كالكفالة بالنفس والصحاص وحد الفذف، وما هو دين وجب بدلا عمال، ومانيس بمان كالكفالة بالنفس والصحاص وحد الفذف، وما هو دين وجب بدلا عما هو مان، كالنفس والأجرة، أو وجب بدلا عما ليس بمان كالمهر، وأرش الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو الأمانة كالوديعة والعاربة والإحرة، وإغا دحل تحت البراء الحقوق كالهاما هو مال، وما ليس بمال، لأن قوله حق لي تكوذ في لاني، والتكوث في موضع النفي نعم، وقوله قبل فلان الإسافيين الأمانات؛ الأن قبل كعد تستحسن في الأمانات استحسل في قالود: فلان، أي ضمين فلان، في الأمانات والمقسمونات أيضاً، بقال: فلان قبلها توجب البراءة عن قالانات والمقسمونات، وعما هو مال، وما ليس عال، وهذا بخلاف ما أو قال: لا حق في على فلان، في الأمانات والمقسمونات، ولان قبل في الأمانات دون المفسمونات، وبخلاف ما لو قال: لا حق لي عند قلان، فيله المفسمونات ولا أن عند قلان، فيله المغلفة فوله قبل فلان، وبخلاف ما لو قال: لا حق لي عند قلان، فيله بخلاف قوله: قبل خلان.

وعلى هذا لو قال: فلان برى، نما لي قبله دخل أمت السراءة المضمون والأمانة، وقو قال. هو برى، نما لى عليم، دخل تحت البراءة المصمون دون الأمانة، وألو قال: هو برى، عما لى علمه فهو برى، عن كل شيء أصله أمانة، ولا يبرأ عن المضمون.

هإن فيل: أيس أن البراءة عن الأعيان باطلة حتى إن من قال لخبره: 'برأتك عن هذا العبن كان ذلك باطلاء والإبراء هها حصل عن العبن.

فلنا: الإبراء عن الأعبان يطويل الإسفاط باطل؛ لأن المين لا يفيل الإسفاط، فأما شبوت السراءة عن العين مرد العبن على صماحيه، أو بالنفي عن الأصل تمكن، فإدا قال لغيره: أبرأتك، فهذا إنشاء إسفاط، وليس بإخبار عن حكم المراءة حتى يحمل على سبب وسعيع، والعين لا تحتمل إنشاء الإسفاط، فأما فوله: فهو برى، عمالى عليه و عنده إنتبار عن حكم الإمراء، وهو البراء، وليس بإنشاه إبراء، وإذا كان هفا إضاراً عن سكم الإبراء، وهو البراءة، يحمل على سبب يتصدور البراءة بذلك، وهو النفي من الأصل، أو الرد على صاحب.

وإلى الدعى الطالب حقّ بعد ذلك وأقيام بينة ، فهان كان أرخ، وكنان التاريخ قبل البراءة، بعنى تاريخ وجوب الحق، لا تسمع دعواه ، ولا تعبق بينته ، وإن كان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه ، ونقبل بينته ، وإن لم يؤرخ بن أبهم للدعوى إبهاماً ، فالفياس أن تسمع دعواه ، ويحميل ذلك على حق واجب له بعد البراءة ، وفي الاستحسان لا تقبل بينه [لأنه يحمل أن يكون المدعى به حقّا واجبًا أبل بعد البراءة ، وعلى هذا التقدير لا تصع دعواه ، ويحمل أن يكون المدعى به حقّا واجبًا قبل البراءة ، وعلى هذا التقدير لا يصع دعواه ، فلا يصح دعواه الله.

۱۹۸۸۹ - ولو أقر أن فلانا بري من حقى قبيمه ولديقل: من جميع حقى ، ثم قال: إقابرى، عن بعض اختوق دون البعض لا بصائق ويكون برينًا عن الحفوق كلهم، وكان يشغى أن يصدق ، لأنه ذكر الحق متكرّاً في موضع الإثبات ، فيخص ، ألا ترى " أنه لو قال: لفلان حق ثبلي ، وقال: عنيت به حقًا واحدًاء بصدق وطريفه ما فانا .

واجواب: أنه أبرأه عن حق واحد منكر، ولا يتصور أن يكون بريق عن حق واحد منكر إلا وأن مكون بريق عن حق واحد منكر إلا وأن مكون برعة عن الحقوق كلها، وإن ذكر حق واحداً من حيث الله الخطوق كلها، وإن ذكر حق واحداً من حيث اللغط، وتكن قبل جمله بريقاً عن حق مجهول منكر، ولا يتصور أن يكون بريقاً عن حق مجهول الإلا وأن يكون بريقاً عن الحقوق كلها، كما مهت، يخلاف قوله: لفلان فيلي حق؛ لأن هناك الحق ذكر في الإثبات لا في النفي، ويتصور أبوت الواحد بدون لبوت الكل، فلا صرورة إلى التعميم، ألا برى أن في قوله: وأبت رجلا يتبت رؤية رحل واحد، أما نفي الواحد على صيل التكر، لا يتصور ، هون نفي الواحد على صيل التكرة لا يتصور ، هون نفي الواحد على

<sup>(1)</sup> هكذا في طاء وكان في الأصل وم وف الإبراء .

<sup>(</sup>١) مكذا تي طو كان من الأصل وم ف ولو قال .

1048- ولمو قسال رب الدين: يرشت من ديسي على فسلان، كسان هذا براءة للمطلوب، كساكو أصاف البراءة إلى المطلوب، بأن قال: فلان بريء من ديني، وكان يتبشى أن ينفو البراءة في مساكتناه لاتها أصيفت إلى خير مسطها والأنها أضيفت إلى الطالب، والطالب بريء عن الدين قبل البراءة، فكان يجب أن بلغو هذه البراءة، كما لو أضاف إلى أجنبي فقال: فلان الأجنبي بريء من ديني، لا يبرأ المطلوب بهذا بخلاف ما لو أضاف البراءة إلى المطلوب والأنه أضاف البراءة إلى من عليه الديس، إلا أن الجواب عنه أن هذه البراءة أضيفت إلى مسطها فيصع، كسائو كانت مضافة إلى الغرم.

وإنما قلنا: ذلك وذلك لأن الطالب كسمسا له حق على المطلوب وهو الدين والمغالبة، فللمطلوب عليه حق منى أناه وهو القبول، فإنا قال: أثا برى، من دبى على غلان، فقد أبر أنفسه عن ذلك الحق، وهو القبول منه، وصح دلك: لأن ديه إبراء الغرم لأنه لا يتر أعما عليه من القبول إلا معديراء، الغرم بعقلاف ما لو أضاف إلى الأجنى ا لأنها أضيفت إلى غير محلها من كل وجه، قليس على الأحنى شيء لا دين وقبول طدين

وكفلك لو قال: هو في حل عالى عليه ؛ لآن التحليل شرحًا وعرفًا مستعمل للإبراء، فأما النفرع فلما روى عن النبي عليه السلام: أنه قال للخصيبين: وليحلل كل واحد سهما صاحبه أي فليرته "أه وعرفًا كذلك مستعمل للإبراء، وتوع من المعنى يعلى على أنه صالح الإبراء؛ لان الإحلال تابت الإثبات المحنى، فيصوف إلى ما هو حرام على العربي قبل الإحلال، والذي كان حرامً على الغرم قبل الإحلال ترك أداء الدين من طلب صاحب الدين، فيتصوف الإحلال إليه، ولا يحل ترك الأداة على التأييد بعد مطالبة صاحب الدين؛ لأن كلمة أمم أنست عمل في الأماقات لا في الديون؛ لأنبا للمقارة، والمقارنة في الاماقات لا في الديون؛ لأنبا بكون مقارنا لفلان، فأما الدين في الذمة لبس بشيء قائم في نقسه حتى بتحقق المقارنة يكون مقارنا لفلان، والكلام بحقيقة.

 علمه حقّا مسمى قبل هذا الإفراد، فإنه تقبل بينه، وهذه البراءة ليست بشيء هكذا فكر في الكتاب، وليريحك فيه حلاقًا من مشايخه، قال ما فكر في الكتاب قول أبي حقيقة ومحمل، فأما على فوقد أبي يوسف الاجمع دعواه، ولا نقبل مه البية، وذلك لاف أبا يوسف لم يعتبر هذا كلمة لمشافى الإقرار، فكف لا بعسر كلمة غلق مناجر، الله لأنه منى الإقرار، فإن ضروء عليه، وإذا صحت البواه، مع هذه الكلمة على مذهب لم يصح وعواء حقّ عليه قبل الإقرار، وعندها هذه الكالمة المتبر شكّ أبي الإقرار، فكذا في البراءة تعتبر شكّ، فلا نقبت البراءة، ومنهم من قال، هذا هندهم جميعًا، وهو الظاهر، فإنه لم يقر بين البراءة وهو الظاهر،

ورجه الله ق له وهو أن هذه الكلمة إلا المرتعد الشكا في الإقرار ؛ لأن صدق ما أخير في باب، لإقرار نابت من كل وجه ، لأن نهمة الكفات مي الإقرار منفية من كاروجه فصدا أوبعير قصده أبومن غير قصده لأنه إعبار عن أمر حادث وهو وجوب الدين، واله لا يكون الابدلية موجب للدين كعقد أو استهلاك مالي، وما يتبت بدلية موجب يكين صيدةًا لا محالف وكذلك نهمة الكنب قصداً مضة؛ لأن ضرر الإقرار راجع إلى ملفري والإنسان لايكذب بصدأ ليضر نعسه ولاائتمت تهمة الكدب قصدأه والعبر قصد عبر الإني لو نبَّت العبدق من كان وجه، فلو أبطلك الصدق الشاب، من كل وجه، فياته بيضه غوالدا تيما أعلى ولا يجوز إيطال الصدق ببذه الكلمة: لأنها للعلم في الحقيقة، وإن كان قد تستعمل للشك، فتكون كلمة محسلة بن الشك والعام، فام يجر إيطال الصفرة التدريا ميزكل وجعالهذه الكلمة، فأما قي قوله: لا حق لي، فصدق ما أخبر غير نابت مِن كار وحمه؛ لأن تهمة الكارب عن ها الخرر غاير مشبة من كل وجهه؛ لأن تهمة الكذب النفت فصدًا؛ لأن ضوره راجع إليه، كسا في الإقوار، فتهمة الكفُّ من غير قصد غير منفية والأنه إخبار على عدم وجوب الحنء والإحبار عن عدم الوجوب يكون باستصحاب الحالء لايتاليل يوجب عدم وحودسب الوجوب، فمن الجائز أنه وجم سبب الوجوب وهو لا يعلم بذلك بأناسات مورثه ووترك فينا أدعلي عنه الرحلي وهو لا يعلوبه، أو استهلك هذا الرجل تعبنًا من ماله، ولا يعلومه، فتهمة الكذب من عبر فصد عير منطبة، وعن فصد متنفيه، فكان كالشهادة من حيث إن تهمة الكذب عن الشهادة إن انتفائه من عير قصده الآنه إخبار عن أمر ثابت بدقل لم ينتف فصده الآن

المرزاء راجع إلى الغيراء وهذه الكلمة اعتبرت شكَّا في المهادف فكذبك فيما يحل فله.

وهذا لان قسول الشهد قدمع احتسال الكدب من وحد دبت بالصوورد، وهو محرورة إحساء الفضوى ، وهذه العدم الدين و التعلق من عبر قرائا حدد الكامة بها م فكالك العمل بقوله : لا حرس تبل قبل قلال غلب بالصرورة حتى لا بصير مكتباً من غير غلباء غلباء لأمه كما لا قبل على عدم الدجوب، لا دليل تباعد إلى حوب، فمنى كفيها من غير قرائ هذه الكلمة بها ، فكذا إذا عن غير قرائ هذه الكلمة بها ، فكذا إذا عن غير قرائ هذه الكلمة بها ، فكذا إذا كالى: فهذا كذا بدواحد ، لا في رائي ، أو في المنافى ، أو في المنافى ، أو في المنافى ، أو في المنافى الكلمة بنك في الإقرار حدد محمد حديثًا ، فكذا يعتبر كللى: البراء لا يجبل مع النبك .

٢٩٨٣ - وقو قال: فيدعلسن أنه لا حق لي على فلان. لم تقبل مبه بــــة؛ لان هذا لم يعتبر سكة هي الإدار والشهدة، فكذا لا يعتبر شكا في الدامة

۱۹۸۳۴ - وأو قال. هو بريء من السرقة التي ادعيت قبله، فلا صحان ولا تطلع ١ لأو المان به، والإبراء عن فان جائز بحلاف حداثةًا ف

١٩٨٣٠ ولو قبال أن بزيء من هذه الدوره ثم ادعاها، وأقيام الدينة لهم تقبل بنياء الأن البادة عن الدور والمفاهر منكها، أو من الان حق فيه إبلا أن يدعى حدًا مادئًا بعد البراغة فقال بينه عليه وبها.

۱۹۸۵ - وله دیال افتاحه جاری انداز اله پکن هذا إفتاراً الافتالة روج ملها بالندن شکی ، ملایتمین للخروج من الدعوی بالشك بخلاف لحیو ت، فإن الحروج ملها بالندن تمنیم، فصارت عبارة عبر الحروج من الذعوی.

قابل قال: قد خواجت من هذه على مناه درهم، فهو إفرار أنه لا حل له فيها دلاله اعتباض، فلا لكون داره في خاره ج باللذاء وقعل بالعروج عن الدعوى.

فإن قبال: قبصت المالة من نمن هذه العال، والمدى في يعم العال يقول العال عارى. وعدا حدث من الذات يعيد حق ، قالمهاق هوله مع يجمه الأند في قور مانع، وادعى أنه فيضم محق، وهو يشكر، فيكون الفول توله مع يجمه، فإن نكل، عضد أقر، وإن حلف، أحذ المائة مواد الذالا تحر على حص، منه الأنه أنظل خصومة درت وط عوص، ولم يسلم أنه.

فعاد إلى حقه.

برجلا في داريدعيها، ثم قال: ابرأتك من هذه الدار، أو قال: قد أبرأتك من خصوص رجلا في درجل خاصم وجلا في داريد الم قال: أبرأتك من خصوص في هذه الدار، أو قال: قد أبرأتك من خصوص في هذه الدار، فهذا ماظن، وله أن بخاصه فيها، ويقيم البيئة عليه، فياحذها، الا ترى أنه لو صاحه على نصفها واخذه وأبرأه من كل شيء ادعاها فيله من هذه الدار، ولكن لو قال المدعى: وغيرها ثم وجد بيئة عمى الدار أن أن يأخذما بقي من الا أر، ولكن لو قال المدعى: الديرت، من هذه الدار، أو في برئت من دعواى في هذه الدار كان جائزاً، ولا حق له فيها، وإن بيئته لم أقبلها، وسيأتي بعض مسال الإبراه في كتاب الكفاة والحوالة حوالة أعلم.

16ATV وفي الأصل": إذا قال الرجل لأخر: لا حق في عليك، فاشهد لي عليك، فاشهد لي عليك بالشهد لي عليك بالشهد لي عليك بالف درهم، عليك بالف درهم، والشهدون ذلك كله، فهذا باطل لا ينزمه شيء، ولا بسمع الشهود أن بشهدوا عليه نصادتهما؛ لأنه باطل، والإشهاد على الباطل باطل.

وقر قال: الشهدلي عليك بألف درهم على أنه باطل، أو على أنك بري، فغطل للم يكن عديد منها شيء، ولو قال: أقابري، من حذا العدد، قد ادعاء، وأقام البيئة لم يكن عديد منها الذي و وهذا وفصل الدار سواء، وكذلك إذا قال: خرجت من هذا العبد، أو قال: خرج مذا العبد من مكى، أو قال: عن يدى تم ادعا، وأقام لبيئة للم تغيل، قبيل: عنل: هذا الجنواب في قبوله: خرج عن يدى لا يكاد يصح و الله يكنه أن يقبول: هو ملكى، أو قبال: عن يدى بحكم قسصب ذي اليسد والله نعساني أعلم بالصواب.

## العصل الثالث والعشرون في الإقرار بالنكاح والطلاق والعتاق

١٩٨٨، وإقافر الرحل له نزمج فلامة بالصافرهم في فسيحته أو سرطية. وصدعته الوالة بمدام مات و همل تصديبها حتى قبال بدا الهر والبرات والأن تصديق الراة وحد، والرقال قالو، يعمل كما لو صدق في حال جاة الروح

ساله الله المراود إلا الطلق بالحد الأمراس وإما للكاليات للفراط إلا أن الشراء المسالم الفراء المراد المراد المراد والما للكاليات المراد المرد ا

فأسارها الفراب المرافع منها مرافع علالاً والمسافعية الراج معدد ما تت الفعلي قول المن حبيعة الاستخدام التالي فعلى قول المسافية الفراد والرفارة المسافعة المسافية المن المنافعة في حق الوالت المسافعية المنافعة في قد وحده والرفارة قالمه الان التكاويب من القرارة والمنافعة المنافعة المسافعة في حق الفرائد والمنافعة المنافعة المنافعة في حقول الفرائد والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة في المنافعة المناف

سيامه: أن الإفرار بيطل بفوت القرامه كما في مسألة السيع، واغفر به انتكاح، والتكاح لايدتي معد موتها فكونها معقودًا عليها، فالعقد عالا يبتى معد فوات العقود عليه، وليس كما لوصدفته بعد موته؛ لأن هناك القرامه، ولهذا لا يعتل فلرجل غسار. المرأة بعد موته، وليس كما لوصدقها في حال حياتها؛ لأن هناك الإقرار قائم؛ لأن المفر به وهو النكاح فانم نقيام المعفود عليه، وليس كما قراصدفته بعد موته؛ لأن هناك المفرابه لا يفوت الزوج.

ألا تري أن النكاح لو كان معاينة يحل للمرأة غسل الووج بعد موته فالتصديق صافف إفرار فائك ، ولو قال زوجت فلانة ، وقلت: إن شاء الله ، فهداليس بإفرار بالنكاح ، بل هو إنكار له حتى لو قالت: هي ما قال: إن شاء نقه تعالى لكان القول فول الروج ، وكذلك إن قال: هي ذلك .

وكذلك الطلاق والعناق ولو قال نها: ألم نزوجتك أسى، أليس نزوجتك أسى، تقالت: بلى، فهذ إفرار منه المائكاح بدءً على ما تقدم أن كالمه الاستههام إذا دحلت على النفى كانت بمعنى الإثبات، فصار كأنه قدل لها. نزوجتك أسى، فقالت: لا، تم قدلت: بلى، فقال الزوج: لا، لزمه النكاح؛ لأن إقرار الزوج لم يبطل بتكذيب المرأة على نحو ما ذكر، في مسألة السع في صدر الكتاب، فإذا قالب بعد ذلك: على، فقد صدفته، والإفرار قائب، فحمل تصديقها، وتم التكاح، مجحود الزوج بعد ذلك لا

16479 وإلو قال لها: ألم أطلقت أسر؟ أما طلقتك أسر؟ ههذا إقرار منه ياتكاح والطلاق جميعاً، وتقدير كلامه ظلقتك أصر، ولو قال: هر طلقتك أمس؟ ههذا إفرار صديالتكاح والطلاق جميعاً، وتقدير كلامه طلقتك أمس، ولو قال: هل طلقتك أمس، فهذا إقرار بالنكاح، وليس بافرار بالطلاق؛ لأنه استخبار معنا، هل طلقتك أم لا، ولو صرح بها لا يكون إقراراً بالطلاق، فكذا ههنا، وفكن يكون إفراراً بالكاح؛ لأنه لو لم يكن بينهما مكاح لا يشكل عنيه أنه طلقها أو لا

١٥٨٤٠ - ولو قال لامرأة حرة: هذا إلتي منك، فقائلت: نعم، فهذا إفرار منه بالكاج، وكذلك إذا قال لها ! هذا إبناء قال ذلك لامرأة حرة، فقائلت: نعم، فهذا إضهار بالكام والأن النسب من الحرة لاينايت إلا طريق واحاد، وهو النكام، والقوار الإنباب تشبب من الحرة إفرار بالسكاح، فيكون إفرار بالنكاح حائزًا، لأن أمور المسلمان محمول على الصلاح،

ومو كانت المرأة الذي قال: لها هده المقالة أمة ، لا يكون هذا يفرراً بالكاح و لأن السبب من الأمة لا يتمت بالنكاح بتمت قلك البسس، وهمه عن الحق على الدواء ، الا يكون الإقرار بشاب النسب عي هذه الصورة , قراراً بالكاح .

الا ۱۹۹۱ ولو قالت الرأة لرجق الطنتي كال هذا سها إعرازا والبس طريق ساده معد الله المرازا والبس طريق من لا عمد الله المكان الأمر بإيقاع الطلاق الا مسم الا على الكان والبقاع الطلاق المختص بالذكل و فاقتصى الأمر بإيقاع الطلاق الطلاق في الكان في التحقيم المختل المناذي والكل طريقة أن الأمر الطلاق صريح الطلاق ما دامت على العندة والا يكام بعد الحلم ولكن طريقة أن الأمر الطلاق يصح به إيقاع الطلاق وبدنيت باللكان والعبد الذي يصح به ويقاع الطلاق وبدنيت باللكان والا الطلاق المناذي المناذي والمناذي المناذي والمناذي بكورازة الرأة النبط الشنت بالتكام بيقى بعدة المنع إلى المنادة ودعون الخلم المناذة المناذي بكورازة الرأة النبط ودخام بعدة المؤثر ارها بالتكام يبني ودعور الخلم المناذة ودعون الخلم المناشات المناشكام المناشكام ودخام بعدة المؤثر ارها بالتكام يبنية ودعون الخلم المناشكام المناشكام المناشكام المناشكام المناشكام المناشكام المناشكام الكلمة المناشكام المناشك

و كذالك إدا فيالت عبالعشني أمس ؟ الذابة والرآ المشكاح، و؟ الدائم إدا ذالك الدائم وه. طنعسي أمس كالدافرار بالتكرح، وكذلك إذا قائف: العلمي أمس كالا يقواراً بالشكاح، لاد اختلع الإبسيح إلا في الشكاح، ها فتضي الأمر بالخلع إفراراً بالشكاح، و كذات إدا قال الراء الله الروج لها الخلعشي مني عال كان إفراراً من الإباح بالشكاح، ولو قائب المرأة طلفشي، فعال الرجل المشاري، أر قال لها الأمراك ببلاك في الطلاق، أو لم يعني في الطلاق.

فسيرق بين هذا وبيتما إدافيال لروح انتداء الحناوي ، أو فيال أمرك بيدك ، فإنه لا يكسون إفر وأسالسكاح ، والقرق : أن فول الروح ، احتياوي ، أمرك بيدك شفيت فولها : طلستش حوج حواباً نتوانيسسسا : طلقي ، والحسبوات يتصمن إعاده ما في السوال ، فكذه فيل لهذا اختاري أمرك بيناد في الطلاق بشلاف ما له قول : مسارق ، فإنه ب . لم بخرج حوابًا، فيفي التفويض محتملًا بين أديكون في الطلاق وبين أن يكون في شيء أغر

علاق المدار والوقال. واقع لا أنويك المريكن هذا إفرازا منه بأنها هوأته مخلاف ما قرقال: أناصك مولى، فإنه يكون إفرازا بالكاح. ووجه الفرق بينهما أن قوله. والله لا أفريك حفف و والحلف ليس بنصرف يحتص بالتكاح، بل يصح في النكاح وفي غير التكاح، ألا ترى أنه لو فال لأجنبية: والله لا أفريك كان الحلف مسحبك، وإذا كان الخلف من لا يختص بالتكاح، فكان كالإجازة وإذا كان الحلف من الإيخام المحتوى القراراء لانه لا يختص بالتكاح، فكان كالإجازة وأشامة في مجهول النسب لم يجمع إفرازاء لانه لا يختص بالماليك، بل يحرز في الماليك والاحرار جميعة، بخلاف قوله: الما منك موني: لأنه إخبار عن الإيلاء، فإن المؤلى اسم منسنق من الإيلاء، والإيلاء فرعا عبارة عن تصرف لا يصح إلا في التكاح على ما قبال اقد تعالى: فإلمانين فولون من نسبة من تنسرف لا يصح إلا في التكاح على ما قبال اقد تعالى: فإلمانين فولون من نسبتهم أربّع أربّع أربّع أنه أنه يكان كانطلاق.

الم المحتاج وإذا قال لها: أنت على حرام، أو قال: باننه، أو بنه أو أمرك ببدك، أو اختارى، أو اعتلى لم يكل ببدك، أو اختارى، أو اعتلى لم يكل إقرارًا بالنكاح و لأن هذه الألفاظ عما نصح من غير نكاح، لأنه بخبار عن الحرمة، وعن البينوية وعن الإعتداد، وأنه صحيح من غير نكاح، فإن الأجنبية حرام منه من غير نكاح وبائن منه، واختارى وأمرك ببدك واعتلى صحيح من غير نكاح، ومعناه اختارى أبويلت، واعتلى نهم انه تعالى عليك إلا أن تقول أه طلقنى، فيقول لها الزوج أنت على حرام؛ لأن هذه الألفاظ خرج جرابًا لسوائها، فبتضمن إعادة ما في السؤال، فكأنه قال: حرمتك بالطلاق، وكدلك أو قال: أما منك مظاهر بخلاف ما في السؤال، فكأنه قال: حرمتك بالطلاق، وكدلك أو قال: أما منك مظاهر بخلاف مناكر قال: أنت على كظهر أمى، فإنه لا يكول إقرارًا بالنكاح؛ لأن قول: أنت على كظهر أمى تشبه لغة، وهذا النشيه صحيح من غير نكاح، فإن الأجنبية حرام عليه كظهر الأم، بخلاف قوله: قام المناه مشتق من الظهار، فيكون بحزاة قوله: ظاهرتك لا بصح إلا في الظهار، فيكون بمزلة قوله: ظاهرتك، فأما مظاهر، وقوله: ظاهرتك لا بصح إلا في النكرحة، فإنه لو قال لا أجربية: ظاهرتك لا إبلاء، وإن كان لو وجد في المكوحة كان إبلاء، وبلاء، وقوله: وله لا قال لا أحد الله المناه الله المناه وبعد في المكوحة كان إبلاء، والا كان لو وجد في المكوحة كان إبلاء،

<sup>(</sup>١) سورة اليقوة (الأبة ٢٩٦)

فكذ هذاه وإدا فالده: ظاهرت مي، أو قالت: أنيت مني، مهذه إفرار منها بالنكاس.

1948 - راذا أقر الرجل أنه طلق الرائه قبل أن يتروجها ، فالقول توقه ، ولا يقع الطلاق الأنا هذا في الحضيفة إلكار للطلاق ، فيهو بشرانة قوله : طلقشها وأنا صبى ، أو قال اطلقشها وأن محنون ، فإن كان دلك عرف منه لم يقع الطلاق ، وإن تم يعرف يفع الطلاق ، فإن نزوجها اليوم ، وأنو أنه طلفها أسى ، لا يقع الطلاق، فإن طلفها اليوم . وأفر أنه تزوجها قبل ذلك بثلاثة أتشهر ، فقد ذكرتا هذا العص مع فروعه في كتاب الطلاق .

ولو أقر بعد الدخور، أنه طلقها قبل أن يدخل بها، وقد سمى لها مهراً، فإن الطلاق واقع وقها عيم خسى بإفرار، قبل الطلاق، ومهر الش بالدخول بعد الطلاق، لأن الوط، في دار الإسلام لا يحلو عن عقولة أو غراصة، وقد سقطت العقولة للشبه، وقام ! " قبام النكاح في حقها لا تعلم بالطلاق، وإذا سقط الحد للشبهة وجب المهر.

حكى عن الشيخ الإمام أحمد العواريس أنه قال: هذا الجواب مستشيم فيحا صدقته الرأة على ذلك ، فأما إذا كدبته ، وفالت : إنك طلقتي للحال ، فلها المسمى لا عبر ذا

تا ۱۹۸۸ وإذا أقوت الراد أنها أمة ملان، ولا يعرف حالها في الرق والحرية، فإنه يصح إفواره، وتصير أمة لتمقر له يصنع بها ما يصبع بأمنه، فقد أطلق الجوب إطلاقًا حيث قال: وهي أمنه يصنع بها ما يصنع بأمنه، ظاهره يدل على أن القراقه وإن علم أنه كاذبة في إفرارها أنها تصير أمة قد، بسترقها ويستخدمها ويسعرشه.

ومشابخنا قالوا. الأصح الايقسم الجراب، فيقال. إلا يملك النصرف قيها إذا علم أنها صادفة نبما تقول، فأما إذا علم أنها كاذبة لا بحل هذه التصرفات، وكذلك الرحل إذا كان محهول الحال في الرق واحرية إذا أقر بالرق لإنسان، وصدقه القرام في

ا (5) استمراك من فيد

<sup>(7)</sup> وهي الد . قلها الهسمى الاعبر، وجلال ادعيا نكاح المرأد نم إن أحدهما قال لسرأة. وسبق شوى حويش بكيرد مرود وها الا بكول إقراراً الشكاح الله عني الآخر، ولو قال. دست شوى خويش ابني لكيرد مرود، وطال ا دست الن شوى لكين وارد، وبكون هذا إداراً مشكاح للاحر.

إقراره، فإنه يصبح إفراده. وكذلك صبى أو صبية يعقل، ويتكلم إذا أنر بالرق لخيره، صبح إفراده، والجواب في اللقيط صبح إفراده، والجواب في اللقيط كالجواب في اللقيط كالجواب في اللقيط

وهذا كله إذا لم تعرف حريته بنوع دليل، فأما إذا عرف حريته بدليل بأن عرف أن غيريه حراً الأصل، أو نت حريته بالشهرة، فالقاضي لا يصدقه عي إفراره، ولا يجعله علوكا للمقر له ثنيفته بكذبه في إفراره، وكذلك إذا كان القاصي قضي عليه بحكم من أحكام الأحرار بأن جني، أو جني عليه، وقضي الفاضي بأرش الأحرار لا يصدقه في إفراره بالرق، وكذلك إذا عرف كوته معنني رجل، فأقر بالرق الإنسان لا يصح إفراره؛ لأن المعنى الشعن الولاء عليه، فهو بهذا الإفرار بريد بذلك إبطال ذلك الاستحقاق، فإن أفراك المعنى يقلك، وصدقه، أجزت إفراره، هكفا ذكر في الأصل. قال مشابخنا: ليس طريقه أنهما بهذا التصادق يبطلان حربة فبنت بدليلها، وإنما طريقه أن بتصادقهما ينبين أن الحربة لم تكي ثابنة له من قبل هذا المن كاكونه غاصباً له.

والعبد ساكت وهو عن يعبّر عن نفسه ، فهذا من إقرار بالرق ، والأصل في جنس هذه السيد ساكت وهو عن يعبّر عن نفسه ، فهذا من إقرار بالرق ، والأصل في جنس هذه المسائل: أن كل تصرف يشترك في جوازه المغوث واخر ، وذلك نحو الإجارة والتكاح والحدة ، فالانفياد والاستسلام من المحل لمفل هذا التصوف لا يكرن إقرار بالرق ؛ لأن تثملوك كما يتقاد لهذه النصر مات ، والحر بنفاد لها أيضاً ، فلا يمكن أن يجعل الانقياد الله خذه التصرفات إقراراً بالرق ولالة ، وكل تصرف يختص بجوازها أأ بالماليك ينظر إن كان يوجب حفا في المحل للعبر فالانقياد والاستسلام من المحل لمتله يكون إقراراً بالرق ، وتذلك تحو البيع مع التسليم والرهن ، والدفع بالجناية والهية ، وهذا لأن النصرف إنما بسلح دليلا على الشيء إذا كان موجوعاً من كل وجه ، فإذا أرجب حفا في المحل ، عهو موجود حقيقة بالمباشرة ، وحكماً بإيجاب حكم في المحل ، فكان موجوداً من كل وجه ، والحر لا ينشاد لمل هذا التصرف المختص والحر لا ينشاد لمل هذا التصرف يخون إقراراً بالرق ولالة ، وإن كان تصرفا يختص والحر لا ينشاد لمل هذا التصرف فيكون إقراراً بالرق ولالة ، وإن كان تصرفا يختص بالماليات ، إلا أنه لا يوجب حفاً في المحل كالعرض على البيع فالانقياد والاستسلام كل بالماليات ، إلا أنه لا يوجب حفاً في المحل كالعرض على البيع فالانقياد والاستسلام كل

<sup>(1)</sup> مكفائل بقبة النسخ، وكان في ظ: أفإذ إفراد المعنى .

 <sup>(</sup>٢) هكدا في ظ وكان في بقية النمخ - جواز ها . . .

هذا التصرف لا يكون إقراراً بالرق دلاله الأن مثل هذا التصرف إلا وجد حقيقة بالماشرة الم يوجد حكث **(في ل**محل) <sup>ال</sup> فكان مواجوه من واجه دون واحمه اللايصح دليلا على بابات ما لم يكن فادئاً .

وإداماع ولم يسلم وهو ساكت لم يذكر صحيد هذا الدهل في الكتاب، وهذ احتلف الشايح فيه ، بعصهم قالو الهو إقبار بالزق، الأناهدا التصرف بختص الله ابات ، وقد وحد حقيقة بالباشرة، وحكماً بإيجاب فكم في المحل وهو المك، فكان موجود عكماً من الله والتسايم، وبعشهم قال الايكون وراراً المرق، الأنه ليس بموجود حكماً من الله وجه الأنه لم يقد منك التصرف. وإما قال اعتفى فهر إقرار مالزن، وكذلك إذا قال العنفي أسى، وكذلك فوقه الحل اعتفى إلى الإبار ق

1908 - قال محمد في الحامع أن وحل مجهول استرى عبداً وأعتفه ، لم أفر المعتق أنه عبد فلات و بسدقه فلات في فلت، والمعتق بمحمد ، فلقر عبد لده في المداولا يبطل الإعتاق السبق، واعلم بأن شراء مجهول الحاق وإحداقه صحيح الأره حر ظاهراً، وإقرار وبعد نقل أنه عبد يتصمن شياون أنبوت الرق عليه ، وبأن يظلان الحرية الشبت من الطاهر ، ماعتبر إبراز دفي حق شوت الرق، ولم يعتبر في حق طلان الحرية الشائلة للمعتق لما عرف أن إفراد الإنسان حجة عليه ، وبيس بحجة على غيره .

وإن مات الحيق وترك ماوى فإن ترك عسيسة عامل كمصيفه الأن يقسرور القو لم يصبح في حقهم، وإن ثم يتوك عصية كان ماته للنقر له بالرق و الأن من رعم لقو أني عبد القرائه ، وأن أذ علق عرب ما ما و كسيه له إلا أنه لا يتجنى زعمه إلى المش مادام حياله أو مات وقه عصية منوى الموقى ، والآن وقع كسيمه في يد المفره عيواضف بإقراره المحلق، ويؤمر بشبابه ما وصل إليه إلى القراء كمن أفر الإسمال بعين من أعيان مال الخمر ، تو ورب ذلك القراذات العرب ، يؤمر بالتسليم إلى المقرائه ، كما هما ، ولمو كان المحلق مات ، وقرك بيشاء فتصف المرات للبنان والمجمد الآخر الما غراله الأن الواصل إلى المقرادة فيما وصل إليه دود ما بم يصل إليه، فتهذا هال الكان النسف المعش .

<sup>(</sup>١) مكتامي الأصواري

ولو أن هذا تعنق لم يجت، ولكن حيى جدده سعى فيها ولا معلها عده أحد، أما سعتى فلائه صار عبداً والعدد ليس مر أهل العقل، وأد المفرله الادامن إما بتصل ملتم المنتى أما العقل عدالله المعتى المنتى أما المعتى المنتى أن والولى يحكم الملك لا يصلح عدالله المعاوك، فكف صفح عداله لم يتعلق المعتوى والولى يحكم الملك وأما يبت ثنال فلاد يبت المال إقابعتان عنه إذا المناس حريته في حل المستمية يسعى في الأقل من فسته ومن لأوس "كالكانب إداجي، الوقي عاو الأرش كا فراء المنتقلة المستمية بستك كان فراء المنتقلة المستمية بالمنتقلة المتابح فيد، بعصلهم ماله اللي الفال الأول الأول حريته مستك كان الأول وليس يحجمة في حق عبراء، بكن لا بداواذ بفع لوغ شك وتداره في حريته المنتقلة بيا المنتقلة المناس، وحو الأصح الالان حريته تابئة المنتقلة من حريته المنتقلة المناس، وحو الأصح الالان حريته تابئة المنتقلة من حريته المناس، وحو الأصح الالان حريته تابئة المنتقلة من المناس المنتقلة في حق المنالة المنتقلة القائرة المنتقلة المناس المنتقلة المناس، والمرية كان من المنتقلة المنتقلة المناس المنتقلة المنتقلة المناس المنتقلة المناس المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناس المنتقلة المناس المنتقلة المناس المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناس المنتقلة المناس المنتقلة المناسة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المناس المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناس المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المنتقلة المناسة المناسة المنتقلة المنتقلة المناسة المنتقلة ال

ولو قان تشيعتو القر عصية، فسيراته لعصيده الآل إقرار المحهول لم تصبح في حق المعتق وعصيته فشريصل إلى يدالقر شيء، قلا يتصافراره، وقر كان أسمعتن للت الأوارات له سواها، كان الها تصف البراث، والتصف الراقي المعتر (له) " والله ألمان.

1985 - قال محمد في الجامع أيضًا مجهولة الحال إذ مؤوجت رحلاء حود التكرح منا من طاه حدود التكرح منا من طاه مدود التكرج منا من طاه حدود التكرم منا من طبقة المقر له وكدب الأورام من حيث الطاهر، فإن أقوت بالمرق بعد ذلك لإسبال، وصداقها المقر له وكدب الزوج في طال مناح إذ واره في حقالها فون ورجها ما حتى لا يحكم عدد دائلك إلى ورحكم مناوت الرق عليها للمقر له والان الرام الإسان حجم عليم، وليس بحجم على غيره مناوت الموضع تهمه وهذا الموضع موضع النهمة وهو تهدة الموضعة على غيره ما

<sup>19)</sup> وكان في الأصلى الرمن الأرنس كله

الأكا استدياله مزاف

لجواز أنها واضعت "اللقر لدني السرحني نقر له بالرق، وتتخلص عن حيالة هذا. الزوج.

وأما الأولاد الذين ولدوا قبل إقرارها بالرق والذين كانوا موجودين في البطن وقت الإقرار، عوف ذلك بمجيء الولد لأقل من سنة أضهر من وقت الإقرار فهم أحرار، كان حريتهم ثابتة بناءً على الظاهر، فهي مهذا الإقرار يربد إبطال ذلك، فلا تصديق في ذلك.

وأما اللذين حدثوا بعد الإقرار بالرق، فهم أرقاه عند أبي بوسف، وقال محمد: هم أحرار، فرجه قول محمد: إذا لو صدفناها في حق الأولاد الذين بحدثون معد ذلك يتضرر به الزوج، فإن ذلك بمنع الزوج غشياتها على وجه التمام صيانة لجزمه عن الرق، فلا يصدق في ذلك.

وجه قول أبي يوسف: إن حقا ولد أمة رقيقة، فيكون رقيقا كما لو نيت رفها بالبينة، وما قال محمد: من المعنى، قلنا "حق الزوج في أصل قضاء الشهوة لا في نهاية قضاء الشهوة، ويمكنه استيفاء قضاء الشهوة من غير أن يلحقه ضرر إرفاق أجزاءه، ولو كان حقه في نهاية قضاء الشهوة، ولكن الزوج متمكن من تحصيل ذلك من غيرها، وإنما بعد ذلك ضرراً إدالم يمكنه الوصول إلى ذلك من قبل غيرها، ولهذا قلنا: الزوج إذا وجنها ونفاء أو قرنا، لاطبت للزوج حق الفسخ، هذه الحملة من "الجامع".

1984 - في إقرار الأصل : اصرأة مجهولة في يديها لبن لها، لا ينطق، فقالت أنا أمة فلان وابن هذا عبده، فهي مصدقة، وهي وبينها محلوكان للمقر له، وفي عناق الأصل أن أنها لاتصدق في حق الابن، ولا يصير الابن وقيفًا، وإن كان امنها يتكلم، فقال أنا حر الأصل، فاقعول قوله.

١٥٨٥٠ - وفي إقرار [الأصل] أيضًا: امرأة ورجل مجهولي الحال في أبديهما ابن لهما لا يتكلم فأقرا بالرق على أنفسهما، صبح إقرارهما بالرق على الابن، وفي مناقى الأصل]: أنه لايصح إفرارهما، وإن فالا: نحن علوكان لقلال، وابنتا مذا علوك لفلان أخر، كان القول ما قالا: إن صدقهما مولاهما، وإن كليهما في الابن، فهو عبد

<sup>(</sup>١١) وكان في الأصل: أنها أو واضعت

له معهما على رواية إفرار الأصل .

1 1000 - وذكر في الجامع": مسائل من هذا الجنس تبنى على أصبر أن كل حكم لو صححنا بإقرارها بالرق في حق ذلك الحكم يتغسر الزوج على وجه لا يمكنه رفعه الا يصح إقرارها بالرق في حق ذلك الحكم، وكل حكم إذا حكم إذا صح إقرارها بالرق في حق ذلك الحكم، وأكل حكم إذا حكم المتصور بعصح بالرق في حق ذلك الحكم، إذا ثبت هذا تنقول: لو أعنقها القرنه بعد ما قضى القاندي عليها بالرق، صح إهنافه إياها، ولكن لبس لها خيار العشرة الآنه يتضرر به الوج على وجه لا يكته للتدارك، فقم يصح إقرارها دالرق في حق توت هذا الحكم.

ولو ألى منها، فمضى شهران، ثم أفرت بالرق، قملة إيلامها أربعة أشهر، وإن أقرت بالرق بعدما مضى شهر فملة إيلامها شهران؟ لأن في الوجه النائي لو صححت! إقرارها في حق هذا الحكم يشمكن الزوج من دفع الضور عن نفسه بأن بفي إليها، ولا كذلك في الوجه الأول.

فال محمد: ويستوى في هذا إن علم الزوج بإقرارها بالرق أو لم يعلم، وهذا الجواب ظاهر فيما إذا أفرت بالرق بعد ما مضى شهران من وقت الإيلاء؛ لأنه لا يمكن للزوج دفع الضروء عدم أو لم يعلم.

أما يشكل فيما إذا أترت بالرق بعدما مضى شهر الأن هنا إن علم الزوج بإفرارها بالرق يحك دفع الفسرو، وإذ لم يعلم لا يحك دفع الضرو، فكيف بستفيم التسوية حتى قال بعض مشايخنا: عراد محمد من هذا أقرت بالرق بعد ما مضى من مدة إيلاءها شهران.

وذكر في الزيادات حايزيد هذاء فقال: مجهولة الحال إذا أقرت بالرق بعدما طلقها الزوج واحدة، قبط طلقها الزوج أحرى، فإن علم الزوج وقراوها وقت الطلاق الثاني. حرمت حرمة غليظة، وإن ثم يعلم لم تحرم، فقد قرق بين العلم وعدم العلم، ومن مشابخنا من فرق بين المسألين وهو الأصح.

ووجه ذلك أن الإيلام إغاصيار طلاقًا تكونه ظلمًا وتعديًا وجزاء الظلم لا يتوقف على العلم، ألا ترى أزمن أتلف على إنسان ماله يجب لضمان، سوله كان التلف عالمه أو جدهلا. مأما الطلاق فتحيرف تنتوك، والأصل في المقوك مر الإظلاق. فيترقف إلزام الضرر فره على علمه حتى لو انقلب قطلاق ظلماً بأن كانت امرأته مصرانية أسلمت حتى صارب وارتقاف، وهي لا تعام، أم كانت أماة عنفت وهو لا يعام، فظائها نعائلًا في مرحل الوت، فرمه حكم القرار، فكما ههذا

ولو طلقها الزوج واحدة فسفني من عدتها حيضة له أقرب بالرق كالت حدثها ميف تاد، ولو أقرت بالرق بعد ما حاضت حيصتين، كانت عدتها للاث حيص الأن في الوجه الأول مسكن الروح من دفع القدر، بالمراجعة في الطهر التالي، وفي الوجه الثاني لا.

وتو أن الروح ألى منها فعصى شهراء أنهالي متها فعصى شهراء تم أفوت بالرق. فعدة الإيلاء الأولى أربعة أشهراء وصله الإيلاء اشابي شهران، والفوق ما ذكونا فين هذاء فياذا مضى شهر من وقت الإقراراء وقعت تطليشة بالإيلاء الناتي، وسبق معة الإيلاء التاني منة الإيلاء الأول

وكادلك لو أني منساء أم قاش إداء ضي شاء والدا أو الله لا أقربك، فالمعامضي شهران، أفرت بالرق، كانت سفة الإيلاء الأول أربعة أنسهر، ومعة الإيلاء الشائي شهران، فإدا مصي شهران بعد الإفرار بقت بتعليقين محكم الإيلانين.

ولل قال لها: إذا حاء رأس الشهر، فأنت طالق تدنيا، ثم أقرت بالرق، ثم حاء وأس الشهر، وقعت تطبقتنا، وله أذ براجعها، وكذلك لو قال أرجل: أمر امرأني بيمك مي تطليعتين إن شنت، مم أكرت بالرق، ثم طلقها ترحل تنين لم تحره عضه، وقال في بعض الروايات: إنها تحره والأنها أورت الرق، بل وجود التطليق، ويتمير به الطلاق.

وجه ظاهر الرواية: الدهافا أمر خرح من به الزوج أنو صح إفرارها في حق أفيير حكم الطلاق لا يمكمه دفع الصرر، ولا شك أنه حرج الأمر من بدافزوج، اما في المصل الأول فيلانه علق الطلاق في الدم، والتديق والندرط لا يضيل الرجوع عند، وأسا في الفصل الشائر و لأن التقويض إلى الأجبى بلظفة الشبينة تطيك، والسلك لا يقبل الرجوع عند عني لو كان مكان لتقويض فوكيلا، والساله محافها تحرم عليه، الأنه يكنه ومع العسر، بالعزل ثم في فصل المركيل فه يشتره علم الزوج بوا رازها بالرق، وشرط داما، في الزيادات على ما مرء وكذلك لو علق طلاقها فتنان بفعلها، فأقرت بالرق. في وعلم ذلك طلفت الذين، ولم غروعة فا قلل.

ولم كالدعلقة بعمل مصيده وهمل معد ما أقرت بالرق حرمت عبيه ، قال في الكتاب!". وسراه كان فعلاله صديد أو لا بدله مه مثل كلام الأب وصلاة الظهر ، وما أشبه ذلك. وكان يتبعى أن لا تحرم إذا كان معلا لا بدله منه لأنه لا يمكن التحرز عمه ، والجواب عن هذا أن غال. إنه هو الذي أو تع نفيه في دلك، فلا ستحق التخذف!" ، والجواب عن هذا أن غال. لا مرأته : إذا صليف الما الظهر ، فائت طالق ، فم مرضى وصلى ، إن نطلق ، ويصر فائه ، فا الجهنا.

ولو أن هذه المجهولة أفرت أنها ابنة أب روحها وصدفهما أب الروج، وكذبهما الزوج، فالقناصي بفرق بهمم، وعلى قياس الإفراد بالرق يسفي أن لا يصح يقواره، في حق الروج،

والعرق بينها أن حعل الإنسان حرائي حكه رقيقًا في حكم من المكتات، فإن الشرع ورد يقل هذا كسما هي حق المكتات، فإن قصور الحجة، وهو الإقرار، أن حعل المراق أخنا الإنسان في حق حكم دون حكم ليس من المكتات المشرعية، ويان أب ععل المراق أخنا الإنسان في حق النوج صرورة الواف أخنين معروفين أنهما أحتان وهما توأمان، تروح وجل إحدادها، فأقرت الأحرى أنها بنة أب زوجها، وصدقها القراله يذلك، وكابتها أخنها وزوج أحتها، فالقاصى يعرك بي المناه وين الزوج الأدلية عند أرب المراق، ومن فيرورته أبوت المعنها وين الزوج الأدلية المراق، المان الموة عند الدستون بين المراق، ومن فيرورته أبوت سب الأخرى الكويها توأمان.

۱۹۸۸ ۲ - وایدقیل الرجل: آنا عبد، فلان، فقال فلان، آلا، نام فعال: هو عبدی کان عبداً له، والو کیان فی بد، حلی عبد أقر آنه لفادن، فیقال فلان: کا، شام قال: هو حدی، وقو آلید رفول: هو عبدی، فهو عبد صاحب البد

<sup>(</sup>٩/ هكذا في ظاوف، وكان في الأصل وم: أوهو إن كان فعايا .

<sup>(</sup>٢ احكدا في ظ رف، وكان مرا الأمل وم - التحقيق -

ولو كدن في مدرجل عبد، فقال العقاعدة فلان مواليا، فواقع المرافق المرافق و الدن من فولي، وأقع المرافق الإستان الانتقال الرحل؛ أما إن أمنك مذه، أمن أمنا لك، ولدت في ملكك، ولكني حراما ولدت إلا حراء فالقول، فوقه، ولا يكون عبدًا له؛ لأن الأمة قد بطأما معرور، فيكون الوقد حراء ولفة أعلم».

## الفصل الرابع والعشرون في الإفرار بالنسب والعنق وأمية الوقد

1909 - قال محمد في دعوى الأصل . مصح إفراد الرحل بآريدة نفر بالولد بشرط أن بكون المقر له بحال بولد مثله لنله، وأن لا يكون المغر له ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقو في إفرار، إذا كان له عبارة صححت، وبالوالد إذا كان المقر بوقد لمئله وأن لا يكون المقر تبت النسب، وأذ يصدقه المقر له الفر في إقراره إذ كان له عبارة صحيحة، وبالمرأة إذا صدائه وإذا كدت خالية عن زوح وعلة، وأن لا يكون تحت المقو أحجا، ولا أربع سواها، وبالمولى مأن أقر أن هذا معتقى، أو أفر أن هذا معتقى إذا صدقه المقر له، وأن لا يكون للمعتق في الصورة الأولى، والمعتق في العمورة الثانية، ولا أثبت من الغير، ولا يصح إفراره باعدا هزلاء لحو الأح والعم والحال، ومن أشهبهم،

وتفسير صحة الإقرار عن ذكرما اعتبار الإقرار فيما ينزم الفر والمفرال من الحقوق، وفسما الزم غيرهما حتى إنه إذا أقر بالابن مثلا، خالاين المقراله يرات مع سائر ورنة المقرا من المقراء وإن حجد سائر الورثة نسبه ويرات أيتماً من أب المقراء وهو جد القرائه، وإن حجد الجد سمه ، وتفسير عدم صحة الإقرار لن ذكرتا عدم اعتبار الإقرار فيما يلزم غير المقرالة من الحقوق، أما فيما الا ينزمهما من الحقوق، فإهراره صحيح معتبر حتى إن من أد سلاياً ورئة مع سائر ورئة.

وكفائك لا يرب من أب المقر إذا كان الأب يجمد سبه أما يستحق النفقة على المقر حال حياته، وإنما جاء الفرق باعتباء أن الإقرار بالأخرة إقرار بالبنوة أولا على أيهه له بالأخوة على نفسه وعلى أخب، فإن هذا القر له ما لم يكل ابن أيه لا يكون أخل له، وهو فيما يقر على أيه بالبنوة شاهد، والحكم على الفير الا بنت بشهادة الواحد، فلا تنبت البنوة في حق غيرهما، وإذ لم تنبت البنوة في حق غيرهما الا تنبت الاخوة في حق على على معيح، فأما عبرهما الأنها بناه على البنوة، ولكن تنبت الأخوة في حقهما وفي حق ما يلزمهما من الحفوق في الحال؛ لأنه إقرار على أنصبهما، وإقرار الإسدن على نفسه صحيح، فأما الإفراد بالسوة إفراد على تنسبه وعلى الإبل القرائدة لأن الشوة فيما بينهما تنسب أصالا لا منه على منى ويلدت في حل غيرهما ، فيشيث بشعباد فيهما في حراما بالرسهما من الأحكام، ويلزم غيراما، كالنكاح التابت بنعباد في الزواجين لا كان يابث ابتداء لابت، على سبب الحراشيت في حقهما فسما يلز هما من الحفوق ، وفريما بالرم عبرهما، كذا

وإهرار المرأة يصبح سلاتة ا بالوالف والروج. وعولي، ولا يصبح الاس.

والله وق : أن الأن أصل في باب النسب، والمرأة كالنسايع في عنوف دلك في الدعوى، وقا كان الأب أصل في الدعوى، وقا كان الأب أصلا في السب كان الإقوار بالإين منها إقوارا عنى الأب نظرا إلى الأصل، وإقرار الإنسان على الدير عبر معتبر، فلم يعتبر إفرارها بسايلام عبرها من حق السب ، أما فيما يينها ومان للقرائد، فإفرارها معتبر حتى ينها إها مانت وليس لها وارت احر سوى الابن أقرار أكان مير، بها للابن المرائد، فأما إقرار الأس بالابن إفرار على نفسه صحيح في حقم، وفي حق غيره فنا الترائد الا

فال بعض مشايحتا. ما ذكر أن إقرار الراة بالابن لا بصح محمول على ما إن كان الها روح ما مرودا؛ لأب بإقرارها أعمل السب على الأب ، فاها إلا تميكن لها درج محروف بنيمي أن بصح إقرارها؛ لأنها في هذه الصررة لا تحمل لنسب على أحماء فيصح إقرارها، وذكر في كتاب الاقصية إذا اعتمام أم على رحل أندائها، أراعلي امرأة أنها لانها، وأتناب على واللامية أن فيلت بيشهاء عند جعل النساء منها مقصولاً حلى فإن بقول بيشها حال فيها الأب بعول أن تدعى سمة حفّا أو مالا لشاها، وهكذا وكر احدادة على الأدما الشاهلي ، وروى عن أبي بوصف أنه لا يقبل بيشها، قبل حا روى عن أبي بوسف، فياس، وما ذكر في الأقضية، وذكرة الحصاف الشاهيان الشحسان.

وحه الفياس أنها بهده البيه تريد حمل النسب على الفير، فلا تعدر عايه كما أو أرادت ذلك بوقرارها، وحمالات حسان، أمها أحم الأبرس، منتصب خصصًا عمد المحدود، وحدًا لأنها تدعى عليها فعل الولادية، وقد بعلق بهذا العمل حقوق، فيتمكن على إنبانها عند الحجود، فعن قال من المتنابخ؛ إذ إفرار الرأة بالإبل إنما لا يعبح إداكان لها زوج معروف يقول في فصل البينة : إلى يسمع منها البينة إذا لم يكن لها روح معروف حتى لا تصير حاملة النسب على غيرها.

أما إذا كان لها زوج محروف لا يسمع منه البيئة ، ومن المشايخ من قال: البئة مسموسة منها على كل حال، سواء كان لها زوج معروف أو لم يكن، وفوق هذا القائل بين فصل الإفراز وبين فصر البئة .

قال: وإقرار الرجن بالإبن نظير إقراره بالآخ والعم وما أشبههما الآنه لا يصبر القراله ابن ابنه إلا بعد كوت البنوة من أبيه ، فكان كالإقرار ، لاغ من هذا الوجه .

# ١٥٨٥ - قال في الأصل : الرأة تقر بصير أنه ابنها، وضهدت لها القابل تبت لنسب منها إذا صدقه الصبى في ذلك، وهذا لأن بشهاده القابلة يظهر سبب ثبوت النسب وهو الولادة، كما م اطلاع الرجال عليها، إلا أنه يشترط تصه بن الصبى؛ لأنه إذا كان مكذباً لا بد من الحجة، وشهادة الرأة الواحدة ليست بحجة نامة.

فالوا: ما ذكر من الجواب أن النسب ينبب بشهادة الفابعة محمول على ما إذا لم يكن لمنة منازع، أسا إذا كنان لمنة منازع بأن ادعت نسب هذا الوقد من رجل، وذلك الرجل منكر، الاينبت النسب بشهادة القابلة في توقيم حميعًا، وإنما ينبت تسبه بشهادة رحلين أو رجل وامر أتين؛ الأنها في الحاصل ندعى النكاح على الرحل، والنكاح الاينبت ولا يشهادة رحلين أو رجل وامر أتين

10000 قبال في دعوى الأصل : رجل ملك عبدنا في صددته، وآتر في مرضه أنه ابنه، ومنظ في صددته، وآتر في مرضه أنه ابنه، ومنظ بو للشد، وليس له نسب معروف، فهر ابنه، وبعثل ويرثه، ولا يسعى في شيء، وإن فم يكل له مال غيره، وكان عليه دين يعيط يقيمنه، وهذا لأن المرض لا يزيل ملك ملويض عنه، فبالإقرار صددت ملكه، ولم يكذب فيسما أقر لا حقيقة الأن مثله بولد لمثله، ولا حكمًا؛ لأنه محمول النسب من غيره، قصح إقراره حكمًا، كما في حالة الصحة، ولا يسعى العبد، وإن لم يكن له مال غير، وكان على المريض دين محيط بقيمه الأن هذا على الصحة، والعنق في حالة الصحة لا يسعى .

بيانه: أن العنق هها يتبت حكمًا لتبات السب، والنسب لا يمكن إثباته مقصورًا على الحال، وإما يثبت مستنمًا إلى وقت العلوق، و وكان ينبغي أن يستند العنق معه إلى حالة العلوق الأنه حكمه ، إلا أنه إنه لم يستند الأن استناد العبق إلى ما قبل الملك غير عكن ، فيستند إلى حالة النمائك ، والنملك كان في حالة الصبحة لا سحاية على الأم: لأنه لا سعابة عليها بو ملكها في حالة المرشر ، فإذا ملكها في حالة الصبحة أولى .

هذا إذا ملك العيد وحده أو مع أمه في حالة الصعة ، فأما إذا ملك العدد في مرضه ، وأقر بسبه ثبت نسبه أنضاً عنق عليه ، هل بحيه على الوك السعاية؟ فهذا على وحهين : الأول : أن لا يكون للمريض مال أخر يحرج العيد من بلته ، وهي هذا الوجه بجب عليه السعاية ( لأن هذا معنق الأرض لا دكرة أن العنق بسند الى حاله التمثل ، واضمك كان في حالة لفرض ، ومعنق المرض بسعى

تم في أي قدر بسعي؟ ذكر أن عني قول أي حسفة . يسعي في ثاني قسمته و وعلاهما "يسمى في جميع فيماته إلا قدر ما مخصه من البراث، وهذا لأن المستمى ضدهما عنزلة حر مدوران، فيكونه وارثاً ولا وصبة للوارات، فكان عليه أن يسعى في جميع القيمة ردا للوصية ، إلا قدر الما يخصه من الميراث فوا، ذلك يطرح عنه الأنه يستحيل أن يسعى العسم، فأما على أول أبل حيفة افالملت على عنزلة الكانب -وللكانب لا يرث، فكانت الوصية صحيحة له يقدر اللك، فيسعى في نلتي قيمته عد ألى حجة ولا يرث

هذا إذا لد يكن للمربض مال يحرج العبد من تمت ماله و فأما إذا كان للمربض مال بأن يخرج العند من تلت ماله و فعلى فولهما البرث العبد منه و وبدعي في يعده إلا قدر ها يعميك من الميرات، وهذا لما ذكر ما أن المستسمى عندهما حر مدبوق، فيكون وارائاً، والا وصبه المورث، فينز مه السعاية في جميع العيمة رفاً لموضية إلا فقر ما يعصه من المراث، لما ذكر ما.

قاما دري فول ابي حيمة البرات والابسعي في ني من فيست، فنساجمع أبو حيفة بني أمرين متضادين، فول قال البرك والابسعي، ومتى ورك يحب أنابسجي ودًا للوصية والأنه لا ومسية للوارك، فيؤنا سعى الابكون والأناء الإنابالسف عسى فيئولة

لكنائب، فقد حميم بين أمرين متضاديرا مار هذا الوحه.

وإلى فعل كذَّلك صرورة الدور، بيانه: أما على أو حيد السعابة لا يوات والأنه بكوران عنوالة المكانب صدائع الجنيفة ، والمكانب عبد لا يرت ، وإذا لم يراث نصح الرصية له . ويعنق كلمه فيرات وإدا ورث لاتصع الوصابة لده فيحب السعابة سليمه ولاار الدمه عكانه ومسيل الدور التأكن بطرح من حيث بقع، وإنما يقع الدي بإبجاب السعابة عليه. فنهله قال. لايسعى، مأم الجارية فإنها تعنق توقعه ولا سحابه عليها، وإن سكها في حالة الرض عناهما: لأن الحتيس عندها بالإعتاق مالية عير منفوعة في حق العرماء والورثة؛ لأن أمومية الوئد يتمت في حق لغوماء، والورثة مميت فيام الوعاء وأحامر معالاته وزبها تما يسقط فسمنها في حزر العرمة والوائة ؛ لأنَّ أمامة الوقد شت في حق العرصاء وإنَّا رَبَّة بمساء قيام الولدة وأنَّه أمر معاين ، وإنها عا يسقط قبستها في حقَّ المرمان والورثاء كها لوكان الإسبلاد معابًّا، فكان لتحبس خدفها بالإعدق مايه غبر متغرمة وعلم يكن عليها فسمان ذلك لمعرماء ومحلاف الولدو لأذ المعتبس عنده بالإحتاق والبة متقومة ؛ لأبه أنه يحلمن فيه فيه العنق ما يسمط فيمنه في حل الغرمات الزائد احتسل عنده بالإعماق مألية متعامية، وأنه معنق المربض، فيحب عبيه البييعات، كما له أعتف وزان مسألة أم الوالد من مسألتنا ما لو ملكها في حالة لمرس بدون الولاد، وقال: إنها أم ولذي توهاب، وهناك نسعي الفرعا، والوونة؛ لأل المحتبس عدها مالية متعومة؛ لأنَّ صِيدالولد لو تنبت في منق الغرماء والورثة إذا لم يكل معها ولده الأنه لو تمنيه تمنت تعجر درفو راده ولا واجه إلمه و عامتم هذا في حق الخرصاه والورثة تعديراً منه ، فكان للحبس عندها والبة متعومة أما ههنا يحلاقها

1939 - قال مجمد في أثريادات عبد صغير في ندى رحين، وهو لا يعير عن ندى رحين، وهو لا يعير عن ندى رحين، وهو لا يعير عن نصبه فال أحد الرحين لصاحه : هذا ايني والناك و أو قال: اينا، يشته نسبه وافراوه منه و صدقه شريكه في ذلك أو كذبه و بن صدقه دلاً أفر بالسب مني نصبه و وافراوه على عصبه لا شوقف على نصلين شريكه لقيم و لا يته على نفسه و قنف إقراره عليه و رئيسه السبب من و يشته فلا يحبور نبوك بعد ذلك من حيره و هذا الآل سبب السبب من الاثنين حقيقة ممتع و فإذ ثبت من شريكه و فصار التصليق و عدمه (1) مكان في طرف و كان في أو لا وال

عرقة.

وكذلك إذا قال: إبك وابنى، ووصل قوله وابنى بقوله ابنك كان كما دكرنا؛ لأنه حين قال: إبنك كان كما دكرنا؛ لأنه حين قال: إبنك، فقد أفر بالنسب على نفسه، ونقذ ذلك عليه لما ذكرنا، فيبطل في سق الشريك لما من، وهذا لأن أول الكلام يشوقف على أخوه إذا وجد فيه في آخره ما يغير حكم أوله، وقد وجد المغير ههنا، ومو نقاذ النسب على القرء فيبطل حكم أول الكلام، ويثبت حكم أخره، كما لو ذكر الشرط عقيب الجزاء منصلا به، وقد ذكر مي أواب الدعوى من هما الكتاب في أمة بين وجلين حاءت بولدين في بطنين مختلفين، أواب الدعوى من هما الكتاب في أمة بين وجلين حاءت بولدين في بطنين مختلفين، فقال أحدهما: الأكبر ابن شريكي والأصغر ابني، وصدق شريكه في ذلك ثبت نسب الأجر من شريك، وصدارت الجاربة أم ولد لشريكه، وإن ثبت بسب الأصغر من المثر في الحال من غير الثوقف، ونسب الأكبر توقف على المصديق.

والفرق أن ثمة الدعران حصلنا في الولدين، ولا تنافي بينهما في أمر النسب من الاثنين ولا يعتبر التنافي في استيلاد الجارية؛ لائه تبع لقبات النسب، ولا تنافي في آهر النسب فصحة إحداهما في حق أحد الملاعيين لا تنفي صحة الأنحري في حق الملاعي الإنحر، أما ههذا الدعونان حصلتا في ولد واحد، وفي تبات نسب الواحد من الاثنين تنافي، فإذا ثبت من أحدهما امتم ثبوته مي الآخر فيطل نصديق الآخر ضرورة.

ثم إن ثبت النسب من المقر في حدّه المسائل إن كان النسريك صدّق المقر في إقراره. لا ضدمان على الفر لشريكه لتصادفهما على أن الفلام حر الأصل - إن كان قد كذب صدار كعيد بين اثنين أعتقه أحدهما ؛ لأن النسب لم يعرف إلا بقوله، فكان عنشه مضافًا إلى دعوته، فصار معتقًا، والحكم في العبد المشرك بين رجلي، أعتقه أحدهما معروف.

هذا إذا قال ذلك موصولاً ، وإذا قال فلك مقصولاً ، بأن قال : أيني وسكت ، ثم قال : وابنك ، فهو ابي الحقر ، لأنه لو قال : ذلك موصولاً كان ابنه ، فإذا قال - مقصولاً أولى .

وإن قال: ابنك وسكت ثم قال: وابنى فصدته ضريكه، فهو ابن الشريك؛ الأنه قا قال للشريك ابنك توقف السب على تصديق الشريك، فإذا قال: وابنى فضد أراد تغييره، والتغيير يصبح موصولا، أما لا يصبح مقصولا فلم ينغير به قوله ابنك، فإذا صادق شريخه، والتصديق بستنا، إلى وَحَت الإقرار، ثبت النسب عن الشريك، وهذا القرار في الشريك، وهذا القرار في الشريك، وهذا القرار فالمورد وهو يتبت من القرار على قول أنى حسمه وحمد الله الاستب السب بناء على من لو أقر قمير، في الا يحتمل القييم، وكذبه القرال، لم الاعلى قلك لتعلمه على قول أنى حيفة، الاستب أو لد أمته من شده وكذبه العيد، ثم الاحل سبه على قول أبى حيفة، الا يتبت وعلى قولهما، الصبح، وهلى قولهما، الصبح، وشال قليلة على قالك

ولو قال الشريقا، في هذه الصورة، عو الني والناف، أو قال: هو بلك، أو قال: هو لبنا، فهذا كله نصاريق حس ديد، النسب من تشريف، ألا ترى لورجه هذا بندا، ماراندهاي، ذال دعوق منه الله عليه، وإذا وجد بعد الإقرار كال بصديق.

ولم قال انشريك في هذه العمورة؛ لبس الساء أو قال: الله دولو، تتم قال: بعد والسكان مع السيء لم يتبت تسايه عناه الأنه حجدله مرد، واقراعه لعموم، قلا يصح دعواء بعد ذلك: وهل يشت سنه من القر؟ فهو على الاحتلام الذي ذكرنا

وهذا كناية النان الفاج فسهية لا يعبر عن نفسه علما إذ كالكبيرا أو فسعية يعمر عن نفسه الذا كال تعبر أبعمر عن نفسه الذا الذكات المساء فهو والذي لا عنو من المساه موادة لأنه الما أفر المراق عمر فسيم، فقيد اقر أن لا قرأنا أر لا لدله سرفيا، فقيدر هو والذي لا يعبر عن للمراق الما المراق عليه المواد الذي تفلاه حر مناهراً ولا لما للمراق المراق المها رافعي أحد هما الرق عليه وجع يكره وبد في أنه حبر المراق القراء والمهذا أو المواد المراق عليه وجع يكره وبد في أنه حبر شرفيا والمات النسب فيها بنفع معتبر شرفا وإلى أن المراق المراق المواد المراق المواد المراق المواد المواد المواد المواد المواد المواد المواد المواد المراق المواد المواد

<sup>(</sup>١) وتمدا في خدر وكان بين م است ومن الأصور أنبت .

<sup>(</sup>٢) وهي الأصل أنالة أنول له . .

٣١) وفي الأصل النواه؛ وفيه بين قول الأخوار من يعبر الدوهي م. الدهم علاق العما

المنافعة المنافعة على وحلي حامل المنافعة والمنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة الم

وانفرق أن في الوائد الشريك المصدق زعم آن القرالم يتنف عليه شبئاه لأه زعم المرافلات والمرافلات على المرافلات المرافلات والمحدد إلى والمرافلات والمحدد المرافلات والمحدد المرافلات والمدافل المرافلات المرافلات والمدافل المرافلات المدافل المرافلات المدافل المرافلات المدافل المرافلات المحدق المرافلات المحدق المرافلات المدافل والمرافلات المحدق المرافلات المحرفات المحرفات المحدق المحرفات المحرف

قان قبل: لر التحق زعم الشريك بالعدم يضمن القر نصف فيمشها قنةً، وقد قال: في الكتاب يضمن بصف فيمتها أم وقد

قائلة النسق زعمه العدم في حق بطلان أدية الوالد في الكل من جهة القرب آساسة السحق رعمه ما لعدم في حق انتقاض حقه ، وقد أقر هو سقصان حقه محبث أقر بأسه الولد في نصيبه من جهة نقمه ، فلهذا قال ضمن لشريكه نصف تبعثها أم ولد له . نم هذا يشكل على قول أبي حبيقة ؛ لأنه لا قيمة خالية أم الولد عنده والوجه في دلك أن يقال: لم يرد محمد بقوله : بضيما المعر نصف فيستها أم وقد حسان أم الولد على الحقيقة ، وإغا أراد به تقدير ضمانها بضيمان أم الولد، وحفا لأن صدان أبا الولد ضيمان تفلك ؛ لأن أم الولد لا أن أم مالك نصيب شريكه بالاستبلاد، وما فلك نصيب شريك أم ولد ؛ لأن أم الولد المنه أب أم ولدها أيراً عن معن الضياف وضح فلك منه فيا منى من الناسان وصح فلك منه فيا منى من الضياف وصح فلك منه فيا منى من الضياف صدن المنته ، إلا أنه مقدر بصمان أم الولد، وما أن يكون حدا صمان أم الولد في الميتها أم ولد تقدير ضمان نصف فيمنة أم الولد، إما أن يكون حدا صمان أم الولد في

قال مت يخنا الم برد محمد بقوله لا يصمن المتر شيئًا من العقر أن العقر خير ولجب أصلاء بن اصف لعقر واجب عليه لإقراره بالوحد، إلا أن شريكه بتصديفه صار مغرًا باللوطي أيضًا، فوحب علي كل واحد منهما نصف العقوء والتغيا فصاحاً ، فلا يضمن الوفرع الفاصة لا لأن العقر عير واحب عليه أصلاء هذا الدي ذكره كله إذا صدق الشريك المقر فيم أور، وإن تذبه فكذلك الحواب أبضاً إلا في خصاة أن ههنا يضمن المقر للشريك؛ إذا كذبه الم يصو مقراً بالوطاء لبحب على المقر، فينتابان فصاحاً ، فيتي نصف العقر واحبًا على المقر، فينتابان فصاحاً ، فيتي نصف العقر واحبًا على المقر، فينتابان فصاحاً ، فيتي نصف العقر واحبًا

1000 - وحلان اشتريا خلامًا من السوق، وكان عبدًا لرجل وإن منده فقال المحدمة السوق، وكان عبدًا لرجل وإن منده فقال المحدمة الصاحبة : هذا ابنى وانتك، أو قال : هو ابنك وابنى، أو قال : هو ابنتا حميدًا مقال صاحبة : صدقت، أو قال : كذابت فهو ابن الفرء ولا يرجع فيه إلى قول العلام، وزن كان يصرعن نفسه ؛ لأن الغلام مرقوق؛ لأنه وضع المسألة في غلام هو عبد فرجل فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواه

فيعد ذلك إن صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاء وإن كذبه، كان حكم. الولد كحكم مدد بين اثنين أعتقه أحدهما ؛ لما مر ميل هذا

وإن قال الشريك: هو ابنك دولي، فعلى قول أبي حبيقة: لا يصمن المقر لشريكه

ضيفًا ، ولكن يسعى الفلام الله في فيمنه ، و على فولهما: صبح الفر لنبريكه ان فاد موسراً ؛ لامه تبن أسبما المتوية ابن الله والرافلان إذا ختريا قريب أحدهما وعنق لا يضمن الغربت تشريكه شيكًا، عند أبن حيفه، وذكل بسعى العنق له في فيسمه ، وعندهما ، يضمن الفريد إن كان موسراً ، والمثالة معروفة .

1988 - وحدال الدرية مبدقاً ، فادعى احده ما أنه ابده الم أفر على صحيفاته أعظه قبل أن يتدبه المهدقة صدحه البرئ القياس الفسمان الأن صاحبه لما صدقة قبط أفر عليه من الإعداق قبل أن يدعيه افقاد زعم أنه لا صاحات عقيم الولديوجد ما يدهى زعمه الذائو حرد تبس ولا أحكم بنيات السبب من القواء وأنه لا ينافي دعدى العمل على عد يكه فايقة الإيجاد العممان

1985 - جدارية بين رحلين اوهي أحدهما أنها أم ولذه وقدال نسبكه . كنت أعضائها قبل أديق بعده وكذبه عقر ، سارت أم والدافقر ، وضمن لقتر لشريكه مصعد فيسائها : الأن أصوصية الولد قد نبسه في حق المفتر وقد ارد لعدم الماج من عاد إخراره، واستنفت إلى وقت العلوق ، وصار متسمكاً نصيب شريكه بالعيسة، قال يتعير قلك وإقار الفتريك بالإعتاق ليطلان إلا اروبالإعتاق قصادته أم ويدالغي.

فإن هيل" بسخي أن لا يضمن القراهها؛ لأن لشربك لا ادعى الإعتاق فيل إقبالو القراءأبُ الولد، فقد زعم براءة القراع الصمان

قلما: معم إلا أن القناص كا قاضي بكون الجديد أم ولد فلسفو ، فقد أيطل رعم القور، فالتحق بالمدم، ولأن الشربك وإن رعم برادة المقرر الاعداق قبل إذ ارد إلا أن الله الماكانية في الإعتاق، فقد رد يوادت، والبرادة عاير تد بالرد حتى تو صدقه المفرقي وعوى الإعتاق لايضمن للقرشيةًا؛ لأن الشربك برعم برادة للقرء والقرمة ودوادة

1981 - عبد بين رحفن قال أحيدهما لهماجيه . أعندناه ، أو قال أعتفت أما وأبت ، أو قال ! أعتفته أنت وأماء وصدك صححه في دلك كله ، عنو الدند عهما ، وصدر مولى لهماء وإنه لبت العنق منهما لإفرارهما أن لإعقاق كان مهما، وهذا لا يشكل على فول أبي حدفة؟ لأماعته الإعتاق متحزى، وعندهما الإعمق إما لا يتحزآ إذا حصل من النبريكين على التعاقب، أما إذ حصل مهما معا ينجزا في ألا ترى ألا الشريكين قو أعنق العبد معا كان الولاء بنهما مصلي، ولو لا أن العن يتجزأ في هذه الصورة، وإلا كان يثبت لكن وإحد منهم جمع الولاء، وإن كان الاعتاق متحزثا في هذه الصورة، والمقرأ أفر أن الإعناق صدرتا في هذه المحورة، والمقرأ أفر أن الإعناق صدرتا المناف المعالم، وخلاف أن أنتهب لا الأخر بالم اره، وصار كالهما قالا جميعاً: أعنف، بخلاف أن النسب لا الأخر أبيا أما يضاف الولد إلى النسب لا يتجزأ، ويتبت من المفرقيل أن يصدق صاحبه المناف المال، فيصير صاحب بالتصديل مدعبًا نسب ولد ثب سبه من غيره، قلم بسم دعونه.

وإن كذبه صاحبه عنى على المتر بإفر رد، وصار كعبد مستوك بن انتين أحتقه أحدهما، فبكون للشريك حيارات ثلاثه عند أبي حيفة وعندهما بتعين الضمال إلا كال المقر موسراً، والمسألة معروفة، والولاء وولاء نصيب المقر له، وولاء نصيب شريكه مرقوف، لأن المشربك لما ضمته بصيبه معقد سيب الملك للمسامل فيه، وهو مقر أن الذي ضمنه هو الذي أعنق نصيبه فصار كمن انشرى عبداً، وأقر أن أبارا تردي أعنفه في البير، وهناك بعني العبل، ويتوقف ولامه كذا ههنا.

توضيعه: أن التسويك حز الرحوع إلى نصيديل القراء الم يبطل بتكذيب القدراء الان إقراره لم يبطل بتكذيب الشريك؛ لأن إقراره حصل بما لا يحتسل التفص والرد، وهو الولاء فريما يصدقه ساعة فساعة ، قبصير الولاء بنهما، فلأجل هذا الوهم أثبتنا التوقف، وإن عاد الشريك إلى التصديق، رد ما أحذ من الضماف، أو استعابة الإقراره أنه أخذ بغير حق ، وينبت الولاء منه الإقراره بالعتق مه

1987 - حاوية بين رجاين قال احدهما لصاحبه: هذه أم ولدى وأم ولدك, أو قال: أم ولدى وأم ولدك, أو قال: أم ولدك وأم ولدك وأن الله عارت الجدوية أم ولد لهماء خرق بين هذا وبينما إذا ولدت ولداء فقال أحدهما قصاحمه: هو انتك وابنى أو قال: النباحي يثبت النسب من القرء وصارت الجارية أو ولذ للمفر.

<sup>(</sup>١) هكذا مي ها و در، يكان مي الأصل و م أ و بحلات

والعرق: أذ المغر حياك أفر ينسب الباك معصوداً ويأموسة الولد شعًا لما ذكران أن أمرامية الولدة بم لللمات النسب، وحكم النبع يؤخذ من الأصل، فؤذا ثبت نسب الولد من القر حاصة لما أنه لا يقبل الشركة، والتحزيق، صارت الجارية أم ولا للمصر يطريق الشعبة أيضًا والمناهها أفر وأمو ميه الوله مقصورة لا تبعًا وافيحت حكيها بتهسها وراس حكم الاستبلاد أبه يقبل الشركة والتجزئ إذا وقع جملة ، ولهذا قله ١ إدا حامت الأمة المشتراتية برنا رجعون بولف فادع بالمحتى تبب انسب مبهماء وحسارت الجارية أموالد وبسماء ولوالا أذ الاستبلاد يقبل الشركة والتجزئ والانصارت الجارية أم ولدلكل واحد منهما كملاء ألا تري أن النسب لما كال لا ينجز أردًا أنت النسب منهما للب من كل والحدمتهماء حنى أوعاتا ورث من كل واحدمهما ميرات الن كامل،

وإذا ثبت أن الاستملاد منجزي في هذه الصبي ة ، فتح ل القراء (ذا أمَّ أن الاستملاد واحدمتهماء وقدصدته فياحيه وفكأتهما ادعياذلك حميقا مقاء ولهذا ممارت الخارية أم وله لهما، ولا صدن لو أحد سهما على الأخر، كما لا الاعبا معًا، وإن كانه صاحبه في ذلك ضمير المقبر لك بكه تصف قيدتها موسراً كان أو معسراً ؛ لأنه يمير مشملكًا العسيس شريكه بز فيرشد يكه إلى كناق لا يقيسر مشيسكًا بز عبيه - لأن في إرعيب أن ذلك المصف أم وبدالشريك. وأم الوقد لا تحشيل التملك، ويكو الصيمان عن الشريك، فيعتبر النملك في حق الشريث، وقدوجه، وصمن أيضًا بصف العفر لتم بكه لإقراره بوط وجارية مشتركة بته وين غيراء، ثويكونا نصيف الجارية أم زيد لنهشراء ويصيفها يكون موقوفًا عنزلة أم الولام، وإنما موقف لما قلناه إلىه لما ضمن المفر مصيب المنمريك، فقل العفظ سبب اللباء فعفي نصيب الندريك عمماو كأنه اشترىء وأفر بالاستيلاد على البائم، وهو ينكر، وهناك بجب الفول بالتوفف، كذا عهد.

الرجاء حاء أن للشروك حل الرجوع إلى التصاريق، فرعا يصافه ساحة فساحة . فتصبر أم ولد بينهما ، فلأحل هذا التوهم أنشا التوقف ، فإن عام الشريك إلى التصينهن ، صارت أم ولد بينهمان ويودما أخدم القيمان لإقراره أبه أخدما أحدوفي حق، وإن الم بعد إلى التصديق، فتصفها أم والداليمقراء وتصمها موقوف بمرثة أم الواله بخدم المغر بوشاورتو فقت بومك وفي بعض السنخ : وتكنسب الفسها يومّاء قبان مامه أحده مماء فعي معين التصديق عدف أبيهما مات بعني واحد أن عديب اليت قد هنق بوه. ويتعدى إلى البالي، ولا مداية عليها للحي في قوال أي حبية لما عرف من مذهبه أن أوالود البست بمار، وعندهما عيها السعاية الأن أوالود مال عندها، فقد احتسى عندها تصبب الحي، وهو مال، فبعيد عليها السعاية وذا لما احتس صدها، وهي فعيل الكذيب قذلك لعني أيهما مات، ولكن يأمنين محتلفين إلى من المشرعتف ولا تعلى إعدالكر أن كلها أم ولا الدهر، وأنها عنف بوله، وزحمه معم عن حده، ولا سعاية عنها الممكر أن لأن في زعم المكر أن من المنور، عند المحراف إلى المنافى وقد أحد الفيمان عن المكر أن المنافى، وقد أحد الفيمان عن المكر أن المنافى، وقد أحد الفيمان عن أم ولا للمكر، وقد عني ذلك أنصف بوله، فيتعدى إلى البافى، ولا سعاية عبها لمعان عند أبي حنيمة حلافًا لهما، عن ما من

10.000 حيارية بين و بدين، قال أحدهها لصاحبه: دبرته أنا وأنت، أو قال دبرتها أنان وأنا، أو عال: دبرتها أنان وانا، أو عال عدده أناهيو منحوزة، و عددها إن كان لا يشجر أيتيل طئم كه فالإعتاق، فصر كالهذا اشترك في النديو لما تصادفا عليه، وإن كفه صاحبه في ذلك، صادت بنزلة حاربة دبر وجلن دبرها أحدهما، وإن شاء برك نصيه على حالة، وإن شاء نشير الكان موسراً، وإن شاء دبرك نصيه على حالة، وإن شاء شمل المديو إن كان موسراً، وإن شاء استنجى به دبيه إن كان القدير مه سراً، وإن شاء أعتى نصيه على ما عرفت، قان فيس القرء كالت جاربة نصفها عديرة ليمقر والصف الأمر موقوف، استخدم القرير باك ولفف بيرماً، وإنها وحب التوقف لتوهم وجوع الشريك بي تصديق القوء عان عادم منازة منسماء الشريك بي تصديق القوء عن النسمان.

وإن لهم يرجع إلى تصديقه حتى مات أحدهما، فهذ على و جهين: إما أنا مات المقرء أو مات نفذو ، وكل وجه س ذلك على وجهين الهمارن صدقت الجارية العرافيسا قال: أو كذبته، وقالت: دورنتي أنت لا عسر، أو قالت. ما ديرني أحد، لكن نديرت عليك بإفرارك، والمسألة بحالها مصورة بسما إذا لم يكن لهما مالدسوى الجارية، فإن مات القر وصدقته الجارية بسا قال، سمت في ثلقي نصف فيمتها لورثة المقر، وهذا الأن لتدبير وصية بالمنق والرصايا يعتبر من النك عند عدم إجازة الورثة، ومال الفر نصف الجارية، فإن القر مع الحارية نصافاً على أنهما مديرتهما فللث مالة للت تصفها، فيعنى فلك بصمها محالًا، وسعت في ثاني بصف فيمتها في ظاهر الرواية؛ لأن في زهمها أن كلها مديرة القرر الأن لتصف كان له، وقد دره والصف الأخر الذي هو ملك المكذب ملكه المقر بالضمان، وقد أقر فيه بالتدبير، فصارت كلها مديرة له، فعنق للشها مجاناً بحكم الشير، ولرمها السعاية في لانها.

وروى الحسن عن أبل حنيفة : أنها تسعى عن لنثى نصفها ، ووجه ذلك أمها وإن زحمت أناحليم انسماية في للقيها إلا أنها لوسعت ، سعت للمقر ، والمقرير عم أنه لا سعاية عليها قيما زاد على ثلثي النصف فا زعم أن بصفها أم ولد المنكر ، فقد كذيها فيما زعمت ، ويطل زعمه بتكذيب القر .

والجواب عن هذا أل يغال: زعم الإنسان وإقراره إنما يبطن بتكفيب الفراله إذا لم يكن نفيقر في ذلك فائد؟ أما إذا كان له في ذلك فائدة فلا الأنا يصبر دعوى من ذلك الوحم، ولها فيما رحمت ههنا فائد، حتى نسعى في ثاني فيمتها، فنتحلص عن ذل الرق إلى الأند.

هذا إذا مات المفر، وأم إذا مات المنكر فإن صدقته الجارية بهما أفر، فإمها تسعى اللمقر في جميع فيسها الآن الجارية مع المفر تصادقا على أن نصفها مدرة النكر، وإن ما أحد المنكر من بصف فيستهم من الفر في ضمان التغيير صار دينًا على المنكر، والمدبر إلى بمتنى جوت بحوث المدبرة الأن التدبر وصية، والوصية مؤخرة عن الدين، وما أحد المنكر من المفر مثل نصيبه من المدبرة، فيسمى في حصيع فصيب المنكر المنفر، وبسمى في نصيب المفر ابضًا؛ الأسما تسادقا على أنها مدبر تهما، والمدبرة إذا عشقت بحرت أحد الموليو، تسعى للمولى الأخر في فصيب بالإجماع، فكان عبها السماية في جميع فيستها لهذا، وإن كذبت الجارية المفر فيما أتو على ما دكرة، فإنها تسعى للمعلم في المقر فيما أتو على ما دكرة، فإنها تسعى فلم ولم تسم في

غير ذلك، وهذا لأن القرون زعم أن نصفها مغير التكر، وأنه عنل بموته، ووجب عليها السماية في ذلك التعرف، لا ذكر الحي قصل التصعين إلا أن الجارة تنكر السعاية في ذلك التعرف؛ لأنها تقول: ما دبر في المبت، وإنها تدبرت على القر بإقراره بعد ما انتقل نصيب الميت إلى بالتعلقات، فالنصف الذي كان للميت عنل على القر بإقراره، لا يازم، السعاية، فهو معنى قولنا: الجارية تنكر والمعلوك إنا عنل حلى المالك بإقراره لا يازم، السعاية، فهو معنى قولنا: الجارية تنكر السعاية في ذلك المعقب، وفي الكتاب فصدات المقر فيسا زعم من الحرية في ذلك النصف؛ لأن ذلك النصف؛ لأن ذلك النصف؛ لأن ذلك النصف؛ المناب على المعرف عليها في ذلك النصف؛ المناب على المعرف عن نصب المقر، ولا تسعى في غير ذلك.

وأما إذا مانا جميعاً أحدهما قبل الآخر، فهذا على وجهين؛ إما إن مات القر أو لا ثم الذكر، أو مات المترا أو لا ثم المقر، وكل ذلك عنى رجهين على نحو ما ذكرنا، فإن مات المقر أو لا ثم المترابة فد صدفت المقر فيما أخير، فتقول: حكم المسألة قبل موت المذكر أن يعنق النصف، تقول: حكم المسألة قبل المتصف، فأما إذا مات المتكر بعد ذلك، وجب عليها السعاية في نصيب الذكر؛ لأن في وعلها أن نصيفها مديرة، وأن المنكر أخذ ما أخذ من الفسمان من فلقر مغير حتى، وصار دينًا عليه، وأنه مستغرق لنصيبه من الجارية، فوجب عليها السعاية في نصيب المنكر وازداد تركه لان تركة إلى الآن كان نصف رقبة، والآن صار رقبة وقيمة نصف رقبة وإذا ازداد تركة الغير إداد النلك، فيسلم لها ثلث جميع الوقبة، وتسعى في ثلثي جميع الوقبة، وتسعى في ثلثي جميع الوقبة،

وإن كانت الجارية كدبت المفر قيما أقر، فكذلك الجواب تسعى في ذلتي قيمتها لأن في زعم الجدرية أن كلها مديرة الفر والمتق الحاصل بالتدبير طريقه طريق الوصية، ويعتبر من التلث، فكانت في زعمها أن عليها السعاية في للتي قيمتها، وزعمها محبر في حمها على ما ذكرنا.

وإن مات المشكر أولا أم المقو والجبارية قد صدفت المقر فيسيا أقرء فنفول: ذكر

محمد حكم السائة قبل موت الفر أدبار مها السعابة في كل فيمنها للسفر، وقال ذكا بالم ولم بالكر حاكم السائة عداموت القراء ومشابخة ذكره التي شرو عهم أله بلرمها السعابة في كل فيمنها والأنه قد لومها السعابة في كل القيمة قبل مرت المهر، فلا يتميز هذا، خكم عود القراب الدفات، و ذكر الرحم التي تعرفه عنها السعامة في تدت الدهمة في وعلمها، أي همقة والأن العني على أصابه متحري، فتصيباً السكر، وإن عني عوده في وعلمها، من الرق في تعرب الفقر، وتعلق زواله بالدساء في مسيب مسمراً و وقعلي فياس م التغيير من المسل، فيحنل تست هذا الصاف محافاً و تسمى في ثانيه و على فياس م نهاس ما تقدم بديني أن ترفع عها السعابة في ثاني هذا الصحاب الأن السعابة في تعيب وعيان السعابة في تعيب

وين كانت الحاربة كديت القرافيدا أفي العقول: ذكر محمد حكم هذه السائة أبل هوات اللو الديار مها انسطام في نصيب الحوالا عيراء وقد ذكر ناف و تم يلدنو حكمها بعد الموت القراء ومشابحها ذكروا في تموو حهم أنه لموجها السعابة في نصيب المقرالا غيراه الأنه فله أوجها قبل حوات نفواء فلا يتميز توات الفرايعة دانك و دعر الراعفولمي أنه يرفع عها تلك السعاية الأن تصيب المقر إلا يعنق بالموت لجهة افتدير عند أبي حيشة على ما مراء وهو معتبر أبو المؤلف

هذه كنه بيان ملحب أني حيفة من السيالة ، أما بيان مدهب الي يوسف ومحمد هي الشائة أن الجارية تصبر علها مديرة بالوار القواء لأن التدير عددها لا يتجرأ، وقد صدق المسائة على الشائة أن الجارية تصبر علها مديرة بإلوار القواء لأن التدير عددها لا يتجرأ، وقد عدد الله بالشرائة الموردة الموردة المديرة بينهما ، ولا تسمال على القرار وال كده فيمس المشر قصب لهذه المرائة الموردة عددها والا مسال على المديرة المديرة

<sup>19)</sup> مكا الني فداء بالدامي لأدبع العصام بالرمي تسارم القطيب

أما إذا صدقته فلما قلنا لابي حنيفة، وأما إذا كذيته فلان الجارية وإذا وعمت الها مديرة القراحالمياً، وأن عليه السفاية في النطق إلا أن القرار هم أنه لا سعاية عليها فيما واد على للتي النصف لما رعم أن تصفيها أم ولد المنكل، فصار مكدمًا لها فيما رعمت، ويظل زحمها بتكذيب القرايخلاف ما قلما لابي حيفة على ظاهر الروافة.

و الوجه في ذلك أن الإعتاق عندهما لا يتجزآ، فسي عن نصفها توت المقر عند الباقي ، وإفرارها على نصبها باللسماية في الخليل محصواً القرار من عبر أن بكود الها من حي وعائدة، فيبطل لمحرد تكفيها الشراء أما على قول أبي حنيفة الإعتاق متحزئ، فعن العلماء في نصبها من السعاية في التنفيذ بظلما فيصبها أما حتى، وهو الحيلامي عن الرق أبد الدمر، فكان دعوى من وحره علم يبطى تكذيب المور، أما ههنا بخلافه، ورقى المساكة بعد هذا على مدهمها على مدهم على حسب ماينا الأمل حديثة .

1941 - فال محمد في الجامع أن رحل له عبد وبعيد ابن، ولا من العبد إبنان ولا العبد إبنان ولا العبد إبنان ولا العبد إبنان مختلفين، وكلهم بولد مثلهم لمن الأولى و فشال الوقى أو صحده : من أحدهم ولدى الم مبارك في البيان وبن يعنى من الأول وجحه و من الأوسط ثلث و ومن الأصورين من كل واحد مهم الملاة أو المحدودي و محوا أي الناقي و أما الأول فلا معنى في سال بأن اويد الأوسط و أو هذا الأصحور ، أو حلك الآصيم و أحو لل المرحان أحوال باتمان الروايات ، فلهذا أعنى وبعه و أحو لل الإصدية حالة واحدة فصيار كانه بعنى في خلالة أرباع وفيته فصيار لا تعديد و في حال دون حال، فعنى بصف و في اللاصورين وقيه و نصف و بيتهم نصفان لعدم الأولوبة لكل و حدث ثلاثة أرباع وفيته و فاتمان المبد وفت المبد وفت ويسم سدس وفته حوالة أعلم .

1000 - قال الرجي له عبد ولعيده اينان والداهي بعقرن مختلفين، والكل اين ابن، فهم العبسة، وكل أأوا عدمتهم بولد دلله للمولى، فقال المولى في صبحته: أحد هؤلاء ولدى، لم مات المولى قبل البيان، فإنه يعنق من الأول أ اختصد؛ لأنه يعنق في

<sup>(1)</sup> هكذا في طاء وكان في م. احص .

<sup>(</sup>٣) رقي الأصل: وذكل

<sup>(</sup>٣) معي الإصل: من الأولانات

أمن بأو الريد علوم ولا يعتل في اربعة أصوال، بأن اربد واحد من أمالين، فلمِمَّة عني خيسه، وبنجي في أربعة أخبابه.

وأما الأوسطان يعلق من قبل واحد منهما ربعه عالى قبل واحد سهمها يعتق في حيل واحد سهمها يعتق في حيل بأي قدن الراد أحمو الواحد والا بعلق في تلاثة أحوال بأن تكان الراد أخوا أو حد الأصمول ، وحالة الإصابة حالة واحدة ، فلهذا على من كل واحد سهما ربعه ، ويسعى في الاثنا أراد عمد أما الآخريم في وعلق من أو واحده والا يعتق في حالين بأنه ويد عمد أو الن عبد أو الن عبد أو الن بعدو وهذا الماحد أصدر الهما رصة والناك واحده واحده واحده أو الن بهدا لكن واحده والديم المدارسة والناك واحده المدارسة والمدارسة والناك واحده المدارسة والمدارسة والناك واحده المدارسة والمدارسة المدارسة المدارسة والناك واحده المدارسة المدارسة والمدارسة المدارسة المدارسة المدارسة والمدارسة المدارسة المدارسة المدارسة والمدارسة المدارسة المدارسة المدارسة والمدارسة المدارسة ال

1943 - قبال وحل له عيده بعده النائه ولكن واحد من الاس من عهم مسيعة وقفال الوقي من عبده والد عيدة والدي و وقل واحد منها بولد سنة قتل المولى ، قد مند المولى عن منها المولى عن المداه المولى عن المداه المولى على المداه المولى على المداه المداه

بدند: إدا ادعب الرأة أمها بنت البت، وادعى رجل أنه أعنى البت، وصال الذي ينبد المال صديقة البت، وصال الذي ين بديه المال صديقة على أنها أمها بنت، وهذا سولاء أصنف، أو بدأ مكن للي ينبه الملاح، في ينبه بالات، فهما أمواه، والمال ينبهما المواه، وإلى المال عن مورث بحال إلا وهذا مدلاه ولاءدله وبراه به، وصرى الموالاة مجتزئة الووجين، لانبه أقروا في ولاء أن الميت في حال حياته كان على يرث، ولا يرثه هذا قر أن بدائمة الولاء، فإن المنافذة وحدث بعد دلك كالنكام.

1601/۸ ولو ادعى رجل أن البت أوصى له بقلت مناه. أو كله وادعى احر أنه أحوه الأجوه الأب وأمه وادفه وإدافه الاوارث ك غيره و وصدقهما صاحب البتاء فالأع أولى من الموصى الدائم وادف الإصليم عادت، واعدا الزوجان وصولى الوالاه أولى من الموصى له بالقلب الأدامل المحرة حين كانت واحدة من حيث إنهم بورثة إنه فلما حكمت بذلك أبطلت الوصية إلا بعينة ، ولوجه وجل وادعى أن المبتر عاده ، وأن المال صاده عهو أحق عاد وجاء أخر وادعى أنه ابن

الميت. وأنه الل البيت حرائم بملك فظاء وأنه والرقم، والدى في بديه المائل يقول "إن الميت عبد هذا ، وهذا الل المبت، وكدب كل واحمد منهما صناحاء، قباد الذن للمعالى دون الابن، وأن الابن لا برث مع المرفى شيئا، فصار الابن مع الرلي عنولة الأم مع الابن.

قدل محصد الإد فاق اللذي في سبيه المثال لرجل النب الخيرة الأبه وأسه والد، والا أدبري له والربا في محصد الإدباري في بديه المثال لرجل النب الخيرة أم والنب المداورة الم المحدودة المحدودة

14039 ولو الترجيلا في يديه سال لامراق مات المراق، فقال الدي في يديم. أنا روجها، وهذا الرجل أحوها لأبها وأسبة، ولا أفرى نفل لها بي أو أب يحجب هذا عن البير مند فقال الأغ الذوارقها لا وارت لها حرزي، والسند نزوج لها، فالفائس لا يعطى الأخ شنةً حتى يعلو أبه لا وارث نها عمر الآخ.

ولو كان الذي في يعيد الله المدافرة و هذا المان الرجل، فعنات المرأة الني في بديها المان أن ورجه المان المدافرة و وهذا الرجل موفي المبت قد قال أسلم المان على يديه ورحة المبت والمدافرة والمت تبك المرأة الذي وحمد الومان الله المان والماني لولى الموالاة الله ورنة دوركسا، في تطافره في يجعل بهم المان بين الروحيين، والسافي لولى الموالاة الان هؤالا المانية والماني لولى الموالاة الان المانية والماني لولى الموالاة المان المانية والماني الموالاة المانية والماني لولى الموالاة المانية والماني لولى الموالات المانية والمانية والمانية

المال أن الميت أوصى إعدا بعدية مال لوحل منات صناحب المال. وأقو الدي في يدبه المال أن الميت أوصى إعدا بعدية مثل المال أن الميت أوصى بهذا المال وأقو أبضاً أنه أوصى بهذا الراس وما أوصى بحبيع هذا المال، وقال دلك الراس إلى الميت أوصى بي يحجيع هذا المال، وما أوصى لك، فالمال ينهما إلى الميت المال عدال المال في الميت المال في الميت حاله، وأقر أبضاً أن هذا أخوه الأنه وأحدوه ارته الا وودث له عيره ونكافها فيها بينهما، فإن ندل المال تصاحب الرصية و المناذال للاح.

<sup>(</sup>۱) وفي ويات أو .

۱۹۸۷۱ - واز فال الذي في يديه الله: إن الميت أوصى لهذا يجميع ماله، وقال: أيضًا: إن المن أقر الاحذائية أو أبوء أو مولاه مولى عناقة ، أو مولى موالاته وأنه لا وارث له غيره، فلفال كنه للوارث غفر به ولقمولى؛ لأن الذي في بديه زعم أن البت أثر بشيء بحوز إفرازه، ويتبت تسبه عنه.

1944 - ولو أن الذي هي يديه الذن قبل " إن المنت أقر أن هذه روجته، وأن هذا ابه، وكان واحد سهما كدب صاحب، فبالمال للابن، وكذلك إما كان مكان الاس أبا أن مولى عنقاقة، لأنه أقر على البت بنس والراعدم أنه حق بشت كله فذلك بمنزلة قول الذي عي بديه المال هذا ابن الميت، وهذه زرجته لا أصداته وارثا عيرهما.

100/1 - ولو كان الذي في يديه المال قال: إن البت أوصى لهذا بحسيع ماله . ولكن لهالان من مالان على سينه دين كذا وكناء وصدق انفر له بالدين والموصى له يدعى الوصايف ويمكر الدين ، وقد أفروا جميعًا أن المنت لم بلاخ وارثًا فإن الفاصى بشوء في ذلك وسائاء نم يقدول لصاحب المدين أقد إليية على هنك ، هوذ لم يكن له بنة استحلف الموصى له على علمه من تعلم هذا الذين لهذا على البت ، فإن حلف أعطاء المال، ولو يعط الغرم شياً .

۱۹۸۷ - ولو أن الذي في يتبه الذال قال: البت أوصى الهذا بجسيع الداء ولا أفرى أثرك واردًا أم كالم ولا أفرى أثرك واردًا أو الدى أثرك واردًا أو الدى أثرك واردًا أو الدى أثرك واردًا أو الدى أن فالناضى لا يدنع إلى شبكاء لالا هذا فضاء على الوارث بد كان يقول الذي مى بده المال ذلك، وإنما يقسفى القاضى بالوصيه به وله الذاكات الا أعلم واردًا حوافه أعلوه.

# الفصل السادس والعشرون في الإقرار بالعيب والبيع

المحدد و المحدد وإذا أقر ألبانع بالمشترى عبدًا ، يتوهم زو له بعبت لا يبقى ما أثر ، بأن أقر أمه باع هذا العبد ومه قرحة ، ولم يسسها ولم بعبتها ، قم حام المشترى ما أثر ، بأن أقر أمه باع هذا العبد ومه قرحة ، ولم يسسها ولم بعبتها ، فها أورت بها ، وقال الدائع التي أفروت بها قد والدن أو بعد آخرى حدث في بدئه ، فانقول للمائع مع يبته التي أفروت بها قد والدن ، وعده فرحة آخرى حدث في بدئه ، فيكود ، منكوا ثبوت حق الرد بهذا العب المعبق المعبق منكوا ثبوت حق الرد إلا الرد بهذا العب المعبق ، فالا يكون لمستسرى حق الرد إلا الديمة العبيل على المعبق عبد يتوهم زوال القرحة بأثرها في تلك المعبق و لا فرحة بالجارية ولا هذه . فحيدت كن القول يتوهم زوال القرحة بأثرها في تلك المعبق وإن أقر المائع بعبيه لا يتوهم زواله بحيث عول المشترى ، فإن أقر أمه باح هذا التوب ومه ضرق ، فجاء المشترى بالنوب وبه خرق ، لا يعقى له أثر ، نأذ أقر أمه باح هذا التوب ومه ضرق ، فجاء المشترى بالنوب وبه خرق ، في الشوب إلا هذا ، فالقول قول المشترى عد المستشري أل يرده ، وإذا كان البائع في الشوب إلا هذا ، فالقول قول المشترى ، وكان للمشترى أل يرده ، وإذا كان البائع على المسترى واحد ، وأذا أمل البائع حدد ، والمسترى واحد ، وأذا أحدها عب ، وحجد الأخر ، كان للمشترى أل يرده ، وإذا كان الم حدد ، المناز ، وهان بلا ملاف .

۱۹۸۷۱ - قال محمد و إذا كان البائع شريك معاوضة، فطعن الشنرى بعيب بالبيع، وجحد البائع، وأقر شريك، فللمشترى حق الرد، ولد الحيار إن شاء ودعلى الشريك القر بالعيب، وإن شاء ودعلى البائع والأن إقرار الشريك على البائع بالعيب قد نقذه لأن الشريكين نبركة مفاوضة في عفود التجارات كشخص واحد

والركسان للبساتع تسويك عنان، لم ينضذ إقبرال شسرمكم بالعبيب حسنى لا يكون للمستنوى حق الود لا على السانع، ولا على انشربك القو، ولو كان البانع هو الذي أقر، عذ إقراره، وكان للمنتزي أن يرد عليه لكونه عاملاً

ولو ماع المضارب وأقر وب المال والعبيب، فليس للمشتري حق الود، وكذلك الوكايل بالبايع، إفاياع، وأقر الموكن بالعبيب، فليس له أنا برد المشكري، ولا على الوكل، ولا على الوكيل، وإذ جحد أحداللنبايمين البيع، لا ينفسخ يجحود أحدهما، وينفسخ بجحودهما، فلو أنهما تجاحدا البيع، ثم إن المترى ادعى الشراء بعد ذلك، لا بسمم دعواه، وإذا أقام البيئة على ما ادعى لا بثبت الشراء، ولو صدقه البائع على الشراء، ينبت الشواء وإن لم يجددا البيم بعدما تجاحدا.

وطريقه: أن جحودهما البيم يرتفع يضده، وهو الإقرار بالبيم، والقسخ إغايضت بسبب الجحوده فإفا ارتضع الجحود ارتفع الضمخ الثابت يسبيه ومتي ارتفع الفسخ بعود العقد كما لو تقايلا العقد ثم تفاسخا الإقالة، فإنه بعود اليم، وإذ ثم يحددا اليم، كذاههناء

١٥٨٧٧ - ولو أقر أنا باع تبينه منه، وقريسمُ أنتعن، فقال المُشتري: اشمريه منك بخمسمانة ، فجحد البائم أن يكون باعه بشيء ، حلف البائم على دهوى المشترى ، ولا بلرمه البيع بالإفرار الأول؛ لأنه أقر بالبيع، ولم بيين تمنه، فلا يمكن تنفيذه. وفول المشترى الشتريته منك يخمسمانة ابتداء دعوىء فلا يستحن به شيئا ماالم ينضم إليه البينة أو تصديق البائم، وكذلك لو كان نشتري بدأ بالإقرار على هد الوجد.

### الفصل السابع والعشرون في الإقرار بالجراحة والفتل

1904 - وإذا أثر الرجل بقتله رجلا خطأ، وقامت البينة به على أخر، والمولى ادعى تلك كنه، فعلى أخر، والمولى ادعى تلك كنه، فعلى المقر نصف الدينة، ولا شيء على الأخر، لأن المولى قا ادعى الفتل عليها، فقد كذب الشهود في نصف ما شهدوا أخير أن وكذب الشهود في نصف ما شهدوا أخير أن تكديب المقر له المقر في معلى ما أخر لا يوجب بطلان الإفراد في الباقي، وتكذب المشهود له الشهود في بعض ما شهدوا به أنديوجب بطلان الشهادة في الباقي.

وعلى هذا إذا أقر أحدهما بالفتل عدداً، وقامت البينة على أخر بجثل ذلك، والراي ادعى الفتل عسداً، كان له أن يفتل الفورا لا أن يقرار القبل ادعى الفتل عسداً، كان له أن يفتل الفورا المنساس، وقد بطلت الشهادة في المقتل عقد التصعب ودلك كاف توجوب الشصاص، وقد بطلت الشهادة في الكل، فلهذا الم يجب القصاص على الآخر، فلو أن الولى في قصل اخطأ ادعى الكل على الفر، وجبت المدينة عليه مكمالها في ماله، فيوت الفتل بنه كمالا بتصادفهما، ولو ادعى الفتل كما كمالا البوت الفتل منه ادعى الفتل كملا البوت الفتل منه ادعى الفتل كله على المسهود عليه، وجبت الله على عافله "كملا، لبوت الفتل منه كملا.

۱۵۸۷۹ - ولو أقر رحل أنه قتل فلانا علمها وحده، وأقر الآخر بخله، وقال الولى: قتامه على الولى: قتامه وقال الولى: أن يقتلهما الانكار واحد مسهما أفر بقتل جمسيع النفس، وأنها النصف كانب النفس، وأنها النصف كانب النفساس، وهذا بخلاف ما لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل، وشهد الخران على رجل أنه قتل هذا الرجل، وقال الولى: قتامه جميعه، لم يكن له أن

<sup>(</sup>۱) وهي هن آهڙ".

<sup>(</sup>٢) على عائلت كملا نها ني مائه نفرت الفتل. . . إله . . .

 <sup>(</sup>٣) ثملة هكاء، وكان بي الأصورون عما في إيجاب القصاص ، وكان في ف: كان الإيجاب القصاص ، وكان في ف: كان الإيجاب القصاص .

يقش واحدًا منهماه الأن كذب كل قربن في بعض الشهادة، فأوجب بطلان الشهادة في الكل، ولو قال الله لولو احد منهما: أنت قبلته و كالولة أنَّ يعلله ؛ لأبهما اعضا على وحوب القصياص عليمه ولوقال تهما اصدقتمه حسيحًا، فبس له ألا بفتل واحلاً مسماء لأن هذا تعيدين يشربه نكذيب؛ لأن قوله: حسقتم، كفرله لكل و-حد سهمة. فانت فتلتد وحملك والهي تصفيع كار والحد متيما تكذيب الأخراء الهوا تكفرت فهما أواقه أحلم .

### الفصل الثامن والعشرون في إقرار الوكيل والوصى بالقبض

١٩٨٨ - قال محمد في الأصل: وإذا أقر ومني اليت أنه قد استوفي جميع ما للميت على قبلان أبن ميلان، ولم يسمّ كم هو ، ثم قبال بعد دلك: إنما قبضت منه مانة، وقال الغرير: كان لفلان مثى ألف ورهم، وقد قبضها الوصى يتمامها، فهذا على وجمهين: إمما إن كمان هذا دينًا، وجب على الضريم بإدانة الليت، أو دينًا وجب بإدانة الوصيء وإفرار الغريم بالنين في كل واحد من الوجهين لا يخلو إما أن يكون إفراره بالدين بعد إفرار الوصم باستيماه جميع ما عليه، أر قبل إفرار الرصي باستبغاء ما عليه ه والرصير في كار واحد من الوجهين لا يخلو إما إن وصل قوله: وهي مائة بإفراره أنه استوفى الجميع أو فصل، وقد بها محمد بما إذا كان الفين واجبًا بإدانة البت، وأقر الوصي أولا باستيفاء جميع ما على الغرير، ثم قال: وهي مائة مفصولا عن إفراره، ثم أقر الخرير بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم، وقد استوفي منه ألف درهم، وذكر أنَّ الغرم بريء عن الألف، حتى لم يكنَّ للوصي أنَّ بشبعه بشيء، والقول قول الوصى مع بينه أنه قبض مائة ، ولا يعمدق الفرج على الوصى ، حتى لا يضمن تسممانة للورثة بسبب الجحود، أما الغريج يرىء عن الألف؟ لأن إقرار الوصى أنه استوفى من الغرج جميع ما عليه صحيح؛ لأن الرصى يملك استبقاء ما عليه من الدين، فيملك الإقراريه كالميت، وإذا صح الإقرار باستيفاه جميع ما على الغريم ديرئ الغريم عما عليه ، سواء كان عليه مانة درهم أو ألف، لأن الأنف والمانة فاخل تحت اسم الجميس.

وإدا بوئ الفريم عبما عليه من الدين بإقواره قو صححنا هذا البيان من الوصى مفصولا، كان في ذلك إيطال براءة تثبت للفريم فيما زاد على المائة بإقرار الوصى بعد ثيونها، لكن حكم الكلام مما يتفرر بالسكوت عليه، فالوصى بقوله وهي مائة يبطل بواءة ثبتت للغريم، والبيان إذا كان فيه إيطال حق تابت مفرر بكون رجوعًا، ولا يكون مياثاً، والفر يعيدن في البيان ولايصية في الرجوع، وكان بمنزلة الاستيفاء من الفريعدما

سكان عن لإضرار، وأبا لايصام، لأنه تضار حكم الإضرار بالمكوات عمده. فكان الاستيقاة أبعد لمكوت من الإموار إبطاقا لما وجب بإقراره لابياناً فففر الواحب، ونصل الشبب وحوجه وليس سبانه وطفر بصدق في البدن ولا بصدق في الرجوع، كدا هود ، فيسرى الضوير عن جنسهم الذين برفراز الوصى لما لم يصح هذ البيسان س الوصيي، وكان انقول قول الوصي مع الهمين بالله ما فيصل إلا سنف وملت لأن الزيادة على المانة لو ضديها لموصىء فإنما يضمن وقرار العربوان عب ألفاء وأنه الدصل صاد حاجباً تشبعها لذا أفر غيض المائة لا غراء ولا بحوز أن بضمر الزردة على المائة يوفرار المغرج والآن إلى الشويراك المعبس كنات الفك يبعد إقراد الوصف بالاستنبغاء شهنادة على الومري أنه حديد تستعمدته ، وليس بإقرار على تصيد بإيجاب الديارة الأن الليراءة قد تبت للعاج بإقرار الوصي، فيكون نباها، على الوصي ولجحود، والحكولات: ت مشهادة الفرد، وإن فامت للميت بينة على أن الذين على الغري، كان الف درهم، بأن الهام الوارث المبينة أو غريم للمبت. كان الذرم بوردًا عن جديم الأصدر عني لم يكن الله صبى أن يشمر العبرير مسمعسانة؛ لأن إقبرار الرصى أمه استنوعي مع حميم النابان قاد صبح ، ويري الخريج عبده عليه و ما واه كان عليه ما تقاه أو ألف در هيو وهو از الوصورة ويصدمن الوسسي سنعمانة للورثة واولك لأبه بإفاهة البيئة تبب أنا اندين كنان ألف درهم هي حق الوصيع الأن البابية حجمة في حق لناس كافه، وإدائبك أن الدين كبالذائف درهما وقدأتر الوصي بالسيفاء حبيع ذلكء فإذا قالء وهي مانة مفصولا صار جاحدا غاراه على المائة إلى عام الألف، والأمين يصمن بالجحوب فأما قبل إثامة البيعة لواست أن الدبن كان ألفًا في حق الموصى، فإن نبت يقول الغرج، وقد ذكرنا أن فول العويم في عاره الحالة شهادت والحكم لا يعام بشهادة الفردا

هذا إذا أفر الغرم أن اندين ألف درهم، ثم أفراً لوصى استيقاء حميع ما حليه، فأم إذا أفر الغرم أن النين ألف درهم، ثم أفراً لوصى أنه استوفى حسيع ما عليه، ثم فال إذا أفر الغرم أن النين أفراره، فالحراب فيه كالجراب فيما إذا تب الألف بالسنة يكون الغرب برينا عن جميع الأعما بقرار الوسى، ريفيسن الوصى نسمه فالمورنة للورنة بالحجود بخلاف ما أو كان إفرار الغربم بعد إفرار الوصى بالاستيفاء، فإن الوصى لا

ووجه الفرق بيهما وهو أن الدريم في إقراره أن عليه أنف درهم قبل فرار الوصى باستندا ما عدم مثر على بقت بإنجاب أنف درهم، فيكون مصدة في هذا الإقرار، الأنه لا نهمة في هذا الإقرار، فإنه يوجب على نفسه أنف درهم، وانتهمة منى تنفت من إقرار فقر صدر الثاب وقرره كالفات باقسة أو بالمدينة، فأما إذا أقر بعد إقرار الغرم، فهذا شاهد على الوصى ، ويسر يقرعمي نفسه الآم لا يوجب على نهمه ديمًا في هذه الحالة الوقوع الدر الفاء عن الذين بإقرار الدامي إنما يوجب بإقرار ضماف تسعمانة على الوصى بسبب الحضود، فيكون المعداً على الوصى لا طواً على نفسه، والحكم لا يثبت المحادة الذو

هذا الذي ذكرنا إلى قبال الوصى " وهي مالة مفسولا عن إقراره، فيأما إذا قباله موصولا عن إقراره، فيأما إذا قباله موصولا، وأن قال: السوفيت جميع ما المهيت على فلان وهي مائة، وقال الغرج الا، على كان ألف درهم، ذكر أن الوصى يصدق في هذا البيان، حتى كان تعوصى أن يتبع المؤجر تتممدنة بحلاف ما أن فيام مفسولا، فإنه لا يسلح هذا البياد، في حق العرج، حتى لا لكون للوصى أن شيعه بشيء

ووجه العرق بنهما وهو ألى قول الرقيق هو موصولاً. وهي مانة بيان لا يحتمل كلامه في حق العرق بنهما وهو ألى قول الرقيق هو موصولاً. وهي مانة بيان لا يحتمل يضبح الرجوع و فإذا صبح هذا البيان حيار لآمة قال: فيصت مانه وهي جميع الذير و فقال الغرج الارامة في المحمول من جميع الذير و فقال مجهول المقال ، فكان بياده فقدار للمستوفى باللا للمحمول من حبت المقدار و فيكود بيالاً لم يحمله المعمل و وبين نجه ينظل براءة ثابة المحمول من حبت المقدار لا بعروق المستوفى باللا للمحمول من حبت المقدار و فيكود السكوت عليه إذا كان في احروها بعيم حكم أوله ، ولهم صبح الاستثناء موصولاً المنافرة من بيان المقدار بالواجب لا إجلالاً حق ثابت و إذا المراكل تحت المعلل حق ثابت المغرود و إنطال من قابت والموال حق ثابت المنافرة المنافرة المنافرة المقال والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة المناف

له قوق بيته وبين المالك. وإنه لو حصو هذا الإقرار من المالك، فانقريم يبرأ عن حسيع الالف حتى لا دكون للطالب أن تسبع الغرم بشيء، فلم يصح هذا أسبان من الذلك، وإن دكر، موصولا بإقراره وهو عاقد، وصحح إذا قاله الوصى موصولا، وقد وحد الدين لا مقده.

ووحه الفرق بينهما. وهو أمه اجتدم في هذا البيال ما يوجب صحنه ، وما يمتع صحت وأما فيه ما يوجب الصحة؛ لأنه بيان الفقار المنتوقي، والسنوفي مجهول المفداراء وبيان المفدار للمجهول صحيح واوقته ماتيتم صحنهج لأنه بيان لما لابحنسله أول الكلام؛ لأن أول الكلام لاسفاط جسيم ما عليه من الدين بعد الوجوب منة كال أو أكثره لأنه أصناف الاستبعاد إلى الجعيع والاستيفاء يوجب سعوط الدين بعدالوجوب فيما وراه المانة، وهما الهيان متى صح التحق بأول الكلام، فكأنه قال: سنوفيت منه مانه وهي جميع النمي، ولو قال: هما كان هذا نفياً منه للوحوب قيمه وراء المَّانة لا إسقاط لا وراه المان معد الرجوب، وبين نفي الوجوب من الأصل تصاد وتناف، وبياف م لا يحتمله الكلام لا يصبح، وإن كان مرصولاً ، فصح تولناً . إنه اجتمع فيه ما يوجب صحته، وما يمتع، والعمل بالأمرين في حالة واحدة متعذر لما فيه من التنافي، فعملنا بهما في حالتين، فقلنا " مني كان في الحكم بصحة هذا البياد إيقاء حلَّ [الغير لا إيطاله، يجب الحكم بصحته عملا بما يوجب صحة هذا البياناء ومني كالنافي الحكم بصحة هذا البيان إيغال حن" شكله يحب الحكوبيطلانه عملا بما بنع صحة هذا الديان، وصنو العمل بما يوجب صحة هذا البات، إن كان فيه إيقاء حق الغبر لا إنصاله أولي من العمل عابوجت صحته إداكان فيم إنقاء حق البتاء الأنه متى وجب بفاء حقه وهو مالك للإبطال وجب المعمل بإبقاء حق غيره، وهو غير مالك للإبطال بطريل أولى، فيبطل العمل بالشبهن حييتك، فلهدا وجب العمل عابوجب صحة هذا البياد إذا كان في الحكم بصحة إيضاء حق الغير لا إبطاله، ومتى كان البيار من الوصى قد وحب الدين لا بإدانته. ففي تصحيح هذا البيال ربقاء حق البت في تسعمانه ، فيجب الحكم يصحه هذا البيان حتى لا يبطل حق البت في تسعمانة، وإذا كان مالكًا عاقدًا لم يصح هذا البيان؛ لأنه في

<sup>(</sup>١) بَا بِينَ المِعَوْمِينَ سَاتِعَا مِنَ الأَصْلُ وَأَنْسُنَاهُ سَ طُوهِ فَعَا مِ

<sup>(</sup>٤٦) هكذا في طاء وكان في الأصل وهي م: البين --

الحكم بصحة هذا البيان إلى وحل التكل إن كان مائكاً في الفيض، وأحس الدين وإن كان عافداً في الفيص والأنه مانت القيض حتى لم يته زال بعزال الموكل عن القيض، ومنك الإراد عند أبي حيمة ومحمد، وفي مثل هذا الرضع بجد العمل بما يميح هذا البيان من إدالت صار هذا البيان حتى بحص العمل بالدنيلين جميمًا، وإذا بم يضح هذا البيان من إدالت صار كأنه قال. استوفيت خميد ولم يقل: وهي مائه.

والجورف فيهم إذا أقر لذا فرم أو لا يدين ألف درهم، ثم فاق الوصي استوفيت حسيم ما عبه وهي مالة كالجواب قيما إذا كان إقرار الالوسي بالاسبفاد أو لا الأناهدا البيان يصبح من الموسى موصولا متى وسب اللهي لا بمشد الوصى و ورفا صبح و صار كانه قال بعد يقرار الغرم : استوب مائة وهي جميع ما سبه ، والعربم أفر بألف درهم، ولو فان ، هكذا لا ير أعن تسمعانه ، فكذلك ههنا،

هذا إذا وحب الدين بردانة المبت، وأسا إذا وحب الدين بإدانة الموصى ، إذ أفسر الوصى بالإستبها، أولا ثم قال مذه والا: وهي مائة ، نم أقر الغرج أن الدين كال ألف درهم ، فالحواف فيه كالجواب فيما إذ وحب الدين لا بإدانته ، فإنه يه أالغرج عن جميع ما عليه ، ولا بصمن الدين قو وجب بإنانة المبت لم ماعليه ، ولا ألمنين قو وجب بإنانة المبت لم مصح بهان الوصى مفصولا ، وإن كان لو ذكره به صه لا صح ، فلال لا يصح بهان الوصى همنا مفصولا ، وين كان لو ذكره به صه لا صح ، فلال لا يصح بهان الوصى شبئة . ولكن قال المتوفيت جميع ما عليه ، والعرب أقر أنه كان ألفاء ولو كان كذلك ، شبه لا يدين شبية ، ولكن قال المتوفيت جميع ما عليه ، والعرب أقر أنه كان ألفاء ولو كان كذلك ،

وإن قامت البيئة على أن الدين كان ألف دوهم، فالجداب فيها إذا وحب الذين لا يده لله الرصى يكون العرب برينًا عن جميع قلدي حقوار الوصي، وبغسس الوحي للورثة تسعمانة إما لجموده أو لإبراءه، هذا إذا أقر الوصي أولا بالاستيفاء، وإن أقر العربج أولاً بالدين، في قال لوصي: استوفيت حسيع ما عليه، تم قال: وهي مائة مفصولاً عن إفراره، في لحواب فيه كافيواب فيما إذا وجب الدين بإدارة البيت يكون الغرج برينًا عن حسيم ما عبيه لإقرار الوصي، وبعسمن الوصي للورنة نسعمانه ؟ لأن الذاب بإثرار

<sup>(</sup>١) ما بين المفودين سافعه من الأحمل وأنبتناه من هذه فعالم م

العربم قبل إقرار الوصى بالاستيفاء، ولا تهمة في إقراره؛ لأنه مفر على نفسه بإيجاب. الدين كالثابت بالدينة .

هذه الذي ذكرنا كله إذه قال الوصى وهي مانة "مفصولا عن إقراره، فأما إذا قاله مرصولا بأن قال: استوفيت جميع ما عليه وهي مائة، ثم قال الغريم: كان الذين على ألف درهم، وقد قيضتها، فإن الغرم يكون بريئًا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصى أن يتبعه بشيء، ولا بضمن الوصى للورثة إلا قدر ما أفر الوصى باستيقاءه.

فرق بين هذا وبيتما إذا وجب الله بن بإدانة المبت، فقال الوصى: استوفيت جميع ما للميت على فلان، وهي مائة ورهم موصولا بإقواره، وقال الغرم: كان على ألف درهم، فإن الغرم الإبرة إلا عن المائة، وكان للوصى آن يتبعه بتسعمائة، فقد صمح هذا المسان من الوصى متى وجب الدين بإدانة المبت، ولم يصحح متى وجب الدين بإدانة المبت، ولم يصحح متى وجب الدين بإدانة المبت، ولم يصحح متى وجب الدين بإدانة المبت، ولما نقل مكذا لما ذكرة أن هذا المبان صحيح، إذا كان في تصحيحه إيقاء حق على الغير، ولا يصح متى كان في تصحيحه إيقاء حق المبت أن ومتى وجب الدين بإدانة المبت، وفي تصحيح هذا البيان إيفاء حق المبت الايقاء حق الوصى، الأنه لا حق يصحح إيراء الموسى، وإذا كان الحق للمبت في أصل الدين، ولا في القبض، ولها لم يصحح هذا البيان يصحح إيراء الوصى، وإذا مبا المبيان من الوصى إيقاء حق المبت في تسممانة، فصح هذا البيان من الوصى يقاء حق المبت على تسممانة، فصح حذا البيان من الوصى يتبعه بتسممانة الأثم نفى أن يكون ما الغرم بألف، ولو كان كذلك، عبان الوصى بتبعه بتسممانة الأثم نفى أن يكون ما وراء المائة واجبا للسبت على الغرم، تم أثر الغرم بعد ذلك، فكان الإثرار صحيحا المين، علوراء المائة واجبا للسبت على الغرم، تم أثر الغرم بعد ذلك، فكان الإثرار صحيحا النين، على ذات لى على ضلان، ثم أثر له بذلك صح إذراره، وكنان للمغر له أنه الناسة، ويأخذ منه الأثر به مائة دره، ويأخذ منه الأثر به مائة دره، ويأخذ منه الأثر به مائة داده، ويأخذ منه الأثر به مائة داده، ويأخذ منه الأثر به مائة داده، ويأخذ منه الأثر به مائة داده.

فأما إذا وجب الدين بإدانته ثو صححنا هذا البيان كان في تصحيحه إيفاء حقه ا لأن القبض حق كأنه عقد لنفسه، وقد ذكرنا أن هذا البيان غير صحيح إذا كان في

 <sup>(</sup>١) ومن م أساية أثقب ...

<sup>(</sup>١) هكذا في بفية النسخ وكان في الأصل: `اللبن .

مصحيحه إيقاء حل البين أكد وإذه أم يصبح هذا البيان صدر كأنه فان : استوفيت جميع ما عابده م أن استوفيت جميع ما عابده و أن المترفيت بدهم عابده و أن الغرج الغرج مشيء و لكن لا مضمن للمورد إلا فعمر مائة موجمية الأن الزيادة أن وحيث على الوصلي و جلت بإقوار المورم [ولا مجوز أن يجد ، وإفراره الأم شاهد عليه مهما الإفرار أه جحد ما وراء المائه ، فرنه يمي بقر على نفسه بإيجاب لديل إلا لأن المرادة قد ثبت له ، و الحكم لا يثبت بشهادة الغير .

هذا إذا أقر الوصى أو لا إلاستهداف فأما إذا أفر الغرم أو لا إلك درهم، تم قال الوصى: استوفيت حميم ما عليه وهي ماته في الغرم بكون رينًا عن جميع أفف الأعبر. بباله الوصى متى كان عافلًا عبر صحيح، فكأنه قال: استوجب جميع ما عدم لا عبر. وقم سبل " وهي مائه، ويصمى الوصى الورثة نسخماله هناه الأن القابت يكون الغرج قبل إفرار الوصى كالتبت بالبية، وأو تتب الألف، وضمى الورثة تسخمانة أحرى الوصى الورثة تسخمانة أحرى التوسى الورثة تسخمانة أحرى التوسى الورثة تسخمانة أحرى الوصى الورثة تسخمانة أحرى التوسى الورثة تسخمانة أحرى

المهدة وقال المنتزى: بن قال مالة و قصيرة فهذا على وجير حيم نسها، الوصى اوقال المنتزى حيم نسها، الوصى اوقال المنتزى: بن قال مالة و قصيرة فهذا على وجير حيال الوصى اوقى مائة موصولا بإقراره، فؤه على وجير الوال فإن فاله موصولا بإقراره، فؤه الوصى الوصى أنه نستولى جيم ما حاره فا دكرنا أنه المبنز بين من وجب بعقده، فهذا البيان من الوصى لا يصح دكره موصولا أم مقصولا، وقل المنتزلين والمنتزلين على عليه، لم أم مقصولا، وقل كان كفلك، وكول المنتزلي برياء من القرام الفرام أن جميع ما عليه، لم المنتزلين برياء من المنتزلين والمنتزلين على علمه المنازلين والمنتزلين والمنازلين الوصى خميم المنتزلين والمنازلين على علمه المنازلين على المنتزلين والمنازلين والمنازلين والمنازلين المنازلين المنازلين المنازلين والمنازلين المنازلين المنازلين المنازلين والمنازلين المنازلين والمنازلين المنازلين المن

وين قال الوصي " وهي مناتة مفصولا عن إقراره فكذلك الحواب، بكوك الغريج

- (١) هكم في سميم المسخ وكان في الأصل الين
- (٣) هم بن لمُعتَوعِين مسقط عن الأصور وأنبِنسه عن ظاء ف . هـ .
  - (٣) مكدا في معبة السبح، والادفي الأصلي: المريقل .

بريقًا من مائة وخدسين بإقراء الوصى أنه استوهى جميع ما طلبه ، ريكون القول قول الوصى فيدما قبض : لأنه لو صدن الزياده صدن برقرار المنشرى، وإنه شاهد على الوصى ، وليس بقر على نفسه ، وكا لك الحواب فيما إذا كان مالكاً ، وأقر ناستيفا ، حميع ما على المنشرى، مو قال ، وهي مائة موصولاً أو مفصولاً ، فالحواب فيه كالجواب هي مسألة الوصي

۱۹۸۸۳ و لو آثر الوصى آنه قد استوى من قلال مانة درهم وهى جميع التماره فقال الشترى ابل الدمن مانة و حسول و آراد اللوصى أن شبعه بخسس درهما ، قله فقل الشترى ابل الدمن هذاه و بينمه وقا قال الوصى . استوفيت جميع ما على الشترى آوهى مانة و وقال استرى آن بينم مانة و وحسين درهما ، وعند فيصها الوصى منى ، قلا يكون للوصى أن بينع الشرى ألا بخسين درهما ، وقوله : وهي هانة موصول بوار الوصى فيصت ، وينه لا يكون للوصى أن يتبعه التشرى بحسين درهما ، وقوله : وهي هانة موصول وها مانة موصول الوصى فيصت ، وينه لا يكون للوصى أن يتبعه التشرى بحسين درهما ، وقوله :

ورجه السرق بينهما . رهو آله متى قال الميتوفيت من المشارى مائه وهى جميع النمو ، وأقو التستوى ينهما . رهو آله متى قال: الميتوفيت من المشارى عبر داخل تحب البراء : لأنه أضاء السب البراء : وهر الاستيقاء إلى المائة الكان الميتوفيت مائة ، البراء : لكان التبارا الميتوفيت مائة ، المي دافق المائة الكون الميتوفيت المائة إلى المائة الميتوفيت المائة إلى المنافق الميتوفيت المي أقر المشترى بعد اللغى أن الهائة الميتوفيت الميتوف

<sup>(</sup>١) هكادا في نقبة النسخ ، وغاد عن الأميل: الموعل -

<sup>(</sup>٦) مكونغي شة السنوء وكان في الأصل: ألم يقل: ا

بالحسين ووجعين المشتري مقرأ بحسين كالدالير عقا

و من أبر أ رحلا من دبن ف علمه ، شو أقو له الغرام بدلك الدين لا بلزمه مبدأ الإقوار. شيء .

وكانت الحواب فيحا الكاف كمال بالبيع الأن الوصل وكيل بالبيع الكراهن حهة اللبت افكل جواب عرفته فيطارف كان الوصل هو الدائع ، • هو الجالب في الوكيل بالسم.

1844 وإداقتر الوسى أنه استوقى جميع ما لما الاسمون وهو ما الدالا من فالان وهو ما الد درهم ، أقام الوارث البية ، أو غرج البت أنه كان عليه ماذا درهم حتى قبلت هذه البيئة ، فواد الدرج يؤخذ بالمالة الماصلة ، ولا يضمل الوصى إلا المالة التي أخذ ، ودلك الأن بال الموصى أنه قبض مائة صحيح إذا كان الموصولا بإلواره ، ووحب الدين بإدلة المبت على ما بيئا ، وإذا صح هم البيئان عمار كانه قال ، فيضت منه مائة درهم ، وهي حجم ما عليه ، ثم قامت البيئان عمار كانه قال ، فيضت منه مائة درهم ، وهي حجم ما عليه ، ثم قامت البه أن المراع على أخرج مائال، وثو كان كدنك يؤخذ الغوج على المائة التي أحدها ، وكدنك هذا

وهدا بخلاف ما لوقال مفصولا . وهي منة ، ثم قامت البينة أن الدين على العربر مائتك . قال الوصلي يكود حسامة المسائين ، وذلك دان بيان الوصلي الدقوص الدقوص الدة برا يصح منى كان مفصولا ما قيم من إحال حق القريم في البرادة عن المائة الأخرى معدم أسب ونظر بسكوت الوصلي ، وذا لم يصح البيان ، فكانه قال استوليت جسيم ما العجيد ، ولم يقل المبتأل ثم قامت السنة أنه كان مائين، وهناك يكون شاماً المهائة الأخرى؛ لأم حمدها لما قال : قيضت مائة بعد مائيت مم الإقرار يقيص الكر

وهدا الطلاف ما لو وجب هذا الذين بدالة الوصي، والمسألة المعاقها . فإنا الوصي مغيسمن المائة الانحرى؛ لان السينان منه لا يضبع مدى وحب الدين بإدائته ، وإلى كيال موصم لاء وإدالم يصبع البيان ذان الجواب هيم ، كالجواب فيما إدا وحب بدالة المبت، وقد قال معصولاء وهي مائة بصبعي لمائة الأحرى؛ لأنه حجدها بعد ما أثر بقيصها، فكذلك هذا

١٩٨٨٤ - وإذا أفر الوصل أنه استوفى ما نفازن البت عند فيلان من وعبعة، أو

مضاورة، أو شركة ، أو بضاعة ، أو عارية ، ثم قال بعد ذلك : (قا قبضت منه مانف عهذا على وحهين. إما إن أفو الوصي بالاستيفاء أولاء شواقر المطنوب أنه كان ألمًّا، أو أغر القطلوب بأنه كنان للمست عنده ألصا درهين ثم أمر الوصي باستوراماه والعندمة وذوال الوحيي: وعن مائة إما أن يكون موصولا بإقراره أو مفصولاه فإن أقر الرصي بالاستيماء أولاء ثم فإن بعد ذلك " فيغيث مائة ، وقال الطلوب: كان ألف درهم ، وقد فيضتها ، فون الوصير لا يضمن أكثر عا أفر بقيضته ؛ لأنه لو ضمن الزيادة ضمن بقول الطلوب، ولا وجه إليه، ويكون الطلوب بريقًا عن الجميع كما في الدين، فإن تامث البيئة أنه كان عند المطفوب ألف درهم، هيان الوصي صنامن فذلك كنه، وذلك إن بينان الوصي إغا فبصر مانة غير صحيح مش كان مقصولاة لأبه متى صح هذا البيان صار المطنوب ضامنًا المحمانة لأنه يصير جاحلاً لتسممانة نقواء فيضت مني ألف درهم والهوكل فيضرمنه ال عمل لا مائة والأمن يفيمن بالجحود والبيان من الوصي مفصولا لا يصح متى كان مي المبريان زيجاب ضمان على العير كما يصح إنا كان فيم إيطال فراءة ثبتت للغرج، وتعيرت بإقراره، وإذا لم يصح منه هذا البيان، فكأنه قال: استوفيت جميع ما عند الطبوب، وليربقل: هي مائة، ثم قانت البيته على أنه كان عند بطلوب ألف درهم، وهناك يعيب ضامنًا لتسميدته؛ لانه مصبي جاحدًا للريادة مني نتالة بعد ما ثبت فيتماه ، بخلاف مبالو أفر بدلك ولم يعم البيئة؛ لأبه لو ضمن نسمن يقول الطاوب، وقول المطاوب شبهادة، وأنا شبهادة فيود، ولا يضيمن المطاوب؛ لأنه لو ضيمن صيمن يقول. الوصلي: إنه قبض مائة، والبائي عنلك، وقد جحدتها لما ادعيث فبض الكل ولا وحه إليه .

هذا إذا قاله مفصولا، فأما إذا قال موصولا، ثم تحر المطنوب إلى عنده كان ألف درهم، فإن القول قول لوصى: إنه قبض منه مالله، ولا يتبع العالموب، شىء مخلاف ما لو كان هذا في الذين، فإنه يتبع العرج بالباقي وذلك لأن البيان منه صحيح متى كان موصولا، فتبت أبض المانة لا غير راكوره، إلا أن المطنوب لا يضيمن الباقي؛ لأنه يغول: دفعت الباقي إلى الوصى، وهو أمن في فيائل، فيصدق في حق براءة نصمه عن الضدال، كان لا يصلى في إيجاب الضمان على الوصى، بحلاف المعبود؛ لأنه لم يتبت من الغرم إلا قبض مائة لما صح مه البيان إلا أن الغرج ادعى إحداف المعبود؛ لاأنه لم الوصيء وأمكر الوصي والديون ليس بأمين شيه ، سيكون الفول قبول الوصي : إنه لم يستوقب

هذه إذا أقر الموصى أو لا باستيف الدين، صأما إذا أقر المطلوب أو لا أن الأمانة عنده ألف درهم للبيت، ثم أقر الموصى أنه استوفى جميع ما عليه عند، وهي مانه موصولا أو مغصولا، فالجواب فيه كالجواب فيما ألو قامت البيئة أن المال عنا، المطلوب كان ألف درهم؛ لأمه غير منهم في هذا الإقرار؛ لأنه بهذا الإقرار ليس يوحب حفًا على غيره، وإنما يقر على نفسه ، وإذا انتفت النهمة من إقراره، صار الثابت به كالتابت بالبيئة، ولو نبت بالبيئة أنه قاله مفصولا صار ضاحًا للكن، وإن قاله موصولا لا يقومه إلا ما أقر بقيفه ، إلا أنه لا يتم المطلوب بشيء من أندين على ما يبتا.

100.00 - وإذا أقر رصى المبت أنه قبض كل دين تفلان المبت على الناس، فجاء غريم لفلان المبت ، فقال للوصى: قد دفعت إليك كما وكفاء وقال الوصى، ما قبضت متك فبيناً ، ولا عنهت أنه كمان تفلان على المناف في الموكاء وقال الوصى، ولا يثبت براءة الغرساء بهيفا الإقراد الذي توجيد من الوصى الأن الإقراد بالاستيفاء حصل المحمول ؛ لأنه فم يضف الإقراد بالغراء التي توجيد من الديون على اثناس من هذا، وإنها أصافه إلى فإنه في يقل التوقيق جميع ما للمبت من الديون الى رحل بعينه الماس و والم ادب بعضهم الماستيفاء طبيع من الديون على اثناس من هذا، وإنها أصافه إلى المسجهول باطل كالإقرار بالاستيفاء المحمول باطل كالإقرار بالاستيفاء للمجهول باطل كالإقرار بالدين، فيذكو أقر أن للإسان على جميع الناس، فكان المقر للإسان عليه دين كاد باطلاء وإذا بطل هذا الإقرار، صاد وجود هذا الإقرار وعدمه عنزلة ، وقو عدم الإقرار، ثم جاء غريم، وقال: دفعت الدين إليك، وأمكر الوصى، كان القول قوله ، لكذلك هذا بخلاف ما أو أقو بالاستيفاء من رجل يعينه الأن الإقرار قد صحح الأنه والمالين، وكذلك الحواب في الوكيل في على المؤخل في الوكيل بالقيض من جهة المني، فهذا الجواب في الوكيل بالقيض من جهة المني، فهذا الجواب في الوكيل بالقيض من جهة المني، فهذا الجواب في الوكيل بالقيض حوالة أعلم - .

۱۹۸۸ - وإذا اقر الوصى أنه استوهى ما على فلان من دين البت، فقال الغرج : كان له هلى ألف درهم، وقال الوصى : قد كاد له عليك ألف درهم، ولكنك أعطيت خمسماتة في حياته إلى البت، وخمسمانة دفعتها الورثة على دهوا ، الأنه حصل له إقرار أن الدين على الغرب ألف درهم إلى بعد موت ، وقال الغرم ، مل دفعت الكل إليك، فالحوف في افسألة الأولى بضمن الوني ألف درهم ، ولكن يستحلف الورثة على دعوا ، الأنه حصل منه إقرار ، أن الدين على الغرب ألف درهم ، وإقوار أنه استوفى جميم ما عليه ؛ لأن كلمة أما كلمه تعيم ، فيكون هذه والأولى سواء ، واله أعلم .

100.40 وثو أقر الوصى أنه قد استونى ما لفلان المبت على الناس من دين المتوقاه من فلان إبن قلان، فقامت البينة أن للمبت على رجل ألف درهم، فقال الوصى ليست هذه فيما فيغت، فإنها تقرم الوصى، ويبرأ جميع غرصا، المبت بدا الإقرار؛ لأنه أو داستهفاء جميع ما للمبت على الناس من واحد، بعينه، وينصور استهفاء جميع ما للمبت على الناس من الواحد عن الكل، أو كان مأموراً من جهة الكن بقضاه ما عليهم، فقا، حصل مقراً لمغرم، وما أقر به متصور، فصح الإقرار، بحلاف ما تو أفر فقال: استوقيت جميع ما للمبت من الدين على الناس، ولم يقل: من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغرساء بهذا الإقرار؛ لأنه إقرار حصل لمجهول، والإفرار المعجهول.

واستشهد سحمد لهذا بمسألة الوارث، فقال: ألا يرى أن الوارث يكتب البراءة من كل ميراث على وارث، ويكتب أتى قد عجنت لك نصبيك من جميع ما للعيت على الناس، فإله يبرأ جميع غرما، البت عن نصيبه الأنه أقر باستيفا، جميع بصيبه من الديون التي تركها الميت على الناس من هذا الواحد، وأنه متصور بأن تبرع عنهم يقضاء نصيبه، أو كان ماموراً من جهنهم، فكأنه إقرار حصل لملوم، وما أقريه متصور حواقه أعليه-

10000 - وقو أن وصياً أقر أنه قبض ما في منزل قلان مناعه وميوانه ، ثم قال بعد ذلك : وهو مانة وخمسة أثواب و وادعى الواوث أنه كان أكثر من ذلك ، وأقام البيئة أنه كان في ميبوات المبت يوم مات في هذا البيت أنف درهم وصالة أنواب، فوانه لا يعزم الوصي إلا قار ما أفر يقيضه ، وإن قال : وهي مانة مفصولا عن إفراره.

خرق بين هذا وبين الدين، قال: قال: لو أثر أنه استوفى حميع ما للميث على فلان

من الدين نم قال مفصولا: وهي مائف ثم قامت البينة أن الدين عليه كان ألفًا ، فان الدين نم قال مفصولا: وهي مائف ثم قامت البينة أن الدين عليه كان ألفًا ، فان والوصى ، كان مفصولا ، إذ لبس في الحكم بصحة إيفال برقاءة ثابتة للغير ، أو إبجاب ضسان على الغير ، فوصح منه هذا البيان ، كما لو دكره موصولا ، فإذا صح عقا البيان ، وإن كان مفصولا صدار كانه قال موصولا ، وهي مائة و حمسة أنواب، ولم قال : هكذا أثبت فيض الباقى ، فكذلك هذا .

وقياس هذا من الدين، أن قو قال: وهي مائة [موصولا، وهنك لا يلزمه إلا قدر ما أقربه، والباقي بيقي على الغرج، بخلاف ما أو قال مفصولا في باب الدين وهي مائة) "لأن البيان منه لم يصح في حق الغرج؛ لما فيه من إيطال حق البراء، لنفرج فيسا زاد على المائة بإفراره أنه استوفى منه جسيع ما عليه، وإذا لم يصح البيان فكات قال: استوفيت جميع ما عيم، ولم يقل: مائة، ثم فاست البيئة أنه كان العا، ينزمه الألف، فكذلك هذا، وقد أعلم.

و كذلك إذا أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام وساقي ثخله من نسر ، وقبض زرع هذه الأرض، ثم قال: هو كذاء وادعى الوارث أكثر منه، وأقام البينة أنه كان في هذه الصيعة كذ أكثر مما سمى الوصى، لم يلزم الوصى ذلك حس يشهدوا أنه قد قبضه.

وكذلك الوكيل بالبيع إذا أقر بالبيع صبح إفراره في حق الموكي، صواء كان الشمن فائمًا أو هائكًا، ولو أقر الموكل أن الوكيل باضه من قبلان، وصيدقه قبلان في ذنك، والوكيل يجبعد، فالعبد لفلان بأغب، والصهلة على الموكل دون الوكيل، وأما الموكيل بشراء عبد بعيته بألف إذا قال: اشتريت، وجعد الأمر، فالمفول قول الموكيل، وبكون هذا الشراء لازمًا على الموكل، صواء كان النبين مدنوعًا إليه أو لم يكن بعد أن يكون العبد فائمًا بعيت عندهم، وإن كان العبد هائكًا إن كان اشمن مدفوعًا إليه يصدق على الموكل، وأذ كان العبد فائمًا بعيث عندهم، وإن كان العبدة.

وأما إذا كان مأموراً بشراء عبد بغير عبيه، وسبى صفته وجنبه، إن كان الشمر مدقوعًا إليه فإقراره بالشراء صحيح على الموكل، سواه كان العبد فائسًا أو هائكًا، وأما

<sup>(1)</sup> ما بن المفوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من خره فده م.

إذا لم يكن النمن مدنوعًا إليه إن كان العبد هالكًا، فإن الركبل لا يصدق عندهم جميعًا حتى لا يرجع على الأمر، وإن كان قائمًا، فقال: اشتريت هذا العبد للامر، وصدقه البائع، و بحد المركل، قال أبر حنيفة: الايصدق الوكيل على الأمر، وقال أبو يرسف ومحمدًا يصدق حتى كان له أن يرجه على الموكل بالسن.

هذا إذا كان الأمر حيّا، وإن كان مينًا، فقال الوكيل: اشتريت هذا العبد قبل موته، وجمعه الوريد فقل الموته وجمعه الورتة فلك، إن كان النمن قائمًا في يد الوكيل، أو في يد الباتم أو لم يكن دفع إليه الشمن، فانقول للورثة مع أهانهم على علسهم، وإن كان الوكيل قد دفع الشمن إلى المائم، وهلك في يد البائم، فالقياس أن القول قول الورتة، ويضمن الوكيل الشمن، وفي الاستحمال: العرل قول الوكيل، ويلزم لميم الميت الآمر.

والوكس بالبنع إذ أقر بعا، موت الأمر أنه باع حال حياته و السع قائم ، وأنكرت الورثة ، في الفول قول الورثة ، وإن هلك العيز في بد المشعري ، هالمسألة على الفياس والاستحسان : الموقل ماليخ إذا أفر بالعيب بالبنع ، وجحد الوكب ، لا بلر والتوكيل ، ولا الموكن شيء ، وإن أفر الموكيل بالعيب رد عليه محكم إفراره ، وهل يكون رداً على الموكل ، فهذا على وجهين : إن كان عبياً يحدث متعه ، وكان الرد بغير قصاء ، لا يكون رداً على الموكل ، ونكن كان للوكيل أن بخاصم الموكل ، ونكن للوكيل أن بخاصم الموكل ، ويقيم البيئة أن هذا العيب كان عنده ، وإن كان الم يكن له بيئة يستحلقه ، وإن كان إعبال بحدث مناه إن كان الرد يقضه ، كان وذا على الموكل ، ويقيم البيئة أن هذا العيب كان عنده ، وإن الم يكن له بيئة البندة إن كان الموابقة ، وإن كان وأم على الموكل ، والموكل وأب يقول والية كتاب الموكل وألوعن لا يكون رداً على الموكل ، واليه أشار في هذا الكتاب .

1984 - فلو أن رجلا اشترى من رجى سلعة، وباعها من غيره، فطعن فيها الشترى الأول، إن ردها بعير فضاء لا يكون الشترى الأول، إن ردها بعير فضاء لا يكون للمشترى الأول أن يخاصم باثعه في دلك انعيب، وإن ردها بقصاء قاصي، فهذا على وجوه ثلاث، الأول: إذا ردها بإقراره بالعيب، مأن أقر بهذا العيب، تم أبي القيول، (١) ما ين فلمؤن ما الأمل واشتاء من ظ، فه م

<sup>(1)</sup> ما مين المفوقين ساقط من الأصل وأبينناه مو ظاه ف م ع.

فستني علمه بارد، وأنه على و بعدم . إن لم يسبؤ منه حسود هذا العسب على قبل الإفرار (بالعيب أول على فيل الإفرار دلعيب بعثيد ، وما ساهذ العيب ، وفي هذا الوجه هذا له أن يخاصم بالعه ، وبرد عليه إدا هامت الهيئة أن هذا العيب قال صدووب النبراء ، وإن سنى منه جعد داهذا العيب عملة فيل الإبرار (الابيد) العيب ، لا يكون ، وأن حصور بعه

الدجه التدبي، وقاء وعلمه يتكوله ، وفي هذا الرجه الذلم بسيل منه حجود هنا العب بطأء وأن سكت عالم للدعوي، وقد يقل، شبئاء فعرض عليه السين، فأبياً! عرده عيوم قارائه أن يحاصم بالعرم وإن ميل مه الشجود لا يكوان له مجاصمة بالعر

توجه الدين رادار وعده والبيت وفي هذا الوجه إن لم يسبل منها "حجود هذا الوجه إن لم يسبل منها " حجود هذا العب رفعاً مأد العب رفعاً على وجعود الله على المحدود هذا العب نعماً والدين أنه حجود هذا العب نعماً وقيلة على وجعود إن قدم المدرى الأحراسة أن المستوى الكالى دعود ويها هذا العب مه له يكن له محاصلة بالعه وإن أن أنهم بهذا العب على المواد وكان له محاصلة العام هلاة أدكر في بعض الروازات المواد والدين له مخاصلة بالعم فيل الوراد والدين وحدد والدينة بالعم فيل الوراد والدينة والدينة العام فيل الوراد والدينة والدينة العالم العبوات والدينة والدينة والدينة العالم فيل الموادة والدينة والعالم أنها المالية العالم العبوات والدينة والدينة والدينة المحادثة الدينة المحادثة الدينة والدينة المحادثة المالية العالم العبوات المحادثة المالية العالم المحادثة المحادثة المحادثة العالم المحادثة ا

<sup>(</sup> الما مدين الصوفين سانط من الأنسار وأبشاه من صد ف . و. .

<sup>73)</sup> وتهر م ال فأبنى و فاطيع بالسقاء وفي عابه اللوحة بن سريستق منه حجمود لا كون الد معتصمة النعاء . الموجه الطالبة الدار إلح.

<sup>(</sup>٦٤) والحي المفرقين سائط من ﴿ صَلَّ وَالْمُنَامِ مِنْ هُمَا هُمَا مِنْ

# الغصل الناسع والعشرون في إقرار المضارب والشريث جحود المضارب مال المضاربة يسبب الضمان سواه جحد المضارب أولا ثم أثر أو أفر أولا بالمضاربة، ثم ححد

۱۹۸۹ رزا أقر الرجل، أد الن: هذه الألف الذي في يدى مضاوبة لفلان معى بالتصحيف وقال وب المالية (لا بريا بالنات، فالقول فول وب المالية ولو ادعى وب المالية (البضاعة ، فاتقول قول اعلى بالمالية والإحسال على المقارب، متى عس بالمالية لربح كله لرب المثل ، وكر ادعى وب المالية بعد وبن أقدما وبن أقدما المبينة ، فالبينة بية وب المالية .

1000 ولل دعى وب المائل مصاوبة ، وادعى الأحر أنها فرض ه فالفول قول رب المائل وإن أقام اللينة ، فالبنة بيئة الذي في بديه المائل وإذا أفر الصارب أنه منه ألف درهم مضاوبة تشالان بالنصف ، وانه قند ربح فيها ألف عرهم ، وادعى رب المائل رأس ماله أأ فين ، وأنها مضاوبة بالنصف ، كان أبو حيفة بقول أولان القول قد قريب المائل مع يمينه ، ثم رجع ، وقال المول قول الصارب مع بينه ، وهو قول أبي برمع ، ومحمد .

16.44 - إذا قتر الرحل، فقال: هذا الأاف عضارية عنده لفلان بالنصف، لم فال بعد ذلك على الرحل، فقال: هذا الأافر بالصف، على فال بعد ذلك. هي مضارية لفلان الاخر بالصف، واعطاها كل واحد من الرجلين أنها له ميضارية بالنصف، ثم عمل الضارب، وربح، يغسس للثاني ألف درهم، ولا ربح له، وعلى قول محمد، يعسس ذكل واحد ميما ألف درهم، ولا ربح لواحا، متماه بل يكون للعامل، ويتعلق بها.

10897 - ولو أقر المصارب بريح ألف درهم، ثم قال بعد ذلك: غنطت إنها هو خميد، إنه، الإيصدي، ويضمن صعة رب الحال من اختسمانة الجحودة، وإن قال.

العابين المشه فين معافظ من الأصل وأثبتناه من طاء عدد م.

دفعته ولى صاحبه. فهم مصدق، وإذبتي في يقيه شيء، فقال: هذا ربح، وفلادمت وأسر المّال إلى صاحبه، وكذبه رب الله، فاقتول فول رب الدّل

١٩٨٩ - وإذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحث المفاوضة، فهو حائز عليه وعلى شوبكه، صدقه شريكه في دفلت، أو كديمه والإقرار محللني الدين داخل تحت الفاوضه؛ لأن الإقرار بحفق الغين صحصول على السجارة، والتحارة وما هو اكتسباب المال داخل تحت الفاوضة، ويذا لا يد للشجارة منه داخل تحت الفاوضة، فيان أقر أحد للتأوضين بدين من السركة، وقال شريكه: هذا وجله عليك قبل المفاوضة، ويله عليك خاصة، وقال المفرد لا، مل بعاد الفاوضة، فإنفول فوذ المقرمج بهنه

- ۱۹۸۹ - ويدا أقر أحد شريكي العدن بدين دعن تحد تجارتها، لا يصح على شريكه إذا كذب الشريك إلى أقر بدين تولى مسائرة أوجه اإن أقر بدين تولى مسائرة سببه بنفسه بؤا محد بحسيم ذلك، ولا يوجع على شريكه بشيء، وإن أقر بدين تولى توليا مباشرة سببه بؤا محد بصف ما أفر به، ولا يواخد شريكه بشيء، وإن أقر بدين تولى ضريكه مباشرة سببه بنعمه لا يلزم شيء عليه شيء، ولا على صاحه الخاحد، وإقرار أخياب مباشرة سببه بنعمه لا يلزم شيء عليه شيء، ولا على صاحه الخاحد، وإقرار المغارب ما للها إلى بحرة إذا لم بكن مال المضاربة في بده، ويجهز إقرار المضارب بالدين على رب المال إذا كان مال المضاربة في بدء، بأن لا تقبل شهادته له (بالإجماع، ويجوز إفرار أحد شريكي العنان لم نقبل شهادته له إلا بحسب تجارة دحل تحد شركتهما بالإجماع، وينزمه دون صاحبه وإمرار أحد المنفاوضين في لا تقبل شهادته له لا يصبح عند أي حنيمة أصلا، لا يق حق شريكه، ولا مي حق نفسه.

1909 - وإذا أقر الرجل أن فالالا شريكي مشاوضة، فقال فلان العما أو صدقت، أو ما أشاء ذلك البت الخاوصة بينهما بنسادقهما: وصار حكم هذه الهاوضة وحكم الفاوضة النابة عبداً سوء، والمناوضة إذا ثب عيانًا بصير ما في يذكل واحد منهما عما يقبل العقل من ملك إلى ملك مشاركًا بينهما إلا طعام مثل كل واحد منهما، وكسومه وضعام أهله وكسوة أهله، عال ذلك فن هي بدد استحساله والمسألة معروفة في

<sup>(</sup>۱) استقراد من طي ف

كتاب الشركة .

100.49 - بردا كان الرجيلان متعارضين، فأقر أحدهما بشوكة رحل احر معهما . وأمكر الأحر، فكر من الكتاب أن إقراره حمار طلبهما، ومعناه أن ما في أيديهما يصير مشارك بههما، وبين الثالث شركة ملك، ولا بثبت بينهما سركة مفاوضة، ولا شركه عنان.

مه ۱۹۵۸ و لو طال طلاق شريك ثبركة عنال. أو قال أشركة مقاوضة ، وكافعة صاحبه ، فإن الشركة مقاوضة ، وكافعة صاحبه ، فإن الشاك عصر شريكا شركة متان ، ولا يصبر شريكا شركة مقاوضة ، لأن و إحدا من الشفاوضين يملك إنشاء شركة العتان محكم المقاوضة مع لشائف مع لشائف ، فيملت الإفرار بب ، ولا يملك بنشاء المعاوضة ، حكم المعاوضة ، طلا يملك ، لافرار بها ، حكمًا اذكر شيخ الاسلام في شرح هذا الكتاب ، وفي شرح كتاب مشركة أن على فول أبي يرسف : أحد الشفاوضين لا يملك إليشاء المقاوضة ، وعلى قول محمد المملك ، فعلى قول محمد المملك ،

١٥٨٩٩ - وإذا أقر الخو لعند بالشوصف وصدفه العبد، لا يثبت المفارضة يضما أصلام مل ثبت العناف، ويصبر ما في أسيسا مستركًا سيمه، وكسا إذا أفر الرجل الحو عصلي تحرالًا بالفاوضة

ولو أقر الرجل بعيره مشركة مقاوصة ، والكر الأحر، فلا شيء لواحد منهما محافي يد صاحبه ، وإن قال المقراء: أما شريكات فيدا في يلك عير مفاوضة ، فان العراء ولست بشريك ميما في يديء يصبر ما في بدالمقر مشتركة بينهما، ولا شركة للمقر فيما في يد القرالة

۱۹۹۸ - ويفاخان الناشريك فلانان كل قليل و كنس، و صدمه فلانان فلك الصدر ما يي يد كل واحداً منها مشترات بيناسا، مال التحارة و فيرد في ملك سواء، ولكن لا يتبت بينهم عقد، وثو قال أن شربك فلانان التحراب، وصدقه فلانان في انتجراب، وصدقه فلانان في ذلك ما إر ما في يدكل واحد منهما وقت الإقرار من مال التحارة مشمر كاليمهما،

<sup>:</sup> O وفي لأصل خو.

<sup>(</sup>۱) بهترك بن طاء ف

فيفول: ما عرف وجوده في يدكل واحد مهما هذا الإقرار وعرف له مال التحارة كالدم، والعرف له مال التحارة كالدمب والقصة ، يكون بينها لا يرجع في بيان ذلك إلى أحد، وما عرف أنه ليس من التجارة ، بحو المسكن ، وما أشيه دلك من الأموال التي هي مشمولة بالحاحة الأصليف لا يكون لا تشعولة ، وإن علم وجوده في يدكل واحد منهما وقت الإفرار ، وما عدة للذهب والفضة عا لا يكون مشغولا به لحاحة الأصليف فإن القول في أنه لنتجارة ، أو ليس للتجارة ، فول من عيده ، فإذا قال صلا على وقم يز على هذا ، يرجع في ليبيا ، وإلى مصدفاً في بعد أن يكون فيها ، بين فيه التبرك .

۱۹۶۱ - ولو أقراء فقال الملان شريكي فيما في هذا الفاتون، وإن جميع ما في الحانوت بصبر منتوكاً بشهما، فإن تارعا في متابع، فقال الفر الاخلات هذا في الخالوت بعد الإقرار، وقال الفر له: لا مبل كان موجوداً وقت الإقرار، اختلفت الروايات في هذا الفصل، فكر في رواية أبي حقص، وقال: القول قول الفرد ويكون له خاصة، والفقت الروايات كلها فما إذا قال: فلان لربكي فيما في بدى من مال التحارة، شهادي المقر يعفى ما في بدى ال المهاكن موجوداً وقت الإقرار، إن الفول قول الفرد.

وإذا أفر، صمال: صلال شريكي في مقا الحانوت في صمل كفاء ذكر نسيخ الإسلام: أن جميع ما في الحانوت [بكون بينهما، وذكر تسمس الانمة السرحسي: أن جميع ما في الخانوت [ "من متاع دلت العمل بينهما -والله أعلم- مسألة الحانوت معاد ذكر عاما في هذا الكتاب قبل هما.

<sup>(</sup>٢) ما بي العقوفين ساقط من الأصل وأنبتناه من طء فـــ م

#### الفصل الثلاثون في انتفرقات

١٩٩٠٣ - ابن مسماعة عن أبي يوسف: إنا قبال الرحل البورتة فلان على ألف درهم، فهو بيهم على البرات يدخل فيه الحمل، ولو قبال: لولد فلان على ألف درهم، فهو بيتهم بالسوية، ولايدخل فيه الحمل.

١٩٩٢- وفي المنتفى البراهيم عن محمد في رجل في يديه عند، قال العدد: أما عبد قلان أخر، فروى عن أمن حنيفة. أما مصدق فيه، قال. الأدنو كان مصدقاً فيه، فلان الخرائاً وحداً الجواب من الكتب المرفة [خالات] وحداً الجواب بخلاف الجواب عن الكتب المرفة [خالات] في قوله: أنا عبد علان أخر، والقول فيه قول صاحب البده وقال في الكتب المروفة "أ" أيضاً العند إذا كان في يذى وجلين، قال حرالاً عبد أحدهم، ثم يصدق، وهو عبدهما.

١٥٤٠٤ وفيه أيضًا: رجل قال: هذه الداربيني رين السلمين، فهذا ياطل، ولو قال الأحدمن السلمين علز.

94.9 - من في بديه الدار، إذا قبال لدعيها: أبر أنتي من هذه الدار، فليس بإقرار، ولو قال: أبراتني على كذا، فهو إفرار، حكى الناطقي عن صنح الأصل و وفي إقرار المنتفى : قال هشام: سمعت أبا يوسف بقول: رحل في يديه دار، جاء رجل وادعاها لنصه، حقال المدعى عليه: سلمها لي بأنف درهم، وقال: أبرانيها بألف، وفي فسيحة أخرى أبرانيها بألف درهم، إن هذا ليس بوقرار، قال الحاكم، وإنه خلاف جواب الأصل، وفي إقرار الأصل": إذا قال فلان ساكن هذا البيت، فهذا إفرار بالملك .

١٩٩٠٦ - وإذا قال الملاذ زوع عله الأرض، بني فلان عناء الدار، غرس قلان

۔۔ (۱) مابین المفرفیز ساط من الأصل وأنشاء من ظہ ب، م هذا الكيرم، غرس فلانا هذا السئال، وكلها في بدالمقر، وبدعي أنه قعنه معتُ أو للحر، وادعى فلان أنه ملكه، فانفول قول انفراه لأنه أقر بمجرد انفعل. وذلك لا يوحب البدء كما لو فان، فلان حاط هذا الفصص،

الم 1941 - وإذا أفر بدراهم في يدره أنها عارية من فلان، أو عارية فعلان، فهر إقرار له بالحال، فما إن يدره أنها عارية من فلان، أو عارية فعلان، فهر عارية من بالحدث و كفائك إذا قبلان عارية من جهة فلان، وكفائك إذا قبل: عارية من جهة فلان، وكفائك إذا قبل: عارية من جهة فلان، وكفائك إذا قبل: هذه الدراهم قرض لفلان، واللام يدكر بلاصافة، كسا يقال: هذه الدراهم قرض لفلان، والقرض إلى أضاف أضاف إلى قلان بحرف اللام، عاماً أن يجعل هذه الإضافة الدراهم الدراهم أو إلى القرض أن إلى عكن إقرار الأمرين، نصرفت الإضافة إلى كان إقرار الإشافة منفوف إلى الشرض في الكرامة إلى القرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، في الفرضة إلى القرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، في القرض، في القرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، في الفرضة الإضافة إلى القرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، في الفرضة المؤسلة إلى القرض، فكفائك يكون إقرار الفرض، في الفرضة المؤسلة ا

و إن قال. هذه الدراهم عندي صرية على بدى قلان، فليس هذه بأمرار؛ لأن سل هذه النقطة متى أطلقت وانما نطلق للوسائة، فكأن قال. إن فلانًا كان رسولا بإعارة هذا العين، ويكون مقرآ دكون دلان رسولا، والمانك لا ينصور ورسولا في إعارة ملكه.

۱۹۹۸۸ ولى المشقى بشرين الوليدا عن أبى يوسف رجل قبال، لقبلان عدى ألف دره مروديمة، ثم قال: ضاعت في إقرارى لا بعدلان، وهر صناص، ولو قبل: كنان له عبدى وديمة، فيضاعت فبالعول قبوله، ثو قبال: له عندى ألف درهم وديمة! وضاعت ورصل الكلام، صعق استحسانًا، وكذلك إذ قال: وقد ضاعت أسى.

129.9 وفي المشتقى عضر عن أبي توصف إيدًا فال لفيوء: أفرضتني ألف درهم، فلم أقبل، أو قال: أودعتني أو قال: أعطيتني، فالقول فول المقر، ونو قال: ضمنت لك عن فلان ألف درهم، علم تقبل، وقال: قبلت، فهذا محالف للأول؛ لأم

١٤) بالبن اللوسين في سنحه اصاً فقط

<sup>(</sup>۲) امتصرت می طایع

حدًا قد أوجب النساد، فم أواد أن يتخلص والذي وصفنا قده إلا قال: الأأقبل.

۱۹۹۹ ما مافی کساب العالی: (دافتان) فقالان علی در هم ملوس، فرن علیه هلومنًا بساوی درهانًا، و فرست الرامنست الان را یك در مراشیر، وكذلك بو قال. لشالان علی تمار دراهام معالیه فراهم اساوی دمنارًا، وقار سبینه افلان را بر منست در همها باداره یك دینار.

وتو قبال: تُملان على بدرهم فلوس، فإن هذا بهم كأنه فبال: معت منه فيوساً: بدرهم، ويكون بهال لفنوس إليه أنها كم، وهي المنتفى - بذا قال القلان على درهم ديق، معليه دفيق يساوي درهماً

1994 - وفي تناب الاستحادة قال أبو حيفة . في ربل أفر لو حل بعن في عبدت علك أو عبر الله على بعن في عبدت علك أو عبر دلك ، فم جعد، وقال الاحزاء في شراء من ذلك، وإنا لا يشعه الحصود الاستحداد الله عبد المحدود الله وعد بعد ما صح إفراره الأن الإفرار بالتحبول جائز ، وإذا لم ينفعه المحدود بعد صحة الاقرار ، أجرء القاصي على البيان ، فإن بن شيئًا ، وصده القراله في دين ، لم ينى عليه سبيل ، وإنا دعى الريادة كان العراق قول القرار في المعرف أبيادة مع يهت ، فإن فال الاربيان أبياد الله الله أنها أله الله الإيادة مع يهت الإيادة أن أنهاد الله الإيادة الله المعرف أنها الله الإيادة مع يهت يغول أنها أنها الله الإيادة على الريادة على الريادة على المعرف والعددة ، فيقرمه فلك الاستحارات للاحتفاج أنها الله المعرف والعددة ، فيقرمه فلك الأن هنا الغرب المعرف والعددة ، فيقرمه فلك الأن هنا الغرب على دين ، وأبي أن يبون ، فانقاصي يسمى له الدين دراجة قدر حة ، حتى ينهي إلى العلاد على ما يطنى على الريادة ، وهو بظير ما لو قال العلاد على دين ، وأبي أن يبون ، فانقاصي يسمى له الدين دراجة قدر حة ، حتى ينهي إلى أنها ما يطنى علي الريادة ، كذا من المناز ما دلك المناز ما دلك المناز ما المناز على ما يطنى على الريادة ، كذا من المناز مع دلك المناز ما ويعتم على الريادة ، كذا من

۱۵۹۱۳ وفیه آهماً اقال أنو حنیفهٔ ایدا لاعل رجل آن فلاگ غصیه نوگ و اگر اندهی هلیه بذلك، ایراحیتانیا، قال نمصیر باسه اكبان فیسه تربی ماند وقیال انفاصد در ما أدری ماكبان فیمته و ولكی علمت أن تبسته لم بكن ماند، عالفرل عول الغامسة مع يمينه الأن فغصوب منه يدعي عليه ريادة فيمند، وهو ينكر ، فيكرن الفول قالم الغامسة مع يمينه وجهرانه العاصد على البيان الأند أقر بعيمة مجهولة ، فيومر بالبيان ، فإذا لم يخبر أن أيشى ويحلف على ما يدعى العصوب منه أمل الويادة ، فياد حلف وراح يتنا ما اعماء العصوب منه آلا وكر أن الفصوب منه يحلف أن فيمة الثوب مائة ، وبأحد من الفاصب منه درهم ، فإذا احد ، ثم ظهر النوب يعد ولك كان تعاصب بالجيار ، إن شناه رصى بالتوب وسلم القممة للمغصوب منه ، وإن شده ، والثوب و أحد الثوب و الكناب .

وحكى عن الحكو الإسم ألى مصعد الكوبي أنه كان يقول ما دكر من أطيف المخصوب منه ، وأخد المانة بدب مداعا لا بكاه يصح الأن المغسوب منه ، وأخد المانة بدب مداعا لا بكاه يصح الأن المغسوب منه يدعى الريادة المغيمة ، واليمون لم يشرع حجة للماء عن عندان علا أن المعسوب من الخواب في هذه المسالة أن تقاضي إدا أجبر الغاصب على بيان النبعة ، فأني أن يبيره ، وقعه الفاضي وراكر أمكل ما يعدل أن تاريخ وقعه الفاضي بهوال له : أكان قيمته مائة؟ بإذ قال: لا يقول ، كان حمية وعشرين؟ أكان عشرين؟ إلى التي يقول ، كان حمية وعشرين؟ أكان عشرين؟ إلى التي المراكز أن ينقص منه قيمة الثرب في العرف والعادة ، فإد التي يالي دلك أثره ما لا يجوز أن ينقص منه قيمة الثرب في العرف والعادة ، فإد التي يالي دلك أثره م ذلك ، وحمل القول فوله في الريادة مع يميه ، وحمل القواب عبه التي الريادة مع يميه ، وحمل القواب عبه التي الديادة مع يميه ، وحمل القواب عبه التيادة التيان الت

ومنها من المسغل بشصاحيح ما ذكر في الكتاب، ووحه ديد أن الإقرار بفيسه مجهوراته قد طح من الفياسة الأقرار بفيسه مقدرها من جهة الفاهسة لل المجلس مقدارها، ولا وحه المقاضي أن يوقفه، وبين له قيدة كل ما يصلح أن يكون قيمه الترب، الآن وضع المسألة أنه أو بغسب توب، مكن الفراء بالمحمول احساء فين اللباب أجاس مختلفة، ولا يدرى الفاهى ها أقل ما يصلح أن يكون قيمة التوب، الأن لايدرى من أي بوغ، بحلاف ما أو أو بحن محمول مي عين، الأن أني المقدار الذي يقصد ما تبلك معموم من حيث العرف والعادة، فأمكن

<sup>(</sup>٢) وإذا ل في لأصل بهجير

٢٧٤ ما دي للعموض ساقط من الأصلي وأدهاه من طاء ب، م

للقاضر إلزاء ذلك على اللقي، وهينا عجز، ولا وجه إلى أن يفضى على العاصب بمائة ورهم بيكوله وكما يدعيه العصوب منه ولأن الغاصب فدحله بدفتم بش للشاضي طريق به صل المقر إلى حقه سوى أن يحلف المخصوب منه أن فيمته مائة . فيلزم الغاصب

يهيقي تولَّه: إنْ يُبِنُ للْغَيْصِوبِ منه ثِينَ اللَّهُ هِي، قَلْنَا: ثِينَ الْمُنْصِوبِ منه يُبِنَ المدعى من وحم، وتمين المدعى عليه من وجه يمن المدعى من وجه ؛ لأنه يدعى أن قسمة الثوب مائة، ولم يثبت ذلك: لأن العاصب أنكر أن يكون فيمة اللوب مائة، فمن هذا الوجرة بمن المرعى، والكن من حيث إن أصل الاستحقاق ثابت يام او الغاصب، فإن الإقرار بقيمة مجهولة صحيح، كان الاستحقاق ثابتًا، وإنما الحاحة إلى فصل الحصومة، لا عير ، واليمين شرعت لفصل الحصومات ، كان عِنزلة عِين المدعى عليه من هذا الوجه ، وعِينَ اللَّهُ عِي عَلَيْهِ مِنْ كُلُّ وَحَهُ عَالِجُورُ أَنْ يَفْصِلُ بِهَا الْحُصُومَةُ ، فَكُذَا يَسَمِنَ المُذَهِي عليه من وجه ، إلا أنه إذا حلف المفصوف منه أن ثيمته مانة فألزم الفاضي للغاصب مانة درهم، ثم ظهم اللوب معددتك، فالخيار للغاصب، وذلك لأن البع الذي تبت بن الغاصب والعصوب منه بأخذ الضمان بيع طائع من وجه ، وبيع مكره من وجه ، فأنبتنا ف اخبار لهذا، و بجب أن يحفظ هذه السألة؟ لأنباس خصائص كناب الاستحلاف لا يوجد فهاروابة إلافي تتاب الاستحلاف

١٥٩١٣ - وفي "المنتفي" بشر عن أبن يوسف: إذا قال: الأحي عليَّ ألف درهم، ولم يسمه؛ فهو باطل، ولو سماه، وله أح على ذلك الاسم لزمه، ومو قال: لايني، ولم يسمه، وله ابن معروف، فقال: لي ابن أخر، وأنا عبُّته، القول أونَّه، وإن مساه البويكي له أن يصرفه إلى غيره، قال: وكل شيء من هذا انفقا عليه اسمان عسرو وعمرو وصالم وصالم، قالإغرار بالدين باطل، والطلاق والعناق يفعان، وله أن بيين.

١٥٩١٤ - ابن مساعة عن محمد: رجل قال: لهذا على ما لهذا على، ولم يكن أثر للإخريتس، في مجلسه ذاك ، ولا تقدم هذا الكلام شيء بدل ما للإخر عليه، فإنه يقر لكل واحد ممهما بمويشاء، فإن أثام الآخر البينة أن له عليه ألف درهم، لم يسمحن هذا أاذًا، وكان للمقر أنَّ بقر له بما شاه.

وفي انوادر ابن سماعة "عن محمد: إذا قال، لهدا على ألف دوهم مثل ما لهذا على دينار، وتلاول عليه ألف درهم، وللشائي خليه دينار، ولو قال، لهدا على ألم درهم، وسكت ثم قال: ولهدا على مثل ما لهذا، فإن لكل واحد منهما عليه ألف درهم إذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد.

999 - ونو قال: له على الف درهم قرضاً لم أقبضه، فوصل، هالمال لازم، والإقرار بالفرض إقرار بالقبض بهذا الطريق إدافال: له على ألف عصباً لم أخذه، أو قال: له عندي ألف درهم وديمة لم أقبضها، لم يقبل قوله في أنه لم يفيض لم ياخذ، وقد مراً مسألة القرص في موع دعوى الزيافة، بخلاف ما ذكر ههنا، وذكر ماها في هذا العمل أيضاً، يحلاف ما ذكرة ههنا

ولو قبال: له على نمن مناع بأهيته، وقبيضته أنف درهم إلى العطاء، ونبال الطالب: هي حالةً، فالقول قول الطالب؛ لأن الأصل في نمن البيع أن يكون حالا، فالطالب منسك بالأصل.

4917 - وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد: رحل ساكن في دار أقو أنه كان يدفع إلى فلان الأجر، ثم فات: الدار دارى، فالقول قوله، ولا يكون هدا إنوار أن الدار للمدوع إليه الأجر؛ لأنه يكنه أن بقول. كان وكبلا في قبض غلانها، ولم يكن ما يكا لها، ولو قال: اجوبها فلان، أو قال: استأجرتها من فلان، هيذا إفرار أنها له، وله أن بخرجه منها، وقد مراشى، أمر هذا في صدر هذا الكتاب.

1991- بشر عن أبى يوسف إنا قال الرجل لغيره: ضعيتك ألف درهم. وسكت في الرجل لغيره في المستك ألف درهم. وسكت في قال الحاكم أبو الفضل في يوسف ويصدق في الرديعة وقال الحاكم أبو الفضل في الما إجواب حلاف جواب الأصل إذا أقر العالمة أنه فيص مما أنه على فلال ألف فيل من حسين درهما من قبل كذاء في المال المعالمة في المالة وفالفول قبول الطالب مع يحيه الإنكاره استيفاء الذاء على مائة ووك لل على فقال المعالميت في على فقال الطالب: وقد دحلت في هذا المائة وفالفول قبول الهائم، وثر كان في يد المعالموس نساة وقال الطالب: وقد دحلت في هذا المائة والهم من هذه المائه، وقال المعالموس نساة والمائم، وقد دحلت في هذا المائمة وراهم من هذه المائه، وقال المعالموس نساة وقد المائمة المائمة وقد المائمة وقد المائمة والمائمة وقد المائمة المائمة وقد المائمة والمائمة وقد المائمة وقد ا

أعدات متي مبانة، فالغول قول الطلوب مع يب و لأن الطالب يدعى عليه شراء شاة معينها، ويدعى زول ملكه عنها، والمطلوب ينكر: فكان انقول قوله، وقد ثبت فبض المانة بازار الطالب على نص

1999 - ياذا أفر الرجل بفيض خسيسانة درهم وله فيها شرخته شم قال: من ويرف، خالفول قوله، وللشريك تصف الريوف، أما تلتحديق فالأله إنما أثر بغيض الدراهم لا غير، والزيرف دراهم، أما يجبر الشرطك فلال حقه الجياد، وله أل يتجوز ورن حقه، وله أن لا تتحرق، وإن قال ستوفة لم يصدق إذا فصل، وللشريك أن بأحد مه نصف الحياد، وإن وصل صدق، ولا شيء للشريك الأنه نيس من جدس حقه، وقي دعوى الريافة إذا قال: فيصب حفي، فللشريك أن يأحد منه عصف الجياد؛ لأمه أفر بغيض الجياد،

109.14 وفي الجامع الصفير" وجل سات، وترك عبداً، فعدال العبد للهوارث أعينة أمولاء وقال رجل سات، وترك عبداً، فعدال العبد للهوارث أعينة في أبوك أو وقال رجل أخور الي حلي أبيك أنف درهم دير، فضال الوارث صدائدكما، فعلى قول أبي حليفة اللدين أولى، وسمى العبد في قيمته، وهذا الأوراز والمنبئ أقوى؛ لأن الدين بفضي من جميع الله يكل حال، فالغم هنا أهاى، إلا أن دفع العلق صورة لا يكون، ودفع معنى بهجاب السعاية عليه، وقالاً، لا سعاية عبد، والعد عنى، فلا يتعلق رقبه.

۱۹۹۸ و إذا أنو الرجل أنه باع عبده من قلال، وقنص منه النمن، نكته لم يسم النمن حيث يبطل الإقرار، ولا مازمه السع، وإن صدقه [كان الإقرار جائزًا، وبلزمه البع إذا صدقه المشترى في ذنك، فرق بين هذا وبينما إذا لم يقر بفيص النمن، ولم يسم النمن، حيث يعلل الإقرار، ولا بلزمه البع، وإن صدقه ] المفترى.

والفرق أن جهالة النمن إذا كان التمن مقبوضاً لا ينبع جواز البيع حتى إن من قال لمبيره: التشريف منك هذا المسد بالدين الذي لي عليك، ولم يسم الدين، شأن البيع جائزا، فكذا لا يدع جواز الإقرار بالبيع، علما النمن إذا لم يكن الشمن مقبوضاً، يمنع جواز البيع، ويكون بيما فاسماً، وعنع جواز الإقرارية، وهذا لأن الشمن إذا كنان

<sup>(3)</sup> ما بين المعتوفين مدقط من الأصل وأثبتناه من طاء فء م

مقموضًا ، مالقاضي لا يحتاج إلى القضاء بالنص على النسري حتى ينتج استمايم، والتمانيم سبب جهالة النمان ؛ لأنه مقبوض، وغا حاجته إلى الفضاء يحبيع ، والبيع معلوم، فأما إذا لم يكن النمل مقبوضًا فالحاجه إلى القضاء عائمان و لا ياوي بأن فام يقضى، فتعذر عبد القضاء بيدًا الإقوار، فكان باطلا.

1957 - وذا أمر الرحل أنه اع هذا العدد من فتان مألف ورهم، وقال فلان ما مقتل، هم، وقال فلان ما الشتريت منك شيئة إثم فال بعد دلك : الشريت، فقال البائع ، ما متك ، فزم البائع البيع مألف درهم، وذلك لأن المنشري حين فال: ما اشتريت منك شيئًا] " فقد جعد البيع مألف درهم، وذلك لأن المنشري حين فال: ما اشتريت منك شيئًا]" فقد جعد البيع به فه لا يتفسح بجعوده؛ لأنه لا يتم أحدهم، ولا أنه يتم أحدهم، ولا أنه يتم أحدهم، ولا أنه يتم منظم المنشري أبت البيع مسراً به، وإذا لم يتمسخ بجعوده، لأن جعودة أحدهما لا يوجب العدائ البائع بعد ذلك الرابع بناء أنه يتفسح بجعوده، لأن جعودة أحدهما لا يوجب العدائ البائع بعد قال أن يتمادة على البيع، فبعد التصادق أولى.

ست شيئًا، فقال البائع: صدفت هذا العبد بألف درهم، فقال الشيرية ما الشريت المستوية من البيئة وقال البائع: صدفت لم تشرق. ثم قال المفترى بعد فقال البائع: صدفت لم تشرق. ثم قال المفترى بعد فقال البيئم المستوية وقاله لا البيئم المعالي يبطل بجحودهما، فيهما و قيلما لو تبالعا بن سى القاضى، نم نجاحدا في دلك للحلس، الفسخ البيع بجحودهما، فناية عمل المنابغ من حيث إذ مى المحود معنى النسخ و لا في الجحود دعوى إنقاء الشيء على ملكه، ومى الفسخ يعود الشيء على ملكه، ومى الفسخ يعود الشيء على ملكه، ومى الفسخ يعود الشيء أبي قدم ملكه، وكان المهابع، فكان على المحود معنى المستح بحجاء لكنه عن الفسخ يعود المعنى المعابد و المعنى المعابد و المعابد وقو شابلاء أبياء الشراء، وإذا المعابد وقو شابلاء أنم ادعى المعابد المحالة المحالة المحالة المعابد و المحودة المعابد و المحددة المعابد والمحددة والداء المحددة المعابد و المحددة المعابد و المحددة المعابدة الم

بـــــ الجمعود، ومنى لرتمع الفسخ بعود البيع، كما لو تقابلا البيع، ثم نفصحًا الإقالة بعد ذلك، عاد لبيم، فكدلك هذا -والله أهنم-.

1941 - وإذا أقر بحذع في دار الإنسان بارمه القيسة في أخر فسمة أشرح الطحاوى ، قال ثمة القرر بحذع في دار الإنسان بارمه القيسة في أخر فسمه الطحاوى ، قال ثمة الإقرار بشيء لا يحكن تسليمها إفرار بالقيمة الراهيم هن معمد في وحل قبال الرحل : قنا ابن أستك هذه ، أو قبال: أمي أسة ثث، ولدت في ملكك ، ولكني حرما ولدت إلا حراء فالقول قوله، ولا يكون عبداً له ، فالآمة قد توطأ بغوور ، فيكن الولد حواً .

۱۹۹۲ - مشام في أنوادره حن محمد . آمة في يدى رجع قال الذي في يذبه : هي أمني ، وقالت : هي أنا أم ولد فلايه ، أو مديرة قلال ، وادعى دلك ، قال ! فعى فوق أبي حنيفة : هي قلذي في يديه ، وقال أبو يوسف : هي للذي أقرت له ، وقال محمد : حتى أنظر .

منصفها، فم خاصماه قضيت عليه دار. أقر أن ترجل بصفها، فلم يدفعه إليه عنى أقر الأحر بنصفها، فم خاصماه قضيت عليه ، بأن يدفع إلى كل واحد مسهما نصفها، ووره ابن مسماعة في فرافره آهن محمد، قالوا: وهذه المسأنة تنصيص أن إقرار الإنسان لغيره من العين المشترك لا ينصرف إلى التصيين، وإنا ينصوف إلى تصيب القر شاصة ورجه دلك أنه حين أقر للأول ينصف الدار صار نصف الدار للأول؛ لأن الإقرار حجة منضمه لا يتوقف على قضاء الفاضي، فسين أقر للثاني بنصف اندار، وإلى التصغير، ينصف وار مشتوق بينه وين الأول، فينبغي أن ينصرف إقراره الشاني إلى النصفير، ينصف وار مشتوق بينه وين الأول، فينبغي أن ينصرف إقراره الشاني إلى النصفير، ويتون الأمر كما فالوا؛ الأن ذلك إنا يكون في موضع أمكن صوف الإقرار إلى الانورار إلى التصيين، بأن كان الدار مشتركا بين شريكين أقر أحدهما بصف الدار لوسل، ينصرف الإقرار إلى النصيين، بأن كان الدار مشتركا بين شريكين أقر أحدهما بصف الدار لوسل، ينصرف الإقرار إلى التصيين، بأن كان الدار من الأصل، وتبين بإقرار الثاني إلى التصيين؛ لأن التصف الأول إلى على صوف الإقرار إلى التصيين؛ أما ههنا تعفر صوف الإقرار الثاني إلى التصيين؛ لأن التصف الأول إلى على صارف الأول إلى التصف الأول إلى التصيين، أما ههنا تعفر صوف الإقرار الثاني إلى التصيين؛ لأن التصف الأول إلى التصف الأول إلى صارف الأول إلى التصف كان الأول من الأصل، فكيف المستور له بإقرار القشر، وتبين بإقرار الثاني إلى التصف كان الأول من الأصل، فكيف

يعمر ف الإفرار العالمي إلى دلك النصف مع إفراره أنَّ دلك النصف للأول من الأصل.

1993 - وفي الوادر من مسماعة الهن أبي يوصف الوجلاة في أيديهما داو، شهد كل واحد مهما داو، شهد كل واحد مهما داو، شهد كل واحد مهما والرواود مهما وأخر يتكر دلك، قال: لاحق تسمدعي في يدواحد منهما، وأجر ممع على صاحبه أنه أفر تهذا اللهمي تصف الداو، فإن المدعى يأخذ تصف الدار منهما، فقل دارة منهما، فقل الداوي أنهما لو أحمعا أن تصف حذه الدار له دفعاه يبهما، وكذلك الشهادة،

10934 في بوادر ابن مبساعة أعن أبن بوسف أيضًا: وحز استرى س اخر عبدًا، سوان الشترى أفر أن على العبد دين له يؤ حذيه، وقال أبر بوسف: رحل اشترى من وجل مربض عبدًا بألفى درهم، وقيمة العبد ثلاث آلاف درهم، ثم أثر المشترى أن على البائع دين آلف درهم لرجل، قال، لرمما يبيع بألفين، ويباع ثبت العبد للمشرف

18974 - رجل بعث إلى المحموس قومًا حتى قالوا له . اقتس دين فلان، فقال المحبوس دهما، إن قداء ليس لي شيء أحر . افتلوني في الحبس، لا يكون إفرار، فال الأخر . اقصر دين فلان، فقال ، لوسيم بديناكل تا من يكفارم لا يكون هذا إفرارًا .

۱۵۹۲۹ - رجل قال بين قوم: كرمي الذي في قرمة كدا مع تعالية دوات الأرضي لولدي، ولم يسم الخدود، صح الإقرار، ويسم لل يسمع بقراره أن يشهد، ولكن يشهد كسا سسع، ولاسمي قدال بشهد على نبي، محل حرالة أعلم بالصوات م كتاب الإفرار عي الله وحسن بوفية والخمد له أولا وأحراء والصلاة على نبه.

#### كتاب الوكالة

هدا الكتاب مقنسل على للابين فصلا

التصل الأول؛ في الألدم التي يقع بها التوقيل ، وفي شرائط صحة التوكيل.

الغصل التاني . في رم الوكالة من الوكيل ، وفي عزار الوكيل .

المصل الثراث: في تعلق الوكالة بالشوط وتأكيتها وإيقاعها بصعة العسوم وبعيقة الخصوص .

العصل الرابع أفي بيادا من يكدنا وكبيلاء ومن يصلح لدلك، ومن لايكون وكبيلاء ومن لايصلح لدلك.

الفصل لخامس: في بيان من بصح مه التركيل، ومن لا يصح منه.

نفصل السادس: في بيان ما يجير من الوكالات و ما لا يحوز .

لعصل لسابع. في التوكيل بالخصومة.

الغصل الناس، في الموكيل بقيص للذين وتقاصيم، وفي التوكيس شينس العين، وفي التوكيل في إنيات الدين وقضاء الدين والرساق في ذلك.

لغصل الناسع: هي النوكيل بالإنفاق والضيافة.

العصل العاشر . في التوكيل بالشراف.

المصل الحادي عشر . في التوكيل بالبيم

الدهان التالي الشراء في السوكيل بيخ الصيد من قصيد تفسيد وأيضًا في توكيل العبد. اللاجنين شراه تفس لعبد للعبد.

لفصل الذلت العشراء مي بيان حكم وكبل لوكيل والموكل الأول والنوكل التاني معد.

المُنْصِلِ الرابع عشوا عن توكيل عد توكيل لين واحاء وفي التوكيل بشراء شيء في

ملك الوكل شيء من **دلك** يوم وكل.

الفصل الحامس عشرا في العزال الوكيل وخروجه عن الوكالة حكث لا قصداً.

الفصل السادس عشو: في حمع الوكيل بين ما أمر يه بين عيره، وفي جمعه بينما أمر به من حهة شخصين في العقد، وفي الريادة من الوكية .

الفصل السابع عشر: في توكيل الأب والوصى في أمور البتيم.

الفصل التاسع عشرا في الاختلاف الواقع بين الركيل والمركل.

الفصل العشرون؛ في الوكالة الوثوءة

الفصل الحادي والعشرون: مي التوكيل للمجهول.

الفصل التاني والعشروق عي توكيل الرحلين إذا فعل أحدهما فيما وكل به

الفعيل الثالث والعشوول: في الوكاله يعطي صاحبها على التحديق والتكذيب أو عبير تصفيق وتكذيب.

الأمصل الرابع والعشرون: فيما للوكيل آديفعل وما ليس له ذلك، والوكيل بالبيع إذا نقد من مال نفسه.

التصل الخامس والعشرون: في التوكيل بالعقود بيدل مجهول

الفصل السادس والعشرون : في التركيل بالإجارة والاستثمار والزارعة والعاملة

الغصل السابح والعشرون: في التوكيل بالتكاح والطلاق والعتاق والبس والخلع.

الفصل الثامن والعشرون. في التركيل بالمصمح

القصل التاسع والعشرون: في البضاعة.

الفيصل التلافوذ؛ في انتفرقات " ويتاو، كتاب الكفائة، اللهم اغفراننا ورفقتا لإتمام الكنب الباقية من المحيط حواقة أعلم-.

<sup>(</sup>۱) وهي خد سال

٧٠) وفي أف : عبارة واتدام العهارس، وذكن غير موجودة في نسخة أحرى، طدا تركياها.

## الفصل الأول في الألفاظ التي يقم بها التوكيل، وفي شرائط صحة التوكيل.

۱۵۹۳۰ لاكويشر عن أبي يوسف إذا قال الرحل لغيره: أحببت أن تسيع عبدي هداء قو قال: هويت، أو قال: رضيت، أو قال: شنت، أو قال: أودت، أو قال: وانفني، فهذا كله توكيل، وأمر بالسع.

١٩٩٣١ و بي أختاري أبي اللبث الإخافال الآخر: لا أنهك عن طلاق امرأتي . لا يكون هذا أمراً و توكيلا، حتى لو طلق لا يقع. وكذلك إذا قال تعبده: لا أنهك عن التجارة، لا يصير مأذراً فال لفقيه أبو الليث اجواب في الوكالة كذلك، أما في الإذن يجب أن يعسر العمد مأذرناً في قول علماءناة الآن العبد يسكوت المولى يعسر مأذونا، وهذا قرق السكوت.

۱۹۹۲۹ - إذا قال لغيره. إن لم تبع عبدى هذا، فاهر أبي طابق، يصبر ذلك الغير وكبلا بالبيع؛ لأن معنى كلامه: بع عبدى هذا، إن لم نبعه، فاهر أبي طالق، وقوله: بع عبدى هذا نوكيل، فإذا فال لغيره: أجرت لك سع عبدى هذا، فهذا تركيل، والتوكيل يتعقد بقطة الإجازة، نصو عليه في الزيادات! من باب بعد التاريخ

۱۵۹۳۳ - وفي المنتبقي": إذا قال لغيبره: رحلفظ؛ لأن الدوكيل استحالة، والإنسان إعابستين بغيوه فيما ينقعه، والحفظ منعمه، فهدا القدر مشقق، وما وراء مشكوك، لأسنا القدر البقن.

1094 - ولو قال: أنت وكيل في كل شي، جائز أمورك، قهذا وكيل في الحفظ و ليج والشراء والهية والصدقة، لأنه فوض إليه النصر فات عائد، عمار كأنه هال: ما صنعت من شيء، فهر جائز، فيسلك جميع أنواع التصرفات، فهدا التعليل إشارة إلى له نو طلق امرأته يصح. وعن محمد في عين هذه الصورة: أن هذا تركيل بالبياعات والإجازات والمعاوضات والهيات والعتاق، وكان انفقيه أبو نصر الدبوس يقول: مو

علم المراقة المركل في هذه الصورة، أو وقف أرصه ، لا يجوز ، ويه أحد الغفيه أبو الليث ، ومكذا كان يقول فيس قال الفيره : وكلتك في جميع أموري - أن الوكيل لوطلق المراته ، أو أعنق عبده ، أو وقف أوضه لا يجوز ، وكان يقول : لأنه لا يراه بهنل هذا التركيل المتوقيل بالطلاق والإعناق ، وكان الصفر الشهيد السعيد والدئاح الدين - تغمده الله بالرحمة - يستحسن فول الفقيه ألى تصر ، وعز ألى حنيقة ما يؤكد هذا القول، فإنه قال في هين هذه الصورة : هذا توكيل بالمعاوضات دون الهيات والعناق ، ويعنى .

10970- وفي "فتاوي سموقديان": إذا قال لغيره: ما صحت في عيدي، فهو جائز، فأعتقهم كفهم، قال أسد والحسن: عتقوا، وعن أبي حيفة "لهم لا يعتقون. وفي الخالية : وعن أبي حنيقة: لا يجوز، وهليه العثوى، وهنه المسألة أيضاً تؤكد ما قال أبو نصر في المسألة الأولى. ومن المشابخ من قال: مثل هذا النعويض لا يكون إلا يعد صابقه يجوي بيهمما، حيان كان كذلك، وبالأمر على كل ما تعاربوه، فا جرت للحاطبة فيه، فإن فعل الوكيل شبئا خارجاً عن ذلك النوع، لا ينفذ على الوكيل.

1997 - وإذا قال لغيره: آنت وكيلى، فس المقابخ من جعله توكيلا، وقال: سنآل عن الموكل أبش أردت بقولك: أنت وكيلى، ومهم من قال. أنت وكيلى ليس بشى، وقوله: أنت وكيلى في مالى جائز الأمر توكيل أولى الكيرى والفشوى على مالى بالزالام وكيل أولى الكيرى والفشوى على مالى الم

1997- وفي اقتاري أهل سمونندا: إداأكره السلطان رجلا أن يوكل غيره بطلاق امرأته، فقال المكر، لفلك الغير: أنت وكيلي، فطلق الوكيل امرأته، والزوج قال: لم أرد به الطلاق طلقت امرأته؛ لأن كلام الزوج عمرج جوابًا لقول السلطان وكُل هذا بطلاق امرأتث، والجواب ينضمن إعادة ما في السؤال، فصار كأنه قال: أنت وكيلي بطلاق امرأتي، بخلاف ما لوقال له النداء: أنت وكيلي، وقال: لم أره به الطلاق.

۱۵۹۳۸ - وفيه أيضًا: إذا قال لاسرأته وكبل مني شو هرجه خواهي كل، هقالت المرأة . اكر من وكيل توام حويتمن رادست بازداشتم بسه طلاق، فقال الزوج : لم آرد به

<sup>(1)</sup> مَا بِينَ الفوسينِ مُوجِودٌ في الأصلَ مُثَطَّ

الطلاق، فإن لم يسيل من كلاه الطلاق ما مكون هذا حوابًا، فالقول للروح، ويستب تصديق بنا جلمان وإن سنق يذم واحدة رحمه إن كانت المرة مدحولا بهاء فالراد إن تقرور عدة ذاك يكي الساس دليان على إرادة اللات

و هذا الطور من طبي في بهدت المناطق فول أبي حديثة . الأنج يكر الدمان دايد: على إزادة فتلامية الانفع في وأصلا أأصل المسألة بداراة في لهذا طلق نفست واحداد طلقت مسها للاثاء وإن بالراساعة الكلام تدل على إزادة التلات بنع التلات عند الكال

اباد قالت المرافقة وجها في حلقة العصب المستريني، تشم، فعال الروح الجعاتو الى كوهابًا فقالت. كم تدمين من تواء فقال الروح، مكي ، فقالت. خوب من والمعاطلاتي عادم الاسطان - لأنه الالمراد الفطلان عرف

10974 - حسابتي بيان النفرائط، فمن حملتها أن يكون الموكيل حاصلا ي بالكوانوكل، مني إدا حسل ف لا بملك الوكل فان مطاع الأن النوئيل إنسان ولاية النظرف، وإبيان ولاية من لا ولاية المناطن.

وصلم الواتيل داوكالة سرط عمل الواتية ، حتى الدس وائل عنوه مع عنده وا بقلاق الرائد والواتيل لا يعلم له و فظلق أرباع و لا يجرز ربعه والا علاقه و الواتيل هي هذا يحالف الوصل وعبال فوصل في إنسان عند منزف ما صواحر عالم و الدسون متوصى والوصل لا يعلم به وانت تصرفه و مكانا ذكر محدد في الخاص الصعير

رعى طبيعى المناشق العلى التواريو معاندة رحل وكان راحه إلى بيميع عبده أو يطلق العرفيد الواركية المراء وحد أن يزوجها العمل الوكيل قلك قبل أن يعم بالوكالم، عهو حائز على الاماء قال ولا أحمد عن عن يرسمه ""

۱۹۹۹ - وإذا وكار كال رحاة غائله واحدو رحل بالركانة، فإنه يصبح وكبلاء سوء الله عند عادلاً وصنف الموجود الوي على عند الموجود الوي عند الموجود الوي الموجود الوي الموجود الوي الموجود الوي الموجود الوي الموجود الموج

المفارقين حرائر حوث

وصورة ما فكر ثمة: رجل وكل رجلا بطلاق أمرأته، فأبي أن بقبل، ثم طلقها، لا يقع، الأن بالرد قد بطلت الوكالة، فقد طلقها وهو ليس بوكيل، وإذ لم يردُ الوكالة ولم يقبلها صريحًا، ولكن طلقها، فالقباس أن لا يصبح الطلاق، وفي الاستحان: يصح، وبجعل إقداء على الطلاق قبولا للوكالة ولالة.

وأما وضى الخصم قليس بشرط لصحة التوكيل ولزومه عند أبي يوسف ومحمد، وقد اختلف المشايخ: على قول أبي حيفة ابعضهم قالوا: رضى الحصم عنده بشرط لصحة التوكيل، بل هو شرط لزومه، وقال بعضهم: لا، بل رضى الحصم عنده شرط لصحة التوكيل، وإنما اختلف الاختلاف ألفاظ الكت، ذكر في شفعة الاصل! أن التوكيل يغير رضى الحصم اباطل في قول أبي حيفة. وذكو في وكال الاصل! ولا يقبل التوكيل يغير رضى الحصم الباطل في قول أبي حيفة. والصحيح أن هذه التوكيل ولا يقبل التوكيل بعنون الحصم المحصومة الوكيل إلا أن محموم فير لازم، حتى لا يلزم الخصم الحضور، والجواب بخصومة الوكيل إلا أن يكون الموكل مربضاً لا يكنه الحضور بضمه مجلس الحكم، أو غالبًا مديرة سفره المحمومة في عالم عند أبي يقل التوكيل من غير رضى الخصم عند أبي حيفة إلى التوكيل من غير رضى الخصم عند أبي عند أبي يقتل التوكيل من غير رضى الخصم عند أبي حيفة إلا أن يكون الموكل مربضاً لا يكنه الخضور مجلس الحكور الموكل المونف ذلك سواء.

وذكر بعض المشابخ في شروحهم: أنه بلزم، وألحقوها بالريص لعجزها عن الأداه [1] فجينها نكان الحياد. والفقيه أبو اللبث اختار فولهما للفتوي، قال: والشريف وغير الشريف في ذلك سواء. وبعض المتأخرين من مشابخنا احتاروا الفتوي في هذه المسألة أن الفاصي إذا علم من الحصم النست في إباء الوكيل، لا يكنه من ذلك، ويقبل المتوكيل من الموكل القصد إلى الإصرار لصاحبه في النوكيل، لا يقبل منه النوكيل إلا برضى صاحبه، وإليه مال شمس الأئمة السرخسي وضمس الإمدام الأوزجندي.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأفينناه من قذر ف م ع.

 <sup>(1)</sup> ما بين المقوفين سائط من الأصل وأثبتناه من طء هـ، ج.

<sup>(2)</sup> مكذا في ظوف ، وفي الأصل وم: " الإدلاء ...

ولم بين في شيء من الكب قدر المرض الذي بوجب لزوم النوكيل بغير رضى الذي بوجب لزوم النوكيل بغير رضى الخصم عند أي حنيفة ، والمسابخ اختلفو، فيه ، قال معضهم : إذا كان يحال لا يمكه الخصور صحلس الحكم ، والمشي على قدميه ، وأو ركب ، أو حمل على أبدي الناس يريده مرضاً ، ينزم منه النوكيل بغير رضى الخصم ، وإذا لم يكن مهذه الصفة لا المزم منه النوكيل بغير رضى الخصم ،

وقال بمعهم " إذا كان لا يمكنه احضور بنفسه ويمكنه بركوب الدابة والحمل على أيدى الناس، بلزم التوكيل بغير رضى الخصم : وإن كان لا يرداد الركوب مرضّ ، وهذا القول أصبح وأوفق ، وفقر العيمة في لزوم التوكيل بغير رصى الحمسم بحميرة فلائة أيم ا الأز في مسيرة ثلالة أيام يناحقه الحرج بالخروج والبينية في غير منزله ، واحرج ملفوح شرعًا

و كذلك إذا قال: أنا أربد السفر، بعرم منه التوكيل بغير وضى الحصم، طالباً كان الموكل أو مطاوياً، ولكن يومر القطلوب بإعطاء الكفيل، إذا كان الدعوى من الدين البنيك الدعى من استيفاء حقه من الكفيل متى أثبت الحق على وكيل الطلوب، فإن كذب الحصم الوكل في إرادة السفو، وقال القاصى اليه لا يربد السفر، ولكن بريد دفع الخصومة عن نفسه، وغويفها إلى غيره، فأنا لا أرضى بفلك، فقد المتلف المشابخ فيه، قال بعضهه: بحلف الفاصى بالله أنك تربد السفر، ومن رأبك الخروج إلى السعر في وقت كذا، فإذا حلف قبل منه التوكيل، وهو اختيار المصاف، وقال بعضهم: القاضى التوكيل مني وقال بعضهم: القاضى التوكيل مني وضى الحصم وقال بعضهم: إن القاصى آل بسأله مع من يخرج، فإن قال. حرج مع قافعة كداء فالقاطس بيحث إلى تلك القافاة أمينًا من أمناه وأو يدعوهم، ويسائهم أن قلانًا هل كلمكم في الحروج معكم؟ ومل قصد أن يصحبكم في الطريق؟ وعقد معكم عقد الرقفة؟ فإن قانوا عمم، قبل منه التوكيل، وقال بعضهم الطريق؟ وعقد معكم عقد الرقفة؟ فإن قانوا عم، قبل منه التوكيل، وقال بعضهم المورق؟ وعقد معكم عقد الرقفة؟ فإن قانوا عم، قبل منه التوكيل، وقال بعضهم على الطروج معهم على الما من وقال بعضهم المورق؟ وعل قصنه الخروج معهم على الما وقال بالمهم المورق؟ وعقد معكم عقد الرقفة؟ فإن قانوا عم، قبل منه التوكيل، وقال بعضهم على الما وقال بالمهم الما وقال بالمهم الما وقال بالمهم الما وقال بالمهم المؤل الما وقال بالمهم الما وقال بالمهم المؤل الما وقال بالمهم المؤل الما وقال بالهم المؤل الما وقرية المهم على الما وقرية الما وقرية المهم على الما وقرية الما وقرية الما وقرية المهم على الما وقرية المهم على الما وقرية الما وقر

<sup>.</sup> وَا ) ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظه فعه ج.

ومز الأعفاز التي توجب أروم الركي بغير رصر الحصيرعند أي حيصه الحيص في الم أوإذا كيان الفياضي يفيضي في المسجد، وهذه المسألة على وحنهن : إذ كيانت الخافض طافية، قبل سها النوكيل بعير رضي الخصير، وإن كانت مطفوية إن أخرها الطالب حيتي يخرج الفاصي من المسجد، لا يقبل منه التوكيل من عبد وضي الطالب، وإن لم يوحرها قبل مها الوكيل من غير رضي الطالب. وإن كان الموكل محموسًا، فهو على وحبين. إذ كان محبوسًا في سحن هذا القاصي الذي وقعت الخصومة عند،، لا بقبل مه التوكيل من غير رضي اخصوه لأن الفاضي يضوجه من السجر "حتى يخاصيم، ثم بميده إلى الحبس، وإن كان محبوسًا في سجن الوالي، ولا يكمه الوالي من الحروج لأجل الخصومة بقبل منه التوكين وبلزم - والله أعلم-

<sup>(</sup>١) وفي ظاهده ج: الحسن .

## الفصل الثاني في ود الوكالة من الوكيل وفي عزل الوكيل

1992 قلم 1994 علم الموكيل إذا رد الوكالة يرتد، ولكن هذا إذا علم الموكل بالرد، فلكن هذا إذا علم الموكل بالرد، فأصابدا لم يعلم، فلا يرتد حتى إذا من وكل عائب، فبلغه الحبر، فرد الوكالة، ولم يعلم الوكل به، ثم قبل الوكيل الوكالة (صح قبوله، وصار وكيلا، في أدب القاضى للخصاف في باب ما يكون فيولا للموصيف وكفلك إذ قبل الوكيل الوكالة الماكة شم قال له الموكل رد الوكالة، فقال، وددت، عرج من لوكالة بالحسيمة.

1943 - ولا يصبح عزل الركبل من غير علم الوكبل، ولا يخرج عن الركالة عندنا الوكبل، ولا يخرج عن الركالة عندنا الوكبل بالخصومة والمبح والشراء، فإنه لا يصبح عرفه من غير علم، أما إذا دقع إلى المال بنائه ويضع المزل المالة في ذات عبره طنّا منه أن له ذلك، فلا يصبح المزل من غير علمه بعصير ضامة أن وقع في ذلك ضور، والأنه يصبح كذباً فيما يدعى أنه وكبل، وفي فكذيب الإنسان فيما يقول ضرر عليه، وأما إذا فم يذفع إليه، فلضرر الكذب.

وأما الوكيل بالمنصومة أما إذا كان وكيل من جاسه المدعى، فالأن له من القيص همتى صح العرل من غير علمه، فمنى قبض بصير ضائة، وله فيه ضرره ولأنه بصير مكذبًا في دعوال، وأما إذا كان وكيلا من جانب المدعى عليه، فلضرر التكديب.

وأما الوكيل بالكاح فروايته في شرح مأذون شبخ الإملام في بب الحجوء وإفا" لايصح عزله من غير علمه حتى لا يصير مكفيًا في دعوء الوكالة (وأما الوكيل بالطلاق فروايته في طلاق الأصل في باب الشيئة، وإنه لا يصح عزله من غير علمه حتى لا يصير مكذبًا في دعواه الوكالة إ" وعلى هذا المنى الحي ذكرنا يخرح سائر الوكلاء،

<sup>(</sup>١) ما بين التعقودين سافط من الأصل وأثبتاه من طاء ف م .

<sup>(</sup>٢) مكذا في شبة فتسخ، وكان في الأصل: أوإمانًا . .

التكاما بين العقولين ساقط من الأعمل وأنسناه مي طاء صاء م

و كانتائه الوكاني يداعون افسه لا الصح عوبه من فدر علم الموكل، و لا يخرج عن الوكانة ا و إذا جمعد الموكل الوكافة - وقال لم الوكند لم يكن ذلك عرالا ، هكذا ذكر في الأحماس في مماثل لمبوع

1943 - وفي مسائل الفصياس الاحتاس أيصاً: إذا قال طهدوا ألى ثم أوكل فلائلًا، فهذا كديا، وهو وكيل لا يتعزل، وبعض مشاحنا فكرو في شروحهما: أن حجود الوكل الوكالة عزل الوكيل، وذكر شيح الإسلام في شرح كناب الشركة: أن حجادها عدا المكاح صح لدا وفي وصايا الجامع أن إذا قال الوصى لقوم: الشهدوا أي تم أوص تعلان غيراء فهذا الا يكون رجوعًا، وفي وصالة المسلوط ، أن جحود الدحية رجوع عنه

ومتابخنا اختلفوا في شروحهم، بعضهم قالو : ما فكر في الجامع ، محمول على أن جحوده كان عند عبية الموسى له والحجود عند غيبة الموسى له السرط محجود عند غيبة الموسى له السرط محجود عند غيبة الموسى الم المحجود المحجود الحقيقي، والمحجود حجود عبية المحجود المحيدة وسخ الموسية بانداق الروايات، وما فكر في المحامد اليس بحجود على الحقيقة ، بل ذاك طلب شهادة الرور على الحقيقة ، ومن المقامع من قال: في تشهدوا برور ، فيكون هذا طلب شهادة الرور على الحقيقة ، ومن المقامع من قال: في المسألة وايتان، فيجوز أن مسألة الوكالة تظير مسألة الوصية ، وجه الروايه الس قال المحدد لا يكون رجوها ، أبه كذب محصى ، والكذب لا ينعمق به حكم، فصار وحوده والعد عراله .

وحد الرواية الأحرى أن الجمحرد وإن كنان كذله إلا أنه يصلح كناية عن الفسيح الأن بم الجمعود يقاية عن الفسيح الأن بم الجمعود والفسيخ يشتر العقد في المستقبل وكان يتيمنا موافقة في العقد في المستقبل فكان يتيمنا موافقة في العتى الخاص الرائة والدين المحمود يحمل كناية عن العسح وصار قوله الم أوكاه عنزاة فيموت الوكانة وقوله الم أوكاه عنزاة

۱۹۹۴ - ۱ وز. حزل الوكيل حال غيمة الخصم، فيهو على وجهمن: الأول: أن يكون الوكيل وكيل الطالب، وفي هذا الوحه العزل صحيح، وإن كان المطلوب غالبًا، لأن الطالب بالعزل ينظل من بعضه • لأن حصومة الرادين حل الطالب، وإبطال الإنساد. حق علم حسوم من غير أن يتوفف على حضرة عبره .

الوجه المناتي. أن يكون الوكيل وكين الطفويات وأنه على و مهمل أيضاً الأول . أن يكون الشركيل من عبير الشماس أحيات وفي هذا الوحه صحيح، وإن كان الطالب الطائب الواقعات وهي هذا الوجه الشريء الفاصيء وهي هذا الوجه إن كان غائب وقت التركيل أو لم أن يملم الوكيل صح عزله على كان حاله لأن هذا الوكيل حقي كان حاله لأن في علم الوكيل، فكان العزب وحومًا واحد في قصصح، وإن كان العزب وحومًا واحد في قصصح، وإن كان العزب وحمرًا وقت الوكيل، أو كان غائبًا، ولكن والعلم بالركانة، ولكن هذا علم بالركانة، ولكن هذا علم بالركانة، ولها ولي هذا .

وإن كانت أفر؟ القادات من الطالب لا يصبح عزله حال عبيه الطالب و ويصبح عراله حال حصرت واللي به الطالب أو ما حطاه الأن بالتوكيل ثلث لوع حق للطالب فيل الوكيل، وهو حق أن لحضره محلس أحكه ويخاصيه و رئيب حقه حليه وبالعوال حال عبده الطالب لو عبح العرال، علق هذا الحق أصلاً لا يحكه الحصومة مع الوكيل، والطلوب ويما يغيث في أن يحشر الطالب، فالا يكد احداده مه ماه أيضًا، فيعلى حقه اصلاء فادا إذا كنان المقالب حاصراً، فحقه لا يبطل أصلاه الأم إن كان لا يمكم الخصوصة مع الدقيل يحكه مع المعاوب، ويمكم أن يطب من المطلوب أنا يطلب وكبلا الم

ومسالة الوقاة مسالة العرال في بات الرهن، وصورتها إذا وصع الوهن على يدى عدل وشوط في الرهن أد يكون العدل مسلطاً على ليبع، ما أدالو اهر أن معرال العدل من الماد الرهن و بالعرال العدل من الله على المدرية والعرال ينظل هذا المن على الرين الرائا أن عرفاه، بينهما أن عرف الوكل حال حضوة الطالب من عبر المدرية الويزاني به الطالب، وعزل العدل حال حضوة المالي من غير ربين المويزاني به الطالب، وعزل العدل حال حضوة المربوئ أ

ا ۱) مكفه مي سام وكان هي بقية النسخ ما و ٢٠) مايين الدي دور ساقط من الأصور والنشاء من طاء حدد م

و النوى أن في مسألة الوكالة توصع المزل حال حضرة الطالب لا يبطل حق الطالب أصلا؛ لأنه يكنه أن يخاصم الطالب، أما في مسألة العزل حال حضرة المرتبع الطالب أصلا؛ لأنه يكنه أن يطالب الراحن بالبيع هذا إذ كان التوكيل بالتماس الفاضي حال غيبة الطالب، فعزله بحصرة الفاضي صم، وإن كان الطالب فاتباء هكذا ذكر المسألة في الأفضية لأهل الكوفة؛ لأن بهذا العرق لا يطل حق الطالب أصلا؛ لأن القاضي يأمره لينصب وكبلا أخر، كما أمر، في الابتداء في حصرة الطالب صم المؤلل على الكوفة؛ المؤللة في الإنداء في حصرة الطالب صم المؤللة على الله الوكيل الشاني، وإن عزله بحصرة الطالب صم المؤللة المؤللة المؤللة المؤللة المؤللة المؤللة على المؤللة المؤللة المؤللة على المؤللة على

وقال قد كنت وكلت هذا بالخصوصة مع خلان الغائب، وإنا جاء الحطوب إلى الغاسى، وقال قد كنت وكلت هذا بالخصوصة مع خلان الغائب، وإلى أريد السعر، وانهم هذا أى أن يفر على بشى، فأنا أعزنه الآن، وأوكل هذا الأخر، فالغاضى يأمره بإحصار الطالب حتى كان العزل بحضوته، ولم بفصل بينها إذا كان التركيل بالنساس الطائب، أو يأمره الفاضى إياه حال فيه الطالب، وما ذكره الخصاف جواب الأخذ بالاحتياط حتى تلهى تهمة المبل عن الفاضى؛ لأن الغائسي لو فعل حال فيه الطالب وعابيتهم الطائب، وعلى الفاصى أن يتحرز عن مواضع النهسة. فإن طلب الطائب، فقم يجده أثبت القاضى هذا الوكيل كفيلا، لأن عني بالمائب، فقا الوكيل، وقد خرج الوكين، الأول عن الوكائة، هذا الوكيل مق دفك على الغائب أحلاء عسمي بنب هذا الوكيل، وقد خرج الوكين، الأول عن الوكائة، فينطل حق الطائب أصلا، فبحتاط بالحذ الكفير، وقو كان التوكيل الأول بحصر من الشهود، فأخرجه عن الوكائة عصصر من أولئك الشهود، ووكن أخر صع الأن الشهود همة الدوئ، وذلك حاصل في المسائدة المتقدمة، فالمطلوب هو الدوئ، وذلك حاصل في المسائدة المتقدمة، فالمطلوب هو الدوئ، وذلك حاصل في المسائد، حسية المسائد، ومديدة المسائدة التقديمة، فالمطلوب هو الدوئن، وذلك حاصل في المسائد، وهيهة المناسة عيها المعالة المتعاشى في المسائدة المتقدمة، فالمطلوب هو الدوئن، وذلك حاصل في المسائد، وحيمة المناسة المتعاش في المسائدة التقديمة، فالمطلوب هو الدوئن، وذلك حاصل في المسائد، حيمة المناسة المتعاش في المسائدة التعدمة، فالمطلوب هو الدوئن، وذلك حاصل في المسائدة المتعاش في المسائدة التعدمة المسائدة المسائدة التعدمة المسائدة المسائدة المسائدة التعدمة المسائدة المسائدة

1993- وإذا أراد الرجل سفراً، أو طلب متدامر أنه حتى وكل وكبلا على أنه إن لم يرجع من سفره هذا إلى مدة أربعة أشهر، يطلق الوكيل الرأة، فخرج للسفر، ولم يرجع حتى مضى أربعة أشهر، هن طمرأة أن تجير الوكيل على طلاقها، فقد اختلف المشابخ فيه، يعضهم فالوا: لها دلك الأنه تعلق به حقها، فيجير عليه كما يجير الوكيل مالخصومة على جواب الدعى لنعش عن المدعى به

ويبان ذلك الحق أن للمرأة أن ترفع زوجها إلى الفاضى ليقضى فها بالنفقة ، حتى الإيطل حقها في النفقة بعضى المدة ، فإغا تركت ذلك ، وحلت سبيل الزوج ليطلقها الوكيل متى لم يجئ الرقت الدى عينه ، فيتزوج بأخر ، فتصل إلى حقها في النعقه من جهة الآخر ، فتصل إلى حقها في النعقه من جهة الآخر ، فصار التطلق حمّاً نفسرأة قبل الوكيل بدلا عن القصاء بالتفقة ، فهذا هو بيان ذلك الحق ، وبعصهم قالوا : ليس لها ذلك ؛ لأن الوكيل لا يوبو درجة على درجة الموكل، ومي لا غلك إجبار الروج على أن يطنقها ، فكما لا تمنك إجبار الروج على أن يطنقها ، فكما لا تمنك إجبار الروج على أن يطنقها ، فكما لا تمنك إجبار الروج على أن يطنقها ، فكما لا تمنك إجبار الروج على أن يطنقها ،

وكدلك على هذا إذا أواد الوكل عول هذا الوكيل بغير حضوتها ورضاها، اختف مشايخة فيه، قال بعضهم: يملك عزل الوكيل بغير حضوتها، وقال بعضهم: يملك عزل الوكيل بغير رضاها، وحال فيستها، وهو الأصح؛ لأنها لا تستحق على الزوح الطلاق حتى يتعلق بهذه الوكيل خها، فيستنع العزل، مخلاف الوكيل بالخصوصة، فإل الملاعى استحق الجواب على المدعى عنيه، فإذا وكله بجواب خصوصة اقدعى تعلق حق المدعى استحق على الوكيل الجواب، فلا يمكنه "إيطال هذا الحق على المدعى المدعى

١٩٩٤٧ - وإذا وكل رجلا ببيع عين من أعيان ماله. ثم أراد إحراجه عن الوكالة. فله نقك إلا إذا تعلق به حل الوكير، تحو إن أمره أن يبيع ربستوني الدير. من ثمنه.

1944 وإذا وكل وكيلا بالخصرة، وهان له: كلما عراتك فأنت وكبلى فيها وكالة مستقلة، فقد اختلف المشابخ في جواز هذه الوكالة، بعضهم قالوا: لا يجوزه لأن الوكالة في الأصل شرعت غير لازمة بعيث يقدر الوكل على إيطالها، ولو صححما الوكالة على هذا الوحه لايفندر الوكل على إيطالها، ويودي إلى تغير حكم الشرع. وقال بعض مشابخ بغغ إن وكله بالطلاق والعناق على هذا الوحه، أو وكله بالطلاق والعناق على هذا الوحه الوكالة؛ لأن الطلاق على هذا الوجه، صحت الوكالة، وفيما عما هذه الأشياء لا نصح الوكالة؛ لأن الطلاق والعناق بعد الوكالة؛ ولم الطلاق على على المنا وطزم حسب لومهما؛

<sup>(</sup>١) رمي حافية ظ. اللايطالات

لأن له شبه البدين ، وما سوى دلك لا ينزوه فكان له الرحوع، والوكالة بالخصوصة بالرم إذا كانت بالتصابل الخصيم، فكانت كالوكاله بالطلاق، وهال عامة المشايع، ثجوز هذه الوكالة كيف ما كان، ويه كان طول أبو رهد الشروطي، وهذا لأنه نيس في ها، هالوكالة إلا تعليق الوكالة بالعرف، وبعليق الوكالة بسائر الشروط صحيم، هكذا تعليقها بالعرف

تم إذا صبحت هذه الوكانة، وأراد الوكن عراله، أجمعو، على أنه علك عزله على الله الوكالة الرسلة، وهل بمت عزله عن الوكالة المنتفلا حتلموا ويه، والاحتلاف في هذه المنتفلة بالمحتلف المحتلفة بالاحتلاف في مسألة أخرى أنه الوكانة إذا كانت معلقة بالانبوط، فعراله الموكل الوكيل قبل وجود الشرط، هل يصح عزله الاعتلام فول أبل يعيم مراله حتى يعيم وقبل عند الشرط، وبه قان يقيم محمد بن سلمه من أنه يلح، وعنى فول محمد إلى سلمه من أنه يلح، وعنى يعيم وي

وعمى فقا العباحق اذا وكل وحيلا أن يطفى المرأنة إن لم يرجع من فقا السيفر إلى وقات كالها، وخارج إلى الساة ترابع لد ذلك ، وكالس الوكا بل ذبل ذلك الوقات [وفي عنوى الحلاصة الوطيم الفتوى][11 في أحرجت من الوكانة

وكان النبيخ الإمام نسمس الأنمة السرحسي بقتي تقول محمد، ووافقه على ذاك بعص من كان في رمامه حتى قانوا: بانا في مسألة الوكالة المعلقة بالعرق طويق العزان أن يقول العزلتك من جميع الوكالات، فيتعزل عن الركالة المتجزة والمعافقة، وهذا لأمانو ثم تعزل علزم هذه الوكالة، وفيه تغير حكم الشرع.

وحلى قول من بطول إبار عن الوكالة المتلفة بالشرط لا لا يصح العزل فين وجود الشرط، طريق العرال في الوكالة المتلفة بالعزل أن يقول إجعاد عن الوكالة المتلفة . وعاولت عن الوكالة الما حرف وهذا لأن تعليق أوكاله عار والارم الأنه لا يربوعلى وجودها، ونقس الوكالة غير لارمة فكذا تعليقها، فيضح الرحوع عنه الأنه المتناع عن أن يوجد الوكالة في المستشر، ويصح العزل عن الرسعة، ويبيعي أن يبدأ، فيشول . وحدد عن الوكالة لرسلة أجدد الوكالة المتنافة .

<sup>(1)</sup> مندانماردق الإقبارطف

التي هي معلقة بالمسرق، فإذا قال بعده: وجمت عن الوكالة المعلقة، لا نبطل الوكالة التابغة للحال، بيبغي وكيلا، فيهذأ بالرجوع عن الوكالة المعلقة ""حتى إدا بطل التعليق، فإذا عزله عن لوكالة المنحزف لا يتحدد وكالة آخرى بحكم التعليق، وإلى هذا مثال الفقية أم جعض.

1994 - وفي أمجسوع النوازات استل تجم الدين السقى عمن قال لأخر. وكلتك بكفاعلى أني سنى عبر لتك، فأنت وكبلي [بهدا كيف يعزله؟ قال: يقول له: عزلتك، ثم عرفتك قال: وليس هذا كفومه: كلما عزلتك، فأنت وكبلي] أن فإنه لا يتعزل بهذا الطريق؛ لأنه يصير وتبيا عند كل عزل، فأما هذا يصير وكبلا بعد العزل [الأول، ولا يصير وكبلا بعد العزل)]" الثاني؛ لأذ حتى ليس تلكوار.

۱۹۹۵ - الوكيل بعد ما قبل المركالة إذا ذال: لعنت بر وكيفي باده أو قال أنا مرى من هذه المركالة ، أو كحم افسادم بوكيل ، لا بخرج عن المركالة ، وإن قبال ذلك محصر من الموكل .

1999 - وهي الله: وكله شيء ترقال: والله لل و 1994 و من الله أوكلك شيء فقد عرف المهاولك، فلهدا هو أدب القاضي المهاولك، فلهدا هو أدب القاضي المن من هذا لكناس، و دكو للحصاف. أنه يصح و وقد مرت المسألة في أدب القاضي امن هذا لكناس، و دكو شيح الإسلام خواهر زاده في شرح ثناب الوكالة في مسألة تعلق الوكال بالقول من مباشرة مرة أن تعلق العزل مالترط لا يصح و وعلى وقال: الأن العرل منع الوكيل عن مباشرة التصوف، وإقا بعدم تعلق ما سبيله سبيل الإطلاق لا ما سبيله سبيل المعم ولهذا قائنا الا تعلق العدل المعم ولهذا قائنا والتحرف والحجر منع وتعلق حجر العند بالشرط غير صحيح وتعلق الإن الإذن الطلاق، والحجر منع

1940. - في وكالة المنتفى ابن مسماعة عن محمد التوكيل بالبيع إنا وكل الموكل يقبض اللمن من الشترى و فله أن يعرفه عن هذه الوكالة بحضرات و فإذا لم

يوكة حتى قدمه الموكل إلى القاضى، وأمره الناضى أنابوكله، موكل، لمريكن ، بعد ذلك أنا يخرجه عن الوكالة، معنى السائنة: أن الوكيل إدا أحر فيض النسن، ورفع الموكل الأمر إلى الحاكم، وسأله أن يأمر الوكيل حتى يوكله بقيض النسن، موكله لم أراد عزله ليس له ذلك؛ لأن مقافضاً عليه، قبال: وينبغي المحاكم إذا صبح عدد تأخير الوكيل في قبض النسن أن يقول للموكل: فد حملتك وكيلا في فيض هذا المال، قال ابن سماعة، وجم محمد هي الوجه الأول، وفال: ليس لموكيل إخراجه عن الوكالة

١٥٩٥٣ - الحسن عن أبي حبيقة اليس للقاصي، ولا للموكل أن يعزل الوكيل بالبيع عن فيض النمن، وإن تراحي قيه، ولا يعبر الوكيل على قيض النمن.

1090\$ - وقدال أبو بوسف إذا الشرى الوكنيل على الموكل، أحر جشه عن الوكائة، وجعلت الأمر أن يعيض تمن مبيعه، وليس للوشيل بعد ذالك قبضه، فإن دفع المشترى الشمن إليه بعد ذلك إن لم بعلم بإخراج، عن البوكالة، صبح الدفع إليه، وإن علم بإحراجه من الوكالة، لايصح الدفع إليه.

1990 - الوكل إذا كتب كتاب العزل إلى الوكيل الغائب ه خلفه وعلم عافيه. العزل، وكذلك إذا أرسز إلله رسول كانتُ من كان، عدلا أو غير عدل، حراكان أو عبداً، صنيراً، أو كبيراً، فغال الرسول إلى فلائنا وسلى إليك، ويقول. حرسك عن الوكالة، وإنه يعزل، وإن لم يكتب إليه، ولم يوسل إليه، وذكته عراء، وأضهد و لوقيل عائب، فإنه لا يعزل حراد بعزله إباء عدل أو وحلان غير عدلين، انعزل الوكيل، ورن كان الا يصدق الحير إدا ظهر صدق الخير، وحددهما: يتعزل إدا ظهر صدق الخير، ون كان الذي أخير، عدل، فإن صدف العيرا، وإن كان الذي العيرة عدل، فإن صدف العرال، وإن كدنه لا يتعزل في قول أبي حيفة، وإن ظهر صدق الخير، وعددهما البنول إذا ظهر صدق الحير.

وهذا كله من الوكيل بفيض الدين إذا حصل النوكيل بعير محصر من الطلوب، فإن حصل النوكيل بمحصر من المطلوب، وأحبر الوكيل بالعراد بالنسرائط التي ذكرنا، لا بذت العازل ما لم يخبر القطاوب، حدى لو ، فع العلوم ، اثال إلى الوكيل قبل أن يصل الخبر إلى المطلوب بالشوائط التي ذكرنا، يبرأ العلموب.

و العرق: أن التوكيل إدا حصل تجحصر من المفاوب صار الوكيل مأمورًا بالقالص،

فلسا صلا الوكيل مأموراً بالقبص صاد المطلوب ساسور بالدفع عند على هذا الأمر، فيو صبح العزل يغون علمه يتضرر بالفقع، أما إذا حصل التوكيل بقير محضر من المطلوب، هانطلوب كريعلم بالأمر بالدفع، فلا يدفع، فلو صبح العزل من غير علمه، لا يتضرر.

وإذا قال لاحرائه " طلقي نصلك، ثم أراد الديسزلها، فقد دكونا هذه السيألة مع أجناسها في كتاب الطلاق من هذا الكتاب، وذكوما أيضاً في كتاب الطلاق كتيراً من مسائل التوكيل في الطلاق، فلا فذكرها هنا.

#### الفصل الثالث

### فى تعليق الوكالة بالشرط وتأقيتها وإيقاعها بصفة العموم وبصفة الخصوص

1999 - تعليق الوكالة بالتسرط صحيح سواء كان الشرط متعارفًا أو لم يكن منعاوفًا، والكمالة تتخالف الوكالة ، فإن تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح ، وتعليقها بشرط عير متعارف فير صحيح

1996 - وإذا قال الغيره: وكلتك بيبع حنا النبي، اليرم، أو قال. مع صدى هذا اليوم، أو قال. مع صدى هذا اليوم، أو قال: أحتف درهم، فقعل الوكيل فلك عداً، فكر ضبح الإسلام في أخر ضرح الصلح: أنه لا يجوز، وهذ إشارة إلى أن الوكالة تقبل الذاتيت، وهكذا هي أخر باب الوكالة بقبض الوديمة مي وكانة الأصل الوكالة تقبل الشهيد في أول الشركة: أن فيه روايتين، وفي وكانة الطحاوى: إدا وكله بيع عبده غذا كان وكيلا في العد وضابعة، ولا يكون وكيلا فيما قبل ذلك

۱۹۹۸ - وفي وكالة المنتفى ، إذا قال لأعوز بع عبدى لليوم، أو قال: طلق امرأنى اليوم، فقعل ذلك عداً جاز . قال: إذا كان اليوم ركبلا مهو وكبل عداً، فهذا إضارة إلى أن الركالة لانتوفت

ولو قال: يع عبدي، أو قال: طلق امرأتي عدًا، مفعل اليوم، حكى عن الشيخ الإمام ظهير الدين المرهبتاتي: أن فيه ووجبي، ونمعن ظهرنا برواية عدم الحواز في باب الوكالة بالعنق من وكافة الأصل، ولم يظفر برواية الجواز.

۱۵۹۵۹ - وإدام كل رجــــلا بنــــقــــافـــى كال دين له، أو وكنه بكل حق قه، وبالحصومة في كل حق له، حاز وإن لم يعيّن الصر ولا الرجل.

وقر وكله متضاهمي كل دين له ، أو وكله مكن حق له على الناس، أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذاء انصرف التوكيل إلى القائم والحادث استحسانًا، والقياس أن يتصرف التوكيل إلى القائم يوم النوكيل، ولا يتصرف إلى الحادث معد التوكيل د لارً البركين حصل بقيض دين مصاف إليه، وبعالصومة في كل حق مضاف إليه يوم التوكيل حيث فال: وكالتك بقيض كل دين، وكالتك في كل حق لي في مصر كذا، أو الدين الفائي يصاف إليه وقت التوكيل، القائم وقت تتوكين دون الحدث معد التوكين إلى أنهم تركوا عذا القياس، وأدخموا الحادث بعد المتوكين بالعرف، فإن لحرف فيما بين الناس أن من أراد مفراً وكن غيره بقيض ديونه، أو بقيض حقوقه على الناس، ويريد مذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعاً حتى لا يضيح شيء من حقوقه، فلمكان العرف صرفنا الوكائة إلى الكي، وهو بظير من وكل إنسانًا بقيض غلاته و كان العرف على المناس في عاداتهم يريدون بهذا الوكيل القائم والحادث حي الإيصاحون إلى تجديد فإن الناس في عاداتهم يريدون بهذا الوكيل القائم والحادث حي الإيصاحون إلى تجديد فإن الناس في كاداتهم يريدون بهذا الوكيل القائم والحادث حي الإيصاحون إلى تجديد الوكائة في كل زمان، فلا يقعون في الحرم.

وعالان، أو وكاه بقسض كل دين على قالان، أو وكله بقسيس دين له على قالان وعالان، أو وكله بقسيس كل دين له على قالان وعلان، أو وكله بقسيس كل دين له على قالان وعلان، وكره بقسيس كل دين له على قالان وعلان، وكر في الزيادات أنا أنه يسمر في إلى القائم دون الحادث، قياساً واستحسا أناه بقيض كل حق له قبل شخص بعينه - أو قبل أنسخاص بأعيانهم، فيعمل فيه بقضيه لخيش كل حق له قبل الشخاص بأعيانهم، فيعمل فيه بقضيه فلان، قال: إنه يشاول الفائم والحادث جميعاً، وإذا لا يتناول الحادث بن وكله بعنفي فلان، قال: إنه يشاول الغائم والحادث جميعاً، وإذا لا يتناول الحادث بن وكله بعنفي وكلك يقبض فيون لى أو يقبض كل حق لي، فأما في وكلك يقبض في دون لى الويتمون الحق، فيدوري ما حيالات فيروري ما حياته تحصيص الذين أو تخصيص الحق، فلا عرف في ودحال الحادث، فيروري ما حياته بقضه الفيان.

1997 - وفي الختفى : وون الحسن من أبي حنيمة. إذا قال: أنت وكيلى في الدين الذي نم على الناس، لم يقع على سا يحدث، وهي أنششقى أبضًا: إذا وكله مد فاضى كل دين أما أم حدث مدداك تعدين، علم أن ينة اصام بالرافوك بل الرجل بقبض غلته، فإمه يقبص ما يحدث من الغلة. ۱۹۹۹۳ - وهیه آیشگ الو وکنه باجاره کن دار نه ، او بینع کن عبد نه ، فهدا علی ما کنان هی ملکه بوم الترکیل و با و کله بینع آنکه در نسخت و ما لیس ادان بینج او در ست. محمد و اصل آبی توسعت از ادارت و این وکاه میزم بخی به و فائد رب فیل آن بینجه و فهو علم ما دکورتا فی الحاریة واتوند.

1953 م مهدة إبراهيم من محمدة رجل قال لعيره . أنت ركيلي في حصدمة فل صبحة في محراسات و فندم لرحل الذي في بديه الصبح مخراسان الكروم عندان مخاصمه بالكروم ، وإن كانت الوكالة في دير طبس له أن يخاصم بالكرومة ، ولو قال . في كل دين في مكرومة ، وهذم نامو في حراسات الكومة ، وعلو يودرون المدودل

١٩٩٦٥ - وليه أيضا - إداركل إلسانا بطلب كل حق ته وبالحصولة فيه والعصر... معامل إلى ان ماء دارك علم قبل أن يحاصم فيها، - إن يبعث دار اللموكل عيم شيفية... لم يكن هذا وكبلا عللي الشفعة، وله أن يكسل شهعة قضى بها للسوكل

# فهرس المحتويات

الغصل الريع والعشرون
في المنفر قات
كتاب الرجوع عن الشهادات
القصلي الأول
هي بيان شرط صحة الرجوع عن الشهادة، وفي سان حكمه
الفصل النائي
في رحوع بعض الشهود عن الشهادة
القصل الثالث
في الرحوع عن الشهادة في النكاح
المغسل الرابع
في الرجوع عن الشهادة في الطلاق والخالع
القصيل الخمس
في الرجوع عن الشهادة في الحكام والطلاق والدخول حميعًا
المفصل السادس
<ul> <li>في الرجوع من الشهادة في العبق و الكتابة و الديد و الاستسعاد في الفيمة</li></ul>

فهرس للوضوعات	- 10A =	الكحيظ ح١٤
		القسيل السامع
v4	الله السع الها	في الرجوع عن السهادة
		انقصل النامن
۸۳	في الولاء والنسب والولادة	في الموجوع عن الشهائة
		فالمحدل المناسع
VIX	على الشهادة المساور المساد	عن الرجوع عن الشهاده
		القصيل العاشو
V ( 6	في الحدود واحتادت	هي الرجوع عن الشهادة
		القصل الحادي عشر
و اوديعة	مي الهية والصدقة والرهن والعارية	في الرحوع عن الشهادة
. 10	(جادة ن	والمضاعة والعبيرية والا
		المصل للتال مشر
معن للبين	على المال وعلى الدين وعلى الإبراد	
·''		و ها يرميلي سالك .
		المعمل الغالث عشر
٠ <b>٣</b> ٠	النشهادة في باب الواريث	•
		القحال الرادم عسر
/*v	) الشهادة في الوضية	. في رجوع الشاهدين عر الله المادية
		الفصل الخامس عشر
\D*	پالتهادة	ا في زخوخ أهن الذبة عن الدارات
=		النصان السادس مشر
797		في المتعرفات
111		كتب الأحال

,,,,,
القصل الأول
مي بيان شوط حواز الإقوار، وحكمه
الفصل اثنانى
ﻣﺎﻳﻜﻮﻥ ﻳﯘﺭﺍﺭﺍ ﻭﻣﺎ ﻻﻳﻜﻮﻥ 17.
نوع أخر في الجواب الذي يكون اقواراً و مالا يكون:
بعيّ أخر من هذا الفصل:
عايتصل بهما النوع ا
نوع أخر:
موع أحر فيما يدخل في الإقرار العام
وما لا يدخل وها يتصل بهما من الأحكام:
موع اخور
موع أحو:
يوع اخرا
موع الخور
يوع أسر في الإفوار مالكتابه
الأمسل الثالث
في بيانَ ما يصلح الإفرار وما لا يصلح
القصل الرابع
في بهاني من يصرح أو الإفرار ومن لا يصرح
القصل اخامس
في بيان من يصبح منه الإقرار ومن لا يصبح الساب الساب الساب المساب ١١٠٠ في بيان من يصبح
القصين ليبادس
CONT

	لقصان السائع
114	مي الإفرار بأخد الشيء عن ا
	لمصن الثامي
ر بالمقرلة	في الاختلاف الوافع بال المفا
rtt	نوخ اخوز
m	أوع أعرامن ها المصن
ft4	نوع خرمن مقا الفنس
re)	وع أخر من هذا الفيس
172	موع أغوا
ft:	وع احر:
	القصيل الناسع
rss	فی الأفو د بشیء سیع
Y±5	يوع آخر
ئزچە	وع اخر في تسمية بعض ما
TEA	موخ انجو
r19	وع اخو
ېلى كۆلەرنىن كۆلۈكۈنلى كۆلەر	موخ أخر هي الإقداريين كذا
في درجم أو مع درجم أو قبل درجم، وما أسبه ذلك ٢٥١	نوع أخر في الإقرار دورهم ف
	لقعس العاشر
ter	في اخيار والاستناه والرجو
	مساقل الاستناء:
rw	مسائل الرجوع ليستان
	كفصار الحادي مشر

في الرجل أقر عمال دفع إليه رجل لأخر
القصل الثاني عشر العمل الثاني عشر
س في إفرار الرجل بدين على غيره أو يوديعة له في يد غيره للأخو
المعصل الثالث عشر
في فكرار الإقرار
الغصل الرابع عشر
في الأقرار بمال مضافاً إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من الحال
القصل الخامس عشر
فيما يكون إقراراً بالسوكة وما لا يكون
الغصل انسادس عشو
في نفى المقر أه ملك الفويه وإقواره به لغيره أو دعو ه المقربه من وجه أخر ٢٨٣
الغميل السابع عثير
في إسناد الإقرار إلى حال يناني صحته وثبوت حكم
القصل الثامن عشر
في الجميع بين الشيئين المتناقبين في الإقوار
القصيل التاسع عشر
في إفرار الرجل على تعسه وعلى غيره و في الإفرار بشيء فنفسه.
والإقرار بشيء بينه وبين غيره وفي الإقرار بشيء على نفسه مشترك
المصل العشرون
فى آفارىر الريض وأمعاله
نوع آخر في إقرار الريض للأجني:
نوع أحر في الجمع بين الوارث والأجني:
غوع أخو `

作るこ

2 - 1 . .

على الإفوار المكام والطاء في والعناق . . .

عي الزقوار بالنسب والعنق وألية الوانات

ميس مي بديه مال الليك إذا أقر بوارث أن موضى له .....

الفصل الرامع والعسرون

التصو الخامس والمشاري

القصل السادس وافعشرون